جلبير الأشقر

الشعب يُريد

بحث جذري في الانتفاضة العربية





الشعب يُريد

بحث جذري في الانتفاضة العربية

تصميم الغلاف: سحر مغنية
خطوط العناوين: حمدي طبّارة

جلبير الأشقر

الشعب يريد

بحث جذري في الانتفاضة العربية

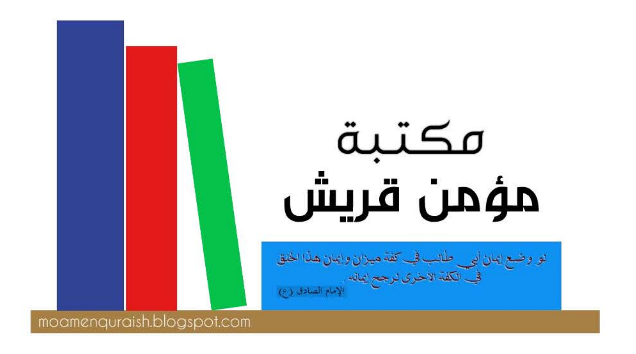
ترجمة

عمر الشافعي

بالتعاون مع الكاتب



دار الساقي



Gilbert Achcar, *Le Peuple veut: Une exploration radicale du soulèvement arabe,*
Sindbad/Actes Sud, Arles, 2013

الطبعة العربية

الطبعة الأولى 2013

ISBN 978-1-85516-951-7

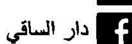
دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+

email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على

@DarAlSaqi


دار الساقي

Dar Al Saqi

المحتويات

كلمة شكر

هذا الكتاب ثمرة جهد مُكثّف شرعتُ فيه بُعيد بدء الموجة الثورية التي اجتاحت الفضاء الناطق بالعربية منذ بداية سنة ٢٠١١. ولكنه يستند إلى دروس حول مشاكل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ألقيتها في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن بدءاً من السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وبهذا المعنى، فإنني مَدينٌ للمؤسسة التي أعمل فيها، والتي توفّر إطاراً مثالياً ومكتبة من أغنى المكتبات من أجل أي بحث حول المنطقة العربية. وفضلاً عن ذلك، كان للطالبات والطلاب الذين تابعوا دروسي ومن خلال الأسئلة التي أثاروها، إسهامٌ في تحديد الإجابات التي يتضمنها هذا الكتاب.

بَيدَ أن التعليم والبحث الجامعيين ليسا مصدَرَيْ هذا الكتاب الوحيدَين. فإن الدَّيْن الأكبر الذي تراكم لديّ طوال عقود إنما هو إزاء العدد الكبير من الذين واللواتي التقيت بهم أثناء جولاتي في المنطقة، وبالأخص منذ بدء الانتفاضة، ومن البديهي أنني أعجز عن تسمية الجميع. لكن أخص بالذكر أربع محطات في تلك المسيرة حصلت خلال سنة ٢٠١١ حيث كان لي الشرف في أن أُدعى إلى المشاركة في الجامعة الربيعية لجمعية "أطاك المغرب" في الدار البيضاء في أبريل/نيسان؛ وفي "الأيام الاشتراكية" التي نظّمها مركز الدراسات الاشتراكية في القاهرة في مايو/أيار؛ وفي الاجتماع الذي ضمّ أعضاءً بارزين من المعارضة السورية، بينهم عديدون أتوا من داخل البلاد، والذي انعقد في جوار ستوكهولم في أكتوبر/تشرين الأول؛ وفي الاحتفالات بمناسبة الذكرى الأولى لانطلاق الانتفاضة التونسية في سيدي بوزيد، مدينة الشرارة الأولى للهيب الذي أشعل المنطقة العربية بأسرها، في ديسمبر/كانون الأول. وأشكر هنا مرة أخرى منظمي تلك اللقاءات.

كما أنني مَدين للذين واللواتي دعوني لعرض بعض أطروحات هذا الكتاب على جمهور ضم خبراء في مواضيعه في مؤسسات أكاديمية شتى – وبالأخص فريد العليبي في جامعة القيروان، وهنري لورانس في الكوليج دي فرانس، وروبرت وايد في اللندن سكول أوف إيكونومكس، ورشيد الخالدي وبشير أبو منة في جامعة كولومبيا في نيويورك، وجوئيل بينين في جامعة ستانفورد، وورونيت لانتين في الترينيتي كولدج في دبلين، وهايده مغيثي وسعيد رهنما في جامعة يورك في تورونتو، وتولو فيجفاني في جامعة أونسب في ساو باولو، وكذلك الجمعية الوطنية لأصحاب الشهادات والباحثين في العلوم الاجتماعية البرازيلية في مؤتمرها السنوي في كاشمبو.

هذا وقد قرأ مخطوطة الكتاب أو جزءاً منها وأفادني بملاحظاته كلٌّ من الأصدقاء التالين: هنري برنستين، راي بوش، فرانك مرمييه، صالح مصباح، ألفريدو سعد–فيليو، وفواز طرابلسي. كما ساهم في إيجاد النص العربي لبعض الاقتباسات الصديقان كميل داغر وسلام حمزة. أخيراً وليس آخراً، أكنّ امتناناً خاصاً لصديقي عُمر الشافعي، الذي تطوّع لنقل هذا الكتاب إلى العربية من الفرنسية التي كتبته بها (لأسباب تتعلق بسهولة الترجمة إلى اللغات الأخرى، لا غير). وقد كان التعاون بيني وبين عمر وثيقاً في إنجاز هذا المؤلف، بحيث أستطيع أن أقول إنه نص أصلي وكأنني كتبته مباشرة بالعربية. وقد أفادني عُمر بملاحظات قيّمة على المخطوطة وهو يعرّبها، مما سمح بتدقيق جملة من المعلومات. لكنه، وشأنه في ذلك شأن جميع الأصدقاء المذكورين أعلاه، لا يتحمّل أدنى مسؤولية عن أطروحات هذا الكتاب وأي أخطاء قد تكون وردت فيه.

ملاحظتان تمهيديتان

يتناول هذا الكتاب وبصورة أساسية البلدان العربية، أي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء جيبوتي والصومال وجزر القمر)، والتي تشكّل اللغة العربية لغتها الرئيسية في الإدارة والإعلام والتعليم. وتسمية "العربية" إنما هي تسمية جيوسياسية ولغوية (مما يجعلني أشير أحياناً إلى "الفضاء الناطق بالعربية")، لكنها ليست تسمية "إثنية" على الإطلاق. فإن شعوباً من غير العرب إثنياً تشكّل أقساماً هامة من سكان البلدان المشار إليها، لا سيما الأمازيغ في بلدان المغرب الكبير والكُرد في بلدان المشرق، وهي تشارك في انتفاضات المنطقة مشاركة نشطة.

هذا وكل من يبحث في أوضاع عموم المنطقة العربية يصطدم بكون العديد من المؤسسات الدولية، وهي مصادر البيانات والإحصائيات والدراسات العديدة المقتبسة في هذا الكتاب، تتناول مجموعة تسميها "الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، تنضاف فيها إيران إلى الدول العربية. وقد استخدمتُ تلك المعطيات حيث لم تتوفر معطيات تخص الدول العربية حصراً. هذا وبغية تسهيل القراءة وعدم إطالة النص بلا طائل، أسميتُ المنطقة المذكورة مينا جرياً على التقليد الشائع في الأدبيات الدولية حيث تُستعمل الأحرف الأولى من تسمية "الشرق الأوسط وشمال افريقيا" باللغة الإنكليزية، أي MENA. هذا وجميع الرسوم البيانية (الأشكال) الواردة في هذا الكتاب أصلية، وقد تم ذكر مصدر المعطيات التي استندتُ إليها في وضع كل منها.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بمشكلة مزمنة في لغتنا العربية التي تحمل، كالعديد من اللغات الأخرى، آثار النظام الذكوري السائد في المجتمع. فلا بدّ لي من الاعتذار لعدم نزع الصفة الذكورية عن النص بإضافة المؤنث إلى المذكر في كل حين (مثل

قول "العاملات والعمال" أو "الطلاب والطالبات"، أو أيضاً "هنّ وهم" و"الذين واللواتي"، إلخ.) مما كان من شأنه أن يثقل النص. فينبغي إحداث تغيير عميق في النص العربي يجيز استعمال المؤنث عوض المذكر بشكل اختياري عند التحدث عن المجموعات أو الحالات الفردية المجرّدة التي تشتمل على إناث وذكور معاً، مثلما فرضت الحركة النسوية في اللغة الإنكليزية. ينبغي إحداث مثل هذا التغيير بموازاة التغيير الأعمق في المجتمع العربي المتمثل في نزع الذكورية عنه، وهو تغيير شديد الإلحاح. إن التغيير الأول أسهل بما لا يقاس من الثاني بالطبع، ولذا يجب أن يشكّل رافداً من الروافد التي يجب أن تصبّ في التغيير الثاني الأعظم.

مقدمة

انتفاضات وثورات

"الشعب يريد!". كان لهذا الإعلان ولا يزال وجودٌ طاغ في الانتفاضة الطويلة الأجل التي تهز الفضاء الناطق بالعربية منذ استهلال المشهد التونسي في سيدي بوزيد في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. وقد جرى تصريفه وفق كل الصيغ والنبرات تعبيراً عن مطالبات شتى ومتنوعة، بدءاً من شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي غدا شهيراً وصولاً إلى أسلوب الدعابة البالغ التنوع – كتلك اللافتة التي حملها متظاهر في ميدان التحرير في القاهرة وقد كتب عليها: "الشعب يريد رئيساً لا يصبغ شعره".

وقد وُلد شعار "الشعب يريد..." في تونس، في رجع صدى لبيتين شهيرين للشاعر أبي القاسم الشابي (١٩٠٩–١٩٣٤) جرى دمجهما في النشيد الوطني التونسي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة   فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي   ولا بد للقيد أن ينكسر

والحاصل أن الانتقال إلى دائرة الفعل الذي يعبر عنه التأكيد الجمعي في صيغة المضارع بأن الشعب **يريد**، الآن وهنا، يُفصح بأصرح عبارة عن اقتحام الإرادة الشعبية للساحة السياسية العربية، ذلك الاقتحام الذي يُعدّ السمة الأولى لكل انتفاضة ديمقراطية. فخلافاً للإعلانات الصادرة عن جمعيات من الممثلين مثل "نحن الشعب" (We the people) في ديباجة دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إرادة الشعب يجري التعبير عنها

هنا بلا وسيط، إذ تهتف بها ملء الحناجر جماهير غفيرة مثل تلك التي رأيناها محتشدة في ميادين تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسورية وغيرها من البلدان.

ومع ذلك، فإن استخدام اسم "الثورة" وصفاً للفوران الجاري في المنطقة العربية كان ولا يزال موضع نقاش حار وتنازع، حتى في الحالات التي تكللت فيها التحركات بانتصارات، حيث نجح الشعب في التخلص من الطاغية الذي كان يقهره. وإذا كان العنوان الفرعي لهذا الكتاب يستخدم مصطلح "الانتفاضة" الأكثر حياداً، فإن الغرض هو عدم الإجابة عن ذلك السؤال على الغلاف، لا سيما أن مصطلح "الثورة" له أكثر من معنى.

والحال أن المنطقة شهدت بلا ريب **انتفاضات** - بل شهدت جميع أشكال الانتفاضات، من تدفق المتظاهرين إلى العصيان المسلح. ومصطلح **الانتفاضة** العربي، الذي أدخله سكان الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ إلى المعجم الدولي، إنما يغطي مجموع تلك الأشكال. كما لمصطلح **الثورة** العربي أيضاً معنى واسعٌ: فهو لفظٌ مشتق من فعل **ثار** يطابق في الأصل مفهوم التمرد (revolt) أكثر من مفهوم الثورة بمضمونه الحديث (revolution). ولذا فإن تسميات الثورة العربية الكبرى (١٩١٦-١٩١٨)، وثورة العشرين في العراق، والثورة السورية الكبرى (١٩٢٥)، وثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦)، تُعد كلها استخدامات سليمة لكلمة **ثورة** العربية بمعنى الانتفاضة[١]. وللسبب نفسه يُطلق اسم **الثوار** في اللغة العربية على العصاة والمتمردين والقائمين بالثورات بمعناها الحديث، على حد سواء.

ومن جانبها، فإن اللغة الفارسية واللغات التي تأثرت بها أكثر من غيرها، قد اختارت عن حق مصطلح **انقلاب** العربي لترجمة مفهوم الثورة الغربي بمضمونه الحديث. أما في العربية، فإن مصطلح "الانقلاب" صار يصف الانقلابات العسكرية دون سواها، في حين أن الثورة - بمعنى التحوّل الجذري الذي يشمل، على الأقل، تغيير النظام السياسي بسبل تخالف القوانين السارية - يُطلق عليها لفظ **ثورة**، مثلها في ذلك مثل التمرد والعصيان أياً تكن نتائجهما. وتتيح هذه التطورات الدلالية المتنوعة تبيان أوجه عدم الدقة في المفاهيم المستخدمة في اللغة الشائعة[٢].

وهكذا، فإن مفهوم الثورة في اللغات الغربية يشير بوجه عام إلى حركة شعبية ترمي

إلى الإطاحة بالسلطة السياسية من أسفل ولا تتضمن بالضرورة استخداماً للسلاح، في حين أن الانقلاب هو فعل لفصيل، ينتمي إلى الجيش في أغلب الأحيان، يستولى على قمة السلطة بقوة السلاح. بيد أن تاريخ المنطقة العربية شهد انقلابات عسكرية أفضت إلى تحوّل في المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية لا يدع عمقه مجالاً للشك في طبيعته الثورية. ولكي نقتصر على مثال واحد، فإن انقلاب الضباط الأحرار الذي قاده جمال عبد الناصر في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ أفضى إلى تحوّل في مصر لا جدال في أنه أشد جذرية من ذلك الذي نتج، حتى الآن، عن ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

والحاصل أن انقلاب ١٩٥٢ أسفر عن الإطاحة بسلالة حاكمة وإلغاء الملَكية والنظام البرلماني، وإقامة دكتاتورية عسكرية جمهورية، وتأميم الممتلكات الأجنبية، وضرب الطبقات المالكة في النظام القديم (كبار ملاك الأراضي، والرأسمالية التجارية والمالية)، وجهد كبير في مجال التصنيع، وإصلاحات اجتماعية تقدمية عميقة. وتستحق هذه التغيرات اسم "الثورة" أكثر بالتأكيد من نتائج الانتفاضة المستهلة في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، والتي لم تؤد حتى الآن (في لحظة كتابة هذه السطور) سوى إلى الإطاحة بالمجموعة المحدودة التي كانت تسيطر على الدولة والتغيير الديمقراطي للنظام شبه الرئاسي، انتظاراً لتغيير الدستور بانتهاج سبل تسعى إلى تحقيق استمرارية قانونية مع مؤسسات النظام القديم.

بل نستطيع أن نضيف أن الثورة المضادة السلبية التي قادها أنور السادات بعد وفاة عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ قادت هي الأخرى إلى تغيرات اجتماعية-اقتصادية أعمق من تلك التي شهدتها مصر منذ سقوط حسني مبارك في ١١ فبراير/شباط ٢٠١١. ومع ذلك، فإن الانتفاضة التي بدأت في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ تمثل اقتحام الجماهير للساحة السياسية على نحو غير مسبوق الحجم في التاريخ بالغ الطول لبلاد الأهرامات. ولذا، فإن هذه الانتفاضة قد أطلقت، بلا أدنى شك، **دينامية** ثورية لا يزال الوقت مبكراً جداً للحكم على مآلها. وينبغي ألا ننسى أن أشد النتائج جذرية لانقلاب ١٩٥٢ لم تتجلَ هي ذاتها سوى بعد سنوات.

وبهذا المعنى، لا يحتاج المرء إلى بصيرة غير عادية لكي يتبيَّن **دينامية** ثورية منذ الساعات الأولى، على شاكلة دوق لا روشفوكو-ليانكور الذي "أيقظ لويس السادس

عشر في ليلة ١٤–١٥ يوليو/تموز ١٧٨٩"، وفقاً لرواية صارت شهيرة منذ أن نقلها المؤرخ الفرنسي هيبوليت تين، "لكي يعلن له نبأ الاستيلاء على الباستيل. "هو تمرد إذاً؟"، سأل الملك. فرد عليه الدوق: "سيدي، إنها ثورة"[٣]. وإذا كان الدوق قد قال هذا الكلام بالفعل، فلا بد أنه استند إلى **نوايا** الثوار وحدها؛ فهؤلاء كانوا عازمين لا على التعبير عن سخط عارض يجسده تمرد عابر فحسب، وإنما على إنهاء الحكم المطلق مرة واحدة وإلى الأبد. كان جلياً أن أهدافهم ثورية، و لم يكن من الصعب تبيُّن تلك الثورية منذ الاستيلاء على الباستيل[٤].

ومع ذلك، وإذا ما نحّينا **نوايا** ثوار ١٤ يوليو/تموز جانباً، فمن المؤكد أن أحداً لم يكن بوسعه التنبؤ بما سيكون عليه المصير النهائي للحدث – أي ما إذا كان سيفضي إلى تغيير جذري أم سيضاف إلى القائمة الطويلة للثورات المجهضة والمنضوية في مرتبة التمردات. ولعله ينبغي لنا مواصلة قراءة رواية تين ووصفه للانتفاضة، وهو وصف نموذجي بالنسبة لمؤرخ محافظ مثله:

> بل إن الحدث كان أشد خطورة. فالسلطة لم تكن قد انزلقت فقط من أيدي الملك، بل إنها لم تقع في أيدي الجمعية [مجلس النواب]؛ كانت السلطة على الأرض، بين أيدي الشعب المنفلت، العوام المتّسمين بالعنف والهياج، الغوغاء الذين راحوا يتلقفونها كسلاح ملقى في قارعة الطريق. والحاصل أنه لم تعد توجد حكومة؛ وراح البناء المصطنع للمجتمع البشري يتهدم بأكمله؛ وباتت الأمور متجهة إلى حالة الغاب. تلك لم تكن ثورة، بل **تحلّل**[٥].

هكذا يحتقر المحافظون من كل لون وصنف (وبعضهم، في منطقتنا، يصف نفسه حتى بالتقدمية ومناهضة الإمبريالية) الانتفاضات التي تهبّ ضد النظم التي يتماهون معها، متّهمين تلك الانتفاضات بالتخريب إن لم يكن بالمؤامرة. ولا يغير ذلك شيئاً من حقيقة أن اقتحام الشعب المتحرر من قيوده ومن عبوديته، سواء كانت عبودية "طوعية" أو مفروضة، وتوكيد إرادته الجماعية في الميادين العامة، ونجاحه في إسقاط قاهريه من الطغاة، إنما هي علامات لثورة سياسية لا تخطئها عين.

وينطبق هذا الوصف بلا أدنى شك على انتفاضات تونس ومصر وليبيا، في حين أن انتفاضة اليمن أسفرت حتى الآن عن مساومة عرجاء. بيد أن الثورة السياسية في تونس ومصر لم تمس الجزء الأكبر من جهاز دولة النظام الساقط؛ وفي ليبيا وحدها تفككت آلة الدولة إلى حد كبير بفعل الحرب الأهلية. وفي المقابل، لم يعرف بعد أيٌّ من هذه البلدان ثورة اجتماعية، بمعنى تحوُّل عميق في بنيته الاجتماعية. و لم تتأثر سوى أقسام متفاوتة الحجم في قمة التراتبية الاجتماعية، أما التراتبية الاجتماعية ذاتها فلم تتغير في أي مكان.

ومن جانبي، فقد وصفت الانتفاضات الجارية، منذ الشهور الأولى لعام ٢٠١١، بأنها تشكِّل **سيرورة ثورية طويلة الأمد**، وهي صياغة تتيح التوفيق بين الطبيعة الثورية للحدث وعدم اكتماله، وذلك بسبب اعتبارين رئيسيين:

– من جهة، كون موجة الصدمة الثورية قد هزت جميع بلدان المنطقة العربية تقريباً؛ ورغم أنها لم تسفر عن انتفاضة معممة سوى في ستة من هذه البلدان حتى كتابة هذه السطور، فإنه من المرجح جداً أن انتفاضات أخرى ستتوالى في الأشهر والسنوات المقبلة.

– ومن جهة أخرى، كون الثورات السياسية التي شهدتها البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه غير قادرة على حل الأسباب العميقة للانفجار الذي أشعل المنطقة، والتي يقتضي حلها تغيرات اجتماعية–اقتصادية عميقة.

إن مجرد امتداد الموجة الثورية التي انطلقت من تونس إلى مجموع الفضاء الناطق بالعربية إنما يدل على وجود أسباب أعمق من مجرد البعد السياسي. ولا يمكن إرجاع هذا الامتداد إلى العامل اللغوي وحده: ففي مجال الثورات، لا وجود للعدوى اقتداءً بالمثل سوى حينما تكون التربة مهيأة. ولا بد من توفر **قابلية** للثورة إذا كان لشرارة أن تشعل النار في منطقة جيوسياسية وثقافية بأسرها. والحال أن تنوع النظم السياسية في المنطقة يقود منطقياً إلى التساؤل عن وجود عوامل اجتماعية–اقتصادية كامنة من شأنها أن تشكِّل الأرضية المشتركة للموجة الصدمية الإقليمية. ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يُشكِّل الاستبداد في حد ذاته السبب الكافي لاندلاع الثورة الديمقراطية بنجاح. وإلا، فكيف نفسر لحظة انتصارها: لماذا ٢٠١١ بعد عقود من الاستبداد في المنطقة العربية؟ لماذا ١٧٨٩ في فرنسا بعد تاريخ طويل من الحكم المطلق والتمردات الفلاحية؟ لماذا ١٩٨٩ في أوروبا الشرقية وليس ١٩٥٣–١٩٥٦؟

ولكن إذا كانت عوامل اجتماعية-اقتصادية تكمن في صميم الانتفاضة العربية، فإن ذلك يعني أن تغيرات جذرية لا تزال في الطريق وأنها ستقود على أقل تقدير إلى مشاهد أخرى من الثورة والثورة المضادة في البلدان التي شهدت انتفاضات بالفعل كما في البلدان الأخرى، وذلك على مدى فترة مطولة. فإن كان ثمة اتفاق، في نهاية المطاف، على اعتبار ١٤ يوليو/تموز ١٧٨٩ اليوم الذي بدأت فيه الثورة الفرنسية، فلا يزال الجدال محتدماً بشأن سنة انتهائها (١٧٩٩، ١٨٣٠، ١٨٥١، أو حتى ١٨٧٠-١٨٧٥). وبحسب أدنى تقدير، استمرت الثورة الفرنسية عشر سنوات. والسيرورة الثورية في المنطقة العربية سوف تتجاوز عما قريب عمر السنتين؛ ومن المرجح للغاية أنها ستمتد لسنوات طوال مقبلة.

هذا كله هو ما يحاول هذا الكتاب تفسيره. وهو لا يسعى إلى سرد قصص انتفاضات بعينها صدرت حتى الآن روايات عدة عن كل منها. ومن المؤكد أن السنوات المقبلة ستشهد صدور دراسات عديدة تضاف إلى تلك الروايات وتستفيد من مرور الزمن وهدوء غبار الأحداث والتمكن من الاطّلاع على الأرشيف. ولما كانت السيرورة الثورية في المنطقة العربية لا تزال جارية وستظل لأمد طويل، فإن كل سِجِل للوقائع يسعى إلى مواكبة الزمن إنما يواجه خطر أن تتجاوزه الأحداث حتى قبل خروجه من المطبعة. ويحاول هذا الكتاب، عوضاً عن ذلك، تحليل دينامية الأحداث بغرض استخلاص دروسها الكبرى وتفحص آفاقها. إنه بحثٌ جذري في الانتفاضة العربية بمعنيي الكلمة: فهو يرمي إلى استكشاف الجذور العميقة للظاهرة؛ لكنه مكتوب أيضاً انطلاقاً من اقتناع عميق بعدم وجود حل مستدام للأزمة دون تغيير تلك الجذور.

لندن، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢

الفصل الأول

التنمية المعاقة

"عند مرحلة معينة من تطورها، تدخل قوى المجتمع الإنتاجية المادية في تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة .... وتتحوَّل تلك العلاقات من أشكال تتطور القوى المنتجة من خلالها إلى قيود تعيق هذه القوى. وعندئذ تبدأ حقبة من الثورة الاجتماعية".
(كارل ماركس، **مقدمة نقد الاقتصاد السياسي**، ١٨٥٩)

حينما لا يكون الفوران الثوري مجرّد ظاهرة منعزلة، تُنسب إلى ظروف سياسية بعينها في البلد الذي جرت فيه، بل موجة صدمية تتجاوز نطاق العَرضي وتفتتح حقبة حقيقية من تحولات اجتماعية-سياسية تؤثر في مجموعة من البلدان تتسم بِبُنى اجتماعية-اقتصادية متشابهة، فإن أطروحة ماركس المقتبسة أعلاه تأخذ معناها كاملاً. فالثورات "البرجوازية" الأوروبية المكوِّنة لعصر الثورات – منذ حرب استقلال هولندا في القرن السادس عشر والثورة الإنكليزية في القرن السابع عشر وصولاً إلى "ربيع الشعوب" الأوروبي في ١٨٤٨، مروراً بالسيرورة الطويلة للثورة الفرنسية – تبدو جميعاً بالفعل كهزات زلزالية ناجمة عن الصدام بين الصفيحتين التكتونيتين اللتين أشار إليهما ماركس: قوى الإنتاج النامية وعلاقات الإنتاج القائمة. ويعبِّر عن هذه الأخيرة ما أسماه مؤلف **رأس المال** "البنية الفوقية القانونية والسياسية" التي تقع الدولة في موضع القلب منها. وقد عجّلت تلك الثورات بانتقال المجتمعات ذات الغلبة الزراعية

والمنحدرة من العصر الإقطاعي القروسطي إلى مجتمعات تهيمن عليها البرجوازية المدينية، فاتحةً بذلك طريق التصنيع الرأسمالي.

وقد تسبّب انسداد من طبيعة مماثلة في الموجة الصدمية التي أسقطت مجموعة النظم المسماة "شيوعية" في أوروبا الوسطى والشرقية، بدءاً من بولندا سنة ١٩٨٠ وصولاً إلى الذروة المتمثلة في حلّ الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١. فأطاحت موجة الصدمة هذه بنمط الإنتاج البيروقراطي، المصاب بالركود في مركزه بالذات، مستبدلة إياه ب"اقتصاد السوق" في المنطقة المعنية، بحيث استكملت العولمة الرأسمالية بصورة جوهرية. و لم يتم التشديد بما يكفي على مدى تشكيل هذا المنعطف التاريخي مثالاً لافتاً لأطروحة ماركس- في سخرية جديدة للتاريخ، إذ زعمت الأنظمة الساقطة استلهام "مذهبه". بيد أن ناقداً ماركسياً لنظام الاتحاد السوفيتي، هو ليون تروتسكي، كان أول من تنبأ – سنة ١٩٣٦، في وقت كان "وطن الاشتراكية" يسجِّل فيه أرقام نمو قياسية – بأن الاقتصاد الموجّه بيروقراطياً سينتهي به المطاف إلى الاصطدام "بمشكلة النوعية"، متوقعاً بذلك المرحلة التي بدأت في سبعينات القرن العشرين في الاتحاد السوفيتي وسُمّيت لاحقاً "حقبة الركود"، والتي أفضت إلى انهيار الأنظمة المنحدرة من الستالينية[1].

هل نشهد في المنطقة العربية، منذ عام ٢٠١١، "حقبة من الثورة الاجتماعية" ناتجة عن انسداد في تطور القوى المنتجة يعود إلى عوامل مشتركة بين بلدان المنطقة وقاصرة عليها، على شاكلة الحالتين التاريخيتين المذكورتين؟ يستحق السؤال أن يُطرح، على الأقل لأن الهزة الأرضية تؤثر في منطقتنا بأسرها – من موريتانيا والمغرب إلى الخليج العربي-الإيراني. وهذا ما حدا أصلاً على مقارنة الفوران الجاري في البلدان العربية بموجة الصدمة الأوروبية الشرقية في سنوات الثمانينات. بيد أن هذا الفوران لم يحمل معه – حتى الآن على الأقل – تغييراً جذرياً في نمط الإنتاج. وظاهرياً، لا يلوح في أفق السيرورة الثورية الجارية في الفضاء الناطق بالعربية أي شيء مماثل في العمق للتحوُّل الكبير الذي انتهى إلى إدماج البلدان المسماة "شيوعية" في الرأسمالية المعولمة.

وبينما كان الفوران الأوروبي في ثمانينات القرن العشرين ناجماً عن أزمة في

قلب نمط الإنتاج البيروقراطي ذاته، فإن أزمة المنطقة العربية لا تطال سوى إحدى المناطق المحيطية لنمط الإنتاج الرأسمالي المعولم المعاصر. ولذا فإن هذه الأزمة لا يمكن اعتبارها - وحدها وفي حد ذاتها - تعبيراً عن انسداد عام في نمط الإنتاج ذاك، بل ولا حتى تعبيراً عن انسداد مقتصر على محيطه فقط طالما أنه، أي نمط الإنتاج، لا يزال يفرز التنمية في مناطق أخرى من ذلك المحيط. وحتى لو ثبت في نهاية المطاف أن الأزمة التي تعانيها حالياً الاقتصادات الأكثر تقدماً في مركز النظام العالمي - الاقتصادات الأوروبية في المقام الأول - تعبِّر عن انسداد مستعصٍ على الحل ومولِّد لتحوّل اجتماعي-سياسي، فإن تزامن هذه الأزمة مع تلك التي يعانيها الفضاء الناطق بالعربية لن يصحّ تفسيره من باب علاقة السبب بالنتيجة.

وبقدر ما أن أزمة البلدان الناطقة بالعربية تقتصر، في نمطياتها الخاصة، على هذا الفضاء، فإنها تعود بداهةً إلى عوامل خصوصية، وليس إلى أزمة الرأسمالية المعولمة في عمومها، أو حتى أزمة "النيوليبرالية" من حيث كونها نمط الإدارة المهيمن في رأسمالية مرحلة العولمة الحالية. وبغية معرفة العوامل الخصوصية الفاعلة، تنبغي مقارنة الفضاء الناطق بالعربية بالمناطق المحيطية الأخرى للنظام الاقتصادي العالمي - ولا سيما بلدان المجموعة الأفرو-آسيوية التي تنتمي إليها المنطقة العربية.

لا يقتضي الأمر مع ذلك استبعاد أطروحة ماركس النموذجية عند تفسير الفوران الجاري في المنطقة العربية. بيد أنه يتعين أن نشتق من تلك الأطروحة تنويعات ذات مغزى تاريخي أقل. والحال أن تطور القوى المنتجة يمكن أن تعيقه، لا علاقات الإنتاج المكوِّنة لنمط إنتاج عموميّ (مثل علاقة رأس المال بالعمل المأجور في نمط الإنتاج الرأسمالي)، وإنما **نمطية** (modality) **خصوصية لنمط** (mode) **الإنتاج العمومي**. في مثل هذه الحالة، لا يقتضي تجاوز الانسداد بالضرورة إلغاء نمط الإنتاج الأساسي، وإنما يتطلب تغيير النمطية، أو "نمط التنظيم" (mode of regulation).

ولا تمر بالضرورة تغيّرات كهذه عبر ثورات اجتماعية أو حتى سياسية؛ فهي قد تنتج عن أزمات اقتصادية تفضي إلى تغيير في المسار من قِبل نفس الطبقة المسيطرة اقتصادياً. وقد أجرى الرأسمال الكبير أكثر من انعطافة من هذا النوع خلال تاريخه. فالكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين ومن بعده الحرب العالمية

الثانية، وكذلك الركود المعمم في السبعينات، أفضى كلٌّ منهما إلى تغيير كبير في المسار في اتجاهين متناقضين كليةً. وبالتأكيد كانت موازين القوى الاجتماعية جزءاً من المعادلة في الحالتين: خرجت الحركة العمالية من الأزمة الأولى أقوى، ومن الأزمة الثانية أضعف. بيد أننا لم نكن إزاء حقبتي ثورة أو ثورة مضادة اجتماعيّتين بحصر المعنى.

وبشكل ما، تدلِّل هذه التغيرات في نمط الإدارة في إطار من الاستمرارية الجوهرية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية على الأطروحة الأخرى التي أعلنها ماركس بعد بضعة أسطر من جمل **مقدمة** ١٨٥٩ المقتبسة في فاتحة هذا الفصل:

> لا تضمحل أية تشكيلة اجتماعية أبداً ما لم تتطور داخلها كل القوى المنتجة التي لها من الاتساع ما يمكّنها من استيعابها، ولا يمكن أن تحل مكانها علاقات إنتاج جديدة وأرقى قبل أن تنضج الظروف المادية لوجود هذه العلاقات في صلب المجتمع القديم بالذات[٢].

وتوجد أيضاً، مع ذلك، حالات يكون فيها تطور القوى المنتجة معاقاً، لا بسبب أزمة "بسيطة" في التنظيم أو في نمط الإدارة، وإنما نتيجة لنوع بعينه من السيطرة الاجتماعية، يحمل في طياته تنويعة خصوصية لنمط الإنتاج العمومي. وفي حالات كتلك، لا يمكن فك الانسداد سوى عبر الإطاحة بهذه الفئة الاجتماعية المعينة، وإذاً عبر ثورة اجتماعية، دون أن تفضي هذه الثورة مع ذلك وبالضرورة إلى تغيير جذري في نمط الإنتاج. ونستطيع أن نعتمد هنا التعريف الذي أعطاه المؤرخ الفرنسي ألبير سوبول للثورة: "تحوُّر جذري في العلاقات الاجتماعية والبنى السياسية على أساس نمط إنتاج متجدد[٣]" - شريطة القبول بأن التجديد يمكن أن يقتصر على تغيير عميق في نمطيات نمط الإنتاج، دون أن يؤدي بالضرورة إلى تغيير في النمط العمومي.

فقد تعيق التنميةَ الرأسماليةَ تشكيلةٌ فريدة من الجماعات الاجتماعية المسيطرة تشرف على **نمطية معيَّنة للرأسمالية**، بدل أن تعيقها علاقات الإنتاج بين العمل المأجور ورأس المال بوجه عام وعلاقات المِلْكية المقترنة بها (المِلكية الفردية لوسائل الإنتاج

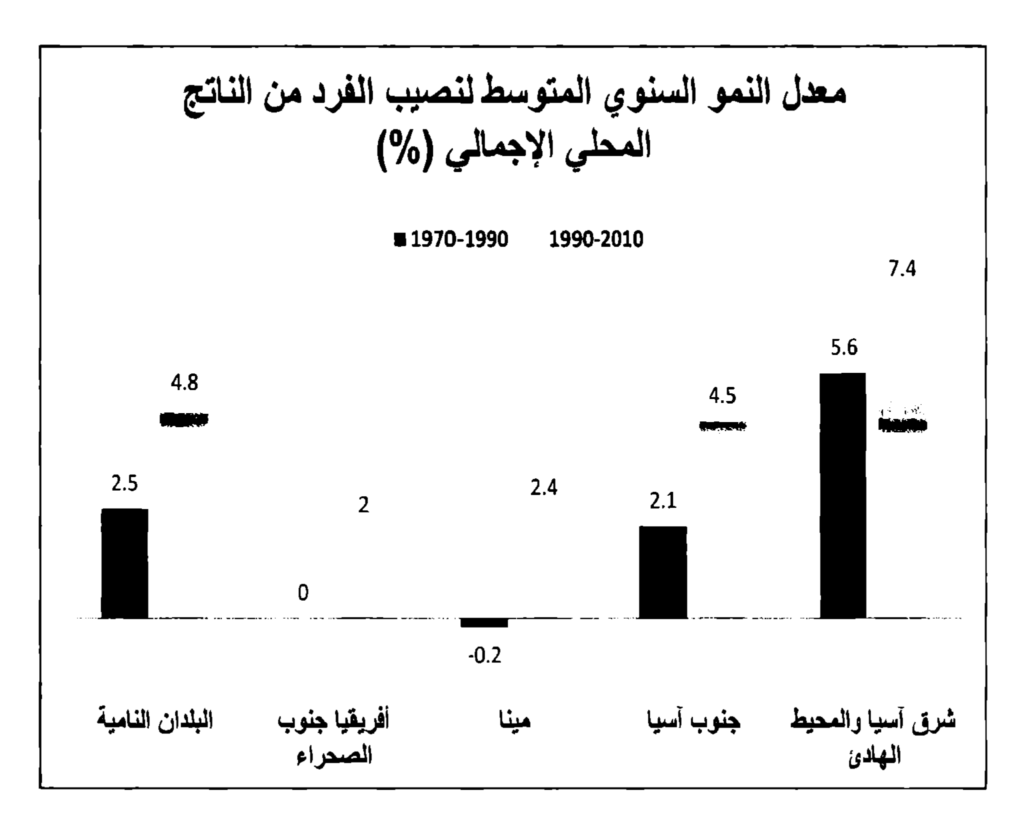
الاجتماعية). وسوف نناقش لاحقاً شروط فك الانسداد والديناميات الاجتماعية التي يمكن أن تصاحبه. وما يهمنا هنا هو الانسداد نفسه الذي يتعين علينا أولاً التحقق من وجوده.

الوقائع

المؤشر الأكثر شيوعاً للتنمية الاقتصادية - بمعنى النمو، وباستقلال عن سائر جوانب التنمية البشرية - هو تطور الناتج المحلي الإجمالي، سواء في المطلق أو نسبة إلى السكان. وهذا المؤشر قابل جداً للنقد بالطبع (سنعود إلى الأمر لاحقاً)، لكنه يعطي مع ذلك فكرة عن التطور النسبي لإنتاج السلع والخدمات: نمو هذا الإنتاج عبر الزمن، وكذلك اختلافات الإيقاع بين شتى بلدان ومناطق العالم.

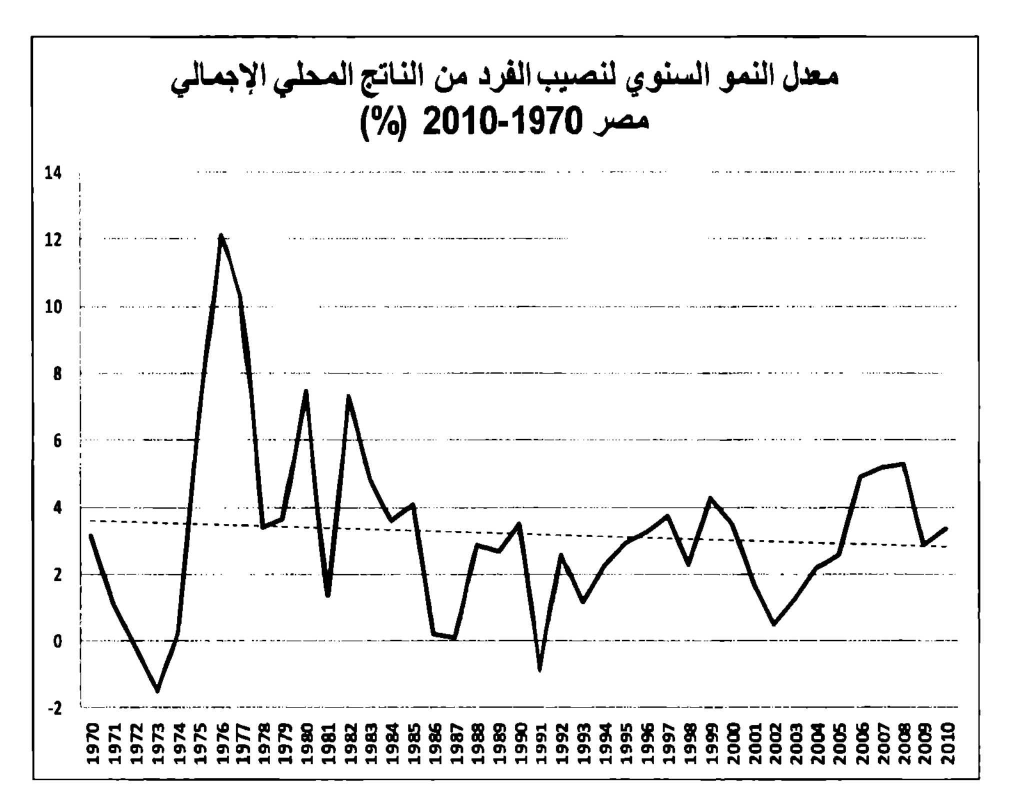
والحاصل أنه، من بين جميع مناطق ما لا يزال يسمّى العالم الثالث، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا، حسب التسمية الإنكليزية المختصرة MENA) هي تلك التي تشهد أزمة التنمية الأشد حدةً. فبعد ستينات القرن الماضي التي سيطر القطاع العام خلالها على أغلب اقتصادات المنطقة في منظور تنموي دولاني، شهدت السبعينات تدشيناً وتوسعاً تدريجياً لما عُرف بسياسات "الانفتاح" - وهو الاسم الذي أطلق في الفضاء الناطق بالعربية على التحرير الاقتصادي المصحوب بخصخصة أملاك الدولة وتقليص المكتسبات الاجتماعية. وهكذا كان بعض بلدان المنطقة، وبالأخص مصر، رائداً ل"برامج التكيف الهيكلي" التي ستُفرض على العالم كله بدءاً من الثمانينات في إطار إلغاء النظم (deregulation) النيوليبرالي[٤].

بيد أن كشف حساب العقدين ١٩٧٠-١٩٩٠ يُظهر أنهما اتسما بركود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة مينا: بل إن معدل النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة بالعملات المحلية) كان سلبياً بشكل طفيف. وصار متوسط النمو في المنطقة إيجابياً مجدداً في العقدين اللاحقين، لكنه ظل أدنى بكثير - عند مستوى النصف - من متوسط نمو البلدان النامية (الشكل ١-١).



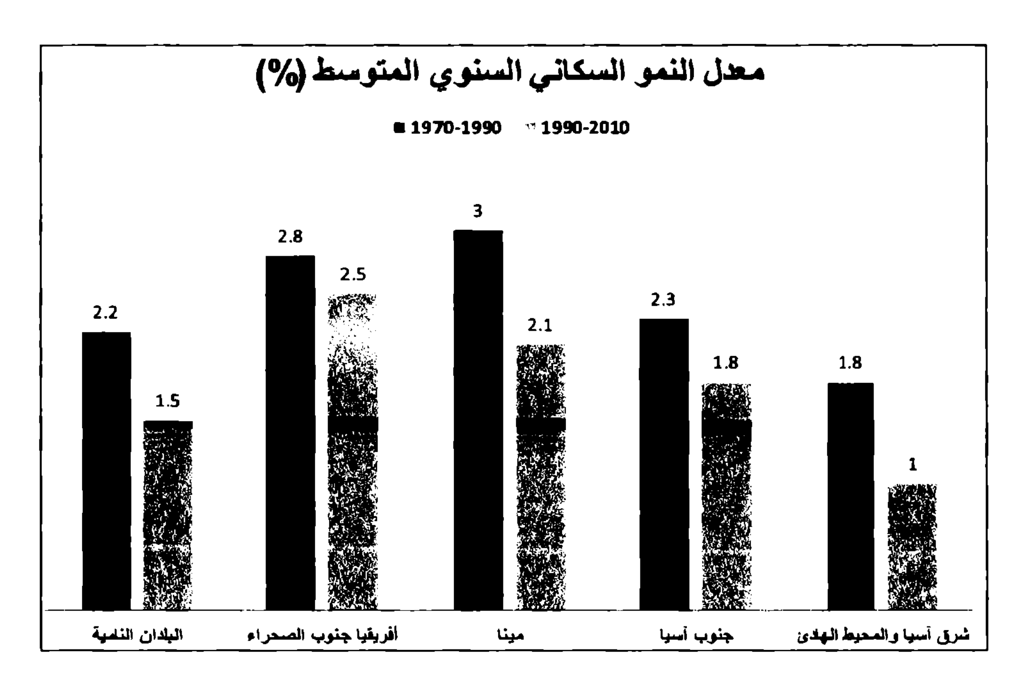
الشكل 1–1 (المصدر: اليونيسيف)

ومن نافل القول إن المتوسط الإقليمي يخفي تفاوتات بين الحالات الفردية، ولكن أغلب الأداءات الإيجابية في الفترة ١٩٧٠–١٩٩٠ تعادل أو تقل عن المتوسط الخاص بالبلدان النامية. وتفردت مصر بمعدل متوسط بلغ ٤,١% في الفترة ١٩٧٠–١٩٩٠، وهو معدل أعلى بوضوح منه في بقية بلدان المنطقة وجاء نتاجاً لنمو إيراداتها النفطية، والتحويلات النقدية لعمالها المهاجرين، والمعونات الممنوحة من الملكيات والإمارات النفطية والقوى الغربية، إضافة إلى توسع السياحة (هذه العوامل مجتمعة ومضافة إلى الحضيض الناجم عن حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ تفسر الذروة التي جرى بلوغها في عام ١٩٧٦)، ولكن هذا المعدل انخفض إلى ٢,٧% في الفترة ١٩٩٠–٢٠١٠°، بالرغم من الأداء الاستثنائي في السنوات الثلاث ٢٠٠٦–٢٠٠٨ الذي سيُتاح لنا تناوله لاحقاً. والاتجاه الخطي لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر على مدى السنوات الأربعين المعنية هو اتجاه منحدر (الشكل ١–٢).



الشكل 1-2 (المصدر: البنك الدولي)

ومن المشروع، مع ذلك، أن نفترض أن النتائج السيئة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة مينا تعود إلى نمو سكاني مرتفع بشكل استثنائي أكثر منها إلى نمو اقتصادي ضعيف بشكل استثنائي. ومن الصحيح فعلاً أن معدل النمو السكاني للمنطقة كان الأعلى في العالم خلال العقدين ١٩٧٠-١٩٩٠، بسبب الدفعة السكانية القوية الناجمة عن الإصلاحات الاجتماعية والاستثمارات في قطاع الصحة خلال الستينات. بيد أن هذا المعدل قد استقر خلال العقدين ١٩٩٠-٢٠١٠ عند مستوى أدنى منه في أفريقيا جنوب الصحراء (الشكل ١-٣)[٦]. وظل معدل النمو السكاني في منطقة مينا أعلى بمقدار ١٧% منه في جنوب آسيا خلال نفس الفترة، بينما كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مينا أدنى بمقدار ٤٧% منه في جنوب آسيا ذاته (الشكل ١-١).



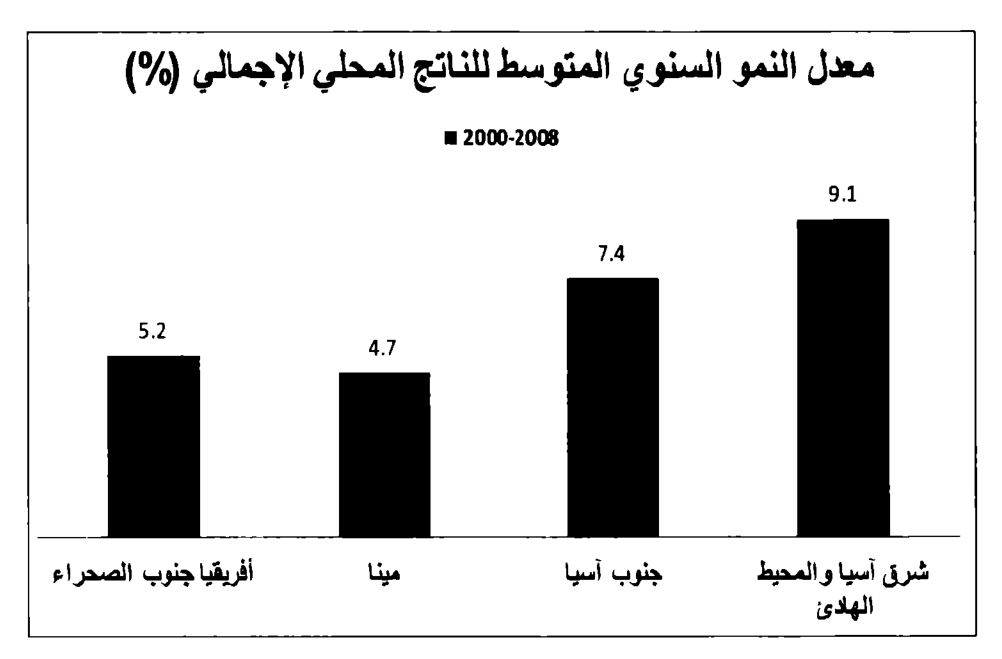
الشكل 1-3 (المصدر: اليونيسيف)

ولنلاحظ أيضاً أن متوسط معدل النمو السكاني السنوي للبلدان العربية، البالغ ٢,٢% في عام ٢٠١٠ وفقاً لبيانات البنك الدولي، تدفعه للأعلى المعدلات المرتفعة بشكل غير عادي في بعض الملكيات والإمارات النفطية حيث يعود النمو السكاني إلى حد كبير، إن لم يكن بشكل رئيسي، إلى استيراد القوى العاملة. وقد كانت المعدلات المتوسطة للنمو السكاني في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٠ أعلى من المتوسط العربي، حيث تراوحت بين ٢,٤% في المملكة السعودية و٩,٦% في قطر، مروراً بـ٢,٦% في عُمان، و٣,٤% في الكويت، و٧,٦% في البحرين و٧,٩% في الإمارات العربية المتحدة. وبالنسبة لسائر البلدان، أيضاً في عام ٢٠١٠ ووفقاً لبيانات البنك الدولي، كانت المعدلات كالتالي: لبنان ٠,٧%، والمغرب وتونس ١%، والجزائر وليبيا ١,٥%، ومصر ١,٧%، وسوريا ٢%، والأردن ٢,٢%، وموريتانيا ٢,٤%، والسودان ٢,٥%، والعراق ٣%، واليمن ٣,١%[٧].

والملحوظة الأخرى التي تفرض نفسها بشأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة مينا على مدار العقود الأربعة المرصودة، هي أن تلك المعدلات تحددها إلى حد بعيد التقلبات الحادة في أسعار النفط خلال الفترة، إذ يمثل النفط السلعة الرئيسية التي

تصدرها المنطقة. بيد أن التفاوت في الأسعار الحقيقية للنفط الخام - ارتفاعٌ كبير جداً بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١، تلاه انخفاض حتى عام ١٩٨٦، لكي تعاود الارتفاع مرة أخرى منذ ١٩٨٨ - لا يمكنه تفسير الحصيلة السلبية لعقدي السبعينات والثمانينات. وبالمثل، فإن الانخفاض المستمر، ولكن الطفيف، في أسعار النفط الخام حتى عام ١٩٩٨ ثم انخفاضها مجدداً في ٢٠٠٨ لم يكونا كافيين لموازنة الارتفاع البالغ في هذه الأسعار خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٨[٨].

ويمكننا التحقق من أن الأداء البالغ السوء لمنطقة مينا لم يكن مجرد انعكاس لسوق النفط، من خلال تفحص ما جرى في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨ التي شهدت ارتفاعاً هائلاً في أسعار النفط، حيث زاد سعر الخام (بدولار ١٩٧٣) من ٧,٩٩ دولارات في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦,٠٤ دولاراً في ٢٠٠٨، أي بأكثر من الضعف خلال الفترة محل النظر (والأدق أن تحليق الأسعار بدأ اعتباراً من ٢٠٠٥)[٩]. فلنقارن إذاً معدلات النمو السنوي المتوسط في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمناطق النامية المختلفة في أفريقيا وآسيا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ (الشكل ١-٤).

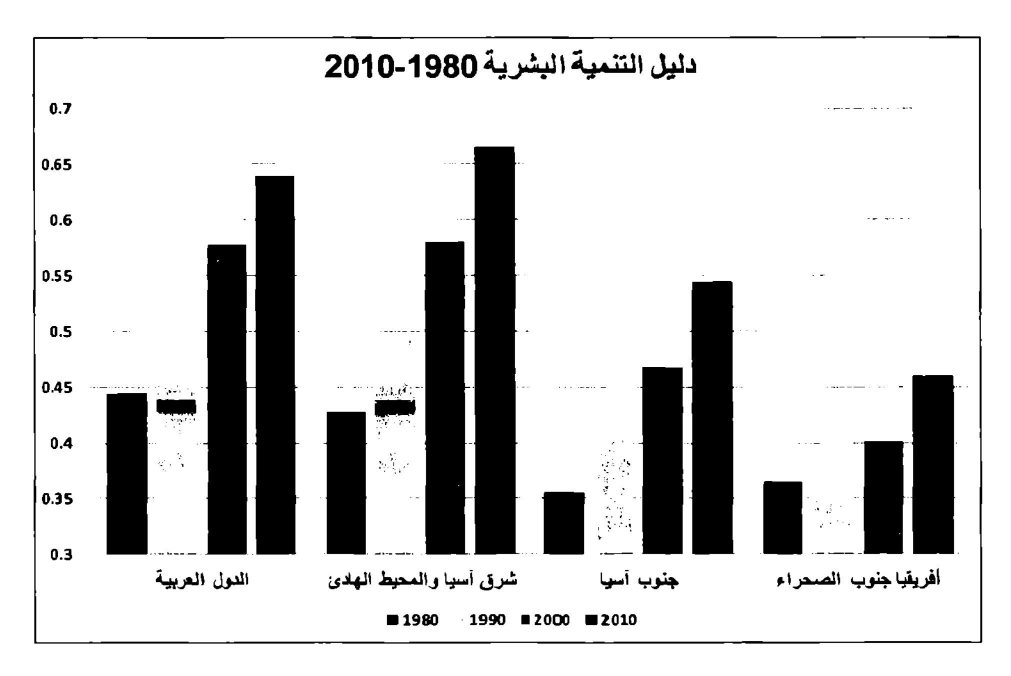


الشكل 1-4 (المصدر: البنك الدولي)

والنتيجة مدهشة بحق: فمعدل نمو منطقة مينا ليس فقط أدنى كثيراً منه في جنوب آسيا وشرق آسيا، بل هو أيضاً أدنى من نظيره في أفريقيا جنوب الصحراء. وهذه المقارنة التي تنصب على مجموع الناتج المحلي الإجمالي تُحيِّد أيضاً العامل الديمغرافي الذي يؤثر في الأرقام المتعلقة بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك رغم أنه من المشروع تماماً أن نعتبر هذا النصيب وحده مؤشراً سليماً للنمو. والحقيقة أن مجرد الإشارة إلى الثروة النفطية الفريدة لتلك المنطقة من العالم – وهي منطقة غنية، بحكم ذلك، بالمواد الخام والرساميل، ولا تفتقر إلى الأيدي العاملة، ومن ثم تجمع العناصر الثلاثة الرئيسية للتصنيع – إنما يزيد في إبراز المشكلة التي تعانيها المنطقة.

بيد أننا نعرف، مع ذلك، أن الناتج المحلي الإجمالي محدود الصلاحية كمؤشر للتنمية، بتمييزها عن النمو، لكونه لا يأخذ في الحسبان الاقتصاد المسمّى بغير الرسمي وبسبب صعوبة القياس النقدي للخدمات العامة مثل التعليم والصحة، علاوة على إهماله لكلٍ من التكاليف البيئية والجوانب الكيفية للخدمات العامة المذكورة[١٠]. ومن أجل مراعاة تلك الجوانب الأخيرة، صمَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "دليل التنمية البشرية" الخاص به، وهو بحسب تعريفه الرسمي "دليل مركّب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق"[١١].

ومن منظور دليل التنمية البشرية، يقل أداء الدول العربية خلال العقود ١٩٨٠–٢٠١٠ عن نظيره في شرق آسيا (الشكل ١–٥)، رغم أن المنطقة العربية أغنى بكثير، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، وفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١٢]، ٨٢٥٦ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٩ مقابل ٦٢٢٧ دولاراً في شرق آسيا بمعادل القوة الشرائية. (لكي نقول الأمور ببساطة، فإن الدولار الواحد "بمعادل القوة الشرائية" له نفس ما للدولار الأمريكي من قوة شرائية في الولايات المتحدة.) وبالمثل، فإن الفارق بين أداء الدول العربية ودول جنوب آسيا من حيث دليل التنمية البشرية أقل بكثير من فارق الثروة بين المنطقتين (يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب آسيا ٣٣٦٨ دولاراً أمريكياً بمعادل القوة الشرائية).



الشكل 1-5 (المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

الفقر، اللامساواة، اللااستقرار

يمكن تلخيص الوضع الاجتماعي الذي يواجه سكان الفضاء العربي بكلمات ثلاث – الفقر، اللامساواة، اللااستقرار – على غرار شعار الثورة الفرنسية الثلاثي – الحرية، المساواة، الأخوّة.

والفقر، بالطبع، مفهوم نسبي، حتى، أو بالأحرى خصوصاً، حينما يتعلق الأمر بالتعبير عنه رقمياً. ويكفي أن ننظر إلى الطريقة التي راجع بها البنك الدولي تقديراته للفقر في العالم على أساس حساب جديد لمعادلات القوة الشرائية أجري في سنة ٢٠٠٥ كبديل للحساب السابق الذي يعود إلى سنة ١٩٩٣. وعلى غرار عمليات التخفيض والرفع المفاجئة في قيمة العملات، أسفرت التقديرات الجديدة عن تعديلات كبيرة في تقييم البنك الدولي للثروة النسبية لبلدان عديدة. وإذا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد أو ذاك يشهد انخفاضاً أو ارتفاعاً هائلاً على أساس الحساب المنقح[١٣].

ومن أشد النتائج إدهاشاً بين تلك المترتبة على هذا التعديل أن تغييراً جذرياً قد طرأ على تقديرات الفقر في بلدان عدة. خذ كمثال جيد رقم الأربعين في المائة من المصريين الذين

يعيشون بأقل من دولارين يومياً، والذي ورد ذكره مراراً وتكراراً منذ بدء حركة الاحتجاج في مصر في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، حتى في مطبوعات اقتصادية[١٤]. والحاصل أن هذا الرقم ينجم عن تقديرات تستند إلى معادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٣، الذي ظل معتمداً في مطبوعات البنك الدولي وصولاً إلى تقريره المعنون **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨**، الصادر في خريف ٢٠٠٧. وظل هذا التقرير يُقدِّر نسبة سكان مصر الذين يعيشون بأقل من دولارين يومياً بـ٤٣,٩% على أساس مسح أجري في ١٩٩٩-٢٠٠٠. وفي **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠**، انخفضت نسبة المصريين الذين يعيشون بأقل من دولارين يومياً وفقاً لمعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥ إلى ١٨,٤%، استناداً إلى مسح أجري في ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي المقابل، فإن نسبة من يعيشون بأقل من دولارين يومياً في تونس ارتفعت من ٦,٦% في المائة على أساس معادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٣ إلى ١٢,٨% على أساس حساب ٢٠٠٥؛ واستند كلا الرقمين إلى المسح ذاته الذي أجري في سنة ٢٠٠٠. وبالنسبة إلى بلدان أخرى مثل المغرب أو اليمن، لم يطرأ على تقديرات معدلات الفقر تغييرٌ يُذكر.

والحال أن الانخفاض الجذري في الأرقام المتعلقة بمصر، وهي أكبر بلدان منطقة مينا من حيث عدد السكان، لم يؤدِ سوى إلى زيادة الاختلاف بين هذه المنطقة وسائر مناطق العالم النامي، كما تعكسه بيانات المؤسسات الدولية. هكذا، وطبقاً لأرقام البنك الدولي، فإن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع دون خط الفقر الدولي (ممن يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار يومياً بمعادل القوة الشرائية) تقل في منطقة مينا عنها في جميع المناطق النامية الأخرى. ففي عام ٢٠٠٨، بلغت هذه النسبة ٢,٨% في منطقة مينا مقابل ٦,٥% في أمريكا اللاتينية، و١٤,٣% في شرق آسيا، بينما وصلت إلى معدلات مذهلة قدرها ٣٦% في جنوب آسيا و٤٧,٥% في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشهد منطقة مينا، إلى جانب أمريكا اللاتينية، أدنى نسب السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين يومياً بمعادل القوة الشرائية: ففي عام ٢٠٠٨ أيضاً، بلغت هذه النسب ١٣,٩% في منطقة مينا، و١٢,٤% في أمريكا اللاتينية، في مقابل ٣٣,٢% في شرق آسيا، ثم نصل إلى معدلات مروعة قدرها ٦٩,٢% في أفريقيا جنوب الصحراء و٧٠,٩% في جنوب آسيا[١٥].

ومع ذلك، ووفقاً للبيانات ذاتها، فإن نسبة السكان دون خط الفقر البالغ دولارين يومياً تظل مرتفعة في بلدان عربية عدة، وإن لم يكن البؤس واسع الانتشار سوى في موريتانيا

والسودان واليمن، وكذلك في صفوف الفلسطينيين (خصوصاً في قطاع غزة). وإذا ما اقتصرنا على تلك البلدان التي أجريت فيها مسوح خلال السنوات الأخيرة، فإن من يعيشون بأقل من دولارين يومياً تبلغ نسبتهم ١٤٪ في المغرب (٢٠٠٧)، و١٥,٤٪ في مصر (٢٠٠٨)، و١٦,٩٪ في سورية (٢٠٠٤)، و٢١,٤٪ في العراق (٢٠٠٧)، و٤٦,٦٪ في اليمن (٢٠٠٥)، و٤٧,٧٪ في موريتانيا (٢٠٠٨)[١٦]. وكون واحد من كل سبعة من السكان مضطراً للعيش بأقل من دولارين يومياً حسب معادل القوة الشرائية مثلما هو الحال في المغرب، الذي يعرف أدنى المعدلات من بين البلدان المذكورة للتوّ، فمعنى ذلك أن نسبة معتبرة من السكان تعاني من الفقر. وبينما قد يبدو معدل الفقر في المغرب هيِّناً نسبياً بالمقارنة بالمعدلات القياسية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، فإن عناء البؤس لا يختلف لدى الأشخاص المعنيين سواء بلغت نسبتهم من السكان ١٠٪ أو ٧٠٪. والحقيقة أن تقبل الفقر يزداد صعوبة حينما تعانيه أقلية تواجه يومياً مشاهد البذخ والاستهلاك المترف.

بيد أن هذه الأرقام قابلة للنزاع كمؤشرات على الفقر. وقد وُضعت موضع تساؤل في **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣**، وهو الثاني من نوعه في السلسلة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أكد هذا التقرير أن "قاعدة البيانات عن مدى وتضاريس الفقر وتوزيع الدخل والثروة بالغة الضعف في البلدان العربية"، مشيراً إلى تقديرات تبين أن "مدى انتشار الفقر في البلدان العربية يزيد عن المستوى المبلَّغ عن مجمل البلدان العربية في قواعد البيانات الدولية، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"[١٧]. وإذ يلاحظ **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩**، وهو الخامس في السلسلة نفسها، أن "تطبيق خط الفقر الدولي المعادل لدولارين في اليوم، وخط الفقر الوطني الأدنى، على التوالي، يعطي صورةً متطابقة نسبياً عن مستوى الفقر المدقع في المنطقة"، يخلص التقرير إلى أنه "من المعقول أن نتوقع أن نسبة مئوية مرتفعة من السكان تعيش عند خط الفقر الأعلى أو تحته"[١٨].

إن خط الفقر الوطني الأعلى الذي يتم تحديده في كل بلد هو الذي يتيح الحصول على الغذاء الأساسي والسلع غير الغذائية الضرورية، في حين أن الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر الأدنى يواجهون خيارات عسيرة بين هذين الصنفين من النفقات الدنيا. والصورة التي تنتج عن تقديرات عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الخط "الأعلى" في المنطقة العربية، حيث يتراوح بين ٢,٤٣ و٣,٧ دولار يومياً بمعادل القوة الشرائية، جد مختلفة عن

الصورة الناتجة عن تطبيق خط الفقر الدولي المحدّد بدولارين يومياً بمعادل القوة الشرائية. ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن معدلات الفقر في البلدان التي توجد بشأنها بيانات (جرى جمعها بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ بحسب البلدان) هي على النحو التالي: ١١,٣٣% في الأردن، و٢٣,٨% في تونس، و٢٨,٦% في لبنان، و٣٠,١% في سورية، و٣٩,٦% في المغرب، و٤٠,٩% في مصر، و٥٣,٩% في موريتانيا، و٥٩,٩% في اليمن – ويبلغ متوسط معدل الفقر في مجموع البلدان المعنية ٣٩,٩%، وهو معدل أعلى بكثير من نسبة الـ١٦,٩% من سكان منطقة مينا الذين يُفترض أنهم يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدّد بدولارين يومياً[١٩].

وفي نقد مفيد للتقديرات المنخفضة للفقر في مصر عموماً وفي القاهرة الكبرى خصوصاً، توفر سارة صبري أحد مفاتيح فهم الاختلاف الكبير بين نسبة الـ ١٨,٤% من المصريين تحت خط الفقر الدولي، وفقاً لإحصائيات البنك الدولي، ونسبة الـ٤٠,٩% الذين يعيشون على أقل من ٢,٧ دولار يومياً وفقاً للتقديرات الوطنية. وتبرز صبري "النسبة المرتفعة من السكان، حوالي ٣٥%، الذين يُقدَّر أنهم يعيشون قريباً جداً من خط الفقر... وهذا يعني أن اختلافات طفيفة في المنهجية يمكن أن تترتب عليها آثار كبيرة بشأن أعداد الفقراء في مصر[٢٠]". وتسهم هذه الحقيقة ذاتها في تفسير السرعة التي انتقلت بها نسبة السكان المصريين ممن يعيشون دون خط الفقر الوطني الأدنى من ١٩,٦% في عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ إلى ٢٥,٢% في ٢٠١٠–٢٠١١، وفقاً للإحصائيات الوطنية[٢١].

ومن غير المدهش أن ما لاحظناه للتو بشأن تقديرات الفقر يسري أيضاً على تقديرات أوجه اللامساواة الاجتماعية–الاقتصادية. وفي هذا الصدد، لا تشمل بيانات البنك الدولي أرقاماً تستند إلى مسوح أجريت بعد العام ٢٠٠٠ سوى بشأن تسعة بلدان عربية. والحال أن قيمة معاملات جيني، التي تقيس اللامساواة في الدخول أو النفقات على نطاق يتراوح بين صفر في حالة المساواة المطلقة و١٠٠ في حالة اللامساواة المطلقة (شخص واحد يحصل على كل الدخل أو ينفق كامله)، تتراوح في هذه الإحصائيات بين ٢٤,٩ في اليابان و٢٥ في السويد، وهما البلدان الأقرب إلى المساواة (في الدخول) وصولاً إلى ٦٥,٨ في جزر سيشل، البلد الأبعد عن المساواة (في النفقات). وتقع البلدان العربية التسعة في منطقة متوسطة إلى مرتفعة في اللامساواة في النفقات، حيث تتراوح قيمة المعاملات بين ٣٠,٨ في مصر

و٤١,٤ في تونس (الجدول ١ – ١)، وهي مستويات متوسطة بالمقارنة بالقيم البالغة ٣٣,٤ في الهند، و٣٤ في إندونيسيا، و٣٨,٣ في إيران، و٣٩ في تركيا، و٤٨,٨ في نيجيريا، و٤٣ في الفلبين، و٦٣,١ في جنوب أفريقيا، وذلك لكي نقتصر على البلدان التي تحيل قيم معامل جيني فيها إلى اللامساواة في الاستهلاك.

توزيع الاستهلاك

	سنة المسح	معامل جيني	نصيب النفقات (%)						
			أدنى 10%	أدنى 20%	ثاني 20%	ثالث 20%	رابع 20%	أعلى 20%	أعلى 10%
الأردن	2010	35,4	3,4	7,7	11,6	15,7	21,5	43,6	28,7
تونس	2005	41,4	2,4	5,9	10,1	14,7	21,3	47,9	32,5
سورية	2004	35,8	3,4	7,7	11,4	15,5	21,4	43,9	28,9
العراق	2007	30,9	3,8	8,7	12,8	16,7	22	39,9	25,2
قطر	2007	41,1	1,3	3,9	...	...	...	52	35,9
مصر	2008	30,8	4	9,2	13	16,4	21	40,3	26,6
المغرب	2007	40,9	2,7	6,5	10,5	14,5	20,6	47,9	33,2
موريتانيا	2008	40,5	2,4	6	10,4	15,1	21,5	47	31,6
اليمن	2005	37,7	2,9	7,2	11,3	15,3	21	45,3	30,8

الجدول 1 – 1 (المصدر: البنك الدولي، 2012)

ومثلما هو الحال بشأن مستويات الفقر، خضعت هذه البيانات أيضاً للتشكيك في **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣**، وشكّلت مصر مرة أخرى محكّ مصداقية بيانات المؤسسات المالية الدولية عن الدول العربية:

> وحتى عندما تتوافر مسوح ميدانية عن الدخل والإنفاق - وهي المصدر الأساس لتقديرات توزيع الدخل - فإن هذه المسوح تعاني من عيوب تقلل من مصداقيتها، خاصة فيما يتعلق بتقدير معالم توزيع الدخل نتيجة لتحيزات في البيانات المجموعة. ففي مصر مثلاً يفضي التعامل المباشر مع نتائج مسحي الدخل والإنفاق في النصف الأول من التسعينات إلى تحسن معامل جيني، بمعنى أن توزيع الدخل أصبح أكثر عدالة، الأمر الذي لا يستقيم مع مجمل تطور الأوضاع الاقتصادية، خاصة على معياري البطالة والفقر والمشاهدات على توزيع الثروة في الفترة نفسها. ... كما انخفض نصيب العمل من القيمة المضافة من قرابة ٤٠% في العام ١٩٧٥ إلى حوالي ٢٥% في العام ١٩٩٤، تعبيراً عن تدهور توزيع الناتج القومي لمصلحة عوائد الثروة[٢٢].

والتقديرات المتاحة عن اللامساواة في البلدان العربية تستند كلها إلى أنصبة شرائح سكانية عشرية وخمسية من الاستهلاك الكلي، مصنفةً بحسب نصيب الفرد من الإنفاق[٢٣]. ولا تعطي هذه الحسابات سوى فكرة تقريبية جداً عن اللامساواة الاجتماعية. فاللامساواة في الدخول أكبر كثيراً بالضرورة من اللامساواة في النفقات، لكنها تستعصي على الحساب في بلدان تفتقر لأي شفافية في هذا الصدد. بل يصبح الأمر أشد صعوبة حينما يراد إلقاء الضوء على اللامساواة في توزيع الثروة. ورغم أن **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩** يخلط بين اللامساواة في الاستهلاك واللامساواة في الدخل حينما يصف الأخيرة بأنها "معتدلة" في العالم العربي، فإنه رغم ذلك يشير إلى الفجوة بين هذه الملاحظة (الخاطئة) وبين الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الناس ويخبرونه، كما أنه لا يغفل الفرق القائم بين اللامساواة في الدخل واللامساواة في الثروة:

> وعلى الرغم من المستويات المعتدلة للامساواة في الدخل، فإن الإقصاء الاجتماعي قد تزايد خلال العقدين الماضيين في معظم البلدان العربية. أضف إلى ذلك أن ثمة دلائل توحي أن اللامساواة في الثروة قد ازدادت سوءًا، ففي العديد من البلدان العربية يظهر جليًا، على سبيل المثال، تركُّز ملكية الأرض والأصول الاقتصادية مطلقًا العنان لإثارة مشاعر الإقصاء لدى الفئات الأخرى، حتى إذا لم يتزايد الفقر المطلق بينها. ويفاقم في هذا الإقصاء اكتظاظ الأزقة المفتقرة إلى وسائل الصرف الصحي والمياه النظيفة ومرافق التسلية والتيار الكهربائي المعقول والخدمات الأخرى بالسكان الفقراء. وتتضافر هذه الأوضاع مع معدلات البطالة المرتفعة لتولّد ديناميّات التهميش المنذرة بالسوء والتي تتجلى في تعاظم نسبة القاطنين في الأزقة المحيطة بالمراكز الحضرية العربية وقد بلغت هذه النسبة ٤٢ في المائة في العام ٢٠٠١[٢٤].

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن نفقات العشرة في المائة من السكان ذوي أعلى نسب استهلاك في كل بلد من البلدان العربية توجد عنه بيانات، إنما تبلغ في المتوسط ١٠,٤ أضعاف نفقات العشرة في المائة ذوي الاستهلاك الأقل (الجدول ١-١). ومصداقية هذه البيانات محدودة للغاية، حتى فيما يتعلق بالبلدان المشمولة بالمسح. لنأخذ مرة أخرى حالة مصر: وفقاً للأرقام نفسها، يبلغ نصيب العُشر الأدنى من السكان ٤% من الاستهلاك الكلي في هذا البلد، في حين أن نصيب العُشر الأعلى يبلغ ٢٦,٦%، أي أقل من سبعة أضعاف العُشر الأدنى (فقط!). بيد أن أي شخص يعرف مصر ومستويات المعيشة فيها يدرك جيداً أن فجوة الإنفاق بين أفقر ١٠% من السكان – الذين يعيشون بالأساس في المناطق الريفية – وأغنى ١٠% تفوق ذلك كثيراً، ناهيكم باللامساواة في الدخل والثروة. ولو كانت أرقام البنك الدولي دقيقة، لكان معنى ذلك أنه، في بلد يعيش فيه أكثر من ٤٠% من السكان بأقل من ٢,٧ دولار يومياً بمعادل القوة الشرائية (خط الفقر الوطني الأعلى) و١٨,٤% بأقل من دولارين يومياً بمعادل القوة الشرائية (خط الفقر الدولي الأعلى)، فإن أعلى ١٠% من السكان ينفقون في المتوسط أقل من ١٤ دولاراً للفرد يومياً بمعادل القوة الشرائية – أي ٤٢٠

دولاراً شهرياً بمعادل القوة الشرائية، وهو ما يساوي ١٥٥ دولاراً أمريكياً وفق سعر السوق في عام ٢٠٠٨[٢٥]. ويصعب تصديق هذا الأمر.

وقد تبدو فجوة الإنفاق في قطر أكثر مصداقية، حيث ينفق العُشر الأعلى ٢٧,٦ أضعاف العُشر الأدنى وفقاً لأرقام البنك الدولي. بيد أن هذه الفجوة تبدو أقل كثيراً من الواقع حينما نعرف، من جهة، ظروف العيش البائسة للعمال الآسيويين المهاجرين من ذوي أدنى الدخول في الإمارة – أولئك الذين لا تتعدى نفقات أحدهم ٧٥ دولاراً شهرياً ويشكلون أكثر بكثير من ١٠٪ من السكان – ومن جهة أخرى، جنون البذخ المترف الذي تعيش فيه الشرائح المتميزة. ويضاف إلى ذلك أن جمع العُشر الأعلى من السكان، هنا كما في كل مكان، يخفي لامساواة صارخة تفقأ العيون حينما ينصبّ تركيزنا على شريحة أصغر من أغنى الأغنياء لا تتجاوز نسبة مئوية ضئيلة في قمة الهرم الاجتماعي، وهي شريحة يسلط عليها استهلاكها الفاحش مزيداً من الضوء.

وقطر هي أغنى دول المنطقة من حيث متوسط دخل الفرد. وهي تنافس ليشتنشتاين وموناكو على اللقب العالمي لأعلى نصيب للفرد من الدخل القومي. والحال أن اللامساواة في الدخل بين الأفراد داخل البلدان العربية تصاحبها لامساواة في متوسط دخل الفرد بين هذه البلدان. وهذه التفاوتات الأخيرة أعلى في المنطقة العربية منها في أي منطقة جيوسياسية أخرى في العالم. وهي تعكس في الواقع اللامساواة القائمة على الصعيد العالمي، إذ نجد في المنطقة العربية دولاً يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيراً على متوسط مستوى مجموعة أغنى بلدان العالم إلى جوار دول أخرى يقلّ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيراً عن المتوسط العالمي (الجدول ١-٢). وهكذا، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر ٦٦,٦ ضعف نظيره في جارها اليمن في سنة ٢٠٠٨. ولو أتيحت الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الذي يأخذ في الحسبان دخول الدول ومواطنيها في الخارج، لأظهرت تفاوتات أكبر بعد.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008 (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي)

قطر	79 303	تونس	3 954
الكويت	58 383	الأردن	3 922
الإمارات العربية المتحدة	42 108	بلدان الدخل المتوسط على الصعيد العالمي	3 491
بلدان الدخل المرتفع على الصعيد العالمي	39 631	العراق	2 867
عُمان	22 968	المغرب	2 793
البحرين	20 813	سورية	2 678
المملكة العربية السعودية	18 203	مصر	2 079
ليبيا	15 150	السودان	1 401
لبنان	7 219	اليمن	1 190
الجزائر	4 967	موريتانيا	1 089

الجدول 1–2 (المصدر: البنك الدولي)

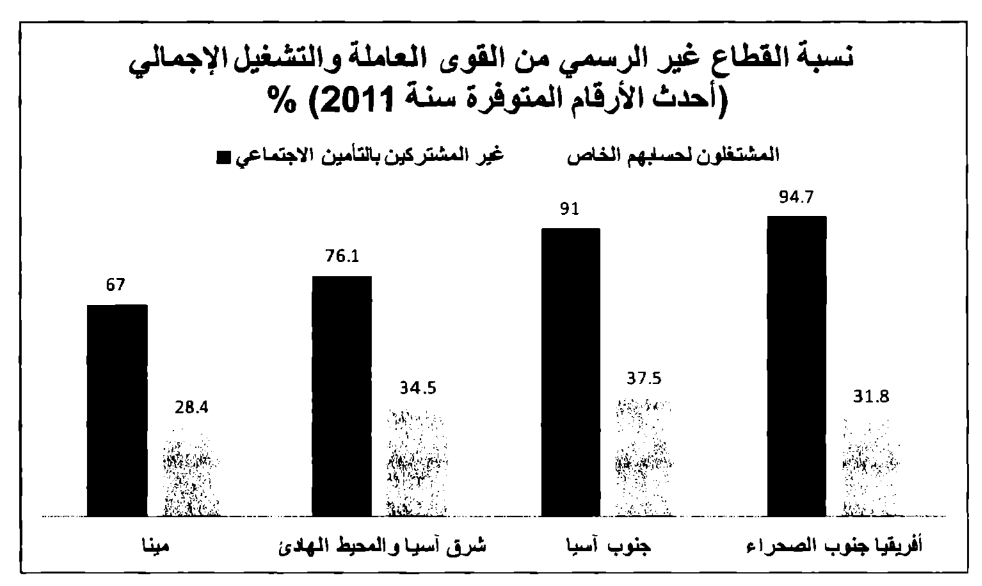
وهكذا، فإن المنطقة العربية، كما رأينا، تشهد معدلات جد مرتفعة للفقر واللامساواة، وإن تكن في المتوسط أدنى منها في مناطق نامية أخرى من أفريقيا وآسيا. بيد أن المنطقة العربية تضرب، بلا منازع، عدداً من الأرقام القياسية العالمية حينما يتعلق الأمر بالوجه الثالث من الثالوث، ألا وهو اللااستقرار - مفهوماً هنا كمزيج من علاقات العمل غير الرسمية والبطالة ونقص التشغيل.

القطاع غير الرسمي والبطالة: ظاهرة البوعزيزي

بإضرامه النار في نفسه يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ في مدينة سيدي بوزيد في وسط تونس، أطلق محمد البوعزيزي السيرورة الثورية التي راحت تمتد في غضون بضعة شهور إلى مجموع الفضاء الناطق بالعربية. وأضحى البوعزيزي رمزاً لهذه الشبيبة التي يحول فقرها دون تمكنها من مواصلة التعليم الثانوي لأكثر من بضع سنوات. والحال أن النصب التذكاري الذي أقيم له في الميدان الرئيسي لمدينته تكريماً لاستشهاده، والذي يتمثل في نحت بشكل عربة خشبية، يبرز أن أصل مأساته يكمن في وضعه البائس والهش كبائع خضار جوال.

ويحتاج المرء إلى كامل الزهو النيوليبرالي الذي يميّز الاقتصادي البيروفي هرناندو دي سوتو كي يزعم مثله أن "السوق الحرة" هي القضية التي ضحى البوعزيزي بنفسه من أجلها. ووفقاً لدي سوتو، "جاءت قوى السوق إلى العالم العربي - حتى لو لم يكن بدعوة من الحكومات. ويجب على القادة السياسيين أن يدركوا أن العرب الفقراء، منذ أن أضرم البوعزيزي النار في نفسه وثار أقرانه محتجين، لم يعودوا خارج السوق بل داخله، على مقربة من هؤلاء الحكام"[٢٦]. يا له من صلَف لا يُصدق للعقائدية النيوليبرالية التي ترى أن إرضاء "العرب الفقراء" لا يحتاج إلى أكثر من تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير الحصول على القروض الصغيرة. ويتذكر المرء هنا "الأميرة العظيمة" التي ورد ذكرها في **اعترافات** جان جاك روسو، والتي "قيل لها إن الفلاحين ليس لديهم خبز، فردت قائلة: دعهم إذاً يأكلون الكعك."

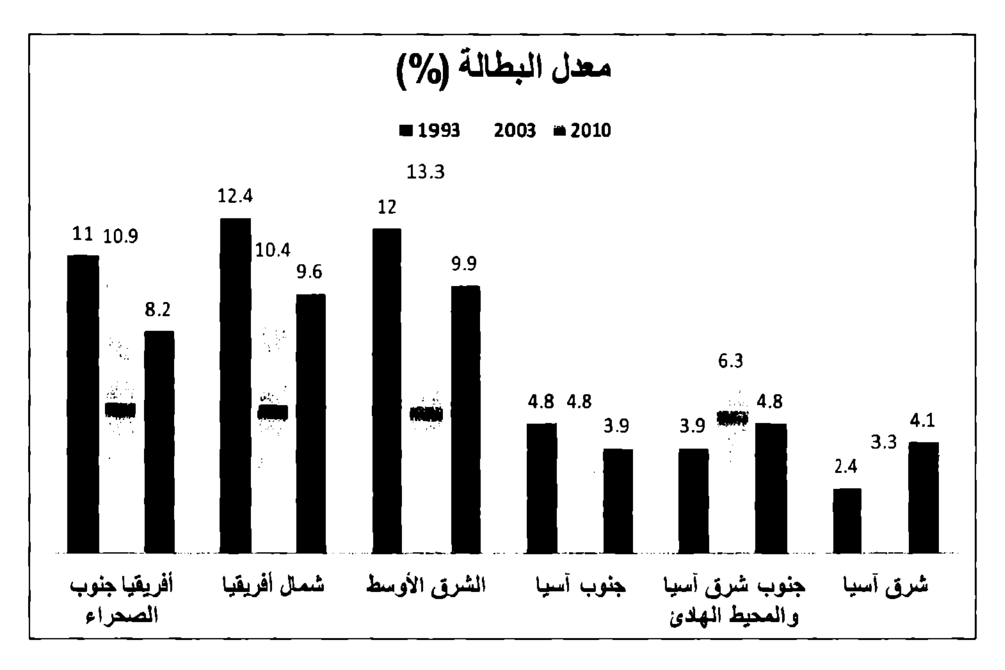
غير أن واقع الأمر هو أن القطاع المسمى "غير رسمي" (informal sector) - لأنه لا يخضع للتنظيم من قِبل الدولة - أصغر بوجه عام في البلدان العربية منه في المناطق النامية الأخرى في آسيا وأفريقيا، وإن ضم نسبة هامة من القوى العاملة والتشغيل الإجمالي في البلدان العربية (الشكل ١-٦).



الشكل 1-6 (المصدر: غاني وآخرون)

ولنلاحظ مع ذلك أن نسبة العاملين غير المشتركين بالتأمين الاجتماعي تختلف كثيراً من بلد عربي لآخر، بحسب طبيعة الدولة والنظام الاجتماعي-الاقتصادي. والنسبة الإجمالية لغير المشتركين بالتأمين في المنطقة يدفعها للأسفل المعدل المنخفض بشكل لافت البالغ ٦,٤% في المتوسط في المجتمعات المحكومة بصرامة في الملكيات والإمارات النفطية المكوِّنة لمجلس التعاون الخليجي، حيث يُعدّ العمل غير المعلن ظاهرة هامشية تماماً (قارن بالنسبة البالغة ٨,٩% في البلدان المتقدمة). وبالنسبة للبلدان الأخرى، تتدرّج المعدلات من ٣٤,٥% في ليبيا، إلى ٤٤,٥% في مصر، ٤٩,٩% في تونس، ٦٣,٣% في الجزائر، ٦٦,٩% في لبنان، و٦٧,٢% في الأردن، وصولاً إلى ٨٠,١% في المغرب و٨٢,٦% في سورية، ثم الذروة البالغة ٩٠% في اليمن[٢٧]. أما فيما يتعلق بنسبة المشتغلين لحسابهم الخاص (معظمهم فلاحون وحرفيون) في إجمالي التشغيل - فيما عدا دول مجلس التعاون الخليجي التي تنخفض فيها جداً هذه النسبة أيضاً (٦,٢%) - فإن التفاوتات بين البلدان العربية أصغر، حيث تتراوح النسبة بين ٢٤,٧% في تونس و٣٥,٨% في سورية (٣٣,٢% في اليمن)[٢٨].

وتُبرز دراسة نشرها البنك الدولي مؤخراً عن القطاع غير الرسمي في منطقة مينا العلاقة الطردية بين العمل غير الرسمي والفقر - بل تتحدث الدراسة، في صياغة مليئة بالمفارقة، عن "أولئك الذين تسمح لهم ظروفهم أن يكونوا عاطلين عن العمل، أي أولئك الأيسر حالاً نسبياً"[٢٩]. وتشير الدراسة بالمثل إلى العلاقة الطردية بين العمل غير الرسمي وانخفاض مستوى التعليم، حيث تلاحظ أن الأفضل تعليماً يلتحقون عامةً بالقطاع العام أو بالشركات الخاصة الأكثر إنتاجية[٣٠]، وذلك حينما لا يطيلون طوابير البحث عن عمل. والمفارقة هي أن مستوى الدخل والتعليم المرتفع نسبياً في منطقة مينا عنه في المناطق النامية الأخرى في آسيا وأفريقيا مسؤول عن معدلات البطالة الأعلى كثيراً في المنطقة (الشكل ١-٧).



الشكل 1-7 (المصدر: منظمة العمل الدولية)

بيد أن هذه الأرقام تعطي صورة مخففة للغاية عن واقع البطالة ونقص التشغيل في منطقة مينا. وطبقاً للتعاريف السائدة، تعطي إحصائيات منظمة العمل الدولية صفة "العاملين" لجميع الأشخاص في سن العمل (١٥ سنة أو أكثر) ممن "أدوا عملاً ما" ولو لساعة واحدة خلال فترة مرجعية وجيزة، مثل الأسبوع أو اليوم، مقابل أجر أو راتب نقدي أو عيني، أو بغرض الربح، أو للحصول على كسب عائلي نقدي أو عيني[٣١]. وبعبارة أخرى، تشمل فئة "العاملين" جميع الأفراد الذين يعانون درجات متفاوتة من نقص التشغيل علاوة على المندرجين في البطالة المقنّعة ممن يعملون "لحسابهم الخاص" في القطاع غير الرسمي بسبب عدم قدرتهم على إيجاد عمل أجير أو من أجل الحصول على لقمة العيش.

أما عن العاطلين، فيُفترض أنهم "يبحثون عن عمل" بحسب تعاريف منظمة العمل الدولية[٣٢]. غير أن هذا المعيار يتسم بالغموض في بلدان لا تعرف التسجيل المنتظم للعاطلين على نحو يتيح إحصاء الباحثين عن عمل. والحال أن الأرقام الرسمية للبطالة في منطقة مينا لا تشمل سوى نسبة من الباحثين عن عمل ممن يندرجون في هذه الفئة وفقاً لتفسير صارم لمعيار منظمة العمل الدولية. ومثلما هو الحال في كل مكان، تستبعد

بيانات البطالة الأشخاص الذين يئسوا من البحث عن عمل ويجدون أنفسهم مدرجين في فئة "غير العاملين". والخلاصة أن الأرقام الرسمية للبطالة في منطقة مينا أدنى من الواقع بكثير، وهو الأمر الذي يتفق على ذكره المراقبون في الميدان.

ويتفاقم التأثير الاجتماعي-الاقتصادي للبطالة نظراً لكون البلدان العربية تنافس أفريقيا جنوب الصحراء في ميزة حزينة تتمثل في احتلال قاع الترتيب العالمي للبلدان من حيث التأمين الاجتماعي للبطالة: ٩٧,٨% من العاطلين عن العمل في الدول العربية لا يتلقون أي إعانة على الإطلاق (٩٩,٣% في أفريقيا جنوب الصحراء). والحاصل أن إجمالي العاطلين (١٠٠%) لا يتلقون أي إعانة في معظم البلدان العربية؛ وتتمثل الاستثناءات فقط في الجزائر (٩٦,١%)، وتونس (٩٧%)، والبحرين (٦٥,٨%)، ومصر (الرقم غير متوافر، لكنه غالباً قريب من ١٠٠%)[٣٣].

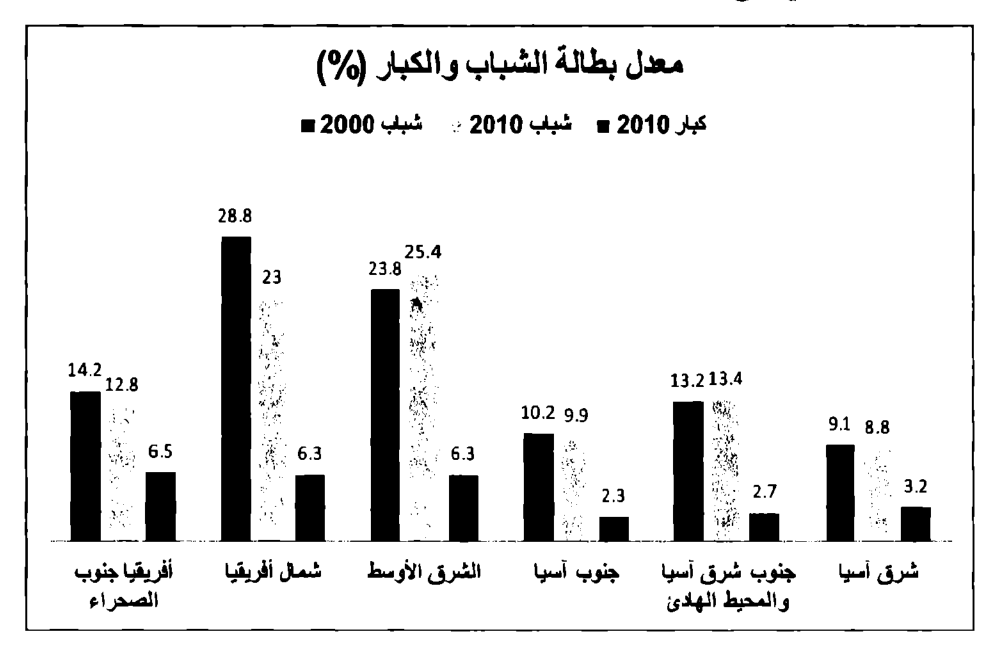
ولأمد طويل، شكّلت الهجرة صمام أمان أتاح استيعاب جزء كبير من البطالة الإقليمية. بيد أن فعاليتها في هذا الصدد قد تقلصت كثيراً منذ ستينات القرن العشرين، حيث تزامن الانفجار السكاني في العقود الأخيرة مع فرض قيود على الهجرة إلى أوروبا منذ أزمة السبعينات، والتشبّع الذي بلغته آثار الصدمتين النفطيتين في السبعينات والثمانينات على الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، علاوة على المنافسة المتمثلة في الهجرة الوافدة إلى هذه البلدان نفسها من جنوب آسيا. وهكذا فإن نسبة المهاجرين إلى مجموع سكان منطقة مينا ككل قد تراجعت من ٩,٥% في سنة ١٩٦٠ إلى ٣,٤% في بداية العقد الأول من هذا القرن – من ١٤,٥% إلى ٥,٥% في دول المغرب (من ١٣% إلى ٥,٧% في تونس)، ومن ٩,٣% إلى ٣,٣% في دول المشرق العربي (من ٨,١% إلى ٣,٣% في مصر، ومن ٨,٧% إلى ٢,٤% في سورية)[٣٤].

ومع الأزمة الاقتصادية في البلدان الغربية والفوران السياسي في المنطقة العربية، انسد صمام الأمان هذا إلى حد كبير. أما عن إسهام التحويلات النقدية للمهاجرين في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يتراوح كثيراً بين بلد عربي وآخر: ففي عام ٢٠٠٤، كان هذا الإسهام أعلى ما يكون (من حيث النسبة المئوية) في لبنان (٢٥,٧%، ولكن التحويلات النقدية للعمال المهاجرين إلى لبنان تعوضه، إذ تبلغ ١٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي)، ثم الأردن (٢٠,٤%)، تليه الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة،

بنسبة ١٥,٥ %)، ثم اليمن (٩,٣%)، فالمغرب (٨,٤%)؛ وكان هذا الإسهام أقل من ٥% في تونس (٤,٩ %)، ومصر (٤,٣ %)، وسورية (٣,٥%)[٣٥].

نقص تشغيل الشباب

تتميز البطالة في منطقة مينا بخاصية كبرى هي أن نسبة الباحثين عن عمل في صفوف الشباب (في إحصائيات منظمة العمل الدولية، "الشباب" هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) أعلى كثيراً منها بين "الكبار" (أكثر من ٢٤ عاماً)، وهو ما تشهد عليه بيانات سنة ٢٠١٠ (الشكل ١-٨). وهكذا، فإن بطالة الشباب تسهم إسهاماً عظيماً في رفع المعدل العام للبطالة.



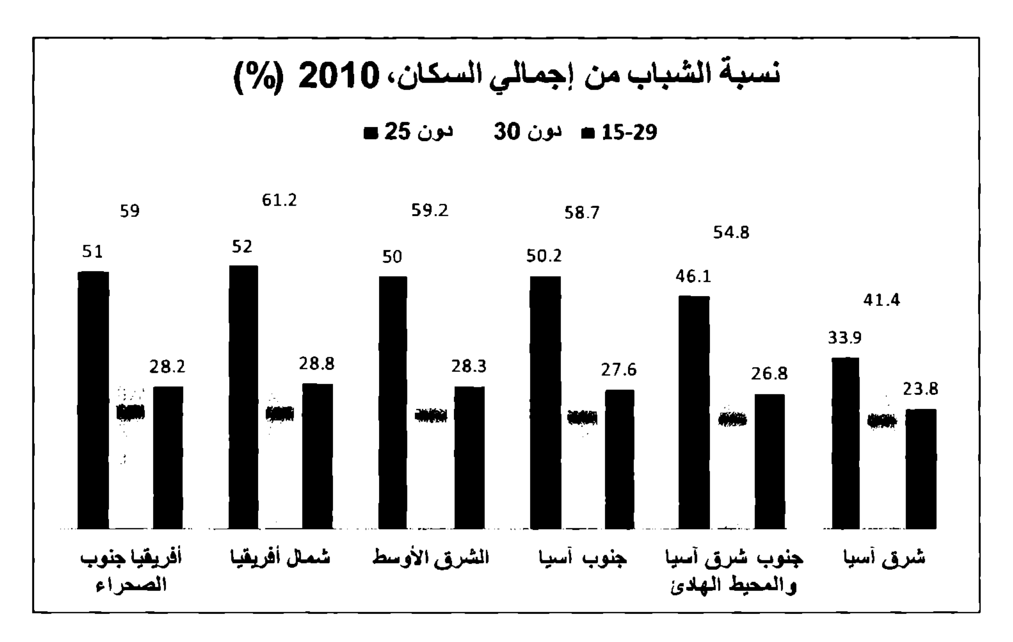
الشكل 1-8 (المصدر: منظمة العمل الدولية)

غير أن معدلات البطالة تُنسب حصرياً إلى "السكان العاملين"، أي القوى العاملة معرَّفة بوصفها مجموع الأشخاص ذوي العمل أو الباحثين عن عمل. وهكذا فإن هذه المعدلات لا تهمل فقط الشباب غير الباحثين عن عمل لأن وضعهم الاجتماعي يسمح لهم بمواصلة تعليمهم، ولكن أيضاً الكتلة الكبيرة من الأشخاص الذين يحتاجون في

الواقع إلى إيجاد عمل، لكنهم مثبطون أو يائسون في هذا الصدد. وهذه الحقيقة البسيطة التي تكاد تكون بديهية هي ما اكتشفه باحثو البنك الدولي مؤخراً، على ما يبدو، وفقاً لتقرير صادر عن "مبادرة العالم العربي" التي يرعاها البنك: أعلن التقرير ببراءة في يناير/كانون الثاني ٢٠١١ أن العدد الفعلي للشباب العاطلين عن العمل في المنطقة "قد يكون أعلى كثيراً [مما يُفاد]، حيث إن الكثير من الشباب المتسربين من التعليم ومن غير العاملين لا يُؤخذون في الحسبان في الإحصائيات لأنهم لا يبحثون عن عمل"[٣٦].

وهذا هو ما يفسر أن معدل المشاركة في القوى العاملة، الذي يقيس نسبة "السكان العاملين" إلى مجموع السكان المعنيين، لا يزيد بالنسبة للشباب بين سن ١٥ و٢٤ عاماً عن ٣٠,٣% في الشرق الأوسط و٣٣,٦% في شمال أفريقيا، في مقابل ٤١,٣% في جنوب آسيا، و٥٣,٦% في أفريقيا جنوب الصحراء، و٦٠,٣% في شرق آسيا. ويؤكد ذلك أن معدل بطالة الشباب في منطقة مينا مرتفع بشكل استثنائي[٣٧].

بيد أنه على العكس من فكرة بالغة الانتشار كثيراً جداً ما يجري طرحها كمفتاح لفهم "الربيع العربي"، فإن مجتمعات منطقة مينا ليست فتية بشكل استثنائي بالمقارنة ببقية المناطق النامية. والأدق هو أن نقول إنها لم تعد فتية بشكل استثنائي. وتظل هذه المجتمعات اليوم أصغر سناً من مجتمعات شرق آسيا، لكنها بالكاد أصغر سناً من مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وأصغر قليلاً فقط من مجتمعات جنوب شرق آسيا، مثلما يظهر من النسب المئوية للشباب دون الخامسة والعشرين ودون الثلاثين من العمر في هذه المناطق المختلفة (الشكل ١-٩). أما عن نسبة المراهقين (من الفئة العمرية ١٠-١٩)، فقد بلغت ٢٠% في عام ٢٠١٠ في منطقة مينا، أي أنها تساوي نظيرتها في جنوب آسيا وتقل عن نظيرتها في أفريقيا جنوب الصحراء (٢٣%)[٣٨].



الشكل 1-9 (المصدر: مكتب الولايات المتحدة للتعداد)

ولذا فإن الاستثنائي حقاً في منطقة **مينا** هو معدل بطالة الشباب: وهو لا يجد تفسيره الوحيد في الهرم السكاني ذي القاعدة البالغة الاتساع، على نحو ما يرى أنصار نظرية "تضخم نسبة الشباب" (Youth Bulge)[٣٩]. وقد جرت صياغة هذه النظرية، غير الطريفة، ضمن إطار وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في مسعىً لتفسير أصول النزاعات. ولجأ غراهام فوللر إليها في ورقة قدمها لمؤتمر نظمه قسم الموارد الجغرافية في الوكالة سنة ١٩٩٣[٤٠]. وفي وقت لاحق، استعار صامويل هنتنغتون الأطروحة ذاتها مروّجاً لها في كتابه الذائع الصيت **صدام الحضارات**، والذي يُشير فيه إلى فوللر[٤١]. ومنذ ذلك الوقت، صاغ عالم الاجتماع الألماني المثير للجدل غونار هاينسون تلك الأطروحة في قالب نسقي مفرط، ولاسيما في كتاب صدر سنة ٢٠٠٣ وصار من الكتب الأكثر مبيعاً في بلده وعدد من البلدان الأخرى[٤٢].

وفي دراسة منشورة سنة ٢٠٠٣[٤٣]، طوّر غراهام فوللر أطروحته بشأن الشرق الأوسط، منطقة تخصصه. وعلى غرار عدد من الكتابات الأخرى الصادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية منذ سنوات التسعينات والتي تعتمد الأطروحة ذاتها لتفسير مناطق الاضطراب الاجتماعي-السياسي، لا يفسّر فوللر الاضطرابات والعنف بنسبة

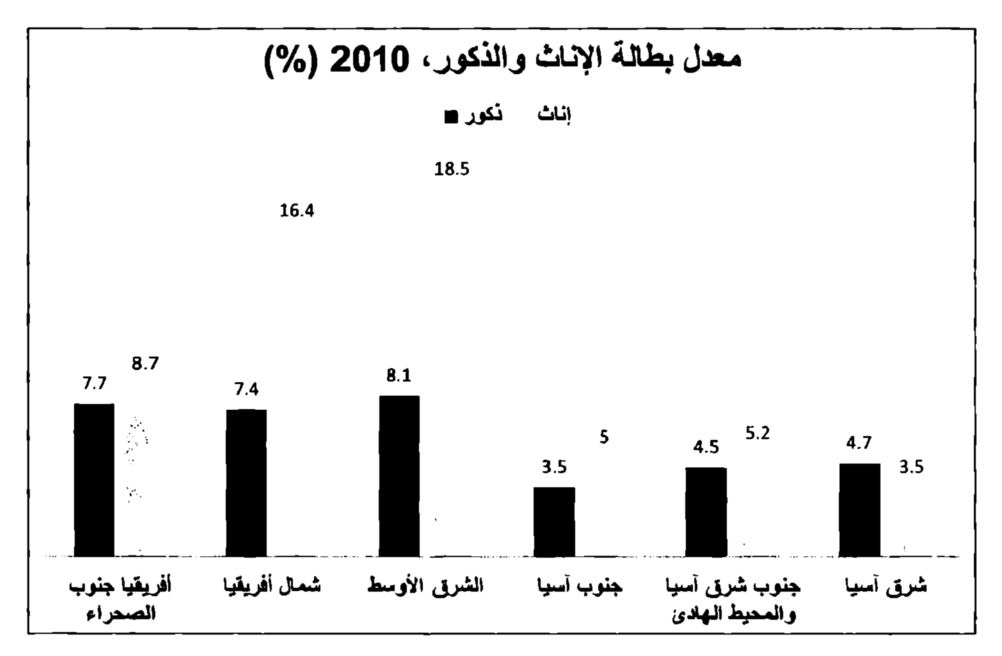
الشباب في حد ذاتها، وإنما يُرجعها إلى غياب آليات الاستيعاب السياسي والاقتصادي لهذه الشبيبة "المتضخمة". ويذهب هذا التحليل إلى أن عوامل من هذا النوع هي التي تحوِّل الانفجار الديمغرافي إلى إنفجار سياسي. والمسكنات والعلاجات التي يقترحها فوللر نفسه، وكذلك غيره من الباحثين العاملين مع وكالة الاستخبارات المركزية، تدور حول التحرير السياسي، والتغيير الديمقراطي للمجتمعات المعنية، وإصلاح التعليم، وتحديد النسل – وهي تدابير لا تتحدى، على الأقل بشكل مباشر، النظامين الاقتصادي والاجتماعي أو التبعية إزاء القوى الغربية، وإنما ترمي إلى الإبقاء على هذين النظامين وتلك التبعية في الأمد الطويل.

أما عن أطروحة هاينسون الاستفزازية ، فهي رجعية بشكل صريح. فهو يعتبر أن تحسين المستوى الاجتماعي–الاقتصادي للشباب يجعله أميَل إلى التمرد، وأن الغرب يجدر به أن يوقف دعم السكان المعنيين وما يصحبه من تشجيع لنموهم الديمغرافي. وهكذا، راح هاينسون يدعو بكل برود – في مقال منشور في صحيفة **وول ستريت جورنال** في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، أثناء تعرّض قطاع غزة للقصف المكثف من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية – إلى وقف تمويل الدول الغربية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي أنشئت سنة ١٩٤٩[٤٤].

والحاصل أن أطروحة هاينسون تبسيطية وخاطئة معاً: فهو يرى أن الميل إلى العنف في مجتمع ما يتناسب طردياً مع نسبة المنتمين إلى الشريحة العمرية ١٥–٢٩ عاماً داخله. ولكن كما رأينا (الشكل ١–٩)، فإن الشباب من هذه الفئة العمرية يشكِّل نسباً متماثلة تقريباً من منطقة نامية إلى أخرى، باستثناء شرق آسيا التي تتفاوت فيه هذه النسبة عن المناطق الأخرى بمقدار أكبر قليلاً. وتبين المقارنة بين هذه الأرقام أن ما يميز أحوال شباب منطقة مينا بحق عن أحوال أقرانهم في المناطق النامية الأخرى، على صعيد البطالة، لا يكمُن في الديمغرافيا، بل في الظروف الاجتماعية والسياسية المسؤولة عن وضع اقتصادي يجعل حوالي ربع الشباب بين ١٥ و٢٤ عاماً، وفقاً للإحصائيات الرسمية، من الباحثين عن عمل[٤٥].

نقص تشغيل النساء

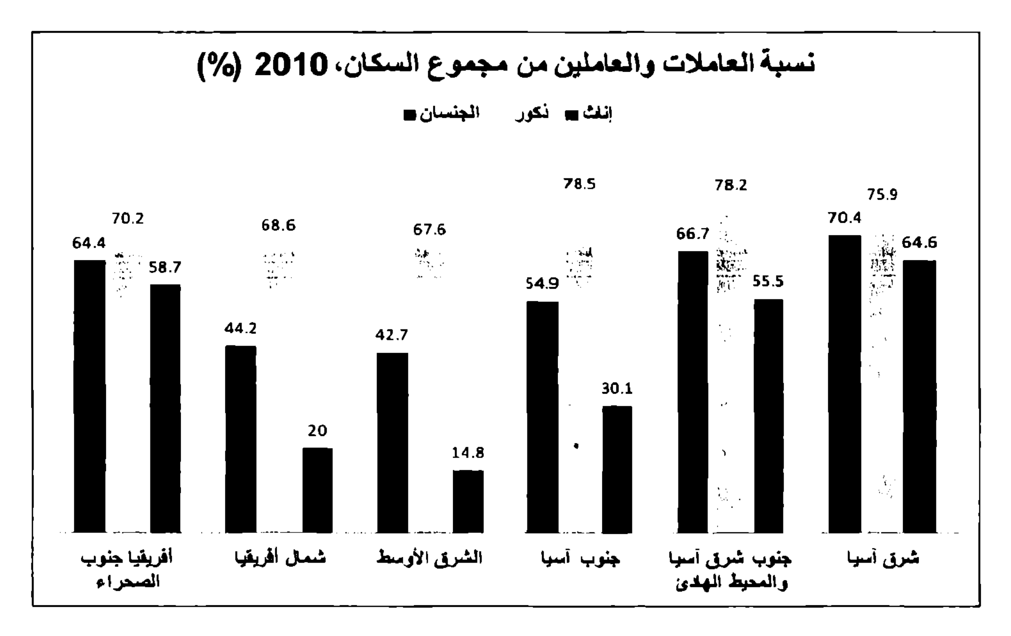
السمة الكبرى الأخرى للبطالة في منطقة **مينا** هي التفاوت، الأكبر منه في أي منطقة أخرى من العالم، بين نسبة كلٍ من النساء والرجال في فئة الباحثين عن عمل ضمن "القوى العاملة". فالنسبة المئويةً للنساء العاطلات عن العمل تزيد عن ضعف مثيلتها بين الرجال في المنطقة، وعن ضعف نسبة النساء العاطلات في المنطقة التالية من حيث ارتفاع معدل بطالة النساء، وهي أفريقيا جنوب الصحراء، كما تزيد نسبة **مينا** عن ثلاثة أضعاف نسبة النساء العاطلات في جنوب آسيا وجنوب شرقها، ناهيكم بشرق آسيا الذي تقل فيه نسبة النساء الباحثات عن عمل عن مثيلتها بين الرجال (الشكل ١-١٠).



الشكل 1-10 (المصدر: منظمة العمل الدولية)

ومثلما هو الحال مع الشباب، لا تشكِّل بطالة النساء سوى جزء صغير من مجموع النساء بلا عمل، واللاتي تملك منطقة **مينا** بشأنهن أيضاً رقماً قياسياً حزيناً، أشد إثارة للدهشة بعد. والحال أنه بينما بلغت نسبة الباحثات عن عمل ضمن النساء المنتميات إلى "القوى العاملة" ١٨,٥% و١٦,٤% في سنة ٢٠١٠ في كلٍ من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التوالي، فإن النسبة المئوية للعاملات من بين النسًاء في سن العمل (١٥ عاماً أو أكثر)

بلغت على التوالي ١٤,٨% و٢٠% فقط (الشكل ١-١١). وإذا جمعنا عدد النساء العاملات والباحثات عن عمل، يتبين أن ١٨,١% (الشرق الأوسط) و٢٤% (أفريقيا الشمالية) فقط من النساء في سن العمل كُنّ مدرجات ضمن "القوى العاملة"، وهو معدل بالغ الانخفاض إذا ما قارناه بمثيله بين الذكور في المنطقتين (٧٣,٦% و٧٤,١% على التوالي)، أو بالمعدلات الخاصة بالنساء في المناطق النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا (في سنة ٢٠١٠: جنوب آسيا ٣١,٧%؛ جنوب شرق آسيا ٥٨,٦%؛ أفريقيا جنوب الصحراء ٦٤,٤%؛ شرق آسيا ٦٦,٩%)[٤٦].



الشكل 1-11 (المصدر: منظمة العمل الدولية)

وتُشكِّل هذه المعدلات للنساء بلا عمل، إلى جوار معدلات بطالة الشباب، السمة المميزة الأخرى لمنطقة مينا بالمقارنة مع بقية العالم. ومن الجلي أن التفسير الديمغرافي الشائع في ما يتعلق ببطالة الشباب غير جائز بالنسبة إلى معدلات النساء بلا عمل، إذ أن النساء لسن أكثر عدداً – بل هن في الواقع أقل عدداً قليلاً – من الرجال في المنطقة. وهنا، يشيّع اللجوء إلى التفسير الثقافي. والحال أنه، على العكس من الحجة الديمغرافية التي رأينا مدى تهافُتها فيما يتعلق بتفسير بطالة الشباب، فلا شك في أن ثمة عاملاً ثقافياً يلعب دوراً بالفعل، بدرجات متفاوتة بالتأكيد من بلد إلى آخر، في إنتاج النتيجة

غير العادية التي رصدناها بشأن النساء. وكي نأخذ هذا العامل في الحسبان بطريقة سليمة في تحليلنا، علينا بادئ ذي بدء أن نقرّ بأن "الثقافة" ليست هي "الطبيعة"، وأن الأخلاق والأعراف تُشكِّل، في حد ذاتها، وقائع اجتماعية تتغير كثيراً على مر الزمن (يكفي أن نقارن الثقافات الأوروبية المعاصرة بتلك التي كانت سائدة في أوروبا العصور الوسطى).

والحقيقة أن الثقافة الذكورية الأبوية السائدة في منطقة مينا ليست هي العلة الفاعلة، ولكنها في المقام الأول نتاجٌ لنظام للسيطرة الذكورية بالغ القهر يتمكن من إعادة إنتاج نفسه بالطريقة ذاتها التي تتمكن بها الأنظمة الاستبدادية من الدوام، أي عن طريق مزيج من القوة ومن القبول الذي يجري استبطانه بواسطة ما يسمّيه بيير بورديو "العنف الرمزي". وفهم ذلك يتطلب إدراك أن الثقافي ليس خالداً، بل إن "الخالد" ذاته "لا يمكن أن يكون سوى نتاج لعمل تاريخي يرمي إلى إصباغ الخلود"، بحسب تعبير مؤلف **السيطرة الذكورية**[٤٧]، وهو عمل يتضمن تحليلاً مفيداً للمصادر الأيديولوجية للسيطرة، وإن كان تعرَّض للنقد من قِبل النسويات الغربيات، لاسيما لعدم تقديره التحرر الذاتي النسائي حق قدره. وبأسلوبه الفريد، يضيف بورديو أن تاريخاً للنساء "يكشف، ولو بدون قصد، عن درجة كبيرة من الثبات والديمومة، ينبغي له إن أراد لنفسه الاتساق، أن يُفسح مجالاً، بل مجالاً رئيسياً بلا شك، **لتاريخ الجهات الفاعلة والمؤسسات التي تتنافس على الدوام من أجل كفالة تلك الديمومات**، ألا وهي الكنيسة والدولة والمدرسة، إلخ.، والتي يمكن أن تتنوّع، في الأزمنة المختلفة، في وزنها النسبي ووظائفها"[٤٨].

وقد ظهر في سنة ٢٠٠٤ تقرير شامل جيد عن الوضع الاقتصادي للنساء في منطقة مينا، أنجزه لمصلحة البنك الدولي فريق غالبيته من النساء، عملت المعارِضة الإيرانية الحاصلة على جائزة نوبل شيرين عبادي مستشارة له. وصدر هذا التقرير باللغة الإنكليزية فقط تحت عنوان **الجندر والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**[٤٩]، وهو يستحق الثناء على طرحه للعوامل الثقافية بوصفها عوامل اجتماعية. ويتصل الأمر بما يسمّيه التقرير "النموذج التقليدي للجندر" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية أساسية وليس الفرد؛ ودور معيل الأسرة المنوط بالرجل؛

و"قانون العفة" المفروض على النساء؛ واللامساواة لمصلحة الرجل في الفضاء الخاص التي يكفل القانون ديمومتها[50]. بيد أن هذا النموذج التقليدي كان ينبغي أن تقوّضه نفس العوامل التي برهنت في سياقات أخرى على فعالية حاسمة. وهذا هو ما يسمّيه التقرير "مفارقة الجندر" الخاصة بالمنطقة:

> في العديد من مجالات رفاه النساء، تحتل إنجازات منطقة مينا مكانة بارزة عند مقارنتها بإنجازات المناطق الأخرى. والحال أن مؤشرات مثل تعليم النساء والخصوبة والعمر المتوقع عند الميلاد تبيّن أن المنطقة أحرزت تقدماً كبيراً في تلك المجالات خلال العقود الأخيرة. أما مجال القصور الكبير في مينا، فيتمثل في المؤشرات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للنساء وبتمكينهن السياسي.
>
> والحاصل أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في مينا يقل كثيراً عن المعدلات القائمة في بقية العالم، وهو أدنى مما يمكن للمرء توقعه في ضوء معدلات الخصوبة في المنطقة، ومستويات التحصيل التعليمي فيها، والبنية العمرية لسكانها من الإناث[51].

ولهذه المفارقة ثمن، وهو ثمن هائل. ففي دراسة اضطلع بها اقتصاديان من جامعة ميونيخ لأغراض التقرير المذكور أعلاه، جرى حساب فارق النمو المقترن باللامساواة بين الجنسين، عن طريق مقارنة مجموعة من بلدان منطقة مينا، لا تتضمّن أغلب البلدان النفطية الغنية، بشرق آسيا. وتتوصل الدراسة إلى استنتاج مفاده أنه لو كانت منطقة مينا قد شهدت منذ سنة ١٩٦٠ معدل تشغيل للنساء يساوي مثيله في شرق آسيا، لكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في عام ٢٠٠٠ أعلى بمقدار ٢١٧٣ دولاراً (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٦) من المستوى الذي بلغه في تلك السنة[52]. وتنبغي مقارنة هذه النتيجة، التقريبية بالطبع، بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة مينا ككل، والذي لم يزد في عام **٢٠٠٩** عن ٢٣٦١ دولاراً (بأسعار ١٩٩٦، أي ٣٢٨١ دولاراً بأسعار ٢٠١١)[53]. ووفقاً للدراسة ذاتها، لو أن منطقة مينا لم تعادل شرق آسيا في معدل تشغيل النساء إلا اعتباراً من ١٩٩٠، لكان نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي فيها في عام ٢٠٠٠ أعلى، مع ذلك، بمقدار ٥١٨ دولاراً، وهو ما يمثل أيضاً ارتفاعاً كبيراً جداً.

ومثلما يشدِّد التقرير الصادر في ٢٠٠٤ المقتبس أعلاه، فإن العقبة الرئيسية التي تعرفها منطقة مينا في ما يتعلق بتشغيل النساء لا تقع على صعيد العوامل الموضوعية المتصلة بالتعليم والصحة، والتي أتاح تطورها تحسين وضع المرأة كثيراً في مناطق أخرى من العالم. وإذا كان ثمة مفارقة، فهي تكمن تحديداً في كون هذه العوامل شهدت تقدماً بارزاً على مدى العقود الأخيرة، ولكن دون أن تعرف منطقة مينا ما صاحب هذا التقدم، في مناطق أخرى من العالم، على صعيد الدورين الاقتصادي والسياسي للمرأة.

بطالة الخريجين والخريجات

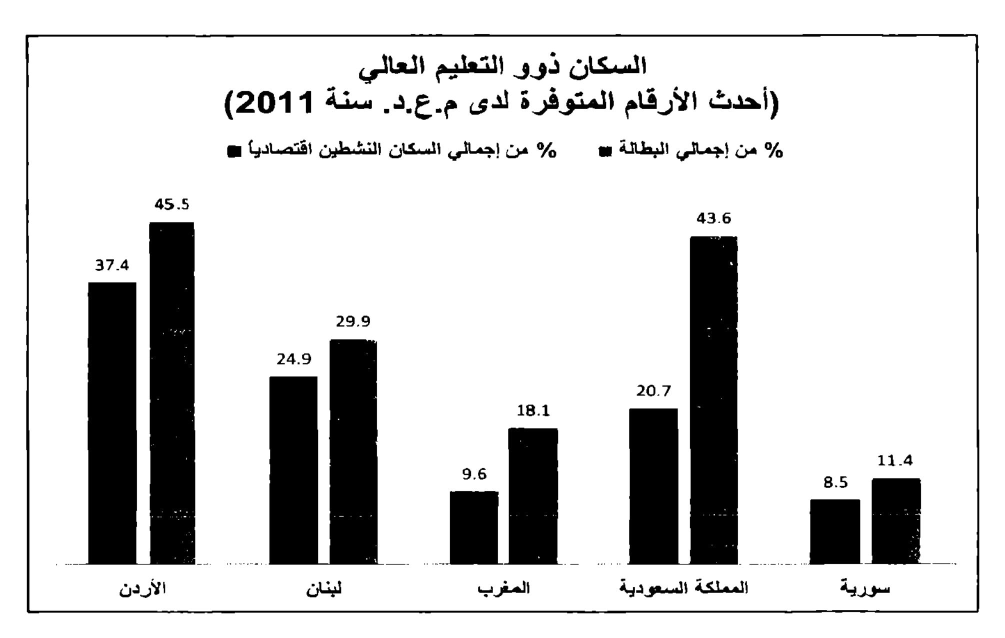
تتمثل سمة هامة ثالثة للبطالة في المنطقة العربية في النسبة المرتفعة من العاطلين من خريجي التعليم العالي. فالمعدل المتوسط الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي في البلدان العربية – أو بعبارة أخرى، عدد الملتحقين بالتعليم العالي بالنسبة إلى مجموع الأفراد في سن التعليم العالي – قد بلغ ٢٢% في ٢٠٠٩، أي أكثر كثيراً منه في جنوب وغرب آسيا (١٣%)، وأفريقيا جنوب الصحراء (٦%)، ولكن أقل من المعدل السائد في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (٢٨%)[٥٤]. بيد أن هذا المعدل يتنوع بشكل كبير من بلد إلى آخر بين البلدان العربية التي تتوافر بيانات بشأنها (الجدول ١-٣).

معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي (٢٠٠٩)

الأردن	41	قطر	10
الإمارات العربية المتحدة	30	لبنان	53
البحرين	51	مصر	28
تونس	34	المغرب	13
الجزائر	31	المملكة العربية السعودية	33
الضفة الغربية وقطاع غزة	46	موريتانيا	4
عُمان	26	اليمن	10

الجدول 1-3 (المصدر: اليونسكو)

وبالمثل، تتفاوت نسبة الخريجين في إجمالي البطالة تفاوتاً كبيراً من بلد عربي إلى آخر وفقاً لمعدل الخريجين ضمن السكان العاملين، ولكن نسبة خريجي التعليم العالي في أوساط العاطلين عن العمل أعلى في كل مكان من نسبتهم إلى السكان العاملين (الشكل ١-١٢).



الشكل 1-12 (المصدر: منظمة العمل الدولية)

والحال أن معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي في تزايد سريع. وتبيِّن الأرقام التالية، والتي جمعها اقتصادي تونسي[٥٥] من الإحصائيات الوطنية، أن هذه المعدلات شهدت انتفاخاً في البلدان المركزية الثلاثة للمغرب الكبير خلال السنوات العشرين إلى خمس وعشرين الأخيرة (الجدول ١-٤). وشكّلت حدة المشكلة في تونس، والتي تفاقمها التفاوتات الإقليمية، أحد المكونات الرئيسية للانفجار في هذا البلد[٥٦].

معدلات بطالة الخريجين 1984–2010

	1984 – 1990	2008 – 2010
تونس	5,3 (1989)	21,6 (2008)
الجزائر	8,4 (1990)	20,3 (2010)
المغرب	6,0 (1984)	17,7 (2010)

الجدول 1-4 (المصدر: جاب الله)

والتفسير الأكثر شيوعاً لهذه الزيادة في معدل البطالة بين الخريجين يستلهم منطق الأرثوذكسية الاقتصادية السائدة في المؤسسات المالية الدولية. ومن الجلي أن عدد الخريجين يزيد مع زيادة السكان ككل نتيجة للتحوّل نحو ديمقراطية التعليم العالي في أغلب بلدان المنطقة في ستينات القرن الماضي. أما ارتفاع معدل بطالة الخريجين، فالتفسير الشائع له هو عدم المواءمة (mismatch) بين العرض والطلب فيما يتعلق بمؤهلات الخريجين.

وطبقاً لهذا المنطق البدائي جداً، يكفي إذن أن يتجه الطلاب نحو الدراسات الملائمة لكي تجد المشكلة حلاً – وكأن الاقتصادات القائمة قادرة على استيعاب جميع خريجي التعليم العالي بشرط فقط أن يمتلكوا مؤهلات أخرى غير مؤهلاتهم. ويفترض هذا المنطق أيضاً أن الطلب يخلق العرض. والحال، فيما يبدو، أن طلاب منطقة مينا لا يختارون التخصصات الصحيحة، بدليل أنهم يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل. وهكذا، تُلقى اللائمة على الطلاب أنفسهم، وكأنه يطيب لهم خوض دراسات غير مفيدة، وعلى حكوماتهم لأنها لا توجههم بطريقة سلطوية نحو التخصصات الملائمة.

وإذا اتبعنا المنطق نفسه، فإن الطلب الذي لا يلبيه العرض المتاح محلياً كان ينبغي أن يفضي إلى استيراد المؤهلات المطلوبة، أي إلى حدوث هجرة للخريجين الوافدين من بقية العالم. بيد أن شيئاً من ذلك لا يحدث: فباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تعرف مثل هذه الهجرة، بسبب النقص المطلق في الموارد البشرية المحلية وليس فقط بسبب عدم مواءمة مؤهلاتها، فإن البلدان العربية تعاني في الواقع من هجرة خريجيها إلى الخارج؛ إنها تتضرر من "نزيف العقول" عوضاً عن أن تستفيد منه.

ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة في تقرير البنك الدولي المعنون **حقائق عن الهجرة والتحويلات لعام ٢٠١١**، والتي تعود إلى العام ٢٠٠٠، فإن معدلات هجرة ذوي التعليم العالي في منطقة **مينا** إلى خارج المنطقة (أساساً إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بلغت، بالنسبة للبلدان التي تعرف أعلى معدلات الهجرة النسبية، ما يلي: ٣٨,٦% من لبنان، و١٧% من المغرب، و١٢,٥% من تونس، و١١,١% من العراق، و٩,٤% من الجزائر، و٧,٢% من الأردن، و٧,٢% من الضفة الغربية وغزة، و٦,١% من سورية[٥٧]. وتفيد دراسة أجرتها إدارة الهجرة والسياسات السكانية في جامعة الدول

العربية أن المعدل الشامل لهجرة خريجي التعليم العالي من مجموع البلدان العربية بلغ ٩% في سنة ٢٠٠٠ بعد أن زاد بمقدار ٨,٩% سنوياً منذ ١٩٩٠[٥٨]. ومن المرجح جداً أن هذا المعدل واصل زيادته منذ ذلك الوقت. وتتضمن هذه الهجرة تخصصات عدة تعرف المنطقة نقصاً حاداً فيها، مثل الأطباء الذين غادر ٣٠٠٠ منهم مصر و ٢٣٠٠ سورية في سنة ٢٠٠٠[٥٩].

ونجد أطروحة أكثر إقناعاً من تلك الخاصة بعدم المواءمة كتفسير لمعدل بطالة الخريجين المرتفع في بلدان منطقة مينا في دراسة أجراها سنة ٢٠٠٤ فريق من باحثي البنك الدولي، جاء فيها:

> النتيجة التي تظهر... هي أن البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظاهرة تؤثر أساساً في الداخلين الجدد من الشباب إلى سوق العمل والنساء في المستويين الأوسط والأعلى من التوزيع التعليمي. ولذا، فإن العاطلين يتشكلون أساساً من أولئك الذين أتيحت لهم وظيفة رسمية في القطاع العام في الماضي ولا تزال لديهم توقعات بإمكان الحصول على مثل هذه الوظيفة... ومن أجل البقاء، يضطر غير المتعلمين إما إلى قبول أي عمل متاح لهم، مهما كان عَرَضياً، أو إلى خلق أشغالهم الخاصة. ورغم أنهم قد يعانون نقص التشغيل، فإنهم أقل ميلاً إلى الالتحاق بالبطالة الصريحة[٦٠].

هذه نظرة بصيرة. ويشير هذا التحليل إلى وجود عدد لا سبيل إلى ضغطه من الأشخاص الذين يعجز الاقتصاد القائم عن استيعابهم، وهو عدد لا يكفّ عن النمو مع وصول أشخاص جدد إلى سوق العمل. ولكن كلما زادت متطلبات العاطلين عن العمل الحقيقيين وتطلعاتهم الاجتماعية، كلما كانوا أقل استعداداً للتكيف مع الظروف البائسة في عالم "القطاع غير الرسمي" – أو، بعبارة أخرى، أقل ميلاً لإخفاء بطالتهم الفعلية، في هيئة "شغل" غير معلن أو "عمل مستقل" أو حتى "منشأة صغيرة"، عن أعين المستقصين المحليين والمؤسسات الدولية، إن لم يكن عن أعين محيطهم المباشر وأعينهم هم أنفسهم.

قيود التنمية

خلاصة القول هي أن ما تكشف عنه بما لا يدع مجالاً للشك كلٌّ من معدلات النمو الاقتصادي، خصوصاً حينما تُنسب إلى السكان، والأرقام المتعلقة بالتشغيل وبالمشاركة في القوى العاملة، هو وجود عوامل إعاقة تكبح إلى حد كبير تنمية منطقة **مينا**. وكلما ضعُف النمو الاقتصادي، قلت قدرته على استيعاب الطاقة العاملة التي تزيد مع الزيادة السكانية. ويشير نقص تشغيل سكان المنطقة ككل، بطريقة بالغة الوضوح، إلى مدى تقييد طاقة التنمية، في ظل وجود نسبة للعمالة إلى السكان تقل بوضوح عن النصف في عام ٢٠١٠ - ٤٢,٧% (الشرق الأوسط) و٤٤,٢ % (شمال أفريقيا)، مقابل ٥٤,٩% في جنوب آسيا، و٦٦,٧% في جنوب شرق آسيا، و٦٤,٤% في أفريقيا جنوب الصحراء، و٧٠,٤% في شرق آسيا[٦١].

وحينما تحدّث ماركس عن القوى المنتجة التي تصبح علاقات الإنتاج والمِلكية قيوداً تعيقها بعد أن كانت أشكالاً لتطورها، فإنه لم يقصد فقط القوى المادية بمعنى تطبيقات التكنولوجيا. ففي منظوره، تشمل القوى المنتجة أيضاً قوة العمل البشري التي تتولى تشغيل تلك العوامل المحدِّدة لنمط الإنتاج ولمستوى الثروة، والمتمثلة في المعرفة والتكنولوجيا. وتقع مسألة السكان في صميم تفكير ماركس خلال إعداده عمله الكبير، **رأس المال**، ولا سيما بشأن التناقضات الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي. وفي مخطوطاته التحضيرية، المعروفة باسم **غروندريسه** (Grundrisse، وهي الكلمة الأولى من العنوان الذي أضفي على تلك المخطوطات بالألمانية)، يطوِّر ماركس الفكرة الملخصة في **مقدمة** ١٨٥٩ والمقتبسة في صدارة هذا الفصل:

> بعد نقطة معينة، يصبح تطور القوى المنتجة حاجزاً أمام رأس المال؛ بعبارة أخرى، **يصبح النظام الرأسمالي عقبة أمام توسع قوى العمل الإنتاجية**. ... والتضاد المتنامي بين التطور الخلاق للمجتمع وعلاقات الإنتاج السائدة يجد تعبيراً عنه في نزاعات حادة وأزمات وتشنجات. ... والسبب وراء ذلك لا يكمن فقط في القوة المتزايدة للعلم ... بل يكمن السبب أيضاً في **تطور السكان**، إلخ.، الذي تتوقف عليه قوة العمل الإنتاجية واستخدام التقنية...[٦٢]

ولما كانت الرأسمالية نمطَ إنتاج وتراكم على الصعيد العالمي، فعلى هذا الصعيد أيضاً تتكشف بأقوى ما يكون الأزمات والتشنجات الدورية التي تَسِم تطورها نحو مستوى من التنمية سوف تجد عنده الرأسمالية صعوبة متزايدة في مواصلة تجاوز العثرات الناجمة حتماً عن منطق الربح المحرك لها - تلك العوائق التي نجحت الرأسمالية في تخطيها حتى الآن إما عن طريق دمار الحروب الشامل أو من خلال تغيير نمط التنظيم.

ومع ذلك، وكما أكدنا في بداية هذا الفصل، فإن الذي نواجهه على الصعيد الإقليمي الذي يعنينا هنا ليس تعبيراً عن التناقض بين النظام الرأسمالي وتطور القوى المنتجة في المطلق، بل إعاقة خصوصية مرتبطة بنمطيات معيَّنة للرأسمالية. ويبقى أمامنا أن نحدِّد هذه النمطيات التي تجعل المنطقة العربية، ضمن إطار التطور اللامتكافئ على الصعيد العالمي، تعاني من معدلات للنمو الاقتصادي أدنى منها في بقية مناطق العالم النامي - بالرغم من غناها بعوامل الإنتاج (رأس المال والعمل والموارد الطبيعية) - وتعاني بالأخص من معدلات تشغيل للسكان أدنى بكثير منها في كل مكان آخر.

الفصل الثاني

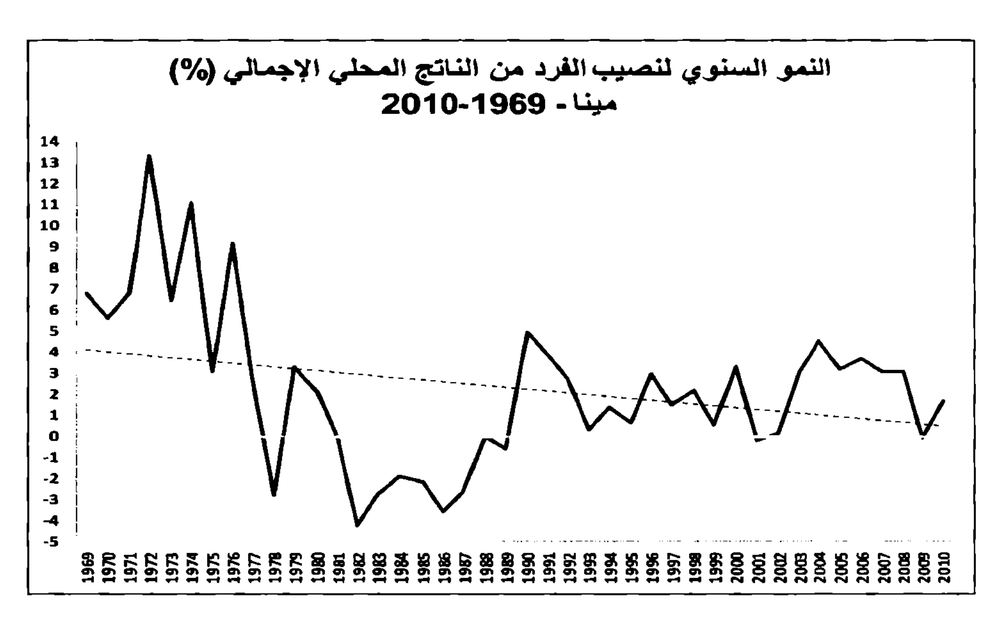
النمطيات الخاصة للرأسمالية في المنطقة العربية

يكشف النظر في طريقة تطور معدل النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة مينا (الشكل ٢-١) عن وقائع عدة. فهذا المعدل يخضع لتذبذبات قوية ومتواترة، ويتأثر بشكل وثيق بأحداث سياسية - تأميمات، حروب إقليمية (الحربان العربيتان-الإسرائيليتان في ١٩٦٧ و١٩٧٣، والحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، والحربان اللتان شنهما ائتلافان بقيادة واشنطن ضد العراق في ١٩٩١ و٢٠٠٣)، وهلمّ جرّا - علاوة على تقلبات أسعار النفط. وترتبط هذه التقلبات بدورها ارتباطاً وثيقاً بالتوترات السياسية في هذه المنطقة من العالم، المصَدِّر الرئيسي لهذه السلعة الاستراتيجية بامتياز. بيد أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة قد شهد اتجاهاً هابطاً واضحاً في سياق تفكيك النموذج الدولاني التنموي، وذلك عقب الذرى الثلاث التي حققها في أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ و١٩٧٦، بسبب تأميمات النفط في ١٩٧١ ثم نتيجة لتحليق أسعار النفط في أعقاب حرب ١٩٧٣.

وراح هذا الهبوط يتفاقم خلال سنوات الثمانينات بتأثير "تخمة النفط" التي تلت الصدمة النفطية الثانية في ١٩٧٩-١٩٨٠، والتي لم تترتب عليها سوى آثار محدودة بالمقارنة بالصدمة الأولى. وتزامن تزايد نفوذ ملكيات وإمارات الخليج العربي-الإيراني المصدرة للنفط، التي ارتفعت دخولها البترودولارية ارتفاعاً مفاجئاً منذ ١٩٧٤، مع تدشين سياسات "الانفتاح" (انظر الفصل السابق) على الصعيد الإقليمي على يد النظم

الجمهورية التي كانت حتى ذلك الوقت تنتسب إلى "الاشتراكية": مصر والعراق وسورية، ثم الجزائر في نهاية العقد (وكانت تونس أيضاً قد مرت بمرحلة "اشتراكية" في الستينات؛ أما اليمن الجنوبي، فقد ضمه اليمن الشمالي في ١٩٩٠-١٩٩٤).

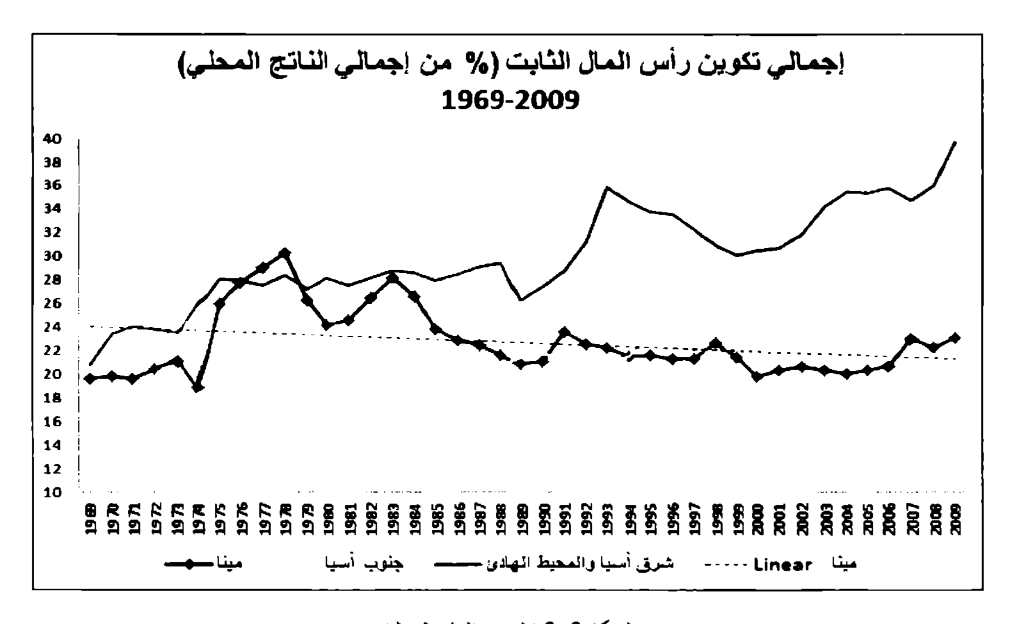
وهيمنت على هذه الفترة، التي شهدت بوادر التحول النيوليبرالي على الصعيد العالمي، الفكرة القائلة بأن الاقتصاد الموجَّه قد فشل في مهمة تخطي التخلف واستيعاب الانفجار الديمغرافي. وبالطبع تمثَّل الترياق، الذي سرعان ما قُدِّر له أن يسود عالمياً، في القول بأن التنمية يجب أن تستند أولاً وقبل أي شيء على القطاع الخاص. وجرى تناسي دروس تاريخ الرأسمالية حتى منتصف القرن العشرين. واعتُبر مجدداً أن "اليد الخفية" للسوق قادرة على النهوض بمهمة التنمية بطريقة أكثر فعالية بكثير من اليد الغليظة لمخططي الدولة. إلا أنه لم يتحقق شيء من ذلك في المنطقة العربية: فبعد الهبوط المتقلب في سبعينات القرن العشرين، عرفت الثمانينات معدلات نمو سلبية. ورغم التباطؤ الواضح في الاندفاعة الديمغرافية بالمقارنة بالعقود الأسبق، فقد تقلَّب النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة ١٩٩٠ ضمن هامش متدنٍّ بين صفر و٥%، وهو معدل يعجز عن تعويض التأخر المتراكم ويؤكد الاتجاه المنحدر الذي أفرز النتائج المؤسفة التي بيّنها الفصل السابق.



الشكل 2-1 (المصدر: البنك الدولي)

مشكلة الاستثمارات

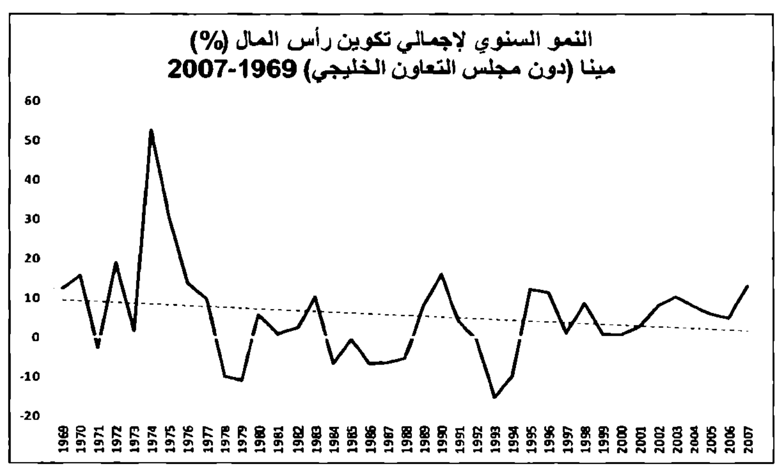
لا يوجد سر خفي وراء معدل النمو المتدني ذاك. فانخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسير يداً بيد مع تراجع معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت: المباني، والبنية التحتية للنقل، والمعدات الصناعية (الشكل ٢-٢). ويبيّن منحنى هذه المعدلات في منطقة مينا الآثار الانكماشية لحربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، ثم ما أعقبهما من قفزة في سعر النفط وزيادة مفاجئة في الاستثمارات في البنية التحتية نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية. وقد عاد هذا الارتفاع بالنفع على البلدان المصدّرة، من خلال تعاظم مواردها المالية، وكذلك على البلدان المستوردة، على هيئة منح وقروض واستثمارات مباشرة من قِبل مُصدِّري النفط. وبعد الزيادة الكبيرة للاستثمارات بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨، وصولاً إلى ذروة بلغت ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٧٨، ثم ذروة أخرى عند مستوى ٢٨% في ١٩٨٣، نتيجة للصدمة النفطية الثانية التي أطلقها العدوان العراقي على إيران في ١٩٨٠، تموّج منحنى الاستثمار في منطقة مينا منذ ١٩٨٥ ضمن هامش ضيق يتراوح بين ١٩ و٢٤%، مع ميل عام إلى الهبوط في المدى الطويل.



الشكل 2-2 (المصدر: البنك الدولي)

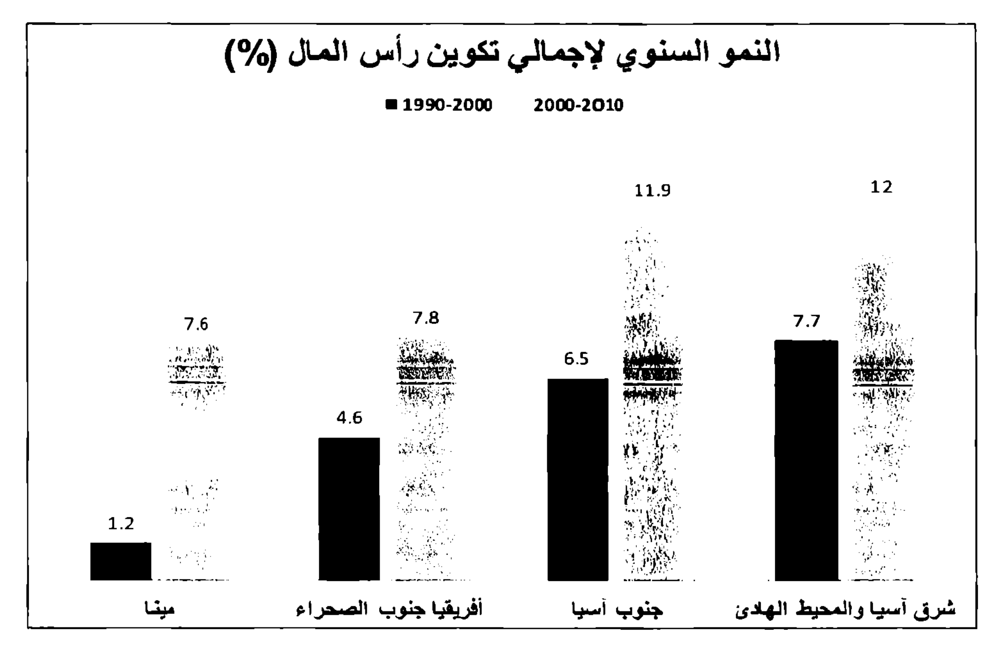
والتباين مع إنجازات جنوب وشرق آسيا مذهل بحق: ففي حين أن منحنى معدلات الاستثمارات الثابتة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب آسيا انطلق من مستوى أدنى كثيراً من مستوى منطقة **مينا** في سنة ١٩٦٩ - ١٤% مقابل ١٩,٦% - فقد شهد ذلك المنحنى اتجاهاً صاعداً بوضوح، وصولاً إلى مستوى ٣٠,٦% في ٢٠٠٧ عشية الأزمة الاقتصادية العالمية، في مقابل ٢٣% في السنة ذاتها في منطقة **مينا**. أما عن شرق آسيا، فإن المنحنى الخاص به، وبعد أن كان مجاوراً لنظيره في منطقة **مينا** (باستثناء الهبوط الحاد فيها في ١٩٧٤ عقب حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣)، ابتعد عنه بعد سنة ١٩٨٣ مواصلاً اتجاهاً صاعداً وصل به إلى تجاوز ٣٥% خلال عشر سنوات. وعقب الهبوط المرتبط بالأزمة المالية الآسيوية لسنة ١٩٩٧، عاود معدل الاستثمارات الثابتة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي صعوده في شرق آسيا مع بداية القرن الجديد، حيث تجاوز ٣٥% مجدداً بدءاً من عام ٢٠٠٤، ثم اقترب من ٤٠% في ٢٠٠٩، في حين أن هذا المعدل لا يزال أقل من ٢٤% منذ سنة ١٩٨٥ في منطقة **مينا**.

والحاصل أن معدل النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال (الذي يشمل التغيرات في مستوى المخزونات) في بلدان المنطقة - ما عدا الملكيات والإمارات النفطية الست المكوّنة لمجلس التعاون الخليجي التي لا تتضمن إحصائيات البنك الدولي بياناتها السنوية - تُظهر اتجاهاً هبوطياً على مدى الأربعة عقود الممتدة من ١٩٦٩ إلى بداية الركود الكبير (Great Recession) العالمي في ٢٠٠٧ (الشكل ٢-٣).



الشكل 2-3 (المصدر: البنك الدولي)

وبالنسبة إلى بلدان منطقة مينا ككل، كان معدل النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال أدنى منه في جميع المناطق النامية الأخرى في الفضاء الأفرو-آسيوي خلال تسعينات القرن العشرين، وأدنى بكثير منه في المناطق الآسيوية الأخرى خلال العقد الأول من الألفية الجديدة (الشكل ٢-٤)، وذلك رغم كون منطقة مينا مُصدِّراً صافياً للرساميل بمستوى مرتفع.

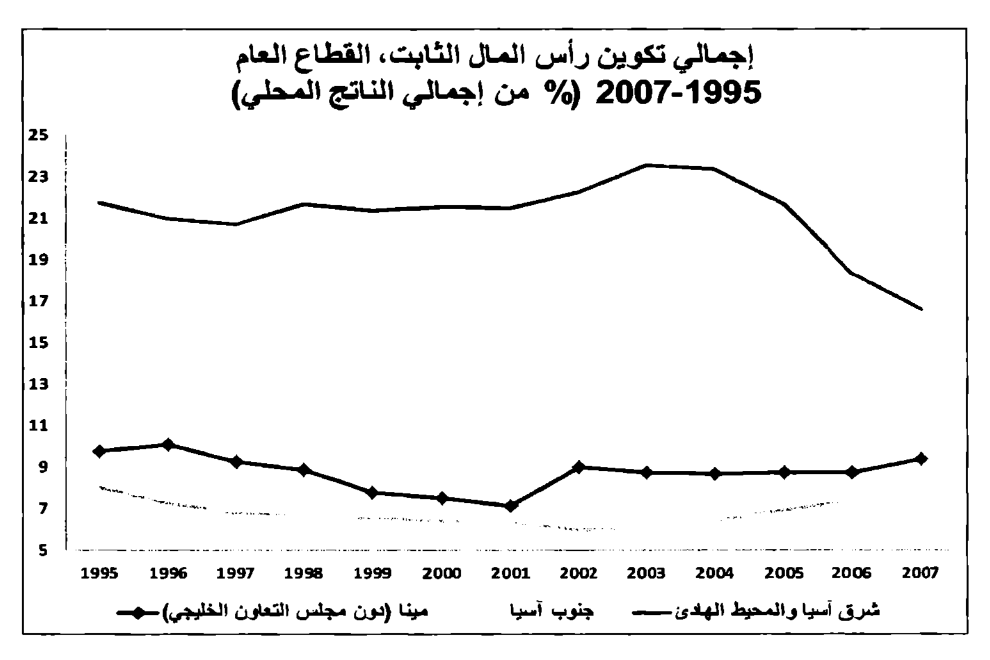


الشكل 2-4 (المصدر: البنك الدولي)

الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة

حينما نفحص عن كثب معدلات الاستثمارات الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونقارن مستويات الأداء في منطقة مينا - مرة أخرى، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لا توجد بشأنها بيانات للبنك الدولي - بمثيلاتها في بلدان آسيا الموصوفة بالصاعدة، وذلك على مدى السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٧ (الفترة الوحيدة التي تتوافر بشأنها الأرقام ذات الصلة بالنسبة للمناطق الثلاث محل النظر)، فإن حقيقتين تفرضان نفسيهما. وتتمثل الأولى، والتي تقفز إلى العين، في كون معدلات الاستثمارات العامة

الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير في شرق آسيا، حيث اقتصاد الصين هو المهيمن، منها في منطقة مينا، رغم انخفاض هذه المعدلات في شرق آسيا بعد سنة ٢٠٠٤ (الشكل ٢-٥)[١].



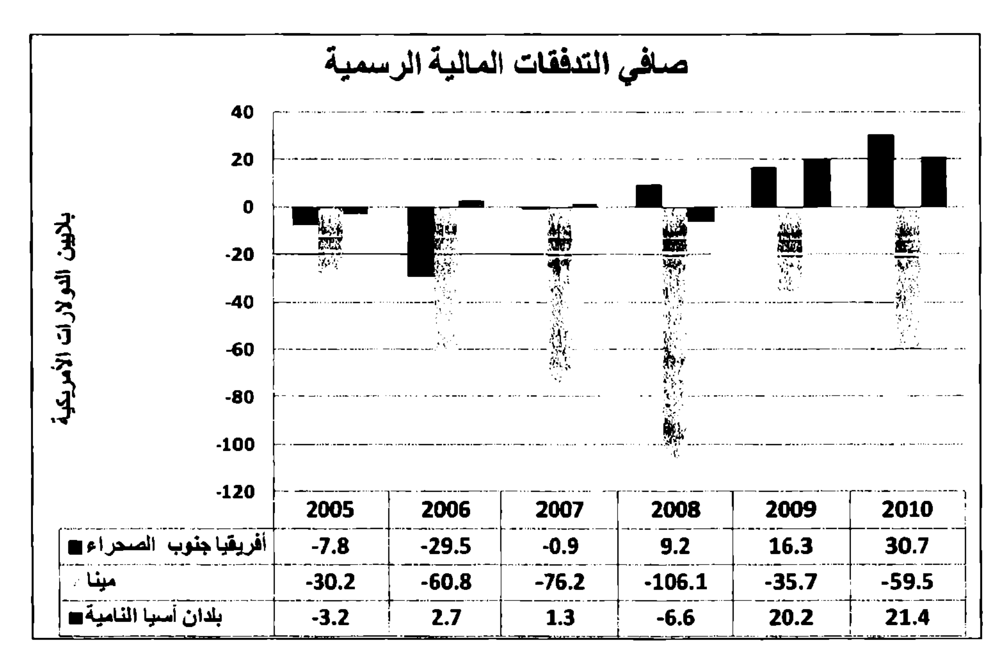
الشكل 2-5 (المصدر: البنك الدولي)

وتشير هذه المعدلات المرتفعة جداً للاستثمار العام في شرق آسيا إلى دور كبير تضطلع به الدولة في هذا الجزء من العالم الذي يشهد أقوى معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يفند مسلمات الأيديولوجيا النيوليبرالية المهيمنة عالمياً منذ أكثر من ثلاثين عاماً. والحال أن الصين لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تُعدّ مثالاً لنجاح نموذج اقتصاد السوق الموجَّه للتصدير. ومثلما أبرز مؤخراً، عن حق، ملفٌ خاص للمجلة البريطانية **ذي إيكونوميست** عن الاقتصاد الصيني:

> الاستثمار، وليس الصادرات، هو ما يقود الاقتصاد الصيني. فقد مثّل الإنفاق على المصانع، والآلات، والمباني، والبنية التحتية حوالي ٤٨% من الناتج المحلي الإجمالي للصين في ٢٠١١.
>
> والنصيب الأكبر من الاستثمار الصيني تقوم به الشركات المملوكة

للدولة وكذلك، مؤخراً، مشاريع البنية التحتية الخاضعة لسيطرة السلطات الإقليمية أو البلدية دون أن تكون مدرجة في ميزانياتها[٢].

وفي المقابل، تراجع كثيراً جهد الاستثمار العام في البنية التحتية والإنتاج في بلدان منطقة **مينا** منذ بدء تطبيق سياسات "الانفتاح" اعتباراً من سبعينات القرن العشرين وفرض النيوليبرالية كنموذج مرجعي لبلدان المنطقة وللعالم أجمع. ويسير هذا التراجع في الاستثمارات العامة يداً بيد مع تصدير المنطقة لقدر أكبر من الأموال العامة مقارنةً بالمناطق النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا (الشكل ٢-٦).

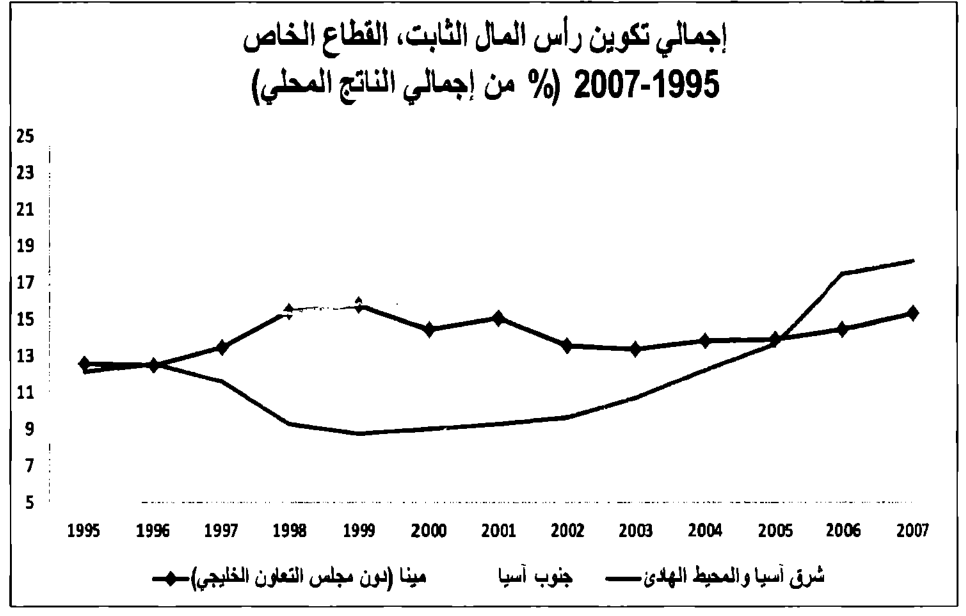


	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أفريقيا جنوب الصحراء	-7.8	-29.5	-0.9	9.2	16.3	30.7
مينا	-30.2	-60.8	-76.2	-106.1	-35.7	-59.5
بلدان أسيا النامية	-3.2	2.7	1.3	-6.6	20.2	21.4

الشكل 2-6 (المصدر: صندوق النقد الدولي)

ومع ذلك، فقد شهدت منطقة جنوب آسيا هي الأخرى انخفاضاً نسبياً حاداً في الاستثمارات العامة خلال العقود الأخيرة، بل إن معدل الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيها كان أدنى منه في منطقة **مينا** خلال الفترة محل النظر (الشكل ٢-٥). بيد أن جنوب آسيا - أو بالأحرى الهند التي يهيمن اقتصادها في تلك المنطقة - يُشار إليها أيضاً، وعلى نحو مبرر أكثر بكثير من الصين من وجهة النظر هذه، كمثال لنجاح النموذج النيوليبرالي، حيث أحرزت خلال السنوات الأخيرة معدلات

نمو اقتصادي مرتفعة بالرغم من انكماش دور الدولة في الاقتصاد. والسبب في هذا النمو هو أن الاستثمارات الثابتة الخاصة قد حلّت محل استثمارات الدولة، حيث يزيد معدل الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب آسيا بوضوح عنه في منطقة **مينا**، في حين أن الاستثمارات الخاصة في شرق آسيا عانت من آثار الأزمة التي عصفت به في ١٩٩٧، إلى حد أنها كانت أدنى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منها في **مينا** بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤ (الشكل ٢-٧).



الشكل 2-7 (المصدر: البنك الدولي)

والحاصل أن الركود النسبي، أو الانخفاض النسبي، لاستثمارات الدولة في منطقة **مينا** لم يعوّضه ارتفاعٌ في الاستثمارات الخاصة. وإسهام القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في بلدان المنطقة، عدا الملكيات والإمارات الست لمجلس التعاون الخليجي، يُظهر ميلاً للركود بين ١٩٨٢ و٢٠٠٧، وهي السنوات التي قدّم البنك الدولي بيانات بشأنها في وقت كتابة هذه السطور. وخلال ربع القرن هذا، تموّجت معدلات الاستثمارات الثابتة الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضمن هامش ضيق يتراوح بين ١٢ و١٦% في منطقة **مينا**، بينما كانت تلك المعدلات تتزايد بشكل شبه متواصل في جنوب آسيا، منتقلةً من ٩% فقط من الناتج المحلي الإجمالي

في ١٩٨٢ إلى ٢٣% في ٢٠٠٧، قبيل الأزمة العالمية – وهي نسبة تزيد بقرابة ٥٠% عن أعلى معدل لها في منطقة مينا. أما عن شرق آسيا، فبعد هبوط معدل الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,٧% في أعقاب أزمة ١٩٩٧، عاود هذا المعدل صعوده بقوة كي يبلغ ٢٢% في ٢٠١٠ وفق بيانات البنك الدولي، وذلك بالرغم من الركود الكبير.

وتوفر سورية مثالاً جيداً على كل ما سبق. وقد لاحظ محمد جمال باروت أن التحرير المتسارع للاقتصاد في ظل بشار الأسد أفضى إلى انخفاض قياسي في معدل الاستثمارات العامة، من ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ إلى ٨% في ٢٠٠٨، في حين ركد معدل الاستثمارات الخاصة، التي كان يُفترض أن تعوّض تراجع جهد القطاع العام، عند مستوى ١١–١٢%. ونتيجة لذلك، هبط معدل الاستثمار الإجمالي في البلد خلال الفترة ذاتها من ٢٥% إلى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين راح القطاع العام الصناعي يتدهور بغياب المشترين من القطاع الخاص[٣].

وقد غابت هذه الحقائق عن جياكومو لوشياني وستيفن هرتوغ حينما امتدحا، في دراسة صادرة سنة ٢٠١٠ عن دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية، كون

> **قطاع الأعمال يُشكّل الآن المصدر الرئيسي لتكوين رأس المال** في المنطقة، على الأقل بالتساوي مع الدولة، وذلك في تحوُّل جذري عما كان عليه الحال في السبعينات حين سيطر التكوين الحكومي لرأس المال على الاستثمار القومي حتى في الحالات "الليبرالية" لمجلس التعاون الخليجي.
>
> وفي حين أن معدل الاستثمار الخاص ضمن مجموع الناتج المحلي الإجمالي أدنى منه في المناطق الصاعدة الأخرى، ولا سيما شرق آسيا، فقد راح هذا المعدل يتزايد تزايداً كبيراً مع مرور الزمن[٤].

ولم يستند الكاتبان، تأييداً لزعمهما، سوى إلى بيانات عن الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ لا يمكن أن نخلص منها إلى استنتاج عام (انظر الشكل ٢–٢ أعلاه). وحتى بافتراض أن أخذ البيانات المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي في الحسبان من شأنه أن يكشف عن تزايد "كبير" في معدل الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذه

النتيجة سيخفف منها كثيراً غموض تعريف القطاع "الخاص" في هذه البلدان، وهو الغموض الذي يلاحظه المؤلفان نفساهما:

> يتوقف تفسيرنا للحالة السعودية – وهي الأكثر أهمية إذ أن الاقتصاد السعودي هو الأكبر في مجلس التعاون الخليجي وفي المنطقة العربية الأوسع – إلى حد كبير على ما نعتبره بالتحديد قطاعاً خاصاً. والحال أن شركات أساسية أنشأتها الحكومات وتمتلك أغلب أسهمها، مثل شركة سابك، وشركة الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للكهرباء، تُعدّ من الناحية الرسمية شركات خاصة ويمتلك أقلية من أسهمها مستثمرون من القطاع الخاص. بيد أن هذه الشركات تنتمي كلياً إلى القطاع العام من حيث الجوهر...°

والحال أن الوضع العام للقطاع الخاص في منطقة مينا قد لخصه جيداً تقرير إقليمي للبنك الدولي لعام ٢٠٠٥، رغم استخدامه للتعبيرات الملطفة التقليدية الشائعة في التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية:

> يظل القطاع الخاص الرسمي متخلفاً في مينا، إذ لا يزال يخرج من ثقافة عقود من النمو والتصنيع بقيادة الدولة. وفي المتوسط، يمثل القطاع الخاص أقل من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. ويتركز نشاط القطاع الخاص في عدد صغير من الشركات الكبيرة التي استفادت من السياسات الحمائية، إلى جوار عدد من المنشآت الفردية الصغيرة المسؤولة عن حصة كبيرة من التشغيل، ولكنها تفتقر إلى فرص الحصول على التمويل الرسمي والوصول إلى الأسواق والاستفادة من برامج دعم حكومية.
>
> وفي حين توافق أغلب حكومات مينا على الحاجة إلى أن يصبح القطاع الخاص المحرك الرئيسي لنمو التشغيل، يظل القطاع العام مصدراً كبيراً لتوليد فرص العمل. ويُقدَّر أن القطاع العام مسؤول عن زهاء ثلث التشغيل في المنطقة، مقارنة بنسبة ٢٧٪ على الصعيد العالمي، و١٨٪ على صعيد العالم فيما عدا الصين. ويتراوح نصيب القطاع العام من

> التشغيل بين معدل منخفض قدره ١٠% في المغرب وآخر مرتفع يبلغ ٩٣% في الكويت، بينما يصل متوسط هذا المعدل إلى ٧٠% في صفوف مجلس التعاون الخليجي[٦].

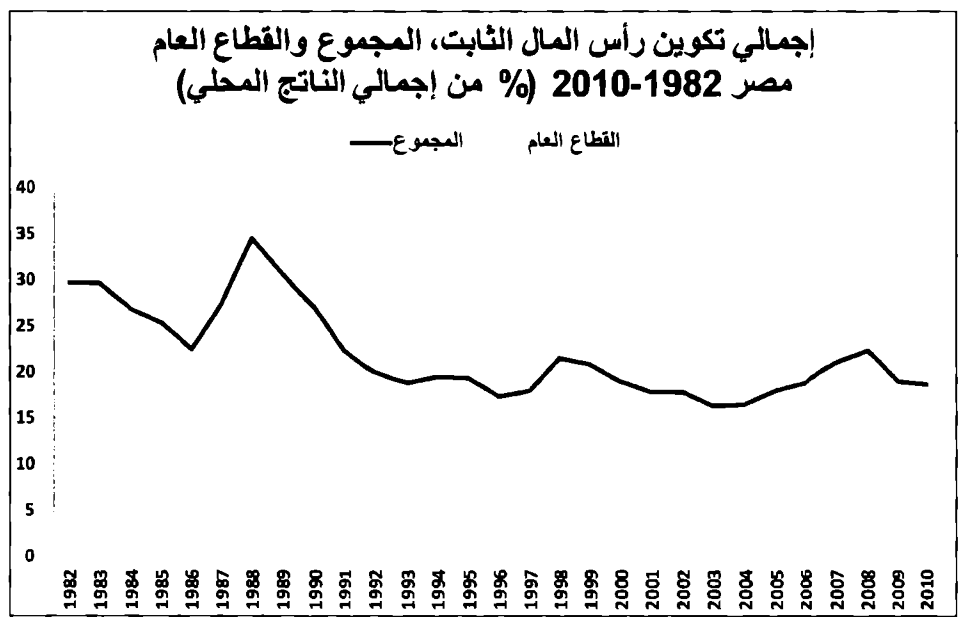
أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المحدودة للغاية حتى ذلك الوقت في منطقة مينا، فقد زادت كثيراً بعد سنة ٢٠٠٢ وصولاً إلى ذروتها في ٢٠٠٨ قبل أن تنخفض بسبب الأزمة. ومع ذلك، ومثلما بيّن التقرير الإقليمي للبنك الدولي الصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، فإن الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذهب إلى دول مجلس التعاون الخليجي – وبالأخص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين تلقّتا وحدهما ٤٥% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧ (وهي جزئياً استثمارات تأتي من دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي ذاته) – تليها دول ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدول مجلس التعاون الخليجي مثل مصر (١٢%) ولبنان والأردن[٧]. وبوسعنا تعميم كشف الحساب الذي أجراه محمود بن رمضان عن انفتاح تونس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم كونها أحد الاقتصادات التي يفترض أن توفّر أفضل الشروط لتلك الاستثمارات في المنطقة العربية:

> لم تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كثيف على تونس؛ بل إنها في الواقع اتسمت بالركود. و لم يتم اجتذاب استثمارات أجنبية ذات شأن سوى بفضل خصخصة الشركات العامة (في قطاعي الأسمنت والاتصالات) أو الارتفاع الكبير في الأسعار الدولية للنفط[٨].

وحينما نأخذ البيانات السابقة وتلك التي أوردناها في الفصل السابق معاً، فإنها تكفي للتوصل إلى الاستنتاجات التالية: النمو الضعيف لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمعدل القياسي للبطالة في منطقة مينا، بالرغم من تراجع وتيرة النمو الديمغرافي، هما العاملان الطبيعيان الملازمان لنمو متراجع باطراد في الاستثمارات الثابتة. والحال أن المعدل العام لإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يميل بوضوح إلى الانخفاض في المنطقة منذ أكثر من ثلاثة عقود (الشكل ٢–٢)، بينما يتطور معدل الاستثمارات الخاصة بطريقة دورية عند مستوى منخفض نسبياً منذ بداية

الثمانينات ضمن هامش ضيق يميل إلى الركود.

وتشير هذه الحقائق، من جهة، إلى القدر الكبير من المسؤولية التي يتحملها انخفاض استثمارات الدولة في الوضع البائس الذي تعيشه المنطقة، وهو انخفاض حفّزه التغيير في النموذج الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والحال أن هذا هو ما يدلل عليه جيداً التوازي بين الاستثمارات الكلية والاستثمارات العامة في حالة مصر (الشكل ٢-٨)، باستثناء الارتفاع الاستثنائي في الاستثمارات الخاصة (الأجنبية) في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والتي سنعلق عليها أدناه. وتحيل هذه الحقائق أيضاً، من جهة أخرى، إلى مسألة معرفة أسباب عزوف الاستثمارات الخاصة عن الإقلاع عن مستواها المنخفض إلى حد يحول دون تعويض انكماش الاستثمارات العامة - وهو الأمر الذي يسمح لراي بوش بتأكيد أن "إخفاق النخب العربية في الاستثمار محلياً أو إقليمياً هو العقبة الكبرى أمام وجود معدلات قوية للتنمية الاقتصادية"[٩].



الشكل 2-8 (المصدر: البنك الدولي)

وفي المحصلة، فإن نتائج الخطة الخمسية ١٩٦١-١٩٦٥ في المرحلة "الاشتراكية" لمصر في ظل جمال عبد الناصر، وبالرغم من انخراط الجيش المصري الباهظ التكلفة في حرب اليمن منذ ١٩٦٢ - وهو الانخراط الذي بلغ أوجه في ١٩٦٦ ثم انتهى

عقب حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ العربية-الإسرائيلية - كانت أفضل مما تحقق في عصر مبارك، بدءاً من سنة ١٩٨٢، بعد التقلبات السياسية-العسكرية التي اتسمت بها سنوات حكم السادات. بل إن المؤلفين الأمريكيين للدليل المعنون *Area Handbook for Egypt*، المنشور في ١٩٧٦ للاستخدام من قِبل "العسكريين وغيرهم من الموظفين" الأمريكيين، اضطروا للاعتراف بأن "الخطة الخمسية الأولى شكّلت، رغم أوجه الضعف، جهداً أولياً جيداً"[١٠].

والحال أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر البالغ ١,٧% في ١٩٦١، وهي سنة التأميمات الواسعة التي قررها النظام الناصري، قد وصل إلى ٦,٥% في ١٩٦٥ وفقاً لبيانات البنك الدولي. و لم تجر معادلة هذا المستوى أو تخطيه سوى في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧، بفضل الانتعاش النفطي ونتيجة لأثر تعويض النتائج الكارثية للسنوات الأولى لعصر السادات (١٩٧١-١٩٧٤)، ثم في ١٩٨٠ و١٩٨٢ مع الصدمة النفطية الثانية والدعم المالي الذي جلبته الولايات المتحدة وحلفاؤها لمصر لمكافأة السادات على إبرامه معاهدة السلام مع إسرائيل (الشكل ١-٢، الفصل الأول). والواقع أن صعود معدل النمو انطلاقاً من المستوى المتدني جداً لعام ٢٠٠٢ (٠,٥%) وحتى ٢٠٠٨ (٥,٣%) رجع أساساً إلى ارتفاع الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة، سواء من حيث أثره المباشر على الصادرات المصرية أو آثاره غير المباشرة (الرساميل العامة أو الخاصة[١١]، والتحويلات النقدية للعاملين المهاجرين، القادمة من الملكيات والإمارات النفطية).

وهذا هو ما أتيح لي أن أبيِّنه في نقد لتقييم صندوق النقد الدولي لهذا الأداء سنة ٢٠٠٧، حيث وصفه الصندوق بأنه "قصة نجاح صاعدة" تعود إلى الإصلاحات المدخلة سنة ٢٠٠٤ "باتجاه تشجيع القطاع الخاص على أن يصبح محرك النمو المولِّد للتشغيل"[١٢]. وبعد أن فندتُ هذا الادعاء، اختتمت نقدي، المنشور في ٢٠٠٩، بما يلي:

> آفاق مصر تشوبها درجة مرتفعة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى حد أن "قصة النجاح" التي يُطبِّل لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لها وقع لحن رديء حقاً. ... وبدلاً من الحديث عن "قصة نجاح" لا تشوبها شائبة، يجدر النظر إلى وضع مصر على أنه مثير للقلق البالغ[١٣].

وقد احتاج الأمر إلى اندلاع الانتفاضة العربية لكي ينتبه صندوق النقد الدولي، بلسان مديرته كريستين لاغارد، إلى حقيقة عادية للغاية وبديهية في نظر أي شخص لا يرتدي غمامة:

> كلنا تعلّم دروساً مهمة من الربيع العربي. فرغم أن الأرقام الاقتصادية الأساسية – للنمو على سبيل المثال – كانت تبدو جيدة في الغالب، فإن عدداً كبيراً من المواطنين لم يلمس أي تحسّن.
>
> وأتحدث عن الصندوق فأقول إننا نبهنا بالتأكيد إلى القنبلة الموقوتة التي تمثلها البطالة المرتفعة بين شباب المنطقة، ولكننا لم نتوقع كل العواقب التي ترتبت على عدم المساواة في توزيع الفرص. وبصراحة، نحن لم ننتبه بالقدر الكافي إلى الكيفية التي توزع بها ثمار النمو الاقتصادي.
>
> أما الآن فقد بات أوضح بكثير أن المجتمعات كلما أصبحت أكثر مساواة، زاد فيها الاستقرار الاقتصادي وتعزز النمو المستمر[١٤].

غير أن الوصفات التي يواصل "خبراء" المؤسسات المالية الدولية توصية المنطقة العربية باتباعها جوفاء إلى حد يثير الوجوم. خذ مثلاً هذا التقرير الصادر عن البنك الدولي في أبريل/نيسان ٢٠١٢، والذي يشرح للحكومات العربية طريقة إنجاز ما لا يقل عن "معجزات في مجال التشغيل". والأمر غاية في البساطة: "إدارة حذرة للاقتصاد الكلي، وتنظيم سليم، وحكم رشيد"، إضافة إلى "قواعد تنظيمية جيدة للأعمال، وسياسات ميسرة للتجارة"[١٥]. ويتوخى التقرير الحذر مع ذلك فيضيف: "ولكن عند القيام بإصلاحات، فإن الشيطان يكمن في التفاصيل، والتطبيق المتسق له أهمية حيوية للنجاح"[١٦]؛ وبذلك، يضع التقرير ادعاءه "الإعجازي" خارج نطاق المعيار الذي وضعه فيلسوف العلوم الشهير كارل بوبر للمقولات العلمية، ألا وهو إمكانية تفنيدها.

بل إن هؤلاء "الخبراء" ليس بوسعهم أن يسمحوا لأنفسهم بمجرد الدعوة إلى إعادة توجيه واسعة النطاق للبترودولارات العربية نحو الاستثمار المنشئ لفرص العمل في المنطقة على طريقة خطة مارشال، على غرار ما دعت إليه هيلاري كلينتون نفسها[١٧]. ذلك أن الخطاب الذي ألقته وزيرة الخارجية في واشنطن أمام مؤسسة جورج مارشال لم

يكن له تأثير يذكر، في حين أن المؤسسات المالية الدولية لا يمكنها أن تسمح لنفسها بأن تقترح على الملكيات والإمارات النفطية أن تكف عن استثمار رساميلها في الاقتصادات الغربية، ولا سيما في الولايات المتحدة، وأن تنقلها عوضاً عن ذلك إلى الحكومات العربية مثلما كان الحال بالنسبة إلى المعونة التي قدمتها الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين في سنوات ١٩٤٨-١٩٥١.

ومع ذلك، فأياً كان مصدر الأموال - مصادر خارجية أو تعبئة الموارد الداخلية - فإن مسار الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف العربي يقتضي إيلاء الأولوية للدولة وللاستثمار العام، وذلك لاعتبارات عدة[١٨]. ولقد تناولنا في الفصل السابق أثر الانخفاض النسبي في الاستثمارات العامة على البطالة. نحن هنا إزاء سبب رئيسي للمعدل البالغ الارتفاع لبطالة الشباب، ولاسيما بطالة خريجي التعليم العالي، مثلما أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي سنة ٢٠٠٤، المقتبسة في الفصل السابق[١٩]. وبالمثل، فإن الدراسة التي اضطلع بها البنك الدولي، سنة ٢٠٠٤ أيضاً، عن الجندر والتنمية في منطقة مينا، شدّدت على أن الإعاقة الرئيسية المتعلقة بتشغيل النساء تأتي من مزيج من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية[٢٠].

وللدولة دور حاسم في هذا الصدد. فإن الإجراء الأكثر فعالية الذي تستطيع أن تضطلع به دولة مؤيِّدة لتحرير المرأة، حتى إن كان الأمر لأغراض إنمائية لا غير، وإلى جوار الإصلاح التشريعي وكفالة المساواة في الفرص التعليمية، هو تعزيز تشغيل النساء عن طريق خلق فرص عمل متاحة لهن. وهكذا، فإن المرحلة التنموية التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، والمسماة "السنوات الثلاثون العظام"، قد شهدت تقدماً كبيراً في وضع المرأة في منطقة مينا كما في غيرها. ومنذ انتهاء هذه المرحلة، انقلب المسار في الاتجاه العكسي، وهو الأمر الذي ترتبت عليه آثارٌ رجعية بالغة على أوضاع النساء:

> في أغلب المنطقة، مالت النساء إلى المشاركة الكثيفة في العمل بالقطاع العام. وأسباب ذلك تشمل (أ) الشعور بأن مهن القطاع العام مثل التدريس والتمريض ملائمة للنساء؛ (ب) ممارسات القطاع العام المتصلة بتعزيز المساواة والتمييز الإيجابي في التوظيف وفي تحديد الأجور؛ و(ج) ظروف العمل المؤاتية في القطاع العام، بما في ذلك استحقاقات إجازات

> الأمومة السخية. ومع تقلص نصيب القطاع العام من التشغيل في بلدان كثيرة، لن يظل القطاع العام مصدراً هاماً لتشغيل النساء في المستقبل.
> أما في القطاع الخاص، فقد واجهت النساء أوجه إجحاف عديدة وقدراً أقل من فرص العمل. وكثيراً ما يعملن مقابل أجور أدنى وفي ظل فرص قليلة للترقي[٢١].

ونجد تشخيصاً مماثلاً في **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي كان موضوعه الرئيسي هو وضع المرأة[٢٢]. وبينما يبرز التقرير العوامل المتصلة بالثقافة والتشريع، فإنه يصر على الدور المركزي لـ"نمط الإنتاج" في هذا الصدد.

> يؤثر الاقتصاد السياسي في المنطقة تأثيراً كبيراً على درجة تمكين المرأة في البلدان العربية. ويتميز نمط الإنتاج ومستوى الأداء الاقتصادي في البلدان العربية بسيادة استهداف الريع وضعف النمو. ويترتب على تزاوج هاتين السمتين وَهَنُ البنى الإنتاجية وقلة وتائر التوسع في الاقتصادات العربية، مما يمهد السبيل لانتشار البطالة والفقر. ومحصلة ذلك كله قيام نمط من النشاط الاقتصادي يحمل عواقب وخيمة على التمكين الاقتصادي للبشر. وتضاعِف ظروف مجتمعية أخرى من نتائجه الأقسى على النساء، بسبب ضعفهن في مجال الاقتصاد الرسمي[٢٣].

تنويعة خصوصية من تنويعات نمط الإنتاج الرأسمالي

ما هي إذاً خصائص نمط الإنتاج السائد في المنطقة العربية، والتي تُشكِّل أسباب إعاقة تنميتها؟ ستتيح لنا الإجابةُ عن هذا السؤال تحديد طبيعة الأزمة الإقليمية الراهنة ودلالتها على الصعيد العالمي، كما ستتيح لنا أن نحدِّد في وقت لاحق ظروف امتصاص تلك الأزمة. وبذلك سنكون في وضع يسمح لنا بالبت في ما إذا كان بإمكان السيرورة الثورية التي انطلقت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ أن تجد مخرجاً في المدى القصير

أو المتوسط، أم أنه مُقدَّر لها حتماً أن تستمرّ لأمد طويل يشمل سنوات عدة.

بالتأكيد، ليست منطقة مينا بمنأى عن السيطرة العالمية لنمط الإنتاج الرأسمالي، ولكن نمطيات هذا النمط تتنوع كثيراً بحسب البلدان والمناطق. وقد سارع مراقبون كثيرون إلى رؤية الانفجار الاجتماعي في الفضاء الناطق بالعربية كنتيجة مباشرة للأزمة الراهنة للرأسمالية على الصعيد العالمي، تلك الأزمة التي تتجلى في الركود الكبير الذي يضرب بوجه الخصوص، منذ سنة ٢٠٠٧، البلدان التي تحتل مركز الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وكان محتماً أن يغري تزامن الركود العالمي مع الانفجار العربي بالوقوع في هذا الاختزال التحليلي. ولكن الحقيقة أن منطقة مينا عانت من الأزمة العالمية أقل من غيرها من مناطق المجموعة الأفرو-آسيوية، وهو الأمر الذي أبرزه تقرير البنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، في اللحظة ذاتها التي بدأت فيها المنطقة تشتعل:

> تضررت البلدان النامية في منطقة مينا من الركود الدولي بأقل من المناطق النامية الأخرى، وذلك جزئياً بسبب الاندماج المالي المحدود للمنطقة، ولكن أيضاً بسبب تركيبة صادراتها التي تتركّز أساساً في منتجات (النفط والمواد الخام والصناعات الخفيفة) لم تتضرر من الأزمة بمثل تضرر السلع الإنتاجية، ومن ثم الاقتصادات المصنعة لها[٢٤].

ومع ذلك، فممّا لا شك فيه أن التأثير المتعدد الأشكال للأزمة العالمية - ولاسيما الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ - أدى إلى زيادة سخط سكان المنطقة. وهكذا، لم يفت التقرير الإقليمي للبنك الدولي الصادر سنة ٢٠٠٨ أن يلاحظ ما يلي:

> يتباين أثر الارتفاع الحاد في أسعار الحبوب الرئيسية مثل الأرز والقمح من بلد لآخر، حسب عوامل الخطر. إذ تواجه البلدان المنخفضة الدخل والتي تعد من كبار مستوردي الأغذية نسبياً (من حيث نسبة الاستيراد والاستهلاك) مخاطر كبيرة... ففي جمهورية اليمن، تجاوز ارتفاع أسعار الأغذية ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٧، وهو أعلى ارتفاع في المنطقة. ومن

عوامل الخطر الأخرى نسبة الغذاء من إنفاق أقل الفئات دخلاً في بلد ما. فهنا تصبح بلدان مثل... جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن من أكثر البلدان عرضة للخطر حيث ينفق خُمسا السكان الأدنيان دخلاً أكثر من ٥٠% من ميزانية الأسرة على الغذاء. **وليس من المستغرب أن كلاً من مصر واليمن شهد اضطرابات اجتماعية في الأشهر الأخيرة**[٢٥].

وأكد تقرير السنة التالية خطورة ارتفاع أسعار الغذاء، بالأخص بالنسبة إلى أشد سكان الريف هشاشة، في الوقت نفسه الذي أبرز فيه أهمية التدابير التي اتخذتها الحكومات من أجل تخفيف الأثر وتهدئة المناخ الاجتماعي، قبل انخفاض الأسعار في غضون سنة ٢٠٠٨.

بالنسبة لمنطقة مينا، أدت صدمة أسعار الغذاء خلال تلك الفترة إلى زيادة قدرها ٢٥,٩% لدى سكان الريف من الفقراء، ولمّا كان الغذاء يشكّل ما يصل إلى ٦٤,٥% من الحزمة الاستهلاكية لهذه الفئة، فمعنى ذلك أن القوة الشرائية للأسر المعيشية كانت ستتقلص بنسبة ١٧% على مدى عامين لولا وجود سياسات حكومية داعمة[٢٦].

ومن أجل تخفيف عبء أزمة أسعار الغذاء، أبقت حكومات مينا على دعم الغذاء، وفرضت رقابة على الأسعار، وقيّدت الصادرات. وخلال سنة ٢٠٠٨، أجبِر مصدرو الأرز في مصر على أن يصدروا فقط ما يعادل وارداتهم. وجرى تمديد "حظر التصدير" ذاك إلى حين إشعار آخر. وبدأ اليمن في توفير القمح بسعر مدعوم، مع التوسيع والإصلاح في برنامج من التحويلات النقدية المستهدفة لفئات بعينها. واستهدفت مجموعة ثانية من الإجراءات الحكومية تخفيف تأثير ارتفاع الأسعار على الأسر المعيشية، حيث خفضت بعض الحكومات رسوم استيراد بعض السلع التي اعتُبرت ضرورية لاستهلاك الأسر من الغذاء. وعلى سبيل المثال، خفّض المغرب تعريفات القمح وشرع في دعم مستوردي القمح[٢٧].

ولنضف أن أفريقيا جنوب الصحراء عرفت معدلات تضخم أعلى منها في منطقة مينا

خلال السنتين السابقتين على انفجار ٢٠١١ – بنسبة ١٠,٦% و٧,٤% على التوالي في جنوب الصحراء عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مقابل ٦,٦% و٦,٩% في منطقة مينا[٢٨] – دون أن تشهد مع ذلك انتفاضة مشابهة. وخالص القول إنه لا يمكن اعتبار الأزمة العالمية أو ارتفاع الأسعار الغذائية السبب المحدِّد للانتفاضة العربية، تماماً مثلما لا يجوز أن تُنسب الانتفاضة الشعبية السورية فقط إلى سنوات الجفاف الاستثنائي الذي ضرب سورية، لا سيما بين ٢٠٠٦ و٢٠١١[٢٩]. ففي كلتا الحالتين، نكون قد خلطنا بين عامل مفاقم وعلة فاعلة؛ بعبارة أخرى، نكون قد خلطنا بين "البنية والظرف"، إن شئنا استعارة المصطلحين اللذين استخدمهما المؤرخ الفرنسي ألبير سوبول بصدد النقاشات عن أسباب الثورة الفرنسية[٣٠]. فلقد ميَّز سوبول، بالتوافق مع تراث ماركس وجان جوريس، بين التناقضات الأساسية الطويلة الأجل التي يتعارض بموجبها تطوُّر القوى المنتجة والبنى الاجتماعية والسياسية من جهة، والتقلبات الظرفية التي تفاقم تلك التناقضات من جهة أخرى:

> كانت تناقضات المجتمع القديم المستعصية الحل قد وضعت الثورة على جدول الأعمال منذ أمد بعيد. أما التقلبات الاقتصادية والديمغرافية المولِّدة للتوترات والخارجة تماماً، في ظروف ذلك الزمن، عن أي قدرة حكومية على الفعل، فقد خلقت حالةً ثورية. وفي مواجهة نظام كانت طبقته الحاكمة عاجزة عن الدفاع عنه، هبت الأغلبية الكاسحة من الأمة، بارتباك أو بوعي. وهكذا وصلنا إلى نقطة القطيعة[٣١].

وحينما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الأزمة العالمية والانتفاضة العربية، فإن التمييز بين العوامل الظرفية والعلل البنيوية يزداد إلحاحاً بالنظر إلى كون تأثير تلك الأزمة يختلف بكثير من بلد إلى آخر في المنطقة – بما في ذلك بين البلدان التي شهدت أهم الانتفاضات حتى الآن. ومثلما أبرزنا، كان للأزمة العالمية تأثيرٌ أقوى في مناطق نامية أخرى دون أن تُنتج مع ذلك موجة صدمية ثورية يمكن مقارنتها بتلك التي تهز عموم المنطقة العربية – بالرغم من أن هذه المنطقة بعيدة عن أن تشكل "الحلقة الأضعف" في الاقتصاد العالمي، ولو بسبب مواردها النفطية فقط. وقد رأينا، من جهة أخرى، أن المشاكل الأساسية التي

تعانيها المنطقة – البطالة ونقص التشغيل بوجه خاص – إنما تنكبها منذ عقود. وهاتان الملحوظتان تفرضان علينا إذن إضفاء الطابع النسبي على تأثير الركود العالمي الكبير على الانفجار الثوري في الفضاء الناطق بالعربية: فالفرضية القائلة بأن الأزمة العربية تُشكل بالأساس تناسخاً للأزمة العالمية لا تصمد أمام الفحص. ولم يضطلع الركود الكبير سوى بدور مساعد للعوامل البنيوية الخصوصية وراء الانفجار الإقليمي.

وبحكم المنطق المقارن نفسه، لا يصمد تفسير الانفجار الاجتماعي-السياسي في منطقة مينا بإفلاس النيوليبرالية بوجه عام أمام التباين بين الأداءات الاقتصادية السيئة للمنطقة والأداءات الجيدة في بلدان نامية أخرى، مثل شيلي أو الهند أو تركيا، والتي طبّقت الوصفات النيوليبرالية إلى حد أبعد. وقد أقرت المؤسسات المالية الدولية ذاتها منذ سنوات عدة بأن نتائج وصفاتها النابعة من "توافق واشنطن" تتوقف على الطهاة المسؤولين عن وضعها موضع التطبيق. ونقَّحت تلك المؤسسات عقيدتها من خلال إدخال مفهوم "الحكم الرشيد" كشرط للأداء الجيد لنموذجها الاقتصادي. ويتيح لها ذلك بيسر أن تواصل تحبيذ نفس الوصفات النيوليبرالية في إهمال تام للسياق الاجتماعي-السياسي، بينما تنفي عن نفسها في نفس الوقت أي مسؤولية عن الآثار الكارثية التي طالما أفضى إليها اعتمادُ تلك الوصفات ولا يزال. وهكذا، ففي تفكير تبسيطي معاكس لذلك الذي يرى في الأزمة العربية نتيجة للنيوليبرالية في حد ذاتها دون سواها من الشروط، لم تكفّ المؤسسات المالية الدولية عن الزعم بأن المنطقة العربية تعاني من نقص التحرير الاقتصادي، وأن مشكلاتها الراهنة لن تجد لها حلاً سوى عن طريق المزيد من التدابير في الاتجاه ذاته.

ولكن، إذا صح القول بأن الدول العربية بعيدة عن التوافق التام مع النموذج النيوليبرالي، فإنه يبقى مع ذلك أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستلهم هذا النموذج قد اضطلعت بدور كبير لا يمكن إنكاره في إنتاج الانتفاضة الإقليمية. فسواء من حيث إسهامها في مفاقمة الفساد في قمة الهرم الاجتماعي، أو من حيث آثارها الكارثية على الشرائح الواقعة في أسفل هذا الهرم، عجّلت تلك السياسات بالانفجار، بكل جلاء. بيد أن تطبيقها في البلدان العربية حدَّدت نمطياته وآثاره الطبيعةُ الاجتماعية-السياسية للنظم القائمة. كما أن هذا التطبيق قد أعاقته من الناحية الاقتصادية، في

الغالبية العظمى من الحالات، الأعباء الثقيلة الموروثة من رأسمالية الدولة التي أقيمت في المنطقة على نطاق واسع خلال ستينات القرن العشرين، ثم بطريقة متناقضة خلال السبعينات من جراء التأميمات النفطية. ولذا، فمن الأحرى بنا أن نبحث عن المحركات الجوهرية للانفجار الجاري في التشكيلة الخاصة التي أشرفت على تطبيق تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يقتضي النظر في النمطيات الخصوصية لنمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر في المنطقة العربية بغية تحديد الأسباب العميقة للإعاقة الاقتصادية الطويلة الأمد التي تعاني منها المنطقة، ومن ثُم تحديد أسباب الانفجار الثوري الذي يهزها من الجذور.

١ – دول ريعية وميراثية

السمة الإقليمية الأولى التي تتجلى أمام العيان هي تلك التي يُلمح إليها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقتبس أعلاه: دور الريع الذي تجنيه الدولة. والحقيقة أن جزءاً هاماً من عائدات الدولة في بلدان المنطقة ريعيّ من حيث الأصل. ففي سنة ٢٠١٠، كان أكثر من ٦٠% من سكان المجموعة العربية يعيشون في دول مصدِّرة صافية للنفط (الجزائر، السودان، سورية، العراق، ليبيا، اليمن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي)؛ وإذا ما أخذنا في الحسبان تصدير الغاز، ترتفع هذه النسبة، بضم مصر، إلى ٨٥%. وإذا أضفنا المعادن أيضاً، لوجدنا أن جميع سكان المنطقة تقريباً يعيشون في بلدان تحصل فيها الدولة على نصيب هام، بهذا القدر أو ذاك، من إيراداتها من تصدير منتجات مستخرجة من باطن الأرض (وغير متجددة).

وشكّلت الصادرات من نفط وغاز أكثر من ٨٠% من إجمالي صادرات مجموع البلدان العربية سنة ٢٠٠٧[٣٢]. وإذا استثنينا النفط والغاز، لا يزيد مجموع صادرات تلك البلدان سوى بنسبة ٢٢,٦% عن صادرات تركيا وحدها في نفس السنة. أما إذا أخذنا النفط والغاز في الحسبان، فيرتفع مجموع صادرات البلدان العربية إلى أكثر من ستة أضعاف صادرات تركيا. وتسهم صادرات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وحدها بأكثر من أربعة أمثال إجمالي الصادرات التركية في ٢٠٠٧[٣٣].

وتتيح هذه الصادرات لتلك الدول **ريعاً**، وهو مصطلح يشير بمعناه الأكثر عمومية إلى دخل منتظم لا يُدِرّه على صاحبه عملٌ يقوم به أو يستأجره. والشكل السائد لريع الدولة في منطقة **مينا** هو الريع المنجمي - النفط والغاز والمعادن- الذي يمثل تنويعة من الريع العقاري، أي أنه مصدر دخول نقدية يُدرّها احتكار عقاري ("احتكار لقطعة من كوكبنا"، كما يقول ماركس في تعبير جميل في الكتاب الثالث من **رأس المال**). و**الريع المنجمي**، بحصر المعنى، هو ربح فائض ينضاف إلى متوسط الربح على رأس المال (مرافق ومعدات وعمل) المستثمر في استغلال المورد المنجمي. غير أن الربح الإجمالي (ثمن المنتوج ناقص تكلفة الإنتاج) هو الذي يوصف بأنه "ريع" في إحصائيات البنك الدولي عن ثروة الأمم[٣٤].

وتشكّل هذه الريوع جزءاً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول العربية. وإذا اقتصرنا على البلدان التي يزيد فيها هذا الجزء عن العُشر، فإن إجمالي الريوع الآتية من الموارد الطبيعية قد سجّل في ٢٠٠٦ - قبل بلوغ ذرى أسعار المواد الأولية ومصادر الطاقة - النسب المئوية التالية من الناتج المحلي الإجمالي: الإمارات العربية المتحدة (٢٨,٥)، البحرين (٣٥,٩)، الجزائر (٤٠,٩)، السودان (٢٠,٨)، سورية (٢٨,٥)، العراق (٩٣,٣)، عُمان (٥٨)، قطر (٤٨,٣)، الكويت (٦٠,٣)، ليبيا (٦٨,٨)، مصر (٢١,٨)، المملكة السعودية (٦١,٦)، موريتانيا (٢٥)، اليمن (٣٨,٥)[٣٥].

وتنضاف إلى الريوع المنجمية الريوع الجغرافية مثل رسوم العبور (قناة السويس، الأنابيب، إلخ.). كما تنضاف الريوع الرأسمالية المشتقة من الاستثمارات المالية والعقارية، ومحافظ الاستثمارات في الخارج عن طريق الصناديق السيادية، حيث تُشكِّل هذه الريوع الأخيرة جزءاً متعاظماً من إيرادات الدول المصدِّرة للنفط. وتنضاف أخيراً الريوع الاستراتيجية، أي صنوف التمويل الخارجي التي تتلقاها الدول نظير وظيفة عسكرية أو لاعتبارات أمنية.

ويمكن لهذا الشكل الأخير من الريع أن يكون حصيلة للارتزاق العسكري: ذهب ٨٤% من مجموع المعونات العسكرية الأمريكية في ٢٠١٠ إلى الشرق الأدنى، حيث تلقت إسرائيل وحدها أكثر من نصف المجموع العالمي، تليها مصر بقرابة الربع ثم الأردن في المرتبة الثالثة[٣٦]. وتتلقى مصر والأردن، وكذلك دول أخرى مثل اليمن،

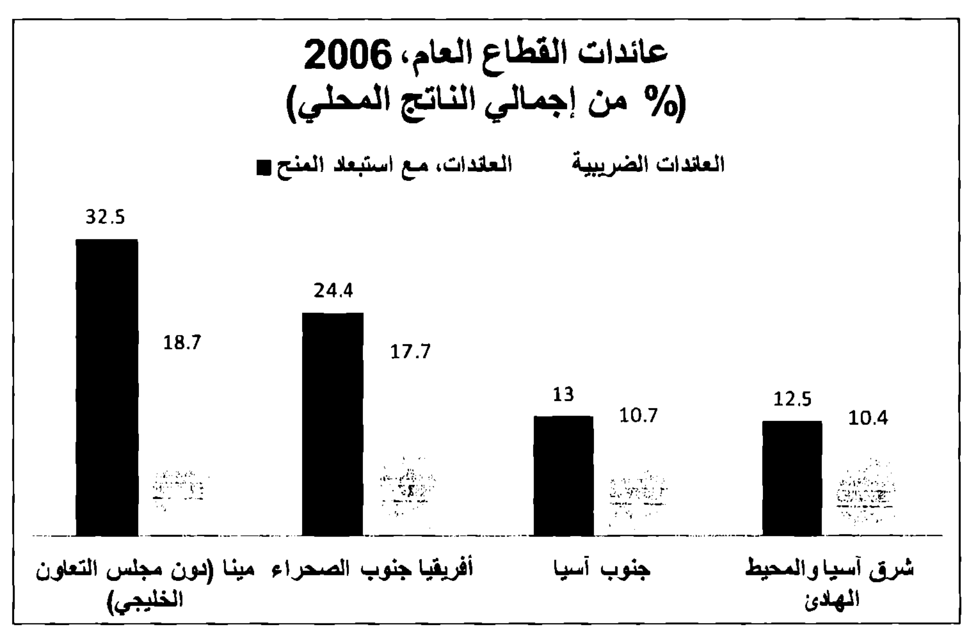
معونات كبيرة من الملكيات والإمارات النفطية لقاء مشاركتها في منظومتها الأمنية الإقليمية تحت سيادة الولايات المتحدة[٣٧]. ويمكن أيضاً أن يكون الابتزاز المالي مصدراً آخر للريوع الاستراتيجية، على غرار الأموال المبتزة من الملكيات والإمارات النفطية على مر السنوات من قِبل دول "مفترسة" مثل العراق وسورية عن طريق ابتزاز سياسي و/أو أمني: باسم "المواجهة" مع إسرائيل أو إيران، أو عبر التهديد المباشر[٣٨].

والحال أن الريوع الاستراتيجية الآتية من الملكيات والإمارات النفطية هي ريوع مشتقة، إذ تأتي هي ذاتها من دخول ريعية. ولذا، فإن غالبية أنواع الريع الموجودة في المنطقة العربية تربطها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنفط أو الغاز. وكان حازم الببلاوي محقاً تماماً حينما أكّد في ١٩٨٧ أن:

> الدول النفطية العربية اضطلعت بدور رئيسي في نشر نمط جديد من السلوك، هو النمط الريعي. والحال أن النفط، بوصفه المصدر الرئيسي للريع في المنطقة العربية، قد ولّد مصادر ثانوية متنوعة للريع للدول العربية الأخرى غير النفطية. ولذا، فإلى الدول الريعية النفطية من المرتبة الأولى تضاف شريحة ريعية غير نفطية من مرتبة ثانية. والواقع أن تأثير النفط مهيمن إلى حد أنه ليس من غير الواقعي وصف العصر الراهن من التاريخ العربي بأنه عصر النفط، حيث أصابت عدوى مرض النفط العالم العربي بأسره[٣٩].

وحتى إذا استبعدنا الهبات وكذلك الريوع الاستراتيجية، فإن البيانات المتاحة تبيِّن أن نسبة عائدات الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة مينا تفوق بكثير المعدلات القائمة في بقية المناطق النامية في أفريقيا وآسيا. ويصح ذلك بوجه الخصوص بشأن العائدات من غير الضرائب، والتي تُشكِّل الريوع الجزء الأكبر منها (الشكل ٢–٩)، وذلك حتى مع استثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تزيد فيها نسبة عائدات الدولة والريوع من الناتج المحلي الإجمالي بكثير عنها في بقية المنطقة والعالم، في حينٍ أن نسبة العائدات الضريبية أقل بكثير. وهكذا مثلاً، ووفقاً لبيانات البنك الدولي، شكّلت عائدات دولة الكويت ٥٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة في ٢٠٠٩، في

حين أن إجماليٍ الضرائب التي جبتها في السنة نفسها لم تبلغ ١% من هذا الناتج المحلي الإجمالي؛ وشكلت عائدات دولة البحرين ٢٨,٨% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في ٢٠٠٧، مقابل إجمالي للضرائب يعادل فقط ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي.



الشكل 2-9 (المصدر: البنك الدولي)

وثمة فكرة شائعة، إلى حد أنها صارت مقولة مبتذلة، مفادها أنه كلما قَلّ اعتماد الحكومات على تحصيل الضرائب، كانت أقل ديمقراطية. وتستند هذه الفكرة إلى شعار رئيسي لحركة الاحتجاج الكولونيالي ضد المَلَكية البريطانية التي مهَّدت للثورة الأمريكية في القرن الثامن عشر: "لا ضريبة بدون تمثيل" (No taxation without representation). وهكذا قيل بحق إن الحكومات التي لا يعتمد تمويل ميزانياتها على جباية الضرائب من السكان لا تشعر بضرورة الامتثال لنظام الديمقراطية التمثيلية[٤٠]. وتجد هذه القاعدة المثال الأكمل عليها في الملكيات والإمارات المطلقة المجتمعة في مجلس التعاون الخليجي، والتي يجدر أن نضيف إليها **الجماهيرية** ("دولة الجماهير" المزعومة) السابقة في ليبيا.

وتشترك هذه الدول، في الواقع، في أن الريع الآتي من قطاع النفط والغاز يوفّر الجزء الأكبر من إيراداتها، وذلك عند مستوى مرتفع بالنسبة إلى مجمل اقتصادها. وتكتسب

فيها الدولة الريعية حالة قصوى من الاستقلال الاقتصادي إزاء السكان. هذا وتشكّل حالة المملكة السعودية منذ بدء حصولها على ريع نفطي مثالاً جيداً على ذلك، بالرغم من كونها، من بين مجموع الدول محل النظر، الدولة ذات الاقتصاد الأكبر والعدد الأكبر من السكان. ومثلما شدّد تيم نيبلوك ومونيكا مالك:

> مما لا جدال فيه أن تدفق الإيرادات النفطية على البلد بعد سنة ١٩٤٨، وبالأخص بعد زيادات الأسعار في أوائل السبعينات، قد حرَّر الدولة السعودية من التبعية الاقتصادية إزاء أي مجموعة اجتماعية في البلد. وبينما كانت الدولة، في عصر ما قبل النفط، تحتاج إلى جمع الأموال لتمويل إدارتها وأنشطتها عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية والقروض من التجار، إلخ، وأن هذا كله كان يقتضي إجراءات سياسية حافظت على شكل اقتصادي أتاح للاقتصاد إفراز الضرائب والرسوم التي تقوم الحاجة إلى جمعها، فإن الأمر لم يعد كذلك بحلول السبعينات. وعلى العكس، صارت الدولة الآن هي المانح، ولم يعد لديها سبب لجمع الأموال من السكان[٤١].

وتوجد فكرة أخرى يشيع التعبير عنها، إلى حد أنها صارت هي الأخرى مقولة مبتذلة، مفادها أن حُسن سير الديمقراطية التمثيلية يقتضي وجود "طبقة وسطى" واسعة. وتعكس هذه الفكرة الطبيعة السائدة لمطلب الحكومة التمثيلية الذي نبع، في مطلع الثورة الديمقراطية، من أولئك الذين كانت الملَكيات الأوروبية تَحصُل منهم على تمويلها بواسطة الضرائب – أي البرجوازية، المسماة "طبقة وسطى" لتمييزها عن كلٍ من الأرستقراطية والعوام. ومن أجل كفالة تمثيلها الخاص، رضيت برجوازيات مختلف البلدان بشكل أو آخر بالاقتراع القائم على الضريبة، إلى أن جاء الاقتراع العام – للذكور، ثم لكلا الجنسين – تحت ضغط الحركات الشعبية، ولا سيما الحركة العمالية.

والحال أن الفكرة القائلة بدور "الطبقة الوسطى" المركزي في الديمقراطية يمكن، في أفضل الأحوال، أن يكون لها مغزى في الملَكيات التي تهيمن عليها طغمة أرستقراطية متميزة عن برجوازية الأعمال، مثل المملكة السعودية. أما في الجمهوريات، حيث لا

يوجد معادل لهذه الأرستقراطية، فهي فكرة غير ذات مغزى. طبعاً، توجد في بلدان مثل الجزائر وسورية ومصر طغمة عسكرية، ولكن مصالحها وثيقة الصلة بالبرجوازية القائمة بالفعل، وهي، إلى حد كبير، "برجوازية دولة" - والمقصود هنا بهذا التعبير برجوازية تستمد سلطتها الاقتصادية من الدولة بينما تعمل كرأسمالية خاصة (وليس ما اصطُلح على تسميته "برجوازية دولة" بخصوص مصر في ستينات القرن العشرين[٤٢] مثلاً، أي البيروقراطية البرجوازية المهيمنة على اقتصاد رأسمالية دولة يضم قطاعاً خاصاً ضامراً). وسوف نميِّز هنا "برجوازية الدولة" عن "برجوازية السوق".

والمقصود عموماً إذن بـ "الطبقة الوسطى" هو رأسمالية خاصة مستقلة عن الدولة ومعتمدة على السوق. والفكرة القائلة بأن "الطبقة الوسطى" ضرورية للسير السليم للديمقراطية تُعبِّر جيداً عن حقيقة الديمقراطية التمثيلية حسبما تعمل في عصرنا، حيث تكون الحكومات المنتخبة أكثر خضوعاً لرعاتها الرأسماليين وللسوق منها لناخبيها. ومع ذلك، فحينما تُطبَّق هذه الفكرة على المنطقة العربية، فإنها تُبرز حقيقة لا جدال فيها: ما يحل محل الديمقراطية البرجوازية (المختلطة في الأذهان بالديمقراطية عموماً) في منطقتنا هو شيء أسوأ بكثير. فبلداننا تشغل كلها تقريباً مواقع متنوعة من طيف يمتد من النظم الميراثية إلى النظم النيوميراثية.

وسوف نعتمد هنا جوهر تعريف النظام الميراثي (patrimonialism) عند عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، مع تحديثه وتكييفه ليلائم منطقتنا. والنظام الميراثي كناية عن سلطة مستبدة مطلقة ووراثية، قادرة، مع ذلك، على العمل مع حاشية من الأقارب والمقربين. والسلطة الميراثية سلطة تستملك الدولة بعناصرها الثلاثة التالية: ١) القوات المسلحة، التي يهيمن عليها حرس بريتوري (من بريتور وهو لقب القادة العسكريين في روما القديمة) ولاؤه لشخوص الحكام وليس للدولة؛ ٢) الوسائل الاقتصادية؛ ٣) الإدارة[٤٣]. أما الرأسمالية التي تميل إلى التطور في ظل هذا النوع من السلطة، فهي **رأسمالية المحاسيب** التي تهيمن عليها برجوازية دولة، على حساب رأسمالية السوق. وتستفيد برجوازية الدولة من وضع ريعي تمنحها إياه السلطة السياسية، وتدفع للحكام ريعاً نقدياً مقابل ذلك. وكثيراً ما تكون برجوازية السوق مضطرة لعمل نفس الشيء. ولكن الفارق هو أن الريع الذي تدفعه برجوازية الدولة أقرب ما يكون إلى الدفع

لشريك، في حين أن الريع الذي تدفعه برجوازية السوق هو صنف من أصناف الابتزاز.

وتتميَّز النيوميراثية (neopatrimonialism)* عن النظام الذي وصفناه للتو بكونها نظاماً جمهورياً سلطوياً مؤسسياً – بمعنى أن ممارسة السلطة في ظل النيوميراثية لها، بالتعابير الفيبرية، بُعدٌ بيروقراطي "قانوني-عقلاني" هام – مع وجود درجة كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك من استقلالية الدولة عن القادة السياسيين، الذين يظلون عرضة للاستبدال[44]. بيد أن المحسوبية تظل سمةً طاغية في هذا النوع من النظم أيضاً. بل إن الفساد، بمعنى شراء الامتيازات عبر الرشاوى، يميل لأن يكون أوسع انتشاراً في النظم النيوميراثية، إذ أن علاقة الحكام بالدولة ليست علاقة مِلكية مثلما هو الحال في النظام الميراثي، وإنما علاقة انتفاع مؤقت. وحينما يبقى نظام نيوميراثي أوتوقراطي في الحكم لفترة طويلة، فإنه يميل إلى التحوُّل إلى نظام ميراثي، يجري فيه نقل السلطة بشكل وراثي أو شبه وراثي (حينما يُعيِّن الحاكم بأمره خليفته).

وتُعد جميع الملكيات والإمارات العربية، في مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب، نظماً ميراثية، وكذلك حال النظام العراقي (حتى ٢٠٠٣) والليبي (حتى ٢٠١١) والسوري (حتى وقت تحرير هذا الكتاب). هذا ويترك النظامان الملكيان الأردني والمغربي مجالاً على صعيد المؤسسات السياسية (الحكومة والبرلمان) لنظام نيوميراثي "ممنوح"، يمتزج مع النظام الميراثي المَلَكي أو يتعايش معه. وحتى ٢٠١١، حَكم مصر واليمن نظامان نيوميراثيان في طور التحوُّل إلى نظامين ميراثيين. أما النظم الحاكمة في تونس قبل الثورة، والجزائر، والسودان، والعراق الحالي، وموريتانيا، فهي نظم نيوميراثية. ويمثل لبنان حالة خاصة، حيث يسوده نظام لتداول السلطة المركزية، ومن ثم اقتسام المغانم، بين مجموعات مصالح متنوعة، تشمل مكوِّنات شبه مافيوية.

ومن المفروغ منه أن الطابع الريعي للدولة يزيد من الميل إلى النظام الميراثي. وكلما اعتمد تمويل الدولة على الريع، زاد هذا الميل وتقلّصت سلطة برجوازية السوق. ومع ذلك، فحتى في المغرب حيث ريع الدولة محدود نسبياً، تواجه برجوازية السوق نظاماً ميراثياً يسوده ملكٌ هو أيضاً وإلى حد بعيد المالك الخاص الرئيسي في البلاد[45]. وفي تونس زين العابدين

* فضّلت تعبير "الميراثية" العربي ترجمةً للتعبير الأجنبي patrimonialism على تعريب ذلك التعبير بصورة "الباتريمونيالية"، كما فضّلت استعمال البادئة الإغريقية "نيو" (neo) في ترجمة neopatrimonialism إلى "النيوميراثية" بدلاً من "الميراثية الحديثة" التي هي أسلم لغوياً لكنها تثقّل النص.– ج. الأشقر.

بن علي، وفي ظل ريع أصغر بعد، كان دور برجوازية السوق أهم، ولكنها كانت مضطرة للتواؤم مع محسوبية السلطة النيوميراثية، المستقوية بعلاقاتها بمموليها الخارجيين[٤٦]. وفي لبنان، يقترن دور مجموعات برجوازية السوق بدور مختلف رعاتها الخارجيين[٤٧].

وفي نهاية المطاف، تبدو المنطقة العربية في مجملها تركّزاً هائلاً للنظم الميراثية والنيوميراثية، مع دور راجح للأولى، بدرجة لا مثيل لها في أي منطقة من العالم المعاصر. والحال أن هذه السمات الاجتماعية-السياسية الملازمة للطابع الريعي المهيمن للدولة في المنطقة العربية - ذلك الطابع الناجم بالأساس عن غنى المنطقة بالنفط والغاز - تُشكل عبئاً على التنمية الاقتصادية فيها أكبر بكثير من "لعنة الموارد الطبيعية" (resource curse). والواقع أن "لعنة الموارد الطبيعية" هذه، كتفسير لمشكلة التنمية، ليست سوى تفسير للماء بالماء حينما تقتصر على الاقتصاد، بمعزل عن التشكيلة الاجتماعية-السياسية. فليست وفرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها هي التي تعيق التنمية، وإنما استخدام تلك الموارد من قِبل النوع القائم من الهيمنة الاجتماعية.

صحيح أن النظامين الميراثي والنيوميراثي لا يتناقضان بالضرورة مع التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي أبرزه كثيرون في معرض النقاشات حول النظرية المؤسسية في الاقتصاد، مشيرين إلى تجارب شرق آسيا وجنوب شرق آسيا[٤٨]. لكنّ أكثر الأمثلة إقناعاً التي يشار إليها للتدليل على أن النظم النيوميراثية يمكن أن تفضي إلى تنمية اقتصادية ناجحة - ألا وهي كوريا الجنوبية وتايوان، اثنان من المواقع الأمامية للحرب الباردة في شرق آسيا - لا تعدو أن تكون تأكيداً للملاحظة التي سبق أن أبداها ماكس فيبر بشأن الدور المحتمل للنظام الميراثي في هذا الصدد (وهو الدور الذي توجد أمثلة عديدة عليه في التاريخ الأوروبي، من فرنسا في زمن تولي جان بابتيست كولبير لإدارة اقتصادها في القرن السابع عشر إلى ألمانيا في زمن المستشار أوتو فون بسمارك في القرن التاسع عشر). فبعد أن شرح فيبر أن النظام الميراثي ليس ملائماً لتطوّر أشكال من الرأسمالية تنطوي على استثمارات هامة في الرأسمال الثابت، أضاف:

> لا يختلف الأمر بشكل جوهري سوى حينما يلجأ الحاكم الميراثي، لأسباب تتعلق بمصالحه الشخصية والمالية وقوته السياسية، إلى إدارة عقلانية وموظفين مهنيين متخصصين.

> ولكي يحدث ذلك، ينبغي أن يتوافر حافز قوي بما فيه الكفاية يتمثل عادة في منافسة مريرة بين سلطات ميراثية عدة في نفس الوسط الثقافي[٤٩].

وربما كان يمكن أن تؤدي طموحات صدام حسين للهيمنة في "وسطه الثقافي"، مضافة إلى الإمكانيات التقنية والمالية للعراق، إلى تقديم مثال عربي لتنمية رأسمالية يعزِّزها نظام ميراثي، لولا أن الدكتاتور ألحق الخراب ببلده من خلال الزج به في حروب جنونية. ولعل الأمر نفسه ينطبق على شاه إيران، لو لم تكن سلطته قد افتقرت إلى هذا الحد للمشروعية الشعبية. وعلى أي حال، فإن الاستثناءات التاريخية للقاعدة المذكورة أعلاه إنما تؤكد قاعدة أخرى، ألا وهي الأهمية الجوهرية لدور الدولة في دفع تنمية البلدان المتخلفة، وذلك على العكس من منطلقات الأيديولوجيا النيوليبرالية[٥٠].

٢ – رأسمالية محدَّدة سياسياً: المحسوبية والمخاطرة

كلما اعتمد تمويل الدولة على الريع، قلّ اعتمادها على السوق الداخلية وقلّ اضطرارها إلى إخضاع أعمالها لمتطلبات هذه السوق. ونجد أنفسنا هنا إزاء صيغة طريفة من إشكالية "العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد"[٥١]، صيغة أكثر أولية تتصل بالعقلانية الرأسمالية مثلما عرّفها فيبر بشكل موجز (بينما أضفى عليها في ذات الوقت طابعاً جوهرانياً من منظور إثني متعالٍ إذ وصفها بأنها "عقلانية غربية"). وقد ورد تعريف فيبر في أحد آخر نصوصه، مقدمته لمجموعة دراسات في علم اجتماع الدين أصدرها سنة ١٩٢٠ وتضمنت إعادة نشر عمله الشهير **الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية**. وفي هذا العمل، يُعرِّف فيبر الرأسمالية ويلخّصها بأنها تقوم على "البحث عن الربح، عن ربح دائم التجدد، من خلال مشروع ثابت، عقلاني ورأسمالي – إنها بحث عن المردودية"[٥٢]. وتتميَّز الرأسمالية بـ"تنظيم المنشأة تنظيماً عقلانياً على أساس التوقعات الخاصة بسوق منتظمة"، مع "فصل الأسرة عن المنشأة" و"المحاسبة العقلانية"[٥٣].

وفي دول يضمن عائداتها ريعٌ يعتمد حجمه قليلاً جداً على نشاط الدولة ذاته (في حالة الريع النفطي، يتحدَّد حجم الريع بالطبع بتقلّبات أسعار النفط في السوق العالمية) أو لا يعتمد، على أي حال، على نشاط رأسمالي بحسب التعريف الوارد أعلاه، دول

يتصرف حكامها كأنهم مالكو الدولة ويخلطون بين "الأسرة" و"المنشأة"، لا يضطر هؤلاء الحكام لاحترام العقلانية الاقتصادية الرأسمالية النموذجية المثالية. والواقع أنهم يسلكون، في أغلب الأحيان، مسلكاً أقرب إلى سلوك السيد الإقطاعي الذي أبرز ماركس تباينه عن سلوك البرجوازي (وقد استعار فيبر الكثير من ماركس في تعريفه للطبيعة الخصوصية للرأسمالية):

> البرجوازية بالغة الفطنة والحنكة، فهي تحسب وتجيد الحساب ولا تقلد السيد الإقطاعي في غروره وأوهامه اذ يتباهى ببريق لباس خدمه. إن شروط حياة البرجوازية إنما تكرهها على الحساب[٥٤].

أما الحكام-المُلّاك في أغنى الدول الريعية، فإنهم لا يحسبون: سواء كان لقب أحدهم ملكاً أو أميراً أو شيخاً أو عقيداً (كالقذافي)، فإنما يجمع بينهم أسلوب في إنفاق المال يتسم، من منظور العقلانية الاقتصادية الرأسمالية، إن لم يكن من منظور العقلانية عموماً، بقدر كبير من الفحش. ولا تتجلى عقلانيتهم الاقتصادية الريعية في تنمية الإنتاج، وإنما في سعيهم إلى تعظيم عائد مدخراتهم المستثمرة في الخارج. ولذا، فمن الطبيعي أن تكون الإيداعات ومحافظ الاستثمارات في الخارج، سواء خصّت "الصناديق السيادية" التي هي شبه مِلك لهم أو الرساميل التي هي مِلك لهم رسمياً، أن تكون إذاً هذه النشاطات، من بين جميع أنشطتهم الاقتصادية، الأقرب نسبياً إلى عقلانية الحساب الرأسمالي، حتى لو ظلّت تُحدِّدها جزئياً علاقتهم بسادتهم وحماتهم (الولايات المتحدة في المقام الأول، تليها المملكة المتحدة وفرنسا، في حالة أغلبهم) أو بالمتواطئين معهم من الأجانب (علاقة معمر القذافي بسيلفيو برلسكوني على سبيل المثال).

والحال أن تفضيل الملكيات والإمارات النفطية لشراء سندات الخزانة الأمريكية مشروط بعلاقاتها بسيدها الحامي، ولكنه يتماشى في ذات الوقت مع تفضيلها العام للسندات الحكومية الصادرة عن دول لا تواجه خطر الإفلاس (على الأقل لأن إفلاسها من شأنه أن يفضي إلى إفلاس النظام العالمي برمّته). ويندرج هذا التفضيل ضمن المنطق الخاص بأصحاب الريوع حسبما حلّله ماركس. وقد أبرز مؤلف **رأس المال** دور

أصحاب الريوع هؤلاء في تطوير المضاربة المالية بتعابير توحي بالضرورة بأهمية الدور الذي تلعبه الصناديق السيادية وغيرها من الرساميل الريعية العربية ذات الأصول النفطية في ازدهار رأسمالية المضاربة التي يتسم بها زمننا النيوليبرالي[٥٥].

> بواسطة عصا سحرية، يسبغ الديْن العام على النقود العقيمة فضيلة التوالد والتكاثر ويحوّلها بذلك إلى رأس مال بدون **تحمل المخاطر والمتاعب التي تصاحب استثمارها في المشروعات الصناعية** أو حتى إقراضها في صورة ربا خاص. ... ولم يقتصر الأمر على إيجاد طبقة من أصحاب الريوع الذين لا يؤدون عملاً ... بل أطلق الديْن العام كذلك الشركات المساهمة والمتاجرة بمختلف أنواع الأوراق المالية وعمليات المراهنة والمضاربة – وباختصار، أفرز مقامرات البورصة والهيمنة المصرفية الحديثة[٥٦].

ولكي تنشأ الرأسمالية المنتجة في صورتها النموذجية المثالية، يتطلب الأمر، حسبما أصّر فيبر، مناخاً قانونياً وإدارياً ملائماً.

> بالفعل، تقضي رأسمالية المنشأة العقلانية بضرورة التخمين المحسوب، لا في مجال تقنيات الإنتاج وحسب، بل في مجال القانون أيضاً، كما تقتضي وجود إدارة تتبع قواعد صارمة. من غير هذه العناصر، فإن الرأسماليات المغامِرة والمضارِبة والتجارية ممكنة من غير شك، وكذلك جميع أنواع الرأسِمالية المحدَّدة سياسياً، لكن يستحيل قيام رأسمالية المنشأة العقلانية التي توجهها المبادرة الفردية والقائمة على رأسمال ثابت وتقديرات دقيقة[٥٧].

والواقع أن لهذه الملحوظة مغزى كبيراً بالنسبة لموضوعنا. فغياب سيادة القانون الفعلية عن جميع البلدان العربية تقريباً، سواء غابت بسبب تعسّف السلطات أو بسبب فسادها (المشكلة التي يُطلَق عليها في رطان المؤسسات الدولية "الحكم الرشيد")، إنما يعيق تطوّر رأسمالية يقودها مقاولون لا يردعهم نوع المخاطرة الذي تنطوي عليه الاستثمارات في رأس المال الثابت ذات آجال الاستهلاك الطويلة. أما ما يزدهر في مثل تلك الظروف،

فهي الرأسمالية المضارِبة أو التجارية الساعية وراء الربح قصير الأجل، والتي تتعايش مع برجوازية الدولة المرتبطة بـ "الرأسمالية المحدَّدة سياسياً" وغالباً ما تمتزج بها.

ووفقاً لتعريف فيبر، فإن "التوجُّه السياسي" لهذا النوع الأخير من الرأسمالية يتوقف على العوامل التالية: ١) "فرص الربح الناجم عن أنشطة لحساب الجماعات أو الأشخاص المنخرطين في السياسة"؛ ٢) "فرص الربح الدائم الناجم عن وضع مهيمن تكفله السلطة السياسية"؛ ٣) "فرص الكسب الناجم عن معاملات غير عادية مع جماعات سياسية"[٥٨].

وفي الدول الميراثية، تمتص "الأُسر الحاكمة" من موارد الدولة كما يحلو لها، فوق العوائد الأميرية التي يتلقاها أفراد العشائر الحاكمة في الملكيات والإمارات أو المرتّبات الكبيرة التي يحصلون عليها على أسس مختلفة في "الجمهوريات". (وينطبق مصطلح "الأسرة الحاكمة" على بعض الجمهوريات في المنطقة العربية مثلما ينطبق على الملكيات والإمارات، الأمر ألذي أدى إلى استحداث مصطلح جديد هو "الجملوكية" بالمزج بين الجمهورية والملَكية.) وفي الدول الميراثية والنيوميراثية، يستغل أفراد الزُمَر والعشائر الحاكمة الذين يستهويهم عالم الأعمال ما يتمتعون به من "وضع مهيمن تكفله السلطة السياسية" بغية جمع ثروات طائلة وفقاً لتقاليد "الرأسمالية المحدَّدة سياسياً"، بوسائل تشمل الرشاوى وغيرها من "العمولات" وهي ممارسات شائعة جداً.

هكذا فإن قسماً مهيمناً من الرأسمالية الخاصة في المنطقة العربية يندرج ضمن المحسوبية ورأسمالية المحاسيب، حيث تغدو الدولة ومواردها بقرةً حلوباً في نظر الحاكم الفردي وحاشيته من الأقارب والأصدقاء والأعوان[٥٩]. وقد أتاحت التحوّلات النيوليبرالية فرصاً مثالية لنهب الأملاك العامة، ولا سيما عن طريق بيع الأراضي الأميرية للمقربين من الحكام بأسعار هزلية، سواء لاستخدامهم الشخصي أو لأغراض تجارية (مثلما كان الحال، مثلاً، بشأن أراض واقعة في المناطق السياحية من سيناء المصرية).

وكانت هذه الوقائع، الذائعة الصيت في المنطقة، في صميم الاحتجاجات المصاحبة لسلسلة الانتفاضات السياسية والحركات الاجتماعية المنطلقة منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. فأمثال ليلى طرابلسي (زوجة بن علي)، وجمال مبارك (ابن حسني)، وحسين سالم (صديق حسني الحميم)، وسيف الإسلام القذافي (ابن معمر)، ورامي مخلوف

(ابن خال بشار الأسد)، والوليد بن طلال (حفيد مؤسس السلالة الحاكمة السعودية) وغيرهم استطاعوا ممارسة مواهبهم في حقل الأعمال مستفيدين من مواقعهم في قمة الدولة، وقد شيَّد بعضهم إمبراطوريات رأسمالية حقيقية. والمذكورون أعلاه ليسوا سوى أشهر الأسماء على قمة أهرامات من الفساد والمحسوبية تعيق تطور رأسمالية السوق النموذجية المثالية من خلال إفساد شروط المنافسة.

ويوفِّر الكم الهائل من هروب الرساميل (التدفقات المالية غير المشروعة) الذي تتسم به منطقة **مينا** مؤشراً على مدى انتشار الفساد فيها. وفي سنة ٢٠٠٨ وحدها، قُدِّر مختلف أشكال هروب الرساميل - رشاوى، عمولات، اختلاس، تهرب ضريبي، تلاعب بالأسعار - بزهاء ٢٤٧,٥ مليار دولار. ولما كان هروب الرساميل غالباً ما يتصل بأموال النفط، فقد شهدت الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، وهي فترة زيادة هائلة في أسعار النفط وعائداته، ارتفاعاً بنسبة ٢٤,٣% في حجم الرساميل الهاربة، وهو ارتفاع فاق جميع المناطق النامية الأخرى (بما في ذلك روسيا والصين). ومن بين بلدان العالم العشرة التي عرفت أعلى معدلات هروب الرساميل خلال فترة السنوات التسع، فإن أربعة منها كانت دولاً عربية (ترد المبالغ بين قوسين في القائمة التالية بمليارات الدولارات): المملكة السعودية (٣٠٢)، الإمارات العربية المتحدة (٢٧٦)، الكويت (٢٤٢)، قطر (١٣٨)[٦٠].

والحال أن التنويعة الخصوصية لنمط الإنتاج الرأسمالي السائدة في المنطقة العربية "محدَّدة سياسياً" من زاوية أخرى أيضاً، وبطريقة تشوِّه بعمق، بدورها، سيرورة السوق الاقتصادية. فالمنطقة تتسم، بالفعل، بدرجة استثنائية من عدم الاستقرار والتوتر السياسي، الأمر الذي يخلق أوضاعاً اقتصادية شديدة التقلّب أبعد ما تكون عن حفز المستثمرين على تجميد رساميلهم لفترات مطوّلة. والمثال الأوضح على الدور الاقتصادي الإقليمي لما يمكن أن نسميه **هيمنة التحديد السياسي لتوجّهات النشاط الاقتصادي** (علماً بأن البعد السياسي يظل هو ذاته محدَّداً بالبعد الاقتصادي في التعيين الأخير)، إنما هو تقلُّب أسعار سلعة التصدير الرئيسية في المنطقة، ألا وهي النفط. فهذه الأسعار تخضع بشكل متقطع لتقلّبات حادة جداً مرتبطة بالتوترات السياسية. وبالطبع تتحدَّد أسعار النفط بتفاعل العرض والطلب، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الحالة العامة للاقتصاد العالمي، ولكن

قرارات سياسية تلعب دوراً كبيراً في تحديد تلك الأسعار حتى في فترات الاستقرار السياسي، من خلال تأثيرها على جانب العرض (لا سيما في إطار منظمة الدول المصدّرة للبترول، الأوبك).

وفي كل مرة، أدّت التقلّبات الحادة في أسعار النفط بسبب أحداث سياسية إقليمية إلى قلب الشروط الاقتصادية في الأسواق المحلية في اتجاه أو آخر، خالقةً بذلك شعوراً بانعدام الاستقرار يضاف إلى غياب الثقة والأمان نتيجة لسلوك السلطات الإدارية والسياسية الاعتباطي - خصوصاً حينما لا يتمتع المستثمر المحتمل بالمعارف اللازمة. ويزيد من تفاقم عوامل الخطر تلك ما بدا، قبل ٢٠١١ بأمد بعيد، من أن أياً من النظم القائمة في المنطقة لم يكن بمنأى عن الهزات الاجتماعية أو السياسية أو العسكرية. وأسباب ذلك كثيرة: الصراع العربي-الإسرائيلي؛ والحروب الدولية أو الأهلية الكامنة أو المستترة أو المعلنة في الجزائر والسودان والعراق وفلسطين ولبنان والمملكة السعودية واليمن؛ والتوترات الدولية المحيطة بإيران؛ والتوترات الاجتماعية في تونس ومصر والمغرب؛ والإرهاب في جميع البلدان المذكورة تقريباً؛ وهلمّ جرّاً. وكشفت "الثورة الإسلامية" في إيران سنة ١٩٧٩، ثم الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠، عن مدى هشاشة الملكيات والإمارات العضوة في نادي الأغنياء المعروف بمجلس التعاون الخليجي.

ويتجلى مثال آخر على "هيمنة التحديد السياسي" المذكورة أعلاه في جلب العمال المهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي. فمصدر جلب القوى العاملة المهاجرة لا يتحدَّد في المقام الأول عن طريق "سوق العمل"، أي وفق اعتبارات تتصل بالتكلفة و/أو النوعية، وإنما وفق اعتبارات سياسية. وقد أدت الرغبة في معاقبة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اليمنية على معارضتهما للتدخل العسكري الأمريكي ضد العراق سنة ١٩٩٠ إلى طرد ٤٠٠ ألف فلسطيني من الكويت وأكثر من ضعف هذا العدد من اليمنيين من المملكة السعودية. (بالمثل، أمر القذافي بطرد عشرات الآلاف من العمال المصريين أو الفلسطينيين أو السودانيين أو التونسيين من ليبيا على مر الأعوام، وفق مزاجه السياسي). وفي المقابل، فإن تفضيل حكومة الرياض للمصريين على غيرهم من العرب سياسي بامتياز، إذ كان تعبيراً عن دعم المملكة لحليفتها مصر.

وأفضت محاولة العراق ضم الكويت والتعاطف المفترض الذي أثارته في صفوف العمال المهاجرين العرب في دول مجلس التعاون الخليجي إلى استبدال واسع النطاق للأيدي العاملة العربية بأيدٍ عاملة من جنوب آسيا بصورة رئيسية، وهي أقل إثارة للقلق بكثير بالنسبة للملكيات والإمارات المعنية. وهكذا، انخفضت نسبة العرب بين العمال المهاجرين بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٢/٢٠٠٤ من ٧٩% إلى ٣٣% في المملكة السعودية، ومن ٦٩% إلى ٣٠% في الكويت، ومن ٥٦% إلى ٣٢% في مجموع مجلس التعاون الخليجي[٦١]. ولا يتصل الأمر هنا بانخفاض مستوى الأجور التي تمنحها ملكيات وإمارات الخليج، إذ تظل هذه الأجور جذابة للعمال العرب، بالرغم من كل شيء. وقد بلغ عدد المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٢,٥ مليون نسمة في ٢٠٠٤، وهو رقم يعطينا فكرة عن الآثار المترتبة على منعطف عام ١٩٩٠ بالنسبة لمستويات التشغيل والدخل بالعملات الصعبة في سائر الدول العربية[٦٢]. وعلى حين أن إسهام التحويلات النقدية للعمال المهاجرين في الناتج المحلي الإجمالي المصري تراوح بين ٨ و١٣% في الثمانينات، فقد تقلّص هذا الإسهام إلى ما بين ٢,٩ و٥,٩% فقط في العقد الأول من القرن الجديد، بالغاً ذروته سنة ٢٠٠٧[٦٣].

محصلة كل ما سبق هي أن الرأسمالية الإقليمية تهيمن عليها إلى حد بعيد "الرأسماليات المغامرة والمضارِبة والتجارية" والسعي وراء الربح قصير الأجل. ولذا يشكّل البناء قطاعاً مزدهراً بشكل خاص في اقتصاد المنطقة. فهذا القطاع يقف عند ملتقى المضاربة العقارية، التي يُشجِّع عليها البحث عن استثمارات آمنة في القطاع العقاري، واقتصاد الخدمات التجارية والسياحية الذي يغذيه إلى حد بعيد الريع النفطي الإقليمي – أي الرساميل والمستهلكين الآتين من الدول الريعية على حد سواء. ومن الجلي أن هذا هو مفتاح فهم ملاحظة وردت في التقرير الذي أصدره البنك الدولي في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ عن منطقة مينا، والمكرّس للنظر في مشكلات النمو والبطالة على ضوء الانفجار الاجتماعي الذي اندلع خلال الشهور السابقة في بلد عربي بعد الآخر. وإذ يقارن المنطقة بسلسلة من البلدان النامية المتوسطة الدخل، يلاحظ التقرير أن "نصيب الصناعة التحويلية من التشغيل في بلدان منطقة مينا في المتوسط يقل عنه في تركيا وماليزيا وإندونيسيا والبرازيل، في حين أن العكس هو الصحيح في قطاع البناء"[٦٤].

وتؤكد بيانات منظمة العمل الدولية بجلاء هذا الاستنتاج. ففي عام ٢٠٠٨، عمل في مصر ٢,٦ مليون عامل في الصناعة التحويلية مقابل ٢,٣ مليون عامل في البناء. قارنوا هذه الأرقام بما يناظرها في تركيا: ٤,٢ مليون عامل في الصناعة التحويلية مقابل ١,٢ مليون عامل في البناء. وفي نفس السنة، اشتغل في المملكة السعودية ٥١٧ ٠٠٠ عامل في الصناعة التحويلية مقابل ٨٨٦ ٠٠٠ في البناء. وفي ٢٠٠٤، وفقاً أيضاً لمنظمة العمل الدولية، اشتغل في الجزائر ٨٤٧ ٠٠٠ عامل في الصناعة التحويلية و ٩٨٦ ٠٠٠ في البناء. وحتى في تونس، حيث تُشكِّل الصناعة التحويلية نصيباً أكبر من التشغيل منها في بقية المنطقة، اشتغل ٥٩٨ ٢٠٠ عامل في الصناعة التحويلية في ٢٠١٠، بزيادة بنسبة ٣٦% فقط عن عدد العاملين في البناء البالغ ٤٤٠ ٥٥٠. كما أن معدل نمو عدد العاملين في البناء في تونس تجاوز بوضوح نظيره في الصناعة التحويلية على مدى السنوات الأخيرة[٦٥].

والواقع أن محاولة تقرير البنك الدولي تفسير الملاحظة الآنف ذكرها بـ"المرض الهولندي" (Dutch disease) في حالة البلدان المصدِّرة للنفط، وبتخلف القطاع المالي بالنسبة للمنطقة ككل، إنما يجانبها الصواب تماماً. ومما يزيد من كون استدعاء "المرض الهولندي"، أي فقدان القدرة التنافسية بسبب ارتفاع قيمة العملة الوطنية، استدعاءً غير ملائم على الإطلاق، أن اقتصادات البلدان الثرية المصدِّرة للنفط تستورد بأسعار بخسة - بالدولار الأمريكي - أيدي عاملة خاضعة للسخرة بلا رحمة ومحرومة حتى من أبسط الحقوق المكفولة للعمال المهاجرين في سائر أنحاء العالم. والحال أن التوزيع المختل لهذه القوى العاملة بين قطاعي البناء والصناعة التحويلية يعبِّر بالأحرى عن الميل المشروح أعلاه.

بل إن بلدان مجلس التعاون الخليجي توفِّر مثالاً أقصى للنموذج المذكور، حيث شهدت ولا تزال فيضاً هائلاً من مشاريع البناء العملاقة، احتلت فيها إمارة دبي الصدارة إلى حين انفجار فقاعتها المضاربية في ٢٠٠٩ مع نشوب أزمة شركة دبي العالمية، وهي الشركة المسؤولة عن الاستثمار والمضاربة العقارية في الإمارة. والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أمير دبي ورئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة، يمتلك أغلبية أسهم "دبي العالمية" - وهذا مثال واحد من بين أمثلة أخرى كثيرة للمزج بين النظام الميراثي والملكية الخاصة لموارد البلد. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، قُدِّرت مشاريع البناء الملغاة أو

المعلقة منذ ٢٠٠٨ بسبب الأزمة بمبلغ ٩٥٨ مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة و٣٥٤ مليار دولار في المملكة السعودية[٦٦].

وكان أحد فروع شركة دبي العالمية قد بنى أعلى برج في العالم (٨٢٨ متراً، أي أكثر من نصف ميل)، وهو برج كان يُزمع تسميته "برج دبي" ثم أعيدت تسميته "برج خليفة" على اسم أمير أبو ظبي ورئيس الإمارات العربية المتحدة بعد أن وافق على الإنقاذ المالي لشركة دبي العالمية. فرفع السعودي الوليد بن طلال التحدي، وهو بصدد بناء برج يسمى برج المملكة في جدة. ويُنتظر أن يصل طول البرج عند انتهائه إلى أكثر من كيلومتر واحد (أي ٠,٦٢ ميل). والمخطط الأصلي للبرج كان أن يصل إلى ارتفاع ١٦٠٠ متر، أي ميل كامل (وكان يُفترض أن يسمى برج الميل)، ولكن أسباباً فنية حالت دون ذلك فتقرر خفض طوله. ومن الجلي أن هذه الأبراج العملاقة حماقات اقتصادية إلى جانب كونها كارثية من الناحية البيئية (يكفي أن يفكر المرء في درجات الحرارة القصوى التي تعرفها منطقة الخليج في شهور الصيف). فإن طولها مقياس صادق للاعقلانيتها.

تكوّن التنويعة الإقليمية الخصوصية للرأسمالية: لمحة عامة

تنبع الخصائص الفريدة للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة العربية من تحوُّل دُشِّن في سبعينات القرن العشرين في قلب نظام إقليمي كان قد تشكّل خلال العقدين السابقين على ذلك. والملكيات والإمارات المجتمعة اليوم في مجلس التعاون الخليجي كانت خلال هذين العقدين محميات كولونيالية، فعلياً، إن لم يكن قانونياً. فقد كانت المملكة السعودية تحت وصاية الولايات المتحدة بالفعل، بينما مارست المملكة المتحدة وصاية قانونية و/أو فعلية على الأقاليم الأخرى. واتسمت هذه الأقاليم بالأصل بندرة سكانها، تتنازعها قبائل وعشائر، وبُناها الاجتماعية العتيقة، وافتقارها إلى المقومات الدنيا للدولة. غير أن لندن أنشأت كوكبة من تلك الدول الزائفة، باستخدام المبدأ الإمبريالي المجرَّب "فرِّق تَسُد". ويسَّر ذلك السيطرة على الأقاليم المعنية وكفالة ولائها للإمبراطورية، بوصفها القوة الوحيدة القادرة على حمايتها إزاء الأطماع التوسعية

لجيرانها ذوي الكثافة السكانية الأكبر بكثير.

وعلى النقيض من مشروع التحديث المنجَز في بقاع أخرى تحت سيطرة القوتين الحاميتين البريطانية والأمريكية، حيث أنشأتا نسخاً – كاريكاتورية في بعض الأحيان – عن مؤسساتهما السياسية والاجتماعية، حرصت القوتان على إدامة المؤسسات العتيقة – القبلية والأبوية – في هذه المشايخ العشائرية التي تحوّلت إلى ملكيات وإمارات. ومن الجلي تماماً أن السبب وراء هذه النزعة المحافظة، في قطيعة فريدة مع "الرسالة الحضارية" التي انتحلتها القوى الغربية لنفسها منذ العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر، تمثَّل في الثروة النفطية للأقاليم المعنية. فالطبيعة العتيقة لهذه الكيانات أتاحت للقوى الحامية استغلال مواردها كما يحلو لها، حيث اكتفت المشايخ العشائرية بالحصول على عوائد نفطية كانت أكثر من كافية لإشباع عطشها إلى مراكمة مظاهر الثراء التفاخرية، بل والفاحشة في أحيان كثيرة.

وشهدت خمسينات وستينات القرن العشرين صعود حركة قومية في المنطقة العربية صار الجيش أداتها المميَّزة، والانقلاب العسكري وسيلتها المعتادة للوصول إلى السلطة. وأدى تعفّن النظم الملَكية في مصر والعراق واليمن الشمالي، وصعود النضالات المناهضة للاستعمار في الجزائر واليمن الجنوبي، وحِدَّة المسألة الزراعية، والمرحلة الأولى من إعاقة التنمية الرأسمالية المتجلية في ضمور البرجوازية الوطنية الصناعية في مواجهة تحالف ملّاك الأراضي والبرجوازية الكمبرادورية المضطلعة بدور الوسيط التجاري بين بلدها والدولة الوصية – أدى امتزاج هذه العناصر جميعاً إلى دفع طغمات عسكرية إلى الحلول محل البرجوازية الوطنية المتداعية وممثليها السياسيين العاجزين بغية قيادة بلدانها في مسار قومي وتنموي.

ويتمثل النموذج المرجعي لتصنيف هذه الظاهرة السياسية في تنويعة فريدة من البونابرتية التي حلّلها ماركس[٦٧]، وهي تنويعة كانت لها تأثيرٌ عظيم على المنطقة: الكمالية. فبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت السلطنة–الخلافة في الإمبراطورية العثمانية، التي سيطرت خلال تاريخها على الجزء الأكبر من المنطقة العربية، في حالة متقدمة من الهرم وخاضعة للسيطرة الأوروبية. وقد أطيح بها على يد طغمة عسكرية قومية بقيادة مصطفى كمال، الذي وضع على عاتقه مهمتين رئيسيتين: تحديث تركيا

باتباع نموذج أوروبا الغربية، مع تخليصها من سيطرة هذه الأخيرة؛ وتنمية البنية التحتية للبلاد واقتصادها عن طريق تدخل قوي للدولة. بل إن جهود التصنيع في تركيا في ظل مصطفى كمال استلهمت جزئياً التجربة الجارية آنذاك عند جارها الاتحاد السوفيتي، ولاسيما تجربة الخطة الخمسية.

ووفَّر النظام المصري في ظل جمال عبد الناصر النموذج المثال لنوع البونابرتية الذي ساد في خمسة من بلدان المنطقة العربية في ستينات القرن العشرين، هي مصر والعراق وسورية والجزائر واليمن الشمالي، والذي اختلف عن النموذج الكمالي في جانبين. أولاً، في حين أن الجيش التركي، في ظل كمال، قد أعيد إلى ثكناته (وإن كان قد خرج منها مرة أخرى سنة ١٩٦٠ لكي يفرض نفسه على مدى خمسين عاماً بوصفه القوة الوصية على السلطة السياسية، مع الممارسة المباشرة لتلك السلطة بشكل متقطع)، فإن البونابرتية القومية العربية اتخذت، في البلدان الخمسة السالف ذكرها، شكل دكتاتوريات عسكرية دائمة، أو بشكل أدق، دكتاتوريات عسكرية–أمنية تلعب أجهزة مخابرات مختلفة دوراً رئيسياً داخلها. بل إن الأجهزة من هذا النوع اضطلعت، في حالة العراق تحت حكم صدام حسين، إلى جوار جهاز الحزب الحاكم، بدور أكبر من القوات المسلحة، على غرار ألمانيا النازية نوعاً ما. وثانياً، ذهب الدور الاقتصادي للدولة في مصر والعراق وسورية والجزائر إلى أبعد من النموذج الكمالي بكثير في تقليد النموذج السوفيتي، وذلك إلى حد الحلول بدرجة عالية محل القطاع الخاص عن طريق برامج تأميم واسعة واستثمارات عامة ضخمة.

وقد تجذرت البونابرتية القومية العربية بشكل كبير خلال الستينات. وفي ظل التأثير المباشر للاتحاد السوفيتي، الذي غالباً ما بدا جذاباً لبلدان العالم الثالث في هذه المرحلة، دفع النموذج الناصري حلول السلطة التنفيذية محل البرجوازية القائمة بالفعل – هذا الحلول الذي يُشكِّل السمة الرئيسية للبونابرتية مثلما حلّلها ماركس – إلى ما هو أبعد من المستوى السياسي. فالدولة الناصرية حلت أيضاً محل البرجوازية على الصعيد الاقتصادي عن طريق مصادرة جانب كبير من ممتلكاتها، وإنشاء رأسمالية دولة سُميت "اشتراكية". ودونما إلغاء المِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج الاجتماعية من الناحية القانونية، باتت الغلبة لرأسمالية الدولة هذه إلى حد بعيد.

وبالإضافة إلى التأميمات، فإن الاستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية والصناعة التي نفذتها الدولة وفقاً للنموذج السوفيتي في التخطيط قد كفلت سيطرة القطاع العام على الاقتصادات المعنية. وفي أوْجِ النموذج الناصري في الستينات، لم تقلده فقط الدكتاتوريات القومية الأخرى، بل امتد تأثيره أيضاً إلى تجارب أخرى بونابرتية أكثر تقليدية في المنطقة: فقد عرفت تونس في ظل الحبيب بورقيبة، المعجب بمصطفى كمال، مرحلتها "الاشتراكية"، بل وجرّب لبنان نفسه التخطيط في ظل الجنرال فؤاد شهاب.

وراحت البونابرتية القومية العربية تتراجع منذ أواخر العقد نفسه، على الرغم من الانقلابين العسكريين في السودان وليبيا سنة ١٩٦٩، اللذين مدا النموذج الناصري لفترة وجيزة ليشمل هذين البلدين، بالإضافة إلى تأميمات النفط والغاز في الجزائر والعراق وليبيا في مطلع السبعينات. وبلغ هذا النموذج حدوده الاقتصادية، في الحالة الأصلية المتمثلة في مصر، حينما واجه المشكلات الكبرى التالية: ١) الانفجار الديمغرافي، نتيجة للتحسُّن الكبير في الظروف الصحية في ظل النظام الجديد؛ ٢) عيوب النموذج السوفيتي للتصنيع الذي يعطي الأولوية للصناعة الثقيلة ويُعنى بالكمية على حساب النوعية؛ ٣) التبذير البيروقراطي والفساد اللذان لم يتأخرا عن الانتشار في البلد على نحو زاده يسراً خنقُ النظام للحريات السياسية؛ ٤) وزن الدين الخارجي الذي جرى التعاقد عليه من أجل تمويل مشاريع التنمية والتسليح.

ومن الطبيعي أن تكون الدكتاتوريات العسكرية مجبولة كلها على زيادة إمكانيات قواتها المسلحة، ولكن التهديدات الحقيقية الواقعة على غالبيتها في المنطقة العربية أوجدت ضغطاً أصيلاً: فمصر وسورية والعراق، بوجه الخصوص، تقع ثلاثتها في مناطق اضطراب عسكري كبير، خصوصاً بسبب جيرة إسرائيل بالنسبة للاثنتين الأوليين، والتوترات في الخليج بالنسبة للثالثة. وفي ١٩٥٦، تعرَّض النظام العسكري الناشئ حديثاً في مصر لعدوان من قِبَل فرنسا وبريطانيا متحالفتين مع إسرائيل؛ وتعرَّض النظام العسكري في العراق، الذي تولى السلطة منذ ١٩٥٨، للتهديد من بريطانيا انطلاقاً من الكويت سنة ١٩٦١؛ كما أن التوترات بين العراق وإيران كانت قائمة بالفعل في زمن شاه إيران. غير أن حجم الريع النفطي قد خفَّف مع ذلك من الضغط الاقتصادي للاستدانة في العراق قبل الحرب المدمرة ضد إيران، وكذلك كان الحال في الجزائر وليبيا.

وفي هذا السياق من التأزم الاقتصادي المتنامي، جاءت الهزيمة الساحقة لمصر وسورية أمام إسرائيل في يونيو/حزيران ١٩٦٧ لكي تعجّل أفول النظامين القوميين اللذين كانا قد تجذرا بقوة باتجاه اليسار خلال السنوات السابقة. وشهد العام ١٩٧٠ في هذا الصدد منعطفاً حاسماً في التاريخ المعاصر للمنطقة العربية: السحق الدامي للمقاومة الفلسطينية على يد الحكم الملكي الهاشمي في الأردن في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ ألغى الفعل المضاد الرئيسي لهزيمة ١٩٦٧. وجاءت وفاة جمال عبد الناصر المفاجئة في نهاية الشهر نفسه لكي تُسدل الستار على عصر بأكمله. فخليفته، أنور السادات، عزم على أخذ البلاد باتجاه "نزع الناصرية"، بما في ذلك إعادة الأراضي المصادرة في سلسلة من الإصلاحات الزارعية إلى ملاكها السابقين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠، استولى حافظ الأسد على السلطة في دمشق، مطيحاً بالفصيل اليساري في حزب البعث السوري. ولم يتأخر السادات والأسد في إدخال تدابير التحرير الاقتصادي تحت اسم "الانفتاح". وقد راح هذا التحرير الاقتصادي يشجّع تطوُّر رأسمالية محاسيب، وهو الأمر الذي عززه بقاء النظام الدكتاتوري على حاله بالرغم من شبه التحرير السياسي في مصر[٦٨].

والحاصل أن التحوُّل الذي جرى تدشينه في القاهرة ودمشق قد تسارع بشدة مع صعود الملكيات والإمارات النفطية في الخليج العربي-الإيراني، والتي انضمت إلى الاتجاه لتأميم النفط والغاز الطبيعي الذي دشّنته على الصعيد الإقليمي الجزائر في عهد هواري بومدين سنة ١٩٧١. وفجأة وجدت تلك الملكيات والإمارات نفسها تحوز إيرادات هائلة بفضل الزيادة الحادة في سعر النفط الناجمة عن التقليص التدريجي للإنتاج والحظر الجزئي على التصدير الذي قررته البلدان النفطية العربية خلال حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ العربية-الإسرائيلية. وهكذا اندفعت المنطقة العربية من المرحلة الناصرية "الاشتراكية" إلى المرحلة السعودية المفرطة الرجعية. والحال أن المملكة السعودية تمتعت منذ ذلك الحين بإمكانيات مالية ضخمة، أضيفت إليها إمكانيات الملكيات والإمارات الخليجية العربية الأخرى التي اصطفت وراء القيادة السعودية. وفي هذه الملكيات والإمارات ذاتها، مهَّد عاملان الطريق لتوسُّع هائل في رأسمالية المحاسيب ضمن إطار الدولة الميراثية: ظهور جيل جديد داخل العشائر الحاكمة، أغرته

الأعمال؛ وتدفق رجال أعمال محنكين من بقية بلدان المنطقة وسائر أنحاء العالم، ممن اجتذبتهم مغارة علي بابا الجديدة هذه. وفي الوقت ذاته، تسارعت وتيرة تطورات مماثلة في الملَكيات غير النفطية، في ظل مشاريع مشتركة مع الرساميل الآتية من الملكيات والإمارات النفطية في أحيان كثيرة.

وسرعان ما عمّ "الانفتاح" بقية النظم المنحدرة من البونابرتية القومية: في الجزائر، في ظل الشاذلي بن جديد الذي خلف بومدين سنة ١٩٧٩ إثر وفاة الأخير[٦٩]؛ وفي العراق، في ظل صدام حسين نفسه إبان الحرب مع إيران[٧٠]. وعَرِف النظام اليمني الشمالي انعطافة جذرية إلى اليمين بعد انسحاب قوات التدخل المصرية في ١٩٦٧، حيث خضع لوصاية المملكة السعودية. وراحت المحسوبية تعُم البلد في ظل علي عبد الله صالح، الذي وصل لسدّة الحكم سنة ١٩٧٨[٧١]. وسارع جعفر النميري في السودان إلى التمشي مع توجُّه السادات ما بعد الناصري، خصوصاً أنه اضطر إلى محاربة معارضة يسارية خلال سنوات حكمه الأولى. وانتهى به المطاف إلى التحالف مع الإخوان المسلمين بدءاً من سنة ١٩٨١. أما تطوُّر نظام معمر القذافي في ليبيا فكان الأكثر تقلّباً على الإطلاق: فمن الاصطفاف وراء السادات في ظل مرجعية إسلامية قوية في مطلع السبعينات، انخرط في منعطف "اشتراكي" منذ ١٩٧٧، صحبته تأميمات واسعة جداً، بالتوازي مع ترسيخه لسلطته الشخصية. وبعد حوالي عقد من ذلك، استلهم بيريسترويكا ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي لكي يدخل في منعطف جديد تجاه صيغته الخاصة من "الانفتاح" - في ظل تحرير سياسي زائف مصحوب بتحرير اقتصادي فاشل. وأدى انعطاف النظام لليمين بشكل أكثر جذرية في مطلع القرن الجديد إلى التطوُّر المتسارع لرأسمالية ميراثية مرفقة بالمحاسيب حول نسل القذافي[٧٢].

وأفضت انعطافة السبعينات أيضاً إلى استقرار أنظمة الحكم الفردي بعد عدم الاستقرار الشديد الذي اتسمت به العقود السابقة[٧٣]: فالقذافي هو صاحب الرقم القياسي لطول فترة البقاء في السلطة، حيث حكم ليبيا على مدى ٤٢ عاماً حتى انتفاضة ٢٠١١؛ والسادات أُغتيل سنة ١٩٨١، ولكن خليفته حسني مبارك بقي في السلطة ٣٠ عاماً، حتى ٢٠١١ أيضاً؛ وحَكَم حافظ الأسد لمدة ٣٠ عاماً حتى وفاته سنة ٢٠٠٠؛ ولم تُنتزع السلطة من صدام حسين، الذي كان قد تولاها في ١٩٦٨، سوى بواسطة غزو

العراق الذي قادته الولايات المتحدة في ٢٠٠٣، أي بعد ٣٥ عاماً؛ وظل علي عبد الله صالح في السلطة ٣٤ عاماً حتى أُجبر على التنازل عنها سنة ٢٠١٢؛ واستولى بن علي على السلطة في ١٩٨٧ واحتفظ بها ٢٤ عاماً، حتى ٢٠١١، بعد أن أزاح بورقيبة الذي تولى رئاسة الدولة منذ الاستقلال التونسي سنة ١٩٥٦. وكانت الإطاحة بالملَكية الليبية في ١٩٦٩ آخر انقلاب عسكري جمهوري ناجح بعد الانقلابات في مصر (١٩٥٢) والعراق (١٩٥٨) واليمن الشمالي (١٩٦٢): أما سائر الملكيات والإمارات العربية فقد بقيت حتى اليوم، حيث يحكم الملوك والأمراء عموماً حتى نهاية حياتهم (٤٧ عاماً من الحكم في حالة حسين ملك الأردن).

وقد يسَّر طول أمد الدكتاتوريات الجمهورية في الحكم وإلى حد بعيد تطوّرها نحو النظام النيوميراثي الميّال بشكل متزايد في نظم الحكم الفردي - أي في أغلب الحالات مع وجود استثناء هام يتمثل في الجزائر، حيث تُمارَس الطغمة العسكرية سلطتها بصورة جماعية منذ وفاة بومدين - الميّال في تلك النظم نحو نظام ميراثي مشابه لذلك القائم في الملكيات والإمارات. و لم تعُد تلك الدكتاتوريات تفتقر إلى أيٍ من خصائص النظم الميراثية، بما في ذلك الانتقال الوراثي للسلطة: فقد خلف بشار الأسد والده في ظروف هزلية، بينما كان صدام حسين يُعدّ أحد ابنيه لخلافته، مثله مثل القذافي ومبارك وصالح. وتكتسب الجماعات المسيطرة في البلدان المعنية - طغمات عسكرية-أمنية وبرجوازيات دولة - طابعاً مافيوياً متزايداً، في تطوُّر يسير يداً بيد مع توسُّع رأسمالية محاسيب يشجِّعها امتداد الوصفات النيوليبرالية لتشمل مجمل المنطقة: تحرير التجارة، مع المحسوبية في منح تراخيص الاستيراد؛ إيلاء الأولوية للقطاع الخاص، مع توسيع دوائر الأعمال التي يزداد تحررها من القيود مع تقلد شركائها لمناصب رفيعة في جهاز الدولة؛ تقليص القطاع العام عن طريق الخصخصة التي تُمثل، مثلما هو الحال في روسيا، إحدى وسائل الإثراء المفضلة لدى المافيا المسيطرة، لأنها تتيح لها الحصول على أكثر الممتلكات العامة ربحيةً بأسعار بخسة؛ وهلمّ جرّاً.

وفي سياق يتسم بالاستمرارية، ما بعد الـ"اشتراكية"، للطابع الدكتاتوري للسلطة في بلدان مثل مصر وسورية والعراق والجزائر وليبيا، حيث كانت البرجوازيات القديمة الصناعية والتجارية والمالية قد هلكت، لم يكن ممكناً أن تفضي الوصفات النيوليبرالية

سوى إلى النتيجة التي وصفناها. فشركات القطاع العام المنتجة التي أفرزها التصنيع على الطريقة السوفيتية أصبحت أقل مردودية، لا سيما في ظل تحرير التجارة: ووجدت الدولة نفسها أمام اختيار بين إدامة تشغيل المصانع بخسارة أو إغلاقها. و لم يكن توازن القوى الاجتماعية يتيح للدولة اللجوء إلى عمليات فصل واسعة النطاق. وللسبب نفسه، لم تستطع الدولة تقليص أعداد البيروقراطية الإدارية أو الجيش بالدرجة الحادة التي كانت المؤسسات المالية الدولية تدفعها نحوها.

ولولا الاستيعاب الجزئي للشباب، ولاسيما الخريجين، من قِبَل بيروقراطيات الدولة، لكانت مشكلة البطالة أكثر انفجاراً بعد مما هي عليه اليوم في المنطقة. وللسبب نفسه مرة أخرى، لم تستطع الدولة ممارسة "العلاج بالصدمات" وتحرير الأسعار بوحشية على النحو الذي فرضه أوغسطو بينوشيه على الشعب الشيلي بعد انقلابه الدامي في ١٩٧٣، أو على غرار التدابير التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في أوروبا الشرقية بعد انهيار الدكتاتوريات "الشيوعية".

ذلك أن النظم القائمة في المنطقة العربية كانت تعي قدرة سكانها على التمرد، وهو ما برهنت عليه الاضطرابات التي أفرزتها محاولات إلغاء دعم أسعار السلع الضرورية في مصر سنة ١٩٧٧، وفي المغرب سنة ١٩٨١، وفي تونس سنة ١٩٨٣، وفي الأردن سنة ١٩٨٩. فعلى عكس سكان أوروبا الشرقية، ليس لدى الغالبية العظمى من سكان المنطقة العربية أي أوهام عن أفق الوصول إلى مستوى العيش الغربي بما يستطيع إقناعهم بشد الحزام مؤقتاً – هذا علاوة على كون الحزام مشدوداً بالفعل إلى آخر ثقب بالنسبة لجزء كبير من السكان. ونتيجة لانسداد الطريق النيوليبرالية محلياً، راحت أغلب اقتصادات المنطقة تجمع بين عيوب رأسمالية الدولة البيروقراطية التي بلغت حدود قدراتها التنموية وعيوب رأسمالية نيوليبرالية فاسدة – وبدون أيٍ من المزايا المفترضة للدولانية أو النيوليبرالية.

وتسود المنطقة العربية هذه النمطية الخصوصية لنمط الإنتاج الرأسمالي – مزيج من النظام الميراثي والمحسوبية ورأسمالية المحاسيب، ونهب الممتلكات العامة، والتضخم البيروقراطي، والفساد المعمم، على خلفية قدر عظيم من انعدام الاستقرار وهزالة سيادة القانون أو حتى غيابها. وهذه النمطية الخصوصية هي ما يعيق تنمية المنطقة. هي ذي السلسلة التي انكسرت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ في تونس، دافعةً بقية الحلقات

إلى الانكسار بدورها، الواحدة تلو الأخرى.

وكنتُ، في عام ٢٠٠٥، قد اختتمت النظر في **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعليق التالي:

> بيد أنّ التقرير يعاني من أوجه قصور تعود إلى شروط إعداده نفسها بوصفه تقريراً صادراً عن وكالة رسمية دولية. والغريب أنه يقلّل من تقدير الدور الأساسي الذي تلعبه قنوات التلفزة الفضائية – خاصة قناة **الجزيرة** الرائدة – في بروز رأي عام عربي مستقلّ. ولذا يبدو تقديره قاتماً بشكل مبالغ فيه في ما يتعلق بالقدرة السياسية لدى الشعوب الناطقة بالعربية. . . .
>
> وأخيراً، وبشكل خاص، يتوجّه التقرير الى الحكّام والمحكومين، على حدّ سواء، لتحقيق التغيير اللازم. وبغية تفادي "الكارثة المحدقة" التي قد تنتج عن انفجار اجتماعي، يخشى التقرير أن يؤدّي الى حرب أهلية، توجّب على مصلحي السلطة والمجتمع المدني التفاوض حول إعادة توزيع سياسية بغية تحقيق "الحكم الرشيد". إنه لتصوّر لا طائل تحته على ضوء واقع القمع الذي تتميّز به غالبية الدول العربية والطبيعة الاجتماعية للحكومات.
>
> أما دراسة حرّة من أيّ قيد مؤسسي فقد تستخلص ضرورة تجمّع القوى الديمقراطية من أجل فرض تغييرات جذرية "من أسفل" – تغييرات ستكون أقلّ عنفاً كلما ازدادت كثافتها الجماهيرية، كما برهن التاريخ بصورة متكررة وكما أكدت عليه مجدداً الأحداث الأخيرة. ومن جهة أخرى، لا يمكن إرساء الديمقراطية وتعزيزها دون إعادة توزيع كبرى للملكية والمداخيل، في هذا الجزء من العالم حيث لا تزال قائمةً دول ميراثية عديدة، تستحوذ فيها العائلات الحاكمة على حصة كبيرة من الموارد الوطنية، الزراعية والمنجمية. ولذا يبدو أنّ تعزيز الحرّيات والديمقراطية بشكل مستدام من خلال تغيير متّفق عليه مع جزء من الطبقات الحاكمة، لهو أكثر توهّماً بكثير في العالم العربي مما كان عليه فيما مضى في عهد الملَكيات المطلقة الأوروبية، أو حديثاً في عهد الدكتاتوريات البيروقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية[٧٤].

الفصل الثالث

العوامل السياسية الإقليمية

على غرار هيرودوتس الذي وصف مصر بأنها هبة النيل، قد يصح القول، بنفس القدر من الصواب، بأن الوضع الراهن في المنطقة العربية هو هبة النفط – شرط أن نضيف، في هذه الحالة الأخيرة، أنها هبة مسمومة. وقد حازت الدول العربية وحدها أكثر من ٥٦% من الاحتياطي العالمي "المؤكد" (أي القابل للاستغلال من الوجهتين التقنية والتجارية) من النفط الخام التقليدي سنة ٢٠٠٦، قبل القفزة الهائلة في احتياطي فنزويلا. وظلت التقديرات تشير إلى حيازة الدول العربية قرابة نصف (٤٨,٦%) الاحتياطي العالمي المؤكد في ٢٠١٠[١]. هذا ولم يكن من قبيل الصدفة، بالطبع، أن تكون الحرب العالمية الأولى قد حفَّزت قفزة كمية ونوعية في الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط على الصعيد العالمي، وقد وفّرت في الوقت نفسه فرصة استبدال سيطرة الإمبراطورية العثمانية على الفضاء الناطق بالعربية بالسيطرة الإمبريالية الغربية الأشد قسوة بكثير.

والحال أن الأصقاع العربية، التي كانت في القرن التاسع عشر موضوعاً للولع الاستشراقي بالغرائبية فضلاً عن الشهية الكولونيالية العادية، صارت في القرن العشرين، بسبب النفط، محكَّ منافسة بين القوى العظمى هي من العنفوان بحيث أن "اللعبة الكبرى"، التي شهدت تنافس الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية على السيطرة على آسيا الوسطى في القرن السابق، باتت تبدو باهتةً بالمقارنة معها. وفي المنطقة الشاسعة

التي تشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأ تعادي القوى العظمى بخصومة ظافري الحرب العالمية الأولى فيما بينهم، تلتها الخصومة بين قوى المحور والحلفاء في الحرب العالمية الثانية، قبل أن تصبح المنطقة مسرحاً كبيراً للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتتواصل المنافسة اليوم في إطار حرب باردة جديدة ما بعد أيديولوجية تضع روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة[٢].

لعنة النفط

والحاصل أن طرفاً واحداً ظل على الدوام في قلب هذه الخصومات منذ نهاية الحرب العالمية الأولى: الولايات المتحدة الأمريكية. وتزامن قرن النفط مع "القرن الأمريكي"، إلى أن صار النفط بطبيعة الأمر في صميم الحملة المحمومة التي شنها طاقم جورج بوش الابن من أجل "قرن أمريكي جديد" خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[٣]. هذا وقد أتمّت الحرب العالمية الثانية عملية دفع الولايات المتحدة إلى مرتبة القوة العالمية الرئيسية، مثلما أتمّت في الوقت نفسه ترقية النفط إلى مرتبة السلعة الاستراتيجية العالمية الرئيسية. وبطبيعة الحال أصبح الشرق الأوسط موضع أولوية لدى الولايات المتحدة، إذ باتت تسيطر على السوق العالمية للنفط. أما موسكو، فصار الشرق الأوسط لديها مكاناً مفضّلاً للتصدي لواشنطن، خاصةً أن تجذّر القومية العربية زوّد "وطن الاشتراكية" بحلفاء قيّمين. وقد لخّص دانيال يرغين جيداً التحوُّل الذي مثّله ذلك بالنسبة لواشنطن، في مؤلفه الضخم عن تاريخ النفط:

> إن النزعة التوسعية السوفياتية - كما كانت وكما كان يمكن أن تكون - وضعت الشرق الأوسط على المسرح الرئيسي. فبالنسبة للولايات المتحدة، كانت الموارد النفطية للمنطقة تمثل مصلحة لا تقل حيوية، على طريقتها، عن استقلال أوروبا الغربية. وكان ينبغي الاحتفاظ بحقول النفط الشرق أوسطية غربيّ الستار الحديدي وحمايتها لضمان البقاء الاقتصادي للغرب بمجمله...
>
> غدت العربية السعودية الهمّ المسيطر لدى الحكّام الأمريكيين. فعلى

> حد قول أحد المسؤولين الأمريكيين في عام ١٩٤٨، احتوت السعودية على "ما يشكل، على الأرجح، الجائزة الاقتصادية الأكبر في العالم على صعيد الاستثمار في الخارج". وها أن الولايات المتحدة والعربية السعودية تعقدان علاقة جديدة فريدة من نوعها...
>
> ومثَّلت العلاقة الخاصة الناشئة نسيجاً متشابكاً من المصالح العامة والخاصة، من التجاري والاستراتيجي. وأقيمت العلاقة على الصعيد الحكومي، وكذلك عبر أرامكو [الشركة العربية الأمريكية للنفط (للزيت، في تسميتها الأصلية)، وكانت في الأصل اتحاداً لأربع شركات نفطية أمريكية بغية استغلال النفط في المملكة؛ ثم جرى تأميم الشركة بالتدريج بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠]، التي أصبحت آلية لا للتنمية النفطية فقط، وإنما أيضاً للتنمية الشاملة للعربية السعودية – رغم إبقائها بمعزل عن النطاق الأوسع لمجتمع شبه الجزيرة العربية ودوماً ضمن الحدود التي وضعتها الدولة السعودية. لقد كان قراناً قليل الاحتمال – عرب بدو ورجال نفط من تكساس، حكم فردي إسلامي تقليدي متحالف مع الرأسمالية الأمريكية الحديثة. ولكنه كان قراناً مُقدَّرٌ له أن يدوم[٤].

وعوضاً عن كونه قليل الاحتمال، يمكن تحليل القران بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية كنتيجة لـ"تجاذبات اختيارية" اختلطت بحساب للمصالح لتدفع الملك عبد العزيز بن سعود إلى التشارك مع واشنطن من أجل إقامة "تكساس إسلامية" في قلب الشرق الأوسط[٥]. وأياً كان الأمر، فالشيء الجليّ هو أن ركناً ثالثاً أضيف إلى ركنَيْ المملكة المتمثلين في السلالة الحاكمة السعودية والمؤسسة الدينية "الوهابية"[٦]. وهذا الركن الثالث ليس سوى وصاية الولايات المتحدة، وهي وصاية متعددة الأبعاد اقتصادية وعسكرية وسياسية، جسَّدها جزئياً وجودٌ أمريكي من النوع الكولونيالي يشبه مستعمرة معزولة عن المجتمع من حولها، راحت تشرف على "تنمية" المملكة بطريقة حبَّذت ترسيخ النظام الاجتماعي السياسي العتيق المفروض والمرعي من قِبَل الركنين الآخرين. والواقع أن ما يسميه يرغين "الحدود التي وضعتها الدولة السعودية" كان خياراً سياسياً متعمداً لواشنطن[٧].

إن إعلان المملكة العربية السعودية في ١٩٣٢ ضمن حدودها الحالية، بعد إتمام الاستيلاء على نجد والحجاز سنة ١٩٢٥ على يد "الإخوان" (الاسم الذي اتخذته القوى البدوية الوهابية بقيادة ابن سعود)[٨]، كان حدثاً بالغ الأهمية بالنسبة للتطور اللاحق للفضاء الناطق بالعربية والعالم الإسلامي بوجه عام – وهو حدث تُغفل خطورته إلى حد بعيد، مثلما أتيح لي أن أبرز في موضع آخر[٩]. وبعد بضع سنوات من إنشاء المملكة الجديدة، راح النفوذ السياسي والديني الذي اكتسبته نتيجة لاستيلائها على الأماكن المقدسة للإسلام يتعزّز كثيراً بفضل الموارد المالية التي ضمنها لها اكتشاف ثروتها النفطية الهائلة في سنة ١٩٣٨. وكرّست المملكة هذا النفوذ وتلك الموارد لخدمة تحالفها المتميز ("العلاقة الخاصة" التي يتحدث عنها يرغين) بسيّدها الحامي، الولايات المتحدة. وزاد من أهمية الحماية الأمريكية أن المملكة واجهت عدداً من التهديدات الكبيرة، سواء تجسّدت في جيرانها المباشرين (العراق، شرق الأردن، اليمن)، أو مصر الناصرية بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٧، أو العراق خلال السبعينات والثمانينات، أو إيران منذ "الثورة الإسلامية" سنة ١٩٧٩ وحتى اليوم، دون نسيان أشد التهديدات الداخلية خطورة، كالعصيان المسلّح في مكة سنة ١٩٧٩ أو ارتداد تنظيم القاعدة ضد المملكة منذ ١٩٩٠.

وترتّبت على سيطرة المملكة السعودية على مركز الثقل الديني للمجموعتين الجيوسياسيتين العربية والإسلامية آثارٌ عظيمة على كليهما. فالمملكة السعودية دولة غارقة في الرجعية: ليس لها "دستور" بحجة أن القرآن يكفيها، ولا برلمان، بل مجلس شورى يُعيِّن الملك أعضاءه، ولم يُنشأ بالأصل سوى سنة ١٩٩٢؛ كما أنها مملكة تشارك في إدارتها مؤسسة دينية بالغة الأصولية السلفية، وتعتبر قوانينها النساءَ أدنى مرتبة من الرجال بصورة رسمية. أن تحوز دولة بهذا القدر من الرجعية على هذا الوضع الاستراتيجي بامتياز لهو أمر عظيم الخطورة. ولندع مي يماني تصف المملكة:

> لا تسيطر المؤسسة الوهابية على النظام القضائي فحسب، بل أيضاً على هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ووزارة الشؤون الإسلامية، والمقر الرئيسي للمجلس الأعلى العالمي للمساجد، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتشمل

> الأخيرة المطوّعين (الشرطة الدينية) ورئيسهم وزير. ويسيطر الوهابيون أيضاً على مجمل التعليم الديني، الذي يشمل نصف المناهج الدراسية، وعلى الجامعات الإسلامية في مكة والمدينة والرياض، ووزارة الحج، ووزارة الأوقاف. ولهم، علاوة على ذلك، نفوذ في وزارة المالية من خلال سيطرتهم على الزكاة (مصلحة الزكاة والدخل)، كما يسيطرون على المجلات ومحطات الإذاعة والمواقع على شبكة الإنترنت، فضلاً عن ممارسة النفوذ على الجيش عن طريق الدعوة الدينية. ...
>
> أما مجلس الشورى فهو بلا صلاحيات، أكثر من نصف أعضائه من الوهابيين، ويرأسه رجل دين وهابي. فهذا المجلس، الذي يعيِّنه الملك، لا يحق له التشريع، أو البحث في الميزانية، أو مناقشة تخصيص الموارد والإنفاق العام، وسيظل غير منتخَب في المستقبل المنظور. وقد أكد [ولي العهد السعودي آنذاك، الأمير] سلطان هذا القرار في سنة ٢٠٠٥ منهياً بذلك نقاشاً استهله إصلاحيون ليبراليون بشأن إمكانية وجود مجلس شورى منتخَب، حيث قال: "المملكة العربية السعودية ليست مستعدة بعد لأن يكون بها برلمان منتخَب لأن الناخبين قد ينتخبون مرشحين أميين وغير مؤهلين"[١٠].

ومنذ نشأتها، روَّجت المملكة السعودية للصيغة الأكثر أصولية وظلامية ويمينية للأيديولوجيا الإسلامية. والمملكة هي نقيض الحرية والديمقراطية والمساواة وتحرر النساء. وخلال الحرب الباردة، كانت حصناً للمقاومة الرجعية للمد القومي ولتجذر هذا المد لاحقاً في اتجاه "اشتراكي" بتحالف مع الاتحاد السوفيتي. ثم لعبت المملكة لاحقاً دور القاطرة الإقليمية للهجمة المضادة النيوليبرالية، وبهذه الصفة عزّزت الفساد ضمن منطقة نفوذها، وكانت بمثابة قائد جوقة المجموعة الفرعية من دول المشرق العربي المصطفة وراء واشنطن (والمتمثلة، حتى ٢٠١١، في أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والأردن، ومصر مبارك، ويمن علي عبد الله صالح). وبذلك كله، تتحمّل المملكة السعودية نصيباً كبيراً من المسؤولية عن إنتاج الوضع الاقتصادي والاجتماعي-السياسي الشديد التفجُّر الموصوف في الفصلين السابقين.

أن تكون دولة بمثل هذا القدر من الرجعية، دولة نشأت كنتاج لإحدى أكثر الغزوات القبلية همجية وتفتقر إلى شرعية شعبية، أن تكون قد تمكنت من الصمود في وجه المد القومي العربي بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، إنما يعود إلى حد بعيد إلى الحماية الأمريكية المكفولة لها. ومن جانبها، تدين دولة الكويت بالفضل في نشأتها ثم بقائها في مرحلة أولى إلى لندن، التي قررت في بداية الحرب العالمية الأولى أن تجعل من إقليم الكويت العراقي المتمتع بالحكم الذاتي، والخاضع للحماية البريطانية منذ ١٨٩٩، إمارة منفصلة، ثم منحتها "الاستقلال" في ١٩٦١ مع مواصلة حمايتها ضد جارها العراق الراغب في استعادتها. (لم يزد سكان الكويت عند "استقلالها" عن ٣٢٠ ألف نسمة؛ ويُقدَّر عدد سكانها اليوم بعشرة أضعاف ذلك، من بينهم زهاء ٧٠٪ من "المقيمين الأجانب").

وبالمثل، يعود إلى لندن والحماية البريطانية فضل إنشاء سائر الملكيات والإمارات النفطية التي أُعلن "استقلالها" سنة ١٩٧١ بعد أن كانت تُدار من قِبل "المقيمية السياسية البريطانية في الخليج الفارسي" المنشأة في القرن الثامن عشر. فالدويلات العشائرية في "ساحل القرصان" السابق شكّلت الإمارات العربية المتحدة، بعد أن كانت خاضعة للحماية البريطانية منذ ١٨٩٢ (أقل من ٣٠٠ ألف من السكان سنة ١٩٧١؛ واليوم، أكثر من خمسة ملايين نسمة، من بينهم حوالي ٨٠٪ من "المقيمين الأجانب"). وخضعت قطر للحماية البريطانية الرسمية منذ ١٩١٦، والفعلية منذ ١٨٧٨ (قرابة ١٢٠ ألف نسمة سنة ١٩٧١؛ ١,٧ مليون اليوم، منهم ٨٥٪ من "المقيمين الأجانب"). ووُضعت السلالة الحاكمة في البحرين تحت الحماية البريطانية في مرحلة أبكر من غيرها، في مطلع القرن التاسع عشر، ثم صارت هذه الحماية رسمية منذ ١٨٨٠ (٢١٦ ألف نسمة سنة ١٩٧١؛ أكثر من ١,٢ مليون اليوم، منهم ٥٤٪ من "المقيمين الأجانب"). أما السلطنة الحاكمة في دولة عُمان الحالية (تضم اليوم ٢,٨ مليون نسمة، بينهم ٣٠٪ "فقط" من الأجانب)، فهي الوحيدة التي لم تخضع لوضع كولونيالي رسمي، لكنها خضعت أيضاً لحماية فعلية من قِبل لندن حتى تدخُّل القوات البريطانية بغية سحق تمرد إقليم ظفار في مطلع السبعينات.

وعقب غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠، فإن جميع هذه الملكيات والإمارات

النفطية، وهي كيانات مصطنعة إلى حد بعيد وبالغة الهشاشة، وضعت نفسها تحت حماية الولايات المتحدة، بعد أن قامت هذه بـ"تحرير" إحداها، تلك التي حاول صدام حسين أن يعيد ضمها إلى الدولة العراقية بغزوه المجنون. والواقع أن الدكتاتور العراقي منح واشنطن بذلك فرصة مثالية لكي تنشر قواتها بشكل مستدام في هذا الجزء الاستراتيجي للغاية من الكرة الأرضية. هكذا، استطاعت الولايات المتحدة في آن واحد أن تنتزع لنفسها حصة الأسد من المزايا الاقتصادية الواسعة المقترنة بالوصاية على الملكيات والإمارات النفطية، وأن تدشّن "اللحظة الأحادية القطب" لما بعد الحرب الباردة تحت عنوان تفوقها المطلق، بينما كان الاتحاد السوفيتي في سكرات الموت و لم يتأخر في تسليم الروح بعدها بقليل. ومن نواحٍ عدة، مثَّلت الحرب الأمريكية الأولى في الخليج اللحظة الحاسمة في قيام "النظام العالَمي الجديد" الذي أعلنه جورج بوش الأب في تلك المناسبة.

ومن الجلي أن عامل النفط كان الحافز الحصري وراء التدخل العسكري الواسع للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي-الإيراني في ١٩٩٠-١٩٩١، ونشرها لأكثر من نصف مليون جندي وأسطول هائل، بحري وجوي، ثم احتلالها العراق سنة ٢٠٠٣. والواقع أنه لم يقدّم أحد تفسيراً مقنعاً واحداً لا يتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا العامل، لا سيما أولئك الذين يعتبرون التفسير النفطي "تبسيطياً"، محاولين بذلك تصنّع العمق – حينما لا يتعلق الأمر بمجرد النفاق إذ أنه "ليس من الملائم سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع، ألا وهو أن حرب العراق تتصل إلى حد بعيد بالنفط"، على حد تعبير الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة[١١]. وعلى أي حال، وسواء تعلّق الأمر بتصنّع العمق أو بسوء النية، فليس بوسع المرء أن ينكر كون النفط هو الرهان الذي يحدد تدخلات القوى الغربية في المنطقة، إلا إذا كان يجهل الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية العظيمة لهذا الرهان.

ويكفي استدعاء بعض الوقائع للتدليل على أهمية النفط الاقتصادية: في ٢٠١١، وفقاً لتصنيف المجلة الأمريكية **فورتشِن**، احتلت الشركات النفطية الأمريكية الرئيسية (إكسون موبيل، شيفرون، كونوكو فيلبس) المراكز الثاني والثالث والرابع على التوالي في قائمة أكبر الشركات الأمريكية؛ ومن بين الشركات الاثنتي عشرة الأكبر في العا لم،

كانت هناك ثماني شركات نفطية. وفي ٢٠٠٨، وفي ظل سعر مرجعي للأوبك أدنى من ٩٥ دولاراً للبرميل، بلغ مجموع الصادرات النفطية للدول الأربع الأغنى في مجلس التعاون الخليجي زهاء ٥٠٠ مليار دولار، وذلك دون إحصاء صادرات قطر الهامة من الغاز. وعلاوة على ذلك، فإن النفط يتميز بأنه سلعة يمكن شراؤها واستعادة المال الذي تم دفعه لقاءها. وتوجد طرق عدة لتحقيق ذلك.

فوفقاً لتقديرات معهد التمويل الدولي، ومقره واشنطن، بلغت تدفقات الرساميل الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي ٥٣٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس ٢٠٠٢–٢٠٠٦. ومن بين هذا الإجمالي، ذهب مبلغ ٣٠٠ مليار دولار إلى الولايات المتحدة، و١٠٠ مليار إلى أوروبا، و٦٠ ملياراً فقط إلى منطقة مينا، ومبلغ مماثل إلى آسيا[١٢]. وتضاعفت الأصول المملوكة لدول مجلس التعاون الخليجي في الخارج ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، حيث بلغ إجمالي هذه الأصول ١٤٧٠ مليار دولار وبلغ صافي الأصول ١٠٤٩ ملياراً في نهاية سنة ٢٠٠٩، بحسب المصدر ذاته[١٣]. "ويتخذ أكثر قليلاً من نصف هذه الأصول هيئة صناديق الثروة السيادية، ويُستثمر الجزء الأكبر منها في محافظ متنوعة من الأسهم العامة، والأوراق المالية المدرّة لدخل ثابت، والعقارات، وحصص الأقلية في كبرى الشركات العالمية"[١٤]. هكذا تحتل مجموعة البلدان المصدرة للنفط المرتبة الثالثة بعد الصين واليابان بين حائزي سندات الخزينة الأمريكية، أي بين دائني حكومة الولايات المتحدة.

وفي الفترة ما بين ١٩٥٠ وسبتمبر/أيلول ٢٠١٠، كانت المملكة السعودية المشتري الأجنبي الرئيسي لصناعة الأسلحة الأمريكية، وتلقت وحدها حوالي ١٧% من إجمالي المبيعات العسكرية الأجنبية (Foreign Military Sales Deliveries)، تليها مصر بنسبة ٧,٣% أمام إسرائيل بقليل، في حين أن الدول العربية استوعبت مجتمعة أكثر من ٣٢% من هذه المبيعات، أي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك أوروبا[١٥]. وخلال العقود الستة ذاتها، كانت المملكة السعودية، وبفارق بعيد، الزبون الرئيسي للإنشاءات العسكرية الأمريكية، بنسبة ٧٨% من مجموع المبيعات (Foreign Military Construction Sales Deliveries) على مدار تلك الفترة[١٦]. وتأتي المملكة السعودية على رأس قائمة البلدان التي أبرمت عقود شراء معدات وخدمات عسكرية مع الولايات

المتحدة (U.S. Defense Articles and Services) بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠، حيث وصلت قيمة العقود إلى ١٣,٨ مليار دولار. وتتبعها في القائمة الإمارات العربية المتحدة (١٠,٤) ثم مصر (٧,٨)، بينما يأتي العراق في المركز السادس (٥,٦)[١٧].

وفي سنة ٢٠١٠، حصلت إدارة أوباما على الضوء الأخضر من الكونغرس لإبرام صفقة معدات وخدمات عسكرية مع المملكة السعودية (طائرات ومروحيات وخدمات صيانة بصورة رئيسية) بقيمة إجمالية بلغت ٦٠ مليار دولار، وهي أكبر صفقة تصدير أسلحة في تاريخ الولايات المتحدة. وتنافسها على لقب أكبر صفقة تصدير أسلحة في التاريخ صفقةُ اليمامة المبرمة سنة ١٩٨٥ بين المملكة المتحدة والمملكة السعودية مرة أخرى، والتي كانت موضوعَ فضيحة كبرى، أعطت لمحة عن الحجم الهائل لفساد الأسرة المالكة السعودية[١٨].

وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، في إطار الصفقة المبرمة في ٢٠١٠، طلبت المملكة السعودية من الولايات المتحدة ٨٤ طائرة مقاتلة من طراز "أف–١٥ أس سترايك إيغل" من إنتاج شركة بوينغ، مع تحديث ٧٠ طائرة من طراز "أف–١٥ أس" كانت موجودة في أسطول الطيران العسكري السعودي، بقيمة إجمالية بلغت ٢٩,٤ مليار دولار تشمل تكاليف التجهيز والصيانة، ريثما يجري الانتهاء من إبرام عقد آخر بقيمة ٢٥,٦ مليار دولار يتعلق بمروحيات[١٩]. وجاء في تعليق جريدة **ديفانس إندَستري ديلي**[٢٠] أن "العمل الإضافي يُنتظر أن يكفل بقاء خط إنتاج شركة بوينغ من الطائرات "أف–١٥ أس" مفتوحاً حتى ٢٠١٧ على الأقل، فضلاً عن ٦٠٠ من الموردين في ٤٤ ولاية". وإذ قارنت هذا العقد بالخيارات العديدة الأخرى (فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة) التي كانت متاحة أمام السعوديين، فسّرت الجريدة قرار المملكة باعتبارات تفصح بالكثير بشأن المصلحة التي تجدها الولايات المتحدة في الحفاظ على التوترات الإقليمية، ولا سيما مع إيران:

> للسعوديين علاقات قديمة مع أمريكا وشركاتها العسكرية. وقد ضعفت هذه العلاقة غداة ١١ سبتمبر/أيلول... وقد أسهم برنامج إيران للأسلحة النووية وحروبها بالوكالة من أجل كسب النفوذ المسلح في المنطقة في تضميد تلك الجراح عن طريق إعادة السعوديين مرة أخرى إلى الخطوط

الأمامية في مواجهة عدو مشترك. وقد مثّلت أيضاً صراعات العربية السعودية الداخلية مع تنظيم القاعدة نوعاً من التقدم في علاقاتها بالولايات المتحدة.

وفي عالم كثيراً ما يشتري فيه الناس منك السلاح لأنهم يريدونك أن تكون صديقهم، وفي منطقة كثيراً ما كان المقصود فيها من المعدات الجديدة البرّاقة توجيه رسالة إلى الجيران، فإن هذه الأجواء السياسية تبشّر بالخير لمبيعات السلاح الأمريكية لمملكة الصحراء[٢١].

ويُقر بذلك بأوضح ما يمكن تقريرٌ حديث صادر عن هيئة بحوث الكونغرس الأمريكي:

كانت أزمة الخليج الفارسي في أغسطس/آب ١٩٩٠-فبراير/شباط ١٩٩١ المحفِّز الرئيسي لأغلب مشتريات السلاح الجديدة في الشرق الأدنى خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. فقد رسّخت هذه الأزمة، التي بلغت ذروتها في حرب قادتها الولايات المتحدة لطرد العراق من الكويت، مكانة الولايات المتحدة كضامن لأمن الخليج وخلقت طلبات جديدة لنظم أسلحة متقدمة شتى من قِبل مشترين رئيسيين مثل العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ولاحقاً، صارت المخاوف إزاء التهديد الاستراتيجي المتزايد من إيران، والذي استمر في القرن الحادي والعشرين، الأساس الرئيسي لمشتريات دول مجلس التعاون الخليجي من الأسلحة المتقدمة...

وقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في اتفاقات نقل الأسلحة إلى الشرق الأدنى خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بنسبة ٣٠,٣% من قيمتها الإجمالية (حوالي ٢٠ مليار دولار بالسعر الجاري). واحتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية خلال تلك السنوات بنسبة ٢٦,٥% (١٧,٥ مليار دولار بالسعر الجاري). ومؤخراً، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، دانت السيطرة للولايات المتحدة في مجال اتفاقات التسلح المبرمة مع

المنطقة بقيمة ناهزت ٩٢ مليار دولار (بالسعر الجاري)، وبنسبة تبلغ ٧٨,٩%[٢٢].

واحتلت المملكة السعودية المركز الخامس عالمياً بين مستوردي الأسلحة في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١١ (المورّدون الرئيسيون: الولايات المتحدة، تليها من بعيد المملكة المتحدة ثم فرنسا)، بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الحادي عشر (المورّدون الرئيسيون: الولايات المتحدة، تليها عن قرب فرنسا)، وذلك وفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[٢٣]. والواقع أن هذه المشتريات المذهلة للسلاح من قِبل دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تملك القدرة على استخدامه بمجمله تُعَدّ، إلى حد بعيد، بمثابة نشر مسبق للمعدات العسكرية بغية استخدامها من قِبل حماة تلك الدول. وتمثل هذه المشتريات فوق كل شيء إسهاماً في تمويل الصناعات العسكرية الأمريكية، إسهاماً يكتسب قيمة إضافية في ظل اضطرار البلدان المصدِّرة للسلاح إلى تقليص النفقات العسكرية الخاصة بها بسبب الأزمة الاقتصادية. وفي المجمل، يبدو جلياً أن دور المشرق العربي مركزي "في عملية كوكبية للتراكم القائم على التمويل، والتسليح، والبترول"، مثلما أوجز الأمر علي القادري[٢٤].

ومن المعروف، من جهة أخرى، أن للرهان النفطي قيمة استراتيجية تفوق التقدير: فالسيطرة على مصادر النفط، ولاسيما احتياطاته الرئيسية الموجودة في الخليج العربي-الإيراني، تتيح للولايات المتحدة امتلاك ميزة استراتيجية حاسمة في معركة الهيمنة العالمية. وتمنحها هذه الميزة وضعاً مسيطراً، سواء إزاء منافسها المحتمل الرئيسي، الصين، أو تابعيْها التقليديَيْن، أوروبا الغربية واليابان، وهي جميعاً تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات النفط الآتية من المنطقة. والمملكة السعودية، إلى جانب كونها محمية أمريكية، هي، مع أنغولا، إحدى المورِّدتيْن الرئيسيتين الاثنتين للنفط إلى الصين، التي يأتي الجزء الأكبر من مجموع وارداتها النفطية من الخليج العربي-الإيراني (المصادر الأخرى غير المملكة السعودية: إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الكويت). وإنه لوضع ينطوي على مفارقة، تماماً مثل كون الصين الحائز الرئيسي لسندات الخزانة الأمريكية، أي الدائن الأجنبي الرئيسي للحكومة الفدرالية للولايات المتحدة: نحن هنا إزاء مثالين جيدين على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين، في تباين قوي مع تنافسهما الاستراتيجي.

ولنضف أخيراً أن المصالح النفطية الأمريكية تندرج ضمن الأسباب الرئيسية للدعم العسكري الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل. وعلى العكس من انطباع شائع، لكنه خاطئ، لم يكن بوسع الدولة الوليدة أن تعتمد على هذا الدعم من لحظة إنشائها، على الأقل بطريقة مباشرة. والواقع أن الاعتمادات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، غير الموجودة حتى ١٩٥٨، لم تحقق سوى سنة ١٩٦٢ قفزة أولى انتقلت بها من بضع مئات الآلاف من الدولارات إلى ١٣ مليون دولار، قبل أن ترتفع فجأة إلى ٩٠ مليون في ١٩٦٦، وهي السنة السابقة على حرب الأيام الستة. وراح إمداد الدولة الصهيونية من قِبل واشنطن بطائرات من طراز "سكاي هوك" اعتباراً من سنة ١٩٦٦ يُشكّل علامة على بدء تحوُّل الطيران العسكري الإسرائيلي – استبدال المعدات الفرنسية الصنع بمعدات مصنوعة في الولايات المتحدة – الذي سيتسارع بعد حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧. وقد أجادت شيريل روبنبيرغ وصف هذا التحوُّل:

> حينما تولى كينيدي الرئاسة سنة ١٩٦١، كان موقفه في البداية هو أن السلام في الشرق الأوسط يتوقف على توازن القوى العسكرية بين إسرائيل والعرب؛ ولكنه سرعان ما بدأ يرى بعض المزايا في فكرة إسبرطة إسرائيلية تعمل كنائب عن الولايات المتحدة. وهكذا فإلى كينيدي تعود أصول مفهوم "العلاقة الخاصة" مع إسرائيل وتدشين السياسة المتمثلة في منح أسلحة أمريكية متطوّرة للدولة اليهودية. ... وفي سبتمبر/أيلول ١٩٦٢، وافقت واشنطن على أن تبيع إسرائيل صواريخ هوك قصيرة المدى. وتلى ذلك بيعُها دبابات سنة ١٩٦٤ (في ظل إدارة جونسون) وطائرات سكاي هوك في ١٩٦٦. ومثّلت هذه المبيعات بداية انخراط واشنطنٍ في ضمان التفوق العسكري الإقليمي المطلق لإسرائيل، الذي ظل يشكل حجر الزاوية في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وفي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[٢٥].

والحال أن تزامن هذا التحوُّل مع صعود القومية العربية (الوحدة المصرية–السورية وإطاحة الملَكية العراقية) سنة ١٩٥٨، وهو ما أدى إلى تخلي الولايات المتحدة عن

قاعدتها الجوية في الظهران، في الشرق السعودي، سنة ١٩٦٢، تحت الضغط المزدوج المصري والعراقي[٢٦]، إنما يبيِّن جيداً السبب الذي جعل "فكرة إسبرطة إسرائيلية تعمل كنائب للولايات المتحدة" تصبح بالغة الإغراء. ومنذ ذلك الحين، تتوقف الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في نظر واشنطن وبشكل وثيق على مدى احتياج الولايات المتحدة للدولة الصهيونية في دورها كنائب عسكري. وقد انخفض هذا المدى إلى أدنى مستوياته منذ الستينات في ظل إدارة بوش الأب، حينما بلغت الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة ذروتها عقب الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق سنة ١٩٩١. وبعد أن مُنعت حكومة إسحاق شامير الإسرائيلية من الرد على طلقات صواريخ سكود العراقية، أُجبرت على المشاركة في "مؤتمر السلام" الذي جرى افتتاحه في مدريد في نهاية أكتوبر/تشرين الأول[٢٧]. وقد تغيَّر الوضع جذرياً مرة أخرى منذ ذلك الوقت؛ وسيُتاح لنا أن نعود إلى ذلك.

والحقيقة أن أهمية النفط كمحدِّد للسياسة الإقليمية للقوى العظمى، عوضاً عن المبالغة فيها، غالباً ما يجري التقليل من أهميتها إن لم يتم إخفاؤها بشكل عمدي. والحال أن لعنة النفط أكبر كثيراً من أن يتم اختزالها كصيغة خاصة للنظرية الاقتصادية القائلة بـ"لعنة الموارد"، والتي ذكرناها في الفصل السابق؛ بل هي ظاهرة سياسية في المقام الأول. فالنفط لا يوفِّر فقط الجزء الأكبر من الريع الذي يضمن لدول المنطقة درجة عالية من الاستقلال إزاء مجتمعاتها، حسبما سبق وأبرزنا، لكنه أيضاً السبب الكامن وراء شراهة خاصة لدى القوى الغربية دفعتها لتعزيز الاستبداد في منطقة مينا، بالتنافس مع القوى ذات النظم السياسية غير الديمقراطية، كالاتحاد السوفيتي أمس والصين اليوم.

من "الاستثناء الاستبدادي العربي" إلى "الترويج للديمقراطية"

وفقاً للتقسيم التاريخي الذي أجراه صامويل هنتنغتون[٢٨]، قامت "الموجة الثالثة" للتحوُّل الديمقراطي منذ القرن التاسع عشر في منتصف سبعينات القرن العشرين في أوروبا الجنوبية (البرتغال، اليونان، إسبانيا)، ثم ابتلعت أمريكا اللاتينية قبل أن تُسقط النظم المسماة "شيوعية" في أوروبا الوسطى والشرقية في ١٩٨٩-١٩٩١ وتنتشر

في أجزاء من أفريقيا وآسيا. وتزامن بدء هذه الموجة مع الركود الاقتصادي المعمَّم في السبعينات الذي خلق سياقاً استغله أنصار النيوليبرالية كي يشنوا هجومهم وينجحوا بسرعة في فرض تغيير جذري في النموذج السائد على صعيد الرأسمالية العالمية. وأشرف النموذج الجديد على التحوُّل الاجتماعي-الاقتصادي في بلدان الكتلة الشرقية السابقة.

وأوجد التزامن بين هذين التحوّلين الكبيرين نشوة نيوليبرالية جعلت من مقال عجيب كتبه سنة ١٩٨٩ عضو في طاقم تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية هو فرانسيس فوكوياما، حدثاً ثقافياً بالغ الأهمية. وقد أعلن فوكوياما في مقاله، بشيء من الحنين للماضي، "نهاية التاريخ" و"بدء قرون من الضجر" في ظل "تحول الديمقراطية الليبرالية الغربية إلى ظاهرة كونية بوصفها الشكل الأخير للحكومة الإنسانية" و"اتخاذ العلاقات الدولية بشكل متزايد طابع سوق مشتركة"[٢٩].

وأثارت هذه الأطروحة المفرطة في المثالية اعتراضاً من "الواقعي" هنتنغتون، الذي حذّر من تفاؤل فوكوياما الساذج. ويتضمن كتاب هنتنغتون عن "الموجة الثالثة" تحليلاً تفصيلياً للعوامل المتنوعة التي قد تولِّد "موجة عكسية" من السلطوية في سياق أزمة للديمقراطية الليبرالية - وهو تحليل تنبؤي برهنت تطورات العقدين التاليين على صحته إلى حد بعيد[٣٠]. وفي الأطروحة المضادة عن اتجاه التاريخ التي صاغها هنتنغتون لاحقاً، واضعاً ما بعد الحرب الباردة تحت عنوان "صدام الحضارات"[٣١]، شرح الكاتب كيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع النموذج الغربي لليبرالية في البلدان غير الغربية. وهذا ما أسماه "مفارقة الديمقراطية":

> تبنِّي المجتمعات غير الغربية للتقاليد الديمقراطية الغربية يشجع ويفتح الطريق نحو السلطة أمام الحركات السياسية القومية والمعادية للغرب. ... التحول إلى الديمقراطية يتصادم مع التغريب، والديمقراطية في صميمها عملية محلية محدودة وليست كوزموبوليتية[٣٢].

والحال أن سكان المنطقة العربية لديهم أسباب عدة لرفض السيطرة الغربية رفضاً جذرياً، إذ يرونها منافية لتقريرهم مصيرهم السياسي ولسيادتهم الاقتصادية. وقد اختارت القوى الغربية منذ أمد طويل دعم نظم استبدادية باعتبارها ضامنة لمصالح تلك القوى.

واتبعت الولايات المتحدة مثل تلك السياسة منذ بدء انخراطها في الشرق الأوسط[٣٣]. ولم يغيِّر انتهاء الحرب الباردة من الأمر شيئاً في هذا الصدد: فأثر ذلك المباشر الأكثر مشهدية تمثَّل في انتشار كثيف للقوات الأمريكية التي جاءت لحماية المملكة السعودية المفرطة في الرجعية وإعادة أراضي الكويت إلى أميرها. وإذ ارتابت إدارة بوش الأب في التمرد الشعبي الذي اندلع في العراق بعد حرب ١٩٩١، فضّلت الإبقاء على صدام حسين في السلطة في بغداد، بل وتركت له المجال ليسحق التمرد.

وتقليدياً، تمثَّل التبرير الرسمي للتحالف الغربي مع النظم العربية المضادة للقيم الديمقراطية والليبرالية – وبالأخص مع زعيمة هذه الفئة من النظم بلا منازع المتمثلة في المملكة السعودية – في الحجة المنافقة القائلة بـ"احترام ثقافتهم". ويفترض هذا التناسخ لروح الاستشراق – بالمعنى الانتقاصي للكلمة الذي روّج له إدوارد سعيد – أن "الثقافة الإسلامية"، المفترض أنها نموذج ثابت، تتعارض جوهرياً مع الديمقراطية الليبرالية. وكان "الخبير" الإسرائيلي-الأمريكي بقضايا الشرق الأوسط عاموس بيرلموتر، والذي حظي بتأثير واسع في واشنطن خلال سنوات حكم ريغان وبوش الأب، قد عبَّر عن هذه الأطروحة الكاريكاتورية بأشد الطرق قطعية سنة ١٩٩٢، في مقال واسع الانتشار معنون: "الإسلام والديمقراطية بكل بساطة غير متوافقين"[٣٤]. وانطلاقاً من مثل هذه الفرضية، يصبح من الممكن للتعاون مع نظم استبدادية في بلدان تقطنها غالبية من المسلمين أن يتخذ قناع موقف يحترم "الاختلافات الثقافية".

ومثل كل جوهرانية ثقافية، تستند هذه الفرضية إلى تفكير ينطوي على مغالطة. ومثلما أبرز آصف بيات محقاً،

> ليست المسألة هي ما إذا كان الإسلام يتوافق أو لا مع الديمقراطية أو، تبعاً لذلك، مع الحداثة، (كيفما تم فهمها)، ولكن المسألة هي معرفة الشروط التي يستطيع المسلمون في ظلها **جعلهما** متوافقين. ذلك أنه لا يوجد شيء متأصل في الإسلام، أو في أي دين آخر في هذا الصدد، يجعله **في جوهره** ديمقراطياً أو غير ديمقراطي. ويعود الأمر إلينا **نحن** الفاعلين الاجتماعيين في تحديد محتوى الدين المشتمل للجميع أو السلطوي[٣٥].

والواقع أن العراقيل التي يتعيَّن على سكان الفضاء الناطق بالعربية تجاوزها لكي يفرضوا في بلدانهم المكاسب الديمقراطية التي تحققت في بلدان أخرى تقطنها غالبية من المسلمين، مثل إندونيسيا أو تركيا أو السنغال، لهي عراقيل بالغة الضخامة مثلما رأينا. فهي لا تقتصر على سيطرة الدول الريعية في المنطقة العربية، لكنها تشمل أيضاً دعم القوى العظمى العالمية للنظم الاستبدادية في هذه المنطقة، وبوجه الخصوص الدعم المقدَّم لهذه النظم من قوى تدّعي أنها نماذج للديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا، فخلف "الاستثناء الاستبدادي العربي" - الذي تجلّى حينما بدت المنطقة العربية كأنها تُشكّل آخر تركُّز للنظم الاستبدادية ضمن مجموعة جيوسياسية واحدة - كان يكمن استثناءٌ غربي مؤيد للاستبداد.

فبينما دفعت نهاية الحرب الباردة بالحكومات الغربية إلى النأي بنفسها عن الدعم المقدَّم لنظم "سلطوية"، وهو الدعم الذي كان مبرَّراً باسم مكافحة "الشمولية الشيوعية"، حرصت تلك الحكومات على ألا تشمل دعوتها إلى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان المنطقة العربية، اللهم إلا بطريقة شكلية وبصوت خافت[٣٦]. وأقرت كوندوليزا رايس بذلك في مقابلة أجرتها مع صحيفة **واشنطن بوست** في مارس/آذار ٢٠٠٥، بعد شهرين من تعيينها وزيرة للخارجية محل كولن باول، حيث ذكرت أن "الناس قالوا لنا، حسناً، أنتم تتحدثون عن الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، تتحدثون عن الديمقراطية في أوروبا، بل تتحدثون عن الديمقراطية في آسيا أو أفريقيا، لكنكم لا تتحدثون أبداً عن الديمقراطية في الشرق الأوسط. وبالطبع كانوا محقين، لأن القرار هنا كان أن الاستقرار يعلو على ما سواه"[٣٧].

وكان باعث هذا الموقف في المقام الأول هو صعود الأصولية الإسلامية وتجذرها المعادي للغرب في المنطقة العربية، وهي الظاهرة التي سارع أيديولوجيو الإمبريالية الغربية من الصف الثاني إلى وصفها بـ"الشمولية الجديدة". وإلى الحجة المنافقة بشأن احترام الاختلافات الثقافية أضيفت آنذاك حجة أهون الشرين: من الأفضل، وفقاً لهذه الحجة، التعامل مع نظم استبدادية موالية للغرب و"معتدلة" بدلاً من مواجهة نظم استبدادية مناهضة للغرب و"متطرفة". وتجاهل الذين دافعوا عن هذا الموقف حقيقة أن المملكة السعودية "المعتدلة" أسوأ بكثير، بمعايير الديمقراطية والظلامية وحقوق النساء، من إيران "المتطرفة".

والذي حصل أن إدارة جورج دبليو بوش تنصّلت فجأة من هذا التراث الطويل من السياسة "الواقعية" للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مستبدلةً إياها بحملة محمومة من أجل "الترويج للديمقراطية"، لم يكن مكتوباً لها أن تدوم طويلاً. وقد أسهم المحافظون الجدد بحماس في هذا التحوُّل المفاجئ وعرفوا ساعة مجدهم بهذه المناسبة، قبل أن يتهاووا مع إخفاق المشروع. وحتى ذلك الوقت، لم تكن السياسة المتبعة من قِبَل إدارة بوش قد ابتعدت حقاً عن السياسة التقليدية: فخلال سنتيهما الأولين في السلطة، راوح جورج دبليو بوش ونائبه ومعلمه ديك شيني بين المحافظين الجدد – الممثلين في الإدارة من قِبل بول ولفويتس مساعد وزير الدفاع، مدعوماً من وزير الدفاع نفسه دونالد رامسفيلد – و"الواقعيين" ممثلين في وزير الخارجية كولن باول.

واستغلالاً للفرصة التي وفرتها هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ الرهيبة وتأثيرها الهائل على الرأي العام الأمريكي، انطلقت إدارة بوش، تحت راية "الحرب ضد الإرهاب"، في مشروع واسع النطاق للتمديد العسكري للمجال الإمبريالي الذي تديره واشنطن. ووضعت الإدارة نصب أعينها هدف إتمام عولمة الإمبراطورية الأمريكية وترسيخ "اللحظة الأحادية القطب" التي دشنها سقوط الاتحاد السوفيتي، وذلك عن طريق إنشاء موطئ قدم في آسيا الوسطى (غزو أفغانستان والتواجد العسكري في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المجاورة)، وإتمام عملية وضع دول الخليج النفطية العربية تحت الوصاية (غزو العراق). وبموازاة ذلك، أعطت إدارة بوش شيكاً على بياض لحكومة أريبل شارون الإسرائيلية لسحق الانتفاضة الفلسطينية الثانية عن طريق إعادة احتلال الأراضي التي كان الجيش الإسرائيلي قد أخلاها بموجب اتفاقات أوسلو لسنة ١٩٩٣.

بيد أن المسار الذي اتخذه غزو العراق غيّر المعطيات. فالغزو جرى في مارس/آذار–أبريل/نيسان ٢٠٠٣ – في مواجهة معارضة دولية قوية وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي – تحت ذريعة زائفة: القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي زُعم أن النظام العراقي قد راكمها. وسرعان ما تحوَّل الاحتلال اللاحق للعراق إلى كارثة. وقد استند المشروع الأخرق بتحويل العراق إلى محمية أمريكية دائمة، على غرار ألمانيا الغربية أو اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، إلى وهم غذاه المحافظون الجدد وأعوانهم

من العراقيين، ألا وهو أن سكان العراق سوف يتبنون ذلك المشروع بحماس. وهو ما ألهم القرار عديم الفطنة (من وجهة نظر المصالح الإمبريالية الأمريكية) بتفكيك الدولة البعثية، وهو قرار أفرز بسرعة وضعاً فوضوياً في سياق انقسمت فيه مشاعر سكان البلاد من العرب بين الريبة والعداء الصريح[٣٨].

ووجدت إدارة بوش نفسها في مأزق عميق خلال بضعة شهور من بدء الاحتلال في ربيع ٢٠٠٣. فقد صار جلياً عندئذ أنه سيكون من المستحيل العثور على أي دليل على أن نظام صدام حسين كان يمتلكُ أسلحة دمار شامل. والواقع أن هذه النتيجة كانت متوقعة تماماً، إذ أن العراق كان خاضعاً منذ حرب ١٩٩١ لأقسى نظام من العقوبات والرقابة جرى فرضه في عصرنا الراهن. وإزاء تهاوي ذريعتها الرئيسية، قرَّرت إدارة بوش التركيز على الحافز الآخر – الثانوي حتى ذلك الوقت لأنه يفتقر إلى المصداقية – الذي كانت قد استدعته تبريراً لاحتلال العراق: "الترويج للديمقراطية". وراحت الإدارة الآن تتبنى خطاب المحافظين الجدد عن "القدر الجلي" الذي يفرض على الولايات المتحدة أن تعيد تشكيل العالم على شاكلتها، وهي الرسالة التي دعا لها المحافظ الجديد من الوزن الثقيل مايكل ليدين غداة ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ تحت عنوان "الدمار الخلّاق"، مؤكداً أن "الوقت قد حان مرة أخرى لتصدير الثورة الديمقراطية"[٣٩].

وتمثَّلت ضربة البداية للانعطافة التي اتخذتها الإدارة في الخطاب البرنامجي الذي ألقاه جورج دبليو بوش في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ أمام الصندوق الوطني للديمقراطية، وهو مؤسسة بحثية ثنائية الحزبية نشأت سنة ١٩٨٣ بدفع من إدارة ريغان. وقد التأم أعضاء المؤسسة لهذه المناسبة في غرفة التجارة الأمريكية. ويستحق الخطاب، من فرط طرافته، أن نقتبس منه مقطعاً مطولاً:

> ينبغي أن يكون [الشرق الأوسط] محور اهتمام السياسة الأمريكية لعقود قادمة. لم تتجذر الديمقراطية حتى الآن في الكثير من بلدان الشرق الأوسط، وهي دول ذات أهمية استراتيجية عظيمة، ويبرز السؤال: هل تقع شعوب الشرق الأوسط بشكل ما خارج نطاق الحرية؟ هل الملايين من الرجال والنساء والأطفال محكومون بالعيش في ظل الاستبداد بسبب

التاريخ أو الثقافة؟ هل قدّر لهم وحدهم دون سواهم ألا يعرفوا الحرية وألا يكون لهم أبداً ولو خيار في المسألة؟ أنا واحد من الذين لا يصدقون ذلك. بل أومن أن لدى كل إنسان القدرة والحق في أن يكون حراً.

ويؤكد بعض المشككين في الديمقراطية بأن تقاليد الإسلام لا تلائم نظام الحكم التمثيلي. ولهذا الشعور بـ"التعالي الثقافي"، كما أسماه رونالد ريغان، تاريخ طويل. فبعد استسلام اليابان في عام ١٩٤٥، جزم خبير مزعوم بشؤون اليابان بأن الديمقراطية "لن تنجح أبداً"، على حد تعبيره، في تلك الإمبراطورية السابقة. وأعلن مراقب آخر أن فرص الديمقراطية في ألمانيا ما بعد هتلر هي، على حد قوله، "غير مؤكدة على الإطلاق، في أفضل الحالات"، وقد ادّعى ذلك في عام ١٩٥٧...

وقد باتت حكومات شرق أوسطية عديدة تدرك الآن أن الدكتاتورية العسكرية والحكم الثيوقراطي جادتان مستقيمتان وسهلتان لكنهما لا تؤديان إلى أي مكان. بيد أن بعض الحكومات لا يزال يتمسّك بالعادات القديمة في الرقابة المركزية. إنها حكومات لا تزال تخشى الفكر المستقل والعقل الخلاق والمبادرة الحرة، وتقمع هذه المزايا الإنسانية التي تجعل المجتمعات قوية وناجحة. وحتى عندما تحوز هذه الأمم على موارد طبيعية هامة، لا تحترم أهم مواردها على الإطلاق أو تطورها، ألا وهي الموهبة والاندفاع لدى رجال ونساء يعملون ويعيشون بحرية...

إن تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية في الشرق الأوسط، وذرائعها لذلك الانعدام، على مدى ٦٠ عاماً، لم يحقق شيئاً لجعلنا في مأمن – لأن الاستقرار لا يمكن أن يُشترى على حساب الحرية في الأمد البعيد. وطالما ظل الشرق الأوسط مكاناً لا تزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكاناً يتسم بالركود، ومشاعر الامتعاض، والعنف الجاهز للتصدير. ومع انتشار أسلحة يمكن أن تلحق ضرراً كارثياً ببلادنا وبأصدقائنا، سيكون من الطيش أن نقبل بالوضع الراهن.

وعليه، فقد تبنت الولايات المتحدة سياسة جديدة، استراتيجية أمامية

حيال الحرية في الشرق الأوسط. وهذه الاستراتيجية تتطلب الإصرار والاندفاع والمثالية ذاتها التي أظهرناها من قبل[٤٠].

وفي فبراير/شباط ٢٠٠٤، استعداداً لاجتماع مؤتمر قمة البلدان السبعة الأغنى بالإضافة إلى روسيا، ارتجلت إدارة بوش مشروع "الشراكة بين مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير" في محاولة للإيهام بوجود رؤية شاملة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة شاسعة، مرتجَلة هي الأخرى، تمتد من المغرب إلى أفغانستان مروراً بتركيا وباكستان[٤١]. وسرعان ما أخفق هذا المشروع المتمثِّل في خليط من الكليشيهات النيوليبرالية المقتبسة من المؤسسات الاقتصادية الدولية. وعندها عادت إدارة بوش إلى الجانب السياسي الديمقراطي في أيديولوجيتها المحاربة الجديدة. ولكن الإدارة، وبعد أن أفقدتها مسألة "أسلحة الدمار الشامل" العراقية مصداقيتها إلى حد بعيد، راحت تناقض خطابها الديمقراطي الخاص بها من خلال محاولتها إجبار العراقيين على القبول بجمعية تأسيسية معيّنة من قبل المحتلّ. وقد أفشلت المحاولة بفضل تحرّك جماهيري شيعي جاء تلبيةً لنداء آية الله العظمى علي السيستاني في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤.

وفي مسعىً لاستعادة مصداقيتها التي تقوّضت بشدة مهما كانت ذرائعها، ضغطت إدارة بوش على شركائها العرب لتحصل منهم على ما يشبه الإصلاحات. وزعمت بنفاق أن الانتخابات العراقية الأولى التي جرت في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ جاءت نتاجاً لنجاح جهودها من أجل ترويج الديمقراطية. وقد حظيت هذه الانتخابات بتغطية كثيفة من وسائل الإعلام العربية – وهي أول انتخابات حرة وديمقراطية في تاريخ البلد وقد جرت على الرغم من مناخ العنف السائد المحيط بها – فكان لها، مع ذلك، تأثيرٌ على الأذهان في المنطقة.

وإمعاناً في النفاق، صوَّرت إدارة بوش انتخاب محمود عباس لرئاسة السلطة الفلسطينية، بُعيد وفاة ياسر عرفات، كثمرة لجهودها في ترويج الديمقراطية في المنطقة. والحقيقة أن عرفات لم يكفّ عن مطالبة بوش وشارون بأن يسمحا له بتنظيم انتخابات رئاسية، إذ أنه كان واثقاً من اكتساحه إياها. وقد فرضت عليه واشنطن في ٢٠٠٣ تعيين عباس رئيساً للوزراء، على غير هوى غالبية سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧. ونسبت إدارة بوش لنفسها أيضاً فضل التعبئة الشعبية اللبنانية التي تلت

اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، والتي نجحت في الحصول على انسحاب القوات السورية من البلد.

ومع ذلك، فإن ضغط واشنطن كان مسؤولاً بلا جدال عن ثلاثة مكوّنات لما سبق وسمي آنذاك "الربيع العربي". كان هو ذا الحال بشأن قبول المملكة السعودية تنظيم انتخابات في فبراير/شباط-أبريل/نيسان ٢٠٠٥، للمرة الأولى منذ ١٩٦٣: لم تكن، بالطبع، انتخابات لإحدى مؤسسات الحكم المركزية، وإنما لمقاعد بلدية. في الواقع، لم يُطرح سوى نصف مقاعد المجالس البلدية في المملكة لتصويت المواطنين - باستثناء النساء، المحرومات من حق التصويت والترشح - بينما ظلت الملَكية تعيّن النصف الآخر من مقاعد البلديات، فضلاً عن أن الأحزاب ممنوعة في البلاد منعاً باتاً. ومن بين الناخبين المحتملين المقتصرين على الذكور، ذهب أقل من الربع إلى صناديق الاقتراع. وجاءت النتائج في العاصمة بليغة:

> كان الناس عازفين عن التسجيل والتصويت، مثلما تجلى في الرياض (العاصمة السعودية والتي يقطنها ٢٦٩٢٧٨٠ مواطناً)، حيث لم يتجاوز عدد الناخبين المسجّلين ١٨% من المؤهلين للتصويت، أي ٨٦٤٦٢ ناخباً من أصل ناخبين محتملين يناهزون ٤٧٠٠٠٠ نسمة - وهو ما يمثل ٢% فقط من مجموع سكان المدينة.
>
> وكان متوقعاً أن يؤدي العدد القليل من الناخبين إلى معدل مرتفع للمشاركة في يوم الاقتراع (١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٥). غير أن معدل المشاركة في العاصمة بلغ بالكاد ٦٥% (أي أقل قليلاً من واحد في المائة من مجموع سكان الرياض) [٤٢].

و لم تحمل النتيجة أي مفاجأة: "اكتساح" للقوائم "الموصى بها" للمرشحين "الإسلاميين المعتدلين" - أي من الأصوليين المحافظين - الذين أكد العلماء ولاءهم لسُنة النبي محمد[٤٣].

وكانت النتيجة الثانية لضغط إدارة بوش من أجل التحوُّل الديمقراطي أكثر دلالة. فقد جاء منح الحقوق السياسية للنساء الكويتيات في مايو/أيار ٢٠٠٥ وتعيين وزيرة

من بينهن للمرة الأولى دليلاً على نفوذ واشنطن لدى الأمير الجابر الصباح الذي يدين للقوات الأمريكية بإعادته إلى العرش.

أما ثالثة نتائج حملة إدارة بوش، والأهم على الإطلاق في آثارها، فتمثلت في قبول الرئيس المصري حسني مبارك بتحرير النظام الانتخابي في بلاده بعض الشيء تمهيداً لانتخابات خريف ٢٠٠٥. فعدّل مبارك الدستور بما يسمح لأشخاص غيره بالترشح للرئاسة، بيد أن التعديل ترك هوية المرشحين مرتهنة إلى حد كبير برضا الرئيس. وتحت ضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سمح مبارك لليبرالي أيمن نور بالترشّح ضده للرئاسة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥: فقد أفرج عنه لهذا الغرض، بعد أن كان قد حرمه من حصانته البرلمانية وسجنه بتهمة زائفة في بداية العام نفسه.

وتمثّلت ذروة الهجوم الديمقراطي لإدارة بوش في الخطاب الذي ألقته وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، حيث وبّخت الرئيس المصري بشكل مباشر في بلده بالذات وبغطرسة إمبريالية مذهلة – حتى لو كانت الغطرسة، في هذه الحالة، قد وُضعت في خدمة مبادئ يتعذر لومها. ويستحق هذا الخطاب، هو الآخر، اقتباساً طويلاً:

> لقد سعت بلادي، الولايات المتحدة، ولمدة ٦٠ عاما، من أجل تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية هنا، في هذه المنطقة، في الشرق الأوسط، لكننا لم نحقق أياً منهما. والآن نحن ننتهج طريقاً آخر. فنحن ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب. ...
>
> واليوم، هنا في القاهرة، فإن قرار الرئيس مبارك بتعديل دستور البلاد وإجراء انتخابات قائمة على التعددية الحزبية قرار مشجع. لقد فتح الرئيس مبارك الباب أمام التغيير. والآن، ينبغي على الحكومة المصرية أن تثق بشعبها بالذات. ونحن جميعاً قلقون على مستقبل الإصلاحات في مصر حينما لا يكون أنصار الديمقراطية من رجال ونساء متحررين من العنف. ويجب أن يأتي ذلك اليوم حينما تحل سيادة القانون محل مراسيم حالة الطوارئ، وحينما يحل قضاء مستقل محل القضاء الاعتباطي.
>
> وعلى الحكومة المصرية أن تفي بالوعد الذي قطعته إلى شعبها، بل إلى

> العالم بأسره، بمنح مواطنيها حرية الاختيار. إن الانتخابات في مصر، بما فيها الانتخابات البرلمانية، يجب أن تفي بمعايير موضوعية تمتثل لها كل انتخابات حرة.
>
> ويجب أن تكون جماعات المعارضة حرة في التجمع والمشاركة والتحدث إلى وسائل الإعلام. كما ينبغي أن يتم التصويت بدون أعمال عنف أو ترهيب، فيما يجب أن يتمتع مراقبو وراصدو انتخابات دوليون بحرية التحرك بدون أي قيد لكي يتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم[٤٤].

وحتى قبل أن تلقي كوندوليزا رايس بهذا الخطاب، كان قد صار جلياً، مثلما استطاع كاتب هذه السطور أن يكتب وقتها، أنه

> لا شكّ أن الضربة التي وجّهتها الولايات المتحدة داخل المعمعة العربية باجتياح العراق، والتي تبعتها تصريحات "ديمقراطية" لإدارة بوش التي تحاول التمويه عن سقوط حجة أسلحة الدمار الشامل، قد ساهمت في زعزعة المنطقة. ويظهر ذلك من خلال تصاعد التعبير والاحتجاج الشعبيين اللذين كانا، حتى الآن، مقموعين تحت الغطاء الرصاصيّ لـ"الاستثناء الاستبدادي العربي"[٤٥].

الإخوان المسلمون، واشنطن، والسعوديون

كان طبيعياً أن يصب ما أثاره احتلال العراق من جيَشان مناهض للولايات المتحدة، وما تلاه من أثر مزعزع لحملة إدارة بوش من أجل "الترويج للديمقراطية"، في صالح التيار السياسي-الأيديولوجي المهيمن على الاحتجاج الشعبي العربي منذ ربع قرن: الأصولية الإسلامية بتعبيراتها السياسية المتعددة والمتنوعة.

ومنذ الحرب العالمية الأولى، دخلت المجتمعات العربية في مرحلة طويلة من الأزمات المتكررة في سياق الأزمة العامة للسيطرة الاستعمارية/الإمبريالية ممزوجة بالأزمة الكبرى المندلعة في قلب النظام الرأسمالي العالمي. وجاءت الحرب العالمية الأولى والموجة الصدمية

الثورية التي تلتها لكي تسلطا الضوء على تلك الأزمة المزدوجة النسقية، الأخطر في تاريخ الرأسمالية العالمية حتى يومنا هذا. و لم تتمكّن هذه الأخيرة من تخطي تلك الأزمة في مناطقها المركزية، إلا بفضل الحرب العالمية الثانية، الأكثر تدميراً بكثير من سابقتها. بيد أن انسداد التنمية أو كبحها الجزئي في مناطقها المحيطية، بسبب بنية النظام العالمي ذاته الذي تسيطر عليه الاقتصادات الإمبريالية (سيرورة "التخلف")، راح يصبح سمة دائمة للنظام - بدرجات اختلفت بالطبع بحسب البلدان والمناطق.

والحاصل أن هذا الانسداد أفرز تجارب مختلفة على مدى القرن العشرين، سعت إلى تخطيه جذرياً والتعجيل بالتصنيع. واندلعت ثورات قادتها إنتلجنتسيا شيوعية تستند إلى البروليتاريا (أي العمال الأجراء والجماهير غير المالكة لوسائل إنتاج والمتطلعة إلى عمل أجير) وكذلك إلى الفلاحين الفقراء، وأقدمت على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الاجتماعية وأنشأت تنويعات مختلفة من نمط الإنتاج البيروقراطي أتاحت تحقيق التصنيع الأساسي. غير أن هذا التصنيع، بحكم طبيعته ذاتها، كان مقدَّراً له أن يواجه "أزمة النوعية" التي أثرناها في بداية هذا الكتاب، إلا في الحالات التي جرى فيها الجمع بينه وبين رأسمالية خارجية المنشأ من شأنها، عاجلاً أو آجلاً، أن تقوِّض حتماً الأسس ذاتها التي يقوم عليها النظام البيروقراطي عن طريق إفراز دينامية رأسمالية داخلية - مثلما شهد التاريخ منذ السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي خلال الفترة ١٩٢١-١٩٢٨ وحتى الصين اليوم.

وفي أماكن أخرى، ولا سيما في المنطقة العربية، سعت تجارب بونابرتية قادتها عادة طُغمٌ عسكرية قومية وشعبوية، ولكن أحياناً أيضاً أحزابٌ سياسية أو مزيجٌ عسكري-حزبي، إلى دفع عملية تصنيع على نمط رأسمالية دولة استلهمت النموذج البيروقراطي السائد في الاتحاد السوفيتي، ولكن دون إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الاجتماعية، وبالأخص الملكية الصغيرة. وفي نهاية المطاف، أفرزت الطُغم البونابرتية برجوازيات جديدة ترعرعت داخلها، تجمع بقايا برجوازية النظام القديم وبرجوازية دولة قائمة على المحسوبية. وقد أجرينا كشف حساب هذه التجارب في الفصلين السابقين.

وإلى جانب هذه الاستجابات التنموية المختلفة لأزمة الرأسمالية التابعة والضامرة والمشوَّهة، ظهرت أيضاً استجابات رجعية في مناطق من العالم عرفت خلال أمد طويل

مجتمعات مدينية وشبه مدينية سابقة على التصنيع – وبالأخص في الأصقاع المركزية للإسلام. وعرف قلب أوروبا أيضاً لأمد زمني طويل مثل هذه التشكيلات الاجتماعية، وقد نشأت الرأسمالية في باطنها. وفي هذه المجتمعات الأوروبية ونتيجة للتحوُّل الرأسمالي الكبير، أصاب الإفقار الشرائح الوسطى المدينية التقليدية – أي الشرائح المكوِّنة للبرجوازية الصغيرة، والتي ينبغي عدم الخلط بينها وبين "الطبقة الوسطى" في المفرد، إذ غالباً ما يشير هذا المصطلح الأخير إلى البرجوازية ذاتها. وقد وصف كارل ماركس وفريدريك إنجلس، في مؤلفهما الشهير **البيان الشيوعي**، سيرورة الإفقار تلك والآثار السياسية المترتبة على ما لحق بتلك الشرائح من انحطاط طبقي محتمل أو فعلي:

> المراتب الدنيا للطبقات الوسطى السالفة – صغار الصناعيين والتجار وأصحاب الرّيع والحرفيون والفلاحون – تصبّ في البروليتاريا لأن رأسمالها الصغير لا يكفي لتشغيل الصناعة الكبيرة، فتهلك في مزاحمة كبار الرأسماليين، من جهة؛ ومن جهة أخرى، لأن الطرائق الجديدة للإنتاج تحطّ من قيمة مهارتها التقنية. . . .
>
> **والطبقات الوسطى – الصناعي الصغير والتاجر الصغير والحِرفيّ الصغير والفلاّح الصغير – كلها تحارب البرجوازية للحفاظ على وجودها كطبقات وسطى من التلاشي. فهي إذن ليست ثورية ولكن مُحافظة، بل وأكثر من ذلك، إنها رجعية تسعى إلى جعل عَجَلة التاريخ ترجع القهقرى.** وإذا قُدِّر لها أن تصير ثوريّة، فذلك نظراً لانتقالها الوشيك الوقوع، إلى البروليتاريا. وهي بذلك لا تدافع عن مصالحها الراهنة، بل عن مصالحها المقبلة، فتتخلى عن موقعها الخاص لتَتَبنّى وجهة نظر البروليتاريا[٤٦].

وفي المنطقة العربية، فإن راية الأصولية الإسلامية هي التي رفعتها بوجه عام الحركة الممثلة للتطلع الرجعي إلى "جعل عَجَلة التاريخ ترجع القهقرى"، داعيةً للعودة إلى عصر ذهبي إسلامي حاكت حوله أسطورة[٤٧]. وهي تجد قاعدتها الاجتماعية بين الطبقات الوسطى التقليدية وكذلك في صفوف مثقفي تلك الطبقات، سواء التقليديون منهم (رجال الدين بوجه خاص) أو العضويون (الطلاب، المعلمون، المراتب الدنيا والوسطى

من المهن الحرة). وتُعَدّ جماعة الإخوان المسلمين، التي نشأت في مصر سنة ١٩٢٨، أقدم منظمة سياسية حديثة ذات برنامج أصولي إسلامي. وقد مثّلت أول تعبير عن هذه الحركة الرجعية وتظل، إلى يومنا هذا، التجسيد الرئيسي لها على صعيد المنطقة العربية ككل.

ودخلت الحركة الأصولية بعد الحرب العالمية الأولى في منافسة مع الحركة القومية وكذلك مع اليسار الشيوعي، اللذين نازعاها، وتنازعا فيما بينهما، الهيمنة على الشرائح الوسطى. وكان بالقوميين، الذين وصلوا للسلطة في أعقاب الهزيمة العربية في فلسطين سنة ١٩٤٨، وبفضل تجذّرهم اللاحق في الستينات، أن تمكّنوا من تهميش نفوذ الحركة الأصولية التي قمعوها. ولكن اعتباراً من السبعينات، بدا إفلاس القوميين جلياً وتلاشت مصداقية "الشيوعية" بتأثير أزمة الاتحاد السوفيتي، فانفتح المجال أمام توسع جديد للحركة الأصولية. وقد ساعدها بقوة على ذلك التوسع التمويل السخي الذي تلقته من المملكة السعودية، التي أثْرَت إثراءً كبيراً بفضل عوائد النفط خلال السبعينات ذاتها، كما استفادت كثيراً الحركة الأصولية من قوة المثال الذي وفرته "الثورة الإسلامية" الإيرانية في نهاية العقد نفسه. هذا وقد شجّعت الحركة أيضاً عدةُ نظم عربية، مستخدمة إياها كقوة مضادة للتجذّر اليساري الذي تلا الهزيمة العربية الثانية أمام إسرائيل في يونيو/حزيران ١٩٦٧، واستمر حتى السبعينات.

ورغم أن بعض النظم، وغالباً نفس تلك التي شجّعت الحركات الأصولية، قد تحوَّلت ضدها لاحقاً وقمعتها – بشكل جزئي ومتقطع في مصر وجذري وعنيف في ليبيا والعراق وسورية والجزائر وتونس – فقد حافظ الأصوليون مع ذلك على نفوذهم الغالب في حركات الاحتجاج الشعبي في المنطقة، وذلك في غياب منافسين يحظون بالمصداقية. والواقع أن القمع لا ينجح في تهميش حركة سياسية ما إلا حينما يصاحب تغييراً شاملاً يحرمها من قاعدتها الاجتماعية. حدث هذا مع الأصولية الإسلامية في الخمسينات والستينات. أما منذ ذلك الحين، فإن التطورات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية التي نوقشت في الفصلين السابقين لم تفعل سوى تعزيز العوامل التي يستند إليها نفوذ الحركة الأصولية. وفي الوقت نفسه، لم تنبثق قوة ذات مصداقية قادرة على منافستها.

والحال أن التحولات المستلهِمة للنيوليبرالية، وبالأخص تقليص دور الدولة الاجتماعي، لم تعزِّز فقط العوامل التي توسِّع القاعدة الاجتماعية المحتملة للحركة الأصولية، لكنها أيضاً شجّعت توسُّع هذه الأخيرة كبديل للدولة، حيثما كان بوسعها أن تعمل في العلن. وفي مصر، على سبيل المثال، استطاع الإخوان المسلمون، الذين أثْروا بفضل الموارد الآتية من اقتصاد النفط العربي، أن يعوّضوا جزئياً انكماش دولة الرفاه عن طريق تقديم الخدمات بمنطق خيري يتجانس تماماً مع السياق النيوليبرالي[٤٨].

والحقيقة أن ما أنجزه الإخوان من اختراقات مع كل انفراجة سياسية في مصر كان بمثابة تحصيل حاصل. وكان حسني مبارك مدركاً للنتيجة سلفاً حينما اضطر للرضوخ أمام ضغوط واشنطن. فقد التقى حسن عبد الرحمن، رئيس مباحث أمن الدولة، بمحمد حبيب، النائب الأول للمرشد العام للجماعة آنذاك، لإبلاغه أن الحكومة تنوي إجراء انتخابات "ديمقراطية" في ٢٠٠٥، والاتفاق معه على عدد المرشحين الذين سيُسمح للإخوان المسلمين بترشيحهم[٤٩] – جميعهم بصفتهم "مستقلين"، إذ لم يكن للجماعة وضع قانوني.

وهكذا استطاع الإخوان تقديم ١٢٠ مرشحاً للمنافسة على ٤٤٤ مقعداً، بعد أن كانوا قد طلبوا السماح لهم بتقديم ٢٠٠ مرشح[٥٠]. فحصلوا على ٣٤ مقعداً في الجولة الأولى في ظل معدل إقبال ضعيف من الناخبين كالمعتاد. بيد أن نجاحهم دفع أعداداً أكبر من الناس إلى المشاركة في الجولة الثانية حيث حازوا ٤٢ مقعداً إضافياً. وخلال الجولة الثالثة، أخرج النظام الغاضب مخالبه؛ وأفضى ذلك إلى مقتل أشخاص عديدين وإصابة المئات واعتقال ١٧٠٠ شخص. وفي النهاية، شهدت الجماعة ارتفاع عدد نوابها في مجلس الشعب من ١٥ في المجلس المنتخب سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٨ في ذاك الذي أفرزته انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، أي أقل بقليل من ٢٠% من مجموع المقاعد.

وقد رتَّب مبارك الأمر بحيث يحصل الإخوان على عدد كافٍ من المقاعد يثير القلق في العواصم الغربية، ولكن دون أن يكون بوسعهم عرقلة تحكمه في السلطة التشريعية. وكان تقديره أن هذه الرسالة ستكفي لإثناء واشنطن وحلفائها عن مواصلة الضغط عليه من أجل إصلاح ديمقراطي للحياة السياسية المصرية. أما أيمن نور، الذي حصل رغم كل

شيء على ٧% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، فقد دفع ثمن ما اعتبره الرئيس الغاضب قدحاً في الذات الرئاسية، إذ أُعيد إلى السجن لمدة خمس سنوات في ديسمبر/ كانون الأول. واعتُبرت هذه الخطوة صفعة مباشرة لواشنطن.

بيد أن إدارة بوش كانت تعلم تماماً، هي الأخرى، أن الإخوان المسلمين سيكونون المستفيدين الرئيسيين من اي انفراجة ديمقراطية في مصر. لكنّ واشنطن كانت قد بدأت في انعطافة جديدة في علاقتها بالجماعة، بعد طلاق دام طويلاً. وقد قامت بين الطرفين، في وقت أسبق ولأمد طويل، علاقة تعاون[٥١]، حين كانا يصارعان الأعداء ذاتهم خلال الحرب الباردة: الشيوعية والقومية العربية، وبالأخص الناصرية التي رؤوا فيها ثمرة التقاطع بين الاثنتين الأوليين. والحال أن الشقاق بين عبد الناصر والإخوان يعود إلى العام ١٩٥٤، الذي تولى فيه الزعيم المصري رئاسة الحكومة. وحينما وقع شقاقه مع واشنطن بعدها بقليل، بدأ عدوّاه بطبيعة الحال يتعاونان فيما بينهما ضده، خاصة أنهما اشتركا أيضاً في الصداقة والتواطؤ مع عدو آخر للنظام الناصري: المملكة السعودية.

وكان حسن البنا، مؤسس الإخوان المسلمين في مصر، قد أقام بالأصل علاقات مع المملكة السعودية منذ إنشائه للجماعة. وتعاون ملهمه الأيديولوجي، رشيد رضا، بنشاط مع السعوديين منذ تأسيس المملكة وحتى وفاته سنة ١٩٣٥[٥٢]. وحينما حلّت المَلَكية المصرية جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٤٨، عرضت المملكة السعودية على البنا استضافته، غير أن سرعان ما اغتيل. وبعد القطيعة بين الإخوان وعبد الناصر وبدء القمع واسع النطاق الذي تعرّضت له الجماعة في مصر، فتحت المملكة السعودية أبوابها لأعضائها. وأقام الكثير منهم بشكل دائم في المملكة، بل وحصلوا على جنسيتها، وجمع بعضهم ثروات طائلة[٥٣].

وتمثلت إحدى أدوات التحالف المناهض للناصرية والشيوعية بين المملكة والإخوان المسلمين والولايات المتحدة في تأسيس رابطة العالم الإسلامي في مكة سنة ١٩٦٢. وهي رابطة جمعت، تحت رعاية وهابية، عدداً من المجموعات والتيارات الإسلامية، من بينها الإخوان المسلمون المصريون وسائر فروع الجماعة التي أسهم الإخوان المصريون في تأسيسها في بلدان عربية مختلفة، وكذلك في مناطق أخرى من العالم. ومنذ تاريخ مبكر، اضطلع زوج ابنة البنا، سعيد رمضان، بدور قيادي في بناء الشبكة الدولية للإخوان، ثم

في إدارة أنشطتها في أوروبا وفي إنشاء رابطة العالم الإسلامي[٥٤].

ومع تولي أنور السادات رئاسة مصر عقب وفاة عبد الناصر في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠، استخدَم الدين بطبيعة الحال كسلاح أيديولوجي في صراعه مع الناصريين واليسار والاتحاد السوفيتي، وذلك على غرار واشنطن والسعوديين الذين تحالف معهم. ولهذا الغرض، أطلق السادات سراح الإخوان المسلمين من السجون المصرية، وسمح لهم باستئناف أنشطتهم التي جرى السماح بها ولكن دون إجازتها قانوناً. واجتمع المكتب التنفيذي للتنظيم الدولي للإخوان في مكة سنة ١٩٧٣، في حضور القادة المصريين الخارجين حديثاً من السجن، بغرض استئناف بناء شبكة التنظيم[٥٥]. ثم تأسست لجنة مركزية سنة ١٩٧٩ ضمت ممثلين عن فروع عدة للإخوان (من بينهم راشد الغنوشي ممثلاً عن تونس)[٥٦].

وخلال السنوات التالية، حظي الإخوان المسلمون المصريون، مثلهم مثل أعضاء الفروع العربية الأخرى للجماعة، بفرص متميزة لدخول عالم الأعمال والوظائف (لا سيما في مجال التعليم) في المملكة السعودية، التي كانت في أوج الانتعاش النفطي، وكذلك في الملكيات والإمارات النفطية الأخرى. وأدى ذلك إلى تعزيز وتعجيل تبرجُز الإخوان (أي تحولهم البرجوازي). وقد شهدت الجماعة هكذا طفرة اجتماعية حقيقية، حيث بات رأسماليون يضطلعون بدور متزايد داخلها[٥٧]. ووفقاً لخيرت الشاطر، رجل الأعمال الذي هو حالياً الرجل الثاني في الإخوان المسلمين، فإن أجهزة المخابرات المصرية قد رصدت حوالي ٩٠٠ شركة على أنها مملوكة لأعضاء في الجماعة، متهمة إياهم بتمويل حملتها للانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٠. وتعرَّض الإخوان الرأسماليون لمضايقات، إذ حرص نظام مبارك على إثناء رجال أعمال آخرين من حذو حذوهم. ولكن النظام لم يكن بوسعه الذهاب إلى حد مصادرة ممتلكاتهم خشية إبعاد المستثمرين الأجانب، حسب رواية الشاطر[٥٨].

لكن الطفرة الاجتماعية للإخوان لم يكن لها أثرٌ يُذكر على تحديث برنامجهم. ويعود ذلك، من جهة، إلى الروابط الوثيقة بين هذه الرأسمالية الإخوانية والدولة ذات البُنى الاجتماعية والسياسية الأشد رجعية في العالم، ألا وهي المملكة السعودية. كما يعود، من جهة أخرى، إلى كون تلك الرأسمالية، التي يغلب عليها الطابع التجاري والمضارِب،

مندمجة بالكامل في النمطيات الرأسمالية الإقليمية الموصوفة في الفصل السابق. غير أن تحوُّل الإخوان كان له تأثيرٌ مؤكد على "اعتدالهم" السياسي، حيث صارت اليد العليا في صفوفهم لنوع من الإصلاحية الانتظارية على حساب الاتجاهات الأصولية الجذرية التي كانت قد تطورت في سنوات المواجهة مع الناصرية، وبات سيد قطب ممثلها الرئيسي[٥٩].

أما الحداثيون داخل الإخوان - أولئك الذين يُشكِّل حزب العدالة والتنمية التركي نموذجهم المرجعي - فينتمون، كقاعدة عامة، إلى أوساط مثقفي البرجوازية الصغيرة والوسطى "العضويين"، ويتمثل أغلبهم في ذوي المهن الحرة أو الطلاب. وسوف نعود لاحقاً إلى الفارق الجوهري بين الجماعة المصرية والنموذج التركي.

هذا وقد عرف الإخوان المسلمون أول خلاف كبير لهم مع السعوديين، ومع الولايات المتحدة من ورائهم، مع قيام "الثورة الإسلامية" في إيران سنة ١٩٧٩، وهي ثورة أعطت دفعة هائلة لتوسُّع الأصولية الإسلامية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، في سياق اتسم بفقدان القومية والشيوعية للمصداقية. وبينما رحّب الإخوان بمجيء نظام الخميني، نظر الحكم السعودي شزراً لهذه الثورة المناهضة للملَكية وللولايات المتحدة، لا سيما أنه واجه في السنة ذاتها تمرداً وهابياً متطرفاً في مكة وانتفاضة خمينية الإلهام بين شيعة إقليم المملكة الشرقي[٦٠]. بيد أن هذا التنافر بين الإخوان والسعوديين سرعان ما جرى تجاوزه بسبب التدخل السوفيتي في أفغانستان في نهاية ١٩٧٩، الذي أحيا التعاون بين واشنطن والسعوديين والإخوان المسلمين حتى رحيل القوات السوفيتية بعد عشر سنوات.

وجاء غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠، مع ما تلاه من نشر كثيف لقوات الولايات المتحدة وحلفائها على أراضي المملكة السعودية، ليسبّب القطيعة الأخطر والأطول في العلاقات بين الإخوان من جهة، وواشنطن والرياض من الجهة الأخرى. فإن أغلب فروع الجماعة والمنظمات المقرّبة إليها في البلدان العربية، باستثناء ملكيات وإمارات الخليج، قد عارضت تدخُّل الائتلاف الذي قادته الولايات المتحدة. وبذلك اصطفت هذه المنظمات مع الرأي العام في بلدانها (بما في ذلك قواعدها الاجتماعية-السياسية ذاتها)، الذي ناهض بوجه عام الحرب التي أعدتها، ثم قادتها الولايات المتحدة ضد

العراق. وحتى الفرع السوري للإخوان قد أيّد النظام البعثي العراقي بكل قوة، وذلك في رد فعل على انضمام النظام البعثي السوري بقيادة حافظ الأسد، الشقيق العدو للنظام العراقي والعدو اللدود للإخوان، إلى الائتلاف بقيادة واشنطن. وبلغ سخط السعوديين على الجماعة حداً رفضوا معه دفن سعيد رمضان في المدينة المنورة بحسب وصيته، إثر وفاته سنة ١٩٩٥[٦١].

والحال أن نشر القوات الأمريكية في المملكة السعودية سنة ١٩٩٠ كان أيضاً السبب وراء ارتداد أسامة بن لادن وتنظيمه، القاعدة، ضد السلالة الحاكمة السعودية والولايات المتحدة، بعد أن كان حتى ذلك الحين معاوناً لهما في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي وحلفائه في أفغانستان. وهكذا وجدت واشنطن والرياض نفسيهما في دور مُطلِق الجن، مثل السادات قبلهما الذي اضطر إلى محاربة الطرف المتجذر في الأصولية الإسلامية التي أخرجها من القمقم منذ سنة ١٩٧١، قبل أن تغتاله بعد ذلك بعشر سنوات مجموعة تنتمي إلى ذاك الطرف ذاته. وبقيت العلاقات بين واشنطن والإخوان المسلمين متوترة حتى وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

الإخوان المسلمون، واشنطن، وقطر

في غضون ذلك، كان لاعبٌ جديد قد دخل الساحة: إمارة قطر. والحال أن شبه الجزيرة هذه، التي لو لم تكن محمية بريطانية لَضمّها السعوديون بالتأكيد، عرفت تاريخاً خارقاً حقاً منذ "استقلالها" سنة ١٩٧١[٦٢]. وقد صعد أميران إلى العرش منذ ذلك الحين، كل منهما بواسطة انقلاب قصر: عَزَل والد الأمير الحالي ابنَ عمه سنة ١٩٧٢، ثم عزله ابنه بدوره سنة ١٩٩٥! وهذا الابن، حمد بن خليفة آل ثاني، وهو حاكمٌ جدير بهذه الإمارة الهزلية، بزوجاته الثلاث وأولاده الأربعة والعشرين (حتى الآن)، ينفرد عن أقرانه في الخليج بهواية تخرج عن المألوف: فعوضاً عن جمع السيارات أو الأسلحة، أو ممارسة الصيد (وهي الهوايات التقليدية لشيوخ الخليج)، أو حتى مزاولة الأعمال (الهواية الأحدث لجيل ما بعد الاستقلال)، يبدو الرجل شغوفاً بالسياسة الخارجية[٦٣].

وهو شغوفٌ بها، لا ريب، وإلا فبأي عقلانية اقتصادية نفسّر إقدام حاكمٍ ما على

إنفاق جزء من الأموال المتاحة له كي يعطي نفسه مكانة سياسية إقليمية، بل عالمية، لا تتناسب مطلقاً مع حجم الدويلة التي يرأسها، وهي مكانة لا تشكّل مصدراً للربح، بل سبباً لهدر الأموال؟ ويمكن، على الأكثر، أن نفترض أن الإمارة تمنح نفسها بذلك قدرة على الضغط السياسي للتعويض عن حجمها الضئيل، وذلك على ضوء منازعات قطر الحقيقية أو المحتملة مع جارين أكبر منها بكثير مثل إيران والمملكة السعودية. وعلى أي حال، فإن ولع حمد بن خليفة بالسياسة الإقليمية قاده إلى أن يستخدم لهذا الغرض موارد دولة قطر المالية التي يتصرف بها كما يحلو له. والحق أن هذه الموارد ضخمة: خُصِّصت إيرادات قدرها ٤٣ مليار دولار – تمثل جزءاً فقط من عوائد مبيعات الإمارة من النفط والغاز الطبيعي – للميزانية الحكومية للسنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ في شبه الجزيرة تلك التي يقل عدد سكانها عن المليونين، بينما بلغت النفقات الحكومية ٣٩ مليار دولار (قارن ذلك بميزانية المغرب لسنة ٢٠١١: إيرادات قدرها ٣٣,٤ مليار دولار ونفقات تبلغ ٣٤,٨ مليار دولار لبلد عدد سكانه ٣٢,٥ مليوناً).

بيد أن السياسة الخارجية للشيخ حمد لا تخرج مع ذلك عن منطقي صاحب الريع والوسيط، وكلاهما في صميم السمات الاقتصادية للرأسمالية الإقليمية. ويتجلى منطق صاحب الريع في طريقة تَحَوُّط الشيخ إزاء المخاطر، والمتمثلة في نسج صلات مع مجموع القوى التي يُحسب لها حساب في المنطقة، تماماً مثل الشخص الذي يستثمر أمواله في سلة من العملات حتى لا يعتمد على عملة واحدة فقط. ولا يمكن لنتيجة ذلك إلا أن تُدهش من يبحث عن منطق سياسي حيثما لا يوجد هنا سوى منطق ريعي.

هكذا، نسجت الإمارة صلات ودودة بطهران وحلفائها الإقليميين، بل واتُّهمت بإقامة علاقات مع القاعدة، وذلك في الوقت ذاته الذي تستقبل فيه على أراضيها منذ سنة ٢٠٠٣ مركز العمليات الجوية القتالية الأمريكية في الشرق الأوسط، والمقر الميداني للقيادة المركزية الأمريكية (التي تقود العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة الممتدة من المشرق العربي، بما فيه مصر، إلى آسيا الوسطى مروراً بإيران وباكستان وأفغانستان). وحينما اضطُر البنتاغون الأمريكي إلى إخلاء قواعده في المملكة السعودية بعد غزو العراق سنة ٢٠٠٣ (من أجل عدم تعريض المملكة لمخاطر أمنية ترتبط بالوجود العسكري الأمريكي المباشر على أراضيها)، رحَّب أمير قطر بالفرصة المتاحة له للبرهنة

على الخدمات القيّمة التي يستطيع تقديمها للسيِّد الأمريكي تعويضاً عن قصور جاره ومنافسه السعودي.

وإمعاناً في المفارقة، قدَّمت قطر دعماً مالياً سخياً لحزب الله اللبناني عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة ٢٠٠٦، حين كانت الدولة الوحيدة من بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي التي تقيم علاقات تجارية رسمية مع إسرائيل وتقبل وجود تمثيل تجاري إسرائيلي على أراضيها وتستقبل زيارات من قادة إسرائيليين. ولم يجرِ تعليق تلك العلاقات التجارية سوى بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ورداً على هذا العدوان، نظّمت قطر في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، في عاصمتها الدوحة، مؤتمراً إقليمياً قاطعه حلفاء واشنطن التقليديون في المنطقة، بينما تمثَّل نجومه في الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والرئيس السوري بشار الأسد وقائد حركة حماس الفلسطينية خالد مشعل.

أما عن مفاخر الشيخ حمد في دور الوسيط، فقد أعدّ آلن فرومهرز قائمة لافتة بجهود الإمارة في هذا الصدد. توسطت قطر بين نظام القذافي الليبي من جهة، وواشنطن ولندن من جهة أخرى، وهي وساطة دفعت الدكتاتور الليبي إلى بدء التعاون مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سنة ٢٠٠٣ (يضيف فرومهرز أن قطر حصلت على عقود نفطية مربحة مكافأة على دورها). وتوسطت قطر أيضاً بين السودان وتشاد؛ وبين واشنطن وصدام حسين؛ وبين حماس والسلطة الفلسطينية تحت رئاسة عرفات، ثم عباس، وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل؛ وبين فصائل لبنانية؛ كما بين إيران والإمارات العربية المتحدة؛ وبين نظام علي عبد الله صالح والمتمردين الحوثيين في اليمن؛ وبين نظام عمر البشير السوداني والتمرد في دارفو؛ وبين الملَكية المغربية وجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية؛ وأيضاً بين معارضين عرب متنوعين وحكومات بلدانهم (في موريتانيا والعراق والجزائر)[٦٤].

بيد أن الوساطة التي تبدو اليوم الأهم على الإطلاق من بين كل الوساطات التي قامت بها قطر، وبفارق بعيد عمّا سواها، هي الوساطة بين واشنطن وجماعة الإخوان المسلمين. والواقع أن أمير قطر كان قد حلّ محل جيرانه السعوديين في رعاية الإخوان حتى قبل أن يحل محل أولئك الجيران أنفسهم في استقبال مراكز القيادة الأمريكية.

والنفوذ الذي اكتسبه الشيخ حمد لدى الإخوان لا يعود فقط إلى استخدامه للرأسمال الاقتصادي الكبير الموجود تحت تصرفه، والذي يتيح له تقديم الدعم المالي السخي للجماعة، بل يعود أيضاً إلى ما يملكه من "رأسمال رمزي" لا يقل أهمية عنه، وذلك بالمعنى الذي أعطاه بيير بورديو لهذا المفهوم الذي يربطه بمفهوم الكاريزما عند ماكس فيبر[٦٥]. والرأسمال الرمزي الذي يملكه الأمير ذو طبيعة سياسية-دينية، ويُجسِّده الداعية الإسلامي الأشهر اليوم: يوسف القرضاوي[٦٦].

في منتصف الطريق بين مفهومي الكاريزما والسلطة العقلانية-القانونية لدى فيبر، يتولى الدعوة الإسلامية علماءٌ أو فقهاء ضلعٌ في نصوص الدين والشريعة التي يستندون إليها في إصدار فتاواهم. ويتمثل الرأسمال الرمزي هنا في مقدرة "كاريزمية" على توصيل المعرفة الشرعية وتفسيرات النصوص الدينية من خلال فن تعليمي ناجز، وهي مقدرة مشروطة بدورها بما يبدو للجمهور من اتساق بين السلوك الشخصي للداعية وتعاليمه.

وكان القرضاوي، المولود سنة ١٩٢٦، قد نَشَط في صفوف الإخوان المسلمين في موطنه الأصلي مصر، حيث عَرِف السجن. واستقر به المقام في قطر سنة ١٩٦١ مشتغلاً بالتعليم الديني، وقد حصل على الجنسية القطرية. وبوصفه أحد قادة الإخوان البارزين في المنفى في زمن عبد الناصر، أسهم القرضاوي في إعادة تشكيل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وشارك بنشاط في مكتبه التنفيذي "ممثلاً لقطر" منذ أواخر الستينات[٦٧]. ومع عودة الإخوان للظهور العلني في مصر في ظل حكم السادات، عُرض على القرضاوي، المعروف في مصر كوجه بارز من وجوه الإخوان، وفي مناسبات ثلاث وفقاً لشهادته الخاصة[٦٨]، أن يتولى منصب المرشد العام للجماعة - وذلك في ١٩٧٣، ثم ١٩٨٦، ومجدداً في ٢٠٠٣. ويقول الرجل إنه اعتذر عن العرض لأنه يفضل أن يبقى "مرشداً وموجهاً للأمة كلها" على أن يتولى دور مرشد الجماعة في مصر وحدها[٦٩].

والحال أن التحالف بين الأمير والداعية - تلك الصيغة المعاصرة للتحالف بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب، الذي أفرز في القرن الثامن عشر الحركة القبلية-الدينية التي أفضت إلى قيام المملكة السعودية[٧٠] - راح يشكّل محوراً للسياسة الخارجية لحمد بن خليفة آل ثاني. فمثلما يشتري أثرياء آخرون أندية كرة قدم، رعى الأمير الإخوان

المسلمين الذين كان جيرانه السعوديون قد نبذوهم قبل خمس سنوات من وصوله إلى السلطة. وبذلك اشترى الأمير ولاء قوة ذات شأن عظيم: شبكة من المنظمات تغطي مجمل المنطقة العربية وما عداها، وتتمتع في أغلب البلدان العربية بموقع مهيمن في تأطير السخط الشعبي.

والحقيقة أن السعوديين كانوا يتوقعون أن يعلن الإخوان التوبة ويعودون إلى حظيرتهم بعد ١٩٩١. و لم يخطر في بالهم أن أميراً جديداً على رأس جارتهم الصغيرة قطر سيحلُّ محلهم في دور الراعي لشبكة بهذا الحجم، مع كل المخاطر والرهانات السياسية التي ينطوي عليها هذا الدور. وقد دفعهم الغيظ إلى الارتداد إلى التيار الأصولي الإقليمي الآخر الذي كانوا يدعمونه، والمتمثل في "السلفيين"[٧١].

وفي حين أن الإخوان المسلمين حركة سياسية-دينية من طراز حديث، راسخة الجذور في التراث الإسلامي السني ولديها ما يكفي من المرونة للتوفيق بين برنامج أصولي ديني وبعض جوانب الواقع السياسي والاجتماعي للأزمنة الحديثة، فإن سلفيي اليوم هم إفراز للوهابية على الطراز السعودي، حتى على صعيد الزي. وإذ تمولهم المؤسسة الوهابية في المملكة، فإنهم يشكّلون نتاجاً نقياً "للعصر السعودي" الذي أوجده الارتفاع الكبير في عوائد النفط منذ سبعينات القرن العشرين. كما أن فروعهم الإقليمية يقودها أفراد جرى تجنيد قسم هام منهم من بين العمال العرب المهاجرين في المملكة السعودية ممن عادوا إلى بلدانهم للدعوة إلى عقيدة مخدوميهم الجدد.

وفي أعقاب هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، رأى أمير قطر أن الوقت قد حان كي يعمل على التقريب بين زبائنه الأصوليين وحماته الإمبرياليين. ومثلما أبرز حسام تمّام محقاً،

> على عكس ما يرى الكثيرون، كانت غزوة ١١ سبتمبر أول ما غير الطريقة الأمريكية في النظر إلى قضية التغيير السياسي في المنطقة العربية وموقع الإسلاميين في معادلته. وبطبيعة الحال فإن المقصود بالإسلاميين الذين ستتغير صورة الأمريكان تجاههم الفصيل الذي يقبل بالعمل السياسي السلمي ويرفض العنف وليست حركات العنف المسلحة التي قامت بضربة مانهاتن[٧٢].

والحال أن إدارة بوش، وقد جعلت من "الحرب على الإرهاب" أولويتها عقب ١١ سبتمبر/أيلول، صارت ملزمة بألا تدخر جهداً من شأنه عزل العدو رقم واحد الرسمي الجديد للولايات المتحدة متمثلاً في شبكة القاعدة. فقد أضفى عنف الصدمة الناجمة عن هجمات ٢٠٠١ في حدّ ذاته قدراً من القيمة على "اعتدال" الإخوان المسلمين وأسرتهم الأيديولوجية. وصارت "الوسطية" الإسلامية التي جعل منها القرضاوي علامته المسجلة[٧٣] – والتي تجسدت بوجه خاص في صراعه ضد الاتجاه الجذري داخل الإخوان الذي يستلهم سيد قطب[٧٤] – صارت تلك "الوسطية" حليفاً قيّماً لواشنطن في معركتها ضد "التطرف". وزاد من جاذبية القرضاوي أنه يقيم علاقات وثيقة بالهيئات القيادية الرسمية للإخوان وبأعضاء الجماعة الحداثيين على السواء.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، نظمت الحكومة القطرية بالتعاون مع مؤسسة بروكينغز الأمريكية مؤتمراً في الدوحة افتتحه الأمير شخصياً. وشمل المشاركون في المؤتمر القرضاوي ومارتن إنديك، نائب رئيس مؤسسة بروكينغز ومدير مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط[٧٥] التابع لها. والذي عيَّن إنديك في هذا المنصب لم يكن سوى الثري الإسرائيلي-الأمريكي حاييم صبان، مؤيِّد إسرائيل المتحمس ومموِّل المركز الذي حمل اسمه منذ تأسيسه في ٢٠٠٢. وقد عمل إنديك سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، وكان عضواً في إدارة كلينتون مسؤولاً عن شؤون الشرق الأدنى بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩، ثم سفيراً في إسرائيل مرة أخرى في ٢٠٠٠-٢٠٠١. وشارك في مؤتمر الدوحة أيضاً مارتن كرامر، العضو البارز في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، الذي كان إنديك ذاته قد أسّسه سنة ١٩٨٥ حينما كان يعمل مباشرة لمصلحة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك)، اللوبي الموالي لإسرائيل.

وأسفرت هذه المبادرة الأولى عن إنشاء منتدى دائم على غرار منتدى دافوس هو "المنتدى العالمي الأمريكي الإسلامي"، وهو مشروع مشترك بين قطر ومؤسسة بروكينغز راح يُنظِّم منذ سنة ٢٠٠٤ مؤتمرات سنوية في الدوحة بحضور ما بين ١٦٠ و٢٠٠ شخصية مدعوة على نفقة الحكومة القطرية[٧٦]. وقد ظهرت كل نخبة السياسة الخارجية الأمريكية في هذا المنتدى، حيث حضرته شخصيات مثل الرئيس الأمريكي السابق

بيل كلينتون، ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ووزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت، وقائد القيادة المركزية الأمريكية في ذلك الوقت، ديفيد بترايوس، وكثيرون آخرون. وضمّ المشاركون رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. وإلى جانب القرضاوي، شارك قادة بارزون من الشبكة الإقليمية للإخوان المسلمين في اجتماع أو آخر من دورات المنتدى: التونسي راشد الغنوشي (٢٠٠٦)، والمصري عبد المنعم أبو الفتوح (٢٠٠٨)، والعراقيان فؤاد الراوي (٢٠٠٨) وأنس التكريتي (٢٠١٠).

والحال أن تطورين كبيرين جاءا يعززان هذا الاتجاه الجديد، تمثّل أولهما في صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، الذي تأسس بعد شهر بالكاد من هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. وقد فاز الحزب بانتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ البرلمانية ورسّخ أقدامه في السلطة منذ ذلك الحين بمباركة واشنطن. وفي ظل حزب العدالة والتنمية، أعطت أنقرة لسياستها حيال العالم العربي أهمية لم تحظَ بها منذ وصول مصطفى كمال للسلطة، إلى حد أن هذا التوجّه الجديد سُمِّيَ "العثمانية الجديدة" في تركيا. وصارت تركيا بذلك معاوناً رئيسياً لواشنطن في سياستها الإقليمية – نقصد معاوناً سياسياً بالطبع، إضافة إلى وضعها الأقدم بكثير كمعاون عسكري.

أما التطوّر الثاني فتمثّل في غزو العراق سنة ٢٠٠٣ من قِبَل الائتلاف الذي قادته الولايات المتحدة. وعلى العكس من موقفهم الرافض بقوة للعدوان سنة ١٩٩٠، والذي أدى إلى القطيعة مع الرياض وواشنطن، غيَّر الإخوان المسلمون من نغمتهم هذه المرة، خصوصاً حينما صار حزبهم الشقيق في العراق، الحزب الإسلامي العراقي، القوة السنية الرئيسية المتعاونة مع المحتل، على النقيض من موقف الغالبية العظمى من طائفته خلال السنوات الأولى للاحتلال. وشارك الإخوان المسلمون العراقيون في مجلس الحكم العراقي الذي أنشئ تحت رعاية سلطة الائتلاف المؤقتة، بقيادة بول بريمر. وبات الإخوان العراقيون بعد ذلك جزءاً من الحكومات المتعاقبة المتعاونة مع الاحتلال. أما الفروع الأخرى للجماعة، ولا سيما المنظمة الأم في مصر، فامتنعت عن النقد العلني للإخوان العراقيين. بل أعلن المرشدان العامان اللذان تعاقبا على المنصب في القاهرة خلال تلك الفترة أنهما يعتمدان على الرأي الحصيف للإخوان العراقيين[٧٧].

وثمة فارق جوهري آخر عن ١٩٩٠ يجدر الالتفات إليه. فالفرع السوري للإخوان

المسلمين، الذي كان قد عارض بحماس الحرب الأولى التي خاضتها واشنطن ضد العراق بمشاركة النظام السوري، غيّر موقفه إزاء غزو ٢٠٠٣ الذي عارضته دمشق هذه المرة. وعلى ضوء العداء الجديد الذي أظهرته إدارة بوش للحكم البعثي في سورية المتحالف مع إيران، سعى الإخوان السوريون الآن إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، حسبما أعلنوا في البرنامج السياسي الجديد الذي اعتمدوه سنة ٢٠٠٤[٧٨]. ومرة أخرى، لم يتعرض هذا الموقف بدوره للنقد العلني من قِبَل فروع الإخوان الأخرى.

هذا كان السياق العام الذي شهد عودة الدفء إلى العلاقات بين واشنطن والإخوان المسلمين بشكل ظاهر، إلى أن بلغ هذا الدفء ذروة من الحرارة سنة ٢٠٠٥. وكانت إدارة بوش قد اعتمدت سنة ٢٠٠٤ ملحقاً جديداً لوثيقة **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب** تحت عنوان "التواصل مع العالم الإسلامي" (Muslim World Outreach). وكشف صحافيٌ في جريدة **يو إس نيوز آند وورلد ريبورت** عن وجود هذا الملحق السري – الذي يعكس آراء كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي آنذاك لدى جورج دبليو بوش والمهندسة الحقيقية للنهج الجديد. ووفقاً للصحافي، تمثّل عنصر رئيسي للاستراتيجية الجديدة في "التصالح مع شخصيات إسلامية جذرية تنبذ العنف": "وعلى قمة القائمة: الإخوان المسلمون"[٧٩]. واستثارت هذه السياسة الجديدة في الولايات المتحدة معارضة محافظين جدد من المعروفين بتأييدهم غير المشروط لإسرائيل[٨٠]. ومن جانبه، لم يتأخر الاتحاد الأوروبي، كالمعتاد، عن الاصطفاف مع واشنطن.

هذا وقد أثارت البوادر الأمريكية جدلاً واسعاً داخل التنظيم الدولي للإخوان كانت له أصداءٌ خلال عام ٢٠٠٥ في الموقع الإلكتروني **إسلام أون لاين** الذي رعاه القرضاوي[٨١]، وكذلك في عدد من وسائل الإعلام العربية ذات النطاق الإقليمي. وفي حين أبدا الفرعان السوري والمغربي، على سبيل المثال، ارتياحهما لنهج واشنطن الجديد وأعلنا عن استعدادهما للرد الإيجابي عليه، فإن آخرين مثل حماس الفلسطينية – والتي لم تكن إدارة بوش تنوي الاتصال بها على أي حال، لعدم إزعاج إسرائيل – أعربوا عن الريبة والرفض. ومن جانبهم، اتخذ الإخوان المصريون موقف الحذر والتحفظ، وتجنبوا الاتصالات العلنية مع الولايات المتحدة، وذلك خوفاً من حكومتهم وتحاشياً للحرج السياسي على حد سواء[٨٢].

بيد أن حسام تمّام أشار إلى سلسلة من الأحداث يرى أنها تفيد أن الإخوان بدأوا في انتهاج مسار جديد في علاقاتهم مع واشنطن سنة ٢٠٠٥[٨٣]. وإضافة إلى الموقف المتخذ من قِبَل الفرعين السوري والعراقي المذكور أعلاه، كشف الباحث المصري عن إشارتين هامتين صدرتا عن الإخوان في نوفمبر/تشرين الثاني من ذلك العام، بعد أن أفضت الجولتان الأوليان للانتخابات البرلمانية المصرية إلى زيادة كبيرة في حجم تمثيلهم البرلماني. أولى الإشارتين هي نشر مقال في صحيفة **الغارديان** اللندنية بقلم خيرت الشاطر، الذي وقّع مقاله المعنون "ليس لديكم ما تخشونه منّا"[٨٤] بصفته "نائب رئيس الإخوان المسلمين في مصر"؛ والإشارة الثانية هي تصريح أدلى به المرشد العام مهدي عاكف إلى وكالة **أسوشيتد برس** يتعهد فيه، باسم الجماعة، احترام كافة المعاهدات التي وقّعتها مصر مع إسرائيل[٨٥]. وعلاوة على ملاحظته لهاتين الإشارتين، أفاد تمّام عن خبر نُشر في الصحافة المصرية دون أن يعقبه تعليق أو نفي من قِبل الإخوان المسلمين. ووفقاً لهذا الخبر، فإن ابن محمد مرسي، رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ (ورئيس مصر فيما بعد)، أعلن عند إلقاء القبض عليه في مصر أنه مواطنٌ أمريكي وطلب ألّا يجري استجوابه إلا بحضور السفير الأمريكي.

غير أن موسم الغرام بين واشنطن والإخوان المسلمين لم يدم طويلاً. فإن فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ وما تلاه من مقاطعة غربية للحكومة التي أفرزتها تلك الانتخابات، على الرغم من الاعتدال النسبي للبرنامج الانتخابي لحماس، قد أديا إلى تسميم العلاقات بين الإخوان والولايات المتحدة. ومرة أخرى، بدا أن الفرع الفلسطيني، بسبب إسرائيل، يمثّل العقبة الرئيسية أمام التقارب بين واشنطن والإخوان. وراحت العلاقات بين الطرفين تتدهور أكثر حينما وقع العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف السنة ذاتها، ثم بسبب تأييد واشنطن للسلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس في صراعها مع حماس.

فانتهز مبارك الفرصة ولجأ إلى ذريعة واهية كي يشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجماعة سنة ٢٠٠٦. ولم يعُد الانفراج إلى العلاقات بين واشنطن والإخوان المسلمين سوى مع تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة، وإن لزم انتظار قدوم "الربيع العربي" سنة ٢٠١١ لكي يبدأ تحوُّل جذري في علاقاتهما. فحينئذٍ فقط

استطاعت وساطة الأمير بين الطرفين، بفضل استثماره الكبير في رعاية الإخوان، أن تؤتي أُكلها وتُثمر الكثير – بشكل تجاوز حتى أقصى أحلام الأمير.

قناة الجزيرة وانقلاب المشهد الإعلامي العربي

في شغله للفضاء الذي تخلى عنه منافسوه السعوديون، لم يقتصر حمد بن خليفة آل ثاني على استقبال قواعد أمريكية على أراضيه ورعاية الإخوان المسلمين، بل امتدت منافسته لهم إلى مجال وسائل الإعلام. وكان جيرانه السعوديون قد بنوا إمبراطورية إعلامية على الصعيد الإقليمي أهم أدواتها صحيفتان يوميتان عربيتان ومجموعة من القنوات الفضائية (مركز تلفزيون الشرق الأوسط، إم بي سي) جميعها يقع مقره في لندن. وانصب تركيز قنوات أم بي سي بالأساس على الترفيه[٨٦]. وقد سعت شركة اتصالات سعودية أخرى إلى إضافة قناة فضائية إخبارية بالتعاون مع الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بغية إطلاق صيغة عربية منها. غير أن المشروع ما لبث أن أخفق بسبب عدم التوافق بين المتطلبات السعودية المتعلقة بمضمون البرامج من جهة، والحاجة، من جهة أخرى، إلى الحرية في هذا المجال كشرط لمصداقية المؤسسة البريطانية الوقورة.

وهنا لم يفوِّت الأمير الفرصة: فقد أعلن بطريقة مشهدية سنة ١٩٩٨ عن إلغاء الرقابة الرسمية في قطر. وبالطبع كان الأمير يعي تماماً أنه، في ما يتعلق بموظفين ذوي أجور جيدة وحقوق محدودة، فإن احتمال التعرض للفصل يكفي لفرض رقابة ذاتية كاملة تحترم احتياجات مخدوميهم. أوَليست هذه أيضاً هي الطريقة التي تعمل بها، في نهاية المطاف، وسائل الإعلام الكبرى الخاصة، بل والعامة، في البلدان الديمقراطية؟ وكان العام ١٩٩٦ قد شهد تدشين قناة التلفزة الفضائية الإخبارية على مدار الساعة **الجزيرة**، وهي نظرياً مملوكة لشركة مختلطة، لكنها تعتمد فعلياً وكليةً على الدولة القطرية، أي على الأمير الذي يموِّلها باستخدام أموال الدولة. وسرعان ما أصبحت **الجزيرة** أهم قناة إخبارية ناطقة بالعربية. ومثلما لخص الأمر جيداً محمد زياني،

> إنْ شئنا المقارنة، يندرج المشروع الإعلامي للأمير ضمن اتجاه عالمي لافت يحبِّذ الزواج بين ملكية وسائل الإعلام والسياسة. وعلى سبيل

> المثال، ... يُعد رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني رائداً للتلفزة والنشر التجاريين في إيطاليا. وفي الشرق الأوسط هناك رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وهو رجل أعمال بالغ الثراء وصاحب إمبراطورية إعلامية، ويمتلك قناة **المستقبل** للتلفزة الفضائية. ويمكن القول بأن **الجزيرة** ترمز إلى هذا الاتجاه الجديد المتسم بتسييس ملكية وسائل الإعلام.
>
> في الوقت نفسه، تندرج **الجزيرة** ضمن تراث إقليمي عميق الجذور. ففي العالم العربي، تعمل وسائل الإعلام عموماً، والقنوات الفضائية بوجه خاص، تحت قيادة صاحب عمل يتمثّل إما في الحكومة أو في مالك ثري يرتبط في حالات كثيرة، بطريقة أو بأخرى، بالنخبة الحاكمة أو الحكومة. وتتلقى أغلب نظم التلفزة في العالم العربي دعماً من حكومات، لأنها تحتاج إلى قدر كبير من المال من جهة، ولأن الحكومات العربية شديدة الاهتمام بالإعلام من الجهة الأخرى[٨٧].

وقد انضم العديد من أعضاء الإخوان المسلمين من بلدان عربية مختلفة إلى فريق العمل بالقناة. ومع ذيوع صيتها وتوسُّع جمهورها، لاسيما إثر قيام الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، ثم هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ التي أعقبها بعد سنتين غزو العراق، تولى إدارة القناة عام ٢٠٠٣ صحافيٌّ ينتمي إلى الجماعة هو وضاح خنفر، الذي كان عضواً بجماعة الإخوان المسلمين في الأردن ثم عضواً في المكتب الإعلامي لحماس في السودان[٨٨]. وفي الوقت ذاته، حرِص الأمير على تنويع اللون السياسي لفريق **الجزيرة**، في مسعىً لكفالة مصداقيته. فضم طاقم القناة الإخوان المسلمين، في وضع مهيمن، إلى جوار قوميين عرب وليبراليين. وتمتّع صحافيوها بشيك على بياض في المجال السياسي فيما يتعلق بالدول العربية – باستثناء قطر، بالطبع، وإلى حد أقل الشقيق الأكبر السعودي وسائر أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال إتاحة صوت لمجمل طيف قوى المعارضة في البلدان العربية – المعارضات الإسلامية من كل نوع، بما في ذلك القاعدة؛ معارضات قومية وليبرالية، وحتى يسارية أحياناً – نجحت **الجزيرة** في الاستحواذ على نسبة كبيرة من الجمهور المهتم بالسياسة على امتداد المنطقة والشتات الناطق بالعربية عبر أنحاء العالم. هكذا حملت **الجزيرة** معها ثورة

حقيقية في مجال الإعلام العربي، وهي ثورة أتاحتها على الصعيد التقني التلفزة الفضائية. وليس من المبالغة القول، بعبارة مارك لينش المتأثرة بمفاهيم الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، أن القناة دشّنت "تحولاً بنيوياً في المجال العام (public sphere) العربي"[٨٩].

فإلى حين ظهور **الجزيرة** على الساحة، تمتعت الدول العربية باحتكار للبث التلفزيوني في بلدانها المختلفة. كان يمكن بالطبع استقبال إرسال التلفزة الأرضية للبلدان المجاورة، خصوصاً في المناطق الحدودية؛ ولكن احتراماً منها لقانون غير مكتوب، نادراً ما سمحت النظم العربية، مهما بلغ العداء فيما بينها، بإعطاء الكلمة في قنواتها الرسمية لقوى المعارضة في دول أخرى، لا سيما فيما يتعلق بالمعارضات المستقلة عن تلك النظم. وبحكم طبيعته الرسمية أو شبه الرسمية ذاتها، لم يكن لخطاب تلك النظم (أو خطاب ذيولها) الزاعق أي مصداقية. أما نشرات "الأخبار" الصادرة عن تلك القنوات فكانت، مثلها في ذلك مثل نظائرها في جميع البلدان الدكتاتورية، شديدة الإملال، حريصة على تتبع أتفه الأفعال والإيماءات العامة الصادرة عن الحكام، تُقدِّم شبه أنباء في لغة خشبية منفّرة.

وبتخطيها للحدود كافة، سمحت التلفزة الفضائية بغلق ذلك الفصل من تاريخ وسائل الإعلام، لا سيما أن محاولات منع انتشار الأطباق الفضائية باتت محكومة بالفشل. وقد حظرت المملكة السعودية هذه الأطباق سنة ١٩٩٤، حينما كان عددها يقل عن ٢٠٠ ألف، فإذا بالعدد يقفز إلى أكثر من مليون بعدها بأربع سنوات[٩٠]. وجاءت **الجزيرة**، بإمكانيات مالية كبيرة[٩١]، توفِّر باللغة العربية بثاً إخبارياً من نوعية قابلة للمقارنة بما تنتجه القنوات الغربية، وفي ظل محظورات قليلة جداً، بالمقارنة بالقنوات التلفزيونية العقيمة الغابرة. بل إن القناة الجديدة ذهبت إلى حد استضافة جملة واسعة من شتى الخصوم السياسيين للنظم العربية. ولأول مرة، رأى ملايين المشاهدين وجوه معارضي حكوماتهم ممن أجبروا على حياة المنفى؛ بل علِم كثيرون لأول مرة بمجرد وجود أولئك المعارضين من بني وطنهم.

ولم يهتم المشاهدون العرب كثيراً بصمت **الجزيرة** المطبق عن أي نقد لقطر الصغيرة: فما تكشفه القناة كان أهم بكثير ويعني أعداداً من الناس أكبر بما لا يقاس. وكان بوسع الإمارة، بوصفها دولة مصطنعة، أن تسمح لنفسها بهذه الحرية إزاء قريناتها العربية،

إذ لم يكن لديها الكثير مما تخشاه في حال معاملتها بالمثل في مجال البث الإخباري، إذ أنه من غير المرجح أن تخاطر المعارضة المحتملة في قطر بالتعبير عن مظالمها، سواء كان المعارضون المعنيون من المهاجرين الذين يتعرّضون للطرد الفوري أو من المواطنين المعرّضين للحبس أو للتجريد من أرزاقهم.

وفي عام ١٩٩٨، نشر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى دراسة ثاقبة (وهو أمر نادر لدى طاحونة الدعاية هذه) عن الانقلاب الجاري في المشهد الإعلامي العربي. وقدَّر حينئذٍ مؤلف الدراسة، جون ألترمان، أن ١٠ إلى ١٥% فقط من العرب في الشرق الأوسط يتمتعون بفرصة منتظمة للاطلاع على التلفزة الفضائية، وأن أقلية أصغر بكثير لديها اتصال بشبكة الإنترنت. ومع ذلك، استطاع ألترمان أن يُلخِّص ثلاثة تغيرات كبرى جارية:

> أولاً، سوف تتضاءل كفاءة الرقابة. ففي ظل تداول كميات متزايدة باستمرار من المعلومات بسرعات أكبر وتكلفة أقل، سوف تواجه النظم السياسية القائمة على تقييد المعلومات المتاحة للأفراد اختباراً عسيراً. ...
>
> ثانياً، من المرجح أن تصيغ وسائل الإعلام العربية ملامح نشوء نوع جديد من الهوية العربية خلال السنوات المقبلة. فالتكنولوجيا الجديدة تتيح للعرب عبر أنحاء المنطقة وفي جميع أرجاء العالم قراءة المعلومات ذاتها، ورؤيتها، وسماعها في نفس التوقيت بدرجة غير مسبوقة. وسيكون لذلك أثرٌ توحيدي على العرب داخل العالم العربي، بل إنه قد يُسهم في إعادة إدماج العرب من سكان أمريكا الشمالية وأوروبا في الحياة الثقافية العربية.
>
> ثالثاً، سيكون من شأن توافر كم متسع باطراد من المعلومات للقراء والمشاهدين العرب، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم، أن يحفِّز أعداداً واسعة من العرب على تفسير المعلومات بطرق جديدة وأكثر حذقاً. وسيتعيَّن على الحكومات تغيير طريقة تفاعلها مع مواطنيها، إذ ستكون قد خسرت احتكارها للإعلام من جهة، وستواجه صعوبة متزايدة في إقناع الجمهور بدعم سياسات قليلة الحصافة أو ضعيفة التبرير[٩٢].

ومنذ ذلك الحين، طرأت زيادة كبيرة على معدل انتشار التلفزة الفضائية بالنظام المفتوح المجاني (FTA، التي تبث مجاناً إلى الهواء دون حاجة إلى أجهزة فك الشفرة) في المنازل المزوّدة بأجهزة تلفزيون في البلدان العربية، وهو ما عزّز الاتجاهات المذكورة أعلاه. وحيثما لا يؤدي فقر السكان إلى خفضه، يزداد المعدل المذكور ارتفاعاً بحكم رداءة المعروض من قنوات التلفزة الأرضية (وتلك التي تبث عبر الكبلات) وشدة الرقابة السياسية عليها. وفي عام ٢٠٠٨، وفقاً لدراسة أجريت مؤخراً، فإن نسبة المنازل القادرة على متابعة قنوات التلفزة الفضائية من بين تلك المزوّدة بأجهزة تلفزيون، بلغت ٨٩% في تونس، و٨٦% في المملكة السعودية، و٧٤% في سورية، و٦٤% في المغرب، و٣٨% في مصر (حيث تتمتع قنوات التلفزة الأرضية بدرجة أعلى من التنوع ومستوى أعلى من الجودة منها في سائر بلدان المنطقة، وحيث السكان أفقر منهم في أغلب تلك البلدان[٩٣]). وقد زاد عدد قنوات التلفزة الفضائية المفتوحة المجانية من ١٠٠ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ إلى ٤٥٠ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، وقُدِّر هذا العدد بـ ٦٠٠ في سنة ٢٠١٠[٩٤].

حينما سلّط ألترمان الضوء سنة ١٩٩٨ على ما أسماه "عودة العروبة"، شدَّد على اختلاف هذا الاتجاه الجديد عن سابقه الذي بدأ في الأفول في أواخر الستينات: "'العروبة الجديدة' تميل لأن تكون إسلامية لا علمانية. وهي تنبع من الخليج الفارسي وليس من المشرق[٩٥]". والواقع أن المشهد الإعلامي الذي توفّره التلفزة الفضائية يؤكد تماماً هذه الملحوظة. ففي عام ٢٠٠٩، جاءت القنوات الدينية في المرتبة الثانية بعد القنوات العامة: بلغ عدد القوات الدينية ٤٥ قناة مقابل ٣٢ قناة إخبارية، و١٠ قنوات تعليمية فقط[٩٦] – ناهيك عن أن أغلب القنوات العامة والإخبارية تقدّم برامج دينية هي أيضاً.

والحال أن أهم برنامج ديني إسلامي باللغة العربية على الإطلاق هو برنامج "الشريعة والحياة" الذي تذيعه قناة الجزيرة، ونجمه ليس سوى يوسف القرضاوي[٩٧]. بدأ البرنامج مع بدء القناة ذاتها سنة ١٩٩٦، وهو يذيع على ساحة الإعلام العربي المواعظ والفتاوى التي كان القرضاوي يقدمها في السابق على تلفزيون قطر المحلّي. وخلال بضع سنوات، اجتذب البرنامج جمهوراً هائلاً بمعايير هذا النوع من البرامج، إذ يشاهده ما بين ٣٥

و ٦٠ مليون مشاهد بحسب التقديرات. وهكذا سمحت **الجزيرة** بزيادة "الرأسمال الرمزي" للقرضاوي زيادةً عظيمة، وهو الأمر الذي يقرّ به هو نفسه بسرور: "فائدة **الجزيرة** هي أنها زادت حجم واتساع جمهوري حيثما كان. ... زوّدتني **الجزيرة** بملايين المشاهدين؛ فحيثما كان جمهوري سابقاً يُحصى بالآلاف أو عشرات الآلاف، صار الآن يُحصى بالملايين"[٩٨].

وعند تقييمه لتأثير القرضاوي، عبّر مارك لينش عن رأي يمكن قراءته كحكم عام على قناة الجزيرة:

> قد يكون القرضاوي ديمقراطياً، لكنه ليس ليبرالياً. فتوجهاته الأساسية تصب في الإسلام الاجتماعي للإخوان المسلمين ونحو الترويج لأسلوب عيش وأسلوب تفكير إسلاميين محافظين. وفي حين أن اهتمامه بالحوار يجعله داعياً قوياً للمجال العام، يجب ألا يُخطأ فهم ذلك على أنه التزام بنتائج ليبرالية. ويرى نقاد كثيرون أن تأثيره الواسع على قناة **الجزيرة** يوحي بانعطافة خاطئة للجمهور العربي الجديد: انعطافة بعيداً عن الليبرالية ونحو شيء أكثر شعبوية، أكثر محافظةً، أكثر انغماساً في مسائل الأصالة والهوية[٩٩].

وفي المقابل، كما أوضح محمود الصدي،

> تشير الأدلة المستقاة من التحليل النصي لخطاب القناة السياسي إلى أن التماثل بين القناة وغالبية الجماهير العربية لا يؤشر إلى خطاب غني بالمضمون وتحرري. بل يؤشر التماثل إلى استراتيجية بلاغية واسعة الاستخدام تتيح لقناة **الجزيرة** أن تخفِّف في نهاية المطاف من جذرية المشاهدين وتؤطِّرها نحو أيديولوجيات سياسية سلمية ملائمة للمصالح والسياسات القطرية. علاوة على ذلك، فمن خلال ربط قطر بشكل غير مباشر بالمشاهدين المناهضين للحكومات، تعيد **الجزيرة** اختراع الاستبداد، مصوِّرة إياه كشكل مقبول للحكم[١٠٠].

ولنضف أنه من خلال تصويرها لنفسها كمنبر للأصوات الناقدة لسياسة الولايات المتحدة الإقليمية، ومنبر لمختلف أنواع المناهضة العربية للصهيونية، تكون **الجزيرة** بحق - وحتى سنة ٢٠١١ - قد عملت بوصفها "الذريعة العليا لدى سلالة آل ثاني إزاء السيطرة الأمريكية على السيادة القطرية"، وفقاً لصياغة مُحكمة لرينيه نبعة العليم بوسائل الإعلام في المنطقة[١٠١].

وفي نهاية المطاف، يتبيَّن أن **الجزيرة** لم تكن فقط عاملاً هاماً في تجميع الشروط السياسية للانتفاضة العربية، وكذلك في تيسير حدوثها، بل كانت أيضاً أداة الترويج الرئيسية لنوعين متشابكين من التأثير في هذه الانتفاضة، يتمثلان في إمارة قطر والإخوان المسلمين.

الفصل الرابع

القوى الفاعلة في الثورة ومعطيات العملية الثورية

لنعد إلى نقطة بدايتنا: أطروحة ماركس القائلة بأن التناقض بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج القائمة يولّد الثورات. انطلاقاً من هذه الأطروحة الأولية، تحققنا بدايةً من وجود هذا التناقض الأساسي في حالة المنطقة التي نحلّل انفجارها الثوري. وإذ فعلنا ذلك، تبيّن لنا كم كان التجلي الملموس لهذا التناقض معقّداً، أولاً عبر تفحص النمطيات الخصوصية لنمط الإنتاج التي تعوق التنمية في المنطقة، ثم عبر دراسة التطورات البنيوية والظرفية وكذلك الاتجاهات السياسية الإقليمية والدولية التي أسهمت في توليد الانفجار.

والحال أن هذا التشابك المعقّد من التحديدات يؤكد صحة أحد الإسهامات الأساسية للمفكّر الفرنسي لوي ألتوسير في بلورة النظرية الماركسية، والمتمثّل في القول بأن التناقض الأساسي الذي عرَّفه ماركس هو دائماً نتاجٌ لـ"تحديد تضافري" (surdétermination بالفرنسية، overdetermination بالإنكليزية) – وهو مفهوم مستعار من مؤسس التحليل النفسي سيغموند فرويد، الذي أشار في كتابه **تفسير الأحلام** إلى أن الأحلام نتاجٌ لتضافر تحديدات عديدة تنبع عن طبقات متنوعة من الذاكرة واللاوعي.

التحديد التضافري والشروط الذاتية

لنقرأ مجدداً مساهمة ألتوسير النظرية على ضوء استكشافنا للشروط الواقعية للقطيعة الثورية الجارية في المنطقة العربية. وقد اختزلنا الاقتباس التالي إلى الفقرات التي يطرح فيها ألتوسير جوهر حجته بأوضح ما يكون. ومن شأن التدليل التاريخي المعروض في الفصول السابقة أن يجعل قراءة الفقرة أكثر يسراً:

> إذا كان التناقض بوجه عام [التنافض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج] يكفي لتعريف الحالة التي تكون الثورة فيها "على جدول الأعمال"، فليس بوسع هذا التناقض، بقوته المحضة المباشرة، أن يفرز "حالة ثورية"، ناهيك بحالة قطيعة ثورية وانتصار للثورة. فلكي يصبح هذا التناقض "**فاعلاً**" بالمعنى القوي للكلمة، يقتضي الأمر تراكم "ظروف" و"تيارات"، أياً كان أصلها ومغزاها ...، بحيث "**تنصهر**" **في وحدة قطيعة**: وهي تفرز عندئذ نتيجة مؤداها **تجمُّع** الغالبية العظمى من الجماهير الشعبية في هجوم على نظام صارت طبقاته الحاكمة **عاجزة عن الدفاع عنه**. [تلك "الظروف" و"التيارات"] تتعلق بعلاقات الإنتاج، التي تمثل أحد **طرفيْ** التناقض ولكنها في الوقت نفسه **شرط وجوده**: كما تتعلق بالبُنى الفوقية، وهي مراتب تنبع من علاقات الإنتاج ولكنها تحوز على قوامها الخاص وفعاليتها الخاصة؛ وتتعلق أيضاً بالظرف الدولي ذاته، الذي يتدخل كتحديد يلعب دوره الخصوصي[١].
>
> ما الذي يعنيه ذلك كله إن لم يكن أن التناقض البسيط ظاهرياً **هو دائماً ناتجٌ لتحديد تضافري**[٢]؟

وقد رأينا بالفعل كيف أن التناقض الأساسي بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، المولِّد للانفجار الثوري، "حدَّدته تضافرياً"، في المنطقة العربية، ظروفٌ تاريخية بعينها وتطورُ تيارات سياسية إقليمية، وكذلك الظرف الدولي الذي يضطلع بدور حاسم في منطقتنا. وبوسعنا تكملة أطروحة ألتوسير بالقول بأن التناقض الأساسي بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، عند ماركس، يتحقق دوماً ضمن **نمطيات خصوصية**

مثلما حاولنا أن نبيِّن، في حين أن الجوهر العمومي لذاك التناقض ينتمي لمجال التجريد النظري.

بيد أن التحديد التضافري لا يجب فهمه كتحديد تضافري **لنجاح** الثورة، أي الإطاحة بالسلطة السياسية وقلب ما أسماه ماركس في **مقدمة** ١٨٥٩، التي شكّلت نقطة بداية هذا الكتاب، "البنية الفوقية القانونية والسياسية". فالانفجار الثوري وحده هو المحدَّد تضافرياً، بمعنى أن تفاقم الإعاقة البنيوية لتنمية القوى المنتجة، مصحوباً بعوامل ظرفية محلية وإقليمية ودولية تسهم في تأجيج التوترات، يفضي حتماً إلى هبّة شعبية تقود إلى أزمة سياسية جسيمة. ولكي تُطلق الانتفاضة سيرورة تغيير ثوري، يجب أن تكون الجماهير المنتفضة في وضع يتيح لها التنظيم والتحرك بفعالية لهذه الغاية. وبعبارة أخرى، فإن تحوُّل الانتفاضة من هبّة إلى ثورة يقتضي قدرة ذاتية، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تكون "محدَّدة تضافرياً".

والحال أن ألتوسير، قبل بضعة أسطر من الفقرة المقتبسة أعلاه، كان قد شرح التحديد التضافري مستخدماً روسيا ١٩١٧ كمثال. فوفقاً للتعابير التي استعملها، كان التحديد التضافري قد أفرز "**الشروط الموضوعية**" التي أمسك بها فلاديمير لينين بغية تجهيز "**الشروط الذاتية**، والمتمثلة في وسيلة الهجوم الحاسم ضد هذه الحلقة الضعيفة في السلسلة الإمبريالية"[٣]. وتبع ألتوسير في ذلك لينين ذاته، مقتبساً بشكل غير مباشر مفهوم مؤسس البلشفية عن جدلية الموضوعي والذاتي في السيرورة الثورية. وقد صاغ لينين هذه الإشكالية في سنة ١٩١٥، في سطور يمكن أن تثري فهمنا للانتفاضة العربية وتستحق لهذا السبب أن تُقتبس بشكل مطوَّل:

> إن الماركسي لا يشك مطلقاً في أن الثورة مستحيلة دون وضع ثوري، ولكن ليس كل وضع ثوري يؤدي إلى الثورة. فما هي بعامة دلائل الوضع الثوري؟ يقيناً لن نخطئ إذا أشرنا إلى الدلائل الرئيسية الثلاثة التالية: ١ – أن يستحيل على الطبقات السائدة الاحتفاظ بسيادتها دون أي تغيير؛ أن تنشب أزمة في "القمة" بشكل أو بآخر، أزمة في سياسة الطبقة السائدة، تُسفر عن صدع يتدفق منه استياء الطبقات المضطهَدة وغضبها. فلكي تتفجر الثورة، لا يكفي عادة "ألا تريد القاعدة بعد الآن" أن تعيش

> كما في السابق، بل ينبغي أيضاً "ألا تستطيع القمة ذلك". ٢- أن يتفاقم بؤس الطبقات المضطهَدة ويشتدّ شقاؤها أكثر من المألوف. ٣- أن يتعاظم كثيراً، للأسباب المشار إليها آنفاً، نشاط الجماهير التي تستسلم للنهب بهدوء في زمن "السلم"، أما في زمن العاصفة فتدفعها ظروف الأزمة كلها و"**القمة" نفسها**، على حد سواء، إلى القيام بنشاط تاريخي مستقل.
>
> ودون هذه التغيرات الموضوعية المستقلة، لا عن إرادة هذه الكتل والأحزاب أو تلك وحسب، بل أيضاً عن إرادة هذه الطبقات أو تلك، تستحيل الثورة، بوجه عام. ومجموع هذه التغيرات الموضوعية يسمّى وضعاً ثورياً. هذا الوضع كان قائماً عام ١٩٠٥ في روسيا وفي جميع المراحل الثورية في الغرب؛ ولكنه كان قائماً أيضاً في سنوات العقد السابع من القرن الماضي في ألمانيا، وكذلك من ١٨٥٩ الى ١٨٦١ ومن ١٨٧٩ الى ١٨٨٠ في روسيا، حتى وإن لم تقع ثورات في تلك الفترات. لماذا؟ لأن الثورة لا تنشأ عن كل وضع ثوري، إنما تنشأ فقط إذا انضم إلى جميع التغيرات الموضوعية المذكورة آنفاً تغيّر ذاتي، وأعني به قدرة **الطبقة** الثورية على القيام بأعمال ثورية جماهيرية، **قوية** إلى حد أنها تحطّم (أو تصدّع) الحكم القديم الذي لن "يسقط" أبداً حتى في فترة الأزمات، إن لم "يُعمل على إسقاطه"[٤].

والحال أن الشروط الثلاثة التي ذكرها لينين للتعرُّف على الحالة الثورية قد تجمَّعت بشكل جلي، بدرجات متفاوتة، في أغلب البلدان العربية "من المحيط إلى الخليج" وفقاً للتعبير العربي المعهود. وبالنسبة لأي شخص مُلمٍّ بالوضع في المنطقة ومتمتع بتفكير نقدي، كان هذا الانفجار المحدَّد تضافرياً قابلاً للتوقع إلى حد بعيد، بل وجرى توقعه بالفعل. فقد حذر الكثير من المراقبين خلال الأعوام القليلة الأخيرة من إمكانية اندلاع الغضب الشعبي في البلدان العربية على غرار انتفاضات الجوع التي شهدتها مصر في ١٩٧٧، والمغرب في ١٩٨١، وتونس في ١٩٨٣-١٩٨٤، والأردن في ١٩٨٩، فضلاً عن انتفاضة ٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨ التي توّجت النضالات الاجتماعية المتصاعدة في الجزائر منذ سنة ١٩٨٠. ولعل التنبؤ كان أيسر في حالتي مصر وتونس منه في

غيرهما، إذ كان البلدان مسرحاً لصراعات اجتماعية كبرى خلال السنوات الأخيرة.

ولنورد أحد الأمثلة العديدة لهذه التوقعات، وهو مقال منشور في الجريدة القاهرية الأسبوعية الصادرة باللغة الإنكليزية، **الأهرام ويكلي**، في ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، أي قبل ثلاث سنوات بالضبط من بدء الانتفاضة المصرية في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، تحت عنوان "ذكريات عن ١٩٧٧"[٥]. وفي مقابلتين أجراهما كاتب المقال، أشار كلٌّ من منسق حركة **كفاية** الاحتجاجية الشهيرة عبد الوهاب المسيري (الذي توفي في سنة إجراء المقابلة) وعمار علي حسن، مدير مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط في القاهرة، إلى التشابه بين التوترات الاجتماعية في مصر آنذاك وتلك التي أفضت إلى "انتفاضة الخبز" في يناير/كانون الثاني ١٩٧٧. بل كان المسيري يتوقع "انتفاضة شعبية تأخذ شكل تصريف للشعور المكبوت قادر على تدمير كل شيء". وبينما أقر حسن بأن ظروف الحياة صارت "أسوأ بكثير" منها في سنة ١٩٧٧، فإنه رأى مع ذلك أن المصريين كانوا "أكثر تسيساً" آنذاك. وإذ شاطره المسيري هذا الرأي، أكّد مع ذلك أن المصريين آخذون في التسيُّس مجدداً، مؤيداً كلامه بالإشارة إلى الموجة الهائلة من الإضرابات العمالية، علاوة على إضرابات الموظفين غير المسبوقة التي كانت مصر تشهدها حينئذ.

وبعد أيام من الإضراب العام يوم ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، نشرت عالمة الاجتماع دلال البزري مقالاً تنبؤياً استعرضت فيه صعود النضالات وأبرزت التضافر بين الحركة العمالية ومستخدمي الفيسبوك من الشباب، لتختتمه بالسطور التالية:

> هل يفضي الإضراب الأوّل إلى لقاء بين المجموعات الاحتجاجية المتفاوتة طبقيّاً وثقافيّاً وجيليّاً؟ هل صحيح أنّ تلك الوقائع المنفصلة والمضطربة ليست سوى "تراكم كمّي سوف يفضي إلى تغيّر نوعي" فحسب؟ وكيف؟ هل الغضب الذي يهدر به المصريّون الآن كافٍ لإحداث حراك مأمول، حراك أخير قبل أن تخبو مفاعيل حرّية نسبية جدّاً انطلقت منذ ثلاث سنوات؟
>
> كل هذا، وهوامشه وتفرّعاته وقديمه... إنّما ينذر بمشهد توراتي جديد. فالحذر كل الحذر من غضب الصابرين. والمصريّون سادة الصابرين[٦].

ولنأخذ مثالاً آخر، من تونس هذه المرة. فبعد أن استعرض الاتجاهات نحو نزع التسيُّس التي كانت السلطة تشجعها، اختتم المعارض التونسي صدري الخياري كتابه اللافت عن نظام بن علي، والصادر سنة ٢٠٠٣، بالأسطر التالية المليئة بالبصيرة عن "انبثاق الارتجالي [الذي] قد يثير تشعبات غير متوقعة":

> وهذا الحدث غير المنتظر قد يأتي من الشارع.
>
> إذ أن ثمة عنصراً عشوائياً في كل حركة شعبية. وإيقاعات النضوج السياسي متنوعة وتتصل، بلا شك، بإيقاعات الحياة المختلفة ... والعولمة تُدرِج تونس ضمن تشابك غير مسبوق للفضاءات والأزمنة. وكي نقتصر على مثال واحد، فإن التقدم في تكنولوجيات الاتصال والتسارع الفجائي في زمن المعلومات يفسران، جزئياً وبجلاء، أوجه التقدم غير المتساوق في النضالية المعارضة والمعارضة الشعبية. ... وبالإيقاع البطيء والخطي، بهذا القدر أو ذاك، لتكوُّن رأي عام نقدي على صعيد البلد، تمتزج إيقاعات أخرى أكثر تنافراً، غير أكيدة، تتقدم عبر قفزات ارتجاجية. إنها إيقاعات الغضب التي تتداخل مع الإيقاعات العادية[٧].

وعلى خلفية الانتفاضة الاجتماعية في محافظة قفصة، وسط غرب تونس، حاورت وكالة رويترز في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ أحمد نجيب الشابي المعارض المعروف لنظام بن علي، والذي أعلن: "هذا انفجار اجتماعي ينذر بأن ينتشر إلى مناطق أخرى"[٨]، متنبئاً بالانفجار الذي انطلق من محافظة سيدي بوزيد المجاورة في ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٠، لكي ينتشر إلى سائر مناطق البلد وصولاً إلى إسقاط الدكتاتور بن علي بعد أقل من شهر، في ١٤ جانفي/يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

وفي سورية، فإن محمد جمال باروت، وهو ناقد إصلاحي للنظام كان في وضع مميّز للتعرُّف على مشاكل سورية بعد أن أجرى دراسات عنها كمؤلف أو مشرف لمصلحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كتب في عام ٢٠٠٥ جردة حساب عن اتجاهات الوضع الاجتماعي–الاقتصادي السوري – ضعف النمو الاقتصادي وتخلفه عن معدل النمو السكاني، وضعف النمو الزراعي والانكماش الصناعي، والانخفاض في الإنتاجية وفي

نصيب الفرد من الدخل – مختتماً جردة الحساب بتحذير تنبؤي:

> في حال استمرار ... الوضع القائم حتى عام ٢٠١٠ ...، سيؤدي ذلك إلى اتساع مصيدة البطالة والفقر وعقابيله والتمزقات والانفجارات المحتملة عنه، وتدهور مريع في عدالة توزيع الثروة، في مجتمع متنوع ثقافياً، يمكن أن يتم استغلال تصدعاته من قبل أولئك الذين لا يريدون الخير لسوريا ...
>
> من دون الذهاب أكثر من ذلك بتفاصيل المؤشرات الاستشرافية على المستويات القطاعية أو الكلية، فإنه يمكن القول بالفم الملآن، ومن دون أي تلعثم، إنه لم يعد أمام سوريا الوضع الراهن من طرقٍ أو من خياراتٍ متعددةٍ بل بقي طريقان لا ثالث لهما هما: الإصلاح الكامل بسلته المتكاملة السياسية والاقتصادية والإدارية والتنموية البشرية وفق معايير الإدارة الرشيدة الديمقراطية لنظام الحكم والمجتمع، أو الكارثة[٩].

وقد دأبتُ شخصياً، منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، على اختتام سلاسل محاضراتي السنوية في معهد الدراسات الشرقيّة والأفريقيّة في جامعة لندن عن مشاكل التنمية في منطقة مينا، بالإشارة إلى أفق الانفجار الاجتماعي–السياسي. وحدَّدتُ في هذا الصدد "فرسان الرؤيا الأربعة"* على الصعيد الإقليمي على النحو التالي: مسألة التنمية (النمو والتشغيل)؛ مسألة تحرر النساء؛ مسألة الديمقراطية والحريات؛ وأخيراً، المسألة الثقافية، مشدِّداً على دور التلفزة الفضائية والإنترنت ومسلِّطاً الضوء على الحركة العمالية وحركتي المرأة والشباب بوصفها "الذوات الفاعلة" (agencies) للتغيير السياسي والاجتماعي.

وفي مقابلة أجراها معي مصطفى بسيوني في جريدة **الدستور** القاهرية اليومية في يوليو/تموز ٢٠٠٩، أبرزت "وجود إمكانية انفجارية هائلة في المنطقة"، مضيفاً التخمين التالي: "نحن في مرحلة يتراجع فيها نفوذ المشروع الأصولي وفي الوقت نفسه تتصاعد

* فرسان رؤيا يوحنا الأربعة هم أربعة فرسان ذكروا في الإصحاح السادس لسفر رؤيا يوحنا في العهد الجديد من الكتاب المقدس. وهم فرسان الصراعات والحرب والمجاعة والموت. – م.

حركة عمالية واعدة، أقول إنها مرحلة انتقالية وليس هناك حتمية، ولكن هناك عوامل تتجمع لتضع مصر وبالتالي المنطقة على طريق تغيير مهم"[10]. وإذ أشرت إلى الاتجاهات ذاتها، اختتمت مقابلة أخرى أجريت في الفترة نفسها، وظهرت في العام التالي في مجلة **الآداب** المنشورة في بيروت، مؤكداً:

> إنها بوادرُ لا أكثر، في الوقت الراهن. لكنها كافية لتجعلني أشعر ببعض التفاؤل للمرّة الأولى منذ أكثر من ربع قرن، وإنْ بشكلٍ محدودٍ وحذر. أشعر أننا على عتبة منعطفٍ تاريخيّ، وأمام بداية النهاية للحقبة التاريخيّة التي تلت اندثارَ الحركة القوميّة، وربّما بوادر موجةٍ جديدة[11].

وفي المحصلة، كان واضحاً لعدد من المراقبين أن بلداناً مثل مصر وتونس، بل المنطقة العربية بأسرها، كانت على أعتاب الانفجار، بل وكان جائزاً أن يأمل المرء بأن الانفجار سيفضي إلى تحوُّل تاريخي[12]. ولكن، وفيما عدا الأمل المتجلي في **تخمينات متفائلة** مثل تلك التي حدث لي أن عبّرت عنها، فإن ما لم يكن بوسع أي مراقب **توقعه** بأي قدر من اليقين هو أن الانفجار المقبل سوف يكلل بالنجاح خلافاً للانفجارات المشار إليها أعلاه والتي شهدتها الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٩. والواقع أن تراكم الشروط الموضوعية للانفجار لم يكن قابلاً للتوقع فحسب، بل كان ظاهراً للعيان. ولكن كان من الصعب الرهان على تجمع الشروط الذاتية الكفيلة بتمكين الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا و(جزئياً) اليمن – حتى وقت كتابة هذه السطور – من إسقاط الطغاة المستحوذين على السلطة منذ عقود، ومن ثم تحويل "التمرّد" إلى "ثورة"، أو بالأحرى إلى **سيرورة ثورية** طويلة الأمد.

أما السبب الذي جعل مثل هذا الرهان مستعصياً، إن لم يكن مستحيلاً، فهو حال الأدوات المحتملة للتحوُّل الاجتماعي-السياسي؛ أو بعبارة أخرى، حال المرشحين المحتملين لدور العامل الذاتي في القطيعة الثورية. ولنفحص هؤلاء المرشحين المحتملين بادئين **بالقوى السياسية المنظمة**: بوجه عام، كان المشهد السياسي في المنطقة العربية يتسم بضمور تاريخي للتيارات الليبرالية والماركسية والقومية. في حالة الليبراليين، كان سبب الضمور تخاذلهم وصورتهم المشبوهة كحلفاء للغرب، إن لم يكن كحلفاء للنظم المفرطة

في الرجعية المرتبطة بهذا الغرب، وهو حال العديد من الليبراليين خلال العقود الأخيرة.

أما التيارات الماركسية فقد مثّلت قوى هامة ومؤثرة في بعض البلدان وبعض الفترات خلال النصف الثاني من القرن العشرين (الشيوعيون في سورية في الخمسينات، والعراق في نهاية العقد ذاته، والسودان خلال الستينات، ولبنان في السبعينات، وهي تجارب يجب أن نضيف إليها عقدين قضتهما في السلطة قوة ماركسية نابعة من تجذّر الحركة القومية في اليمن الجنوبي خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٩٠. إن السبب الرئيسي للضمور العام لتلك التيارات، الذي بات حاداً بعد سنة ١٩٩٠، هو مزيج من القمع البالغ القسوة الذي تعرَّضت له في أغلب الحالات والتأثير الضار للاتحاد السوفيتي على مواقفها وممارساتها السياسية، إلى حد أنه جرّها معه في انهياره. وأما القوميون، فقد خسروا مصداقيتهم بسبب الإفلاس الحكومي والممارسات الدكتاتورية المنفّرة التي سبق أن أتيح لنا التعليق عليها. و لم تبقَ في الحكم عشية الانتفاضة العربية سوى ثلاثة نظم منبثقة عن الحركة القومية، في الجزائر وسورية وليبيا. وبعيداً من أن تكون مصادر إلهام ممكنة للتحوُّل الثوري، نُظر إليها كأعمدة للنظام القائم الذي ينبغي هدمه.

ومثلما سبق لنا أن أبرزنا، كانت الحركة الأصولية الإسلامية هي التي فرضت نفسها، منذ الربع الأخير من القرن العشرين، قوة مهيمنة في الاحتجاج السياسي على صعيد المنطقة العربية ككل. ومع ذلك، ومثلما أشرتُ في المقابلة المذكورة أعلاه، فقد كان نفوذ تلك الحركة آخذاً في التقلُّص في أغلب بلدان المنطقة خلال السنوات السابقة مباشرة على انفجار ٢٠١١.

فإنّ الفصيل الأكثر جذرية لهذه الحركة كان قد غرق في تشكيل حلقات إرهابية: فكوكبة **القاعدة**، التي مدت نطاق شبكتها الإقليمية وعززتها بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ المشهدية ونجحت في فرض نفسها في المناطق العربية السنية من العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة لهذا البلد سنة ٢٠٠٣، شهدت كبحاً أكيداً لتوسعها بعد هزيمتها العسكرية اعتباراً من سنة ٢٠٠٦. وعلى أي حال، فإن الطبيعة الإرهابية للمنظمة، في حد ذاتها، كانت حائلاً يمنع تبوأَها موقع قيادة الحركة السياسية الجماهيرية. أما المكونات الأكثر تقليدية للحركة الأصولية الإقليمية، والتي تضم الأغلبية العظمى من أنصارها، فكان بوسعها بقدر أكبر بكثير من المصداقية أن

تطمح إلى قيادة تحوُّل اجتماعي-سياسي إقليمي. بيد أنها عانت هي الأخرى من فقدان الزخم خلال السنوات السابقة على ٢٠١١: فبعد أن لاحت كأداة محتملة للتحوُّل خلال ثمانينات القرن العشرين في أعقاب الثورة الإيرانية، بدا أن تلك المنظمات لم تعد في وضع يتيح لها تهديد النظام القائم تهديداً مباشراً.

وثمة أسباب عدة مجتمعة في هذا الصدد: سحق الحركة بواسطة القمع في الجزائر وتونس في التسعينات؛ تورُّط حزب الله اللبناني في إدارة النظام الطائفي والنيوليبرالي والفاسد في لبنان، وتحالف الحزب الوثيق مع الدكتاتورية السورية؛ النظام القليل الجاذبية الذي فرضته حماس في قطاع غزة على خلفية من الفساد ومن الممارسات القمعية النابعة من تزمتها الديني، وذلك بالرغم من الهيبة التي اكتسبتها في النضال الوطني على غرار حزب الله اللبناني؛ الأزمة الجسيمة للنظام الإيراني في ٢٠٠٩، والتي أتمَّ تأثيرُها السلبي على الحركة الأصولية الإقليمية إلغاءَ الأثر الإيجابي للثورة "الإسلامية" لعام ١٩٧٩؛ تخاذل الإخوان المسلمين في مواجهة نظام مبارك في مصر أو في مواجهة الملَكيتين الأردنية والمغربية، والتخاذل المماثل لجمعية الوفاق في مواجهة الملَكية البحرينية؛ تواطؤ الإخوان المسلمين السوريين مع أطراف مرتبطة بواشنطن والرياض، بينما راح الإخوان العراقيون يتعاونون مع سلطات الاحتلال في بلدهم.

والمحصلة هي أن أياً من التيارات المكوِّنة للقوى السياسية المنظمة في المنطقة لم يبدُ قادراً على الدفع باتجاه تحوُّل ثوري تحفِّزه بالأساس التناقضات الاجتماعية-الاقتصادية. ومما زاد من بُعد هذا الاحتمال أن التيار الأقوى بين تلك القوى، ممثلاً في الحركة الأصولية، لا يعارض بأي شكل من الأشكال منطق النيوليبرالية الاقتصادي، بل يكتفي بإدانة الفساد من منظور أخلاقي والدعوة إلى العمل الخيري بديلاً عن برنامج من الإصلاحات الاجتماعية العميقة يكون من شأنه تلبية التطلعات إلى العدالة الاجتماعية.

أما الأمر الذي كان بالإمكان توقعه - بل كان هذا توقعاً شائعاً وعاماً، إن لم يكن مبتذلاً، منذ سبعينات القرن العشرين - هو أن الحركة الأصولية، طالما ظلت في وضع مهيمن ضمن الاحتجاج الشعبي، ستكون أول القوى المستفيدة من انفجار اجتماعي في المنطقة. وقد استند هذا التوقع إلى خبرة الانتفاضات الاجتماعية في السنوات ١٩٧٧-١٩٨٩، التي عرفت الحركات الإسلامية غداتها اندفاعة قوية في البلدان

المعنية. وترتب على ذلك تعرُّض هذه الحركات، في البلدان التي لم تكن قد قُمعت فيها من قبل بشكل وقائي، لقمع تناسبت شراسته مع حجم توسعها. وهذا هو جزئياً السبب في أنه بات واضحاً منذ التسعينات أن الحركة الأصولية لن تكون قادرة – إما لأنها عاجزة موضوعياً أو غير راغبة ذاتياً خوفاً من القمع بين أسباب أخرى – على أخذ زمام المبادرة في تحفيز فورة ثورية.

ولذا، فمن جهة القوى السياسية المنظمة، لم يكن أي شيء يتيح للمرء أن يتوقع أن يفضي الانفجار الاجتماعي المنتظر إلى تحوُّل سياسي واسع النطاق. بيد أن التشكيلات السياسية ليست سوى جزء من الفاعلين المحتملين في الفورات الثورية، إذ أن مكوِّنات الحركة الاجتماعية ليست أقل منها أهمية. وعلى هذه الحركات كنتُ أعقد الأمل الذي أشرت إليه أعلاه، والذي عبَّرت عنه في مقابلاتي الصحافية ومحاضراتي الجامعية. فدعونا إذن نلقي الآن نظرة على "الذوات الفاعلة" التي اعتدتُ أن أشير إليها كأدوات محتملة للتحوُّل الاجتماعي-السياسي.

الحركة العمالية والنضالات الاجتماعية

سُحقت **الحركة العمالية** تاريخياً في المنطقة العربية، إما بفعل شروط استبدادية تحظر أغلب مظاهر "المجتمع المدني"، أو من خلال إخضاع الحركة عبر تأطيرها الإلزامي في نقابات رسمية وفقاً للممارسات التقليدية للنظم الشعبوية أو الشمولية. والبلدان الوحيدة في المنطقة العربية حيث توجد حركة عمالية مستقلة نسبياً – مع معدلات ضعيفة بوجه عام للانتساب إلى النقابات – هي البحرين والمغرب، حيث يُقيِّد القمع الملَكي الحركة النقابية، وكذلك العراق ولبنان وموريتانيا حيث توجد نقابات ضعيفة (مع استثناءات، مثل اتحاد نقابات النفط في العراق). بيد أن بلدين يتميزان بوجود حركة عمالية مطلبية مهمة، رغم افتقار تاريخهما الحديث للنقابات المستقلة: تونس ومصر.

في **تونس**، يتمتع الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ فريد. فبوصفه المركزية النقابية الوحيدة في البلد، أسهم الاتحاد في النضال من أجل الاستقلال قبل أن يصبح القوة الرئيسية في "المجتمع المدني" في مواجهة الدولة البونابرتية التي قادها

الحبيب بورقيبة[١٣]. ولكن بعد سلسلة من المواجهات الاجتماعية الكبرى في ١٩٧٨ و١٩٨٣-١٩٨٤، تعرَّض الاتحاد لقمع قاسٍ وانتهى الأمر بقيادته وقد جرى إخضاعها في عهد بن علي. والنتيجة كانت ازدواجية فريدة من نوعها في العالم العربي: من جهة، قمة خاضعة للنظام، ومن الجهة الأخرى، قاعدة تضم تيارات متمحورة حول الصراع الطبقي، يقودها في حالات كثيرة مناضلون ومناضلات انبثقوا من الحركة الطلابية اليسارية وتمكنوا، رغم الصعوبات، من الوصول عبر الانتخاب إلى مواقع قيادية على صعيد النقابات المحلية أو الجهوية أو القطاعية (لا سيما في مجال التعليم).

والحال أن هذه الخصوصية جعلت من الاتحاد العام التونسي للشغل، بالرغم من سيطرة النظام على قيادته المركزية، إحدى القوى المنظمة الرئيسية في الاحتجاج الاجتماعي على صعيد المنطقة العربية برمّتها. وكثيراً ما شهدت السنوات الأخيرة وقوف مناضلي وكوادر الاتحاد المحليين على رأس النضالات الاجتماعية في مواجهة مباشرة مع قياداته المحلية والفدرالية. وكان هذا هو الحال بوجه خاص خلال انتفاضة الحوض المنجمي في قفصة الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠٠٨، وهي أهم فوران اجتماعي شهده البلد منذ أكثر من عشرين عاماً. فقد صار الأمين العام لنقابة التعليم الأساسي في مدينة الرديف، عدنان الحاجي، هو الوجه القيادي لانتفاضة موجَّهة جزئياً ضد الكاتب العام لقيادة الاتحاد الجهوي للشغل. وكان هذا الأخير نائباً في البرلمان التونسي وعضواً في اللجنة المركزية لحزب الدكتاتورية – "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وهو اسم على غير مسمى – يملك شركات متعهدة تحتكر سوق التشغيل لمصلحة شركة فسفاط قفصة. وبهذه الصفة، كان مسؤولاً عن الممارسات المعتمدة على المحسوبية التي فجّرت الانتفاضة[١٤].

ووجدت مظاهرات قفصة صدىً مباشراً لها في مايو/أيار ٢٠٠٨ في احتشاد الشباب الخريجين العاطلين عن العمل (كانت جمعية للخريجين العاطلين عن العمل قد أنشئت سنة ٢٠٠٧ في تونس على غرار الجمعية المماثلة الموجودة في المغرب منذ أكثر من عشرين عاماً) في مدينتي ماجل بلعباس وفريانة في ولاية القصرين المجاورة لولايتي قفصة وسيدي بوزيد[١٥]. وأدت ممارسات متعلقة بالتشغيل، مماثلة لما جرى في

قفصة، إلى تفجير احتجاج شعبي كبير آخر: مظاهرة الشباب الخريجين العاطلين عن العمل في الصخيرة، المدينة المرفئية الواقعة في وسط ساحل تونس الشرقي، في فبراير/ شباط ٢٠١٠، وهي مظاهرة سرعان ما تحوَّلت إلى انتفاضة رداً على القمع[١٦]. ووقف نقابيون من الاتحاد العام التونسي للشغل، مرة أخرى، في طليعة هذه المعركة. وشارك أيضاً مناضلو الاتحاد والخريجون العاطلون عن العمل في انتفاضة مدينة بنقردان، الواقعة في الجنوب الشرقي قرب الحدود الليبية، والتي تشكل بالتالي مركزاً لنشاط هام لتجار صغار عابرين للحدود. وفي هذه الحالة، كانت محاولة السلطات التونسية حظر هذه التجارة هي التي فجّرت الأوضاع، حيث احتشد صغار التجار ومعهم شباب عاطلون ممن ليس أمامهم أفق سوى الانخراط بدورهم في هذا النشاط المندرج في أغلبه ضمن "القطاع غير الرسمي"[١٧].

وقد بلغ تراكم الانتفاضات والنضالات الحد الذي أمكن معه للفعل اليائس لمحمد البوعزيزي في ١٧ ديسمبر/كانون الأوَّل ٢٠١٠ في سيدي بوزيد أن يشعل فتيل انتفاضة جديدة انطلقت من المدينة وانتشرت كالنار في الهشيم على امتداد منطقة الوسط المتمردة قبل أن تشمل البلد بأكمله وتبلغ ذروتها في العاصمة[١٨]. وقبل البوعزيزي ببضعة أشهر، في ٣ مارس/آذار ٢٠١٠، كان شاب آخر له ظروف اجتماعية مشابهة يُدعى عبد السلام تريمش، وهو بائع أكلات خفيفة في كشك في ركن أحد شوارع مدينة المنستير، قد أقدم على إضرام النار في نفسه في ظروف شبه مماثلة في رد فعل يائس على اضطهاد السلطات البلدية له. وقبلها بعامين، في ٢٧ مايو/أيار ٢٠٠٨، وخلال احتجاجات فريانة، كان شاب عاطل عن العمل قد انتحر أيضاً بإلقاء نفسه من أعلى عمود كهربائي. وأفرز كل من هذين الفعلين مظاهرات غضب، ولكن الوضع لم يكن قد بلغ بعد حد القطيعة.

ومثلما شدَّد حبيب عائب عن حق،

> في حين أن انتحار البوعزيزي أعطى دفعة لأحداث عجَّلت بالنهاية السريعة للدكتاتورية وجعلتها ممكنة خلال أقل من شهر، فإنه لمن الخطأ تماماً اعتبار أن السيرورة برمتها بدأت بهذه الواقعة المأساوية، ومن ثم إنكار تراكم سلسلة طويلة من الأفعال السياسية ومن مطالبات العمال

بحقوقهم، في أماكن العمل وفي الخدمات الصحية على سبيل المثال[١٩].

وفي مصر، كان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر منذ نشأته سنة ١٩٥٧ مؤسسة من مؤسسات السلطة الناصرية وفقاً لعُرف الدكتاتوريات الشعبوية المستلهمة للنموذج السوفيتي. وقد انتمى قادة الاتحاد إلى نخبة النظام الاجتماعية وإلى الحزب الحاكم وتمثّلت وظيفتهم في السيطرة على الطبقة العاملة وتأطيرها لمصلحة النظام، أكثر بكثير مما اهتموا بالدفاع عن مصالحها. هذا وقد صاحب التحرير السياسي المحدود والمراقَب في ظل السادات، ثم مبارك، تحريرٌ اقتصادي واسع النطاق لمصلحة رأس المال وغياب بارز للتحرير النقابي لمصلحة العمل – في نفي إضافي للأيديولوجيا الزاعمة بأن النيوليبرالية والديمقراطية تسيران يداً بيد، بالرغم من المثال التاريخي لشيلي في ظل أوغستو بينوشيه حيث ترافق التغيير النيوليبرالي مع الدكتاتورية الشرسة[٢٠].

ولذا، فعلى العكس من تونس حيث لم تَحُلْ سيطرة بن علي على قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل دون استمرار المناضلين والكوادر المحليين للمركزية النقابية في الارتباط الوثيق بالنضالات الاجتماعية، فإن النضالات العمالية في مصر كانت في الأغلب نضالات "عشوائية" تلتف على الاتحاد الرسمي. كان هذا بوجه الخصوص حال "انتفاضة الخبز" في ١٨ و١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٧٧، وهي أقوى انفجار اجتماعي في مصر بين "حريق القاهرة" في ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٥٢ وانتفاضة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ (شهر يناير/كانون الثاني هو على ما يبدو الشهر المفضّل للانتفاضات الجماهيرية الكبرى في مصر). وقد أطلق هذه الهبّة الشعبية وقادها عمال مصانع الغزل والنسيج والحديد والصلب في حلوان وشبرا الخيمة[٢١].

وقد مهّد القمع العنيف للإضراب المطوّل الذي خاضه عمّال الحديد والصلب في حلوان سنة ١٩٨٩ لمرحلة تراجع في النضالات العمالية. وتفاقم هذا التراجع بفعل عمليات إعادة الهيكلة والخصخصة للشركات العامة في التسعينات، والتي كانت مصحوبة بالتسريح على نطاق واسع متنكراً في هيئة تقاعد مبكر، وبإضفاء اللااستقرار على ظروف العمل. بيد أن العقد الأول من القرن الجديد شهد صعوداً جديداً في النضالات أفرز في سنوات ٢٠٠٤–٢٠١٠ أكبر موجة إضرابات عمالية في تاريخ مصر حتى انتفاضة ٢٠١١. واكتسبت هذه الموجة الجديدة زخماً من الإضراب الناجح

والمدوّي لأكثر من ٢٠ ألف عامل وعاملة من مصانع الغزل والنسيج في المحلة (المحلة الكبرى) في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦[٢٢].

وقد شجّع انتصارهم قطاعات أخرى على خوض النضال، الأمر الذي أفضى إلى صعود كبير في النضالات[٢٣]. وقاد موظفو الضرائب العقارية معركة منتصرة مدوِّية أخرى، حيث نظَّم عشرات الآلاف منهم اعتصامات في العديد من المدن خلال خريف ٢٠٠٧، وصولاً إلى الذروة المتمثلة في اعتصام مشهدي لمدة عشرة أيام في ديسمبر/كانون الأول أمام مقر مجلس الوزراء في القاهرة[٢٤]. وكان هذا الإضراب الأول لموظّفين حكوميين منذ بدء العهد الناصري نموذجياً في نمط تنظيمه الديمقراطي وقد أفضى في ٢٠٠٨ إلى إنشاء أول نقابة مصرية مستقلة منذ أكثر من نصف قرن، وهي نقابة موظفي الضرائب العقارية، التي انتزعت شرعيتها القانونية في ٢٠٠٩.

وإذا بالعدد الإجمالي للاحتجاجات الاجتماعية في البلد (إضرابات، تجمهرات، اعتصامات، مظاهرات) الذي كان قد شهد قفزة أولى سنة ٢٠٠٤ - حيث انتقل من ٨٦ احتجاجاً في السنة السابقة إلى ٢٦٦ احتجاجاً في تلك السنة، وحافظ على هذا المستوى في عامي ٢٠٠٥ (٢٠٢) و٢٠٠٦ (٢٢٢) - إذا بهذا العدد يبلغ ذروته في ٢٠٠٧، حيث وقع في الإجمال ٧٥٦ احتجاجاً. وسوف يطرأ تراجع طفيف على هذا الرقم إلى ما يزيد قليلاً عن ٧٠٠ احتجاج في ٢٠٠٨، ثم يواصل انخفاضه النسبي في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مصحوباً بانخفاض في إجمالي عدد المحتجين مقارنةً بالذروة المتحققة في ٢٠٠٧ (٤٠٠ ألف في تلك السنة، ثم أقل من ٣٠٠ ألف في كلٍ من السنوات اللاحقة)[٢٥]. غير أن هذه المستويات من النضال كانت مرتفعة مع ذلك، خصوصاً أنها تواصلت بالرغم من القمع المتزايد دوماً والمصحوب بتسريح العمال على نطاق واسع، وكذلك رغم النتائج المختلطة للإضراب العام في ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٨. وكان هذا الأخير قد نُظِّم تضامناً مع معركة جديدة لعمال وعاملات المحلة تعرَّضت هذه المرة لقمع قاسٍ، لكنها نجحت مع ذلك في انتزاع وعود من الحكومة[٢٦]. ولم يمنع ذلك النضالات الاجتماعية من استعادة زخمها بعد تجاوز آثار الضربة.

نرى إذن أن الانتفاضة العامة التي أطلقتها أحداث سيدي بوزيد في تونس في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ - سواء الانتفاضة التونسية ذاتها أو امتدادها إلى مصر،

ثم إلى مجمل المنطقة العربية – لم تكن مجرد رعد في سماء صافية. بل على النقيض من ذلك، نجم اكتمال شروطها الموضوعية من انسداد التنمية الإقليمية، ذلك الانسداد الذي حدَّده تضافرياً مجموعُ العوامل والظروف التي ناقشناها في الفصول السابقة. بيد أن انتظار الانفجار كان أقوى ما يكون في تونس ومصر، بسبب التطور المشهدي في نضالات الشرائح الشعبية في كلا البلدين خلال العقد الأول من هذا القرن. وفي الحالتين، اضطلعت الحركة العمالية بدور حاسم في هذا التطور. وهذه الخاصية للبلدين – القوة النسبية للحركة العمالية، كرافعة لصعود النضالات الاجتماعية – هي التي جعلت منهما "الحلقتين الضعيفتين" ضمن سلسلة النظم العربية. وقد شهدت بلدان أخرى في المنطقة، من البحرين إلى المغرب، نضالات عمالية وشعبية هامة خلال السنوات السابقة على ٢٠١١، ولكن دون أن يتوفر للحركة العمالية نفس تأثيرها في البلدين الرائدين للانتفاضة الإقليمية.

وكان تراكم الشروط الموضوعية على الصعيد الإقليمي قد حفّز أيضاً احتشادات قطاعات اجتماعية أخرى منبثقة من الشرائح الوسطى الحديثة: سواء في أوساط المهن الحرة – كالمحامين والمهندسين والأطباء – أو في صفوف الشرائح المماثلة – نفس هؤلاء المهنيين من العاملين بأجر، وكذلك معلمي التعليم العالي والصحافيين، و"ذوي الياقات البيضاء" (من الموظفين الحكوميين والعاملين في الخدمات التجارية والمالية) – بل وفي صفوف صغار أرباب الأعمال وأواسطهم. وتجدر الإشارة إلى إسهام النضالات الديمقراطية التي قادها المحامون في تمهيد التربة لانتفاضة ٢٠١١، وذلك في مصر وتونس كما في بلدان أخرى من المنطقة. ويسري الأمر ذاته على الحركة الطلابية. وطوال العقد الأول من القرن الجديد، نمت حركات واحتشادات سياسية احتجاجية في صفوف هذه الشرائح والفئات في العديد من بلدان المنطقة، سواء حول مطالب ديمقراطية أو في مواجهة الاعتداءات المقترفة من قِبل إسرائيل أو الولايات المتحدة[٢٧]. والحالة الأشهر هي حركة **كفاية** في مصر[٢٨].

وتندرج **الحركات النسائية** في المنطقة ضمن هذا السياق الأخير، أي الاحتشادات في صفوف الشرائح الوسطى. وخلال السنوات الأخيرة، شهدت تونس والمغرب أنشط الحركات النسائية وأشدها تأثيراً في البلدان العربية. وقد اضطلعت الجمعية التونسية

للنساء الديمقراطيات التي ترأسها الشجاعة أحلام بلحاج، إلى جوار أنشطتها النسوية بحصر المعنى، اضطلعت بدور طليعي في الاحتشادات الديمقراطية ضد نظام بن علي، ثم في الانتفاضة. وقد يبدو الأمر طبيعياً، حيث تشتهر تونس بكونها البلد العربي الذي تتمتع فيه النساء بأفضل وضع نسبي. بيد أن جمعية نسائية قد لعبت دوراً هاماً في أحد أكثر البلدان اتساماً بعتق وضع النساء، ألا وهو اليمن، حيث برزت منظمة **صحفيات بلا قيود**، التي أسستها توكّل كرمان، برزت هي أيضاً في النضال الديمقراطي ضد نظام صالح قبل أن تضطلع بدور طليعي في إطلاق انتفاضة ٢٠١١[٢٩]. (حصلت كرمان على جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠١١.) غير أن الحركات النسائية في المنطقة العربية تعاني مما وصفته إصلاح جاد بتحوّلها إلى منظمات غير حكومية[٣٠]، مشيرة إلى إضفاء الطابع الاحترافي على تلك الحركات في إطار منظمات غير حكومية تتلقى تمويلاً دولياً.

وفي المحصلة، يمكن القول إن أياً من "الذوات الفاعلة" الموصوفة أعلاه لم تُلبِ الشروط المطلوبة لتحقيق "تحوُّل نطاق" (scale shift) في "الاحتجاج التجاوزي" (transgressive contention)، كما يُقال في رطانة علم الاجتماع السياسي[٣١]. وبعبارة أخرى، فإن حالة الحركات السياسية والاجتماعية التي تناولناها حتى الآن أو طبيعتها لم تسمحا بتوقع تعميم الاحتجاج الاجتماعي-السياسي، الذي كان انفجاره نتاجاً للتحديد التضافري، أو توجُّهه السياسي المنتفض على النظام القائم، ناهيك بتوقع نجاح هذا الاحتجاج، وذلك حتى في "الحلقات الأضعف". والشيء المفتقد في هذا الصدد كان ظهور "فاعلين سياسيين جدد متمتعين بالوعي الذاتي" و/أو "فعل جماعي إبداعي"[٣٢]. وقد تمثّلت إحدى الإمكانيات النظرية في نشوء التنظيم الذاتي المستقل للحركة العمالية حيثما تمتعت هذه الحركة بالقوة الكافية موضوعياً لتحقيق هذا التنظيم الذاتي، سواء عبر الإطاحة بالقيادات الموالية للسلطة داخل التنظيم القائم (كما في تونس مثلاً)، أو عبر ظهور شكل جديد من التنظيم الذاتي العمالي في خضم النضال (كما في مصر).

إن الذهنيات المعاصرة اعتادت على نموذج القيادة الكاريزمية للحركات الجماهيرية الثائرة الذي تكاثر في القرن العشرين، أياً كانت الطبيعة الاجتماعية-السياسية لتلك القيادات – من لينين إلى الخميني، مروراً بهتلر وغاندي وماو وكاسترو – إلى حد أنها رأت طرافة تاريخية مطلقة في كون الحركات الثورية العربية في ٢٠١١ "بلا

قيادة". والحال أنه، من ثورة فبراير ١٩١٧ التي أسقطت القيصرية في روسيا إلى ثورات ١٩٨٩-١٩٩١ التي أطاحت نظم ما بعد الستالينية، لا نقص لتجارب حركات ثورية انتصرت رغم كونها "بلا قيادة"، بالمعنى الفردي والكاريزمي لمفهوم القيادة. هذا فضلاً عن أن الثورة النموذجية بامتياز، ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، كانت هي ذاتها في البداية ثورة "بلا قيادة" (على عكس حال مراحلها اللاحقة، ووفقاً للفارق ذاته القائم بين ثورتي فبراير وأكتوبر ١٩١٧).

فاعلون جدد، تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات

بيد أن ثمة منظمات ومؤسسات سياسية كانت موجودة سواء في فرنسا سنة ١٧٨٩ أو في روسيا في فبراير/شباط ١٩١٧، وسواء كانت قائمة مسبقاً أو وُلدت في خضم الحدث، وقد أفرز تضافرها قيادة جماعية للانتفاضة: الطبقة الثالثة (Tiers état) ضمن مجلس طبقات الأمة (Etats généraux)، وكذلك النوادي السياسية في فرنسا؛ السوفيتات، علاوة على الأحزاب الثورية في روسيا. وفي كلتا الحالتين، كانت القوى السياسية المنظمة حاسمة في تطور الأحداث. بيد أن المنطقة العربية اتسمت قبيل سنة ٢٠١١، وكما سبق أن رأينا، بغياب قوى سياسية منظمة قادرة على دفع الاحتجاج الشعبي باتجاه الثورة وقيادتها لهذه الغاية. فالراغبون المحتملون لم يكونوا قادرين، والقادرون المحتملون لم يكونوا راغبين.

ولكي يشهد وضعٌ كهذا "إزالة المحاذير" على نحو يتيح للاحتجاج الجماعي أن يمر عبر "تحوُّل نطاق"، اقتضى الأمر تلبية الشروط التي عرَّفها علماء الاجتماع ماك آدم وتارو وتيلي كما يلي:

> نقصد بـ"تحوُّل النطاق" تغييراً في عدد ومستوى الأفعال الاحتجاجية المنسقة على نحو يفضي إلى احتجاج أوسع يشمل نطاقاً أوسع من الفاعلين ويمد جسراً بين دعاواهم وهوياتهم. ... والغالبية العظمى من الأفعال الاحتجاجية لا تتجاوز أبداً السياق المحلي أو الفئوي أو المؤسسي الذي تنبع داخله. ولكن في الوقائع الكبرى للسياسة الاحتجاجية، بحكم

> التعريف تقريباً، يجب أن يحدث قدر معيَّن من تحوُّل النطاق على الأقل. وفي جميع حالاتنا، نرى أحداثاً جديدة تلي اندلاع الاحتجاج؛ وفاعلين جدداً يلجأون إلى أشكال من الصراع جازف بها أسلافهم؛ ودعاوى وهويات أوسع تتبلور عبر التفاعل بين المحتجين[٣٣].

ووفقاً لنمط بالغ الشبه بما وصفه علماء الاجتماع الثلاثة في كتابهم، ظهر في الانتفاضة العربية فاعلون جدد، فاعلون لجأوا إلى أنماط جديدة للفعل وأنشأوا تنسيقيات وطنية منتهجين مسارين مختلفين لبث المعلومات – الشبكات التفاعلية، والوساطة (brokerage) ألتي تُنشئ صلات جديدة بين بؤر الاحتجاج. وبشكل ملموس، يتعلق الأمر هنا بدور الشبكات الشبابية التي تشكّلت عبر استخدام الإنترنت، وراحت ترتجل "تنسيقيات" للنضالات ضد النظم القائمة، ومن ثم اضطلعت فعلياً بدور قيادي في الانتفاضات.

وراح هؤلاء الشباب يتحدون القمع لهذا الغرض، متسلّحين بغياب المحاذير لدى شباب لا يزالون قادرين على "اقتحام السماء"، ومعتمدين على خبرتهم التقنية في التملّص من المراقبة البوليسية. وتعزَّز عزمهم بحكم كونهم الضحايا الرئيسيين للانسداد الاجتماعي–الاقتصادي للمنطقة العربية، مثلما أشرنا، في حين أن اتصالهم بالثقافة المعولمة، وهو اتصال أهم بكثير منه لدى الأجيال السابقة، يجعلهم يستاؤون بشدة من البؤس الثقافي الذي تفرضه النظم القمعية. وهوذا العامل الذاتي الذي لم يكن بالإمكان أن يتوقّع المرء مسبقاً الدور الذي لعبه بفعالية، ولا يزال، حتى لو كانت القراءة اللاحقة لسير الأحداث تتيح اليوم التعرُّف على علاماته المبكرة.

وفي صميم أغلب حركات الاحتجاج المشكِّلة للانتفاضة الإقليمية الكبرى، سواء في تونس أو مصر أو البحرين أو ليبيا (في المرحلة الأولى من الانتفاضة) أو سورية (لجان التنسيق المحلية)، أو أيضاً في الاحتجاجات الجارية في المغرب (حركة ٢٠ فبراير)، نجد شبكات متشابهة، تتكوَّن في أغلبها من الشباب، وتستخدم مجمل وسائل الإعلام الاجتماعية (فيس بوك ويوتيوب خصوصاً، وتويتر بدرجة أقل) في إقامة الصلات والاتصالات والتنسيق، وكذلك في بث المعلومات[٣٤]. والاستثناءات لهذه القاعدة، أي البلدان التي لم تلعب فيها شبكات من هذا النوع سوى دور هامشي وليس مركزياً، هي تلك التي يحدُّ فيها مستوى الفقر بشدة من استخدام الإنترنت (السودان، العراق،

موريتانيا، اليمن)، أو التي استحوذت فيها قوى سياسية منظمة على قيادة الاحتجاجات منذ مرحلة مبكرة (الأردن، موريتانيا، اليمن).

ويتعيَّن هنا إبداء عدد من الملاحظات بشأن هذه الظاهرة في ضوء التعليقات الغزيرة التي أثارتها عن "ثورة الفيس بوك". فقد زُعم مثلاً أن الدور البارز لشبكات الشباب المستخدم للإنترنت يشير إلى أن قيادة الانتفاضة العربية في أيدي "الطبقة الوسطى"، إن لم يكن "الشبيبة الثرية" التي يُعد وائل غنيم نموذجاً لها. وغنيم هو مدير صفحة فيس بوك المعنونة "كلنا خالد سعيد"، على اسم الشاب الذي ضُرب حتى الموت على يد شرطيين بالملابس المدنية في الإسكندرية، في ٦ يونيو/حزيران ٢٠١٠. وقد أججت هذه المأساة بشدة غضب الشباب المصري على النظام، ممهِّدة لمظاهرات ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وهو يوم "عيد الشرطة" في مصر. وكان غنيم هو أول من دعا إلى تلك المظاهرة، مسهماً بذلك في إطلاق الانتفاضة.

بيد أن وائل غنيم، وهو بالتأكيد شاب برجوازي ميسور الحال - كان قد أقام في دبي سنة ٢٠١٠ كمدير تسويق لشركة غوغل لمنطقة مينا - أقل تمثيلاً بكثير لأغلب مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعية من خالد سعيد نفسه الذي لم يكن يحوز، بسبب تواضع إمكانياته المادية، على اتصال خاص بشبكة الإنترنت. وعلى غرار الجماهير الغفيرة للشباب المنتمين إلى أوساط اجتماعية متواضعة، كان يتجوَّل على الشبكة في مقهى إنترنت - مثل المقهى الذي كان داخله في اللحظة القاتلة عندما أمسك به الشرطيان. والحقيقة أن أعضاء شبكات وسائل الإعلام الاجتماعية من الشباب الذين ارتجلوا دور منسقي الانتفاضة العربية ينتمون في غالبيتهم إلى الشرائح الوسطى أو الوسيطة لمجتمعاتهم - والتي ينبغي عدم الخلط بينها وبين "الطبقة الوسطى" - مع وجود نسبة عالية من طلاب التعليم العالي أو طلابه السابقين الذين رأينا مدى تأثرهم بالبطالة.

والأيديولوجيا المتفشّية في صفوف غالبية أعضاء هذه الشبكات هي ليبرالية سياسية وثقافية ممزوجة بحس حاد بالعدالة الاجتماعية. إنها بشكل ما صيغة عربية لـ "الأعمدة الأربعة" البرنامجية التي عرَّفتها أحزاب الخُضر في بداية الحركة في أوروبا نحو سنة ١٩٨٠، حينما كان الخُضر الألمان حركة شبابية وجذرية. وثمة أعمدة ثلاثة مشتركة بين الحركتين - العدالة الاجتماعية، والديمقراطية القاعدية، واللاعنف - في حين أن العمود الرابع

الأوروبي، وهو المبدأ البيئي، تحلّ محلّه في الحالة العربية قومية تقدمية معارضة للسيطرات الغربية والإسرائيلية. وتكمن حرية التعبير في صميم تطلعاتهم. ومثلما كتب حميد دباشي،

> إنهم يوسّعون الفضاء العام الذي يُشكّلونه بوصفه طريقة عمل الديمقراطية التي يطلبونها؛ ولا يتعلق الأمر هنا بإيجاد اقتصاد سوق مفتوحة كتعبير عن الديمقراطية التي نعرفها في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. ولا يعني ذلك أن الانتفاضات هي عمل اشتراكيين ثوريين، ولكنه يعني أن الغاية الرئيسية على جدول أعمالها هي الفضاء العام وليست المِلْكية الخاصة[٣٥].

وعلى غير هوى طارق رمضان، الذي يعتبر "المرجعية الإسلامية" شرطَاً وعلامةً لعدم مسايرة "الغرب" (وحزب العدالة والتنمية التركي الذي يُعجَب به رمضان إنما هو أفضل تفنيد لفرضيته الخاصة به)[٣٦]، فإن هؤلاء الشباب يشاركون في غالبيتهم العظمى في "حضارة" تحرُّر عالمية. فهم يشعرون بأنهم أقرب إلى "الساخطين" (indignados) في الميادين العامة الإسبانية منهم إلى السلفيين الذين ربما جاوروهم في الميادين العامة للمدن العربية، مثلما أن "الساخطين" أنفسهم قد تماهوا معهم إلى حد أنهم استلهموا نضالهم[٣٧]. ويجمع بين الغالبية منهم أنهم ضحايا للبطالة وانعدام الأمان اللذين تفرزهما الرأسمالية المعاصرة.

والحال أن بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات عن النسب المئوية لمستخدمي الإنترنت تبيِّن، في حد ذاتها، أن "جمهور الإنترنت" في أغلب البلدان العربية أوسع بكثير من أن يقتصر على الشباب البرجوازي. وهذا هو ما تشير إليه البيانات المتاحة عن سنة ٢٠١٠، أي عشية الانتفاضة الإقليمية (الجدول ٤-١). وتتعلق هذه البيانات بنسبة الأفراد (معدل الاختراق) المنتمين إلى السكان المشمولين بالإحصاء، معرَّفين بحسب القواعد المعتمدة من قِبل المؤسسات المختصة في كل بلد. وبالنسبة لمجموع البلدان العربية، حسب المصدر ذاته، بلغت النسبة الإجمالية لمستخدمي الإنترنت ٢٤,٥% في سنة ٢٠١٠، ومثَّلوا ٨٧ مليون شخص، وهو ما يشير إلى أن السكان المشمولين بالإحصاء يعادلون تقريباً مجموع السكان[٣٨].

النسبة المئوية للأشخاص المستخدمين للإنترنت (٢٠١٠)

الأردن	27,2	قطر	81,6
الإمارات العربية المتحدة	68	الكويت	61,4
البحرين	55	لبنان	43,7
تونس	36,8	ليبيا	14
الجزائر	12,5	مصر	30,2
سورية	20,7	المغرب	49
السودان	8	المملكة السعودية	41
الضفة الغربية وغزة	42	موريتانيا	4
العراق	2,5	اليمن	12,4
عُمان	62		

الجدول 4-1 (المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات)

ووفقاً **لتقرير الإعلام الاجتماعي العربي**، فإن عدد مستخدمي فيس بوك في البلدان العربية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ بلغ ٢١,٤ مليوناً، من بينهم ٤,٦ ملايين في مصر و١,٨ مليون في تونس (بمعدل اختراق يبلغ ١٧,٦% في هذا البلد الأخير)[٣٩]. وتراوحت أعمار ٧٥% من هؤلاء المستخدمين في المنطقة بين ١٥ و٢٩ عاماً. وقد ارتفعت أعدادهم كثيراً منذ ذلك الوقت بتأثير الأحداث: فخلال الربع الأول وحده من سنة ٢٠١١، زاد العدد بنسبة قاربت ٣٠% وصولاً إلى ٢٧,٧ مليون مستخدم في بداية أبريل/نيسان[٤٠]. ومثله في ذلك مثل مشهد التلفزة، ولكن بدرجة أقل لأنه لا يحتاج إلى نفس الإمكانيات المالية، يتسم مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللغة العربية بالطبع بوجود كثيف للمواقع والمواضيع الدينية، التي يعكس تواتر زيارتها درجات "تديُّن" المجتمعات. ولذا، فلا عجب من أهمية الموضوعات الدينية في المشهد المذكور في مصر[٤١]. بل تتمثَّل الجدة في الأهمية النسبية للمكانة التي تحتلها في مجمل المشهد في المنطقة المواقع والصفحات التي تعكس التطلعات التي أشرنا إليها أعلاه.

فقد فعل "الاستثناء الاستبدادي العربي" مفعوله: ومثلما كان له دورٌ كبير في كفالة النجاح الهائل للتلفزة الفضائية في المنطقة، فإنه يفسِّر أيضاً أسباب نهم الشباب الثائر في استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة. فهي أتاحت لهم إنشاء شبكات تضامن مناهضة للحكومات، وتبادل الأفكار "الهدّامة". علاوة على ذلك، استطاعوا، من خلال

استحداث "صحافة مواطنين" (في زمن يستطيع فيه كل شخص لديه هاتف خلوي ملائم أن يجعل من نفسه مصوراً وينشر تسجيلاته من الفيديو على الإنترنت)، أن يقوِّضوا جزئياً ما تمارسه وسائل الإعلام الرسمية من تعتيم على التطورات الهامة في الصراع الاجتماعي أو تشويه لها.

ولم تنتظر هذه الشبكات شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ لكي تنشط. ففي تونس مثلاً، كانت شبكات من هذا النوع هي التي نقلت الصور والمعلومات المتعلقة بانتفاضة الحوض المنجمي في قفصة سنة ٢٠٠٨. وبالمثل، وُلِدت حركة شباب ٦ أبريل في مصر من شبكات من النوع نفسه حاولت تنظيم إضراب عام تضامناً مع عمال المحلة خلال السنة ذاتها. وقد أجاد سامي بن غربية، مؤسس موقع نواة الاحتجاجي التونسي والمناضل المحنّك في "فضاء المدونات"، أجاد التعريف بهذه الظاهرة في مقال لافت منشور على موقعه في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠:

> يعدّ حقل النشاط الرقمي في العالم العربي من أكثر ديناميات التغيير اتساماً باللامركزية واللاانتظام والقاعدية. هذا ما يجعله ممانعاً لمحاولات الاختراق والتوظيف من قبل المنظمات غير الحكومية وأحزاب المعارضة العربية، حتى تلك المتمرسة على تقنيات الاتصال الحديثة. فاستقلاليته جعلت منه كياناً جذاباً ومقاوماً في الوقت نفسه لكل أنواع الرقابة الحكومية أو التوظيف المسيّس للمعارضة. لكن صفة الاستقلال تلك لا تعني بالضرورة انفصال أو انعزال هذا النشاط الرقمي عن محيطه. فالعديد من النشطاء الرقميين في العالم العربي يتعاونون مع أحزاب المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ... ومعظم هؤلاء النشطاء مرتبطون أيضاً بعضهم ببعض. ... وهم يتعاونون في ما بينهم خلال الأحداث الكبرى، ... كما ينسقون في ما بينهم عمليات الحشد والمناصرة لحملاتهم وقضاياهم. ... إلى جانب كل هذا، يرتبط النشاط الرقمي العربي بحركة النشاط الرقمي العالمي من خلال المؤتمرات والورشات التدريبية. أضف إلى كلّ هذا القدرة الذاتية التشبيكية الهائلة التي يتميز بها الإنترنت وخاصة مواقع الشبكات الاجتماعية. خلاصة القول إنّ النشاط الرقمي

العربي، يفعل ويتفاعل في سياق متعدد الأصعدة، بعضها محلي وقطري وبعضها الآخر قومي وعالمي[٤٢].

وصياغة بن غربية سليمة: استقلال، ولكن ليس انفصالاً أو انعزالاً. ومما لا ريب فيه أن دور "النشاط على الإنترنت" كان حاسماً في "تحوُّل نطاق" النضال وتطوُّره نحو انتفاضة معممة. وقد فعلت التكنولوجيات الجديدة الكثير في تيسير وتعجيل إنشاء شبكات ما كان ليتسنى إيجادها بدون تلك التكنولوجيات، بسبب القمع. وعزَّزت هذه التكنولوجيات أيضاً شكلاً من التنظيم الديمقراطي المتماشي مع الأزمنة الحديثة. إذ يمكننا القول، بمحاكاة ماركس في كتابه **بؤس الفلسفة**: "المطبعة السرية تعطيك التنظيم التراتبي المركزي؛ والإنترنت يعطيك الشبكة المساواتية اللامركزية". ولكن الاعتقاد بأن الشبكات "الافتراضية" يمكنها في حد ذاتها تنظيم ثورات ليس سوى وهم. ففعالية هذه الشبكات تتناسب طردياً مع حجم الشبكات الفعلية المبنية عبر عمليات التعبئة على الأرض.

والحال أن الانتفاضتين التونسية والمصرية ما كان لهما أن تكتسبا، في بضعة أيام، ما تمتعتا به من حجم استثنائي إلى حين إسقاط الطاغيتين لولا الخبرة المكثَّفة للنضالات التي شهدها البلدان خلال السنوات السابقة على الانتفاضة، ولولا شبكات الحركات السياسية والاجتماعية التي بُنِيَت في خضم تلك النضالات والتي مهدت للانفجار الاجتماعي، ولولا الصلة بين الشبكات "الافتراضية" والشبكات الفعلية المتجسدة في نشطاء ينتمون لكلا المجالين معاً.

والتباين مع انتفاضتي ليبيا وسورية غني بالدلالات. ففي هذين البلدين الأخيرين، حالت شراسة الدكتاتورية ووحشية القمع دون تراكم النضالات على مرّ السنين على الطريقة التونسية أو المصرية. ولهذا السبب لم تستطع حركات الاحتجاج فيهما – ولم يكن بوسعها – أن تكتسب سريعاً الحجم والانتشار الهائلين الكفيلين بشلّ الدكتاتوريتين، أو على الأقل التسبب بتفككهما. وقد تمكنت بالتالي الدكتاتوريتان من الإقدام على قمع دموي لحركات الاحتجاج، الأمر الذي حد من انتشارها وأجبرها على حمل السلاح دفاعاً عن النفس. وقد حدث اللجوء إلى السلاح بسرعة فائقة في ليبيا، حيث كان القمع واسع النطاق ودامياً منذ البداية؛ وحدث عبر سيرورة

مطوَّلة في سورية، حيث كان القمع تدريجياً في اتساعه (ولكن ليس في وحشيته). وفي اليمن، في المقابل، حيث لم تلعب الشبكات "الافتراضية" سوى دور محدود، كانت الشبكات الفعلية – السياسية والقبلية – هي التي جعلت التعبئة ضد صالح تجتذب بسرعة أعداداً كبيرة من الناس. وهذه الاختلافات لا تفسِّر كل شيء بالطبع (وسوف نقيِّم عوامل أخرى في الصفحات التالية)، لكنها تُشكل مع ذلك جانباً هاماً من المشكلة.

وقد لخّصت الأمر الناشطة المدافعة عن حرية التعبير الإلكتروني، جيليان يورك، تلخيصاً جيداً جداً في تدوينة منشورة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، في صدى لما كتبه بن غربية:

> فُهمت النشاطية الرقمية بوصفها حركة مستقلة بذاتها، [طريقة] جديدة من التنظيم يتفرد بها العالم الرقمي الخاص بالقرن الحادي والعشرين. والواقع هو أن الأدوات الرقمية تتكامل مع النشاطية "التقليدية"، وذلك لعدة أسباب: فهي تتيح للمنظِّمين تعبئة أعداد كبيرة من الناس بسرعة؛ وتساعد في جذب الانتباه الإعلامي للقضايا، وبسرعة؛ وتتيح إقامة بوابة مركزية للمعلومات. ...
>
> وتتعزَّز النشاطية التقليدية بالفعل عبر الأدوات الرقمية (أحياناً بشكل عظيم)، في حين أن الأنشطة الرقمية وحدها يمكن أن يعرقلها ضعف الروابط. ...
>
> وبكلام آخر، "النشاطية الرقمية" وحدها عديمة الفائدة إلى حد بعيد، ولكن استخدام الأدوات الرقمية يمكن أن يجعل النشاطية التقليدية أقوى بما لا يقاس[٤٣].

وقبل عام من ذلك، اختتمت الصحافية الأمريكية كاريل ميرفي مقالاً كتبته من المملكة السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ عن الدور السياسي للإنترنت في المنطقة بالسطور التنبؤية التالية:

> ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن ما يحدث في الشرق الأوسط ليس سوى

> بداية ثورة رقمية، وأن هذه الثورة مازال لديها الكثير في جعبتها بالنسبة لنا جميعًا في ما يتعلق بخبرات التعامل مع الإنترنت. وتشير كل هذه التغييرات التي جلبتها الإنترنت إلى المنطقة فيما يتعلق بالوعي الاجتماعي والوصول إلى المعلومات ومشاركة القاعدة الشعبية العريضة، إلى حتمية وجود عالم سياسي جديد في نهاية المطاف[٤٤].

والحال أن الحكومات الاستبدادية العربية أدركت الخطر جزئياً. فقد راحت تشن حملات قمعية ضد المدونين ونشطاء الإنترنت على الصعيد الإقليمي، إلى حد أنه، في أغسطس/آب ٢٠١٠، من أصل ٢٥٣ ناشطاً من نشطاء الإنترنت المستهدفين بالقمع في العالم، كان ١٠٣، أي بنسبة ٤١%، مركّزين في المنطقة العربية. وهذا الرقم أورده سامي بن غربية في المقال المقتبس أعلاه، والذي حذّر فيه من تدخل الولايات المتحدة وأوروبا وأدان كيلهما بمكيالين في مجال الدفاع عن الحريات، حيث أنهما يُدينان قمع مستخدمي الإنترنت في إيران والصين بينما يلتزمان الصمت إزاء القمع الأكبر الذي يمارسه حلفاؤهما العرب[٤٥].

ومع ذلك، فلم يكن بمقدور الحكومات ولا خبراء الفضاء الإلكتروني ولا الجامعيين ولا المناضلين على الأرض التنبؤ بأن تراكم الشروط الذاتية التي جرى تعدادها حتى الآن – أي خبرة النضالات الاجتماعية والسياسية، وانتشار شبكات الإنترنت، وبث الأنباء على نطاق واسع جداً عبر القنوات الفضائية على نحو يُضخِّم من قوة المثال – لم يكن بمقدور أحد أن يتوقع أن ذلك كله سيمتزج بتفاقم التناقض الأساسي الذي يعوق التنمية في المنطقة وبالعوامل المساهمة في "التحديد التضافري" لهذا التناقض بحيث يطلق سيرورة ثورية إقليمية تفضي إلى إطاحة طاغيتين في غضون أقل من شهر، وخلال أقل من شهر في كل حالة من الحالتين. وبحكم طبيعته غير المسبوقة، فإن "التغيّر الذاتي" الذي تحدث عنه لينين – ذلك التغيّر الذي أفرز، في الحالة العربية، "قدرة الطبقة الثورية على القيام بأعمال ثورية جماهيرية، قوية إلى حد أنها تحطّم (أو تصدّع) الحكم القديم" وتتمكّن من "إسقاطه" في بعض بلدان المنطقة – قد أخذ الجميع على حين غرّة.

الدول والثورات

بَقِيَ مع ذلك مجهولٌ كبيرٌ في الصيغة التي طرحها لينين: كيف يمكن تحديد ماهية الأفعال الجماهيرية "القوية إلى حد أنها" تستطيع الإطاحة بالحكم؟ ويزداد الأمر تعقيداً حينما نضع في الاعتبار أن القائد الثوري الروسي أشار بشكل غير مباشر إلى عتبتين يجب تعريفهما: عتبة الثورات الشاملة التي تستطيع أن "تحطّم" مؤسسات السلطة القائمة – وبالأخص النواة الصلبة لكل دولة والمتمثلة في قواتها المسلحة، وهو ما شدَّد عليه لينين أكثر من أي شخص آخر – وعتبة الثورات الجزئية التي لا تحقِّق سوى إطاحة قسم يتفاوت حجمه من الممسكين بالسلطة و"تصدّع" الحكم القديم بما يؤدي إلى إعادة تنظيم جزئية لمؤسسات الدولة، دون أن تُحدث تغييراً هاماً في البنية الأساسية للدولة ذاتها.

ومن الجلي أنه في غياب تعريف للشروط اللازمة لكل من هذين المستويين للتغيير الثوري، فإن صيغة لينين قد تصبح تفسيراً للماء بالماء: فالأفعال "القوية" بما يكفي هي تلك التي تفلح في "إسقاط" الحكومة، وتلك التي ليست قوية بما يكفي هي تلك التي لا تفلح. ولكي نتجنّب تفسير الماء بالماء على هذا النحو، علينا أن نتناول اعتبارات ملموسة ومعقدة أكثر بكثير من تلك التي يذكرها لينين، وهي اعتبارات فكّر فيها الرجل مليّاً كمخطِّط استراتيجي للثورة الروسية، إلا أن التطرق إليها تعسّر عليه في الكلام العام والآني الذي اقتبسناه أعلاه.

وتتصل هذه الاعتبارات **ببعدين للدولة: قاعدتها الشعبية من جهة، وجهازها الإداري وقواتها المسلحة من جهة أخرى.** وهذه المسائل بسيطة نسبياً في حالة الدول البرجوازية الديمقراطية التي تحكم مجتمعات مدنية حديثة النمط، لكن الصورة أشد تعقيداً بكثير في المجتمعات المتسمة بالتطوُّر المركَّب، التي تتداخل فيها البُنى والفئات الاجتماعية العتيقة مع نوع حديث من التراتبية الاجتماعية، وحيث تمتزج أشكال عتيقة من السيطرة بمؤسسات سياسية تستلهم الحداثة. طبعاً وبمعنى ما، فإن كل مجتمع هو، بدرجة أو بأخرى، نتاج تطوُّر مركَّب؛ فليس من مجتمع واحد بلا تاريخ، وما من مجتمع متحرِّر بالكامل من مخلفات الماضي. ولكن المقصود بالتطوُّر المركَّب يتجاوز الفكرة المبتذلة القائلة بالترسُّب التاريخي العام للمجتمعات كافة، ليشير بالأحرى إلى التضافر بين

صنوف مختلفة من المنطق الاجتماعي في صميم النظام الاقتصادي و/أو السياسي المعاصر.

وتندرج المجتمعات المتخلفة بمعيار التصنيع الرأسمالي في مجملها ضمن فئة مجتمعات التطوّر المركّب. ويسري هذا حتى على تلك المجتمعات الناجمة عن سيرورة استعمارية استأصلت إلى حد كبير بُنياتها المحلية العتيقة، إذ أن الاستعمار ذاته أنشأ مؤسسات خصوصية يمكن أن نجد بقاياها مركّبة مع البُنى الرأسمالية العادية. أما البقايا الأكثر تقليدية العائدة إلى ماضي المجتمعات المتخلفة السابق على الرأسمالية، فإن أهميتها تتفاوت وفقاً لطبيعة الانتقال التاريخي إلى الرأسمالية في هذه المجتمعات: يتوقف الأمر على ما إذا كانت دوافع التغيير خارجية أو داخلية، وعلى مدى جذرية التحولات الجارية في المدن كما في المناطق الريفية.

وفي المجتمعات الناجمة عن ركود تاريخي مطوّل وممتد إلى الماضي القريب نسبياً – مثل مجتمعات المنطقة العربية، حيث أن جمود البُنى والمؤسسات العتيقة قوي بشكل خاص بفعل طول أمد تجذُّرها بالذات، وحيث كانت التحوُّلات محدودة نسبياً حتى النصف الثاني من القرن العشرين – فإن حضور التطوُّر المركّب طاغٍ فيها. وحتى في الجزائر، وهي البلد الذي عرف السيطرة الأوروبية الأطول والأكثر جذرية في شكل استعمار استيطاني، فإن الاستعمار الفرنسي لم يعمل سوى على استيعاب البلد "المفيد" (الماريشال هوبير ليوتي، المقيم العام الذي أدار الحماية الفرنسية على المغرب حتى سنة ١٩٢٥، هو الذي ميَّز بين "المغرب الجغرافي" و"المغرب المفيد").

وتتمثل المخلفات العتيقة الرئيسية التي تؤثر على طبيعتي السيطرة السياسية والدولة في المنطقة العربية في القبلية، والطائفية، والنزعة الإقليمية أو الجهوية. وهذه العوامل الثلاثة موروثة من العصور السابقة على الحقبة البرجوازية التي تتمثّل أيديولوجيتها المميِّزة في الفكرة القومية. وهي موروثات تقترن بماضٍ كان فيه لبُنى القرابة وللسلالة دورٌ محدِّد (القبلية)، ماضٍ شكّل فيه الدين الأيديولوجيا السياسية بامتياز (الطائفية)، ولم تكن السوق قد وحّدت فيه بعد الأقاليم التي صارت فيما بعد نطاقات لسيادة الدولة (الإقليمية أو الجهوية).

وعلى العكس من القبلية بالغة العِتق التي لم تعُد توجد في المجتمعات الرأسمالية

المتقدمة، لا تزال "الطائفية" قائمة بالطبع في أيرلندا الشمالية، ولكن الأمر في هذه الحالة يتصل بمفارقة تاريخية متمثلة في استمرار علاقة استعمارية في قلب أوروبا الغربية، علاقة فشل التطوّر الرأسمالي في تجاوزها. ولا تزال الطائفية موجودة أو تعاود الظهور مجدداً في أماكن أخرى كصيغة من صيغ العنصرية، وهي نتاج معتاد للأزمة الاقتصادية الرأسمالية. أما الإقليمية أو الجهوية، فحضورها طاغٍ. وهي تتخذ في المجتمعات المتقدمة سمتين حديثتين أدامتا أشكالها السابقة على الرأسمالية: فهي تتجلى إما كمسألة قومية (الباسك، الكتالونيون، وهلم جراً)، أو كنتاج للتطوُّر الرأسمالي اللامتكافئ (مطالبات المناطق المحرومة، أو الانفصالية "الأنانية" للمناطق الأغنى). وهذه الأبعاد الحديثة موجودة في الدول العربية: المسألة القومية للأكراد في العراق وسورية، والمسألة "الإثنية" الأمازيغية في البلدان المغاربية، بما فيها ليبيا؛ والإقليمية أو الجهوية ذات الأصول الاجتماعية–الاقتصادية في كل البلدان تقريباً.

في المقابل، تدوم القبلية والطائفية في منطقتنا في شكلهما العتيق من حيث الجوهر، بدرجات تتفاوت بحسب مدى قِدم وعمق التحديث في المجتمعات المختلفة. فالقبلية واسعة الانتشار، ويتراوح انتشارها ما بين بلدان تُشكل فيها القبلية العمود الفقري للتشكيلة الاجتماعية–السياسية القائمة وبلدان أخرى توجد في بعض مناطقها "قبلية بلا قبائل"، وفقاً للمصطلح الذي طبّقه محمد هشماوي على الجزائر[٤٦]. أما الطائفية، فقد بلغت ذروتها اليوم في منطقتنا، حيثما توجد مجتمعات غير متجانسة من حيث الديانات أو الطوائف الدينية. ودوام هذه العوامل العتيقة هو ما يفسِّر كون نظرية "العصبية" القبلية أو الدينية أو الإقليمية/الجهوية، التي صاغها ابن خلدون قبل أكثر من ستة قرون مفسراً القوة النسبية التي تتمتع بها التشكيلات الاجتماعية–السياسية بدرجة تماسكها، كون تلك النظرية لا تزال يُنظر إليها على أنها وثيقة الصلة بزمننا. بل إن هذه النظرية تعرف نجاحاً كبيراً منذ عقود عدة في أوساط العلوم السياسية المعاصرة المتخصصة في شؤون المنطقة العربية.

ولا ينبع دوام هذه العوامل من "جوهر ثقافي" ما: فالتفسير "الاستشراقي" ليس أكثر صلاحية هنا منه حينما يُطرح بشأن عدم التوافق المزعوم بين الإسلام والديمقراطية. والعرب ليسوا منذورين إلى الأبد للقبلية والطائفية بأكثر مما كان أوروبيو زمن الأقوام

(gentes) والعشائر (Stämme) والقبائل على أنواعها، أو أوروبيو زمن الحروب الدينية. فإن استمرار هذه العوامل في المنطقة العربية، بالرغم من التحوُّل الرأسمالي للمجتمعات المعنية، يرتبط بتزامنها، أي العوامل، مع اختراق المجتمعات من قِبَل المؤسسات الخاصة بالرأسمالية عند مرحلة متقدمة نسبياً من تطورها: وليس التطور المركَّب سوى نتاج لهذا التزامن. وقد جعل التزامن وكلاء التحديث أنفسهم، أجانب كانوا أو محليين، يتمسكون بتلك البُنى العتيقة لكي يوطِّدوا ويرسِّخوا سلطتهم. وقد قابلنا في هذا الكتاب مثالاً لهذا الاستخدام عند نقاشنا للطريقة التي استغلت بها السيطرة الإمبريالية الغربية المؤسسات العتيقة السابقة الوجود في المناطق النفطية من شبه الجزيرة العربية.

ويكمن مثالٌ آخر ذو دلالة في هذا الصدد في استغلال العوامل الثلاثة – القبلية والطائفية والإقليمية – في العراق خلال المائة عام التالية لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك بالتوالي على يد السيطرة البريطانية، والمَلَكية الهاشمية، والدكتاتورية البعثية، ثم سلطات الاحتلال الأمريكية[٤٧]. وحتى لو نحَّينا جانباً الردة الاجتماعية–الاقتصادية والثقافية المذهلة التي عاشها العراق منذ عام ١٩٨٠ بسبب الحروب المتعاقبة التي خاضها – وبوجه خاص بسبب الهجوم المدمِّر الذي شنّه عليه الائتلاف بقيادة واشنطن سنة ١٩٩١، ثم ما أعقبه من حصار كارثي على مدى ١٢ سنة – فإن الاستغلال المستمر للعوامل العتيقة من قِبَل حكومات العراق المتعاقبة قد حال دون اختفائها. بل على العكس، ازدادت هذه العوامل كثافة على مدار العقود الأخيرة.

وتؤثر هذه العوامل بالأساس في بُعد أولي للدولة له دور حاسم في مدى قدرتها على مقاومة الإسقاط من الخارج، الذي يخضع لشروط تختلف اختلافاً حاداً عن تلك المتعلقة بالإسقاط من الداخل أو "ثورات القصر". ويتمثّل هذا البعد في **القاعدة الشعبية** للدولة (ينبغي تمييزها عن قاعدتها الاجتماعية المعرَّفة على أسس طبقية). ومن نافل القول إنه حيثما تستند سلطة الدولة في نظام ما إلى ما تحظى به الجماعة أو الأسرة الحاكمة من ولاء قبيلة أو أكثر، و/أو أقليات طائفية دينية، و/أو جماعات إقليمية/جهوية – وهو ولاء ترعاه السلطة عن طريق منح امتيازات من كل نوع للأقلية الشعبية التي يتشكّل منها زبائن تلك السلطة – فإن اجتماع شروط الانتفاضة العامة للسكان أصعب بكثير.

ومثلما لاحظ فواز طرابلسي محقاً، فإن إحدى وظائف شعار "الشعب يريد"، ذي

الوجود الطاغي في الانتفاضة العربية، تكمن في "التركيز على الهوية الوطنية والوحدة الشعبية، في وجه كل تلك الانتماءات والهويات التي يستغلّها الحاكم المستبدّ والعدو الخارجي على حد سواء"[٤٨]. ولكن، باستثناء الحالة التي يؤدي فيها عجز السلطة عن تلبية تطلعات زبائنها إلى اغترابهم عنها، فإنه لمن العسير جداً تخطي ولاء هؤلاء الزبائن للحكام بدعوتهم إلى مراعاة مصلحة عليا، سواء كانت مصلحة وطنية-ديمقراطية أو طبقية. وفي ظل عدم النهوض بهذا التحدي، تتعرّض انتفاضة الغالبية لخطر أن تجد نفسها في مواجهة عداء القاعدة الشعبية للسلطة. وفي أسوأ الأحوال، تتماهى هذه القاعدة مع النظام قلباً وقالباً، إلى حد الاصطفاف إلى جواره في دينامية حرب أهلية. وفي أفضل الأحوال، وبالأخص حينما تبدو موازين القوى ساحقة لغير مصلحة النظام، فإن قاعدته الشعبية تلوذ بموقف الانتظار الحذر.

وفي غياب شرعية شعبية – سواء كانت، وفقاً لتصنيفات فيبر، قانونية-ديمقراطية (ولكن في هذه الحالة، وبحكم التعريف، تكون السلطة قابلة للعزل)، كاريزمية (عبد الناصر)، أو تقليدية (السلالة الحاكمة العلوية في المغرب، وهي المَلكية العربية المعاصرة الوحيدة التي تتمتع باستمرارية تاريخية طويلة) – مالت النظم العربية إلى رعاية زبائن قبليين، طائفيين و/أو إقليميين/جهويين كضمان ضد مخاطر العصيان. وبالنسبة للعديد من تلك النظم، شكّل هذا النوع من القاعدة الشعبية درع السلطة.

وعند إلقاء نظرة على النظم القائمة عشية الانتفاضة العربية، نجد أن غالبية سلطات العائلة–السلالة – السلطة الهاشمية في الأردن، السعودية في المملكة التي تحمل نفس الاسم، الملكيات والإمارات المختلفة في سائر دور مجلس التعاون الخليجي، سلطة آل الأسد في سورية، آل صالح في اليمن، وآل القذافي في ليبيا – تستند إلى ولاءات من نوع واحد على الأقل من العوامل الموصوفة أعلاه. وفي مواجهة شعار "الشعب يريد" لجمهور الثائرين، طرحت النظم القائمة في البحرين وسورية وليبيا واليمن الإرادة المضادة لـ"شعوبها هي"، أي زبائنها القبليين أو الإقليميين/الجهويين أو الطائفيين، ونازعت بذلك الانتفاضة في مدى تمثيلها.

في المقابل، وبالرغم من وجود إقليمية/جهوية معتدلة وبقايا هامشية للقبلية في تونس ومصر، فضلاً عن طائفية تُستغل على حساب الأقلية الدينية في مصر، فإن البلدين

الرائدين للانتفاضة العربية يتسمان بتجانس أفقي لنيسجهما الاجتماعي أكبر بكثير منه في البلدان المذكورة أعلاه. وفي كلتا الحالتين، كان ممكناً - وميسوراً نسبياً، بالنظر إلى تراكم الاحتجاجات والنضالات على نحو ما أسلفنا - جمع الكتلة الأكبر من السكان في موجة كاسحة كان حجمها وحده كافياً لكي يَنتزع من الحاكم المكروه دعم جزء كبير من الطبقة المسيطرة وجهاز الدولة.

وفي كلتا الحالتين، بدت الانتفاضة بكل جلاء بوصفها "التعبير عن الإرادة العامة"، لكي نستعيد صيغة جان جاك روسو التي استلهمها **إعلان حقوق الإنسان والمواطن** في الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩. وكان بوسع كل عضو عاقل من أعضاء جهاز الدولة، ممن ليس ولاؤهم للنظام غير مشروط، أن يفهم أنه من العبث - أو من الجنون، بسبب ما ينطوي عليه الأمر من مخاطر - معارضة "إرادة الشعب"، خاصة بعد أن تخلت عن السلطة القائمة القوى العظمى الراعية لها في الأمس القريب، محبِّذة "انتقالاً منظّماً" في قمة الدولة بغية الحفاظ على تماسكها العام.

ولكن شيئاً آخر كان لازماً. كان يتعيّن أن يكون هناك **جهاز دولة** يستطيع جزء أساسي منه على الأقل أن ينأى بنفسه عن قائده المركزي. اقتضى الأمر وجود دولة ليست ملكاً خاصاً للجماعة الحاكمة وليس بوسع قائدها الأعلى أن يمارس السلطة بطريقة اعتباطية، أي دولة لها وجود مؤسسي مستقل عن الأفراد الذين يمارسون السلطة المركزية، ودولة محكومة على أساس حد أدنى من الدستورية الفعلية، وليس الوهمية صرفاً. وبعبارة أخرى، كانت الحاجة قائمة، إن لم يكن إلى دولة قانونية-بيروقراطية مكتملة، فعلى الأقل إلى دولة نيوميراثية أقرب إلى الدولة القانونية-البيروقراطية منها إلى النموذج المثالي للدولة الميراثية.

ويتمثَّل اختلاف حاسم في هذا الصدد في **القوات المسلّحة - الوحدات العسكرية وشبه العسكرية والميليشيات** - التي تُشكِّل النواة الصلبة للدولة ومعقلها الرئيسي في حالات الأزمة الجسيمة. وفي ظل السلطة الميراثية، فإن وحدات النخبة في القوات المسلحة - تلك التي تتمتع بمستوى من التسليح والتدريب يفوق سائر الوحدات وتحظى بامتيازات عديدة (ومن الطبيعي أن تكون القوات الجوية جزءاً من تلك الوحدات، بوجه عام) - تشكّل الحرس البريتوري للنظام. ولا يكون ولاء تلك الوحدات للجماعة الحاكمة

مضموناً بحق سوى حينما تكون مرتبطة بها عضوياً عبر صلات من الطبيعة ذاتها التي تضمن للحكام الولاء الصارم لقاعدة شعبية: قبلية وطائفية وإقليمية/جهوية.

ومن وجهة النظر هذه، ثمة فارق كبير بين المجمّع العسكري-الصناعي في بلد مثل مصر، حيث يكون هذا المجمّع أحرص على الحفاظ على مصالحه الخاصة منه على مصالح رئيس الدولة، ومن ثم يكون قادراً على النأي بنفسه عنه، وبين "المجمّع العسكري-القبلي" في بلدان مثل ملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية وليبيا القذافي ويمن علي عبد الله صالح - لكي نستخدم التصنيف الذي صاغه نزيه أيوبي[٤٩]. فولاء المجمّع العسكري-القبلي، أو المجمّع العسكري-الطائفي من الطراز السوري، لحاكم الدولة إنما يجعل أفراد المجمّع مستعدين للدخول في حرب ضد غالبية سكان بلدهم دفاعاً عن النظام، مدركين تماماً أن سقوطه سيجر معه فقدانهم لامتيازاتهم الخاصة بهم، إن لم يكن وظائفهم، بل ربما يُعرِّضهم لعقوبات على أفعالهم السابقة في خدمته.

وحينما لا تكون العوامل السالف ذكرها كافية لتزويد السلطة الميراثية المطلقة بقوة عسكرية كافية، غالباً ما تلجأ إلى قوات مرتزقة، مثلما فعل القذافي الذي استأجر مرتزقة من مالي والنيجر والسودان وتشاد. وقد دفعت الانتفاضة العربية الإمارات العربية المتحدة إلى حذو حذوه، حيث استأجرت خدمات مؤسس شركة بلاكووتر، وهي شركة المرتزقة الأمريكية سيئة الصيت التي عملت في العراق[٥٠]. ورغم أن ولاء هذه القوات يُشترى بالمال، فإن لها ميزة كبيرة من وجهة نظر الحكام، ألا وهي غياب أي روابط بينها وبين الأغلبية الشعبية في البلاد، على العكس من قوات جيش خدمة إلزامية.

وأخيراً، حينما تكون السلطة الميراثية ذات طبيعة ريعية وطفيلية بالأساس، فإنها لا تتردد في استئجار خدمات دول أخرى لضمان حمايتها. وإذ تعي الملكيات والإمارات النفطية أنها لا تستطيع الاعتماد على حماية راعيها الأمريكي وحلفائه الأوروبيين طول الوقت، على الأقل لأن حكام هذه البلدان ليسوا دائماً أحراراً في فعل ما يشاؤون، فإنها كثيراً ما لجأت إلى استخدام قوات باكستانية، مثلما فعلت المملكة السعودية في السبعينات والثمانينات إلى حين عودة القوات الأمريكية بكثافة إلى الخليج، أو كما فعلت مؤخراً الملَكية البحرينية[٥١].

وبالمثل، فإن الإعانات التي تقدمها ملَكيات مجلس التعاون الخليجي لمصر ترتبط ارتباطاً مباشراً بكون الجيش المصري مكوِّناً رئيسياً من مكوّنات المنظومة العسكرية الأمريكية في المنطقة، حتى أن واشنطن تموّله على هذا الأساس. وكانت فرضية حكام مجلس التعاون الخليجي أن القوات المسلحة المصرية تستطيع التحرك لنجدتهم بشكل أيسر من القوات الأمريكية، التي قد تحول السياسة الأمريكية الداخلية دون قيامها بالمهمة. وعلاوة على ذلك، فإن للجيش المصري ميزة إضافية – ميزة هامة في المنظور السعودي – فهو يتكوَّن، مثله مثل القوات الباكستانية، من جنود "مسلمين".

والخلاصة أن الانتفاضة الجماهيرية، مهما بلغ حجمها، ليس لها سوى حظوظ قليلة في الإسقاط السلمي لنظام ميراثي يمتلك حرساً بريتورياً ذا ولاءات قبلية أو طائفية أو إقليمية/جهوية. ويقتضي إسقاط نظام كهذا مواجهة مسلحة – إما صراع معمّم (حرب أهلية) أو صراع محدود في الزمان والمكان، بحسب الوزن النسبي للحرس البريتوري ضمن القوات المسلحة. وليس بالإمكان هنا "إصلاح" الدولة، أو "صدعها"، أو تخليصها ببساطة من الأسرة الحاكمة بالوسائل السلمية. بل يتعيَّن تحطيم نواتها الصلبة – حرسها البريتوري في المقام الأول – تحطيماً كاملاً بواسطة السلاح.

هي ذي الفكرة التي عبَّرت عنها بشكل غير مباشر كارمن بيكر في سنة ٢٠٠٥ حينما اختتمت مقالاً عن انتقال السلطة في سورية بطريقة لافتة في بصيرتها وتنبؤها لما يحمله المستقبل:

> ترتبط المصالح الشخصية للنخبة السياسية المؤثرة ببقاء بشار الأسد. ويمكن للضغط الخارجي أن يؤثر على استقرار نظام ما إذا جرى نقله عبر وكلاء محليين ذوي مصداقية وقاعدة قوة مستقرة وموثوقة. ولكن هذا ليس هو الحال في سورية. والبديل الآخر، في شكل حملة عسكرية أجنبية، ليس في مصلحة الدعاة الدوليين لتغيير النظام في سورية، بالنظر إلى المثال العراقي على الجانب الآخر من الحدود. وفي حالة تفكك النسيج المعقّد للمجتمع السوري دون توفُّر نسق ضابط وفاعل جديد، فإن اندلاع العنف مرجّح جداً[٥٢].

في المقابل، حينما تكون الدولة متسمة بالطابع المؤسسي ومتمتعة باستمرارية إدارية طويلة وبدرجة من الدستورية، حتى لو كانت دولة نيوميراثية، فإن الانتفاضة الشعبية - حينما تكون معمَّمة ولا تواجه انقساماً قبلياً أو طائفياً أو إقليمياً/جهوياً في صفوف السكان (جميع هذه الانقسامات موجودة في اليمن) - تستطيع أن تسقط النظام عن طريق دفع الجزء الأكبر من جهاز الدولة إلى النأي بنفسه عن المجموعة الحاكمة. بيد أن التحوُّل الاجتماعي الجذري يقتضي دوماً "التحطيم" الكامل لجهاز الدولة بغية إعادة تنظيمه بشكل شامل. ولإنجاز ذلك، تحتاج الانتفاضة إلى تقويض القوات المسلحة من الداخل، وذلك في المقام الأول عبر كسب تعاطف الجنود وضباط الصف.

إن المعطيات التي تم تحليلها في هذا الفصل هي التي تفسِّر، بمجملها، تنوع مسارات الانتفاضة العربية، وليس قرارات الثوار الذين يُفترض أنهم اتسموا في بعض الحالات بـ"الحكمة" حينما اقتصروا على النضال السلمي - ذلك النضال الذي كال له باراك أوباما المديح في خطاب وجداني بمناسبة الانتفاضة المصرية[٥٣] - بينما ارتكبوا في حالات أخرى "خطأ" حمل السلاح، مثلما سمعنا كثيراً بشأن الانتفاضتين الليبية والسورية.

الفصل الخامس

كشوفات حساب مؤقتة للانتفاضة العربية

هذا الفصل قبل الأخير مكرَّس لتحليل عرَضي مقارن للمكوِّنات الستة الرئيسية للانتفاضة العربية حتى لحظة الانتهاء من تأليف هذا الكتاب (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). وسوف نلقي النظر على البلدان الستة التي بلغت فيها الحركة الجماهيرية حجم انتفاضة شعبية حقيقية ضد النظام القائم. وبحسب الترتيب الزمني لوقوع الانفجارات الاجتماعية، هذه البلدان هي تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسورية. وسوف يكون التحليل وجيزاً، خاضعاً لقيد مزدوج، إذ حدّت من حجم هذا الكتاب ومن الوقت المتاح للكتابة مقتضيات النشر فضلاً عن الرغبةُ في الإسهام في وقت مناسب في النقاش الجاري ضمن الانتفاضة ذاتها.

انقلابات عسكرية وثورات

في كتاب أسهم كثيراً في ترسيخ سمعة مؤلفه في حقل العلوم السياسية، قبل وقت طويل من ظهور كتابه المثير **صدام الحضارات**، ميَّز صامويل هنتنغتون بين نوعين أساسيين من الانقلابات العسكرية: الانقلابات التي تحقِّق اختراقاً في النظام السياسي وتفضي إلى تحوُّلات اجتماعية هامة، على طريق التحديث في معظم الأحيان (انقلابات الاختراق breakthrough coups)؛ وتلك التي يجعل العسكريون من أنفسهم بموجبها حراساً

للنظام القائم بغية وقف سيروة تجذّر (انقلابات الفيتو veto coups)[1]. وبالإمكان صقل هذا التصنيف البالغ العمومية باستخدام مفاهيم سياسية شائعة.

هكذا نستطيع التمييز بين **أربع فئات من الانقلابات العسكرية**، عارضين هنا أمثلة مأخوذة من التاريخ العربي المعاصر: انقلابات **ثورية**، ترمي إلى تغيير النظام السياسي جذرياً وتسمي نفسها "ثورة" (مثل الانقلابات المناهضة للملَكية في مصر سنة ١٩٥٢، وتونس في ١٩٥٧، والعراق في ١٩٥٨، واليمن في ١٩٦٢، وليبيا في ١٩٦٩، وكذلك الانقلابين السودانيين في ١٩٦٩ و١٩٨٩، بإلهام ناصري في المرة الأولى وإسلامي في الثانية)؛ انقلابات **إصلاحية**، ترمي إلى "إصلاح" أو "تصحيح" النظام القائم دون قطيعة جذرية (الانقلابات التي قادها هواري بومدين في الجزائر سنة ١٩٦٥، وأحمد حسن البكر وصدام حسين في العراق سنة ١٩٦٨، وحافظ الأسد في سورية سنة ١٩٧٠، وزين العابدين بن علي في تونس سنة ١٩٨٧، علاوة على مختلف "ثورات القصر" في الملكيات والإمارات الخليجية)؛ انقلابات **محافظة**، تأتي كردّ فعل على عدم الاستقرار السياسي، وترمي إلى الحفاظ على النظام القائم أو إعادته خلال فترة انتقالية (أغلب الانقلابات العسكرية المتكررة في موريتانيا تندرج ضمن هذه الفئة)؛ انقلابات **رجعية**، ترمي إلى قمع حركة حاملة لتغيير جذري وصلت للسلطة أو هي في طريقها للوصول إليها (انقلاب ١٩٩٢ في الجزائر).

وقد خشي بعض الناس أن تُحفِّز انتفاضتا تونس ومصر، وهذه الأخيرة بالأخص، إلى انقلابات عسكرية رجعية. وعوضاً عن ذلك، شهد كلٌّ من البلدين انقلاباً محافظاً بتواطؤ غربي.

كشف حساب مؤقت: ١ – تونس

في تونس، رفض الفريق أول رشيد عمار قائد أركان جيش البر توجيه الأمر إلى قواته بالانخراط في قمع الانتفاضة. والأرجح أنه أدرك أن قواته التي يقل عديدها عن ٣٠ ألف رجل، إذا ما وُضعت في مواجهة انتفاضة بحجم تلك التي شهدها البلد خلال الأيام الأولى لعام ٢٠١١، يُرجّح أن تتمرد وتتآخى مع الشعب الذي ينتمي إليه الجنود

عوضاً عن أن تواجهه. والحال أن القمع الدموي للانتفاضة من قِبَل الشرطة والقوات شبه العسكرية لم يؤدّ سوى إلى تأجيج الغضب الشعبي. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد دعا إلى إضراب عام "دوار" مصحوب بمظاهرات جماهيرية في منطقة بعد أخرى من مناطق البلاد، على أن يبلغ الحراك ذروته يوم ١٤ جانفي/يناير/كانون الثاني في العاصمة. وقد بات جلياً أن القاعدة لم تعد تقبل "أن تعيش كما في السابق" والقمة لم تعُد تستطيع[٢].

عندئذ أعلن بن علي حالة الطوارئ، ناقلاً المسؤولية عن العمليات إلى الجيش، وقرر ترك البلاد كإجراء احترازي، مقتنعاً بأنه يجري التجهيز لانقلاب ضده وفق معلومات بلغته من مصادر فرنسية وكذلك من مدير حرسه الرئاسي. فجلبت قوة عسكرية الرجلين التاليين لبن علي في تراتبية الدولة، أي رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، إلى القصر الرئاسي خلال الليل[٣]. وبحلول اليوم التالي، جاء إعلان الفراغ السياسي وتعيين رئيس مجلس النواب رئيساً مؤقتاً للجمهورية، بالرغم من أن بن علي كان قد كلَّف رئيس الوزراء بأن يحل محله، جاءا يستكملان الانقلاب العسكري وينهيان رسمياً رئاسة بن علي.

والواقع أن الجزء الأكبر من "نخبة السلطة" التونسية قد تخلى عن الدكتاتور، الذي بات يشكل عبئاً مفرطاً. ويشير مفهوم "نخبة السلطة" الذي بلوره عالم الاجتماع الأمريكي شارلز رايت ميلز (المعروف تحت اسم سي. رايت ميلز، حيث السي حرف اسمه الأول بالإنكليزية) إلى "مثلث السلطة" الذي يسيطر على الدولة ويتألف من قمم الجهاز العسكري والمؤسسات السياسية والطبقة الرأسمالية[٤]. وبينما طُرح هذا المفهوم بشأن الولايات المتحدة في زمن الحرب الباردة، فإنه أكثر صلاحية وجدوىً بشأن بلدان أوليغاركية بحصر المعنى، مثلما هو حال كل الدول العربية تقريباً. وقد ظنت نخبة السلطة التونسية أنه بوسعها أن تعيد فرض النظام وتستأنف عملها المعتاد بمجرّد التخلص من بن علي وزوجته ودائرتهما المقرّبة وحاشيتهما العائلية الفاسدة.

وقبلت هذه النخبة أيضاً أن تضحي بالحزب الحاكم، وهو كبش فداء تقليدي للنظم السلطوية حينما تواجه وضعاً كهذا، فأوجدت مواقع جديدة لأعضاء الحزب المنتمين إلى فصيلها السياسي. وفي انتظار إجراء انتخابات، تشكلت حكومة انتقالية رأسها رئيس الوزراء السابق، الخادم المطيع لبن علي سابقاً، حكومة هيمن عليها أعضاء سابقون في

الحزب الحاكم، التجمُّع الدستوري الديمقراطي. وقد جرى ضم ثلاثة من بيروقراطيي الاتحاد العام التونسي للشغل وأعضاءً من المعارضة الشرعية للحكومة الانتقالية بغية ذر الرماد في العيون. وتم فضلاً عن ذلك منح بعض تدابير التحرير السياسي.

إلا أن الحيلة انطوت على سوء تقدير عميق لمدى إصرار الجماهير الثائرة على التخلص من كل ما يمَتُّ بصلة مباشرة إلى نظام بن علي. فسرعان ما هبَّت الحركة الجماهيرية مجدداً في جميع أنحاء البلاد احتجاجاً على هذه المهزلة. وإذا بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وهي واقعة تحت ضغط شديد من القاعدة النقابية منذ بدء الانتفاضة، تجد نفسها مضطرة إلى سحب مشاركتها في الحكومة وتأييدها لها. وبعد أقل من أسبوعين من تشكيل أول حكومة انتقالية، تشكّلت ثانيةٌ بدون أعضاء سابقين في التجمع الدستوري الديمقراطي أو في حاشية بن علي، باستثناء رئيس الوزراء ذاته. وبالرغم من تأييد الأحزاب الليبرالية والقيادة النقابية (التي واجهت هي ذاتها ضغوطاً قوية للاستقالة من زعامة الاتحاد)، تواصلت الحركة الجماهيرية مطالبة برحيل رئيس الوزراء بالذات، ونجحت في انتزاع تطهير النخبة البوليسية لنظام بن علي.

ولم تُفلح الإيماءات الصادرة عن الجيش والشائعات عن انقلاب عسكري وشيك في تخويف الحركة الشعبية أو وضع حدّ للمظاهرات. بل على العكس، وصلت التعبئة إلى ذروتها في ٢٧ فبراير/شباط، حينما شهدت تونس العاصمة موجة كاسحة من الاحتجاج الشعبي فرضت تغييراً أكثر جذرية: رحيل رئيس الوزراء، الذي استُبدل بأحد أعضاء الحرس القديم البورقيبي، وحل المؤسسات السياسية والقمعية الرئيسية للنظام المخلوع – التجمع الدستوري الديمقراطي، البرلمان، أمن الدولة، وكالة المخابرات – والتحضير لانتخاب مجلس تأسيسي، وهو أحد المطالب الرئيسية للحركة.

والخلاصة أن الفصيل السياسي لنخبة السلطة، ممثلاً في مسؤوليها المدنيين والبوليسيين، وكذلك أعضاء الحاشية المباشرة للدكتاتور المخلوع المنتمين إلى الفصيل الرأسمالي لتلك النخبة، جرت التضحية بهم أو مجرد إبعادهم، بحسب كل حالة، تحت الضغط وبغية الحفاظ على مصالح بقية النخبة من الرأسماليين والعسكريين. ودلّل اللجوء إلى "ديناصور" سياسي يبلغ من العمر ٨٤ عاماً لرئاسة الحكومة، دلّل بشكل جلي على إفلاس الفصيل السياسي وعلى الفراغ الناجم عن هذا الإفلاس في قمة الدولة.

والواقع أن الدكتاتورية كانت قد حالت دون تكوين أي بديل برجوازي ليبرالي أو حتى بورقيبي للنظام.

هذا وقد تم انتخاب مجلس تأسيسي في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، وتلا ذلك تجديدٌ كامل للطاقم السياسي في القمة مع قيام المجلس الجديد بانتخاب رئيس للجمهورية ورئيس وزراء جديدين وتشكيل حكومة جديدة. وهكذا أُسدِل الستار على المرحلة الأولى للثورة التونسية. ومن بين "مثلث السلطة" في النظام القديم، كان قد جرى كنس الجزء الأكبر من الفصيل السياسي، علاوة على ذلك القسم من "الرأسمالية المحدَّدة سياسياً" الأوثق صلة بالأسرة الحاكمة السابقة. بيد أن البنية الطبقية الرأسمالية التي أفرزت الأزمة الاجتماعية – مزيج من برجوازية الدولة وبرجوازية السوق في إطار نيوليبرالي – نجت من الزلزال. ويسري الأمر ذاته على النواة الصلبة القمعية للدولة المكوَّنة من الجيش ومن الجسم الرئيسي للقوات شبه العسكرية – "الحرس الوطني" و"الكتائب" من كل نوع[٥].

كشف حساب مؤقت: ٢– مصر

في مصر، بلغت الانتفاضة ذروتها يومي ١٠ و١١ فبراير/شباط ٢٠١١ في ظل تقاطع الحشود والمظاهرات الهائلة التي تابعها العالم كله مباشرةً على شاشات التلفزيون – لا سيما التجمهر في ميدان التحرير بالقاهرة الذي أضحى رمزاً عالمياً للنضالات – تقاطعها مع موجة عارمة من الإضرابات والمظاهرات العمالية. و لم تحظ إضرابات ومظاهرات العمال هذه سوى بالقليل من التغطية الإعلامية، علماً بأن الأسابيع السابقة على ٢٥ يناير/كانون الثاني، يوم بدء الانتفاضة، كانت قد شهدت احتشادات اجتماعية واسعة. ومثلما كتب أحد المراقبين محقاً: "إن احتمال أن تكون هذه الاحتجاجات قد شكلت المحفز الرئيسي للمشاركة الجماهيرية في الثورة هو أمر يحتاج إلى مزيد من البحث، لكن في أقل تقدير تظهر تلك التحركات أن الاستياء الشعبي تمحور حول مطالب إعادة توزيع الثروات قبيل الثورة مباشرة – ناهيكم بالسنوات التي سبقتها[٦]". ولم تخطئ الحكومة المصرية، على أي حال، في تقدير مدى أهمية الاحتشادات العمالية: ففي

محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها عن طريق إعادة فتح المصالح والشركات اعتباراً من ٧ فبراير/شباط، وهو تاريخ أول اجتماع وزاري منذ بدء الانتفاضة، أعلنت الحكومة عن زيادة رواتب ومعاشات تقاعد عمال وموظفي القطاع العام بنسبة ١٥٪.

و لم يُؤدِ هذا السخاء الحكومي المفاجئ سوى إلى تشجيع عمال البلد على الإضراب والتظاهر. وفي ٩ فبراير/شباط، انتشرت الاحتشادات كالنار في الهشيم، وشملت، وفقاً لأحد التقديرات[٧]، أكثر من ٣٠٠ ألف عامل حول أهداف تراوحت بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية والمطلب العام المتمثل في رحيل مبارك، مروراً بمطالبات محلية برحيل وزراء أو مديرين عيّنهم النظام على رأس الشركات العامة[٨]. وفي ١٠ شباط/فبراير، بلغت النضالات العمالية مستويات أكبر بعد. ففي اليوم التالي، أفادت الجريدة اليومية **المصري اليوم** بما يلي: "اجتاحت القاهرة والمحافظات، أمس، موجة جديدة من الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات العمالية، ضمت مئات الآلاف، وتداخلت فيها المطالب الاجتماعية وزيادة الرواتب وتحسين الأحوال المعيشية بمطالب الإصلاح السياسي"[٩]. وشملت الموجة الجديدة إضراب ٢٤ ألف عامل وعاملة من شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة، الذين كان إضرابهم المنتصر سنة ٢٠٠٦ قد أعطى دفعة قوية لموجة النضالات الاجتماعية التي عرفتها مصر آنذاك. بل وشهد يوم ١٠ فبراير/شباط مظاهرات لآلاف الأطباء والمحامين[١٠].

ومع انصهار التجمهرات الشعبية، التي احتشد فيها ملايين المتظاهرين في المدن المصرية، مع موجة النضالات العمالية الكبرى، انهار رهان النظام على "إعادة الأمور إلى نصابها" عبر تنازلات اقتصادية دون تلبية المطلب الرئيسي للانتفاضة، ألا وهو رحيل مبارك. واستطاع تضافر الاحتشادات إقناع الجزء الأكبر من الرأسمالية المصرية – برجوازية السوق والقسم الأعظم من برجوازية الدولة على حد سواء، فيما عدا رجال الأعمال الأوثق صلة بأسرة مبارك – علاوة على الفصيل العسكري لنخبة السلطة، بضرورة التخلص من رئيس بات بقاؤه يُشكِّل عبئاً مفرطاً على غرار نظيره التونسي قبله.

والحال أن الجيش شكّل العمود الفقري للسلطة في مصر منذ الانقلاب الثوري لسنة ١٩٥٢. وبعد أن تولى قيادة البلد مباشرة في ظل عبد الناصر، بمساعدة الجهاز السياسي للحزب الرسمي الأوحد، تضاءل دور الجيش في الإدارة السياسية للبلد في ظل السادات

مع تشكيل "نخبة سلطة" ثلاثية الأطراف، يشغل الرئيس ذاته موضع القلب فيها. وأتيح تثليث السلطة بفعل ظهور رأسمالية جديدة تتكوَّن من برجوازيتي الدولة والسوق، راحت تزدهر في ظل "الانفتاح" الذي استهله السادات، وهو نفسه عضو في الطغمة العسكرية عيَّنه عبد الناصر نائباً للرئيس سنة ١٩٦٩. وكانت الدكتاتورية العسكرية-البيروقراطية الناصرية قد ترسَّخت عبر دولنة الاقتصاد، مستلهمةً النموذج السوفيتي دون الذهاب إلى حد إلغاء القطاع الخاص. وعوضاً عن إقامة نمط إنتاج بيروقراطي مكتمل على الطراز السوفيتي، كانت السلطة الناصرية قد بنت بالتدريج قطاعاً عاماً مهيمناً في إطار اقتصاد حافظ على جسور بين رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة.

ولما كان السادات مناصراً لنزع هيمنة الدولة على الاقتصاد، عمل على قلب السيرورة "الاشتراكية" الناصرية عن طريق إعادة توسيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، معطياً الرأسمالية الخاصة دوراً قيادياً في إدارة شؤون البلد. ولهذا الغرض، تحتم عليه أن يواجه قمم الجهاز السياسي الناصري والقضاء عليها في "انقلاب أبيض" أسماه "ثورة التصحيح". وأعاد بعد ذلك تنظيم الفصيل السياسي من نخبة السلطة حول حزب حاكم جديد، الحزب الوطني الديمقراطي. وقد حظي السادات بدعم الجيش لسببين: أولاً، لأن جزءاً من التراتبية العسكرية كان يتطلع إلى إعادة تدوير نفسه في القطاع الخاص بعد انتهاء سنوات الخدمة (فإن أعمار ضباط ١٩٥٢ كانت قد زادت ٢٠ عاماً)؛ وثانياً، لأن السادات تعهّد بعدم المسّ بالمجمَّع العسكري-الصناعي الذي نشأ في ظل حكم عبد الناصر. وخلافاً للمجمَّع العسكري-الصناعي في الولايات المتحدة حيث ظهرت التسمية[١١]، فإن الجناح الصناعي من المجمَّع المصري ليس مكوّناً من شركات خاصة تزوّد القوات المسلحة، بل ينتمي هو ذاته للقطاع "العام" العسكري.

و لم يقتصر الأمر على عدم خصخصة المجمَّع العسكري-الصناعي، وإنما أتيح له كذلك في ظل السادات، تعويضاً عن فقدان ربحيته في سياق التحرير المعمَّم للاقتصاد، أتيح له تحويل العديد من الشركات إلى الإنتاج غير العسكري وإنشاء شركات جديدة في قطاعات بالغة التنوُّع من الاقتصاد المدني: السياحة، الصناعات الخفيفة، المنتجات الغذائية، الصناعة الصيدلية، إلخ. وبذلك بات المجمّع الصناعي-العسكري المصري

مسخاً فريداً من نوعه مكوَّناً من مجموعة بالغة التنوّع من الشركات تمثِّل اليوم ثلث مجموع اقتصاد البلاد وفقاً للتقدير الأكثر شيوعاً[١٢]. ومثلما لاحظت زينب أبو المجد:

> عام ٢٠٠٧، بعد خمسة عشر عاماً من التحوّلات النيوليبرالية، عمد مبارك إلى تعديل الدستور وحذف البنود الاشتراكية التي أضافها جمال عبد الناصر إليه. ... في هذه الأثناء، [في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١]، قامت "حكومة رجال الأعمال" – التي شكّلتها ثلة الأثرياء المقرَّبين من جمال مبارك – بخصخصة عشرات الشركات المملوكة للدولة، من دون أن تكون بينها شركة واحدة تابعة للجيش. فضلاً عن ذلك، عُيِّن بعض من ضباط الجيش المتقاعدين في مناصب رفيعة، كمديرين ومستشارين وأعضاء مجالس إدارة، في الشركات والمصانع التي تمّت خصخصتها[١٣].

وسمح تثليث السلطة بتشديد بارز لشخصنة السلطة المصرية، التي فقدت الشرعية البونابرتية الكاريزمية لـ"الاشتراكية" الناصرية لكي تكتسب سمة الدكتاتورية الطبقية النيوميراثية. وفي ١٩٧٣، قام السادات المتلهف على تصوير نفسه بوصفه "بطل العبور" (عبور قناة السويس) بإقصاء سعد الدين الشاذلي، رئيس الأركان خلال حرب أكتوبر/تشرين الأول. و لم يعنِ هذا على الإطلاق أن الجيش فقد نفوذه، بل على العكس. فتحديداً لأن الجيش هو العمود الفقري للنظام، لم يكن بوسع السادات أن يسمح لمنافس له أن يظهر من داخل صفوفه. وسبق لعبد الناصر نفسه أن توتّرت علاقته بعبد الحكيم عامر، الذي شغل منصبي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧. فجرى عزل عامر وإلقاء القبض عليه بتهمة محاولة الانقلاب عَقِب حرب الأيام الستة، وانتهى به المطاف منتحراً وفقاً للرواية الرسمية. والسبب ذاته هو الذي دفع مبارك إلى إقصاء القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة سنة ١٩٨٩، ثم إسناد هذا المنصب إلى قائد الحرس الجمهوري، حسين طنطاوي، الذي كان ضباط من الرتب المتوسطة يصفونه بأنه "كلب مبارك"، وفقاً للتقارير الدبلوماسية الأمريكية التي كشف عنها موقع ويكيليكس[١٤].

والحال أن الجيش كفّ عن ممارسة السلطة السياسية بصورة مباشرة، دون أن

يبتعد عنها بالكامل: واستمر ضباط عاملون أو احتياطيون في تقلّد مناصب هامة في الحكومات المتعاقبة. وقد سار هذا الانسحاب الجزئي يداً بيد مع تطوير قوات شبه عسكرية وبوليسية لمواجهة صعود التوترات الاجتماعية الحتمي نتيجةً للتحرير الاقتصادي. فالجيش كان يودّ تلميع صورته وعدم التورط في القمع اليومي. بيد أنه ظل مع ذلك يشكل العمود الفقري للنظام ونواته الصلبة، وسلاحه في الملاذ الأخير ضد خطر العصيان - بما في ذلك عصيان القوات شبه العسكرية ذاتها، على النحو الذي ذكّر به محقاً المقدِّم الأمريكي غوتوويكي:

> في مناسبتين، أُنزل الجيش إلى الشوارع رداً على تهديد داخلي كان من شأنه أن يضع الحكومة في خطر. والمناسبة الأولى كانت انتفاضة الغذاء سنة ١٩٧٧، والتي اندلعت حينما اقترحت حكومة السادات إلغاء صنوف عدة من الدعم على نحو كان سوف يرفع أسعار الكثير من المواد الغذائية الأساسية. وربما انعكاساً لقلق المؤسسة على المواطنين المصريين، يقال إن الجيش رفض التدخل في الانتفاضة ما لم تجرِ إعادة الدعم. وقد أعاد السادات الدعم بالفعل. أما المناسبة الثانية، فتمثلت في انتفاضة مجندي قوات الأمن المركزي سنة ١٩٨٦. وقد هبَّ المجندون يشعلون النيران في الفنادق السياحية والملاهي الليلية عندما انتشرت شائعة مفادها أن خدمتهم الإجبارية ستُمد من ثلاث إلى أربع سنوات. وكان من شأن مدٍ كهذا أن يسبِّب مشاقاً كبيرة، بالنظر إلى أن مجندي قوات الأمن المركزي كانوا يتقاضون أجوراً أقل بكثير من أجور الجيش. ... وأفضى أداء العسكر في هاتين الأزمتين إلى وعي الجمهور بأن الجيش هو الملاذ الأخير الحامي للنظام. ومع ذلك، وبالرغم من فعالية الجيش في كلتا الأزمتين، فإن وزارة الداخلية تتولى المسؤولية الرئيسية عن الأمن الداخلي[١٥].

وكما في تونس، توصلت النواة الصلبة للدولة المصرية في أوائل فبراير/شباط ٢٠١١ إلى استنتاج مفاده أنه بات ضرورياً التخلص من الرئيس، الذي ساءت صورته بشدة في أعين الشعب. وزادت قوة هذا الاقتناع بحكم أن الولايات المتحدة، الدولة المموِّلة

للجيش المصري، شاطرته ودفعت الجيش للتصرف على هذا الأساس (سوف نعود لهذا الأمر لاحقاً). ولما كان مبارك عازفاً عن الرحيل في ظل لعنات الجماهير، بسبب كبريائه، فقد تصرف الجيش بطريقة تحمل جميع ملامح الانقلاب العسكري المحافظ، بل ومضمونه. ففي ١٠ فبراير/شباط، عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة – وهو هيئة تجتمع عادة في زمن الحرب أو في ظل حالة الطوارئ تحت قيادة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة – عقد المجلس اجتماعاً بدون مشاركة مبارك، ولا حتى عمر سليمان، مدير جهاز المخابرات العامة، الذي كان مبارك قد عيّنه نائباً للرئيس بعد بدء الانتفاضة بوقت قليل.

وسيراً على التقليد الكلاسيكي المتّبع في الانقلابات العسكرية، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة "البيان رقم ١" في ختام اجتماعه، قرأه ضابط اختير لصوته المسرحي. هكذا تولّى العسكريون الإشراف على الوضع من تلقاء نفسهم وقرروا الإبقاء على مجلسهم منعقداً حتى إشعار آخر. وبات وجود توترات قوية في قمة السلطة أكثر وضوحاً حينما راح مصدر عسكري يبث شائعة عن استقالة وشيكة لمبارك سرعان ما ناقضها خطاب هذا الأخير في مساء اليوم نفسه، وقد أعلن فيه عزمه البقاء في موقعه حتى نهاية ولايته في سبتمبر/أيلول، مع تفويض سلطاته لسليمان. و لم يفعل هذا الخطاب سوى تأجيج السخط والغضب الشعبيين وصولاً بهما إلى الذروة، الأمر الذي أشعل لهيب الانتفاضة التي باتت أشد كثافة.

وفي اليوم التالي، ١١ فبراير/شباط، نشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة "البيان رقم ٢" واعداً بتدابير سياسية تندرج عادةً ضمن الصلاحيات الرئاسية، مثل تنظيم انتخابات حرة ورفع "حالة الطوارئ" المفروضة في مصر منذ حرب ١٩٦٧ (رفعها السادات سنة ١٩٨٠، لكنها فُرضت مجدداً بعد ١٨ شهراً من ذلك إثر اغتياله في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١). وفي مساء اليوم نفسه، جرى إجلاء حسني مبارك وأسرته عن طريق الجو، مثل بن علي قبله، مع فارق واحد تمثّل في أن شعور مبارك الأقوى بكرامته ومشروعيته جعله يرفض ترك البلد. ولذا فقد نُقل إلى محل إقامته على ساحل البحر في شرم الشيخ بسيناء، بينما قرأ سليمان باسمه بياناً وجيزاً يعلن فيه الرئيس تخليه عن السلطة ويكلِّف بموجبه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بـ"إدارة شؤون البلاد". وحفاظاً على المظاهر،

أثنى العسكريون على قائدهم بعد أن ألبسوا إقالته زيّ "الاستقالة".

والحاصل أن تنحية مبارك كانت انقلاباً عسكرياً بطريقة أوضح بكثير من السابقة التونسية؛ فقد أفضت إلى سلطة طغمة عسكرية، في حين أن سدة الحكم انتقلت في الحالة التونسية إلى الفصيل السياسي من نخبة السلطة. ومع ذلك، فإن ريبة الحركة الجماهيرية المصرية إزاء العسكريين كانت أقل منها لدى الحركة التونسية إزاء خلفاء بن علي. ومن المرجح جداً أنه لو تم في تونس انقلاب مباشر يضع العسكريين في السلطة للقي رفضاً كاسحاً من قِبَل الانتفاضة، ولذا فلم تجرِ أية محاولة من هذا القبيل. ويعكس هذا الفارق بين الانتفاضتين كون الحركة الجماهيرية التونسية أكثر جذرية، إذ لعب فيها اليسار النقابي الدور الرئيسي، في حين أن التيار المنظَّم الأقوى في الانتفاضة المصرية تمثَّل في الإخوان المسلمين. وقد حيا الإخوان العسكريين، شأنهم في ذلك شأن أغلب الحركة الجماهيرية المصرية، كما لو تعلق الأمر بانقلاب عسكري ثوري جديد على غرار ذلك الذي قاده "الضباط الأحرار" سنة ١٩٥٢.

بيد أنه من الجلي أن ما حدث في مصر كان انقلاباً عسكرياً محافظاً. فإذ أعلن العسكريون أنهم سيتولون السلطة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، قرروا حل البرلمان وتعليق الدستور. وكما في تونس، ألقوا للجماهير ككبش فداء أكثر الأشخاص تورّطاً ضمن الفصيل السياسي لنخبة السلطة، بمن فيهم صاحب الاسم على غير مسمى أحمد نظيف، آخر رؤساء وزراء مبارك قبل الانتفاضة (٢٠٠٤–٢٠١١) والبالغ الفساد، علاوة على أشد أعضاء برجوازية الدولة تورّطاً، لاسيما أحمد عز، الذي بنى ثروته، مثله مثل أغلب الآخرين، عن طريق مشاركته الشخصية والمباشرة في الفصيل السياسي. ومع ذلك، فسرعان ما استعادت الحركة الجماهيرية زخمها، لكي تنطلق من جديد مستهدفةً مسؤولين ومؤسسات على صلة وثيقة بالنظام المخلوع، لكن بدون أن تطالب بعد برحيل العسكريين عن الحكم.

ولم تتأخر استقالة أحمد شفيق، رئيس الوزراء ذي الأصول العسكرية الذي عيّنه مبارك محل أحمد نظيف. وقد حل محله وزير سابق في حكومة نظيف كان قد اختلف معه سنة ٢٠٠٥. وقد جرى اقتحام مقرات مباحث أمن الدولة من قِبَل المتظاهرين في العديد من المدن، فارضين بذلك حل الجهاز رسمياً في ١٥ مارس/آذار ٢٠١١ – في الحقيقة، أعيدت تسميته ليصبح "قطاع الأمن الوطني". وكلَّف المجلس الأعلى

للقوات المسلحة لجنة خاصة، عيَّن أعضاءها بنفسه، بإعداد مواد دستورية مؤقتة طُرحت على الاستفتاء ووافقت عليها الأغلبية في ١٩ مارس/آذار، ثم أُدمجت في صيغة معدَّلة من الدستور الساري منذ سنة ١٩٧١ أصدرها المجلس العسكري على هيئة "إعلان دستوري". (ما كان لإجراء كهذا أن يمر في تونس بيسر، حيث كان انتخاب مجلس تأسيسي في صميم مطالب الحركة.) وراح المجلس العسكري، الذي كان قد دعا منذ البداية إلى إنهاء الإضرابات والنضالات الاجتماعية التي أسماها "فئوية"، يحاول سُدىً حظرها في مارس/آذار حينما جعل الحكومة تعتمد قانوناً يعاقب بالسجن والغرامة على تلك الأعمال.

وعلى مر الشهور والمليونيات والحشودات، أخذت معارضة الحركة الشعبية للمجلس العسكري تتجذر، فارضةً تلبية المطلب تلو الآخر. وفي أبريل/نيسان، تصاعد قمع رؤوس النخبة السياسية للنظام القديم، حيث جرى حل الحزب الحاكم السابق وإلقاء القبض على مبارك وابنيه. وسرعان ما جرى توجيه الاتهام لهم والشروع في محاكمتهم. وفي أكتوبر/تشرين الأول، حاول المجلس العسكري وقف تجذير الحركة الجماهيرية وحرف مسارها بطريقة مقززة للغاية عبر القمع الدامي لمظاهرة مسيحيين أقباط. كان هؤلاء يحتجون على انتهاكات وقعت طائفتهم ضحية لها في ظروف زادها ريبة ما تبيَّن من أن انتهاكات مماثلة كانت قد جرت بتدبير من السلطة في ظل النظام القديم[١٦].

وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني، كان الوضع قد أصبح بالغ الشبه بذلك الذي أفضى إلى سقوط مبارك. فبات القمع الدموي للتجمهرات والمظاهرات يؤدي إلى اتساعها، وسرعان ما وجد المجلس العسكري ظهره للحائط. وجرى عزل حكومة وتعيين رئيس وزراء جديد: كمال الجنزوري، الذي سبق أن كان رئيساً للوزراء في ظل مبارك قبل أن يختلف مع النظام سنة ١٩٩٩. بيد أن إجراء الانتخابات البرلمانية في نهاية الشهر نفسه وخلال ديسمبر/كانون الأول أدى إلى انخفاض كبير في حجم الاحتجاجات الجماهيرية، وقد تواصلت مع ذلك خلال الأشهر الأولى لعام ٢٠١٢ في منحى معارض للعسكريين بصورة متزايدة الحدة.

هذا وقد وضعت الانتخابات الرئاسية على جولتين – مايو/أيار ويونيو/حزيران

٢٠١٢ – حداً لهذه المرحلة الأولى من الثورة المصرية. ومثلما بدأت بحشود هائلة تدعو إلى استقالة مبارك، انتهت هذه المرحلة باعتصامات مناهضة للمجلس العسكري احتجاجاً على محاولته تغيير قواعد اللعبة لمصلحته مرة أخرى عن طريق إصدار "إعلان دستوري" جديد في ١٨ يونيو/حزيران، بعد أربعة أيام من حل البرلمان استناداً إلى حكم المحكمة الدستورية. وحذَّر المتظاهرون من إعلان أحمد شفيق رئيساً، مدينين إياه باعتباره من "فلول" النظام القديم. وأكّد الإخوان المسلمون أنهم كسبوا الانتخابات، معلنين مسبقاً أنهم سوف يرفضون أي نتيجة أخرى لا يجوز، من وجهة نظرهم، سوى أن تكون نتاجاً للتزوير. وقد أُعلن محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، رئيساً في ٢٤ يونيو/حزيران.

وفي مصر، كما في تونس، جرت الإطاحة بجزء هام من المكوِّن السياسي لـ"نخبة السلطة"، علاوة على فصيل "الرأسمالية المحدَّدة سياسياً" الأوثق صلة بالأسرة الحاكمة السابقة. بيد أن البنية الطبقية الرأسمالية المسؤولة عن الانفجار الاجتماعي – مزيج من برجوازية الدولة وبرجوازية السوق في إطار يستلهم النيوليبرالية – نجت من الزلزال، مثلها في ذلك مثل النواة الصلبة القمعية للدولة، المكوَّنة من الجيش والجسم الرئيسي للقوات شبه العسكرية.

كشف حساب مؤقت: ٣– اليمن

إن العدوى الثورية القادمة من تونس قد أصابت اليمن – أفقر البلدان العربية بعد موريتانيا – قبل حتى أن تصل إلى مصر، ولكن المثال المصري هو الذي أتاح للحركة اليمنية أن تأخذ أبعاد الانتفاضة. وقد حاول علي عبد الله صالح، في ضوء مشاهدته للأحداث في تونس، أن يستبق الموقف عن طريق اقتراح إصلاحات سياسية أدنى بكثير مما كان لازماً من أجل نزع فتيل الأزمة، خصوصاً وأن جذور هذه الأزمة – في اليمن كما في سائر البلدان – كانت ولاتزال اجتماعية–اقتصادية[١٧].

> بدأت احتجاجات المعارضة في العاصمة اليمنية صنعاء يوم ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١١. وباستخدام وسائط الإعلام الاجتماعية في التنظيم،

> وبحافز من صور التمرد والقمع التي أبرزها البثّ على قناة **الجزيرة** وغيرها من القنوات التلفزيونية الفضائية، شكّل طلاب جامعة صنعاء معظم المتظاهرين، وإن قادهم نشطاء ديمقراطيون يمنيون أكثر خبرة منهم[١٨].

وفي ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، شهدت عدن – العاصمة السابقة لليمن الجنوبي، وقد كان بمثابة "كوبا عربية" إلى أن أنهكته الحرب الأهلية وجرَّه معه الاتحاد السوفيتي في انهياره، ثم استوعبه جاره الشمالي سنة ١٩٩٠ – شهدت مظاهرات ضد البطالة وظروف المعيشة أعقبتها صدامات مع الشرطة. وفي اليوم التالي، جرت أحداثٌ مشابهة في تعز، ثالث أكبر مدن اليمن وهي مدينة صناعية تُعاني من البطالة وتقع، مثل عدن، في جنوب اليمن (وإن لم تكن تعز قد شكّلت جزءاً من اليمن الجنوبي). بل عَرِفت البلاد أيضاً أول مُحاكٍ لمحمد البوعزيزي حينما أضرم النار في نفسه شاب عاطل عن العمل.

واستلهاماً من بدء الحركة في مصر، نظَّم الطلاب والمعارضة السياسية أول مظاهرة كبيرة في صنعاء في ٢٧ يناير/كانون الثاني، ولكن الحركة لم تدخل في دينامية انتفاضة إلا بعد ذلك بأيام عدة. وبوحي من "جمعة الغضب" في ٢٨ يناير/كانون الثاني، وهو اليوم الذي شهد أول قفزة كبرى في حجم الانتفاضة المصرية، جرى تنظيم "يوم غضب" يمني يوم الخميس ٣ فبراير/شباط، كانت توكُّل كرمان من بين الداعين إليه. بيد أن البلد لم يشهد "جمعة الغضب" الخاصة به سوى في ١٨ فبراير/شباط، مع اندلاع مظاهرات في محافظات عدة. وشهد اليوم ذاته أيضاً حدثاً لافتاً تمثَّل في وقوع مظاهرات مضادة ومواجهات عنيفة بين الجانبين. وهذه السمة الفريدة للحالة اليمنية تقتضي تفسيراً.

إن اليمن، بسبب عزلته التاريخية التي فاقمتها الجغرافيا (فيما عدا المناطق الساحلية) وفقره المدقع، هو أكثر البلدان العربية عتقاً، حيث تغطي القبلية الجزء الأكبر من المجتمع، باستثناء عدن ومناطق مدينية أخرى في جنوب البلد. وقد شهد النظام الدستوري الانتخابي المنشأ في اليمن الشمالي بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة ١٩٧٠ انقطاعات تمثَّلت في انقلاب عسكري واغتيال رئيسين قبل أن يستقر في ظل حكم علي عبد الله صالح، وهو ضابط في الجيش انتخبه البرلمان رئيساً للمرة الأولى سنة ١٩٧٨ ثم أعيد انتخابه بانتظام بعد ذلك – أولاً من قِبَل البرلمان، ثم بالاقتراع الشعبي في إطار شخصنة رئاسية للسلطة اعتباراً من سنة ١٩٩٩. وراح اقتران البرلمانية في اليمن بالقبلية يترسّخ

بقوة بسبب استغلال صالح لهذه الخاصية الاجتماعية العتيقة توطيداً لنظامه النيوميراثي، الذي ترافق طول أمده بميل إلى التحوُّل إلى نظام ميراثي.

وتتكوَّن النواة الصلبة للدولة اليمنية من مجمَّع عسكري-قبلي على غرار دول شبه الجزيرة العربية الأخرى المنشأة على أساس ديمومة البُنى العتيقة. بيد أن هذه البنية ذاتها شكّلت عقبة أمام طموحات صالح، إذ أنها قامت على أساس درجة معيَّنة من الجماعية تُلزم الرئيس بالتفاهم مع الزعامات القبَلية. وانطلاقاً من رغبته في نقل السلطة إلى ابنه الأكبر أحمد، كرَّس علي عبدالله صالح جهوده خلال السنوات الأخيرة لتحويل القوات المسلحة بحيث يؤمّن سيطرة أفراد أسرته الممتدة على مقاليد المجَّمع العسكري-القبلي، وذلك على شاكلة الملكيات والإمارات الميراثية في مجلس التعاون الخليجي. والأنكى أن ذلك جرى على حساب اتحاد قبائل حاشد العملاق والذي تقوده عشيرة الأحمر القوية، وتندرج ضمنه قبيلة سنحان الصغيرة التي ينتمي إليها صالح نفسه.

وقد لخصت صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية الوضع جيداً قبل عام من بدء الانتفاضة اليمنية:

> قضى السيد صالح ... خلال العامين المنصرمين [أكثر من ذلك في الواقع] وقتاً أقل في إدارة المطالب القبلية والإقليمية المعقدة لليمن الهش منه في محاولة توطيد سلطة أسرته، وفقاً للمحللين. ومع تآكل عائدات اليمن النفطية وتضاؤل الموارد المتاحة للسيد صالح لتوزيعها، راح نطاق تأثير الحكومة المركزية يتقلص[١٩].

وضع صالح ابنه إذاً – وهو رجل ثري وبالغ الفساد، مثل أغلب أبناء الحكام والمقربين إليهم في سائر المنطقة – على رأس الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وهي وحدات النخبة داخل الجيش اليمني، حيث حلّ محل الأخ غير الشقيق للرئيس الذي عُيِّن رئيساً للأركان. وقاد أخ غير شقيق آخر القوات الجوية لأكثر من عشرين عاماً، بينما قاد ثالثٌ الفرقة الأولى مدرَّع والمنطقة العسكرية الشمالية الغربية. ووضع صالح أيضاً ثلاثة من أبناء أشقائه في مواقع حساسة: أحدهم على رأس قوات الأمن المركزي ووحدة مكافحة الإرهاب، والثاني على رأس الحرس الخاص الملحق بالحرس الجمهوري، والثالث على

رأس الأمن الوطني. وتشكّلت دائرة ثانية من القادة العسكريين من أعضاء قبيلة سنحان التي ينتمي إليها الرئيس. ولكي يتضح مدى ميل السلطة اليمنية إلى النظام الميراثي، يجدر أن نضيف إلى هذه الخريطة التنظيمية الأقرب في الواقع لأن تكون عسكرية-عائلية منها عسكرية-قبلية، الخريطة التنظيمية المتعلقة بالشركات المملوكة للأشخاص أنفسهم ولغيرهم من أعضاء الدوائر نفسها[٢٠].

هذا وقد أدّى احتكار السلطات السياسية-العسكرية والاقتصادية من قِبَل علي عبد الله صالح وحاشيته إلى دفع أسرة الأحمر، ومعها الجزء الأكبر من اتحاد قبائل حاشد الذي تقوده، إلى التحوُّل ضده، الأمر الذي شكّل كعب أخيل الرئيسي لنظام صالح خلال السنوات الأخيرة. ويبلغ "التطوُّر المركَّب" للسياسة اليمنية ذروته بِكَوْن آل الأحمر يقودون أيضاً الفرع اليمني للإخوان المسلمين: التجمع اليمني للإصلاح، الذي أنشئ سنة ١٩٩٠. وإلى جانب مكوِّنه القبلي، يجمع حزب الإصلاح جملة واسعة من التيارات الإسلامية تمتد من السلفيين إلى الحداثية توكُّل كرمان[٢١]. وراحت هذه الحقائق اليمنية الفريدة تنضاف إلى حقائق أخرى كي تفرز الخليط بالغ التنافر لمعارضة صالح التي هيمنت على الحركة المطالبة برحيله.

وقد مثّلت الانتفاضة اليمنية التحاماً بين قوى نابعة من المعارضات من كل نوع - قبلية، إقليمية، دينية، سياسية، اجتماعية. وتشمل هذه القوى الاتحادين القبليين بكيل وحاشد، وهما الأكبر في البلاد؛ وتحالف للمعارضة السياسية المنظمة (اللقاء المشترك) بالغ التنافر هو ذاته إذ يشمل حزب الإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، وهو الحزب الحاكم سابقاً في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي)، وأحزاباً قومية (بعثية، ناصرية) وإسلامية أخرى؛ والحراك الجنوبي، وهو تحالف لمنظمات انفصالية أو مطالبة بالفدرالية متواجدة في اليمن الجنوبي السابق؛ وحركة الحوثيين الدينية ذات التوجُّه الشيعي، التي تسيطر على جزء كبير من شمال غربي البلاد وتحظى بدعم إيران؛ وفصيل جذري خرج من صفوف الحركة الطلابية، هو "شباب الثورة"؛ علاوة على مجموعة سديمية من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية وشبكات الشباب.

والحال أن هذه القوى قد تلاقت فيما بينها في الانتفاضة ضد صالح، الذي قام بدوره بحشد قاعدته السياسية-القبلية. ونتج عن ذلك نوعٌ من "الحرب الأهلية الباردة" بين

مظاهرات وتجمهرات جماهيرية على كلا الجانبين، وهو الأمر الذي ميَّز الوضع في اليمن عمّا عداه[٢٢] – بما في ذلك الوضع في كلٍ من ليبيا وسورية حيث حظرت السلطات وقمعت دموياً جميع المظاهرات المناهضة للنظام، بينما نظَّمت في الوقت ذاته مظاهرات تأييد اختلط فيها أنصار النظام الحقيقيون بجماهير من المتظاهرين رغم أنفهم، وهو ما جرى عليه عُرف الدكتاتوريات الشمولية. وراحت مواجهات أعنف فأعنف تقع بين الحشود والحشود المضادة على نحو هدَّد بدفع اليمن إلى أتون حرب أهلية حقيقية. وازدادت كثافة هذه الدينامية حينما امتد انقسام البلاد إلى القوات المسلحة، بحيث أضيفت المواجهات العسكرية إلى التجمهرات الشعبية.

غير أن عاملين حالا مع ذلك دون وقوع الحرب الأهلية وأجبرا صالح على ترك الرئاسة: من جهة، التفكك التدريجي على مر الأسابيع لقاعدته القبلية والعسكرية والسياسية – والتي كان ولاؤها له قد ضعف كثيراً نتيجة ميل النظام المتزايد إلى الميراثية خلال السنوات الأخيرة؛ ومن الجهة الأخرى، الضغط القوي الذي مارسه على صالح رعاته السعوديون، الخاضعون هم أنفسهم لضغط من واشنطن. والواقع أن خطر رؤية اليمن، جارهم الذي يزيد سكانه عن ٢٥ مليوناً، يغرق في حرب أهلية معمَّمة، إنما يمثِّل احتمالاً مخيفاً لطغاة مجلس التعاون الخليجي، كما للولايات المتحدة بسبب وجود تنظيم القاعدة في البلد. وفي مرحلة أولى، أرسل السعوديون تعزيزات إلى صالح: ففي ١٥ مارس/آذار، وصلت سفينة سعودية إلى ميناء عدن وعلى متنها ٣٥ مركبة وعربة مصفحة برفقة وفد عسكري سعودي[٢٣].

لكن، وحرصاً منهم على تجنيب الدولة اليمنية انهياراً قد تستفيد منه إيران مثلما يستفيد تنظيم القاعدة – وكان صالح قد سمح لهذا الأخير بالانتشار في جنوب البلاد، معتقداً أنه بذلك يحفِّز رعاته لمساندته بأي ثمن[٢٤] – انتهى المطاف بالسعوديين إلى إقناع حليفهم اليمني بقبول اتفاق لنقل السلطة وإعادة توزيعها. والواقع أنهم أدركوا أن بقاءه في السلطة مهما كان الثمن يحمل معه خطر إيقاع البلد في حالة من الفوضى يصعب بعدها بشدة أن يعاد فرض النظام. وفي ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني، قام صالح، الذي كان قد أصيب بإصابات بالغة عقب محاولة لاغتياله، بتوقيع الاتفاق الذي أعدّه مجلس التعاون الخليجي.

ففي مقابل حصانته هو والمقربين منه، قَبِل صالح أن يعهد بالسلطة إلى عبد ربه منصور هادي، الذي عمل بجواره كنائب للرئيس منذ سنة ١٩٩٤، وهو عسكري سابق، مثل صالح، وأصله منٍ اليمن الجنوبي الذي خدم فيه حتى سنة ١٩٨٦ قبل أن يلجأ إلى الشمال. وقد شكّل هادي حكومة وفاق وطني شملت موالين للنظام (حصلوا، بوجه خاص، على حقائب الدفاع والشؤون الخارجية والنفط) وأعضاء في المعارضة السياسية-القبلية، إلى حين انتخابه لمدة سنتين كمرشح وحيد للرئاسة في ٢١ فبراير/شباط ٢٠١٢، وهي الانتخابات التي وضعت نهاية رسمية لرئاسة علي عبد الله صالح. وصوّت البرلمان اليمني على الحصانة التي طلبها صالح. أما ابنه أحمد، فقد ظل في منصبه، بل وسمح لنفسه، بعد شهر من توقيع والده على اتفاق الرياض، بتطهير الحرس الجمهوري من الضباط الذين كانوا قد أعربوا عن تعاطفهم مع المعارضة.

والحال أن هذا الاتفاق سبَّب إحباطاً كبيراً في أوساط أكثر المكوِّنات السياسية للانتفاضة تقدماً، ألا وهم "شباب الثورة"، الذين تظاهروا ضد الاتفاق، وأدانوا تواطؤ حزب الإصلاح والعسكريين المنشقين عن صالح بغية إجهاض الثورة اليمنية. وجرى الحفاظ على استمرارية الدولة اليمنية ومجمَّعها العسكري-القبلي. ولم تفض المرحلة الأولى من الانتفاضة اليمنية سوى إلى إعادة توزيع للمناصب داخل "نخبة السلطة" اليمنية بين أنصار وخصوم نظام صالح. ومن المرجَّح أن يفضي دستور جديد إلى ترسيخ إعادة التوزيع هذه، التي ستمر عبر انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة سنة ٢٠١٤، وسيبقى البرلمان الحالي الذي يسيطر عليه أنصار صالح إلى ذلك الحين. ومن نافل القول إن البنية الاجتماعية-الاقتصادية للبلد لم تتغير. وحتى المجمَّع العسكري-القبلي القائم في قلب الدولة لم يهتز. ولم يجد هادي الشجاعة الكافية لإعفاء أحمد صالح من قيادة الحرس الجمهوري، عن طريق إعادة إلحاق قواته بتشكيلات أخرى، سوى في أغسطس/آب ٢٠١٢، وهو تحرك لم يمر دون أن تقابله مقاومة مسلحة من الوحدات الموالية لابن الرئيس السابق.

ولا يزال علي صالح يلعب دوراً مباشراً ومركزياً في السياسة اليمنية بوصفه زعيم حزب الأغلبية في البرلمان؛ ولا يزال ابنه يقود الحرس الجمهوري وابن أخيه يقود قوات

الأمن الوطني. ومن بين جميع انتصارات الانتفاضة العربية الكبرى حتى وقت كتابة هذه السطور، فإن الانتصار اليمني هو أكثرها سطحية بلا منازع. فالتغيير الناجم لم يترك الجذور العميقة للانفجار على حالها فحسب، بل ليس حتى من شأنه أن يرسي فترة مؤقتة من إعادة الاستقرار النسبي قبل أن تواصل الثورة مسارها - أو أن يغرق البلد في الفوضى.

كشف حساب مؤقت: ٤ - البحرين

تجمع البحرين بين سلطة ميراثية من النوع العتيق المشترك بين الملكيات والإمارات القبلية الأصل في الخليج وسمات خصوصية تحدِّدها خاصيتان للجزيرة/الأرخبيل تجعلان منها "الحلقة الضعيفة" في مجلس التعاون الخليجي. فهي من جهة، المَلَكية الخليجية الوحيدة - والبلاد العربية الوحيدة فضلاً عن العراق - التي يُشكِّل الشيعة الغالبية المطلقة من سكانها (٦٠٪ في البحرين، كما في العراق)؛ ومن الجهة الأخرى، تمتلك البلاد قدراً أقل نسبياً من موارد النفط والغاز مقارنة بجيرانه. وإذ يُشكِّل الريع النفطي، وبفارق بعيد، الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، يبقى أن اقتصاد البحرين في مجمله أكثر تنوعاً مما في سائر ملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي، حيث يضم قطاعاً صناعياً هاماً (وبالأخص صناعة ألمنيوم أنشئت قبل أكثر من أربعين عاماً) وخدمات من كل نوع. وقد حقَّق القطاع المالي ازدهاراً كبيراً منذ أن تقرَّر تحويل الجزيرة إلى منطقة حرّة واسعة للخدمات الإقليمية على أسس نيوليبرالية مغالية.

ونتيجة للتواضع النسبي لريع البحرين النفطي، فإن سكانها الأصليين، رغم كونهم الأقل عدداً بين سكان دول مجلس التعاون الخليجي بعد قطر، شكَّلوا أغلبية سكان الجزيرة بمجموعهم حتى سنة ٢٠٠٨[٢٥]، وذلك لأن الدولة البحرينية لم تكن تملك أن تجعل من رعاياها مشاركين بالتمتع بالريع بلا عمل. غير أن سلالة آل خليفة القبلية السُنية، التي تَرسَّخ موقعها في السلطة في ظل الحماية البريطانية سنة ١٨٦١، مثَّلت دوماً سلطة أقلية في مواجهة الأغلبية الشيعية من السكان الأصليين. علاوة على ذلك، أدى التصنيع المبكر نسبياً للبحرين إلى ظهور حركة عمالية منظّمة حقيقية وتشكيلات

سياسية معارضة متنوعة، من مجموعات دينية–طائفية إلى منظمات يسارية[٢٦]، في سياق من الليبرالية السياسية النسبية.

هذا وتتركّز المناصب الرئيسية في الدولة البحرينية وقواتها المسلحة بين أيدي أعضاء الأسرة الحاكمة. وتنعكس الطبيعة الطائفية للحكم في كون السُنَّة يشكّلون أغلبية كبيرة من مكوِّنات "النخبة" الخاضعة للسلطة الميراثية: المستويات العليا من التراتبية العسكرية والسياسية والإدارية، والرأسمال الكبير. ويسري الأمر ذاته حتى على قواعد القوات المسلحة، العسكرية منها أو شبه العسكرية أو الأمنية، بل إن تلك القوات تضم مرتزقة من السُنَّة الآتين من بلدان عربية عدة ومن باكستان. ويتكوَّن البرلمان البحريني، ذو الصلاحيات المحدودة جداً، من مجلسين، يُعيِّن الملك أعضاء أحدهما. وفي المجلس المنتخب، فإن تقسيماً للدوائر الانتخابية مجحف بشكل صارخ يكفل أغلبية من النواب السُنَّة. علاوة على ذلك، سعت الملَكية إلى زيادة نسبة السُنَّة بين رعايا الدولة عن طريق تجنيس مهاجرين وافدين من بلدان عربية أخرى. وهذا التمييز الصارخ، من خلال إبقائه على التوتر الطائفي في البلد، يتيح للسلالة الحاكمة أن تغذي في آن واحد شعور رعاياها السنّيين بأنهم متميزون وخوفهم من أن يعانوا بدورهم من التمييز ضدهم في حال إنشاء حكم الأغلبية. ويتفاقم هذا الخوف بالطبع من جراء قرب إيران الشيعية، ولكونها ادّعت منذ أمد بعيد حقها في السيادة على الجزيرة.

وتتطابق أوجه اللامساواة الاجتماعية بين سكان البحرين الأصليين إلى حد كبير مع التقسيم الطائفي للسكان، حيث ترتفع نسبة السنة بين الأغنياء ونسبة الشيعة بين الفقراء والعاطلين عن العمل بشكل غير متناسب مع نسبة الطائفتين من السكان. ومشكلة البطالة حادة في البحرين بوجه خاص، مثلما أبرز تقرير صادر حديثاً عن مجموعة الأزمات الدولية:

> البطالة، المرتفعة منذ تسعينات القرن الماضي، كانت ولازالت تشكِّل عاملاً أساسياً في توليد الاستياء بين الشيعة، خصوصاً الرجال في سن العمل. والتقارير الحكومية أفادت أن البطالة بلغت ١٦,٥% في نهاية عام ٢٠١٠. لكن وفقاً للتقديرات غير الرسمية، فإن الرقم الحقيقي يمكن

أن يصل إلى ٣٠%. وترتفع مستويات البطالة والبطالة المقنعة بشكل غير متناسب بين الشيعة. ...

في القرى الأكثر فقراً، والشيعية بشكل أساسي، ليس من غير الشائع أن ترى الشوارع مليئة بالشباب العاطلين أو الذين يعملون أعمالاً لا تتناسب مع مؤهلاتهم، والذين يعبِّر العديد منهم عن الرغبة بالعمل لكنهم محبطون من عدم القدرة على العثور على عمل يمكنهم من كسب لقمة عيشهم ومحبطون أيضاً من خسارة هذه الوظائف للعمال الأجانب. ما يفاقم في الصعوبات والإحباطات هو الغياب شبه الكامل لشبكة الأمان الاجتماعية[٢٧].

لم يكن بوسع هذا المجتمع البالغ القابلية للانفجار سوى أن ينضم إلى الانتفاضة المعمَّمة التي انطلقت في تونس وتضخمت في مصر. ففي ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١، بعد ثلاثة أيام من سقوط مبارك، حدثت مظاهرة أولى دعت إليها شبكات شبابية والمعارضة السياسية، وقد قُمعت بشدة[٢٨]. وأدى الأمر إلى مقتل متظاهر، وتلاه قتيل ثانٍ في اليوم التالي خلال تشييع جنازة الأول. واعتباراً من يوم التشييع، جرى تنظيم تجمهر شعبي دائم في دوار (ميدان) اللؤلؤة في المنامة، الذي أصبح "ميدان تحرير" البحرين، بينما حشدت الملَكية قاعدتها السُنية في مظاهرة مضادة بغية ضمان إضفاء الطابع الطائفي على الصراع[٢٩]. وراح القمع يزداد حدة خلال الأيام التالية، إلى أن دعت نقابات عمالية والمعارضة إلى إضراب احتجاجي ومطلبي شلّ أجزاءً من الجزيرة في ٢٠ فبراير/شباط. ولم يؤد العنف الحكومي سوى إلى زيادة أعداد المتظاهرين وإصرارهم وتجذير مطالبهم السياسية. فباتت أعداد متزايدة باستمرار من المتظاهرين لا تكتفي بمطلب الملَكية الدستورية، بل تطالب صراحةً بإلغاء الملَكية بالكامل. وفي ١٤ مارس/آذار، دعا الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى الإضراب العام. وقد دام الإضراب أسبوعاً، وبلغت نسبة المشاركة فيه ٦٠%، وأفضى إلى تسريح زهاء ثلاثة آلاف عامل[٣٠]، من بينهم ٣٠٠ في قطاع النفط.

وجدت قوات النظام نفسها عاجزة أمام حجم الانتفاضة، لا سيما أن الإضراب قد عزَّز كثيراً من تأثيرها. وهنا لجأت الملَكية إلى نظرائها في مجلس التعاون الخليجي. فإن

تعزيزات من القوة المشتركة لمجلس التعاون الخليجي، المسماة "درع الجزيرة"، تتكوَّن غالبيتها من وحدات سعودية، أُرسلت منذ ١٤ مارس/آذار إلى البحرين التي يربطها بالمملكة السعودية جسر الملك فهد (٢٥ كيلومتراً من الجسور والخنادق) الذي بُنِي في أوائل ثمانينات القرن العشرين. وأُعلِنت حالة الطوارئ. وخلال الشهرين التاليين، جنّدت الملَكية البحرينية بكثافة مرتزقة من باكستان – إذ باتت "السوق" العربية محفوفة بالمخاطر في زمن الانتفاضة. وبذلك زاد عدد قوات الحرس الوطني وقوات مكافحة الشغب بنسبة النصف، وفقاً لأحد التقديرات[٣١].

بيد أن الاحتجاج الشعبي لم يُردَع مع ذلك. وفي وقت كتابة هذه السطور، لا تزال الحركة تعبِّر عن نفسها بمظاهرات جماهيرية. وليس ثمة ما يشير إلى أنها على وشك الاستسلام والانطفاء، بالرغم من القمع الوحشي (نحو مائة قتيل خلال ١٨ شهراً منذ ١٤ شباط/فبراير[٣٢]، وآلاف الجرحى، ومئات المعتقلين، وعشرات المعذَّبين) وبالرغم من الإصلاحات والتحقيقات الصورية التي أجرتها الملَكية إرضاءً لحماتها الغربيين.

ومن أجل التكيُّف مع تدهور الوضع في الجزيرة، فإن المملكتين البحرينية والسعودية، المتحدتين في خشيتهما من سكانهما الشيعة، قررتا إنشاء "اتحاد" بينهما. وقد مدح هذا المشروع وأثنى عليه بحرارة إمام المسجد الكبير في المنامة في ٢ مارس/آذار ٢٠١٢، كبالون اختبار بعد مرور أقل من سنة على نشر قوات "درع الجزيرة" في البحرين[٣٣]. وفي ١٤ مايو/أيار، وخلال مؤتمر قمة لمجلس التعاون الخليجي، تمت الموافقة رسمياً على المشروع، وقد صُوِّر زيفاً بوصفه خطوة أولى نحو اتحاد للدول الست الأعضاء في المجلس. فأدانت المعارضة الشيعية البحرينية الاتحاد المعلن بوصفه ضمّاً للجزيرة بالفعل، ونظَّمت مظاهرة رفض ضخمة يوم الجمعة في ١٨ مايو/أيار. وفي اليوم التالي، دبَّرت السلطة مظاهرة سُنِّية ضمّت بضعة آلاف تأييداً للمشروع.

والحال أن العقبة الرئيسية أمام الثورة البحرينية – وهي مشكلة سوف تواجه أيضاً الحركات الاحتجاجية في سائر ملكيات وإمارات الخليج، مثل الحركة ذات الغلبة العمالية والاجتماعية في عُمان، والحركة ذات الغلبة السياسية في الكويت – إنما تكمن في كونها لا تواجه الملَكية المحلية فحسب، بل يتعيَّن عليها أن تقاتل أيضاً عملاق مجلس التعاون الخليجي المتمثل في المملكة السعودية. فهذه الأخيرة ستتدخل لإنقاذ نظيراتها

المهددة بالإسقاط – إلى أن يأتي اليوم الذي يشهد اندلاع انتفاضةٍ معمَّمة في المملكة السعودية ذاتها. ومن بين جميع ملكيات وإمارات الخليج، تُشكل البحرين مصدر القلق الرئيسي في نظر الأسرة السعودية الحاكمة. فالأغلبية الشيعية في الجزيرة ليست فقط موضع عناية خاصة من قِبَل العدو اللدود لآل سعود المتمثل في جمهورية إيران الإسلامية، بل هي أيضاً على اتصال مباشر بذلك الجزء من المنطقة الشرقية للمملكة السعودية المجاور للبحرين والذي تقطنه، شأنه في ذلك شأن تلك الجزيرة، أغلبية شيعية تعاني هي الأخرى من سوء المعاملة والقهر[٣٤].

كشف حساب مؤقت: ٥- ليبيا

في السيرة غير المكتملة التي كتبها عن ستالين، أبدى ليون تروتسكي الملاحظة التالية:

> "الدولة هي أنا" (L'Etat، c'est moi) تكاد تكون صيغة ليبرالية مقارنةً بحقائق نظام ستالين الشمولي. فلويس الرابع عشر لم يتماهَ سوى مع الدولة. وبابوات روما تماهوا مع الدولة والكنيسة معاً – لكن فقط في الحقبات التي حازوا فيها على السلطة الزمنية. أما الدولة الشمولية فتتجاوز بكثير القيصرية-البابوية، لأنها تستأثر باقتصاد البلد كله أيضاً. وخلافاً للملك الشمس*، يحق لستالين أن يقول: "المجتمع هو أنا[٣٥]".

هذه صيغة مبالغ فيها شيئاً ما. كان ستالين بالطبع مستبداً رهيباً، لكنه كان قبل كل شيء نتاجاً لجهاز بيروقراطي ضخم، وهو ما شرحه تروتسكي أفضل من سواه. وليس بوسع أي ملك أو أمير عربي أن يُطبِّق صيغة لويس الرابع عشر على نفسه، ناهيك عن الصيغة التي نسبها تروتسكي لستالين. فالملوك والأمراء العرب مُلزَمون باحترام القواعد العرفية والدينية والمؤسسية التي تحدّ من سلطتهم على دولهم ومجتمعاتهم. فالملك السعودي، مثلاً، مقيَّد في أعماله بالحكم الجماعي للأسرة المالكة، وبالمؤسسة الدينية الوهابية، والأعراف القبلية، خاصة أن سيطرته هي من النوع التقليدي. والدولة السعودية، فضلاً

* "الملك الشمس"، لقب اشتهر به لويس الرابع عشر، لاختياره الشمس رمزاً لسلطته.- م.

عن ذلك، لا تستأثر باقتصاد البلد كله، وإن كانت تهيمن عليه إلى حد بعيد. بيد أن كتب التاريخ في المستقبل ستُسجِّل أنه، من بين جميع رؤساء الدول في الأزمنة الحديثة (وليس فقط العرب من بينهم)، فإن معمر القذافي هو الأقرب إلى تجسيد الصيغة التي ابتكرها القائد الثوري الروسي. "المجتمع، هو أنا" تكاد تصبح في حالته ملاحظة صارمة الدقة.

وقد وصل القذافي إلى السلطة سنة ١٩٦٩ على رأس انقلاب عسكري ثوري أطاح النظام الملكي الذي تأسس عند استقلال ليبيا سنة ١٩٥١. وخلال بضع سنوات، أقام القذافي نظاماً سياسياً يقع، بتعابير ماكس فيبر، عند تقاطع السيطرة الكاريزمية والميراثية المطلقة. وبعبارة أخرى، لم يكتفِ بالاستملاك الفعلي للدولة ولاقتصاد البلد بأكمله معاً، بل سمح لنفسه كذلك بتغيير المسار جذرياً في مناسبات عدة ونقض جميع القواعد القديمة أو الجديدة وفق هواه، بدون التردد في الإقدام على أي شطط، مهما كان عجيباً. وكان بوسع القذافي، لو أراد، أن يضيف "لأن تلك هي رغبتنا" على طريقة ملوك فرنسا في ختام مراسيمهم. إلا أن الأمر في حالته لم يكن يتعلق بمراسيم بل برغبات، إذ أن الدكتاتور ألغى العقلانية القانونية–البيروقراطية إلى حد أنه مارَس سلطة اعتباطية ومطلقة في "الجماهيرية" بدون منصب رسمي غير لقب "الأخ القائد ومرشد الثورة" منذ سنة ١٩٧٩، مع احتفاظه بهذه الصفة بالقيادة العليا للقوات المسلحة.

وبعد أن بدأ القذافي، ومعه زملاؤه من الضباط الأحرار الليبيين، بتقليد عبد الناصر، راح يزايد على الانعطافة اليمينية الإسلامية الميل التي قادها السادات في بداية السبعينات، فأعلن الزعيم الليبي حلول الشريعة محل القوانين السارية، قبل أن يزعُم إصلاح العقيدة الإسلامية ذاتها في مرحلة لاحقة. ثم أعاد اكتشاف نفسه اشتراكياً جذرياً في نهاية العقد ذاته إلى حد تقليد ماو تسي تونغ والثورة الثقافية الصينية، داعياً "الجماهير" إلى الإطاحة بالمؤسسات القائمة، ومؤلفاً صيغته الخاصة من **الكتاب الأحمر الصغير** الماوي على هيئة **الكتاب الأخضر** – من لون الراية الإسلامية. وكان للقفزة الهائلة في عائدات البلد من النفط بفضل الفورة النفطية لعامي ١٩٧٤–١٩٧٥ تأثيرٌ مضاعف على ليبيا نظراً لكونها تجمع بين قلة سكان نسبية وعوائد نفطية عظيمة: في سنة ٢٠١٠، وصل حجم صادرات ليبيا النفطية ٤١,٩ مليار دولار، في بلد يبلغ عدد سكانه ٦,٦ مليون نسمة، في مقابل ٣٨,٣ مليار دولار للجزائر التي يبلغ عدد سكانها ٣٦,٣ مليوناً[٣٦].

وهذا، بالمناسبة، يشير إلى حماقة حجة المدافعين عن القذافي حينما يشيرون إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويمتدحون كون نصيب الفرد من الدخل في ليبيا هو الأعلى في أفريقيا وأنها كانت تحتل المركز ٦٤ بين ١٨٧ بلداً في ترتيب دليل التنمية البشرية قبل الانتفاضة، كما لو أن الفضل في ذلك يرجع إلى امتياز النظام. ووفقاً لهذا المعيار، فإن المملكة السعودية التي يزيد عدد سكانها أربعة أضعاف عن ليبيا لديها نظام أفضل بكثير إذ أنها تحتل المركز ٥٦ عالمياً في ترتيب دليل التنمية البشرية، وقد بلغ نصيب الفرد من الدخل فيها حوالي ضِعف نظيره في ليبيا[٣٧].

وقد رفعت الفورة النفطية في السبعينات ريع الدولة الليبية إلى مستوى جعل القذافي يعتقد أنه قد تحرَّر من كل قيد اقتصادي وبات معفياً من عقلانية الحساب الاقتصادي. وراح يندفع في دولنة اقتصاد البلد بإفراط، بما في ذلك تجارة التجزئة والخدمات الشخصية الصغيرة مثل تزيين الشعر، مقتنعاً بأن النعمة النفطية تتيح لمثل هذا الاقتصاد أن يعمل بكفاءة. وفي غضون ذلك، مد سيطرته الشمولية على الدولة والمجتمع إلى ذروتها. وقد مر الأمر، بالطبع، عبر إعادة تنظيم شاملة لجهاز الدولة، ولا سيما نواته الصلبة المسلّحة، وهي إعادة تنظيم عجَّلت بها محاولات انقلابية ضد نظامه، من بينها تمرد عسكري انطلق من شرق البلد سنة ١٩٨٠[٣٨]. وقام القذافي بالتفكيك الجزئي للجيش البرّي النظامي الذي تحوَّل إلى "جيش شعبي" ضعيف التدريب والعتاد. واستند إلى شبكة من الأجهزة العسكرية وشبه العسكرية والبوليسية: ميليشيات مختلفة، وقوات نخبة، وجهاز أمني متضخم، يقودها جميعاً أعضاء من حاشيته العائلية والقبلية، فضلاً عن وحدات المرتزقة[٣٩].

وبعيداً عن رطان سلطة الجماهير، قدّم الباحث المختص بالشؤون الليبية ديرك فانديوال وصفاً جيداً لحقيقة الدولة الليبية:

> "في الجماهيرية، كما في ظل الملَكية، حازت مجموعتان منفصلتان من المؤسسات على احتكار استخدام القوة: قوات الجيش النظامي من جهة، ومن الجهة الأخرى مجموعة من المنظمات الشبيهة بالحرس البريتوري والمسؤولة عن البقاء المادي لكلٍ من النظامين. ... وعلى نحو يشبه المحاولات المبكرة للملَكية في إنشاء حرس بريتوري لحمايتها على حساب جيش وطني، تركَّزت القوة الحقيقية في عدد من الأجهزة الأمنية

> التي باتت تسيطر على أدق تفاصيل حياة الليبيين، وعلى النظام السياسي الرسمي في البلاد بعد سنة ١٩٦٩[٤٠].
>
> ومثلما هو الحال في أغلب الدول النفطية، يظل القطاع الأمني الليبي محكوماً إلى حد بعيد بمنطق الميراثية، وهو لا يخضع للرقابة المدنية، ويبقى محتفظاً بأكبر الامتيازات مقارنةً بأي فئة أخرى داخل ليبيا[٤١].

وتمثّلت المنظمة الأمنية الأهم في ظل حكم القذافي في "مكتب معلومات القائد" الذي أشرف على جميع أجهزة المخابرات والأمن الأخرى. وقد أشرفت على جميع هذه الأجهزة والوحدات العسكرية زمرة من أقرباء القذافي وأصدقائه الأحماء، وأبناء قبيلته، القذاذفة، والقبيلتين المرتبطتين بها (ورفلة والمقارحة)[٤٢]. وتكوَّن "الحرس الثوري"، وهو حرس بريتوري للنظام يقوده ابن عم للقذافي، من رجال مجندين من بين القذاذفة في منطقة مدينة سرت، مسقط رأس القذافي والمدينة المدلَّلة في ظل نظامه. وخلال السنوات الأخيرة، استُدعِيَ أبناء "الزعيم"، وقد بلغوا سن الرشد، للإسهام بنصيبهم. هكذا، فقد أنيطت الكتيبة ٣٢ المعزَّزة بخميس، وباتت تُعرف باسمه منذ ذلك. أما معتصم، الذي تلقى تدريباً عسكرياً هو أيضاً، فعُيِّن مستشاراً للأمن القومي ومُنح سلطات واسعة.

وعادت عقلانية الحساب الاقتصادي تفرض نفسها على القذافي مجدداً في صورة آثار "تخمة النفط" في الثمانينات، وهي آثار عانى منها الليبيون وفاقمتها العقوبات المفروضة على البلاد من قِبَل الولايات المتحدة. وألهم ذلك "القائد" بأن يُقلِّد مرة أخرى زعيماً آخر هو، هذه المرة، ميخائيل غورباتشوف، الذي انتحل منه القذافي **البيريسترويكا** وادّعى محاكاة **الغلاسنوست**. وإذ جاء "الانفتاح" الليبي إلى بلد تُمارس فيه السلطة بهذه الدرجة من الاعتباطية، فقد كان من طبائع الأمور ألا تستفيد منه سوى رأسمالية خاصة "محدَّدة سياسياً" على هامش رأسمالية الدولة المسيطرة.

بيد أن التحرير الاقتصادي تسارع مع بدء القرن الجديد في ظل صعود نفوذ الابن "الإصلاحي" للقذافي، سيف الإسلام، الذي كان بمثابة رئيس الوزراء الفعلي للبلاد دون أن يشغل أي منصب رسمي، على غرار والده. وفي ٢٠٠٨، أعرب دومينيك ستراوس-كان، مدير صندوق النقد الدولي آنذاك والسيئ الصيت الآن، عن سعادته

لتماثل الآراء بشأن الاقتصاد الليبي بينه وبين "القائد الليبي العقيد معمر القذافي" الذي "شرُف" بمقابلته في طرابلس[٤٣]. وفي ٢٠١٠، أثنى صندوق النقد الدولي بحرارة على جهود لحكومة الليبية "الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد"[٤٤]. فالنيوليبرالية ليست معنية كثيراً بهوية من يسيطرون على القطاع الخاص، طالما أنه "خاص". وثمة مثل خاطئ تماماً يقول: المال لا رائحة له؛ والواقع أن رائحته قد تكون كريهة جداً في بعض الأحيان. وقد أعطى الدبلوماسي الفرنسي السابق في ليبيا باتريك حايمزاده لمحة عن "القطاع الخاص" الليبي:

> الزبائنية الكلاسيكية تركت المجال اليوم لنظام من النهب المتمركز حول أبناء القذافي والجهاز الأمني. وتخضع جميع ميادين المجتمع لمبدأ المحسوبية العائلية هذا مثلما تُظهِر الأمثلة القليلة التالية المأخوذة من مجالات النشاط الأكثر إدراراً للربح: صيد التونة الحمراء ومؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية (سيف الإسلام القذافي)؛ رخصة استيراد منتجات شركة أديداس في ليبيا وبناء طريق دائري حول طرابلس (الساعدي القذافي)؛ الهاتف الخلوي (محمد القذافي)؛ النقل البحري (هانيبال القذافي)؛ جمعية "واعتصموا" الخيرية (عائشة القذافي)؛ بناء السفن الترفيهية (أركان حرب البحرية)؛ خزان النهر الصناعي العظيم في بنغازي (كتيبة أمن بنغازي)؛ الاستيراد والتصدير والأشغال العامة (كتائب أمنية)[٤٥].

هكذا انضاف إلى المجمَّع العسكري–القبلي الليبي بعداً عسكرياً–صناعياً على النمط المصري. بيد أن التحرير الاقتصادي لم يؤثر في ميراثية الأسرة الحاكمة، بل بقيت الحدود ضبابية للغاية بين الملكية الخاصة لأفرادها وملكية الدولة. وتشهد على ذلك علاقة أسرة القذافي بهيئة الاستثمار الليبية، وهي صندوق للثروة السيادية أنشئ تحت رعاية سيف القذافي سنة ٢٠٠٦. وقد أدارت الهيئة عشرات المليارات من البترودولارات المستثمرة في بلدان عدة بطريقة تخلو تماماً من الشفافية[٤٦]. ومثلما هو الحال في اليمن، فإن احتكار الأسرة الحاكمة للسلطات السياسية–العسكرية والاقتصادية قد أسهم في إفقادها ولاء

القبائل الأخرى عدا قبيلة القذاذفة، فضلاً عن إفقادها ولاء سائر أعضاء نخبة السلطة غير المشتملين بالزمرة الميراثية.

وحينما ننظر للأمور من منظور السكان العاديين، الذي يختلف كثيراً عن منظور صندوق النقد الدولي، فإن حصيلة التحرير الاقتصادي تدعو أقل بكثير للرضا. ويُلخص ذلك جيداً تقريرٌ صادر عن وكالة الأنباء الإفريقية **أفرول** في ١٦ فبراير/شباط ٢٠١١، أي عشية اليوم الذي يعتبره الليبيون بداية ثورتهم:

> ليبيا هي أغنى بلد في شمال أفريقيا. ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تنتمي ليبيا بالفعل إلى مستوى أوروبا الشرقية. ولكن ذلك لا ينعكس على الاقتصاد الحقيقي للإنسان الليبي المتوسط، حيث يقع حوالي نصف السكان خارج دائرة الاقتصاد المدفوع بالنفط. ومعدل البطالة مرتفع بشكل مذهل حيث يبلغ ٣٠%[٤٧]، بينما تُقدَّر بطالة الشباب بما بين ٤٠ و٥٠%، وهما أعلى نسبتين في شمال أفريقيا.
>
> وتبيِّن مؤشرات التنمية الأخرى أيضاً أن القليل من البترودولارات قد استُثمر في رفاه سكان ليبيا البالغ عددهم ٦,٥ مليون نسمة. فمستويات التعليم أدنى مما في تونس المجاورة التي لا تملك سوى القليل من النفط، ولا يزال ٢٠% من الليبيين في عداد الأميين، وهي نسبة مفاجئة. وكذلك لا يتوفر الإسكان اللائق لنصف السكان المحروم بغالبيتهم. ويضع مستوى الأسعار المرتفع في ليبيا بوجه عام مزيداً من الضغوط على تلك الأسر المعيشية ...
>
> ولكن مفتاح السخط الشعبي يكمن في غياب فرص العمل ... والخيارات القليلة المتاحة لليبيين العاديين تشمل الشرطة أو القوات المسلحة، وقطاعي البناء والتجارة الصغيرة. ولكن حتى هنا، يحتاج المرء إلى الصلات والرشوة لكي يحصل على فرصة.
>
> بل كيف يمكن لمثل هذا أن يكون في بلد بمثل هذا الثراء؟ والإجابة هي أن الاقتصاد الليبي اليوم مدفوع بالكامل بقطاع النفط، وأن الأنشطة خارج القطاع النفطي تركَّزت في المشاريع التي تعكس جنون العظمة

لدى السيد القذافي. ويغلُب العمال الأجانب في كلا القطاعين[48].

وفي ظل معدلات للبطالة عموماً ولبطالة الشباب خصوصاً أعلى منها في أغلب بلدان المنطقة - بما في ذلك جارتا ليبيا المباشرتان، تونس ومصر - على النحو الذي لاحظه صندوق النقد الدولي ذاته مؤخراً[49]، وكذلك في ظل دكتاتورية بغيضة قائمة منذ أكثر من ٤١ عاماً، فإنه لم يكن مفاجئاً البتة أن تمتد إلى ليبيا الموجة الثورية التي غمرت جارتيها. بل كانت المفاجأة ستكون لو بقيت ليبيا بمنأى عن الموجة الثورية. والواقع أن القذافي ذاته قد استشعر ذلك: ففي تصريح تلفزيوني أدلى به غداة فرار بن علي من تونس، انتقد الطاغية الليبي التونسيين على تخلصهم من رئيسهم بدلاً من تركه يُكمل ولايته، مؤكداً أنهم لن يجدوا من هو أفضل منه! وكذلك، ففي ظل نظام قمعي للغاية وفي بلد يفتقد بالتالي إلى تراث من التظاهر ضد النظام وإلى منظمات سياسية أو اجتماعية مأذون بها عدا تلك التابعة للسلطة، لم يكن مفاجئاً البتة أن تترافق المظاهرات على الفور باشتباكات بين المتظاهرين وقوات القمع، مصحوبة بهجمات المتظاهرين على رموز السلطة، مثلما حصل كثيراً في سياقات أخرى مشابهة.

وكانت شبكات نشطاء الإنترنت وقوى المعارضة في المنفى قد دعت منذ بداية فبراير/شباط إلى "يوم غضب" تحدَّد له تاريخ ١٧ من ذلك الشهر. وبدءاً من ١٥ فبراير/شباط، جرت مظاهرات صغيرة في بنغازي احتجاجاً على اعتقال أحد نشطاء حقوق الإنسان، وكذلك في مدن أخرى في المناطق المحرومة. وسرعان ما صار القمع دموياً، حيث راحت أعداد القتلى ترتفع يوماً بعد يوم اعتباراً من ١٦ فبراير/شباط. وبحلول ١٩ فبراير/شباط، كان القمع قد أودى بما بين مائة ومائتي قتيل خلال ثلاثة أيام، بحسب تقديرات مختلفة. وعلى العكس مما حدث في ليبيا إبان انفجارات غضب شعبي سابقة جرى قمعها دموياً، فإن عنف الدولة هذه المرة، عوضاً عن ردع الناس عن مواصلة التظاهر، قد زادهم عزماً على التحرك، وزاد أعداد المتظاهرين بسرعة فائقة. والحال أن انتفاضتي تونس ومصر، بانتصارهما رغم الأعداد الكبيرة من المحتجين الذين سقطوا تحت وابل رصاص القمع، كانتا قد ضربتا المثل وخلقتا أملاً جديداً في المنطقة بأسرها.

وفي ٢٠ فبراير/شباط، وقعت بنغازي، ثانية أكبر مدن ليبيا الواقعة في الشمال الشرقي، تحت سيطرة موجة بشرية كاسحة من المتظاهرين، بينما راحت أعداد القتلى

تتضاعف. وفي مناطق عدة من ليبيا، انضم إلى الانتفاضة عسكريون ووحدات من الجيش النظامي المكوَّن في نصفه من المجنّدين. وخلال أقل من أسبوع، كانت الانتفاضة قد امتدت إلى أغلب مناطق ومدن البلاد، بما في ذلك العاصمة، وسيطرت على مدن عدة من بينها مصراته، ثالثة أكبر مدن ليبيا الواقعة في الشمال الغربي. فدخل النظام في حرب ضد الانتفاضة، مستخدماً جميع وسائله العسكرية، بما في ذلك المدرعات والطيران، بينما نظَّم مظاهرات مضادة في طرابلس كي يُظهر أنه يتمتع بشرعية شعبية. وفي الحالة الليبية، جمعت هذه المظاهرات بين أنصار حقيقيين و"أنصار" مرغمين، وفقاً للمعهود في المظاهرات التي تدبرها الدكتاتوريات. وفي ٢٧ فبراير/شباط، تشكّل مجلس وطني انتقالي في بنغازي. وباتت البلاد آنذاك في حالة ازدواجية سلطة وحرب أهلية.

ما كان يمكن لأحد ممن يعرفون ما يستطيع القذافي وأعوانه فعله، ويعون طبيعة النظام - لا سيما طبيعة قوات النخبة ووحدات المرتزقة التي لجأ إليها (وقد جنّد النظام على عجل تعزيزات من المرتزقة من مالي والنيجر بتكلفة عالية) - أن يكون لديه أدنى وهم بشأن إمكانية حدوث سيرورة سلمية نسبياً على غرار ما جرى في تونس ومصر. فقد كان من المستحيل التعويل على تخلي وحدات النخبة في القوات المسلحة عن الأسرة الحاكمة، إذ تم تشكيل هذه الوحدات على أساس الولاءات القبلية والامتيازات الكبيرة، وقادها أفراد الأسرة الحاكمة بأنفسهم. كما كان من المستحيل التعويل على استسلام القذافي بلا قتال: فالرجل ما كان ليسقط سوى بقوة السلاح، وكان لا بدّ من هَزْمِه عسكرياً من أجل إطاحته. كان الاحتمالان الفعليان الوحيدان، إما الحرب الأهلية أو سحق الانتفاضة بدون قتال.

ولو كان أدنى وهم يراود أحداً في ليبيا في هذا الصدد، فقد جاءت خُطب القذافي الأب والابن لتبدده تماماً. في ٢٠ فبراير/شباط، ظهر سيف على التلفزيون لكي يشرح للثوار، الذين وصفهم بمدمني المخدرات، أن ليبيا ليست تونس أو مصر، وأنهم إن لم يوقفوا الانتفاضة فسوف يجنون الحرب الأهلية وتقسيم البلد. ووعد بأنه وذويه سيحاربون حتى آخر رجل ولن يقبلوا أبداً بتسليم البلاد[٥٠]. وبعد يومين، راح والده يزايد عليه في أحد أشد الخطب شؤماً وقراقوشية. وقد بلغ جنونه ذروته، فوصف الثوار

بالجرذان والمخدَّرين، مهدداً بـ"تطهير" ليبيا من "الدنس والأنجاس" وذلك "شبراً شبراً، بيتاً بيتاً، داراً داراً، زنقة زنقة، فرداً فرداً"، مشيراً، بين ما أشار إليه من مذابح، إلى تلك التي جرت في ساحة تيانانمن (بكين، ١٩٨٩)، والفلوجة (العراق، ٢٠٠٤)، وغزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ملمحاً إلى أنه لن يتردد في الإقدام على حمام دم مماثل[٥١].

وفي بداية مارس/آذار، وبينما تراوحت تقديرات عدد القتلى بين ألف على الأقل وآلاف عدة، أطلق النظام قوات النخبة لديه، مدعومة بالمدرعات والطائرات، في هجوم واسع النطاق بغية استعادة السيطرة على شرق ليبيا، بؤرة العصيان الرئيسية، وبالأخص بنغازي التي أصبحت عاصمة السلطة المضادة. وبعد أسبوع، بات جلياً أن الهجوم يتقدم، وإن كان بصعوبة، بينما بدأ الثوار يطلبون أسلحة وحماية جوّية. وفي ٥ مارس/آذار، اختتم المجلس الوطني الانتقالي بيانه التأسيسي مؤكداً "رفضه التام لأي تدخل أو تواجد عسكري أجنبي"، في الوقت نفسه الذي وضع فيه "المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه ما يتعرض له الشعب الليبي من جرائم ضد الإنسانية بسبب انعدام التوازن العسكري بين نظام مسلح وشعب أعزل"[٥٢].

وخلال الأيام التالية، راح هجوم النظام يتقدم أكثر فأكثر شرقاً. وفي ١٢ مارس/آذار، دعت الجامعة العربية رسمياً مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا. في ١٥ مارس/آذار، هاجمت قوات النظام أجدابيا، المدينة الأخيرة قبل بنغازي، وتمكّنت من استعادتها في اليوم التالي، بينما تعهد سيف القذافي بأن العصيان سوف يُسحق خلال ٤٨ ساعة. وفي ١٧ مارس/آذار، اعتمد مجلس الأمن – الذي كان قبل ذلك قد دعا سدىً إلى وقف لإطلاق النار – قراره رقم ١٩٧٣ الذي يأذن بفرض منطقة حظر جوي و"باتخاذ جميع التدابير اللازمة ... لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين ... مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أياً كان شكلها، وعلى أي جزء من الأراضي الليبية".

وفي مساء ١٨ مارس/آذار، بلغت قوات القذافي ضواحي بنغازي. وبات غزو المدينة وشيكاً، الأمر الذي عجّل بتحرك القوات الجوية لبلدان حلف الناتو ومجلس التعاون الخليجي. وبادر الطيران الفرنسي بتدمير المدرعات ووسائل نقل القوات التي كانت تهدد بنغازي. والبقية معروفة جيداً: حرب أهلية على الأرض في ليبيا، كانت فيها الثورة

مدعومة بقصف عن بعد من حلف الناتو وأعوانه، إلى أن قامت الانتفاضة المسلحة في طرابلس، يوم ٢٠ أغسطس/آب، وقد أتاحت تحرير المدينة وأفضت إلى سقوط النظام نهائياً. واكتمل هذا السقوط في أكتوبر/تشرين الأول مع الاستيلاء على المعاقل الأخيرة للنظام واغتيال القذافي ذاته. وفي ٧ يوليو/تموز ٢٠١٢، انتُخب مؤتمر وطني عام في انتخابات تعددية هي الأولى من نوعها منذ أكثر من ٤٠ عاماً. وقد حل المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الانتقالي في قيادة البلد بعد شهر من ذلك.

والمحصلة أن دينامية الانتفاضة الليبية، التي فرضتها طبيعة السلطة ذاتها، جعلتها الوحيدة من بين سائر الانتفاضات العربية، حتى وقت الكتابة، التي "حطَّمت" بالكامل دولة النظام القديم. وبمقارنة الجارات الثلاث في شمال أفريقيا المشمولة بالانتفاضة العربية لسنة ٢٠١١، لاحظ إبرهارد كينلي أنه في ليبيا فقط "اختفى تماماً النظام القديم، بوصفه جهازاً لممارسة السلطة"[٥٣]. بيد أن هذا لا يعني أن البنية الاجتماعية الليبية قد تحوَّلت جذرياً.

بل عرفت ليبيا حتى الآن ثورة سياسية جذرية بدون ثورة اجتماعية جذرية: تم قلب البنية الفوقية من دولة وأيديولوجيا رأساً على عقب؛ وتم تفكيك القوات المسلحة واستبدالها بميليشيات متعددة تكوَّنت في خضم الحرب الأهلية، إلى حد أن الوضع القائم يتميز بحالة من الفوضى المحفوفة بالأخطار. ومن المؤكد أن البنية الاجتماعية-الاقتصادية تضعضعت بشكل أعمق مما هو الحال في سائر بلدان الانتفاضة العربية حتى كتابة هذه السطور، إذ أن الطغمة الميراثية، التي هيمنت على رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة معاً في ليبيا والتي قضت عليها الثورة، كانت سائدة إلى حد بعيد ضمن الطبقة المالكة. بيد أن ليبيا، مثلها في ذلك مثل سائر بلدان الانتفاضة العربية حتى الآن، لم تشهد تغييراً في السياق الاقتصادي النيوليبرالي الإلهام الناجم عن تطورات السنوات الأخيرة.

فقد كانت الجذرية السياسية للانتفاضة نتاجاً لاستحالة إزالة النظام بطريقة أخرى. والضعف النسبي لجذريتها الاجتماعية يعود أيضاً إلى طبيعة النظام نفسه، التي حالت دون أي تراكم للنضالات الاجتماعية ودون ظهور أي تنظيم عمالي مستقل. هذا وتبقى الرأسمالية الخاصة أضعف بكثير في ليبيا منها في البلدان المجاورة، في حين أن المطالبة الشعبية أكثر حيوية وعنفواناً؛ فاللعبة لم تنتهِ بعد.

كشف حساب مؤقت: ٦- سورية

كما في البحرين، تستند السلطة في سورية إلى أقلية طائفية - على الرغم من اختلاف النظام السياسي بين البلدين، ملَكية قبلية في الأول، ودكتاتورية عسكريةٍ-بعثية في الثاني. فالعرب السُنة، الذين رأيناهم أقلية متميزة مؤسسياً في البحرين، يشكلون أغلبية في سورية حيث يمثلون أكثر من ٧٠% من مجموع السكان بحسب الأخصائي في علم السكان، يوسف كرباج[٥٤]. هذا وليست الأقلية العلوية في سورية متميزة مؤسسياً وقانونياً. ولو كان لذلك أن يكون لاقتضى نظاماً أشد استبداداً بعد من سلالة الأسد، بالنظر إلى كون العلويين يشكِّلون في سورية أقلية أصغر بكثير من نسبة السُنة في البحرين، إذ لا يشكِّلون، وفقاً لكرباج، سوى ما يزيد قليلاً عن ١٠% من السكان.

وفي حين أن التمييز الطائفي في البحرين ليس أمراً واقعاً فحسب بل تكرّسه أيضاً التشريعات، فإن الدولة في سورية تقوم نظرياً على المساواة فيما يتعلق بالمواطنين العرب، إلى حد أن حافظ الأسد اعتنق المذهب السُني في ممارسته الرسمية للشعائر الدينية كي يندرج ضمن مذهب الأغلبية الشعبية. (ولما كانت القومية العربية في صميم الأيديولوجيا البعثية الرسمية، فإن المساواة القانونية الرسمية لا تمتد لتشمل كُرد سورية، والذين حُرم الكثير منهم من الجنسية حتى انتفاضة ٢٠١١. فالكُرد، وغالبيتهم العظمى من السُنة أيضاً، يُشكِّلون أقلية قومية مضطهدة في سورية، كما في تركيا أو إيران.) وليست طائفية النظام السوري ذات طبيعة دينية، بل هي عصبية صرفاً، بمعنى أن العشيرة الحاكمة، أسرة الأسد الممتدة، تستند إلى العصبية العلوية[٥٥] - بينما تستغل في الوقت ذاته العصبيات القبلية المختلفة بين العلويين أنفسهم - في ضمان ولاء النواة الصلبة للدولة: قوات النخبة وضباط الجيش النظامي.

والحال أن غلبة العلويين في صفوف ضباط الجيش، بدءاً بضباط الصف ووصولاً إلى قمم التراتبية، قد حدثت بالتدريج خلال ستينات القرن العشرين؛ ولم تكن في ذلك الحين نتيجة لعملية مخططة سلفاً ومنظَّمة، بل نتاجاً لعوامل اجتماعية وسياسية درسها حنا بطاطو بعناية في كتاب ممتاز[٥٦]. ومن ثم فإنها سبقت الانقلاب العسكري الإصلاحي في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠، المسمى "الحركة التصحيحية"، الذي استولى على السلطة بموجبه حافظ الأسد، وزير الدفاع حتى ذلك الحين، مطهِّراً الجيش

وحزب البعث من الجناح اليساري الجذري الذي كان هو ذاته ينتمي إليه. والحال أن انقلابه قد استُقْبِل بحفاوة أكبر بين السُنة، ولا سيما البرجوازية المدينية السُنية، مما بين أهل طائفته العلوية.

وقد كان الأسد الأب بونابرتاً محنكاً – أكثر الزعماء مكيافيليةً في التاريخ العربي المعاصر، بكلا المعنيين الإيجابي والتحقيري اللذين تنطوي عليهما الإشارة إلى مؤلف كتاب **الأمير**. فقد حرص دوماً على أن يحيط نفسه برجال من السُنة في مناصب مرموقة، رجال لديهم مصلحة مباشرة في الحفاظ على استقرار السلطة بفضل ما يجنونه منها من امتيازات مادية، لكن حافظ الأسد أبقاهم تحت إمرته أو رقابته عن كثب بحيث يستحيل أن يطمحوا إلى الاستيلاء على السلطة لحسابهم الخاص. وشمل السُنة في حاشيته رجالاً مثل معاونه وصديقه القديم العماد مصطفى طلاس، رئيس أركان الجيش إبان "الحركة التصحيحية" التي أسهم فيها بهذه الصفة، ثم وزير الدفاع تحت رئاسته؛ وعبد الحليم خدام، وهو صديق قديم آخر لحافظ الأسد، شغل منصب وزير خارجيته حتى ١٩٨٤ ثم نائب الرئيس بعد ذلك؛ وحكمت الشهابي، رئيس المخابرات العسكرية حتى ١٩٧٤، ثم رئيس أركان الحرب حتى ١٩٩٨.

وحينما اضطر حافظ الأسد، لأسباب صحية، إلى التوقف عن ممارسة السلطة مباشرةً لأشهر عدة خلال عامي ١٩٨٣–١٩٨٤، شكّل لجنة رئاسية من ستة أشخاص، كلهم من السُنة، عهد إليها بإدارة البلد مؤقتاً[٥٧]. والأرجح أن سبب ذلك هو معرفته أن هؤلاء الرجال لا يمكن أن يفكروا في الانقلاب عليه لأنهم لا يسيطرون على القوات المسلحة، على العكس من أعضاء المجموعة الحاكمة من العلويين، ومن بينهم شقيقه رفعت. وقد فقد الأخير الحظوة تحديداً لأنه سعى إلى تجاوز ذلك القرار الرئاسي[٥٨].

والحال أن "اعتماد الأسد على أقربائه وعلى الضباط والجنود العلويين قد تكثّف وصار الضمانة التي لا غنى عنها لسلطته الفائقة"[٥٩] في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢، وفقاً لحنا بطاطو، وهي الفترة الأشد اضطراباً في حكمه – سواء على الصعيد الإقليمي أو في داخل البلد، حيث واجه خلالها تمرداً سُنياً قاده الإخوان المسلمون. وقد انعكس هذا التطوُّر بشكل جلي على صعيد التعيينات التي أجراها حافظ الأسد خلال رئاسته:

من بين الواحد والثلاثين ضابطاً الذين خصهم الأسد بتقلد مناصب

مرموقة أو رئيسية في القوات المسلحة ووحدات النخبة العسكرية والشبكات المخابراتية والأمنية في الفترة بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٧، فإن ما لا يقل عن تسعة عشر جاؤوا من طائفته العلوية، منهم ثمانية من قبيلته وأربعة من قبيلة زوجته؛ ومن بين الاثني عشر ضابطاً الأخيرين، فإن سبعة كانوا من أقاربه، تجمعهم به صلات دم أو نسب وثيقة[٦٠].

وبالإضافة إلى التشكيلات العسكرية الخاصة الحامية للنظام التي سيطر الجنرالات العلويون عليها سيطرة حصرية منذ البدء، فإنهم قادوا فرقتين اثنتين فقط من فرق الجيش النظامي الخمس سنة ١٩٧٣، لكنهم باتوا في سنة ١٩٨٥ يقودون ما لا يقل عن ست فرق - بل وسبع في ١٩٩٢ – من بين الفرق التسع التي صار الجيش النظامي السوري يتكوَّن منها[٦١].

وقد وصف تقريرٌ لوكالة الاستخبارات الخاصة ستراتفور عن الوضع الراهن للقوات المسلحة السورية ما أدى إليه التحوُّل العميق الذي أجراه حافظ الأسد فيها. ويعرض التقرير لوحةً مذهلة:

يتكدس العلويون السوريون في الجيش من القمة إلى القاعدة، بحيث يبقى قادة الفرقة الثانية السُنيين في أغلبهم تحت السيطرة. ومن بين ٢٠٠ ألف جندي محترف في الجيش السوري، يُمثِّل العلويون زهاء ٧٠%. ويُعتقد أن نحو ٨٠% من ضباط الجيش هم أيضاً من العلويين. أما أكثر فرق الجيش نخبوية، والمتمثلة في الحرس الجمهوري الذي يقوده شقيق الرئيس الأصغر ماهر الأسد، فهي قوة علوية خالصة. وتنتظم القوات البرية السورية في ثلاثة فيالق (تتكوَّن من وحدات مركّبة من مدفعية ومدرعات ومشاة مؤللة). ويقود العلويون فيلقين ...

وغالبية مجندي سورية البالغ عددهم ٣٠٠ ألف هم من السُنيين الذين يُتمون خدمتهم العسكرية الإلزامية المتراوحة بين عامين وثلاثة أعوام ثم يتركون الجيش، إلا أن تدهور الزراعة السورية بات يُجبر المزيد من السُنيين الريفيين على البقاء في الجيش لفترة أطول من فترة الخدمة الإلزامية (في

عملية يرصدها النظام رصداً دقيقاً). وبالرغم من كون أغلب طيّاري القوات الجوية السورية من السُنة، فإن أغلب أطقم الدعم الأرضي من العلويين، وهم يسيطرون على اللوجستية والاتصالات والصيانة، ويحولون من ثم دون قيام منشقين محتملين في صفوف طيّاري القوات الجوية السُنيين بعمل منفرد. هذا وتشكّل إدارة المخابرات الجوية السورية، التي يسيطر عليها العلويون، إحدى أقوى وكالات الاستخبار ضمن الجهاز الأمني ولها وظيفة أساسية تتمثّل في كفالة عدم ارتداد الطيارين السُنة ضد النظام[٦٢].

واستناداً إلى بطاطو، نستطيع تمييز ثلاثة مستويات لهرم السلطة في سورية – تحت القمة الكُلِّية الجبروت المتمثلة في الرئيس نفسه، والتي يخضع لها الآخرون جميعاً خضوعاً مباشراً: يوجد أولاً مستوى يتكوّن من قادة الأجهزة الاستخبارية والأمنية الأربعة: شعبة الاستخبارات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، وأمن الدولة/المخابرات العامة، والأمن السياسي – وهي أجهزة منفصلة ومتنافسة كالمعهود لدى الحكام المريضين بجنون الارتياب. ويضم هذا المستوى كذلك قادة الحرس البريتوري للنظام – وهي القوات الوحيدة المسموح لها بدخول العاصمة – ألا وهو الحرس الجمهوري (الذي تعاقب على قيادته خلال السنوات الأخيرة أبناء الأسد الثلاثة: باسل ثم بشار ثم ماهر)؛ والفرقة الرابعة دبابات (سرايا الدفاع سابقاً، يقودها ماهر حالياً)؛ والقوات الخاصة، مثل الفرقة ١٥ في الجيش. ويتكوّن مستوى تالٍ من قيادة حزب البعث، يليه مستوى ثالث مكوَّن من أعضاء الحكومة وبيروقراطيي المناصب العليا في الإدارة المركزية والإقليمية[٦٣].

والحرس الجمهوري هو حجر الرحى في هذا البناء ويحظى بهذه الصفة بجزء من الريع النفطي للدولة. فوفقاً لمعلومة أفاد بها بطاطو، "تستوعب هذه الوحدة جزءاً كبيراً من عائدات حقول النفط في منطقة دير الزور – والجزء الأكبر منها، بالمناسبة، غير مسجل في ميزانية البلاد"[٦٤]. وبوجه أعم، استطاع رؤوس التراتبية العسكرية والأمنية الإثراء إثراءً فاحشاً في ظل حافظ الأسد: عن طريق إنشاء مجمَّع عسكري–صناعي على الطريقة المصرية، وإن يكن على نطاق أضيق، ولكن أيضاً بوصفهم شركاء إلزاميين لبرجوازية السوق التقليدية كما لبرجوازية الدولة السوريتين، اللتين ازدهرتا في ظل

"الانفتاح" التدريجي للنظام، الذي تسارعت وتيرته في التسعينات. وحقق أيضاً هؤلاء القادة ثروات طائلة كشركاء إلزاميين لبرجوازية السوق ورجال المافيا في لبنان في مختلف مجالات الأعمال والاتجار التي ازدهرت بفضل وجود القوات السورية في هذا البلد على مدى ثلاثين عاماً، بين ١٩٧٦ و٢٠٠٥. وهكذا تحوَّل جزء لا بأس به من التراتبية العسكرية السورية هو نفسه إلى مافيا تمارس الابتزاز إزاء الاقتصاد المدني المشروع وغير المشروع في سورية ولبنان.

والحال أن نخبة السلطة السورية، التي كانت عسكرية وسياسية في جوهرها سنة ١٩٧٠، تتعايش مع برجوازية تقليدية تشغل موقعاً خاضعاً، شهدت توسُّع فصيلها الرأسمالي على مر السنين، وهو يحتل قمم برجوازية الدولة[٦٥]. فبعد أن اعتلى بشار الأسد سدة الرئاسة، إثر وفاة والده سنة ٢٠٠٠، وذلك بطريقة كاريكاتورية دلّت بكل وضوح على التحوّل الميراثي للسلطة، راح يوسّع نطاق التحرير الاقتصادي بصورة نوعية. وفي المقابل، وضع بشار نهاية سريعة جداً للتحرير السياسي الذي جرّبه في بداية رئاسته[٦٦]. وقد أدت الوصفات النيوليبرالية وعمليات الخصخصة، التي تم إجراؤها في محاولة للتغلب على الركود الاقتصادي الذي شهدته التسعينات، أدت إلى تراكم فائق السرعة للثروات الكبيرة في سورية، مثلما حصل في غيرها من البلدان. وفي ظل ما يتسم به النظام السوري من غياب كامل للشفافية، فإن الجزء الأكبر من هذا الإثراء الفاحش قد عاد بالنفع على العشيرة العائلية لآل الأسد وشركائهم، وهو الأمر الذي أكمل التحوُّل الميراثي للنظام. وحسبما شدَّد بسام حدّاد:

> وبعدما خلف بشار الأسد والده عام ٢٠٠٠، سعى مهندسو السياسة الاقتصادية السورية إلى تعديل اتجاه الهبوط الاقتصادي عبر المزيد من تحرير الاقتصاد، بتخفيض الدعم الحكومي على سبيل المثال. وتم السماح بإنشاء البنوك الخاصة للمرة الأولى منذ أربعين عاماً، وطرح للبحث إنشاء سوق للأسهم. ... ومرة أخرى، يدعم النظام تحالفه مع المشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة، فضلاً عن غالبية السوريين الذين يعتمدون على الدولة فى الخدمات والدعم والرعاية الاجتماعية. وتم تكريس المحسوبية، ولكن بثوب جديد. وسيطرت العائلات المرتبطة بصورة أو

بأخرى بالنظام على القطاع الخاص، بالإضافة إلى سيطرتها الكبيرة على الأصول الاقتصادية العامة[٦٧].

وهذا يفسِّر كيف أن الأسرة الحاكمة في سورية، التي سيطرت تقليدياً على مقاليد الجهاز العسكري، غدت تضم أغنى رجال البلد، ألا وهو رامي مخلوف، الابن الجدير بوالده محمد مخلوف. والأخير هو شقيق زوجة حافظ الأسد المتنفذة، وقد راكم ثروة عن طريق استغلال مناصبه الإدارية في القطاع العام واستثمار جزء من الأموال التي درّها عليه ذلك في القطاع الخاص، بينما استفاد في الوقت نفسه مما أتاحه له موقعه كبطريرك ثانٍ للأسرة الحاكمة من أولوية في الابتزاز المافيَوي. ويندرج ابن آخر لمحمد مخلوف ضمن قادة الأمن العام، وهو يتولى الإشراف على العاصمة، في حين أن ابناً ثالثاً هو ضابط رفيع الرتبة. وثمة ابن رابع يساعد رامي في أعماله.

وفي البداية، كان المعروف عن رامي مخلوف في المقام الأول امتلاكه لأغلب أسهم شركة سورياتل لخدمة الهاتف الجوال (في هذا القطاع النموذجي للإثراء السريع المتسم بفساد كبير، تعاون مخلوف مع اثنين من ملوك المال الآخرين هما المصري نجيب ساويرس واللبناني نجيب ميقاتي). وفي حين تُقدَّر ثروته الشخصية بستة بلايين دولار، يمتلك مخلوف أو يسيطر على قائمة هائلة من الشركات في قطاعات بالغة التنوع[٦٨]: مصارف، شركات تأمين، نفط، صناعة، عقارات، سياحة، إعلام، وهلم جراً.

والواقع أن شركة الشام القابضة، التي يسيطر عليها بالكامل مع أفراد آخرين من أسرته، والتي يشمل ملّاك أسهمها مستثمرين سوريين محليين ومهاجرين، ورساميلَ آتية من مجلس التعاون الخليجي (لا سيما قطر)، تتحكم في ٦٠٪ من النشاط الاقتصادي السوري.[٦٩] بل إن بعض أفراد الأسرة الحاكمة يجمعون مباشرة بين النشاط في مجال الأعمال والوظائف في الجهاز الأمني، مثل ذو الهمة شاليش، ابن أخت حافظ الأسد ورئيس حرسه الرئاسي والمشارك أيضاً في الأمن الرئاسي لابن عمته بشار وفي قيادة العمليات الخارجية، والذي انطلق كذلك في مجال الأعمال منذ بضع سنوات محققاً ثروة في شركات متنوعة، منها المشروع والأقل مشروعية، في سورية ولبنان وغيرهما.

والحال أن الإثراء الفاحش لأعضاء في الأسرة الحاكمة كان له أثران على النظرة الشعبية إلى النظام. فقد اتسمت رئاسة حافظ الأسد، أو هكذا بدا، بتقسيم للعمل:

السلطة العسكرية والسياسية في أيدي العلويين، بينما تُركت السلطة الاقتصادية للسُنيين[٧٠]. ثم جاء ابنه كاسراً لهذا التقليد. ففي ظل رئاسة بشار الأسد، راح المكوِّن الثالث لنخبة السلطة يتركز في أيدي طغمة تنتمي إلى نفس العشيرة العائلية العلوية[٧١]. وبالتزامن مع ذلك، قام بشار بإقصاء شخصيات سُنية بارزة كانت جزءاً من الحاشية الرئاسية لوالده. وأدت هذه التطورات مجتمعةً إلى ترسيخ صورة النظام بوصفه يغتصب سورية لمصلحة أقلية طائفية. وراحت هذه الصورة تتعزّز نتيجة للشكوك العميقة حول مسؤولية النظام السوري في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وهو زعيم سُني بارز.

والأثر الثاني المترتب على استئثار العشيرة العائلية الحاكمة بالاقتصاد يعود إلى تزامن هذا الإثراء مع تراجع الظروف المعيشية للأغلبية الشعبية، وذلك بتأثير السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الإلهام[٧٢]. وقد صارت الأرياف بوجه خاص، وبعد أن شكّلت لأمد طويل قاعدة النظام الاجتماعية[٧٣]، صارت الضحية الرئيسية للبطالة المتصاعدة. وأدى ذلك إلى توسيع الهجرة من الريف ونمو "القطاع غير الرسمي"[٧٤]، وهو ما ترتب عليه، في جملة ما ترتب، تضخُّم صفوف البروليتاريا الرثة، التي يخرج منها "الشبيحة"، تلك الميليشيات الإجرامية التي يستخدمها النظام الآن ضد الانتفاضة[٧٥].

وقد كشف مسح أجراه باحث وباحثة عربيان لمصلحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السورية، كشف عن وضع اجتماعي-اقتصادي أكثر من مقلق، إذ أظهرت الدراسة المنشورة سنة ٢٠٠٥ أن معدل النمو الإجمالي قد تراجع بأكثر من النصف خلال عشر سنوات، بينما زاد معدل البطالة الرسمي بأكثر من الضِعف خلال ٢٠ سنة، من ٥ إلى ١١,٦%، وهو ما ينبغي أن يضاف إليه معدل لنقص التشغيل يبلغ ١٦,٢%، في حين وصل معدل البطالة في صفوف الشباب بين عمر ٢٠ و٢٤ إلى ٢٤%. وعاش ١١,٤% من السكان تحت خط الفقر الوطني الأدنى، و٣٠% تحت خط الفقر الأعلى، وأغلبهم في المناطق الريفية، واللامساواة آخذة في التنامي[٧٦]. هذا وقد دلت أرقام عام ٢٠٠٧ على مزيد من تفاقم الفقر، حيث بات ١٢,٣% من السكان يعيشون دون خط الفقر الأدنى، ٥٦% منهم في الأرياف، و٣٣,٦% دون خط الفقر الأعلى، موزَّعين بالتساوي بين المناطق المدينية والريفية[٧٧]. وعشية الانتفاضة، وفقاً

للبيانات الرسمية لعام ٢٠١١، بلغ معدل البطالة الإجمالي ١٤,٩%، بينما وصل إلى ٣٣,٧% في صفوف الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً، و٣٩,٣% لدى من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً[٧٨]!

والحال أن التباين الصارخ بين إفقار السكان هذا وإثراء عشيرة عائلية تزهو بنمط عيشها المترف - بدءاً بالزوجين الرئاسيين، وعلى النقيض من سلوك الأب في هذا الصدد[٧٩] - قد فاقم بقوة الإحباطات الاجتماعية. ومع اشتداد الطابع الطائفي للسلطة، أصبحنا إزاء خليط شديد القابلية للانفجار. وقد اعتقد بشار الأسد أن بوسعه تخفيف هذه التوترات عن طريق فتح المجال لأسلمة المجتمع السوري[٨٠]؛ ولكنه لم يحصد سوى مفاقمة التوتر.

إن الشرعية الدكتاتورية التي استطاع حافظ الأسد تغذيتها بطريقة مكيافيلية قد بدَّدها ابنه إلى حد كبير، وذلك بالرغم من جهود هذا الأخير من أجل كسب الشعبية عن طريق ادعاء مناهضة الإمبريالية. وقد كانت معارضته لغزو العراق سنة ٢٠٠٣ - ذلك الغزو الذي كان عداء الرأي العام العربي السُني في سورية له أشد بَعد مما كان في أوساط الرأي العام العربي عموماً - مندرجة ضمن هذه الجهود (وجدير بالذكر أن تلك المعارضة تباينت مع الترحيب الفعلي بالاجتياح الذي بدا عن حلفاء الأسد الإيرانيين). أما لعبته المزدوجة إزاء احتلال العراق لاحقاً (يسَّر تسلل الجهاديين السُنة إلى العراق على نحو أغضب حلفاء طهران من الشيعة العراقيين)، وكذلك دعمه المعلن لحزب الله اللبناني صاحب الشعبية الكبيرة جداً في سورية قبل الانتفاضة، فلم يكونا كافيين للإقناع.

بيد أن بشار الأسد كان مقتنعاً بالعكس. وفي المقابلة التي أجرتها معه جريدة **وول ستريت جورنال** في ختام يناير/كانون الثاني ٢٠١١، كان هذا هو التفسير الوحيد الذي وجده لكون سورية لم تشهد - ولن تشهد في اعتقاده - انتفاضة أو حتى مظاهرات مثل العديد من بلدان عربية أخرى:

> لدينا ظروف أصعب من أغلب البلدان العربية، ولكن سورية مستقرة رغم ذلك. لماذا؟ لأنكَ يجب أن تكون وثيق الصلة جداً بمعتقدات الشعب. هذه هي القضية الأساسية. وحينما يوجد تفاوت بين سياساتك ومعتقدات الشعب ومصالحه، فإنك ستجد هذا الفراغ الذي يخلق الاضطراب.

فالناس لا يعيشون على المصالح فقط؛ إنهم يعيشون أيضاً على المعتقدات، لا سيما في المناطق ذات الطابع الأيديولوجي الغالب. وما لم تكن تفهم الطابع الأيديولوجي للمنطقة، فإنك لا تستطيع أن تفهم ما يجري[٨١].

كان بشار الأسد يُسقط رغباته على الواقع. فلم يكن مفاجئاً البتة أن تمتد إلى سورية الموجة الثورية التي انطلقت من تونس، شأن سورية في ذلك شأن البلدان الأخرى التي تناولناها حتى الآن. بل على العكس فإن التأخر النسبي للانتفاضة هو الذي حيَّر المراقبين وأفرز تكهنات عدة حول فرادة سوريّة مفترضة – على غرار أطروحة بشار الأسد ذاته. والحقيقة أن العامل الوحيد الذي أجَّل الانفجار كان الخوف من القمع. فواقع الأمر هو أن أياً من بلدان الانتفاضة العربية الأخرى، بما فيها ليبيا، لم يشهد واقعة شبيهة بالمذبحة المروِّعة التي ارتُكبت في ظل حكم حافظ الأسد في فبراير/شباط ١٩٨٢، حينما قامت قوات النخبة التابعة للنظام بقيادة شقيقه رفعت بسحق عصيان الإخوان المسلمين في حماة، حيث ذبحت ما بين عشرة آلاف وأربعين ألف شخص حسب التقديرات[٨٢].

بيد أن السوريين تشجعوا بدورهم نتيجة للانتصارين التونسي والمصري، وكذلك نتيجة للنموذج الليبي والاهتمام الدولي الذي أثاره بالأخص. وأدرك السوريون أن المذبحة في بلد مغلق التي ارتُكبت سنة ١٩٨٢ لم تعد ممكنة في ٢٠١١، في زمن صار بوسع كل إنسان فيه أن يجعل من نفسه محققاً صحافياً وينشر عالمياً صوراً مأخوذة بواسطة كاميرا هاتفه الجوال. وقد زاد تدخل قوات الناتو في ليبيا اعتباراً من ١٩ آذار/مارس من شجاعة وثقة المحتجين السوريين: فبدون أن يعتمدوا بالضرورة على تكرار هذا التدخل في سورية، كان من المشروع أن يعتقدوا أنه سيكون له أثرٌ رادع على النظام وسيحول دون وقوع مذبحة من نوع تلك التي جرت سنة ١٩٨٢. ولم يكن هذا الحساب خاطئاً بالكامل.

ومثلما هو الحال في أغلب بلدان المنطقة، كانت المبادرة بتنظيم الحراك من فعل شبكات من الشباب مستخدمي الإنترنت. وبتشجيع من الانفجار الإقليمي، بدأت شبكات إعلام اجتماعية سورية تصدر دعوات إلى التظاهر منذ شهر فبراير/شباط. وجرت في دمشق تجمعات متواضعة لشباب وأناس أقل شباباً أظهروا شجاعة كبيرة، خرجوا معبّرين عن تضامنهم مع الانتفاضة الليبية وآملين إطلاق دينامية سورية بهذه

الطريقة[٨٣]. بيد أن أولى الاحتجاجات الكبيرة كان لها طابع محلي وقد نجمت عن السخط الشعبي في أفقر مناطق البلد – الشمال الشرقي الكردي والجنوب. وكذلك فإن انفجاراً محلياً للسخط الشعبي هو الذي أشعل النار في الرماد في البلد ككل. حدث ذلك في مدينة درعا بجنوب سورية في أوائل مارس/ آذار ٢٠١١، في رد فعل على إلقاء القبض على خمسة عشر من تلاميذ المدارس بعد أن كتبوا على الجدران شعار الانتفاضة التونسية الأشهر، الذي رددته بدورها جميع الانتفاضات اللاحقة: "الشعب يريد إسقاط النظام".

والحال أن وحشية رد فعل السلطات – اعتقال التلاميذ، ونقلهم إلى سجن في دمشق، والرد المهين على أهاليهم المطالبين بالإفراج عنهم، مع التلميح إلى أنهم لن يروا أولادهم مرة أخرى – هذه الوحشية أدت إلى انفجار الغضب الشعبي. وإذا بهذا الغضب يتضاعف حينما تم الإفراج عن المراهقين وعليهم آثار تعذيب وحشي. وراحت رواية الأحداث تنتشر كالنار في الهشيم عبر أنحاء البلد، وامتدت المظاهرات من درعا إلى مدن أخرى، بما في ذلك العاصمة، منذ ١٥ مارس/آذار. وقد وقعت أول "جمعة" في الانتفاضة السورية يوم ١٨ مارس/آذار، وسميت "جمعة الكرامة" في رد فعل على موقف السلطة المهين في درعا وبالتزامن مع الجمعة المنظّمة تحت الاسم ذاته في اليمن. وقامت تظاهرات أكبر فأكبر في مدن عدة، الأمر الذي أفضى إلى سقوط أوائل القتلى تحت وابل رصاص القمع، بينما راح التمرد يتحوّل إلى انتفاضة محلية في درعا ذاتها.

كانت الدينامية قد انطلقت، وإذ بلغ الحَنَق ذروته، راح عدد متزايد باستمرار من السوريين يكسر حاجز الخوف. و لم يفعل تصعيد العنف القمعي من قِبَل النظام سوى زيادة عزم المحتجين، حتى لو نجح موقتاً في إثناء جزء من السكان عن الانضمام إلى الحركة. ومثلما كان الحال في ليبيا، وللأسباب ذاتها، تركّزت الشعارات على إرادة الخلاص من حكم أسرة الأسد التي تقلدت السلطة منذ أكثر من أربعين عاماً، أي أقل من أسرة القذافي بعام واحد فقط. وكما في ليبيا أيضاً، نظّمت السلطة مظاهرات مضادة كبيرة في دمشق، حيث حشدت أنصاراً طوعيين و"أنصاراً" مرغمين، بغية إظهار أنها تتمتع بشرعية شعبية.

بيد أن اختلافات كبرى عدة تميّز بين الديناميتين الليبية والسورية؛ ومن المفيد المقارنة بينهما.

الاختلاف الأول: اتخذت الانتفاضة الليبية بسرعة شكل الانفجار المعمَّم في الجزء الأكبر من البلد وفي مدنه الرئيسية، في حين تطوَّرت الانتفاضة السورية تدريجياً – في المناطق ذات الأغلبية السُنية التي تُشكل القسم الأعظم من البلاد – من المحيط الريفي وشبه الريفي الأشد تأثراً بالبؤس والبطالة نحو المراكز المدينية الكبرى، وفي هذه الأخيرة من حزام الفقر المحيط بها نحو وسطها.

وخلال الأشهر الأولى للانتفاضة، حينما بدت الحركة مقتصرة على التخوم، ظهرت أطروحة قائلة بأن البرجوزاية السورية التجارية والصناعية تساند النظام، على العكس من الشرائح الشعبية – مع اقتصار هذا الانقسام الطبقي على الأغلبية السُنية، وهي الوحيدة التي لا يأتي رد فعلها ككتلة متراصة على أساس طائفي[٨٤]. وميَّز تفسير آخر أقرب إلى الصحة بين برجوازية الدولة الموالية للنظام، مصدر ثرائها، وبرجوازية السوق "التقليدية" التي اكتفت بموقف انتظاري بحكم تخاذلها، بالرغم من نفورها من النظام[٨٥]. ومن أجل تفسير السكون النسبي لحلب ودمشق خلال الأشهر الأولى للانتفاضة، يتعيَّن أن نضيف أن الجهاز القمعي كان أقوى وأشد ردعاً بكثير فيهما بالمقارنة بغيرهما من المدن، إذ يعي النظام أن مصيره يتوقف على هاتين الحاضرتين.

وقد أيّد أغلب العلويين النظام، بعضهم لأنهم كانوا، أو أسرهم، يتقاضون منه الرواتب، والبعض الآخر كردّ فعل طائفي أو خوفاً من انتفاضة وصفتها دعاية النظام منذ البداية بأنها تحت قيادة متطرفين من السُنة مدفوعين بالكراهية الطائفية. وتعاطفت أغلبية من المسيحيين (٥,٣% من السكان) والدروز (٢%)[٨٦] مع النظام للسبب نفسه، والطائفتان قابلتان للتأثر بتلك الدعاية؛ ولكنهم لاذوا، كقاعدة عامة، بموقف انتظاري حذر، مثلهم في ذلك مثل برجوازية السوق السُنية، إذ كانوا أقل تماهياً مع النظام من العلويين، وأقل تورطاً منهم بكثير في بنيته.

الاختلاف الثاني، النابع من الأول: تمكنت الانتفاضة الليبية مبكراً جداً من السيطرة على المدن الكبرى للبلاد، بما في ذلك المدينتان الثانية والثالثة من حيث الأهمية. وانقسم البلد إلى معسكرين جغرافيين أسرع بكثير مما جرى في سورية. أما الضعف الكبير جداً لأي معارضة منظمة في ليبيا بسبب استبداد النظام، فقد عوَّض عنه الانضمام المبكر إلى الانتفاضة من قِبَل قادة رفيعي المرتبة في الدولة، مثل وزير العدل مصطفى عبد الجليل،

وأمين مجلس التخطيط الوطني محمود جبريل. وإذ حازت الانتفاضة "عاصمة" في بنغازي، فإنها اتخذت لنفسها أيضاً، مع تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، قيادة ميدانية مكوَّنة من رجال قطعوا مع النظام في خضم الأحداث، علاوة على بعض المنشقين والمعارضين منذ أمد طويل، وممثلين للتنوع الإقليمي/الجهوي والقبلي في البلد.

في المقابل، كادت الانتفاضة السورية تقتصر لأمد طويل على مظاهرات خاطفة، ليلية خصوصاً؛ أما المظاهرات الأشدّ جرأة، فقد قُمعت بقسوة. ولم تكن الانتفاضة قادرة على السيطرة المستدامة على مدن كبرى مثل حماة أو حمص، ولا تزال اليوم غير قادرة على ذلك بعد أكثر من ثمانية عشر شهراً. ويقترن هذا القصور بضعف المعارضة السياسية المنظمة على الأرض، وإن يكن بدرجة أقل منها في ليبيا. والواقع أن المجتمع السوري أكثر تسيساً بكثير من المجتمع الليبي بحكم تاريخه السياسي الأكثر اضطراباً، وديمومة العامل الفلسطيني بكلِ تنوعه عبر وجود اللاجئين، وعلاقة التناضح التي تربط سورية بلبنان، البلد الذي يشكل الرئة السياسية للمنطقة بفضل الحريات السائدة فيه. وقد تسامح نظام آل الأسد على فترات متقطعة مع وجودٍ مجموعات وتيارات معارضة، تمتعت بحرية مشروطة وخاضعة للمراقبة طالما لم تُشكل خطراً حقيقياً على النظام. وهذا هو ما كان عليه الحال في السبعينات ثم خلال العقد الأول من القرن الحالي بالنسبة للمعارضتين اليسارية والليبرالية، ولكن ليس الإسلامية (السُنية) التي اعتُبرت مصدر التهديد الرئيسي للنظام، لا سيما بسبب العامل الطائفي.

الاختلاف الثالث، النابع من سابقه: فإن غياب مناطق ومدن محررة، وضعف المعارضة داخل البلد، وعدم حدوث قطيعة هامة داخل جهاز الدولة على نحو كفيل بالتعويض عن هذا الضعف، كلها عوامل أفضت إلى نتيجتين هامتين فيما يتعلق بقيادة الانتفاضة السورية.

فمن جهة، ظلت قيادة الانتفاضة لأمد طويل – وتظل إلى حد أقل حتى الآن – في أيدي "لجان التنسيق المحلية" المكوَّنة أساساً من الشباب المستخدم للإنترنت بكثافة: فيس بوك للتنسيق بين اللجان المحلية ويوتيوب لنشر المعلومات عن سير الأحداث. (كان العمل الإعلامي حيوياً في الحالة السورية، بسبب الصعوبة الكبيرة التي تواجهها وسائل الإعلام الدولية في دخول البلد و/أو التنقّل داخله.) وأدت هذه السمة لدى

قيادة الانتفاضة السورية إلى جعلها الأكثر ديمقراطية في نمط تنظيمها الميداني من بين جميع الانتفاضات العربية لعامي ٢٠١١-٢٠١٢.

ومن الجهة الأخرى ورغم كل شيء، تكوَّن المجلس الوطني السوري في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١، بعد شهور عدة من المفاوضات الشاقة بين مختلف مكوِّنات المعارضة، في ظل تدخل من قِبَل الحكومات الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا بوجه خاص) والإقليمية (تركيا، قطر، والمملكة السعودية). ويضم المجلس الوطني السوري ثلاثة مكوِّنات رئيسية في المنفى: الإخوان المسلمون السوريون، وحزب الشعب الديمقراطي (الذي تعود أصوله إلى فصيل انشق عن الحزب الشيوعي السوري وناضل ضد النظام بينما انضم إليه الفصيل الآخر) وعدد متناثر من مجموعات وأفراد المعارضة السياسية أو الإثنية (الكرد والأشوريون)، بما في ذلك بعض الأفراد المعروفين بصلاتهم الوثيقة بواشنطن أو باريس. وخلافاً للمجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي تأسَّس في بنغازي، أنشئ المجلس الوطني السوري في اسطنبول، ولا يزال يعمل في المنفى. ولذا فإن طابعه التمثيلي وشرعيته أضعف بالضرورة مما كان للمجلس الوطني الانتقالي، وينبعان بالأساس من كون لجان التنسيق المحلية قد اعترفت بالمجلس الوطني السوري وحازت على تمثيل داخله.

وشكَّلت مجموعات أخرى وأفراد آخرون من المعارضة الوطنية واليسارية للنظام هيئة تنسيق وطنية. وتأثيرهم محدود للغاية في الانتفاضة، خاصة أن بعضهم لديه موقف ملتبس إزاء النظام. وقد فقدت الهيئة مصداقيتها لأنها ظلت تدعو لأمد طويل إلى "الحوار" مع السلطة من أجل "إصلاح" المؤسسات، قبل أن تصل إلى المطالبة برحيله مع مواصلة الدعوة إلى انتقال عن طريق التفاوض.

والاختلاف الرابع هو الذي كانت جميع الاختلافات السابقة مشروطة به: فإن ازدواجية السلطة على الأراضي الليبية والتحوُّل السريع للانتفاضة إلى حرب أهلية معمَّمة، أتاحهما التباين بين القوات النظامية الليبية، التي عكست تركيب السكان سواء على صعيد الجنود أو الضباط، وبين قوات الحرس البريتوري للنظام المرتبطة به عضوياً. وقد احتفظ النظام الليبي بتفوق واضح جداً في السلاح والعتاد والقوات المحترفة، ولكن الانتفاضة استطاعت مع ذلك أن تكسب لصفوفها منذ البداية عدداً

هاماً من الضباط والجنود. وكان أبرزهم اللواء عبد الفتاح يونس، الذي استقال من منصبه كوزير للداخلية كي ينضم إلى الانتفاضة منذ ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١١، وأصبح القائد الأول للجيش الليبي الحر الذي كوَّنته الانتفاضة، والذي تغيَّر اسمه لاحقاً إلى جيش التحرير الوطني.

أما في سورية، فإن جميع مكوِّنات القوات المسلحة خاضعة لسيطرة ورقابة وثيقتين من قِبَل رجال النظام؛ كما أن الانتفاضة لم تتعمَّم منذ البداية، بل راحت تتسع حجماً ونطاقاً على مدى فترة مطوَّلة نسبياً. وترتّب على هذه الظروف أثران رئيسيان على المواجهة بين الانتفاضة والنظام.

بدايةً، رعت الانتفاضة خلال شهور عدة الوهم القائل بأنها يمكن أن تنتصر مع بقائها "سلمية" على غرار الانتفاضة المصرية. وهذا يفسِّر شعار "سلمية، سلمية" الذي هتف به المتظاهرون السوريون خلال الأسابيع الأولى، كما يفسِّر اعتماد المجلس الوطني الانتقالي للموقف نفسه في مرحلة أولية. ولجميع الأسباب السالفة الذكر، كان هذا خطأً جسيماً في التقدير. فالتحليل الصحيح لطبيعة النظام، ولا سيما طبيعة قواته المسلحة، كان من شأنه أن يفضي بالضرورة إلى استنتاج مفاده أن النظام السوري يستحيل إسقاطه بغير حرب أهلية. وفي مقابلة منشورة في بيروت في يونيو/حزيران ٢٠١١، بعد ثلاثة أشهر من بداية الانتفاضة، كنتُ شخصياً قد صرحت بما يلي: "لا أرى سوى احتمالين في سوريا: إما أن يستمر النظام بصورة دموية أكثر وأشرس، وباستبداد مضاعف، أو سنكون أمام حرب أهلية. سقوط الحكم يمكن أن يكون عبر انفجار الجهاز المسلح. وإذا حصل ذلك، فسندخل في حرب أهلية".[٨٧]

والحال أن مناضلي اللجان المحلية، الداعين إلى الطريق السلمي، لم يتأخروا في اختبار قيام قوات النظام بإطلاق النار بانتظام على المتظاهرين العُزَّل، بالرغم من الشعارات السلمية. وأقنعهم الإحصاء الجنائزي لأعداد القتلى يوماً بعد يوم بأنه لن يكون بالإمكان الاستمرار على هذا الطريق الانتحاري. والواقع أن الانتفاضة لم يكن أمامها سوى خيارات ثلاثة. كان يمكنها أن تعلن هزيمتها وتستسلم – ولكن هذا الأفق أيضاً كان انتحارياً. وقد روى لي المعارض اليساري ميشيل كيلو في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ أن مناضلين في الداخل كانوا يقولون: "نواصل التظاهر لأننا نخشى التوقف". وبعبارة

أخرى، كانوا يعون تماماً أن انتقام النظام، في حالة انتصاره، سيكون رهيباً. وكبديل عن ذلك، كان يمكن للانتفاضة، مثلما فعلت اللجان المحلية منذ ذلك الحين بوحي من تطوّر الأحداث في ليبيا، أن تطلب "حماية دولية" لمنع قوات السلطة من مواصلة القتل والسماح للمظاهرات بالامتداد حتى ينهار النظام.

بيد أن هذا المنظور كان أكثر وهمية بعد، إذ يغفل عن الفارق النوعي العميق بين الظروف الجغرافية والعسكرية في كل من ليبيا وسورية. ومؤدى هذا الفارق، أولاً، أن تدخلاً مثل ذلك الذي جرى في ليبيا سيكون أشد فتكاً وتدميراً بكثير بالنسبة لسورية وأكثر كلفة بكثير للناتو وحلفائه مما كان عليه الحال في ليبيا؛ وثانياً، وللسبب ذاته، كانت الدول الغربية قليلة الميل إلى تكرار تدخلها في سورية، وهو ما أفصحت عنه بوضوح[٨٨].

وليس من قبيل الصدفة أن يكون العسكريون هم الذين فهموا، قبل سائر المعارضة، أن إسقاط النظام لا يمكن أن يتم سوى باستخدام السلاح – وهذا هو الخيار الثالث المحتم. ففي يوليو/تموز ٢٠١١، بادر منشقون عن الجيش السوري، ممن رفضوا المشاركة في قمع شعبهم وقرروا تنظيم أنفسهم بغية حماية مواقع الانتفاضة، إلى إعلان تأسيس الجيش السوري الحر. وقد تنصل منهم المجلس الوطني السوري في البداية، باسم رفض "عسكرة الثورة". وفي تصريح لجريدة **الشرق الأوسط** اليومية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، أجاب العقيد رياض الأسعد قائد الجيش السوري الحر مؤكداً: "يحق لنا الدفاع عن أنفسنا وعن شعبنا عسكرياً، ولمن يظن أن هذا النظام السوري سيسقط سلمياً فهو واهم، لذا نرفض البقاء على الثورة السلمية"[٨٩]. وقد كان بوسعه أن يتبنى كلمات الثوري الفرنسي غراكوس بابوف في ١٧٩٥:

> تصرخون قائلين إنه يجب تجنُّب الحرب الأهلية؟ ... وأي حرب أهلية أكثر إثارة للاشمئزاز من تلك التي يكون فيها كل القتلة في جانب، وكل الضحايا العُزَّل في الجانب الآخر؟ هل بوسعكم تجريم من يريد تسليح الضحايا ضد القتلة؟ أوَليس من الأفضل أن تقع حرب أهلية يكون بوسع كلا الطرفين فيها الدفاع عن النفس[٩٠]؟

والحال أن تسليح الانتفاضة السورية قد تقدَّم حثيثاً منذ صيف ٢٠١١، إلى حد أن

الحرب الأهلية ترسخت في سورية سنة ٢٠١٢[٩١]. وما نسميه الجيش السوري الحر يتكوَّن من جهة من جنود وضباط منشقين عن الجيش النظامي، بالأخص في صفوف المجندين الذين يشكلون غالبية صفوف الجيش السوري (انظر أعلاه تقديرات عديد قواته)، ومن الجهة الأخرى، في أغلبه، من احتياطيين ومجندين سابقين. (الخدمة العسكرية إلزامية في سورية عند سن ١٨ عاماً؛ وكانت مدتها عامين ونصف العام حتى ٢٠٠٥، ثم خُفِّضت تدريجياً إلى أن بلغت ١٨ شهراً.) وعلى غرار الانتفاضة السورية ذاتها، يتعلق الأمر بجيش يفتقد للمركزية إلى حد بعيد، بل إن مركزيته أقل بَعد مما كانت لدى جيش التحرير الليبي. ويتعلق الأمر أساساً بوحدات مسلحة تعمل على أساس محلي، مع تنسيق أنشطتها فيما بينها بهذا القدر أو ذاك[٩٢]. وقد أضيف إليها، كما في ليبيا، مجموعات جهادية -بما في ذلك تنظيم القاعدة، الذي استطاع أن يقيم تواصلاً مع شبكته في العراق - لا يجوز لوجودها كأقلية داخل الانتفاضة أن يشوِّه حقيقة هذه الأخيرة بوصفها، في غالبيتها العظمى، حالة أصيلة لشعب يحمل السلاح[٩٣].

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، كنت قد شدَّدت على أن التحدي الاستراتيجي الرئيسي الذي تواجهه الثورة السورية يتمثَّل في التمكُّن من الجمع بين المظاهرات السلمية والكفاح المسلَّح ضد النظام[٩٤]. وفي خضم المعمعة، وفي غياب رؤية استراتيجية شاملة تصيغها قيادة سياسية-عسكرية على مستوى الاحتياجات، تبنّت الانتفاضة السورية تجريبياً استراتيجية من هذا النوع. هكذا أجاب حسن الأشتر، أحد قادة الجيش السوري الحر في الرستن، الواقعة إلى الشمال من حمص، على سؤال لصحافية سألته في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ عن الكيفية التي يمكن بها إسقاط النظام: "بأركان المقاومة الثلاثة: استمرار التظاهر السلمي، "الجيش الحر" والعصيان المدني"[٩٥]. والواقع أن تطوّر جيش الانتفاضة والتصعيد الهائل في الحرب الأهلية قد امتزجا بمواصلة المظاهرات الجماهيرية في أيام الجُمعة، مثلما جرت العادة منذ بداية الانتفاضة.

بيد أن غياب قيادة سياسية-عسكرية على مستوى احتياجات الانتفاضة السورية يعني أن طول أمد النزاع سيفضي حتماً إلى مفاقمة ديناميته الطائفية. فالعنف الأعمى والدموي بشكل متزايد للنظام، وتراكم المذابح الطائفية التي ترتكبها قواته الخاصة أو شبّيحته، يفرزان ردود فعل من النوع ذاته من جانب المقاتلين السُنة، الذين تستثيرهم

علاوة على ذلك الدعاية الطائفية الصادرة عن الوهابيين السعوديين، وذلك بالرغم من إدانة هذا النوع من الأعمال سواء من قِبَل لجان التنسيق المحلية أو المجلس الوطني السوري، بما في ذلك الإخوان المسلمون، فضلاً عن قيادة الجيش السوري الحر.

وتواجه الانتفاضة المسلحة السورية مشكلتين حادتين. الأولى هي التفوّق الكبير لقوات النظام في السلاح والعتاد ومستوى التدريب العسكري. ويتكوَّن سلاح الانتفاضة بشكل أساسي، مثلما كان عليه الحال في ليبيا، من معدات منتزعة من جيش النظام وأخرى مصنوعة بطريقة حِرَفية على طريقة المقاومات الإقليمية الأخرى، وهو ما شهد عليه سي. جي. شيفرز خبير الشؤون العسكرية في جريدة **نيويورك تايمز**، والذي زار الميدان: "من نواحٍ عدة، تشبه الأسلحة المجموعة هنا من قِبل الانتفاضة تلك التي رأيناها في الانتفاضات المسلحة التي خاضها العراقيون ضد القوات الغربية، والفلسطينيون ضد إسرائيل. ويعود السبب في ذلك، على حد قول المشاركين في هذا المجهود، إلى كونهم استطاعوا أن يصنعوا أسلحتهم وفق نموذج سلاح الانتفاضات الشرق أوسطية الأخرى"[٩٦].

وحتى وقت كتابة هذه السطور، فإن تفوق قوات النظام لم يعوضه في سورية تدخل عسكري مباشر، دولياً كان و/أو إقليمياً، مثلما جرى في ليبيا؛ كما أن هذا التفوق لم تعوضه عمليات إمداد بالأسلحة. بل على العكس، يجري الحفاظ على التفوق العسكري للنظام بواسطة الدعم الخارجي – دعمٌ سياسي وأسلحة من روسيا، ودعم مالي وأسلحة ومقاتلون من إيران وحلفائها الإقليميين. وتتيح المساعدة المالية الإيرانية للنظام تجنيد أعداد متزايدة من الشبّيحة بمستوى من الأجور تزداد جاذبيته في سورية مع التدهور السريع في الوضع الاقتصادي العام في البلاد. وهذا ما يظهره جيداً تصريح رئيس منشأة سورية لصحافي من وكالة **أسوشيتد برس** في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢:

> قال محذراً إنه في حالة إفلاس الشركات، فإن العاطلين الجدد قد يشكلون وقوداً إضافياً للنزاع. وبالفعل ترك ١٢ من موظفيه عملهم لكي يعملوا كـ"رجال أمن" لدى الحكومة.
>
> "أعرف معنى ذلك. إنهم شبّيحة"، على حد قوله، وهو يشير إلى المسلحين الموالين للأسد والمستخدمين في القتال ضد المتمردين، وهم

> متهمون بقتل مدنيين. وقال إنه كان يدفع لموظفيه ٢٠٠ دولار شهرياً، ولكن الحكومة تدفع للشبّيحة ٣٠٠ دولار على الأقل.[٩٧]

والحال أن العواصم الغربية، وعلى رأسها واشنطن، لم تكفّ عن إعلان رفضها عسكرة النزاع – إلى أن أصبحت الحرب الأهلية أمراً واقعاً على الأرض – علاوة على رفضها التدخل. وكما في ليبيا، ترفض هذه العواصم توفير السلاح للمقاتلين خوفاً من استخدامه ضد مصالحها في الأجل المتوسط أو الطويل. و لم تعلن سوى المملكة السعودية وقطر عن رغبتهما في توفير السلاح للثوار (دعم السعوديين طائفي صرفاً؛ ومن العبثي اتهامهم بالنفاق حينما يساندون انتفاضة ديمقراطية بينما تشكّل دولتهم نقيض الديمقراطية بعينه، لأنهم لم يزعموا أبداً نجدة الديمقراطية). بيد أن إعلانات النوايا من قِبَل الدولتين لم تعقبها عمليات تسليم لشحنات مباشرة من الأسلحة، وذلك لسبب وجيه يتمثل في عدم امتلاكهما لطرق توصيل: فالأردن مثل تركيا ترفضان السماح بمرور أسلحة عبر أراضيهما، وهو ما سيعني، لو حدث، تدخلاً عسكرياً مباشراً في النزاع ويفضي إلى أعمال انتقامية من قِبَل النظام السوري.

وتخشى أنقرة، في الواقع، من أن ترد دمشق بتسليح حزب العمال الكردستاني المنخرط منذ أمد طويل في نضال مسلح ضد الدولة التركية، والذي تُمثّل المناطق الكردية في العراق وسورية قواعد خلفية بالنسبة له. أما الأردن، فهو بالذات يواجه غلياناً اجتماعياً وسياسياً قوياً، ناهيك عن كون غالبية سكان المملكة من الفلسطينيين الذين يعانون من التمييز والقهر. ويبقى العراق ولبنان، الجاران الآخران لسورية: حكومتا البلدين الحاليتان أقرب إلى النظام السوري منهما إلى الثوار. غير أن مهربين يعملون على أراضي البلدين، والعراق بالأخص، يوفرون الجزء الأكبر من الأسلحة التي تصل للانتفاضة المسلحة السورية من الخارج. وهذا يقودنا إلى المشكلة الحادة الثانية التي تواجهها الانتفاضة المسلحة، ألا وهي المال.

إن القاعدة القائلة بأن المال عصب الحرب تسري على جميع أنواع الحروب، بما فيها الحرب الأهلية. وثمة حاجة إلى إمكانيات مالية من أجل إعالة المقاتلين السوريين، وكذلك من أجل شراء السلاح الذي ينقصهم بقسوة. والحال، تحت هذا الاعتبار، أن الجماعات الأصولية السُنية لديها وضع متميز بالمقارنة بجميع من يقاتلون النظام

السوري، إذ أن ثمة أموالاً تصل إلى هذه الجماعات من الحكومة السعودية أو من المؤسسة الدينية الوهابية. ويوفر لهم ذلك تفوقاً مؤكداً على شبكات المواطنين–المقاتلين المنتمية إلى الجيش السوري الحر، ويفاقم في الوقت ذاته من الخطر المحتمل الذي تمثله هذه الجماعات بالنسبة لمستقبل الانتفاضة السورية، ولمستقبل البلد بوجه عام. ومن وجهة النظر هذه أيضاً، كلما كان سقوط النظام السوري أسرع، كان الأمر أفضل. وكلما طال أمد بقائه، زاد خطر غرق البلاد في الهمجية.

الفصل السادس

محاولات استيعاب الانتفاضة

من الطبيعي أن تكون نسبة أنصار "نظرية المؤامرة" – ذلك النزوع إلى رؤية مؤامرات سياسية في كل مكان – أعلى من المتوسط في صفوف نوعين بعينهما من الجمهور: مناهضو الإمبريالية وأهل الشرق الأوسط. ولما كانت "نظرية المؤامرة" تنبع بوجه عام عن ريبة قوية إزاء القوى المسيطرة، فإن ذلك يفسِّر ارتفاع نسبة أنصارها بين أناس يعتنقون مبدأ مناهضة الإمبريالية. وهذا الأمر الواقع يُستغل بشكل غير نزيه من قِبَل دعاة "الرسالة الحضارية" للغرب المصرّين على دعوتهم في محاولة منهم لنزع المصداقية عن مناهضة الإمبريالية في مجملها.

من جهة أخرى، فإن الشرق الأوسط هو المنطقة من العالم التي كانت خلال القرن العشرين موضوعاً أو مسرحاً للعدد الأكبر من المؤامرات الحقيقية. فمن التفاهم السري المبرم سنة ١٩١٦ بين السير مارك سايكس والموسيو فرنسوا جورج-بيكو من أجل تقطيع الأقاليم الشرق أوسطية للإمبراطورية العثمانية بين البريطانيين والفرنسيين (دون أن ينسيا روسيا القيصرية والحركة الصهيونية)، في نقض للوعود التي كانت لندن قد قدمتها للعرب، وصولاً إلى الكثافة الفائقة للدسائس والمكائد التي شهدتها حُقبة الحرب الباردة، كان الشرق الأوسط بامتياز في العصر النفطي، ولا يزال، أرض المؤامرات بكل أنواعها. ولذا فلا وجه للغرابة في أن يميل جزء كبير من سكان المنطقة إلى أن يرى على الدوام دسائس قائمة خلف الأحداث الإقليمية[١].

واشنطن والإخوان المسلمون، إطلالة جديدة

وبطبيعة الحال، فإن التقاطع بين نوعي الجمهور اللذين أشرنا إليهما للتوّ، أي مناهضو الإمبريالية وأهل الشرق الأوسط، قد وفّر أرضية خصبة للفكرة القائلة بأن "الربيع العربي" دبّرته في الواقع الولايات المتحدة كي تُكمل وترسّخ هيمنتها على المنطقة وتخدم مصالح إسرائيل. وتعكس هذه الفكرة، في آن، اعتقاداً ساذجاً بأن الولايات المتحدة بيدها ملكوت كل شيء، ورؤية مشوَّهة لأثر الانتفاضة العربية على مصالحها ومصالح الدولة الصهيونية، كما تعكس بالأخص احتقاراً عميقاً للشعوب الثائرة، وهو احتقار نابع من عقلية رجعية، أياً تكن ادعاءاتها السياسية.

بيد أن الاتهام يستند مع ذلك إلى مجموعة من العناصر الحقيقية تمتد من التدخل العسكري للناتو وحلفائه في ليبيا وصولاً إلى مختلف أوجه التمويل والتدريب المقدَّمة من مؤسسات أمريكية إلى أفراد ومنظمات غير حكومية من الناشطين حول مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة. وفي مصر، قدّمت واشنطن مساعدات لمنظمات غير حكومية من هذا النوع بالالتفاف على التشريع المحلي أحياناً، عبر اللجوء إلى حيل تشبه تلك المستخدمة في غسيل الأموال، وهو ما كشفت عنه البرقيات المسربة على ويكيليكس[٢]. هكذا دعمت الولايات المتحدة "الترويج للديمقراطية" عن طريق تعزيز "المجتمع المدني" حتى في الدول الاستبدادية التي يربطها بها تحالف وثيق، مخصصةً لهذا الغرض مبالغ هزلية بالمقارنة بما تنفقه على تغذية الترسانات القمعية لتلك الدول. وهذا الأمر لا ينبغي أن يُدهش سوى أولئك العاجزين عن فهم التناقضات والتوترات المتعددة بين الدولة والمجتمع المدني (بالمعنى العام للمفهوم) التي تولّدها الديمقراطيات الانتخابية.

والحال أن الدوائر القومجية المناهضة للإمبريالية، المعروفة تقليدياً بحماسها العاتي لنظرية المؤامرة، لم تكن هي وحدها التي عزت الثورات الشعبية في المنطقة العربية إلى "مؤامرة إمبريالية" بل "صهيونية". فمن السمات الفريدة للوضع الناجم عن الانتفاضة العربية أن مثل هذه التفسيرات قد لوّحت بها أيضاً، بل لوّحت بها أساساً، دوائر تعاونت مع الولايات المتحدة عن كثب حتى الآن. ففي مواجهة انتفاضات الشعوب، رأينا الكثيرين ممن كانوا حتى الأمس القريب من بين أشد حلفاء واشنطن إخلاصاً، لا يترددون في استغلال النفور الشعبي من الولايات المتحدة ومحميتها الإسرائيلية، وبطريقة

ديماغوجية للغاية، في محاولة لتحويل اتجاه الرأي العام لمصلحتهم.

و لم يكن بشار الأسد وحده من اتهم واشنطن وحلفاءها الإقليميين بأنهم المحرضون على التمرد الشعبي ضد دكتاتوريته. ففي حالته على الأقل، كان يمكن لتحالف سورية مع اثنين من أعداء واشنطن في الشرق الأوسط، هما النظام الإيراني وحزب الله اللبناني، أن يضفي شيئاً من العقلانية على نظرية المؤامرة. ولكننا رأينا أيضاً القذافي يصوِّر نفسه كضحية لمؤامرة إمبريالية ضد نظامه، في حين أن الوثائق التي عُثر عليها في طرابلس عند تحرير المدينة قد أثبتت

> درجة تورط الحكومة الأمريكية تحت إدارة بوش في اعتقال خصوم الزعيم الليبي السابق معمر القذافي الذين يعيشون في الخارج، ثم تعذيبهم وإساءة معاملة الكثيرين منهم أثناء احتجازهم تحت إشراف الولايات المتحدة، ثم إعادتهم قسراً إلى ليبيا.
>
> لعبت الولايات المتحدة أكبر دور في هذه الانتهاكات، لكن هناك دول أخرى تورطت، ومنها المملكة المتحدة[٣].

وألم نرَ من جانب آخر علي عبد الله صالح ذاته يشرح بوقاحة لامتناهية – في خطاب ألقاه أمام طلاب كلية الطب بجامعة صنعاء، في أول مارس/آذار ٢٠١١ – أن الربيع العربي ليس إلا "مجرد ثورة إعلامية تديرها الولايات المتحدة من غرفة في تل أبيب"[٤]؟

بيد أن الجائزة الكبرى في هذا المجال لا يستحقها صالح، بل المصرية فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي في ظل مبارك، التي واصلت ممارسة مهامها نفسها في الحكومات المشكلة تحت وصاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة. و لم تكف الوزيرة عن التحرش بالمنظمات غير الحكومية المتخصصة في مسائل الديمقراطية منذ أن تولّت حقيبة التعاون الدولي في حكومة أحمد نظيف سنة ٢٠٠٤. وقد اندرجت المعركة التي خاضتها الوزيرة ضد هذه المنظمات غير الحكومية ضمن التجاذبات المستمرة بين مبارك الراغب في حكم مصر على هواه، والحكومة الأمريكية الحريصة على أن تبرِّر أمام الرأي العام والكونغرس القدر الكبير من التمويل الذي تدفعه للنظام المصري – ولقواته المسلَّحة بوجه الخصوص – والذي لا يفوقه سوى تمويلها لطفلها المدلَّل إسرائيل.

وإزاء عجزها عن اتهام الانتفاضة المصرية ذاتها بأنها نتيجة مؤامرة أمريكية، حيث كانت وزيرة في خدمة المجلس العسكري الذي زعم التعبير عن تطلعات تلك الانتفاضة، راحت فايزة أبو النجا تتهم واشنطن بمحاولة حرف مسار الثورة المصرية. وبينما يتلقى مستخدموها العسكريون تمويلاً من واشنطن قدره ١,٣ مليار دولار سنوياً، بلغت صفاقة الوزيرة حد انتقاد راعيتهم لأنها دفعت ١٥٠ مليون دولار لمنظمات غير حكومية أمريكية تعمل في مصر، عبر اقتطاع المبلغ من إجمالي المعونة (١,٧ مليار دولار) التي تدفعها سنوياً للبلاد°. والرسالة القليلة الحذق التي كانت أبو النجا تحاول تمريرها هي أن مبارك وقع ضحية للدسائس التي لم تكف هي عن إدانتها، وأن خلفاءه العسكريين السائرين على دربه مستهدَفون بدورهم بالدسائس ذاتها في مسعىً لإخراجهم من السلطة. وبالروح ذاتها، راح أنصار فلول نظام مبارك يتهمون واشنطن بأنها دبّرت مكائد للحؤول دون اعتلاء مرشحهم، أحمد شفيق، كرسي الرئاسة إثر انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٢.

وبعيداً عن الهلوسات المشتركة بين القومجية، الذين يكرهون القوى الغربية لأسباب جيدة وأخرى سيئة في آن، وبين المتعاونين حتى الأمس القريب مع تلك القوى نفسها، فإن الحكومات الغربية لم تكن بأي حال المحرِّضة على الانتفاضات العربية، أو حتى المتحكمة في فك عقدتها. بل على العكس، ارتبكت تلك الحكومات ارتباكاً شديداً من جراء الانفجار في مرحلة أولى، ثم راحت تتحسس خطاها في الظلام، في ظل أقصى درجات انعدام اليقين في ما يتعلق بمستقبل المنطقة.

والحال أن رد الفعل الأول لحكومة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إزاء الانتفاضة التونسية تمثَّل في عرضها تقديم دعم قواتها القمعية لبن علي، وهو الذي أقامت معه الحكومات الفرنسية المتعاقبة علاقات وثيقة جداً على مدى العقود. فحتى يومين فقط قبيل فرار الدكتاتور التونسي، في ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ تحديداً، ردّت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال آليو ماري على نواب المعارضة الذين انتقدوا صمت الحكومة الفرنسية إزاء القمع الدامي للحركة الجماهيرية في تونس، بأن دعتهم إلى "ألا يكونوا من مقدمي الدروس" إزاء الوضع "المعقد" في ذلك البلد. وإذ افتخرت بأن "مهارة قواتنا الأمنية [اي الفرنسية]، المعترف بها في العالم كله، تتيح التعامل مع مثل هذه الأوضاع

الأمنية"، أعلنت الوزيرة أن حكومتها كانت قد عرضت تعاونها الأمني على تونس والجزائر لكي يكون بوسع الدولتين مواجهة الأوضاع[٦].

ومع تسارع وتيرة الأحداث خلال الساعات الثماني والأربعين الأخيرة لحكم بن علي، قام برنار سكارسيني، رئيس الإدارة المركزية للاستخبارات الداخلية (DCRI) الفرنسية، بحضّ الدكتاتور على مغادرة البلاد، حيث أبلغه بأن انقلاباً عسكرياً يجري إعداده ضده. ونُقلت هذه المعلومات إلى بن علي عن طريق زوج ابنته ورئيس حرسه الرئاسي، وذلك وفقاً للشهادتين المتطابقتين لهذا الأخير ولزوجة الطاغية[٧]. وأكّدت هذه الأخيرة أيضاً أن زوجها وقع ضحية مؤامرة كانت إحدى تجلياتها الدورات التدريبية الممنوحة لمدوِّنين من قِبَل "حكومات أجنبية"، في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة.

هذا وقد استكمل سقوط بن علي الخزي اللاحق بحكومة نيكولا ساركوزي، بينما لحق أذى كبير بصورة فرنسا لدى الرأي العام العربي. وهذا الواقع يسهم في تفسير الحماسة غير المألوفة التي أظهرها ساركوزي بعد ذلك في المسألة الليبية، حينما سعى إلى إعادة الاعتبار إلى سمعة حكومته كنصيرة لحقوق الإنسان، بينما راح يراهن على سقوط القذافي. ومن الجلي أنه كان يأمل، في الوقت ذاته، أن فرنسا ستُكافَأ بحصة أكبر من السوق الليبية، فضلاً عن حصة أكبر من الاستثمارات الليبية في الخارج – على حساب حصة الأسد التي استأثرت بها إيطاليا في ظلّ حكم صديقه وشبيهه سيلفيو برلسكوني خلال السنوات الأخيرة من حكم القذافي.

ولا يزال الوقت مبكراً جداً لمعرفة خبايا الأحداث الجارية منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ في المنطقة العربية. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة كان لها دور في خروج بن علي، ولكن تفاصيل ذلك لا تزال غير مؤكدة. وقد نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، في برقية لها بتاريخ ١٦ يناير/كانون الثاني، كلاماً منسوباً إلى ضابط في الحرس الوطني التونسي يؤكد أن واشنطن حضت الفريق أول رشيد عمار، قائد أركان جيش البر آنذاك، على التدخل[٨]. بيد أن دور الولايات المتحدة في الأحداث المصرية أوضح، بسبب الصلات الأوثق كثيراً التي تربط واشنطن بمصر وبقواتها المسلحة. ومثلما أشار تقرير لقسم بحوث الكونغرس الأمريكي، فإن "الثورة في مصر وضعت إدارة أوباما في مأزق كبير"[٩].

والحقيقة أن الإدارة الأمريكية كانت على وعي تام بمدى حدة المشاكل في المنطقة العربية، وهو ما تشهد عليه التقارير الدبلوماسية التي كشفت عنها ويكيليكس. وفهمت تماماً بالتالي أن المعارضة العلنية للثورة في مصر قد تكون بالغة الضرر على مصالحها ومصالح حلفائها. بل تعيَّن عليها عوضاً عن ذلك إظهار تأييدها للتحوُّل الديمقراطي في دول المنطقة. ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة المصرية، راحت لازمة تفرض نفسها في الخطابات والتصريحات الرسمية لقادة الولايات المتحدة: "الانتقال المنظَّم" (orderly transition). وتكررت هذه العبارة إلى حد الإملال – على لسان الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، كل على حدة، في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١١؛ ثم أوباما في أول تعليق علني له عن الوضع في مصر في أول فبراير/شباط؛ ثم كلينتون من ميونيخ في ٦ فبراير/شباط؛ ثم الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، في ٧ و٩ فبراير/شباط؛ ثم مساعد مستشار الأمن القومي في ٩ فبراير/شباط؛ ثم مساعد وزيرة الخارجية في ١٠ فبراير/شباط؛ ثم كلينتون مجدداً، في ١٧ و٢٢ فبراير/شباط؛ وهلم جراً.

والحال أن مجرد استخدام مصطلح "الانتقال" قد أكّد التنكر الواضح لحسني مبارك الذي عبرت عنه واشنطن علناً في اليوم ذاته الذي بدأت فيه الانتفاضة المصرية، أي في ٢٥ يناير/كانون الثاني. ففي ذلك اليوم، حث بيان صحافي صادر عن البيت الأبيض السلطات المصرية على عدم اللجوء إلى العنف واحترام "الحقوق العالمية للشعب المصري". وعدّد البيان الصحافي صفات حكومة تحترم هذه الحقوق بطريقة تباينت بشكل صارخ مع طبيعة النظام المصري[١٠]. ومن المؤكد أن تحذيراً مماثلاً من اللجوء إلى العنف، وبالأخص من أي تورط للجيش في القمع، قد جرى تبليغه لرئيس أركان القوات المسلحة المصرية سامي عنان، الذي كان في زيارة رسمية لواشنطن حينما اندلعت الانتفاضة في بلده[١١].

وفي مساء ٢٨ يناير/كانون الثاني، اليوم الذي شهد الحشد العملاق في ميدان التحرير، علّق باراك أوباما علناً على الأحداث، مكرراً بقوة تحذير السلطات المصرية من اللجوء إلى العنف وداعياً إياها إلى استئناف الاتصالات (الإنترنت، الهاتف الجوال، وسائل الإعلام الاجتماعية) التي كانت قد قطعتها. وباستخدام لهجة لا تسمح دولة لنفسها مخاطبة دولة أخرى بها إلا حينما تكون راعيتها المالية، أعلن أوباما أنه يحبِّذ "إصلاحات تلبي تطلعات

الشعب المصري" و"حكومة منصفة وعادلة ومستجيبة"؛ وهو ما يعني ضمناً أن حكومة مبارك لم تكن تتسم بهذه الصفات[١٢]. وقد بات معنى "الانتقال المنظّم" جلياً: تغيير سلمي للنظام يفضي إلى حكومة ناتجة عن انتخابات حرة حقاً. وحتى النهاية، اعتقدت واشنطن أن عمر سليمان هو الرجل الأنسب لذلك الانتقال.

والحال أن استياء إدارة أوباما الواضح من مبارك، والذي تفاقم حينما بدا جلياً أن الرئيس المصري لم يفهم بعد أن وقته قد انتهى، يندرج ضمن الاستمرارية المنطقية لما كانت الإدارة السابقة قد أسدته إلى مبارك من نصائح بشأن الإصلاح السياسي. وحول هذه المسألة، فإن الخطاب الذي ألقاه باراك أوباما في جامعة القاهرة في ٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٩[١٣] تضمن صدىً واضحاً لخطاب كوندوليزا رايس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة قبله بأربع سنوات (راجع الفصل الثالث). كما أن البيان الصحافي الذي صدر عن البيت الأبيض في ٢٥ يناير/كانون الثاني اقتبس عبارات مباشرة من خطاب أوباما المذكور. ولذا، فحتى قبل أن يكتشف العالم التقارير الدبلوماسية السرية المنشورة من قِبَل ويكيليكس، دلّت جميع المؤشرات على أن الحكومة الأمريكية كانت تدرك مدى قابلية الوضع في مصر للانفجار.

وفي الحالة المصرية، كانت الولايات المتحدة جادة بحق في مسألة "الترويج للديمقراطية": ليس بسبب أي إخلاص سامٍ للمبادئ – فواشنطن تهمل هذه المبادئ بالكامل حينما تتناقض مع مصالحها النفطيةً في الملكيات والإمارات المطلقة لمجلس التعاون الخليجي – بل بسبب خشيتها من وقوع انفجار يكون من شأنه تعريض تلك المصالح بعينها للخطر، وذلك بسبب وزن مصر ودورها المحوري في المنطقة. والواقع أن الإدارتين الأمريكيتين الأخيرتين كانتا أبعد ما يكون عن الرغبة في وقوع الانفجار، بل لم تألوَا جهداً من أجل تداركه. بيد أن هذا الجهد كان محكوماً بأن يجري ضمن الحدود التي يفرضها كون واشنطن لا تستطيع أن تبالغ في الضغط على مبارك دون المجازفة بتعجيل الانفجار الذي كانت تخشاه، ومن ثم تقويض استقرار الملَكيات المعنية. تلك كانت المعضلة التي واجهتها الولايات المتحدة، وهي معضلة لا تعكس أي جبروت خارق، بل تُعبِّر عن مدى هشاشة مصالحها وعن حدود القوة الأمريكية في المنطقة العربية.

والواقع أن سنة ٢٠١١ هي السنة التي تراجعت خلالها الهيمنة الإقليمية لواشنطن إلى أدنى مستوى لها منذ الذروة التي بلغتها سنة ١٩٩١. ففي تلك السنة، كانت الولايات المتحدة قد نشرت قواتها بشكل دائم في منطقة الخليج العربي-الإيراني بعد أن سحقت العراق تحت القنابل في استعراض بالنيران الحية لقدرات تكنولوجيتها العسكرية، وذلك بينما كان الاتحاد السوفيتي، منافسها منذ ٣٥ عاماً في الشرق الأوسط، في سكرة الموت. وكانت سورية حافظ الأسد قد انضمّت إلى التحالف الذي قادته واشنطن ضد إخوتها الأعداء البعثيين في العراق. وفي مارس/آذار ١٩٩١، انضمت سورية بالمثل إلى مصر وملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي في الإعلان عن "نظام عربي جديد" اندرج بشكل جلي ضمن "النظام العالمي الجديد" الذي أعلنه بوش الأب. وفي خريف العام نفسه، دشّنت واشنطن "عملية سلام" كانت تأمل أنها ستنزع فتيل الصراع العربي-الإسرائيلي على نحو كفيل بترسيخ وتوطيد دعائم هيمنة إقليمية أمريكية لم يسبق أن واجهت معارضة بمثل هذا الضعف.

وبعد عشرين عاماً من ذلك، أصبحت الصورة قاتمة: فغزو العراق الذي أقدم عليه بوش الابن انكسر إلى حد أن الولايات المتحدة اضطرت إلى إجلاء آخر قواتها من هذا البلد في سنة ٢٠١١ دون أن تنجح في إخضاعه سياسياً واقتصادياً، في حين أن هدفها الأصلي كان إقامة تواجد عسكري كبير لها في العراق بصورة دائمة[١٤]. ومما زاد من جسامة فقدان واشنطن للمصداقية أن الطرف الذي استطاع أن يجيّر الأوضاع لمصلحته، فارضاً هيمنته على العراق، ليس سوى العدو الإقليمي الرئيسي للولايات المتحدة، ألا وهو إيران. أما عدوها الكبير الآخر، تنظيم القاعدة، فبات يتمتع، بعد عشر سنوات من "الحرب على الإرهاب"، بتمدد إقليمي في المنطقة العربية (في العراق واليمن والمغرب بصفة رئيسية) أكبر بكثير مما حاز عليه قبل بدء تلك الحرب. وباتت إيران تسمح لنفسها باستفزاز الولايات المتحدة، بل وتفعل ذلك أيضاً حليفة الولايات المتحدة إسرائيل، التي يتباين بشدة موقفها المتغطرس إزاء إدارة أوباما العاجزة مع ما كانت قد اضطرت إليه من خضوع قسري تحت ضغط إدارة بوش الأب سنة ١٩٩١[١٥].

في هذا السياق المتسم بالتحلّل البالغ للهيمنة الأمريكية على المنطقة، انفجرت الانتفاضة العربية. علاوة على ذلك، بدأت هذه الانتفاضة بتقويض عميق لاستقرار

دولتين حليفتين للولايات المتحدة، إحداهما هي شريكها العسكري العربي الرئيسي. وأطيح باثنين من أقدم الأصدقاء العرب للحكومات الغربية. وبينما انبثقت حركات في جميع بلدان المنطقة تقريباً، واجهت انتفاضات بدورها ثلاث دول أخرى حليفة للولايات المتحدة: اليمن والبحرين وليبيا. ووجدت الولايات المتحدة نفسها في موقع القبطان الذي فقد السيطرة على سفينته في بحر هائج. وفي مثل هذه الظروف، لا طائل من محاولة الملاحة ضد الرياح والأمواج، بل يُفضَّل السير مع التيار على مقاومته التي تنطوي على خطر إغراق السفينة. وهذا هو ما فعلته إدارة أوباما: فعوضاً عن محاربة الموجة الثورية الجارفة، حرصت منذ البداية على إعطاء انطباع بأنها متضامنة مع الانتفاضة وذلك بترديدها صدى مطالب الحرية والديمقراطية التي عبَّر عنها المتظاهرون من أقصى المنطقة إلى أقصاها. وكان الصدى يعلو أحياناً ويخفت أحياناً بحسب الحالات.

وحتى في حالة البحرين، التي لا يجوز أن تسمح واشنطن بالإطاحة بنظامها – مثلما لا يجوز أن تقبل بإسقاط أي واحدة من ملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إذ تبتز الولايات المتحدة من جميعها مزايا مالية واستراتيجية عظيمة بوصفها حاميتها – حتى في حالة البحرين إذاً، أدانت إدارة أوباما القمع على مضض، كاشفةً بذلك عن نفاق شديد. بيد أن "الحقوق العالمية" التي طلبتها الإدارة للشعب المصري لم يرد بالطبع ذكرها في حالة الشعب البحريني. ومن أجل الحفاظ على المظاهر، حثت واشنطن الملك على لعب لعبة تشكيل لجنة تحقيق بشأن "التجاوزات" التي ارتكبتها قواته القمعية، قبل أن تستأنف الولايات المتحدة، في مايو/أيار ٢٠١٢، شحنات الأسلحة إلى المملكة. ولم يفت الشعب البحريني الثائر، الذي ألهب غضبه هذا الدجل الصارخ، أن يُعبِّر عن سخطه على الولايات المتحدة[١٦].

وسرعان ما قرَّرت إدارة أوباما التفاهم مع القوة السياسية التي كانت تعي أنها في أفضل موقع على الصعيد الإقليمي للاستفادة من الوضع الجديد، ألا وهي جماعة الإخوان المسلمين. فاستعادت إدارة أوباما التودد إزاء الإخوان الذي كان لدى واشنطن حينما كانت متحالفة معهم ضد القومية العربية اليسارية والشيوعيين، وقررت أن تستأنف على نحو عاجل الحوار الذي سبق لإدارة بوش استهلاله ثم قطعه سنة ٢٠٠٦.

وإذا بوسيط هذا الغزل المتجدد، أمير قطر راعي الإخوان، يجد ساعة مجده وقد حانت، متزامنة مع ساعة مجد رعاياه. وحيثما اضطلع الإخوان المسلمون بدور هام، وجدت واشنطن من الملائم أن تتعامل معهم بوصفهم بُعداً هاماً من أبعاد سياستها الإقليمية.

وقد أعربت إدارة أوباما بشكل منتظم عن معارضتها لإطالة أمد سلطة العسكريين المؤقتة في مصر، كما أدانت بانتظام تجاوزاتهم القمعية. ومع انتهاء فترة الستة أشهر الانتقالية التي أعلن عنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، صدرت عن واشنطن إشارات متكررة إلى نفاد صبرها إزاء من تموّلهم وإلى توددها إزاء الإخوان المسلمين[١٧]. وكادت واشنطن لا تخفي تفضيلها لمرشح الإخوان، محمد مرسي، في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة. ومن جانبها، ذهبت مجلة **ذي إيكونوميست** اللندنية، الناطقة باسم الرأسمالية البريطانية، إلى حد عنونة افتتاحية صادرة عشية الجولة الثانية: "انتخِبوا مرشح الإخوان"[١٨]. وحينما أُعلن مرسي رئيساً من قِبَل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٢، أظهر الارتياح الذي بدا في واشنطن إلى أي حد باتت الولايات المتحدة تعقد كل آمالها في استعادة النظام في مصر على الإخوان المسلمين، في ختام انتقال تبيّن أنه أقرب إلى الفوضى منه إلى "الانتقال المنظم".

وبروح مماثلة كانت واشنطن قد رحَّبت بوصول حركة النهضة إلى السلطة في تونس عقب انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. وحركة النهضة هي فعلياً فرع الإخوان المسلمين في تونس، وإن كانت تحاول تمويه هذا الأمر. وقد أقامت سفارة الولايات المتحدة في تونس اتصالات مع الحركة عقب سقوط بن علي في يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

> في مايو/أيار، وبمساعدة من سفارة الولايات المتحدة في تونس، قام قادة حزب النهضة بزيارة خافتة الصوت إلى واشنطن لإجراء محادثات مع وزارة الخارجية ومع قادة من الكونغرس، من بينهم السيناتور ماكين من أريزونا، وفقاً للمنظمين. ووصف مسؤولون أمريكيون الزيارة بأنها فرصة لبناء جسور مع حزب إسلامي معتدل يمكن أن يكون نموذجاً تحتذيه جماعات في بلدان أخرى من المنطقة[١٩].

وفي اليمن أيضاً، فإن حزب الإصلاح، وهو نتاج للفرع المحلي للإخوان المسلمين الذي يعمل من خلاله، اضطلع بدور حاسم في الاتفاق المبرم تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، بدعم من واشنطن، في محاولة لنزع فتيل الأزمة. ووافق حزب الإصلاح على "الحل الوسط" الذي منع الانتفاضة اليمنية من تحقيق هدفها الأدنى المتمثل في إسقاط النظام ومحاكمة علي عبد الله صالح. وقد تسنى التوصل للاتفاق عبر الوساطة المزدوجة للسعوديين لدى صالح، وقطر لدى الإصلاح[٢٠]. وإذا كانت واشنطن قد دعت، في ربيع ٢٠١٢، إلى "حل يمني" في سورية – حل يُفترض أن يضطلع فيه رعاة الأسد الروسيون بالدور الذي لعبه رعاة صالح السعوديون[٢١] – فمن المؤكد أنها فعلت ذلك على أمل الحصول، بضغط من قطر وتركيا، على إقرار الإخوان المسلمين، الممثلين في المجلس الوطني السوري، لاتفاق من هذا القبيل.

الناتو وليبيا وسورية

ليس في التباين الصارخ بين الموقفين الغربيين إزاء حالتي سورية وليبيا مدعاة للدهشة. بيد أن هذا التباين لم يمنع البعض من إدانة تدخل الولايات المتحدة في كلا البلدين كما لو أن هذا التدخل كان من طبيعة واحدة، وإيجاد عذر بذلك، إن لم يكن لتأييد النظام السوري، فعلى الأقل لتحقير الانتفاضة الشعبية السورية مثلما كان هذا البعض ذاته قد حقَّر الانتفاضة الشعبية الليبية.

وليست المشكلة بجديدة: بل إنها قديمة قِدم قيام السلطة الشيوعية في روسيا وميلاد الاتحاد السوفيتي. وقد رأينا منذ ذلك الوقت حالات لا تُحصى لإنكار التعبير الملموس عن حق الشعوب في تقرير مصيرها في كل مرة كان هذا الحق موجهاً فيها ضد موسكو. وحتى قبل الستالينية وما اقترن بها من مؤيدين للاتحاد السوفيتي بلا شروط، رأينا ليون تروتسكي سنة ١٩٢٢ يبلور الحجة المعتمدة في هذا الصدد. فمن أجل تبرير غزو جمهورية جورجيا الديمقراطية في السنة السابقة من قِبَل الجيش الأحمر الذي كان يقوده، شرح تروتسكي أن الحق في تقرير المصير يخضع لمصالح "الثورة البروليتارية" والنضال ضد الإمبريالية[٢٢]. وسنجد نفس الحجة المتصلة بأولوية "المعسكر الاشتراكي"

ومناهضة الإمبريالية بالمقارنة بحق الشعوب في الخطاب الذي ألقاه فيدل كاسترو، في ٢٣ أغسطس/آب ١٩٦٨، تبريراً لتأييده غزو تشيكوسلوفاكيا (سحق "ربيع براغ") من قِبَل قوات حلف وارسو.

وقد كرّر فيدل كاسترو الموقف نفسه بعد ٤٣ عاماً من ذلك، في ظروف بدا فيها أن الحجة المتصلة بمناهضة الإمبريالية أكثر مصداقية، حينما أعرب عن تأييده للطاغية الليبي ضد الشعب الليبي أولاً، وضد تدخل القوى الإمبريالية العسكري بعد ذلك. وقد تبعه في هذا الموقف زعيم فنزويلا هوغو تشافيز وزعيم نيكاراغوا دانييل أورتيغا. وأعلن الزعماء الثلاثة ذاتهم فيما بعد تأييدهم لبشار الأسد ضد الانتفاضة الشعبية في بلده، والتي اختزلوها في نعتها بالمؤامرة الإمبريالية. بل ذهب تشافيز إلى حد وصف الطاغية السوري بأنه اشتراكي وإنساني (من الصعب أن نحدِّد أياً من هذين النعتين أكثر كاريكاتورية في ما يتعلق ببشار الأسد). وكان الزعماء أنفسهم قد أظهروا تضامنهم مع النظام الاستبدادي الإيراني بعد قمعه للاحتجاجات الجماهيرية في بلده سنة ٢٠٠٩. وشاطرت هذه المواقف المتنوعة فصائل من الحركة العالمية المناهضة للإمبريالية، لاسيّما في شطري القارة الأمريكية. وهي تَنُم عن مشكلتين مختلفتين.

المشكلة الأولى هي من طبيعة أخلاقية – أي قيمة تُحدِّد الأخرى: مناهضة الإمبريالية أم حق الشعوب؟ لو كنا نعارض الإمبريالية لأنها، بحكم التعريف وبوجه عام، تنتهك حق الشعوب في تقرير المصير، فإننا سوف نساند هذا الحق على سبيل الأولوية، حتى في الحالات الاستثنائية التي تساند فيها الإمبريالية هي الأخرى، ولأسباب انتهازية صرفة، بعض الشعوب في ممارستها لهذا الحق. وقد كان من غير المقبول الانتقاص بأي قدر من الاعتراف بحق شعب تشيكوسلوفاكيا في أن يقرر بحرية أي نظام سياسي يرتضيه لنفسه، ناهيكم عن نفي هذا الحق عنه، تحججاً بالتأييد الذي أعربت عنه الولايات المتحدة لهذا الحق ذاته لمجرد كونه يُمارس ضد موسكو.

أما لو اعتبر المرء أن مناهضة الإمبريالية في حد ذاتها هي القيمة العليا، فلن يتردد في تأييد سحق الشعوب المطالبة بحقها في تقرير مصيرها لمجرّد قيام الإمبريالية بتقديم الدعم لها بصورة انتهازية، أو لمجرّد اعتباره أن النظام الاستبدادي الذي يقهر تلك الشعوب "مناهضاً للإمبريالية". إنه المنطق البائس القائل إن "عدو عدوي صديقي"

والمنطق المصاحب له القائل بأن "كل من يحظى بصداقة عدوي هو عدوي". والحال أن أفضل خدمة يستطيع مناهضو الإمبريالية تقديمها لهذه الأخيرة هي إظهار أنهم ليسوا أكثر منها تعلقاً بحق الشعوب.

والمشكلة الثانية متصلة بالأولى: يتعلق الأمر هنا بدوافع موقف القوى الإمبريالية. وينبغي أن يكون المرء على درجة قصوى من الفكر التبسيطي في السياسة كي لا يفهم أن "عدو عدوي صديقي" هو أيضاً الشعار الذي تسترشد به السياسات الإمبريالية. و"القيم" الوحيدة التي تدفع تلك السياسات هي القيم التي يجري تبادلها في البورصة. ويشهد كامل تاريخها على ذلك منذ قرن ونصف. وقد أبرزنا بما فيه الكفاية في الصفحات السابقة نفاق القوى الغربية التي تُقْسِم ليل نهار بالديمقراطية وحقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة بوجه خاص، بينما تقيم روابط وثيقة مع النقيض ذاته لذلك كله: المملكة السعودية. و لم يكن موقفها من الأحداث في ليبيا وسورية استثناءً لهذه القاعدة.

ولنبدأ بليبيا. لم يعد ضرورياً عند هذا الحد أن نشرح لماذا كان القول بأن نظام معمر القذافي "مناهض للإمبريالية" في ٢٠١١، وأن القوى الغربية هاجمته لهذا السبب، قولاً مناقضاً للحقيقة على نحو ينمُّ عن جهل عميق بالوضع – في أفضل الأحوال. وقد أظهرت الوثائق السرية التي عُثر عليها عند تحرير طرابلس أن تواطؤ القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مع نظام القذافي ذهب لأبعد مما كنا نعرفه وما كنا نشك فيه (انظر تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش المقتبس أعلاه). والواقع أن أي شخص لديه الحد الأدنى من الإلمام بالسياسة في الشرق الأوسط كان يدرك ما أقدم عليه "القائد" الليبي من ارتداد سياسي سنة ٢٠٠٣[٢٣].

ففي ديسمبر/كانون الأول من ذاك العام، منح القذافي خشبة خلاص سياسية لبوش وبلير، معلناً أنه قرّر التخلي عن برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وقد كانت حاجتهما ماسة إلى ذلك من أجل تعزيز مصداقية تبريرهما غزو العراق بوصفه وسيلة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفجأة تحوَّل القذافي إلى زعيم محترم وجرت تهنئته بحرارة، بل أشارت إليه كوندوليزا رايس كنموذج يُحتذى[٢٤]. وراح الزعماء الغربيون، الواحد تلو الآخر، يتدفقون على ليبيا لزيارته في خيمته وإبرام العقود المجزية.

والزعيم الغربي الذي أقام مع القذافي أوثق علاقة هو رئيس الوزراء الإيطالي اليميني المتشدد والعنصري سيلفيو برلسكوني. ولم تكن صداقته مع القذافي مثمرة جداً في المجال الاقتصادي فحسب: ففي عام ٢٠٠٨، أبرما إحدى أقذر الصفقات في الأزمنة الحديثة، إذ اتفقا على أن تُسلّم إيطاليا مباشرة إلى ليبيا "أهل القوارب" الفقراء الآتين من القارة الأفريقية، ممن تعترضهم قوات البحرية الإيطالية بينما يحاولون الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، وذلك بدلاً من نقلهم إلى الأراضي الإيطالية حيث ينبغي النظر في أحقيتهم في طلب اللجوء وفق القوانين الدولية[٢٥]. وكانت هذه الصفقة فعالة إلى حد أنها قلّصت عدد طالبي اللجوء على هذا النحو في إيطاليا من ٣٦ ٠٠٠ سنة ٢٠٠٨ إلى ٤ ٣٠٠ سنة ٢٠١٠[٢٦]. وقد أدانها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بلا جدوى.

والحال أن الفكرة القائلة بأن القوى الغربية تدخلت في ليبيا لأنها أرادت الإطاحة بنظام مناهض لمصالحها هي عبثية محضاً. ولا تقل عنها عبثية الفكرة القائلة بأن تلك القوى كانت تسعى إلى وضع أيديها على النفط الليبي. فالواقع أن مجمل شركات النفط والغاز الغربية كان يعمل في ليبيا قبل التدخل الغربي: شركة "إيني" الإيطالية، و"فنترشال" الألمانية، و"بريتيش بتروليوم" البريطانية، و"توتال" و"غاز دي فرانس سويس" الفرنسيتان، و"كونوكو فيلبس" و"هيس" و"أوكسيدنتال" الأمريكية، و"بريتيش داتش شل" البريطانية-الهولندية المشتركة، و"ريبسول" الإسبانية، و"سانكور" الكندية، و"ستات أويل" النرويجية، إلخ[٢٧].

ومثلما شرح إثان شورِن جيداً في أكمل كتاب حتى الآن من حيث الثراء بالمعلومات عن علاقات الولايات المتحدة وشركائها الغربيين بليبيا معمر القذافي منذ سنة ٢٠٠٣ حتى سقوط النظام،

> بينما دعت الولايات المتحدة إلى "الحكم الرشيد" في ظل إدارة جورج دبليو بوش، فإنها كانت في الوقت ذاته تنتهك بشكل صارخ هذه المبادئ نفسها، حيث باعت السلاح (أو سمحت ببيعه، وهو ما لا يقل سوءاً من الناحية العملية) إلى ليبيا، والأسوأ أنها سلّمت مباشرة أفراداً للقذافي في ظل أهوى المحاذير إزاء تعذيبهم - وبدون معرفة الكثير في الحقيقة

> عن هؤلاء الأفراد ودوافعهم. وكون الغرب قد باع هذا الكم الكبير من السلاح بحماسة للقذافي في الفترة السابقة للثورة، وكذلك كون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبلدان أخرى قد شاركت بالفعل في برنامج لتسليم القذافي بعض أعدائه على طبق من فضة كي يقوم بتعذيبهم، لأمران جديران بأن يثيرا بحق قدراً أكبر بكثير من الغضب لدى الرأي العام الأمريكي مما كان عليه الحال حتى الآن.
>
> ومع تواصل الثورة الليبية، حاجى الكثيرون بأن الولايات المتحدة ينبغي ألا يكون لها شأن بالتدخل عسكرياً في ليبيا. ولكن القليلين فقط كانوا على عِلم بمدى تدخلنا، "نحن" الغربيين، تأييداً للقذافي خلال السنوات السبع السابقة[٢٨].

لماذا تدخلت القوى الغربية في ليبيا إذاً؟ الواقع أن تدخلها هذا لم يكن على الإطلاق المرة الأولى التي ترتدّ فيها تلك القوى ضد أحد حلفاء الأمس. ألم تضطر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ماض قريب إلى قطع علاقاتها مع نظام الأبارتهايد الجنوب أفريقي وفرض عقوبات عليه؟ ألم تضطر الولايات المتحدة إلى قطع علاقاتها مع الدكتاتور الفلبيني فرديناند ماركوس أو الدكتاتور الإندونيسي سوهارتو ودعم التمردات الشعبية ضد نظاميهما؟ فليس هناك بالتالي ما يُثير الدهشة في ارتداد القوى الغربية ضد القذافي، الذي كان تحالفها معه أحدث بكثير من الحالات المذكورة. ثم ألم تكن تلك القوى قد تخلت لتوها عن بن علي ومبارك الواحد تلو الآخر؟

طبعاً، حصل تدخل عسكري في ليبيا، بخلاف تونس ومصر. ولكن لم يطلب أحد مثل هذا التدخل في هذين البلدين الأخيرين حيث لم يكن مستوى القمع قابلاً للمقارنة بنظيره في ليبيا. بيد أن طلباً ملحاً بالحماية الدولية قد صدر عن الانتفاضة الليبية، وهو طلب حماية جوية مصحوب برفض واضح وصريح لتدخُّل قوات على الأرض. صدر هذا الطلب في المقام الأول عن أهالي بنغازي وأصبح ملحاً أكثر فأكثر مع اقتراب قوات القذافي من المدينة. وقد تبنّت الطلب جامعة الدول العربية في ١٢ مارس/آذار ٢٠١١: لم يكن بوسع القادة العرب، وفي مقدمتهم ملوك وأمراء مجلس التعاون الخليجي، تفويت تلك الفرصة لادعاء القلق على مصير الجماهير، إن لم يكن ادعاء الوقوف في معسكر

الثورة على غرار نظيرهم القطري، وعلى حساب القذافي الذي نشأ ما صنع الحداد بينه وبين كل واحد منهم، الواحد تلو الآخر، خلال عهده الطويل.

والحال أن الخُطبة المجنونة التي ألقاها الطاغية في ٢٢ فبراير/شباط، علاوة على العنف الدموي لحرسه البريتوري، ولا سيّما القوات التي قادها ابنه، أثارا المخاوف من وقوع مذبحة على نطاق واسع في ثانية مدن البلد (أكثر من ٦٠٠ ألف من السكان، انضمت إليهم أعداد غفيرة من النازحين الفارين أمام تقدم قوات النظام). و لم يكن بوسع القوى العالمية، بما فيها روسيا والصين، التغافل عن أن سحق مدينة حماة سنة ١٩٨٢ (بعدد سكان بلغ آنذاك ٢٠٠ ألف نسمة)، على يد قوات الحرس البريتوري لنظام حافظ الأسد تحت قيادة أخيه، قد أودى بحياة أكثر من عشرة آلاف إنسان في ثلاثة أسابيع – ٢٥ ألفاً وفقاً للتقدير الأكثر شيوعاً، أي عدد الضحايا أنفسهم الذين سقطوا على يد قوات أدولف تيير حينما سحقت كومونة باريس خلال "الأسبوع الدامي" في مايو/أيار ١٨٧١.

وكانت الخشية من حمام دمّ من هذا الحجم هي ما دفع القوى الغربية إلى التحرك في اللحظة الأخيرة. وأدّت الخشية نفسها إلى تفضيل روسيا والصين الامتناع عن التصويت بدلاً من ممارسة الفيتو ومنع إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، وهو القرار الذي أعطى الضوء الأخضر للتدخل العسكري الذي نفذته قوات الناتو. فقد سمحت موسكو وبكين باعتماد القرار في ١٧ مارس/آذار ٢٠١١، و لم يصوِّت ضده أي عضو في مجلس الأمن: فلم يكن أحد يريد أن يتحمّل المسؤولية الأخلاقية عن مذبحة مرجَّحة جداً[٢٩]. وقد شرعت قوات الناتو في التدخل يوم ١٩ مارس/آذار، في اللحظة التي كانت فيها قوات نظام القذافي على مشارف بنغازي بعد أن تجاهلت فعلياً وقف إطلاق النار الذي دعت إليه الأمم المتحدة، والذي تظاهرت الحكومة الليبية بقبوله بغرض كسب الوقت.

سمحت القوى الغربية بوقوع أعداد لا تحصى من المذابح خلال التاريخ الحديث، وهي تدع مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، يفنون كل عام ضحايا للحروب والأوبئة والمجاعات، لا سيّما في أفريقيا جنوب الصحراء. فلماذا إذاً هبّت لنجدة الليبيين؟ ثمة إجابة أولى تقفز إلى العين: للسبب نفسه الذي ألهب حماستها للتدخل دفاعاً عن "سيادة" الكويت عقب غزو العراق لها سنة ١٩٩٠. هذا السبب، بالطبع،

هو النفط. ومثلما يحلو لناعوم تشومسكي أن يكرر، لو كانت الكويت تصدّر البلح فحسب، لما أقدمت الولايات المتحدة على شن حرب من أجل "تحريرها". وفي الحالة الليبية، يحيل "عامل النفط" إلى ثلاثة عناصر: توزيع الحصص في استغلال نفط وغاز البلد (عقود وامتيازات راهنة ومستقبلية)؛ وحصص السوق الليبية المربحة والمرجّح أن تكون كبيرة (سوق تطوير البُنى التحتية، ولكن أيضاً سوق إعادة البناء التي يستلزمها الدمار الناجم عن الحرب)؛ وأخيراً وليس آخراً، اجتذاب مليارات البترودولارات من الصناديق السيادية الليبية.

والحال أن المزايدة التي أقدمت عليها حكومة ساركوزي الفرنسية بشأن المسألة الليبية حضّت مجموع الحكومات الغربية على التصرف بالمثل - بما في ذلك أكثر هذه الدول تردداً كإيطاليا وألمانيا. ولم يكن بوسع أحد أن يهمل درس العراق: فرنسا جاك شيراك التي عارضت غزو البلد من قِبَل الائتلاف الذي قادته واشنطن ولندن سنة ٢٠٠٣، وذلك بسبب روابطها الاقتصادية الهامة بنظام صدام حسين، انتهى بها المطاف وقد خسرت الكثير، بما في ذلك اتفاقات الاستكشاف والاستثمار التي كان صدام حسين قد عقدها معها.

علاوة على ذلك، كان من شأن عدم التدخل من قِبَل القوى الغربية أن يفضي إلى أثرين ضارّين في حالة وقوع حمام دم في ليبيا. فمن جهة، كان الرأي العام في مختلف مناطق العالم، بدءاً بالمنطقة العربية، سينسب امتناعها حتماً إلى تواطؤها الفعلي مع نظام القذافي. وبوجه أعم، كانت مصداقية أيديولوجيا "حق التدخل الإنساني" ستتلقى ضربة في مقتل. ومن الجهة الأخرى، كان نظام القذافي سيعود منبوذاً من جديد، ولن يكون أمام القوى الغربية من خيار سوى فرض عقوبات عليه. وفي ظل وضع يتسم بالميل البنيوي لأسعار النفط إلى الارتفاع على خلفية أزمة اقتصادية عالمية، فإن فرض حظر نفطي على ليبيا كانت ستترتب عليه آثار اقتصادية بالغة الضرر، لا سيّما في أوروبا التي يتحلّى النفط والغاز الليبيان بالنسبة لها بميزة إضافية تتمثل في القرب الجغرافي[٣٠].

ولهذه الأسباب مجتمعة تدخلت دول الناتو. ولكن سبباً آخر أضيف إليها معظّماً إياها بشكل كبير: الخوف من ترسخ الفوضى في ليبيا - أي أن يتطوّر البلد في اتجاه

صومالي، على نحو يتيح لتنظيم القاعدة وشركائه الانتشار ويفضي إلى إلحاق الاضطراب بسوق النفط العالمي بالقدر نفسه الذي قد ينجم عن الحظر. ولذا فإن التدخل الغربي لمصلحة الثوار الليبيين كان "زواج منفعة" بين شريكين لدى كل منهما ارتياب جلي وصريح إزاء الآخر. وانعكس ارتياب الليبيين في رفضهم أي تدخل برّي لقوات أجنبية، بينما انعكس ارتياب دول الناتو في إدارتها للتدخل.

يجدر بنا في هذا الصدد أن نلاحظ الاختلاف اللافت بين احتلال الولايات المتحدة للصدارة المطلقة في الحربين ضد العراق وحرب أفغانستان من جهة، وموقفها المتواري في الخلفية والحذر خلال قصف قوات القذافي في ليبيا. والواقع أن أصل ما اسماه المراقبون "مبدأ أوباما"، والذي تلخصه صيغة منسوبة إلى أحد مستشاري الرئيس: "القيادة من الخلف" (leading from behind) إنما يعود إلى انتكاسات الولايات المتحدة في المنطقة، فضلاً عن تراجع تفوقها على الصعيد العالمي. وكان المستشار المذكور، والذي لم يُفصح عن اسمه، قد شرح بوضوح لمجلة **ذي نيويوركر** الأسباب الكامنة وراء هذا المبدأ الجديد: "إنه تعريف للقيادة يختلف عن المعروف عن الولايات المتحدة، وهو ينبع من اعتقادين غير معلنين: أن القوة النسبية للولايات المتحدة آخذة في التراجع مع صعود منافسين مثل الصين، وأن الولايات المتحدة مكروهة في أجزاء كثيرة من العالم"[٣١].

وقد انتهكت دول الناتو بخفة نصّ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ وروحه في أحد جوانبه، واحترمت القرار ذاته كأنه قاعدة ملزمة لها في جانب آخر. فبينما لم يأذن القرار لأعضاء الأمم المتحدة سوى "باتخاذ جميع التدابير اللازمة ... لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين"، فإن دول الناتو وحلفاءها العرب أصبحوا شركاءً بالكامل في الحرب الأهلية الجارية في ليبيا، وتصرفوا كطيران وقوة ضاربة عن بعد لمصلحة الثوار حتى انتصارهم النهائي. وفي المقابل، اتخذت الدول ذاتها من احترام الحظر المفروض من قِبَل مجلس الأمن على تصدير الأسلحة إلى الأراضي الليبية عذراً لرفضها توريد السلاح إلى الثوار. و لم يكفّ هؤلاء الأخيرون عن المطالبة بالأسلحة، مؤكدين أنهم كفيلون بدحر قوات القذافي معتمدين على جهودهم دون سواها بشرط تزويدهم بالسلاح الملائم. وباستثناء شحنات سلاح ظرفية ومحدودة من جانب قطر

وفرنسا، موجَّهة بشكل خاص إلى مقاتلي الغرب الليبي، فإن الجانب الأعظم من سلاح الثوار الليبيين كان ذلك الذي استطاعوا انتزاعه أو تصنيعه محلياً.

وتشهد تصريحات عديدة صادرة عن قادة غربيين على ارتيابهم إزاء الثوار الليبيين وخشيتهم من وقوع الأسلحة المتداولة في ليبيا في أيدي تعتبرها حكوماتهم خطرة. وكان تدخل الناتو في الحرب الأهلية الليبية مصحوباً بمحاولة إدارتها عن بُعد على نحو تسبب بإطالة أمد النزاع عن طريق الاقتصار على قصف منخفض الكثافة مقارنة بالحملة الجوية على كوسوفو، ناهيكم عن تلك التي شُنت ضد العراق في ١٩٩١ و٢٠٠٣[٣٢]. صحيح أن ذلك سمح بالحد من عدد الضحايا المدنيين "العرضيين" نتيجة ضربات الناتو[٣٣] (مع زيادة عدد ضحايا الحرب الأهلية الأشد فتكاً من تلك الضربات). ولكن الهدف الحقيقي تمثَّل في التفاوض على "انتقال منظّم" مع رجال نظام القذافي، وبالأخص ابنه سيف، الأثير لدى الأوساط الغربية حتى اندلاع الانتفاضة. وسعت القوى الغربية إلى الإبقاء على جهاز الدولة الليبي، بدون معمر القذافي على رأسه، وتنظيم انتخابات بغية إفراز مؤسسات سياسية تتمتع بشرعية ديمقراطية: أي، بعبارة أخرى، "حل يمني" قبل أن يُفرض في اليمن.

وقد كشف المخطَّطَ أندرو ميتشل، وزير التنمية الدولية البريطاني، في ٢٨ يونيو/ حزيران[٣٤]: ملف من ٥٠ صفحة تحت عنوان "وثيقة تحقيق الاستقرار"، أعدّه "فريق الاستجابة لتحقيق الاستقرار"، بإدارة بريطانيا ومشاركة تركيا. وترسم الوثيقة سيناريو لما بعد القذافي، على افتراض أنّ "ملك ملوك أفريقيا" (وهو اللقب الذي جعل القذافي زعماء قبائل أفريقية يبايعونه به لقاء مكافآت مالية) سيتنحّى، أو يُطاح. والهاجس الرئيسي لخارطة طريق الناتو، التي أشرفت بريطانيا على رسمها، هو تجنب تكرار الأداء الكارثي للولايات المتحدة في العراق، بعد غزوه. هناك، واجهت إدارة بوش خياراً بين احتواء الجسم الأعظم للدولة البعثية، وتفكيكها بالكامل. وتبنّت الخيار الأخير المدعوم من أحمد الجلبي والمحافظين الجدد، دعاة مخطط أبله هدف الى خلق نظام تابع للولايات المتحدة في العراق، يقوم على جهاز دولة محدود للغاية[٣٥].

لذا، فإنّ خارطة الطريق الأطلسية في ليبيا مستوحاة من السيناريو الذي أيّدته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في العراق، ورفضته ادارة بوش في حينه. وكما أوضح

ميتشل، تعتمد خارطة الطريق على "التوصية بألا تحذو ليبيا حذو العراق في حلّ الجيش، الخطوة التي عدّها بعض المسؤولين خطأً استراتيجياً أدى الى إذكاء التمرّد في الظروف الحسّاسة والمضطربة التي تلت إطاحة صدام حسين"[٣٦].

هوذا بالضبط ما تمنّته العواصم الغربية، وعلى رأسها واشنطن، منذ بدء الانتفاضة السورية. ونجد صدىً له في التصريح الصادر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ عن عبد الباسط سيدا، رئيس المجلس الوطني السوري، في استجابة جلية للضغط الغربي، على غرار أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذين أدلوا بتصريحات مماثلة أثناء الحرب الأهلية في بلدهم.

> ذكر قائد المجموعة المعارضة الرئيسية في سورية يوم الاثنين أنه لن يعارض دوراً لأعضاء حزب البعث الحاكم في نظام بشار الأسد خلال مستقبل البلد السياسي، طالما أنهم لم يُشاركوا في أعمال القتل أثناء الانتفاضة. ...
>
> وقال سيدا إن المعارضة السورية لن تكرر سياسة جُرِّبت في العراق قبل سنوات حينما أُجبر أعضاء حزب البعث في نظام صدام حسين على ترك وظائفهم بعد إسقاط حكومته خلال الغزو الذي قادته الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٣. ...
>
> "لن نكرر التجربة الفاشلة لاجتثاث البعث"، قال سيدا. وأضاف: "سوف نزيل فقط جميع امتيازاته (حزب البعث) غير المشروعة وسوف يُحاكَم مسؤولوه الذين ارتكبوا جرائم". وقال: "سوف يمارس حزب البعث أنشطته طبقاً للعملية الديمقراطية. ولن تكون لدينا سياسة ثأرية وسوف نحافظ على مؤسسات الدولة"[٣٧].

والفارق الكبير هنا هو أن الأسباب المعطاة أعلاه لتفسير التدخل العسكري لدول الناتو في ليبيا لا تسري في الحالة السورية. فالرهان الاقتصادي السوري محدود للغاية بالمقارنة بليبيا. وقمع الانتفاضة السورية كان أكثر تدريجية بوضوح من القمع الليبي، و لم تتحوَّل الانتفاضة إلى حرب أهلية إلا بعد شهور عدة. وقد حرص نظام بشار الأسد

على عدم التهديد بحماة مكرَّرةً، وحينما اتسع نطاق القتل، كان ذلك في إطار حرب أهلية تتضمن معسكراً ثائراً يُفترض به أنه قادر على رد الضربات إلى حد ما.

علاوة على ذلك، فإن كلفة التدخل في سورية – الكُلفة الاقتصادية بالنسبة للدول الغربية، بالنظر إلى حجم الوسائط المطلوبة، والكُلفة بالضحايا المدنيين والدمار بالنسبة إلى سورية – ستكون أكبر بكثير منها في الحالة الليبية بالنظر إلى عوامل عدة: طبيعة الأرض، وكون الإمكانيات العسكرية السورية أكبر بكثير من تلك التي كانت المتوفرة لليبيا، والدعم المقدَّم للنظام السوري من قِبَل روسيا وإيران، بل والعراق وحزب الله اللبناني، في حين أن نظام القذافي كان معزولاً تماماً، فيما عدا المرتزقة الأفارقة الذين استطاع تجنيدهم بفضل دولاراته.

وكان يجوز للمرء أن يتصور أن هذه الأسباب ذاتها ستحث القوى الغربية، وهي غير راغبة في التدخل المباشر، إلى إرسال أسلحة للمقاتلين السوريين، وهو ما لم يكفَّ هؤلاء الأخيرون عن المطالبة به، خصوصاً أن إيران وروسيا لا تمتنعان عن إمداد نظام بشار الأسد بالتعزيزات. والأمر الذي حال دون هذا الأفق حتى لحظة كتابة هذه السطور هو الخشية نفسها التي رأيناها في الحالة الليبية، ألا وهي الخشية من تغذية السلاح لوضع فوضوي في سورية – على الطراز العراقي أكثر منه الصومالي – وهو وضع من شأنه أن يتيح لتنظيم القاعدة أن يتمدد ويقيم تواصلاً مع شبكته في العراق في حرب طائفية إقليمية شديدة الخطر على الاقتصاد العالمي. وقد دفعت فرنسا وتركيا، وكذلك ملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي، بمباركة واشنطن، في اتجاه توحيد القوى المقاتلة السورية تحت قيادة واحدة، بحيث يتسنى لهذه القيادة السيطرة على الوضع الميداني في حال انهيار النظام. وتأمل القوى السورية المشاركة في تلك المبادرات أن مسعاها سيدفع القوى الغربية إلى تسليحها وإعطاء الضوء الأخضر لتركيا كي تجيز نقل السلاح عبر حدودها.

وفي ظل الأوضاع الراهنة، فإن هذا الأفق قليل الاحتمال. ذلك أنه، إلى جانب جميع الأسباب المذكورة أعلاه، يوجد اعتبار إضافي كبير اسمه: إسرائيل. فالقوى الغربية لا تريد أن ترى انتشاراً للأسلحة في سورية بين أيدي مجموعات قد تستخدمها ضد الدولة الصهيونية. والحال أن هذه الأخيرة تحتل منذ عام ١٩٦٧ هضبة الجولان السورية، بل

إنها قد ضمتها فعلياً سنة ١٩٨١. والحقيقة أن العامل الإسرائيلي هو سبب ينضاف إلى جملة الأسباب التي تجعل أنه من الخطأ الجسيم أن يطالب الثوار السوريون بتدخل دولي مباشر على الطراز الليبي (خلافاً للمطالبة بالأسلحة، وهي مشروعة تماماً).

والحال أن التدخل الغربي في ليبيا قد دمَّر إلى حد كبير الإمكانيات العسكرية التي كانت بحوزة البلد: تم ذلك بهدف إعادة تكوين تلك الإمكانيات في نهاية المطاف عن طريق مبيعات من الأسلحة، سيسرّ تجار السلاح الغربيين تسليمُها للسلطات الليبية الجديدة، لا سيما أن تلك السلطات لن تنقصها القدرة على الدفع. هذا ومن شأن تدخل غربي في سورية أن يدمِّر قدرتها العسكرية بدون أفق لمعونة غربية في إعادة تكوين تلك القدرة، بل بأفق استغلال الوضع لزيادة الضغط على سورية كي تتبع مصر في إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل بشروط مخزية.

وحتى لو لم يحدث تدخل عسكري مباشر، للأسباب التي سبق ذكرها، فإنه يمكن إدراك النتيجة ذاتها عن طريق رفض تزويد الثوار بالأسلحة التي يحتاجونها لوضع نهاية سريعة للنزاع – أي بعبارة أخرى، إطالة أمد القتال. وهذا يفسر لماذا بات مقاتلو الانتفاضة السورية مقتنعين بشكل متزايد، مثل نظرائهم الليبيين قبلهم، بأنهم ضحية "مؤامرة". وعوضاً عن المؤامرة الأمريكية ضد بشار الأسد التي يدينها أولئك الذين يكفي لهم أن تعلن أسوأ الدكتاتوريات أنها "مناهضة للإمبريالية" لكي تُسبَغ عليها فضائل الإنسانية والاشتراكية، فإنها لـ"مؤامرة" ترمي إلى تدمير وسائط سورية العسكرية عن طريق حرمان الثوار من وسائل تحقيق نصر سريع. وهذا هو ما شرحه بأوضح عبارة عبد القادر صالح، قائد مقاتلي فرقة التوحيد في الجيش السوري الحر بحلب:

> نحن نرى أن هناك مؤامرة عالمية على الشعب السوري، فكل يوم نسمع تصريحات تطالب الأسد بالتنحي دون أي تحرك فعلي، ونحن نتساءل ما الذي يمنعهم من دعمنا وتسليحنا أو حمايتنا؟
>
> العالم ينظر إلينا أيضاً على أننا جيش حر يقاتل جيش النظام، لكننا لسنا جيشاً بل كتائب من الثوار الذين يغنمون السلاح من النظام ليقاتلوه به، ويبدو أن العالم يريد أن يطول أمد الحرب حتى تنهار البنية التحتية للبلاد، وسيسجل التاريخ هذه المؤامرة بحق شعبنا[٣٨].

بل إن القوى الغربية بوجه عام، والولايات المتحدة بوجه خاص، لا تحظى بأي شعور بالعرفان من قِبَل شعوب المنطقة على "الدعم" الذي تعلن عنه إزاء تطلعاتها. فلم يُخدع أحد، ولا حتى الليبيين الذين يعرفون جيداً أن الغرب تدخل من أجل نفطهم وبترودولاراتهم، لا من أجل سواد عيونهم. والتباين صارخ بين المواقف الغربية حيال البحرين واليمن وليبيا وسورية. ويبقى العداء للولايات المتحدة في المنطقة العربية بالقوة نفسها التي كان عليها منذ عقود، كما أن الحكومة الإسرائيلية كفيلة بإبقاء جذوة هذا العداء مشتعلة إذا بدت حدتها آخذة في التناقص. ولذا فإن حصيلة الانتفاضة العربية بالنسبة لواشنطن هي منذ الآن حصيلة سلبية جداً ، بالرغم من جميع محاولات إدارة أوباما للحد من الخسائر.

هذا والفكرة القائلة بأن تدخل الناتو في ليبيا يعني أن هذا البلد قد وقع تحت سيطرته، مثل كوسوفو أو أفغانستان، لم يكن لها أن تبزغ سوى لدى عقول بالغة "المثالية"، حتى لو كانت تدّعي "المادية". إذ كيف يمكن للمرء أن يظن للحظة واحدة أن الناتو يستطيع السيطرة على ليبيا بدون قوات على الأرض، في حين أن الولايات المتحدة لم تنجح في السيطرة على العراق بالرغم من نشرها ما وصل إلى ١٧٠ ألف جندي (الذروة المتحققة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧)، وذلك دون حساب قوات البلدان الأخرى الأعضاء في الائتلاف؟

وحقيقة الأمر أن روابط ليبيا بالولايات المتحدة أكثر هشاشة بوضوح اليوم مما كانت عليه خلال السنوات الأخيرة لحكم القذافي، إن لم يكن لشيء فلأن المؤسسات الليبية الجديدة، وهي أكثر شفافية وديمقراطية من سابقتها بما لا يقاس، تجعل نوع التعاون السرّي بين وكالات المخابرات في البلدين الذي كان قائماً في السابق أصعب تحقيقاً. ومما يقلل من احتمال استئناف تعاون من هذا النوع أن نخبة السلطة الليبية الجديدة تضم رجالاً عانوا من ذلك بشدة، على غرار عبد الحكيم بلحاج الشهير، القائد العسكري السابق لطرابلس أثناء الانتفاضة المسلحة، والذي سبق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن سلّمته لنظام القذافي سنة ٢٠٠٤ بوصفه مقاتلاً جهادياً. والواقع أن ليبيا الجديدة "خاضعة" للناتو إلى حد أن جريدة **ذي إيكونومست** اللندنية أعربت مؤخراً عن الأسف لما أسمته "سمات رهاب الأجانب الكريهة" في

ليبيا، بينما حاولت إقناع نفسها بأن العملية الليبية كانت ناجحة "رغم كل شيء":

> قرَّر المجلس الحاكم السابق أنه لا يجوز للمرشحين لمنصب رئيس الوزراء أن يكونوا من حملة جوازات السفر الأجنبية أو من المتزوجين بأجانب، وهو ما أجبر مجموعة من العائدين البارزين إما على سحب ترشيحاتهم أو التنازل عن الجنسية الثانية. كما أن منح التأشيرات للأجانب تكتنفه الصعاب أيضاً، حيث يُشتبه في أن الإسلاميين في الوزارات المسؤولة كارهون لاستقبال الغربيين[٣٩].

والحال أن أقوى إشارة إلى تراجع النفوذ الإقليمي لواشنطن هو اعتراف باراك أوباما نفسه بأن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة أصبحت "عملاً جارياً" (work in progress) وأن بعض مواقف الحكومة المصرية الجديدة "قد لا تتطابق مع مصالحنا". بل وأضاف الرئيس الأمريكي: "لا أعتقد أننا نعتبرهم بمثابة حلفاء ولكن لا نعتبرهم بمثابة أعداء أيضاً. إن الأمر يتعلق بحكومة تحاول إيجاد طريقها"[٤٠]. وكلمات أوباما هي، في الوقت ذاته، مؤشر جيد لكون التقارب بين واشنطن والإخوان المسلمين غير قادر على تعويض خسارة الولايات المتحدة لحلفاء طيّعين نسبياً ويمكن الاعتماد عليهم مثل مبارك وبن علي وصالح – ناهيكم عن الخطر الذي يمثله تقويض الاستقرار الإقليمي بالنسبة للمصالح الغربية في مجموعها.

"التسونامي الإسلامي" والفرق بين الخميني ومرسي

إن محاولة مجلة **ذي إيكونومست** طمأنة نفسها في أن الحماسة التي أبدتها إزاء "الربيع العربي" منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ إنما كانت مشروعة "رغم كل شيء"، جاءت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، بمناسبة تعليقها على موجة أعمال العنف ضد الهيئات الممثلة للولايات المتحدة في البلدان العربية، تلك الموجة التي أثارها فيلم مناهض للإسلام على درجة من الحماقة تستعصي على العقل. وبذلك أكَّدت المجلة العريقة وصف كارل ماركس لها قبل أكثر من ١٥٠ عاماً بأنها "المشعوذ المتفائل الطارد لكل

شيء يهدِّد طمأنينة عقول المجتمع التجاري"[٤١].

في المقابل، سرعان ما رأينا تكاثر طيور الشؤم التي استغلت رهاب الإسلام كي تعلن أن "الربيع العربي" سوف يفضي إلى دكتاتوريات شمولية إسلامية من شأنها أن تثير الندم على النظم الساقطة[٤٢]. وفي إحدى حالات التلاقي المدهش العديدة التي أثارتها الانتفاضة العربية، رأينا حتى على اليسار جزءاً من أولئك الذي كانوا، حتى الأمس القريب، يدينون رهاب الإسلام بوصفه أيديولوجيا عنصرية، رأيناهم يلجأون إلى أسوأ حجج ذلك الرهاب من أجل تحقير انتفاضتي ليبيا وسورية، إن لم يكن الانتفاضة العربية في مجملها. ورأينا أيضاً ليبراليين يتحوّلون من الحماس للثورة إلى الاكتئاب السوداوي[٤٣].

ماذا عسانا قائلين – من منظور القيم الديمقراطية العلمانية التي يستلهمها هذا الكتاب – عن الصعود الذي لا سبيل لإنكاره للقوى الأصولية الإسلامية على امتداد المنطقة العربية؟ الأمر الأول الذي تنبغي الإشارة إليه هنا هو أنه ليس في الأمر ما يثير الدهشة. وأولئك الذين يتخيلون أنهم برهنوا على قدرة تنبؤية عبر "توقع" أن القوى الإسلامية ستكون المستفيد الأكبر من الانتفاضة العربية لم يفعلوا في واقع الأمر سوى اكتشاف المكشوف والمشهور. والواقع أن أغلب مراقبي المنطقة توقعوا منذ عقود عدة أن القوى الإسلامية المناضلة سوف تكون لها اليد الطولى في حالة وقوع انفجار سياسي. بل إن هذا التوقع كان الحجة الرئيسية للحكومات الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في تبرير تواطؤها مع الحكومات الاستبدادية في المنطقة، مثلما سبق أن أشرنا.

وفي أعقاب "الثورة الإسلامية" الإيرانية سنة ١٩٧٩، كان بوسع المرء أن يخشى من أن يتكرر في بلدان أخرى السيناريو الذي كنتُ قد وصفته سنة ١٩٨١ بـ"الثورة الدائمة المعكوسة". وكنتُ حينها أشير إلى الأطروحة التي صاغها ماركس وإنجلس سنة ١٨٥٠، والقائلة بأن الثورة الديمقراطية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة يمكن أن تتحوّل إلى ثورة اشتراكية تحت قيادة بروليتارية[٤٤]. وهكذا كتبت بشأن الثورة الإيرانية أنها، وقد بدأت على أرضية الثورة الوطنية الديمقراطية، شهدت "**ردة رجعية**" تحت قيادة أصولية إسلامية جسَّدها آية الله الخميني[٤٥]. والحال أن ثورة فبراير/شباط ١٩٧٩، بالرغم من طابعها الديمقراطي العميق في تطلعاتها الشعبية الأصلية، قد جرى تحويلها في الواقع نحو إنشاء دكتاتورية كهنوتية رجعية اجتماعياً بفعل السطوة على الحركة

الجماهيرية التي حاز عليها روح الله الخميني بشخصيته البالغة الكاريزما ومعه غالبية رجال الدين الشيعة المنضوين تحت قيادته.

بيد أن الحركة الإسلامية السُنية في المنطقة العربية لم تفرز خلال تسعينات القرن الماضي زعامة شعبوية جذرية كاريزمية قادرة على قيادة حركة جماهيرية نحو الإطاحة الثورية بالسلطة القائمة. وتجلى آخر تعبير محتمل عن قيادة من هذا النوع في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية. بيد أن سحقها بواسطة الانقلاب العسكري سنة ١٩٩٢ والحرب الأهلية الرهيبة التي تلت ذلك شكّلا صدمة مستدامة أحيت الصدمة التي تطارد الإخوان المسلمين كالشبح منذ قمعهم في مصر اعتباراً من سنة ١٩٥٤. وتفسر هذه الصدمات مجتمعة إلى حد بعيد تخاذل الإخوان تجاه السلطات القائمة في أغلب بلدان المنطقة العربية. والحال أن الشعبوية على طريقة حسن البنا والجذرية على طريقة سيد قطب، مدفوعة إلى حدها الأقصى، قد انفصلتا بعد أن كانتا متحدتين في الحركة ذاتها. أما ما نسميه اليوم السلفية الجهادية، وهي ظاهرة انحصرت في البداية في مجموعات صغيرة على هامش المجتمع، فبلغت حداً اكتسبت معه صدىً جماهيرياً في ظل بن لادن وتنظيم القاعدة الذي أسسه. بيد أن طبيعة التنظيم الإرهابية حالت دون تمكنه من تعبئة الدعم الشعبي وتنظيم حركة جماهيرية.

ويفسر هذا الانسداد للدرب الثوري داخل الأصولية السُنية لماذا استُهلت ونُظِّمت الانتفاضة العربية في مرحلتها الأولى من قِبَل فاعلين جدد، شبكات الشباب المستخدم للإنترنت، مثلما أبرزنا من قبل (الفصل الرابع). وهنا يكمن فارق جوهري مع السيرورة الإيرانية لعام ١٩٧٩. فالحركات الأصولية التي برزت بفضل الانتفاضات في المنطقة قد لحقت جميعها بحركة استهلها الآخرون.

هكذا فإن شبكات الشباب ومناضلي اليسار، وبالأخص المنتمين منهم إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، كان لهم في الانتفاضة التونسية حتى إسقاط بن علي دور أهم بكثير من دور حركة النهضة، لا سيّما أن الحركة الإسلامية كانت قد قُمعت بقسوة في تونس منذ بداية التسعينات. بيد أنها تمكّنت، مع ذلك، من تغذية تأثيرها بفضل أقوى أدوات الدعاية على الإطلاق: التلفزيون. وقد استفادت النهضة وقائدها المركزي، راشد الغنوشي، إلى أقصى حد من قناة **الجزيرة** التي أنشئت بعد بضع سنوات فقط من

انهيال القمع على الحركة. ولذا، فعلى الرغم من غيابها المادي عن الساحة المحلية بسبب القمع، استطاعت النهضة اكتساب شهرة وتأثير أكبر من ذينك اللذين حازت عليهما المكوِّنات الأخرى كافة للمعارضة السياسية مجتمعة.

ولهذا السبب أيضاً استطاعت الحركة إعادة تكوين نفسها بسرعة فائقة في البلاد، بفضل الحريات المنتزعة، عن طريق جمع جملة من التيارات الإسلامية الممتدة من الأصلويين المخلصين لتراث الإخوان المسلمين – أو بالأحرى لأحد تياريها، المعتدل أو الجذري – وصولاً إلى المعجبين بالسياسة الإسلامية المحافظة على طريقة حزب العدالة والتنمية التركي. وفي عملية إعادة البناء، استفادت النهضة أيضاً من الدعم المالي القطري. وقد كانت نتيجة هذا التمويل مرئية في الحال، مثل "المظاهر الخارجية للثراء" التي تجتذب في بلدان أخرى انتباه الأجهزة الضريبية المعنية بالإثراء المشبوه. وهكذا فمقر النهضة، الذي يشغل مبنىً جديداً في تونس العاصمة، يرمي إلى الإبهار وإعطاء صورة القوة والاحترام للحركة، وهي عملية ناجحة بشرط ألا يسأل المرء عن مصدر المال. ووفقاً لشهادة وزير الخارجية السوري، فقد أمر أمير قطر في حضوره وحضور الغنوشي بدفع ١٥٠ مليون دولار لحركة النهضة لتمويل حملتها في انتخابات المجلس التأسيسي[٤٦].

ولذا فلم يكن من المفاجئ على الإطلاق أن تفوز الحركة الإسلامية التونسية في الانتخابات، خصوصاً أن المنافسة كانت هزيلة ومشتتة. والحال أنه ليس من الصدفة أن المفاجأة الوحيدة في الانتخابات التونسية كانت من نصيب قائمة رأسها رجل أعمال ذو سمعة غير حميدة، يمتلك قناة تلفزيونية لديها جمهور في تونس وتحظى بتمويل سعودي. وبعد سقوط بن علي، الذي كانت تربطه به علاقات تواطؤ، أطلق "العريضة الشعبية" (الاسم القصير الذي اشتهرت به). ومثّلت العريضة الشعبية إحدى المحاولات الرئيسية لإعادة تجنيد شبكات التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم سابقاً. وقد حلت في الانتخابات في المركز الرابع من حيث الأصوات، والثالث من حيث المقاعد. بيد أنها اقتسمت نتائج الانتخابات مع عدد كبير من الأحزاب والمجموعات من كل نوع، ليس من بينها سوى أربعة فقط حصلت على أكثر من ٥% من الأصوات.

ومن بين الأربعة، كانت النهضة هي الوحيدة التي حصلت على أكثر من ١٠%: وقد حصدت ٣٧% من الأصوات و ٤١% من المقاعد. بيد أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضاً أن أقل من ٥٥% من الناخبين المؤهلين سجلوا أسماءهم في السجلات الانتخابية، وأن أقل من نصف الناخبين المسجلين قد توجهوا بالفعل إلى صناديق الاقتراع. وبعبارة أخرى، كانت النتائج التي حصلت عليها جميع الأحزاب أضعف مما يمكن تبيّنه عن طريق النسبة المئوية التي حصدتها من الأصوات. هكذا فإن حركة النهضة لم تحصل في الواقع سوى على أقل من ١٩% من أصوات الناخبين المسجَّلين وأقل من ٩% من مجموع الناخبين المؤهلين، وهذا مؤشر يبيِّن إلى أي مدى أفرغت دكتاتورية بن علي المجال السياسي التونسي[٤٧].

أما الإخوان المسلمون المصريون، فكانوا قد شقوا صف معارضة نظام مبارك في مناسبات عدة على مر الأعوام. واندرج سلوكهم هذا ضمن تراثهم الخانع حيال سلطة أبقتهم، منذ زمن السادات، في حالة حرية مؤقتة وخاضعة للمراقبة، مع حبسهم في كل مرة ترى فيها أنهم تجاوزوا حدود تسامحها. وقد حصل آخر استسلام للإخوان قبل شهرين فقط من بدء الانتفاضة. فبينما كانوا قد تمثَّلوا في الجمعية الوطنية للتغيير – الائتلاف ذو منحى ليبرالي غالب الذي نشأ في فبراير/شباط ٢٠١٠ جاعلاً من محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والحائز على جائزة نوبل للسلام، رمزاً له – فقد تغافل الإخوان المسلمون عن دعوات المعارضة، الليبرالية والجذرية، إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ بغية إدانة طابعها اللاديمقراطي.

فشارك الإخوان في الجولة الأولى في ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني، على أمل أن يحصلوا من السلطة، في مقابل موقفهم المتعاون، على جزء من المقاعد الثمانية والثمانين التي حازوها في انتخابات سنة ٢٠٠٥ بفضل الانفتاح الانتخابي الذي فرضته واشنطن على مبارك[٤٨]. وكالمعتاد، قدَّم الإخوان ضمانات للنظام عن طريق الاكتفاء بتقديم مرشحين لثلاثين في المائة فقط من المقاعد المطروحة للانتخاب. بيد أن التحايل الانتخابي للنظام كان من الفجاجة والثأرية بمكان إلى حد أنه لم يبق أمام الإخوان من خيار سوى مقاطعة الجولة الثانية. ووجدت الجماعة نفسها بلا نائب واحد في المجلس الجديد.

وحينما دعت شبكات الشباب إلى التظاهر في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وتبنت الدعوة أغلب الأحزاب والمجموعات المعارضة للنظام، قرَّر الإخوان أن ينأوا بأنفسهم عن الدعوة وعن المظاهرة ذاتها، مع سماحهم لشبابهم بالمشاركة فيها. و لم ينضم الإخوان المسلمون إلى الانتفاضة سوى في يومها الرابع، "جمعة الغضب" في ٢٨ يناير/كانون الثاني، مستثمرين قوتهم التنظيمية في الاحتجاج. وبالتزامن مع ذلك، حرص قادتهم على كيل المديح للجيش، مدركين أنه قد يقرِّر أن يحسم الوضع. وحينما عيَّن مبارك رئيس مخابراته عمر سليمان نائباً للرئيس ودعا هذا الأخير المعارضة إلى "الحوار"، قبلت قيادة الإخوان لقاءه، مثيرة موجة واسعة من الاستنكار في صفوف الانتفاضة.

واتخذ الإخوان موقفاً مراعياً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حتى المرحلة النهائية السابقة على الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في يونيو/حزيران ٢٠١٢، حينما انتهك العسكريون أنفسهم قواعد اللعبة وحاولوا احتكار السلطة بين أيديهم عوضاً عن تسليمها للرئيس المنتخب. وكان الإخوان قد بدأوا بإعطاء ضمانات للعسكر ولواشنطن[٤٩]، حيث وعدوا بأنهم لن يتقدموا بمرشحين للانتخابات البرلمانية سوى على نصف المقاعد وأنهم لن يقدموا أي مرشح للرئاسة. وقبلوا بالإجراء غير الديمقراطي لتنقيح الدستور بواسطة لجنة خاصة معيَّنة من قِبَل المجلس العسكري شارك فيها عضو بارز من أعضاء الجماعة.

وبعدها شن الإخوان حملة نشطة من أجل التصويت بـ"نعم" في استفتاء ١٩ مارس/آذار ٢٠١١ على التعديلات الدستورية، بينما دعت المعارضتان الليبرالية واليسارية إلى التصويت بـ"لا". وقد أسفر الاستفتاء عن الموافقة على الدستور بنسبة ٧٧% من الأصوات المدلُى بها، بعد حملة اتسمت بضخامة الإمكانيات المستخدمة من قِبَل الأحزاب الإسلامية وبديماغوجيتها الدينية القصوى. فهي لم تتردد في تأكيد أن التصويب ضد التعديلات سيكون بمثابة تصويت ضد الله والإسلام، حيث روَّجت لكذبة مفادها أن الرهان في الاستفتاء الدستوري يتمثل في المادة ٢ من الدستور التي تنص على أن "مبادئ الشريعة" تشكِّل "المصدر الرئيسي للتشريع"[٥٠]. ونظراً لطبيعة الحملة التي خيضت من أجل التصويت بنعم، فإن سبب الدهشة الوحيد هو أن التصويت

بـ"لا" قد حصل، بالرغم من كل شيء، على ٢٣٪ من الأصوات، أي قرابة الربع.

وعلى غرار منظمتهم الشقيقة في تونس، استفاد الإخوان المسلمون المصريون على الدوام من سخاء أمير قطر وكذلك من تأثير قناته التليفزيونية، **الجزيرة**. بل إن هذا التأثير تضاعف بعد سقوط مبارك مع إنشاء الفرع المحلي للقناة، **الجزيرة مباشر مصر**، التي أطلق عليها ذوو اللسان القارص اسم "الجزيرة مباشر إخوان"[٥١]. وفي حين أنه لا جدال في أن تغطية **الجزيرة** للانتفاضة العربية، وبوجه الخصوص لمرحلتيها الأوليين التونسية والمصرية، قد اضطلعت بدور أساسي في توسيع نطاق التمرد، فإنه من الجلي بالمثل، بالنسبة لكل من تابع القناة الفضائية، أن تغطيتها قد انحازت دائماً وفي كل مكان للإخوان المسلمين ولرؤيتهم للأمور.

إلا أن الإخوان المسلمين في مصر، وخلافاً للنهضة المحظورة على الأراضي التونسية قبل قيام الانتفاضة، استطاعوا منذ زمن السادات إعادة بناء شبكتهم، ثم تطويرها على مدى ٤٠ عاماً، وإن يكن في ظل رقابة صارمة. واستندت استراتيجية بناء الحركة كـ"مجتمع مضاد"، على غرار الأحزاب الجماهيرية الكبرى، لا سيّما الأحزاب العمالية، في التاريخ الأوروبي[٥٢]، استندت إلى توفير خدمات اجتماعية، معوّضة بذلك عن قصور الخدمات الاجتماعية الرهيب في البلاد[٥٣]. واستندت استراتيجية الجماعة أيضاً إلى قدرتها على توفير ملاذ روحي (الدين بوصفه "أفيون الشعب"، بحسب الصيغة الشهيرة لماركس الشاب) لضحايا القهر الاجتماعي-الاقتصادي ولجميع الأشخاص المتضررين من "فقدان النُظُم" (anomie) الناجم عن التحرير الاقتصادي والتحولات السياسية المحلية والعالمية[٥٤].

وفي ظل الحريات التي انتزعتها انتفاضة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ والامتيازات المذكورة سلفاً، بزغت جماعة الإخوان بسرعة شديدة كآلة سياسية جبّارة، وافتتحت بصخب كبير مقار جديدة في جميع أرجاء مصر، وراحت تنظِّم المؤتمرات في فنادق الخمسة نجوم. هذا ومنذ الانتفاضة انضافت إلى القاعدة الاجتماعية والسياسية التي بناها الإخوان على مدار ربع قرن، كتلة من الوصوليين المنجذبين إلى مركز الجماعة بوصفها باتت القوة السياسية الرئيسية في البلد، وذلك حتى قبل أن تغدو حزب السلطة الجديدة وحزب السلطة الجديد في آن. وتجلى تلاقي المصالح بين الإخوان المسلمين والعسكر مرة أخرى خلال المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، التي تحدَّد لها يوم

٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ – أي بعد عام واحد بالضبط من الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في ظل حكم مبارك.

ومثلما كان الحال خلال تلك الانتخابات، خانت جماعة الإخوان مجدداً بقية المعارضة للنظام المخلوع. وكان البلد يومئذٍ يشهد "ثورة ثانية" في ظل أكبر حشود منذ فبراير/شباط ٢٠١١، وهي مظاهرات موجَّهة، هذه المرة، ضد المجلس العسكري، وقد تعرضت لقمع عنيف على يده. وبينما طالبت المعارضتان الليبرالية واليسارية بتأجيل الانتخابات واعتماد دستور أولاً بدلاً من "الإعلان الدستوري" للجنرالات المفترض أن تجري العملية الانتخابية في إطاره، اتّجه الإخوان المسلمون بأعداد كبرى إلى صناديق الاقتراع يوم ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني. وقد أعربت النسوية المصرية الشهيرة نوال السعداوي بحمية عن مرارة الثوار، في مقال كتبته عشية ذلك اليوم:

> فى هذه الثورة المصرية الثانية سقطت القوى المضادة للثورة الأولى، سقطت الحكومة الانتقالية، رأسها وزير فى عهد مبارك، قفز على الثورة بالباراشوت مثل التيارات الدينية السلفية، مع المجلس العسكري والإخوان وفلول النظام، تعاونوا معا في السر والعلن، الدماء تسيل في الشوارع والميادين وهم يصرون على إجراء الانتخابات في موعدها. لماذا التشبث العنيد بانتخابات ٢٨ نوفمبر؟ أهو اتفاق سري بين الفلول والعسكر والإخوان لاقتسام مقاعد البرلمان؟ ...
>
> نجحت هذه الثورة الثانية في كشف الحجاب عن وجه القوى المتاجرة بالدين وعلاقتها بالعسكر وفلول مبارك، كما كشفت أيضاً عن الانتهازية، ونفاق الأحزاب القديمة أو الجديدة، التى حاولت ركوب ثورة يناير وتفاوضت مع أصحاب السلطة بينما كانت دماء الشباب تراق في الشوارع والميادين، اليوم يصرون على انتخابات مصطنعة قبل إصدار الدستور الجديد، همهم القفز إلى الحكم، وإن تم ذبح الشعب وخربت مصر[٥٥].

هذا وقد اتسمت المعارضة السياسية للنظام القديم، باستثناء الإخوان المسلمين، بالتفكك والضعف التنظيمي شأنها في ذلك شأن المعارضة العلمانية التونسية، بالرغم من أن مجال

العمل السياسي المتاح في مصر مبارك كان أكبر منه في تونس بن علي. وفي ظل هذه الظروف، سهل على الإخوان فرض أنفسهم كأكبر الفائزين في أول انتخابات شهدتها مرحلة ما بعد مبارك. وقد حصلوا، بلا صعوبة، على أكثرية نسبية من مقاعد مجلس الشعب، الذي انتُخب على ثلاث مراحل بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٢. وشمل الائتلاف الذي قادوه أحزاباً إسلامية الميول وأخرى ليبرالية، بل وحتى حزب الكرامة الناصري بقيادة حمدين صباحي، والذي اندفع إلى هذه المغامرة من وحي انتهازية انتخابية محضة. وحصل الائتلاف على ٣٧,٥% من مجموع ٢٧ مليون صوت أدلي بها في الاقتراع، في بلد يُقدَّر أن به ٥٠ مليوناً من الناخبين المؤهلين[٥٦]. وحاز حزب الحرية والعدالة، التنظيم السياسي الذي أنشأه الإخوان كي يحافظوا على طابع الجماعة الديني، على ٤٧% من مقاعد المجلس. والمفاجأة الوحيدة في الانتخابات البرلمانية تمثَّلت في النتيجة الكبيرة التي حققها سلفيو الكتلة الإسلامية، بقيادة حزب النور؛ وقد جاءت الكتلة في المرتبة الثانية في الانتخابات، حائزة على ٢٧,٨% من الأصوات.

والحال أن نظام مبارك كان قد يسَّر توسُّع السلفيين كقوة منافسة للإخوان المسلمين اعتباراً من تسعينات القرن الماضي، في ظل تحالفه الوثيق مع السعوديين، المشرفين على رعاة السلفية الوهابيين. واستغل السلفيون فقدان النُظُم السائد عينه كي يدفعوا العقليات المضطربة نحو انكفاء ديني مفرط في عنايته بمظاهره الخارجية؛ ودعوا إلى نوع من الانكفاء عن السياسة استناداً إلى مبدأ طاعة السلطة القائمة. وما أن سقط مبارك حتى تحوَّلوا بسرعة إلى العمل السياسي[٥٧] – وهو تحوُّل موَّله السعوديون بغزارة. فالأخيرون، إذ فقدوا شريكهم المصري السابق المتمثل بالإخوان المسلمين، تحدوهم الرغبة في التمتع بقوة تجيز لهم المناورة سياسياً إزاء الجماعة، المتحالفة مع جارهم ومنافسهم القطري والمموَّلة من جانبه. وحينما نظَّمت حركات أصولية إسلامية عدة مظاهرات كبيرة مناهضة للعلمانية يوم الجمعة في ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١١، وقد أُطلق عليها اسم "جمعة تطبيق الشريعة"، رُفِعت الأعلام السعودية في صفوف السلفيين، وهو الأمر الذي صدم الكثيرين[٥٨].

وفي ظل ذهاب أكثر من ٦٠% من الأصوات إلى أحزاب أصولية، فإن الانتخابات البرلمانية المصرية كانت أقرب كثيراً من التأسيسية التونسية إلى "تسونامي إسلامي". غير

أن المماطلات والتواطؤات إزاء المجلس العسكري من قِبَل الإخوان وسائر الحركة الأصولية الإسلامية المسيطرة على مجلس الشعب، وعجزهم عن تجسيد تطلعات الثورة المصرية، وخيانة الإخوان تعهداتهم الواحد تلو الآخر، ولا سيّما نقضهم تعهداتهم المتعلقة بالقيود الذاتية الانتخابية، والذي بلغ ذروته حينما قرروا تقديم مرشح للرئاسة - كل هذا انعكس في تراجع ضخم في "التصويت الإسلامي".

وكانت النتيجة، خلال المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية، في ٢٣ و٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢، والتي أدلى خلالها ٢٣,٧ مليون ناخب بأصواتهم، أن مرشح الإخوان المسلمين، محمد مرسي، لم يحصل سوى على ٢٤,٨% من الأصوات، أي ٥,٨ ملايين صوت مقابل أكثر من ١٠,١ ملايين صوت كان الائتلاف الذي قاده حزبه قد حصدها في الانتخابات البرلمانية. والمرشح الإسلامي الوحيد الآخر الذي برز في هذه الانتخابات كان عبد المنعم أبو الفتوح، عضو التيار "الحداثي" في الإخوان المسلمين. وبعد أن كان عضواً في مكتب إرشاد الإخوان لفترة طويلة، ترك أبو الفتوح الجماعة بعد الانتفاضة، معرباً عن رغبته في الترشح للرئاسة في الوقت الذين كان الإخوان يعدون فيه بأنهم لن يخوضوا هذه المعركة. وإذ يحاول إرضاء الجميع، حصل أبو الفتوح على دعم جملة متنافرة من التيارات امتدت من القوة الرئيسية ضمن التيار السلفي ممثلةً في حزب النور، إلى جزء صغير من اليسار الجذري المصري من المقتنعين بأن الشعب المصري غير قادر على الاحتشاد بشكل واسع وراء أي أطراف غير "إسلاموية" (وفي الأمر نوع من "الاستشراق معكوساً"[٥٩]).

وقد نال أبو الفتوح نسبة ١٧,٥% في الانتخابات الرئاسية، أي ما يزيد قليلاً عن أربعة ملايين صوت. وحتى لو تعسفنا وأدرجنا مجموع هذه الأصوات في المعسكر "الإسلامي"، فإن المجموع البالغ أقل من عشرة ملايين صوت لمرسي وأبو الفتوح معاً كان أقل بكثير من الـ١٧,٧ مليون صوت التي نالتها الكتلتان الإسلاميتان في الانتخابات البرلمانية. وخلال الجولة الثانية من الرئاسية، في ١٦ و١٧ يونيو/حزيران، لم يبق في الميدان سوى مرسي في مواجهة أحمد شفيق، مرشح أنصار النظام القديم. وقد حاز مرسي لهذا السبب على أصوات أغلب أولئك الذين لم يرغبوا في رؤية البلد يعود أدراجه إلى الخلف، ومن بينهم مجموعة من اليسار الجذري مناصرة لسياسة "أهون

الشرين". بيد أنه لم يحصل سوى على ٥١,٧% من الأصوات (١٣,٢ مليون صوت)، متقدماً على منافسه بأقل من مليون صوت.

وشهدت ليبيا ثالث انتخابات تُنظَّم في بلد قلبته الانتفاضة العربية رأساً على عقب، وذلك في ٧ يوليو/تموز ٢٠١٢، من أجل اختيار ١٢٠ عضواً في المؤتمر الوطني العام، المزمع حلوله محل المجلس الوطني الانتقالي الذي قاد الانتفاضة. وبلغ عدد المسجَّلين على القوائم الانتخابية ٢,٩ مليون ناخب، أي ٨٠% من الناخبين المحتملين. وانخرط في المعركة ٢٢ ائتلافاً وحزباً وأدلى ١,٨ مليون ناخب بأصواتهم، أي ٦٢% من الناخبين المسجَّلين. وقد عانى بشدة الحزب الذي أسسّه الفرع الليبي للإخوان المسلمين، حزب العدالة والبناء، من الصورة السيئة للجماعة في ليبيا بسبب عوامل عدة: تواطؤها مع سيف القذافي قبل الانتفاضة، ودورانها في فلك الإخوان المصريين بحيث تبدو من ثُمّ كامتداد للأخ الأكبر في الشرق، علاوة على صلتها بقطر، مثل سائر الإخوان المسلمين، والسخط على الإمارة شديد في ليبيا بسبب تدخلها في سياسة البلاد.

ولم يحصل حزب العدالة والبناء سوى على ١٠,٣% من الأصوات التي جرى الإدلاء بها، أي أقل من ربع نسبة الـ ٤٨,١% التي حازها تحالف القوى الوطنية، وهو تحالف يهيمن عليه الليبراليون ولعب في الانتخابات ورقة الاستقلال الليبي. ويتمثل رمز هذا التحالف في محمود جبريل، أول رجل اختير رئيساً للوزراء من قِبَل المجلس الوطني الانتقالي في مارس/آذار ٢٠١١ إلى حين استبداله في أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه. (بيد أن ٨٠ مقعداً فقط من أصل ٢٠٠ في المؤتمر تُشغَل على أساس الاقتراع النسبي على القوائم على نطاق البلاد؛ أما بقية المقاعد البالغ عددها ١٢٠ مقعداً، فيجري شغلها بالاقتراع على أساس الدوائر ونظام الأغلبية).

ووفقاً لموسى قريفة، الباحث في جامعة طرابلس، يُعزى الأداء الضعيف للأحزاب الإسلامية في الانتخابات الليبية إلى العوامل التالية: الطبيعة المعتدلة واللاسياسية للإسلام الليبي السائد، والمخاوف التي سببتها الاعتداءات السلفية ضد أماكن ورموز الإسلام الشعبي؛ رد الفعل الشعبي إزاء غطرسة الأحزاب الإسلامية ومحاولتها السيطرة على المؤسسات الجديدة في أعقاب الثورة؛ رؤية الأحزاب الإسلامية كأدوات للتأثيرات الخارجية (أي تأثيرات الملكيات والإمارات الخليجية)، خصوصاً من حيث إمكانياتها

المالية؛ احتشاد النساء رداً على الخطاب السلفي للأحزاب الإسلامية، وهو احتشاد انعكس في صورة انتخاب ٣١ نائبة في المؤتمر الوطني العام[٦٠].

أما في البحرين وسورية واليمن، فالانتفاضات بعيدة عن أن تقتصر على قوى إسلامية. ففي البلدان الثلاثة، تشارك قوى يسارية بشكل بارز في الحراك. في اليمن، الأكثر عتقاً من بين البلدان الستة للانتفاضة العربية التي تناولها هذا الكتاب، قام الداعية الجهادي السلفي الشهير عبد المجيد الزنداني، مؤسس الفرع المحلي للإخوان المسلمين ورئيس مجلس الشورى في حزب الإصلاح، بنشر فتوى مشتركة مع علماء مسلمين آخرين ترفض مفهوم الدولة المدنية والديمقراطية بوصفهما مفهومين غربيين وتدعو إلى تأسيس "دولة إسلامية". ورداً على ذلك، قرَّر منظِّمو الانتفاضة من الشباب الثوري إطلاق اسم "جمعة الدولة المدنية والديمقراطية" على الاحتشادات الجارية في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

وفي ذاك اليوم، تجمعت حشود عملاقة في ميادين صنعاء ومدن يمنية عدة تحت لوحات الاعلانات التي جرت عادة منظِّمي الانتفاضة أن يستعملوها، وقد كتبوا عليها تلك التسمية. وفي الوقت ذاته، نشر عشرات من المثقفين والصحافيين والمناضلين السياسيين ومناضلي حقوق الإنسان إعلاناً يتضمن نقداً حاداً للزنداني. وإذ أطلقوا على تياره اسم "المتشدد الجهادي" و"التيار الظلامي الذي يدفع الناس جميعاً للخوف من طالبان اليمن"، طلبوا من حزب الإصلاح اتخاذ "موقف واضح وجلي من دعوات ونشاط الزنداني وفريقه المهدد للثورة والمعيق للانتصار"[٦١].

إن ما تشير إليه هذه الإطلالة العامة، هو أنه بينما تسبَّب زلزال الانتفاضة العربية بالتأكيد في حدوث "تسونامي إسلامي"، وهو الأمر الذي كان يمكن توقعه، فإن "التسونامي" كان بالإجمال محدود الحجم والنطاق. وجدير بنا أيضاً أن نذهب بالمجاز إلى منتهاه. فالتسونامي ظاهرة عابرة؛ وهو نادراً ما يبتلع اليابسة بشكل دائم. ومن الممكن جداً، مع مرور الوقت، أن نكتشف أن "التسونامي الإسلامي" كان نقطة الذروة في بزوغ الأصولية الإسلامية الجاري منذ سبعينات القرن العشرين، وكذلك نقطة انطلاق دورة سياسية جديدة في المنطقة العربية، دورة تحدِّدها السيرورة الثورية الطويلة الأمد التي أطلقها محمد البوعزيزي في تونس في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

الخاتمة

مستقبل الانتفاضة العربية

مصطلح النهضة اسم مشترك بين الحركة التي وصلت إلى السلطة في تونس سنة ٢٠١١ والبرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين المصريين، وهو البرنامج الذي تبناه الرئيس المصري الجديد محمد مرسي. وإذ تولت الزمام في البلدين اللذين افتتحا الانتفاضة العربية، هل بوسع الأصولية الإسلامية "لايت"، المعتدلة نسبياً والساعية إلى إعطاء انطباع بالحداثة، هل بوسعها بحق أن تقود "نهضة" في المنطقة؟

الفرق بين أردوغان والغنوشي...

تميل كلتا الحركتين إلى استدعاء تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، الذي تأسس في عام ٢٠٠١، ووصل إلى السلطة في العام التالي بعد تحقيقه لفوز مدوٍّ في الانتخابات البرلمانية. ومنذ ذلك الحين، راح الحزب يراكم النجاح تلو النجاح في ميادين مختلفة: نجاحات برلمانية، حيث أعيد انتخاب الحزب مرتين، في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، بعد فوزه في كل مرة بعدد أكبر من الأصوات وبنسبة مئوية أعلى من إجمالي التصويت؛ احترام في الغرب، يحظى به الحزب باعتباره الحزب الحاكم في دولة عضو في كلٍ من حلف الناتو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (والأخيرة هي نادي البلدان المتقدمة اقتصادياً)؛ إصلاح المؤسسات التركية، مع إنهاء وصاية القوات المسلحة على السلطة

السياسية؛ وفوق كل شيء، أداء تركيا الاقتصادي تحت قيادة الحزب، وهو أداء اتسم بنمو متين ومعدل معتدل للديْن العام يتباينان مع وضع أغلب الاقتصادات الأوروبية المصابة بالركود. وتمثِّل هذه النجاحات الجوانب الرئيسية ل"المعجزة التركية"، والتي ينظر إليها بعض الناس كتعبير فعلي عن المعنى الديني لكلمة "معجزة".

فالأحزاب الإسلامية العربية، وبالأخص تلك المنتمية إلى أسرة الإخوان المسلمين، تميل حقاً للاعتقاد بأن نجاح حزب العدالة والتنمية ذو صلة مباشرة بكون مؤسسيه آتين هم أنفسهم من الحركة الإسلامية. وهذا التصوّر السحري للأمور يهمل حقائق اجتماعية-اقتصادية أهم بكثير من الأهواء الدينية للحزب التركي. فطبيعة الحزب السياسي لا تُحدِّدها في المقام الأول طبيعة مرجعياته الأيديولوجية العامة، ولا نوع "القيم" الأخلاقية التي يتبناها. بل هي تتحدَّد، قبل كل شيء، بطبيعة الفئات الاجتماعية التي ترتبط بها قيادته ارتباطاً عضوياً وبالطريقة التي يعبّر بها المشروع الحكومي الحقيقي للحزب عن آراء تلك الفئات ومصالحها وتطلعاتها.

وحزب العدالة والتنمية هو نتاج للتحوُّل النيوليبرالي لتركيا الذي بدأ في ظل حكم تورغوت أوزال، رئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية خلال ثمانينات القرن العشرين إلى حين وفاته الفجائية سنة ١٩٩٣. وقد تمثَّلت إحدى النتائج الرئيسية لهذه الفترة في إثراء البرجوازية المتوسطة (الشركات الصغيرة والمتوسطة) للمناطق المحيطية التي تعبِّر عنها في مجال التنظيم جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين (**موصياد** MÜSIAD وفق اختصار اسمها باللغة التركية)، التي أنشئت سنة ١٩٩٠. ويُعد حزب العدالة والتنمية بالأساس تعبيراً سياسياً عن **الموصياد**. والواقع أن الحزب أقرب إلى أن يمثِّل استمراراً لحزب الوطن الأم لأوزال منه إلى التراث الإسلامي القريب إلى الإخوان المسلمين، الذي مثَّله في تركيا نجم الدين أربكان، والذي كان مؤسسو حزب العدالة والتنمية قد انشقوا عنه كي يؤسِّسوا حزبهم الخاص[١].

وقد حقق حزب العدالة والتنمية تلاقياً في القمة بين هذه الرأسمالية التركية المحيطية – "البرجوازية التقية" كي نستخدم تعبير سِنيم غوموشكو[٢] – وبين أغلبية الرأسمال التركي الكبير في إطار مصالح مشتركة تجمع بين النيوليبرالية والتوجُّه الأوروبي. وهذا الترسيخ لسلطة رأسمالية تتمتع بهيمنة قوية في المجتمع التركي، بواسطة شعبوية مدافعة

عن التقاليد، هو الذي أتاح لحزب العدالة والتنمية أن يجعل من السيطرة العسكرية البونابرتية على السلطات المدنية أمراً فائضاً عن الحاجة. وكانت هذه السيطرة قد أرسيت في تركيا منذ عقود في رد فعل إزاء انعدام الاستقرار الاجتماعي-السياسي. وإذا تمكّن حزب العدالة والتنمية من لعب هذا الدور، فإن ثمن ذلك كان تحوّلاً أيديولوجياً: لقد تبنّى مؤسسوه الإصلاحيون، وهم ينشقون عن أربكان، مبدأ الفصل بين الدين والدولة كي يحققوا صيغة إسلامية من الديمقراطية المسيحية الأوروبية. والحال أن حزب العدالة والتنمية ينتمي إلى الحزب الشعبي الأوروبي، الذي هو نتاج للأحزاب الديمقراطية المسيحية في القارة.

وإذا كان الاقتصاد التركي قد برهن على دينامية مؤكدة منذ سنة ٢٠٠٢ - في سياق إعادة هيكلة نيوليبرالية جذرية أشرف عليها صندوق النقد الدولي، عقب الأزمة الجسيمة التي خضّت الاقتصاد التركي سنة ٢٠٠١ - فإن تفسير ذلك يعود إلى أن الجمع بين قاعدته الصناعية (بنية تحتية ودراية تكنولوجية) ومزاياه التي تُيسِّر التصدير (العمالة الرخيصة، والتخفيض الحاد لسعر العملة، والعلاقة بالسوق الأوروبية) جمعٌ ملائم تماماً للنموذج النيوليبرالي القائم على التصنيع الموجَّه للتصدير (export-oriented industrialization). وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت تركيا قد قطعت شوطاً طويلاً بالفعل على هذا الطريق، حيث كانت صناعتها التحويلية مسؤولة عن ٨١,٢% من مجموع صادراتها السلعية، في مقابل ٣٨,٤% في مصر و٩,٨% في مجموع الدول العربية[٣].

وكانت تونس قد انتهجت مساراً مماثلاً لمسار تركيا في ظل دكتاتورية بن علي، حيث بلغت نسبة إسهام صناعتها التحويلية في صادراتها السلعية ٧٧% سنة ٢٠٠٠. ولكن الفارق الكبير بين البلدين يتجلى في مستويات النمو والتشغيل في السنة ذاتها: نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بنسبة ٣,١% فقط، بينما بلغ معدل البطالة ١٥,٧%؛ أما تركيا، فحققت نمواً قدره ٥,٢% وبلغ معدل البطالة بها ٦,٥%. وبعد عشر سنوات من ذلك، كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض إلى ١,٩% في تونس، بينما حلّق في تركيا وصولاً إلى ٧,٨%. أما في مصر، وخلال الفترة ذاتها، فقد أصيب معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالركود: بلغ ٣,٥% سنة ٢٠٠٠، و٣,٣% سنة ٢٠١٠، وهو ما يقل بكثير عن المعدل التركي[٤].

والحال أن مشكلة النهضة والإخوان المسلمين المصريين إنما تكمن في أنه لا يجمعهما بحزب العدالة والتنمية سوى القليل، بالرغم من المظاهر. وقد جرى التصنيع في تونس تحت إشراف دكتاتورية بن علي النيوميراثية. وتكيَّف أغلب الرأسمالية التونسية مع الدكتاتورية بهذا القدر أو ذاك. وإذا كان لنا أن نصدق **تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٠** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) – والذي أعدّه كسافييه سالا-إي-مارتن من جامعة كولومبيا في نيويورك استناداً إلى مقابلات مع أرباب شركات – فإن رضا مائة من أرباب الشركات التونسية، ممن أجريت معهم مقابلات[٥]، عن المؤسسات العامة في بلدهم بلغ درجة وضعت تونس في المرتبة العشرين في هذا التصنيف، قبل فرنسا (المرتبة ٢٦) وقبل إيطاليا بكثير (٨٨). والترتيب الأكثر إدهاشاً تعلَّق بالأخلاقيات والفساد في المؤسسات العامة (تونس ١٨، فرنسا ٢٩)، واختلاس الأموال العامة (تونس ٢٠، فرنسا ٢٥)، والثقة في الساسة (تونس ١٥، فرنسا ٣١)، وشفافية القرارات الحكومية (تونس ٢٠، فرنسا ٢٨)، بل وحتى المحسوبية في القرارات الحكومية (تونس ١٢، فرنسا ٣٢)! وفيما يتعلق بالمؤسسات العامة، كانت فرنسا أفضل من تونس في ما يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوى فقط (تونس ٣٣، فرنسا ٢٩)[٦].

أما في عام ٢٠١١، فقد تراجعت المؤسسات العامة التونسية إلى المرتبة ٤٠ في رأي أرباب الشركات المحلية. وفي ٢٠١٢، في ظل الحكومة الجديدة التي تسيطر عليها حركة النهضة، فقد قرَّر المنتدى الاقتصادي العالمي استبعاد تونس مؤقتاً من تقريره "لأن انقطاعاً بنيوياً هاماً في البيانات يجعل المقارنات مع السنوات السابقة صعبة"[٧].

وعلى غرار الصورة العامة للإخوان المسلمين، تستند النهضة بصورة أساسية على البرجوازية الصغيرة التونسية، والعاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب المنشآت الصغيرة التقليدية في الريف والمدينة، ولكن أيضاً على جزء من الشرائح الوسطى الحديثة، وبالأخص في صفوف المهن الحرة وموظفي المكاتب. وتنجذب هذه الفئات الاجتماعية إلى الشعبوية الدينية والمدافعة عن التقاليد التي تتسم بها الحركة، وكذلك إلى صورتها عن نفسها كحركة "وسطية" تناصر قاعدة "خير الأمور الوسط".

وبعد إدانتها لفساد النظام القديم واستبداده، اعتمدت حكومة النهضة لهجة سابقيها

ذاتها في الإدانة القوية للعمال الأجراء والعاطلين عن العمل من الشباب الذين يواصلون نضالهم سعياً إلى تحقيق مطالبهم الاجتماعية؛ ونسبت لهم الحكومة مسؤولية مصاعب البلد الاقتصادية[٨]. وبالمثل، اتخذت النهضة موقفاً وسطاً بين الحداثيين المنادين بحرية التعبير الثقافي والفني والسلفيين التونسيين، الذين جعلوا من هذه الحرية الهدف الرئيسي لهجمتهم. ويدين الحداثيون تودُّد الحركة إلى السلفيين، متهمين إياها بالتهاون إزاء تصرفاتهم السيئة وأعمالهم الترويعية بغية خلق وضع يسمح للنهضة بتمرير تدابير رجعية بوصفها حلول وسط توافقية.

هذا ولم تكن النهضة تتمتع بمساندة ظاهرة داخل الرأسمالية التونسية، وهذه نتيجة طبيعية لكوْنها حركة كانت محظورة بصرامة ومقموعة في ظل الدكتاتورية. ومنذ وصولها للسلطة، سعت إلى طمأنة أرباب العمل التونسيين، على النحو الذي أبرزته المدوِّنة آمنة الحامي:

> لم تتخلَ النهضة عن رؤيتها السياسية الليبرالية حينما سعت، منذ لحظة إعلان فوزها [في انتخابات المجلس التأسيسي]، إلى الالتقاء بمجتمع الأعمال في مقر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وحينما انتقلت إلى البورصة التونسية بغرض طمأنة المستثمرين في السوق المالية التونسية، وحينما أقامت حواراً مع شركات السياحة من أجل تطوير هذا القطاع الرئيسي في الاقتصاد التونسي[٩].

وتتبنى النهضة الصيغة الإسلامية للعقيدة النيوليبرالية التي تعتمد على المبادرة الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطرح عمل المنظمات الخيرية الدينية بديلاً عن الحقوق الاجتماعية المكفولة من قِبَل الدولة. بيد أن الرأسمالية التونسية القائمة بالفعل، وهي الأفق الذي لا تستطيع حركة النهضة تجاوزه، لن تكون قادرة في الواقع على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تشكّل مصدر الانتفاضة التونسية.

وقد استقبلت الرأسمالية التونسية بارتياح تخلصها من الوصاية الثقيلة لعشيرة بن علي. ففي ظل الطاغية، كان المشرف على أرباب العمل، رئيس اتحاد أرباب العمل التونسيين، يُجسِّد بشخصه جيداً طبيعة النظام: فقد تولى الهادي الجيلاني رئاسة المنظمة

سنة ١٩٨٧، وهو عام استيلاء بن علي على السلطة. وكان الجيلاني عضواً في قيادة التجمع الدستوري الديمقراطي ونائباً برلمانياً؛ وإحدى بنتيه متزوجة من ابن أخ الدكتاتور المخلوع، والأخرى من شقيق زوجته المافياوي بامتياز بلحسن الطرابلسي. وقد اضطر الجيلاني إلى التخلي عن منصبه بعد وقت قصير من فرار بن علي.

بيد أنه يبقى صحيحاً مع ذلك أن استبداد النظام القديم ومحسوبيته مثّلا من منظور صناعات التصدير والسياحة، وهي المصادر الرئيسية للقطع الأجنبي في الاقتصاد التونسي، "تكاليف معاملات" (بحسب تعبير الاقتصاديين المؤسسيين) اعتبرتها تلك المصالح مقبولة بالمحصلة، بالنظر إلى الأرباح التي أتيح لها تكديسها بفضل استقرار الدكتاتورية الظاهري وصورتها الجيدة في الغرب.

وفي المقابل، ثمة مؤشرات إلى أن أداء الاقتصاد التونسي في ظل حكومة النهضة سيكون أسوأ منه في ظل الدكتاتورية. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل: عدم الاستقرار في تونس ما بعد الدكتاتورية؛ انعدام كفاءة النهضة في مجال الإدارة الرأسمالية؛ ضعف ثقة الرأسمالية التونسية في حركة شعبوية برجوازية صغيرة تستلهم الدين وتشمل فصيلاً أصولياً متشدداً، كما أنها تتودّد للسلفيين؛ وفي المقام الأول، قصور الحركة عن وقف تصاعد النضالات الاجتماعية التي حفزها انتصار الانتفاضة.

وبعبارة أخرى، فإن عجز النمو الذي كان يُغذّي معدلات البطالة المرتفعة والمتزايدة في ظل بن علي، لا سيّما في صفوف الشباب، سوف يشتد لا محال، مفاقماً معه بالتالي مشاكل البلد الاجتماعية. وفي حين أن البطالة اليوم أعلى بوضوح منها سنة ٢٠١٠، فإن أرباب العمل التونسيين يحذرون من "تدهور مناخ الاستثمار" في البلاد[١٠]. وللأسباب المشار إليها، فإن "استراتيجية الحد الذاتي في نشاط المستثمرين"[١١] التي كانت قائمة في زمن بن علي خوفاً من الاعتباط الاستبدادي، لا يمكن سوى أن تتعزّز في ظل حكم النهضة.

وبدلاً من حشد الموارد الداخلية للبلد عن طريق تدخل حازم للدولة بمنظور تنموي، تتطلع النهضة إلى خارج حدود البلد في بحثها عن سبل لحل هذا الوضع المتأزم بمنظور نيوليبرالي وريعي نموذجي: فتستجدي الدعم والاستثمارات من قطر وسائر ملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي؛ وتصلّي كي يتعافى اقتصاد جارها الليبي ويسهم في تخفيض أعداد العاطلين عن العمل من التونسيين؛ وتستجدي مساعدة البلدان الأوروبية

والولايات المتحدة؛ وتتعاقد على قرض جديد مع البنك الدولي؛ وذلك كله بينما يُثقل كاهل البلد عبء دين كبير جرى التعاقد عليه في ظل بن علي[١٢]. أما حظوظ هذه الاستراتيجية الاقتصادية في النجاح في إخراج البلد من المستنقع، فتكاد تكون عديمة[١٣].

وهذا الواقع هو أحد الأسباب التي تجعل الحكومة التونسية الجديدة التي عيَّنها المجلس التأسيسي المنتخب في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ بالغة التودُّد إزاء الجهاز القمعي الموروث عن الطاغية. وقد بلغ هذا التودُّد المتّسم بالتخاذل حداً جرّ منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى استنكاره. والمناسبة الدالة للغاية التي أعربت هذه المنظمات خلالها عن احتجاجها تمثَّلت في المحاكمة الجارية في مدينة الكاف لثلاثة وعشرين مسؤولاً أمنياً في ظل نظام بن علي (من بينهم الدكتاتور السابق ذاته الذي يحاكَم غيابياً). وقد وُجِّه إليهم الاتهام بأنهم أمروا مرؤوسيهم بإطلاق النار على المتظاهرين خلال انتفاضة ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠–يناير/كانون الثاني ٢٠١١. فمن بين ١٣٢ شخصاً قتلوا من جراء قمع الانتفاضة، حسب التقرير الرسمي الصادر في مايو/أيار ٢٠١٢، سقط ٢٣ في مدينتي تالة والقصرين في ٨ و٩ يناير/كانون الثاني.

> أعربت منظمة العفو الدولية عن شجبها لكون الضباط المتهمين بقتل المحتجين لم يتم وقفهم عن العمل ولا يزالون يزاولون وظائفهم، مما يفاقم مخاوف عائلات الضحايا من أنه لن يُصار إلى محاسبة أولئك الضباط على أفعالهم.
>
> ويُذكر أن أحد المتهمين، واسمه منصف العجيمي، كان يشغل منصب مدير قوات التدخل بمنطقة شمال تونس، بما فيها بلدتا تالة والقصرين خلال الانتفاضة. وقد أُسندت إليه تهم تتعلق بإعطائه الأوامر بإطلاق النار على المحتجين في تلك المنطقة. وعبرت عائلات الضحايا عن سخطها إزاء بقائه حراً، بل وحصوله على ترقية عقب الانتفاضة ليشغل منصب مدير عام قوات التدخل. وفي ٢٨ ديسمبر/كانون الأول، وفي إطار جلسة المحاكمة الوحيدة التي حضرها حتى الآن كي يجري استجوابه، رافق منصف العجيمي عدد كبير من عناصر الأمن الذين هددوا باقتحام قاعة المحكمة إن جرى احتجازه – بحسب ما

أفاد به المحامون وغيرهم من الحاضرين[١٤].

قامت الحكومة الانتقالية الثانية – التي حكمت من مارس/آذار إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ – في شهر مارس/آذار بتعيين منصف كريفة، وهو أحد المتهمين وكان المدير الجهوي لشرطة مكافحة الشغب في القصرين، مديرًا في الحرس الرئاسي.

كما قامت الحكومة نفسها بترقية منصف العجيمي، وهو أحد المتهمين وكان مديرًا لشرطة مكافحة الشغب في تالة، إلى مدير عام لشرطة مكافحة الشغب. وفي ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، قام علي العريض، وزير الداخلية الجديد، بعزل منصف العجيمي من منصبه. ولكن نقابة شرطة مكافحة الشغب مارست ضغطاً، وهددت بالإضراب، فتراجع الوزير عن قراره وعيّن منصف العجيمي نائبًا لمدير ديوان وزارة الداخلية[١٥].

أما الجيش التونسي، فهو يُعزِّز صورته بوصفه حكَماً للوضع ناصباً نفسه كمؤسسة فوق سائر مؤسسات الدولة، تحت قيادة رشيد عمار، قائد أركان جيش البر الذي رُقي في أبريل/نيسان ٢٠١١ قائداً لأركان الجيوش الثلاثة (البر والجو والبحر). ومنذ طرحه لنفسه كمنقذ للوطن، نصب هذا الأخير نفسه مراقباً أكبر لحكم البلاد، سامحاً لنفسه بتوجيه التحذيرات عند اللزوم. والحال أن المحاكم العسكرية هي التي تضطلع بمحاكمات الكاف، وهو ما يضمن أن التحقيقات لن تتطرق إلى الدور الحقيقي للجيش ومسؤوليته عن قمع الانتفاضة[١٦].

وحينما استقال أيوب المسعودي، المستشار الشاب للرئيس التونسي المنصف المرزوقي، احتجاجاً على الطريقة التي التفّ بها عمار على الرئيس في مسألة تسليم رئيس وزراء ليبيا السابق في يونيو/حزيران ٢٠١٢ إلى السلطات الليبية، ودان هذا الاعتداء على المبادئ الديمقراطية، قام قائد الأركان بمقاضاته أمام المحكمة العسكرية. وقد شرح المسعودي الوضع بطريقة تلخص جيداً جداً جملة الوضع في تونس:

نلحظ خلطاً بين حزب النهضة والدولة، مثلما كان ثمة خلط بين التجمع الدستوري الديمقراطي والدولة قبل سقوط بن علي. ولذا فقد شرحتُ

للرأي العام ما حدث. وذكرت بالاسم قائد الجيش رشيد عمار ووزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، واصفاً هذا التسليم بأنه خيانة للدولة.

وفي ٢٠ يوليو/تموز، نشرت الحكومة بياناً يدين تصريحاتي ويهددني بملاحقة قضائية. وبدأ أصدقائي يتصلون بي ناصحين إياي بعدم العودة من فرنسا حيث تعيش زوجتي وأطفالي الذين كنت يومها أقضي بعض الوقت معهم. ولكن مكاني في تونس حيث رجعت يوم ٩ أغسطس/آب، تاريخ بدء الحركات الاجتماعية في سيدي بوزيد. وقد زرت هذه المدينة في يوم ١١ في محاولة لفهم ما يحدث ونشرت مقالاً يوم ١٢ معنون "سيدي بوزيد والمافيا" حيث أشرح أن الدولة العميقة لم تسقط يوم ١٤ جانفي/يناير/كانون الثاني، حيث جرى الإبقاء على جذور النظام. جرت التضحية برأس النظام فقط - أي عشيرة بن علي.

وأظن أن كوني آتٍ من النظام قد أخاف البعض من أن يكون لكلامي تأثير أكبر لدى الجمهور. وفي ١٥ أغسطس/آب، اجتمع المكتب السياسي لحزبي السابق، المؤتمر من أجل الجمهورية، لتجميد عضويتي. واستمعت المحكمة العسكرية لرشيد عمار، وفي اليوم ذاته قرر القاضي منعي من السفر[١٧].

... والفرق بين أردوغان ومرسي

كان أداء محمد مرسي أفضل على ما يبدو. ففي ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٢، أحال الرئيس المصري الجديد إلى التقاعد العضوين الأبرز في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهما عسكريان وثيقا الصلة بحسني مبارك: حسين طنطاوي، القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع منذ سنة ١٩٩١ بلا انقطاع، وسامي عنان، رئيس أركان الحرب منذ سنة ٢٠٠٥. وأحيطت بهذه العملية جلبة مدوّية أظهرت مرسي، وهو رجل ذو شخصية باهتة جداً، بمظهر الرئيس الجبّار، بل و"الثوري" أيضاً، إذ زُعم أنه حقّق ما غدا مطلب الحركة الشعبية الرئيسي خلال السنة السابقة على انتخابه، ألا وهو عودة الجيش إلى ثكناته.

وسرعان ما تجنّد الإخوان المسلمون لكيل المديح للرئيس - الخادم الأمين لقيادة الجماعة، مثلما أن رئيس الوزراء التونسي هو الخادم الأمين لزعيم النهضة راشد الغنوشي، الرئيس الفعلي للبلاد. والحال أن تصوير مرسي على أنه منفِّذ أماني "الثورة" يزيد من طابعه الكاريكاتوري أنه اختار مدير المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي كي يحل محل طنطاوي. وكان السيسي قد اشتهر في يونيو/حزيران ٢٠١١ بتبريره لـ"كشوف العذرية" التي أجراها المجلس العسكري، بين شتى صنوف الإذلال الأخرى، لسبع عشرة متظاهرة أُلْقِي القبض عليهن في ميدان التحرير في مارس/آذار. (تصريحات السيسي كانت محرجة إلى حد أن المجلس العسكري اضطر إلى التنصُّل منها علناً.)

والواقع أنه من بين جميع عمليات عزل القادة العسكريين في تاريخ الجمهورية المصرية، فإن ما أقدم عليه مرسي هو الأقل إثارة: مقارنةً بعزل عامر والشاذلي وأبو غزالة من قِبَل الرؤساء الثلاثة الذين تعاقبوا قبله على رئاسة مصر[١٨]، يبدو عزل مرسي لطنطاوي وعنان فعلاً توافقياً جداً، إلى حد أنه لقي القبول من جانب المعزولَيْن نفسيهما. والجديد في الأمر بالطبع هو أن مرسي هو أول رئيس مصري لا يأتي من صفوف الجيش. وقد تم تسليط الضوء بقوة على هذا الجانب من الصورة من قِبل مراقبين نسوا أن الانتفاضة المصرية قد حالت دون وصول مدني آخر إلى الرئاسة، ألا وهو جمال مبارك، ابن حسني. والحال أن كون مرسي مدنياً، بلا هيبة أو سلطة مهنية لدى العسكريين، هو بالضبط ما جعل قرارات العزل والترقية والتعيين التي صدرت عنه قرارات جرى اتخاذها بالتشاور والاتفاق التام مع القيادات العليا للقوات المسلحة، وهو ما شهد عليه العسكريون أنفسهم وكذلك العديد من المراقبين.

الحقيقة هي أن طنطاوي وعنان كان يجب أن يرحلا على أي حال. فالرئيس السابق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، المولود سنة ١٩٣٥، كان قد تجاوز بكثير العمر المقبول لوظيفة عسكرية رفيعة المستوى. أما عنان، المولود سنة ١٩٤٨، فقد بقي في منصب رئيس الأركان سبع سنوات، وهو منصب جرت العادة في مصر على تغيير شاغله كل أربع سنوات. والرجل كان وثيق الارتباط بمبارك. وحتى قبل سقوط الأخير، فإن خبيراً مصرياً لديه معرفة وثيقة بالتراتبية العسكرية في البلد قدّر أن عنان كان "أقرب إلى مبارك من أن يبقى" في حالة رحيل الرئيس[١٩]. وكان مبارك وطنطاوي كلاهما موضعاً

لتذمر شديد في صفوف الضباط المصريين، مثلما شهد به التقرير السري الصادر عن سفارة الولايات المتحدة في القاهرة بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، والذي كشفت عنه **ويكيليكس**.

> مؤخراً، رسم أكاديميون وناشطون مدنيون صورة قاتمة عن الجيش المصري باعتباره يعاني حالة من الأفول الفكري والاجتماعي، ولم يعُد ضباطه ينتمون إلى صفوة المجتمع. وهم يصفون ضباط الرتب المتوسطة في الجيش بأنهم متذمرون، ينتقدون وزير الدفاع بقسوة ويرون أنه غير كفؤ ويُقدِّم الولاء على المهارة في اختيار مرؤوسيه. غير أن المحللين يعتبرون أن الجيش لا يزال يتمتع بنفوذ قوي يستمده من دوره في تأمين استقرار النظام وفي تشغيل شبكة واسعة من المنشآت التجارية. ...
>
> ومنذ أبو غزالة، وفقاً لسين، حرص النظام على عدم السماح لأي شخصية ذات كاريزما بالوصول إلى مناصب عسكرية رفيعة. وضحك قائلاً: "(وزير الدفاع) طنطاوي يبدو كبيروقراطي". ووصف سين ضباط الرتب المتوسطة في الجيش بأنهم متذمرون بوجه عام، وقال إن المرء بوسعه أن يسمع بعضهم في نوادي وزارة الدفاع حول القاهرة يعبرون علانية عن احتقارهم لطنطاوي. ويشير هؤلاء الضباط إلى طنطاوي بأنه "كلب مبارك"، على حد قول سين، ويشكون من أن "وزير الدفاع غير الكفء هذا"، الذي تقلد منصبه فقط لولائه المطلق لمبارك، "يقود المؤسسة العسكرية إلى الحضيض"[٢٠].

ولذا فقد كان جلياً أنه لم يكن بوسع طنطاوي وعنان البقاء طويلاً في منصبيهما بعد انتقال السلطات الرئاسية، مثلما أكّد مصطفى حجازي، وهو خبير مصري آخر بشؤون المؤسسة العسكرية:

> في حوار مع **الجزيرة نت** وصف حجازي قرارات الرئيس المصري محمد مرسي بشأن قادة المجلس العسكري بأنها نوع من الإحلال لأجيال شابة مكان أخرى قديمة، مؤكداً أن الأمر كان مطروحاً في أوساط الجيش

> المصري منذ فترة طويلة، كما أن اسم وزير الدفاع الحالي الفريق أول عبد الفتاح السيسي كان مطروحاً بقوة. ...
>
> ووفقاً لهذا التحليل، يعتقد حجازي أن المؤسسة العسكرية ما زالت تحتفظ بالقوة نفسها رغم التغييرات، ويكمن الفرق في أن قيادتها الجديدة لن تعبر عن هذه القوة بالشكل الفج الذي ظهر لدى القيادات السابقة في بعض الأحيان.
>
> ويدلل حجازي على تحليله بما لقيه طنطاوي وعنان من تكريم شمل تعيينهما مستشارين فضلاً عن منحهما أوسمة رفيعة، وكذلك تعيين القائد السابق للشرطة العسكرية ملحقاً عسكرياً لمصر لدى الصين، فضلاً عن احتفاظ المؤسسة العسكرية بمصالحها الاقتصادية وهيمنتها على شؤونها الخاصة[٢١].

والحال أن خروج طنطاوي وعنان حدث في ظروف ممتازة بالنسبة للرجلين: فبدلاً من محاكمتهما على الجرائم المرتكبة عن طريق القمع خلال الفترة التي تولّى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم مصر، وهو ما طالب به بإصرار وإلحاح ثوار ميدان التحرير وغيره من المواقع البارزة للانتفاضة المصرية (ولكن في هذه الحالة كان ينبغي أن يمثُل مجموع أعضاء المجلس العسكري للمحاكمة، بما في ذلك وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة الجديد الذي عيّنه مرسي)، حصل طنطاوي وعنان على حصانة فعلية إزاء أعمالهما السابقة وشكرهما الرئيس ومنح كلاً منهما قلادة النيل العظمى، بل ومنصباً من مناصب الاستجمام الرفيعة! إن وصف ذلك بأنه فعل "ثوري"، إن لم يكن "انقلاباً عسكرياً"، يقتضي درجة عالية من قصر النظر السياسي – إن لم يتعلق الأمر ببساطة بسوء النية، بغرض خداع الشعب.

في الحقيقة، لم تتقلص سلطة الجيش وامتيازاته بتاتاً في ظل مرسي عما كانت عليه في ظل مبارك. و لم تشهد مصر أي شيء قابل للمقارنة، ولو من بعيد، بما جرى في تركيا، حيث تهاوت الرؤوس الواحد بعد الآخر في صفوف التراتبية العسكرية، وحوكم العشرات من الضباط ذوي الرتب العليا، وأحيل أعضاء أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد "الطوعي"، تاركين مناصبهم لخلفاء عيَّنتهم حكومة حزب العدالة والتنمية

– تلك كانت تطورات وضعت نهاية حقيقية لوصاية الجيش على السلطات السياسية التركية. والفرق، في هذا الصدد، كبير بين مرسي وأردوغان، تماماً كالفرق بين الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية.

وعلى العكس من منظمتهم الشقيقة في تونس، كان لدى الإخوان المسلمين المصريين متّسع من الوقت لنسج الروابط مع فصيل من الرأسمالية المصرية، وذلك للأسباب التي سبق شرحها (الفصل الثالث). فإذ أخرجهم السادات من السجون كي يشكّلوا وزناً مضاداً لكلٍ من المدافعين عن استمرارية الناصرية واليسار الجديد الطلابي لفترة ما بعد ١٩٦٧، تمتع الإخوان المسلمون بهامش مناورة واسع في مجالات الأخلاق العامة والثقافة بوصفهم مساهمين متحمّسين في أسلمة مصر، وهي الحيلة الأيديولوجية الرئيسية لخليفة عبد الناصر. وبينما كان السماح لهم بالنشاط السياسي مقروناً بمراقبة صارمة، فإن القيود المفروضة عليهم كانت أخفّ بكثير في ما يتعلق بالترويج للنظام الأخلاقي الإسلامي الجديد، وهو نشاط رآه النظام مفيداً. وبذلك اندرج السادات بالكامل، ومبارك من بعده، في الحقبة السعودية التي دشنتها فورة العائدات النفطية بعد وفاة عبد الناصر.

والحال أن "الانفتاح"، مقترناً بالهجرة المصرية القديمة والجديدة إلى المملكة السعودية، قد يسَّرا ظهور "برجوازية تقية" في مصر. وسرعان ما شغل أعضاء هذه البرجوازية مواقع قيادية في الإخوان المسلمين، حيث يمثلهم الرجل الثاني في قيادة الجماعة، رجل الأعمال البالغ الثراء خيرت الشاطر[٢٢]. بل إن بعض الناس رأى في المحاكمة التي أجريت سنة ٢٠٠٧ لرجال أعمال عديدين متهمين بالانتماء إلى الإخوان، تعبيراً عن:

> تنافس بين مجموعتين ممن يتحكمون في رأس المال في مصر، وهما مجموعة جمال مبارك والإخوان. جميع من تم وضعهم تحت تلك المحاكمة كانوا من كبار رجال الأعمال في الجماعة، وعلى رأسهم خيرت الشاطر...
>
> مشروعات الإخوان المسلمين ودرجة تغلغلهم فى البنية الاقتصادية لمصر تظل سرية، مثلها في ذلك مثل جميع شؤون الجماعة. فمن غير الممكن إحصاء كم شركة يمتلكون وكم مليون أو مليار جنيه في العام

> يكسبون، ولكننا على الأقل لدينا قائمة معلنة بالشركات التي تمت مصادرتها منهم في المحاكمة العسكرية لـ٢٠٠٧، [...] ٧٢ شركة لهم تعمل في أنشطة تجارية ريعية تبيع بالأساس سلعاً استهلاكية للطبقات العليا والوسطى المصرية، ... محلات "الفريدة لبيع الملابس"، وشركة "سنابل للتجارة"، وشركة "الشهاب للسيارات"، وشركة "فرجينيا للسياحة"، وشركة "مصر للمقاولات"، وغيرها[٢٣].

وتشير هذه الإطلالة الوجيزة على أعضاء "البرجوازية التقية" المصرية المنخرطين في الجماعة إلى أنهم ليسوا مختلفين كيفياً عن بقية برجوازية "الانفتاح" المصرية أو العربية، وهي برجوازية تعمل بصورة رئيسية في التجارة والبناء والمضاربة. ويضم الإخوان المسلمون أيضاً في صفوفهم أو في محيطهم القريب صناعيين في قطاع سلع الاستهلاك المحلي، وهم بذلك يعكسون التكوين العام لرأسمالية السوق المصرية. وهذا الفرق الكيفي بين رأسمالية السوق المصرية والرأسمالية التركية التي يهيمن عليها التصنيع الموجَّه للتصدير هو معطى هام لا توليه سِبنيم غوموشكو عناية كافية في مقارنتها المفيدة عدا ذلك بين الحركات الإسلامية في تركيا ومصر.

> السياسات الاقتصادية في مصر أتاحت للدولة بناء دائرة جديدة من الرابحين تتكوَّن أساساً من قطاع الأعمال الكبير وبرجوازية الدولة، وهي دائرة تدفع صغار ومتوسطي المستثمرين والطبقتين الوسطى والدنيا إلى الهامش. ونتيجة لذلك، ظهرت البرجوازية التقية منقسمة وغير فعّالة. فرجال الأعمال الأتقياء الصغار لم تُتح لهم أبداً الفرصة للتوسُّع، بالنظر إلى المناخ الاقتصادي غير المواتي للصناعيين الصغار. ووحدها الأعمال الكبيرة المملوكة لأسر تقية كان بوسعها النمو في هذا المناخ الاقتصادي، وهي في ذلك تعتمد اعتماداً شديداً على الدولة.[٢٤] ...
>
> وثانياً، كان لاستمرار سيطرة الدولة على الاقتصاد، إضافةً إلى المواجهة المتواصلة مع الإسلاميين، آثارٌ هامة على نشاط البرجوازية التقية داخل الحركات السياسية. وبسبب الكُلفة المرتفعة المقترنة بالنشاط السياسي

> الإسلامي، بقي الكثير من رجال الأعمال الأتقياء بمنأى عن السياسة، بينما ظل بعض أجزاء البرجوازية التقية أقرب إلى الخط المعتدل والأبعد عن المواجهة الذي يمثله حزب الوسط. وأدى هذا إلى ترك التيار الرئيسي للإسلام السياسي تحت سيطرة الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى ممن أضرّت الإصلاحات الاقتصادية بمصالحهم ويطالبون بدولة إسلامية تحل محل النظام الفاسد والإقصائي القائم[٢٥].

والكاتبة محقة بلا شك في التشديد على الثقل الأقوى الذي يحظى به البرجوازيون الصغار والشرائح الوسطى في صفوف الإخوان المسلمين المصريين بالمقارنة بحزب العدالة والتنمية. غير أن الحزب التركي - بعد أن تأسس في قطيعة مع التراث الشعبوي الرجعي الذي مثّله أربكان - نجح في فرض هيمنته، في حين أن نظيره الأقرب في مصر، وهو حزب الوسط الذي أنشأه منشقون عن الإخوان، ظل هامشياً، وهو أكثر انحصاراً من الإخوان أنفسهم في الشرائح الوسطى الحديثة، خصوصاً المهن الحرة. وفي المقابل، يضم الإخوان في صفوفهم، وحتى مستوى القيادة، ممثلين عن الرأسمال الكبير، وقد نصبت الجماعة نفسها ممثلة لمصالح برجوازية السوق ضد برجوازية الدولة الفاسدة.

وبمعنى ما، فإن عقيدة الإخوان المسلمين الاقتصادية القائلة بالاقتصاد الحرّ غير المقيَّد بتدخل الدولة لهي أكثر انسجاماً مع المذهب النيوليبرالي من واقع الرأسمالية السائدة في ظل مبارك. ويعبِّر عن تلك العقيدة خير تعبير خيرت الشاطر، الرأسمالي الكبير والرجل الثاني في الإخوان بعد المرشد وممثل أكثر أجنحة الجماعة محافظةً، وكذلك حسن مالك، العظيم الثروة والعضو البارز في الإخوان، الذي بدأ حياته في عالم الأعمال شريكاً للشاطر وبات اليوم يدير شبكة من الشركات في مجالات النسيج والأثاث والتجارة يعمل بها أكثر من ٤٠٠ مستخدم. والصورة التي رسمتها لمالك مجلة **بيزنيس ويك** كان يمكن أن تحمل عنوان **الأخلاق الإخوانية وروح الرأسمالية** من فرط تماهيها مع مؤلَف ماكس فيبر الكلاسيكي:

> [آل مالك] يُشكِّلون جزءاً من جيل من المحافظين المتدينين الصاعدين في العالم الإسلامي، ممن يُقوِّي إخلاصهم لله من عزمهم على النجاح

في الأعمال وفي السياسة. ومثلما يقول مالك: "ليس لدي شيء آخر في حياتي غير عملي وأسرتي". ويطرح هؤلاء الإسلاميون تحدياً هائلاً للحكم العلماني في بلدان مثل مصر – لا بسبب طابعهم المحافظ فحسب، وإنما بسبب أخلاق العمل لديهم، وتركيزهم العازم على عملهم، وبعدهم الظاهر عن اللهو والخطيئة. إنهم أهلٌ للكسب في أي سباق. ...

"جوهر الرؤية الاقتصادية للإخوان، إذا صنفناهم بطريقة كلاسيكية، هو الرأسمالية القصوى"، على حد قول سامح البرقي، العضو السابق في الجماعة ...[٢٦].

وتتجلى هذه "الرأسمالية القصوى" في اختيار الخبراء الاقتصاديين المشاركين في الجمعية المكلفة بكتابة مشروع الدستور المصري الجديد، وهي جمعية يهيمن عليها إلى حد كبير الإخوان المسلمون والسلفيون وتقاطعها لهذا السبب المعارضة الليبرالية واليسارية:

طارق الدسوقي رجل أعمال وعضو حالياً في البرلمان عن حزب النور. وهو يرأس اللجنة الاقتصادية في البرلمان المصري الجديد، وتشمل مهامه تسوية المنازعات مع المستثمرين السعوديين في مصر.

حسين حامد حسان، ٨٠ عاماً، خبير في المالية الإسلامية، سبق أن شغل مناصب تنفيذية في البنك الدولي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك الشارقة الوطني الإسلامي، والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

معبد علي الجارحي يرأس الجمعية [الدولية] للاقتصاد الإسلامي، وهو حليف للشيخ السلفي محمد حسان. [يشغل أيضاً وظائف عليا في مصرف الإمارات الإسلامي وبورصة دبي.]

إبراهيم العربي رجل أعمال قريب من الإخوان المسلمين وعضو في الغرفة التجارية للقاهرة.

حسين القزاز مدير شركة استشارية للأعمال وصديق لمرشح الإخوان للرئاسة الذي أُعلِن عنه مؤخراً خيرت الشاطر.

في مقابل المجموعة الموالية لقطاع الأعمال المكلَّفة بصياغة السياسة

> الاقتصادية، فإن التشكيل المقترح من قِبَل حزب الحرية والعدالة لمجمل الجمعية التأسيسية بأعضائها المائة لا يضم سوى ثلاثة ممثلين للعمال:
> عبد الفتاح خطاب، [رئيس ائتلاف العاملين بالسياحة والفنادق] في ظل مبارك.
> خالد الأزهري، عضو في حزب الحرية والعدالة [وفي الاتحاد العام للنقابات الرسمي].
> ماهر خزيمة، وهو أيضاً عضو في حزب الحرية والعدالة [و في الاتحاد العام للنقابات][٢٧].

وقد طرح العضو السابق في الجماعة الذي تحاورت معه **بيزنيس ويك** السؤال الوجيه: ما هو موضع شك ليس هو انتساب الإخوان للرأسمالية النيوليبرالية لحقبة مبارك، وإنما قدرتهم على القطع مع أسوأ خصائصها.

> ما سوف نراه هو ما إذا كانت رأسمالية المحاسيب التي اتسم بها نظام مبارك ستتغير في ظل قادة الإخوان المؤيدين لقطاع الأعمال مثل مالك والشاطر. وبالرغم من أن الإخوان عملوا تقليدياً على تحسين ظروف الفقراء، فـ"سوف يعاني العمال والفلاحون بسبب هذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال"، على حد قول البرقي. "وإحدى المشاكل الكبرى مع الإخوان المسلمين الآن – وهي مشكلة مشتركة بينهم وبين الحزب السياسي القديم لمبارك – هي زواج السلطة ورأس المال"[٢٨].

وعلى أي حال، فإن هذا الزواج بين السلطة ورأس المال يلغي العقبة الرئيسية أمام تعاون الرأسمالية المصرية مع الإخوان التي أشارت إليها غوموشكو، ألا وهي المضايقات القمعية التي كانت الجماعة تتعرض لها في ظل مبارك. ويسعى الإخوان المسلمون اليوم إلى تقليد التجربة التركية عن طريق إنشاء جمعية لرجال الأعمال تُعنى بوجه خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي الجمعية المصرية لتنمية الأعمال (**ابدأ** EBDA)، وفق نموذج **موصياد** وبالتعاون مع الجمعية التركية[٢٩]. إلا أن الإخوان ومحمد مرسي، وعلى غرار حزب العدالة والتنمية وحكومة أردوغان، يطرحون أنفسهم كممثلين للمصالح

المشتركة للرأسمالية المصرية بمختلف أحجامها، بما في ذلك المتعاونون مع النظام السابق الذين يشكلون، بطبائع الأشياء، جزءاً هاماً من هذه الرأسمالية، خصوصاً في قمتها. والاستثناء الوحيد من هذه الصورة العائلية الجامعة هو الفصيل الفاسد الأوثق ارتباطاً بآل مبارك، والذي رافق العائلة في السقوط ومثل أمام المحاكم، بل ودخل بعض أعضائه السجن.

هذا وقد أبقت حكومة مرسي على المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، الذي اعتمدته آخر حكومة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وصوّتت لمصلحته الأغلبية البرلمانية التي سيطر عليها الإخوان المسلمون قبل حل البرلمان. ويحصن هذا المرسوم المستثمرين من أية مساءلة قضائية جنائية أو إدارية على جرائم الفساد أو اختلاس المال العام في ظل مبارك، حيث يتيح لهم التفاوض على تسويات ودية مع لجان حكومية[٣٠].

ويمكن أن نرى مثالاً جيداً للتوفيقية الرأسمالية الإخوانية في تشكيل الوفد المكوَّن من ثمانين رجل أعمال الذي رافق مرسي في رحلته إلى الصين في أغسطس/آب ٢٠١٢. ويودّ الرئيس الجديد أن يضطلع بدور الوكيل المتجول للرأسمالية المصرية على طريقة رؤساء الدول الغربيين. وقد اختار الوفد حسن مالك، الذي شكّل لجنة مسؤولة عن تنظيم الاتصال بين أوساط الأعمال والرئاسة. ودُعِيَ أرباب شركات عديدون من المتعاونين مع النظام القديم وأعضاء الحزب الحاكم السابق إلى المشاركة في الوفد.

وأحد هؤلاء هو محمد فريد خميس، صاحب شركة **النساجون الشرقيون** الذي يفتخر بكونه أكبر مصنِّع في العالم للسجاد والموكيت الميكانيكي. وكان خميس عضواً في المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي وعضواً في البرلمان بهذه الصفة. وضم الوفد أيضاً عضواً آخر في المكتب السياسي للحزب الحاكم السابق معروف بأنه كان قريباً من جمال مبارك: شريف الجبلي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية وصاحب شركة بولي سيرف المتخصصة في الأسمدة الكيميائية[٣١].

ومن الناحية الجوهرية، يضع مرسي نفسه في موقع أردوغان ذاته في موضع تلاقي فصائل متنوعة من رأسمالية بلاده وفي استمرارية مع المسار العام لهذه الرأسمالية. بيد أن الاختلاف الرئيسي في هذا الصدد بين الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية – ومن ثُم بين مرسي وأردوغان – لا يكمن في الوزن النسبي للبرجوازية الصغيرة

والشرائح الوسطى في كلٍ من المنظمتين بقدر ما يكمن في الطبيعة ذاتها للرأسمالية التي يمثلها كلٌ منهما: رأسماليةٍ بلد "ناشئ" ذات غلبة صناعية وتصديرية في الحالة التركية، ودولة ريعية ورأسمالية تغلب فيها التجارة والمضاربة، وتحمل آثاراً عميقة لعقود من النيوميراثية والمحسوبية في الحالة المصرية. ولم يفت هذا الاختلاف عن غوموشكو[٣٢] بالتأكيد، لكنها لم تستخلص منه ما يكفي من نتائج بشأن مصر.

طبعاً، كان الهدف من رحلة الصين الترويج للصادرات المصرية بغية الحد من العجز التجاري المصري الذي يربو على ٧ مليارات دولار في التبادلات بين البلدين. وسعى الوفد المصري أيضاً إلى إقناع القادة الصينيين بالاستثمار في مصر، دون نجاح كبير في هذا الصدد. بيد أن الاستمرارية الجوهرية بين مرسي ومبارك تجلت في الاعتماد الصريح على الرساميل الآتية من مجلس التعاون الخليجي – مع اختلاف تمثَّل في حلول قطر محل المملكة السعودية بوصفها المصدر الرئيسي لتمويل النظام الجديد، وهو أمر طبيعي في ضوء العلاقات بين الإخوان المسلمين والإمارة. وقد خصت قطر مصر بقرض قيمته مليارا دولار وتعهدت باستثمار ١٨ مليار دولار على مدى خمس سنوات في مشاريع بتروكيماوية وصناعية، وكذلك في السياحة والعقارات، فضلاً عن شراء بنوك مصرية. ومن جهة أخرى، طلبت حكومة مرسي قرضاً قدره ٤,٨ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، مشيرة إلى استعدادها الكامل للامتثال لشروط الصندوق على صعيد التقشف في الميزانية وغيره من الإصلاحات النيوليبرالية.

ونجد فكرة أولية عن هذه الشروط في مذكرة عن منطقة مينا أعدها صندوق النقد الدولي لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية في مايو/أيار ٢٠١١:

> يدخل إلى سوق العمل المصرية كل عام حوالي ٧٠٠ ألف شخص. وسوف يقتضي استيعابهم والحد من عدد العاطلين عن العمل حالياً اقتصاداً أكثر نبضاً بالحياة. وتحقيق ذلك يتطلب إجراءات جريئة، الكثير منها سيتعين تنفيذه من قِبَل الحكومة التي ستفرزها الانتخابات العامة في وقت لاحق من هذا العام. والتحديات الرئيسية التي ينبغي للإصلاح النهوض بها تشمل تشديد التنافس بحيث يكون الدخول إلى الأسواق متاحاً أكثر أمام المستثمرين المحليين والأجانب؛ وخلق مناخ أعمال يجذب الاستثمار

> الخاص ويستبقيه ويدعم المنشآت الصغيرة؛ وإصلاح أسواق العمل؛ وتخفيض العجز المالي بوسائل من بينها الحد من التبذير عن طريق سياسات الدعم العامة. ... ومن أجل تجنب الاعتماد المفرط على الاقتراض الداخلي وترك مجال كافٍ لنمو الائتمان في القطاع الخاص، فإن الحاجة ستبقى قائمة إلى استمرار التمويل الخارجي لسنوات مقبلة عدة، بما في ذلك التمويل من القطاع الخاص[٣٣].

ولن يكون من شأن هذه القروض الجديدة سوى مفاقمة العبء الثقيل جداً أصلاً للديْن المصري، حيث تمثِّل خدمة الدين حالياً ربع نفقات ميزانية الدولة، وهي النفقات التي تزيد بنسبة ٣٥% عن الإيرادات. وخيار المزيد من الاستدانة ضمن المنطق النيوليبرالي يعني أن الحكومة ستكون مضطرة بالضرورة إلى الاقتطاع من رواتب الموظفين الحكوميين ومن الدعم والمعاشات والإعانات التي تذهب لأشد المعوزين. وقد سبق لمرسي أن وعد وفداً من رجال الأعمال جاء إلى مصر في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في زيارة نظمتها غرفة التجارة الأمريكية بأنه لن يتردد في إدخال إصلاحات بنيوية صارمة لكي ينهض باقتصاد البلد من جديد[٣٤]. هذه التوجهات الاقتصادية تقترن حتمياً بالاستعداد لقمع النضالات الاجتماعية والعمالية، ذلك الاستعداد الذي تلوح أفقه في جهود الحكومة الجديدة الرامية إلى إلغاء الحريات النقابية التي تم انتزاعها بفضل الانتفاضة، بينما تتكاثر حالات تسريح النقابيين.

والحقيقة أن مرسي وحكومته، ومن ورائهما الإخوان المسلمون، يقودون مصر إلى كارثة اقتصادية واجتماعية. فالوصفات النيوليبرالية المطبَّقة في المناخ الاجتماعي-الاقتصادي الراهن في مصر قد أثبتت منذ زمن طويل وإلى حد بعيد عجزها عن إخراج البلاد من الحلقة المفرغة للتخلّف والتبعية، بل على العكس، أغرقتها أكثر في تلك الحلقة المفرغة. هذا ومن شأن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي العميق الناجم عن الانتفاضة أن يجعل أفق النمو المدفوع بالاستثمارات الخاصة أقل احتمالاً بعد. ويحتاج المرء إلى جرعة عالية من الإيمان ليصدّق أن قطر سوف تعوِّض شح الاستثمارات العامة في مصر، خصوصاً في سياق يتسم بانعدام اليقين بشأن المستقبل.

وفي زمن مبارك، كان الملاذ المتبقي للفقراء يتمثّل في الصدقة ممزوجةً بـ"أفيون

الشعب". فعلى مدى عقود، وعدهم الإخوان المسلمون بأن "الإسلام هو الحل"، حيث يتخفى وراء هذا الشعار الأجوف عجزهم عن صياغة برنامج اقتصادي مختلف جوهرياً عن ذلك الذي يطبقه الحُكم القائم. وها قد دقت ساعة الحقيقة. فمثلما أبرز خالد الحروب:

> في الحقبة القادمة سوف تتعرّض هاتان المسألتان، أو الآليتان: شعار "الإسلام هو الحل"، والنطق باسم الدين وما تمثلانه من حمولة أيديولوجية، لاختبار علني وشامل في مختبر الوعي الشعبي. ربما يأخذ هذا الاختبار ردحاً من الزمن، وقد يلتهم عمر جيل بأكمله، لكن يبدو أنّه لم يعد ثمة مناص من عبور هذه المرحلة التاريخية من عمر الشعوب العربية كي يتحوّل وعيها تدريجاً من الهوس المبالغ فيه بالهوية إلى وعي الواقع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. أو بلغة أخرى أن يتحوّل وعي الشعوب والراي العام من طوبى تعليق الآمال على شعارات أيديولوجية حالمة إلى مواجهة الواقع ومحاكمة الأحزاب والحركات بناءً على ما تقدّمه من برامج فعليّة وحقيقية على الأرض[٣٥].

ها هم تجار "أفيون الشعب" قد وصلوا إلى السلطة. ومن شأن ذلك حتماً أن يُضعف المفعول المنوِّم لوعودهم، خصوصاً حينما لا يتوفَّر لهم – وهذا فرق آخر بين الخميني من جهة، والغنوشي ومرسي من الجهة الأخرى – ريعٌ نفطي كبير يتيح لهم شراء رضا قطاع عريض من السكان أو رضوخهم. وكان مكسيم رودنسون قد أحسن التعبير عن المسألة قبل أكثر من ربع قرن:

> لا أعرف إلى متى ستستمر الحركة الأصولية، فقد يصل ذلك إلى ثلاثة أو حتى خمسة عقود من الآن. لكنها في جوهرها حركة عابرة. وهي ستبقى، طالما كانت خارج الحكم، نموذجاً مثالياً تغذيه الإحباطات والمظالم الاجتماعية الدافعة إلى التطرف. أما نبذ الحكم الديني فلن يحصل إلا بعد تجربة طويلة من المعاناة في ظله (تذكر كم استغرقنا ذلك في أوروبا!). باختصار: الأصولية الإسلامية ستواصل سيطرتها على المرحلة زمناً طويلاً.

> عندما يفشل نظام أصولي بشكل لا يقبل الشك ويقود إلى طغيان واضح ومجتمع تراتبي خانع، أو يعاني نكسات من المنظور الوطني، سيقود ذلك الكثيرين إلى السعي نحو البديل. لكن هذا يتطلب وجود بديل يتمتع بالمصداقية ويثير الهمم ويعبئ الشعب. إنه بالتأكيد ليس بالأمر السهل[٣٦].

شروط حل حقيقي

إن الفقر البرنامجي الشديد الذي يكشف عنه الشعار الرئيسي للإخوان المسلمين المصريين - "الإسلام هو الحل" - إنما يؤكده **مشروع النهضة**، وعنوانه الفرعي "نهضة مصرية بمرجعية إسلامية"، وهو المشروع الذي نشره الإخوان بصخب كبير في أبريل/نيسان ٢٠١٢، استعداداً للانتخابات الرئاسية. والجانب الاجتماعي-الاقتصادي من هذا "البرنامج"، الذي تؤكد مقدمته أنه نتاج لخمسة عشر عاماً من الجهد، يتكوَّن من مجموعة من الشعارات الجوفاء المصحوبة بآيات قرآنية. وكان إلهام مماثل قد دفع المرشد العام للإخوان إلى القول، وهو يتحدث عن الزراعة، إن سورة يوسف توفِّر "حلاً رائعاً لإنجاح الاقتصاد المصري وتلافي السنوات العجاف"[٣٧].

هذا "التفكير السحري" بامتياز يكمن في صميم الشعار الرئيسي ذاته، الذي هو أقرب إلى التعزيم منه إلى التفكير العقلاني. وبالنظر إلى كون غالبية البلدان الإسلامية في أزمة، فإنه قد يبدو معقولاً أكثر أن يعتقد المرء أن "الإسلام هو المشكلة". والحال أن إحدى الأفكار المبتذلة النمطية للتفكير "الاستشراقي" تنسب إلى الديانة الإسلامية مشكلات البلدان المسلمة. والحقيقة أن الإسلام لا هو المشكلة ولا هو الحل. وإذا كان يبدو أن الدين يلعب دوراً أكبر في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، فإن هذا ليس سبباً بل نتيجة للأحوال الاجتماعية-الاقتصادية لتلك البلدان، وهي أحوال تحدِّدها عوامل كتلك التي تم تحليلها في الفصول السابقة أكثر مما يحددها الدين بكثير.

وقد أعدّ **البرنامج الرئاسي** لمحمد مرسي، المنشور في مايو/أيار ٢٠١٢، استناداً إلى **مشروع النهضة**، بتخليص هذا الأخير من الاقتباسات القرآنية مع الاحتفاظ بعدد كبير من الإشارات إلى الإرادة الإلهية. ونجد في البرنامج المجموعة نفسها من المقولات

المبتذلة والتفاهات. فبينما يصف القطاع الخاص بأنه "الدافع الحقيقي للتنمية المستدامة الإنسانية"، فإنه يختزل "الدور الاقتصادي للدولة" في أربعة مكوِّنات: تأتي مكافحة الفساد في المقدمة، ويليها وضع السياسات المالية والنقدية والتجارية، ثم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وأخيراً استيعاب الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) في الاقتصاد الرسمي. وهذا التعريف الذي يقصر دور الدولة الاقتصادي على الحد الأدنى ينسجم مع الدوغما النيوليبرالية، لكنه نقيض ما تحتاج إليه مصر وغيرها من بلدان المنطقة العربية من أجل الخروج من المستنقع.

وربما يغفر لي القارئ أن اقتبس هنا من مداخلتي في سيدي بوزيد، يوم ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، بدعوة من لجنة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لثورة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠:

> تعتصم القوى التي سيطرت على المشهد الانتخابي جميعها بحبل المبادئ النيوليبرالية – كأولوية السوق والقطاع الخاص، وحرية التجارة – التي أدت ببلداننا إلى المستنقع الذي تقبع فيه. والحال أنّ مشكلة التنمية العميقة التي تعاني منها مجتمعاتنا، فضلاً عن طغيان الريع النفطي على اقتصاديات منطقتنا، إنما هي وليدة طبيعة الرأسمالية السائدة عندنا، وهي رأسمالية الربح السريع التي لا حافز لديها للتوظيف الإنتاجي الطويل الأمد الخلّاق للتشغيل بنسب عالية، لا سيّما أنّها تخشى ضعف الاستقرار الذي يميّز الأوضاع العربية. والحقيقة هي أنّ ظروف التغيير الثوري الذي نشهده، وما يرافقها من تصاعد في المطالبة الاجتماعية، من شأنها أن تفاقم امتناع الرأسمالية السائدة عندنا عن التوظيف الخلّاق لفرص العمل.
>
> فالحقيقة التي لا مناص منها هي أنّ تنمية اقتصادياتنا لن تتم بالاتّكال على الرأسمال الخاص، بل تتطلّب القطيعة مع النموذج النيوليبرالي وإعادة الدولة والقطاع العام إلى موقع قيادة التنمية، وذلك بتسخير ثروات البلاد لهذا الهدف الرئيسي بواسطة الضريبة التصاعدية والتأميمات.
>
> كان للسياسات التنموية التي سادت في منطقتنا بدءاً من الخمسينات حتى السبعينات، على علّاتها، أثرٌ إيجابي ونتائج اجتماعية أفضل بكثير

> من نتائج السياسات النيوليبرالية التي عقبتها. والمطلوب اليوم إنما هو العودة الى ما كان تنموياً في تلك التجارب بدون ما شابها من استبداد وفساد، في حين أنّ الأنظمة التي تلتها قامت على التخلّص من السياسات التنموية مع الإبقاء على الاستبداد والفساد، بل مفاقمة الفساد الى أقصى الحدود. والحال أنّ اعتياد الجماهير التعبير عن إرادتها في الميادين والساحات منذ أن انطلقت الثورة من سيدي بوزيد، إنما يوفّر أهم شروط الرقابة الشعبية الديموقراطية على تركّز طاقات الأمة بأيدي الدولة – هذا التركّز الذي لا بدّ منه كي تدخل المنطقة العربية في مرحلة التنمية بدون فساد، بعد مرحلتي التنمية بفساد والفساد بدون تنمية اللتين تتالتا منذ الخمسينات[٣٨].

والقاعدة الاجتماعية–السياسية لمشروع كهذا أقوى بكثير في الحقيقة في المنطقة العربية مما توحي به نتائج مختلف الانتخابات البرلمانية التي نُظِّمت فيها منذ منعطف ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ التاريخي. والحاصل هو بكل بساطة أن القوى التي تشكِّل هذه القاعدة، والتي كانت في قلب الانتفاضة العربية وعلى رأسها، كانت غائبة أو مهمشة عن الساحة الانتخابية خلال تلك الانتخابات، حتى في البلدين الرائدين للانتفاضة حيث جرت انتخابات حرة حقاً. ومثلما لاحظ رشيد الخالدي،

> أحد الأمور الجلية هو أن نوع القوى التي نظَّمت الثورة لا يملك المهارات اللازمة لخوض الانتخابات. ...
>
> وأحد أسباب نجاح الثورة هو أنها لم تكن منظمة بطريقة تراتبية – كانت منظمة عبر شبكة، ولم يكن لها أي تنظيم بنيوي رسمي حقيقي. أتاح لهم ذلك تجنُّب مراقبة المخابرات. ولذا كانت الثورة على هذا القدر من النجاح الواسع. ولهذا السبب تمكنوا من التملّص من الشرطة السرية في العديد من البلدان العربية.
>
> ولكن الانتخابات لا تحقق الفوز فيها الحماسة أو الشبكات ... بل يتم الفوز في الانتخابات بالبُنى الهرمية التي تملك المال والتنظيمات؛ يتم الفوز في الانتخابات بالماكينات. وكل من لم يكن يظن أن الإخوان المسلمين

سيحققون نتائج جيدة في هذه الانتخابات، خصوصاً مع حظر الحزب الوطني الديمقراطي، لم يكن ينظر إلى الواقع[٣٩].

وسبقت لي الإشارة إلى أن فعالية الشبكات "الافتراضية" المكوَّنة باستخدام موارد الإنترنت تتوقف إلى حد بعيد على صلتها بالشبكات الحقيقية للمناضلين السياسيين والاجتماعيين في البلدان المعنية (الفصل الرابع). والشباب الذين نظّموا سير الانتفاضات في تونس ومصر لم تتوفر لهم لا الوسائل المادية ولا الموارد التنظيمية اللازمة للمشاركة بفعالية في الحملات الانتخابية. ويصعب نقل التعددية الأفقية واللاسلطوية الخاصة بالعمل في شبكة إعلام اجتماعية إلى نوع الماكينة التنظيمية المطلوب لخوض حملة انتخابية حقيقية في بلد لا يمكن لأي شيء فيه أن يحل محل طرق الأبواب واحداً واحداً – إن لم يكن لشيء فلأن معدل استخدام الإنترنت يبقى فيه جزئياً للغاية – إلا إذا حاز المرء على قناة تلفزيونية.

فالقاعدة الوحيدة التي كان يمكن لمشروع تغيير تقدمي أن يفرض نفسه في الانتخابات بالاستناد إليها إنما هي الحركة العمالية والقوى السياسية المرتبطة بها. وكل من يعرف تونس يدرك أن القوة المنظمة الرئيسية في البلد بعد انهيار حزب الدكتاتورية كانت ولا تزال المركزية النقابية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل. وفي سياق من تفكك وتشتت قوى اليسار السياسي، أتاح الاتحاد العام التونسي للشغل على مر السنوات إطاراً توحيدياً لمناضلي تلك القوى المنخرطين في النضالات الاجتماعية. وما من شك أن الاتحاد، لو كان قد شارك بصفته هذه في الانتخابات البرلمانية، لفاز بها هازماً النهضة بفارق كبير.

وليس هذا بالمنظور المبتدع أو غير المسبوق: فالاتحاد العام التونسي للشغل، الذي كان له دوماً بعدٌ سياسي إضافة إلى هويته النقابية الأساسية، قد شارك في مناسبات ثلاث في الانتخابات البرلمانية في تونس في أعوام ١٩٥٦ و١٩٨١ و١٩٨٦. صحيح أن تلك المشاركة جاءت في كل مرة بالتحالف مع حزب بورقيبة، الذي صار الحزب الحاكم بعد حصول البلد على استقلاله سنة ١٩٥٦، ولكنها جرت في سياق من الاستقلال الحقيقي للاتحاد. وقد كانت العلاقات بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحزب الدستور الجديد، وهو اسم حزب بورقيبة آنذاك، متسمة بالتنافس بين الطرفين في سنة ١٩٥٦[٤٠]. ودخل

الاتحاد في مواجهة مع السلطة في ١٩٧٨ ثم في ١٩٨٣-١٩٨٤، قبل وقت قصير من كل من الاستحقاقين الانتخابيين التاليين اللذين شهدا تحالف الاتحاد مع الحزب. ومن المأمول أن قوى اليسار التونسي سوف تنجح في توحيد صفوفها من أجل النضال معاً بغية إقناع المركزية النقابية بدخول الحلبة الانتخابية، وذلك بصفتها قوة طبقية مستقلة هذه المرة.

وفي مصر، لم تكن أية قوة من القوى الموجودة قبل الانتفاضة قادرة على فرض نفسها في الانتخابات البرلمانية في مواجهة "التسونامي الإسلامي". ولم يظهر اتحاد نقابي مستقل سوى بعد سقوط مبارك، وللمرة الأولى منذ إنشاء الاتحاد النقابي الرسمي في ظل حكم عبد الناصر سنة ١٩٥٧. وقد تأسست أول نقابة مصرية مستقلة، نقابة موظفي الضرائب العقارية، سنة ٢٠٠٨[٤١]، واضطلعت بدور رئيسي في إنشاء الاتحاد المصري للنقابات المستقلة. وهو يضم اليوم حوالي مليوني عضو، انضم ثلاثة أرباعهم خلال المرحلة الأولى المبكرة لإنشائه. وعلى رأس نقابة الضرائب العقارية كما على رأس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، نجد مناضلين يساريين، ولا سيما أعضاءٌ في حزب الكرامة، ذي التوجُّه الناصري اليساري، والذي يرأسه حمدين صباحي، المناضل الكاريزمي والنائب في البرلمان بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. هذا ويرأس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة حالياً كمال أبو عيطة، العضو القيادي في حزب الكرامة، والذي ترأّس قبل ذلك النقابة المستقلة لموظفي الضرائب العقارية.

وحمدين صباحي - رجل كل المعارك ضد نظامي السادات ومبارك، منذ الحركة الطلابية في السبعينات التي برز كأحد شخصياتها القيادية سنة ١٩٧٧، وحتى حركة كفاية التي أسهم في تأسيسها بعدها بعقود، وقد ألف السجون المصرية جيداً لكثرة المرات التي نزل فيها - كان المفاجأة الكبرى للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٣ و٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢. وبينما كانت استطلاعات الرأي السابقة على الانتخابات تكاد تضعه خارج الحسابات، في حقل انتخابي هيمن عليه مرشحان إسلاميان (مرسي وأبو الفتوح) واثنان من رجال النظام القديم (شفيق وعمرو موسى)، يتمتعون جميعاً بوسائل مالية وتغطية إعلامية أكبر بما لا يقاس مما حظي به صباحي، فقد حقق المرتبة الثالثة بعد مرسي وشفيق حائزاً على أكثر من ٢٠% من الأصوات (أكثر من

٤,٨ مليون صوت). والمفاجأة الأكبر هي النتيجة التي حققها في المدينتين الرئيسيتين في البلد وفي الانتفاضة، حيث احتل الصدارة: حاز في القاهرة على ٢٧,٨% من الأصوات وفي الإسكندرية ٣١,٦%، فضلاً عن بورسعيد، خامس مركز مديني مصري، حيث حصل على ٤٠,٤% من الأصوات!

ويتبنى صباحي الأفكار الناصرية، دون أن يدافع عن الطابع الدكتاتوري للنظام الناصري. وقد تضمن برنامجه الانتخابي تدابير لترسيخ الديمقراطية أكثر جذرية بكثير مما لدى منافسيه، لا سيما بخصوص قوات الأمن، والديمقراطية المحلية، والحريات النقابية، في الوقت نفسه الذي دعا فيه إلى "التخطيط الاستراتيجي للتنمية" و"عودة دور الدولة في التنمية وزيادة الإنفاق الاستثماري التنموي"، خصوصاً عبر زيادة الضرائب على الأرباح[٤٢].

هذا وتكشف النتيجة التي حققها صباحي عن الطاقة اليسارية القائمة، حتى في بلد مثل مصر تعرَّض لـ"أسلمة" عميقة منذ عهد السادات، وحتى في مدينة مثل الإسكندرية التي كان يُنظر إليها كمعقل للإخوان المسلمين يستعصي على غيرهم. وتُكذِّب هذه النتيجة بطريقة صارخة كل أولئك الذين افترضوا أن اليسار المنادي بالاشتراكية أصبح كماً مهملاً، إن لم يكن منفراً، في الرأي العام العربي. وقد أسس حمدين صباحي منذ ذلك الوقت حركة عريضة، التيار الشعبي المصري، تضم شخصيات ومجموعات أخرى من اليسار المصري. وجاء الإعلان عن تأسيس الحركة الجديدة في ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

إن التطلعات الأساسية للانتفاضة العربية قد عبّرت عن نفسها في الشعارات الأولى التي رفعها المتظاهرون في تونس: "التشغيل استحقاق، يا عصابة السرّاق!" – وفي مصر: "عيش [خبز]، حرية، عدالة اجتماعية!" – أو أيضاً "عيش، حرية، كرامة إنسانية!"، حيث يحيل مفهوم الكرامة في المقام الأول إلى الظروف الاجتماعية للوجود، تلك التي تجعل العاطل عن العمل أو البائع المتجول يشعران أن كرامتهما مُهدَرة. وإذا ما كان للانتفاضة العربية أن تجد السبيل إلى تحقيق تلك التطلعات الأساسية، فإن القوى اليسارية، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل في تونس أو تضافر التيار الشعبي والاتحاد المصري للنقابات المستقلة في مصر، ينبغي أن تنمو وتنتصر. فما دامت تلك المطالب

الأساسية – التشغيل وتحسين ظروف المعيشة – لم تتحقق، علاوة على تحقيق وترسيخ الحريات، المهددة بانتظام حيثما تم انتزاعها، فإن السيرورة الثورية، التي أطلقتها الشرارة التي خرجت من سيدي بوزيد كي تشعل سهل الفضاء الناطق بالعربية برمّته، سوف تتواصل، وتمرّ بمنعطفات عديدة، ولو على مدى سنوات طوال.

وفي غياب تحوُّل جذري في المسار السياسي للمنطقة، يكون قادراً على محو التطورات الرجعية للعقود القليلة الأخيرة وإحياء المشاريع الاجتماعية التقدمية على أساس ديمقراطي عميق، فإن الهبوط إلى هاوية الهمجية هو ما ينتظر المنطقة[٤٣]. والسلفيون الذين ظهروا مع الانتفاضة العربية هم النقيض بامتياز لكل القيم التي تجسدها هذه الانتفاضة؛ ومن شأن تحالفهم مع الإخوان المسلمين أن يولِّد دكتاتوريات أصولية تُعمِّم أسوأ جوانب النظم الباكستاني والسعودي والسوداني. والحال أن تطوُّر الأحداث في مصر قد كنس بالفعل الأوهام الوديعة لدى دعاة فكرة "ما بعد الإسلامية" الذين اعتقدوا أن الإخوان المسلمين سوف يعيدون إنتاج نموذج حزب العدالة والتنمية التركي في المنطقة العربية[٤٤]. وقد انتقد سمير أمين بصورة محقة جداً هذه الرؤية:

> يتخيل الرأي العام "الغربي" (إذا كان لهذا المصطلح من معنى) بسهولة مفرطة أنه لا يوجد بديل غير الإسلام السياسي في البلدان المعنية. والخوف من الوقوع في فخاخ رهاب الإسلام يدعو الناس بسهولة مفرطة إلى "قبول" هذا البديل التعس، وهو ليس ببديل. والحجة التي يطرحها كم كبير من المؤلفات المنشورة في بريطانيا والولايات المتحدة ... تزعم أن "أسلمة السلطة والمجتمع" – والمقصود هو النموذج الإيراني – ليست متناقضة مع "التقدم". ويجري تذكيرنا مراراً وتكراراً في هذا الصدد بأن سن زواج الفتيات في إيران الإسلامية قد ارتفع، كما ازداد دخول النساء إلى سوق العمل، وتراجعت الأمية ووفيات الأطفال، وزادت أعداد الطلبة، إلخ. والحال أن هذه الأمور التي نجدها في كل مكان (في مصر مثلاً)، وهي بالطبع هامة، ليست سوى ترجمة لواقع أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتملّص تماماً من بعض المتطلبات الدنيا لـ"تطوُّر العالم الحديث". ولكنها لا تثبت أن وجودها يفرض على المجتمع تطوراً عاماً منتظماً على

> مستوى التحدي. والواقع أن فشل إيران، العاجزة عن فرض نفسها كقوة ناشئة، ليس بلا صلة بالأيديولوجيا الإسلامية التي لا تكاد تتخيل نظاماً اقتصادياً غير نظام السوق القائم، بل بالأحرى صيغة بائسة من هذا النظام ("البازار") ... وليس الأمر بمختلف في مصر مع الإخوان المسلمين. وهذا النموذج من "اقتصاد السوق البائس والتابع" ينسجم بالكامل مع تفسير مؤسف بالقدر نفسه للشريعة، التي تُختزل في ممارسة أشكال وحشية من إخضاع النساء وتطبيق الحدود. إن المعركة من أجل العلمانية، في العالم الإسلامي كما في غيره، تمثّل شرطاً لإمكانية تحقيق تقدم اجتماعي وديمقراطي، تلك الإمكانية التي تمثل بدورها شرطاً لتطور مستدام للأمم والشعوب المعنية[٤٥].

هذا وترسيخ الديمقراطية في حد ذاته يتطلب وجود حركة عمالية قوية ومستقلة عن الدولة. وهذا المعيار، الذي كثيراً ما تهمله العلوم السياسية التقليدية، هو الأهم والأكثر فعالية. فبشكل أكبر بكثير من "الطبقة الوسطى"، كانت الحركة العمالية تاريخياً في طليعة النضال من أجل الديمقراطية المساواتية، غير المشروطة بالملكية أو بدفع الضرائب، منذ الحركة الشارتية البريطانية في القرن التاسع عشر حتى نقابة تضامن في بولندا، والمركزية النقابية الموحّدة (كوت) في البرازيل، والمجلس الوطني للنقابات في كوريا الجنوبية، والمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا في نهاية القرن العشرين. وللحكم على درجة الديمقراطية في بلد ما، تشكّل الحريات النقابية أفضل محكّ. وتقدم المنطقة العربية إثباتاً جيداً لهذه القاعدة.

ومثلما كانت الانتفاضة العربية مصدر إلهام لنضالات الشباب والعمال في أوروبا وحتى في الولايات المتحدة، فإن تطورها سوف يتأثر أيضاً بمصير النضالات الجارية في أوروبا المجاورة ضد محاولات حل الأزمة الحادة للنيوليبرالية على حساب الشعوب العاملة، عن طريق فرض المزيد من الإصلاحات النيوليبرالية عليها. كانت السياسات التنموية الاشتراكية النزعة في خمسينات وستينات القرن العشرين قد تشكّلت في تناغم مع النموذج الكينزي في قلب الاقتصاد الرأسمالي العالمي. أما لو تمت الإطاحة بسيرورة الحضارة التي سيجلبها حتماً انتصار أنصار النيوليبرالية الأكثر رجعية – والتي أعطى

النكوص الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة تحت حكم جورج دبليو بوش مذاقاً أولياً لما ستكون عليه – فسيكون من شأن ذلك أن يحفز في المنطقة العربية محاولات موازية لفرض أشد الوصفات النيوليبرالية فجاجة في سياق من الدكتاتورية "ذات المرجعية الإسلامية". وفي المقابل، فإن الانتصارات في إحدى المناطق سوف تؤثر حتماً على النضالات الجارية في المناطق الأخرى، مثلما حصل بالفعل في زمننا هذا، زمن الاتصالات والمعلومات[٤٦].

في الوقت الحاضر، يتمثّل الإنجاز الرئيسي للانتفاضة العربية في أن شعوب المنطقة قد تعلّمت أن **تريد**. وهو ليس بالأمر الهينِّ. تعلّمت الشعوب أن تعبِّر عن **إرادتها** الديمقراطية بأكثر الطرق جذرية: ليس فقط الإرادة التي يجري التعبير عنها دورياً في صناديق الاقتراع في مواعيد تحدِّدها السلطة القائمة، ولكن أيضاً تلك التي يعبّر الناس عنها في الشارع **كلما أرادوا**. وقد تعلَّم العمال والعاطلون عن العمل والطلاب في المنطقة العربية أن "السلطة في الشارع" وأن هذه السلطة مكمِّل ومصحِّح لا غنى عنه لتلك التي تنبع من صناديق الاقتراع، حتى حينما لا يكون الاقتراع مزوراً. وهذا هو ما أجادت منى الغباشي التعبير عنه بشأن مصر:

> مظاهرات الشارع هي ديمقراطية المشاركة بوسيلة أخرى. وهي لا تنافس أو تقوِّض الإجراءات الديمقراطية المألوفة؛ إنها تعمِّق الديمقراطية عن طريق تمكين أشكال إضافية من المشاركة وضمان فعالية الأشكال الأكثر تقليدية. والآن وقد انتهت الانتفاضة، لن يُقصِر المصريون سياستهم على صندوق الاقتراع. سوف يصوِّتون في الانتخابات بحماس إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة، لكنهم سوف يواصلون النزول إلى الشوارع لإبقاء حكامهم الجدد تحت المراقبة[٤٧].

والحال أن المصريين يواصلون النضال في الشارع من أجل مطالبهم، مثلهم مثل التونسيين والليبيين، على الرغم من الانتخابات. فعند إجرائه لجردة حساب النضالات خلال الأيام المائة الأولى من رئاسة محمد مرسي، لاحظ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية زيادة في عدد الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات. واستطاع المركز

إحصاء ١٥٩١ احتجاجاً من أنواع مختلفة ومتنوعة (تجمعات، مظاهرات، إضرابات، قطع طرق، إلخ.) قامت بها جملة واسعة من الفئات الاجتماعية-المهنية في مختلف قطاعات النشاط خلال تلك الأيام المائة[٤٨]. وكان رد فعل أرباب العمل والحكومة على هذا الصعود للنضالات هو القمع، بما في ذلك عدد كبير من حالات التسريح الفردي والجماعي.

ولكن بلا جدوى، وذلك للسبب الجيد والبسيط الذي لخصته جيداً مها عبد الرحمن:

> في نهاية المطاف، فإن ملايين المصريين الذين نزلوا إلى الشارع على مدى أكثر من عقد، وخلال الانتفاضة الجماهيرية في يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وما تلاها، لم تكن احتجاجاتهم والمخاطر الهائلة التي واجهوها وتضحياتهم بأرواحهم ترمي إلى استبدال نوع من رأسمالية المحاسيب برأسمالية نيوليبرالية غير مقيَّدة تحدِّدها نخبة وطنية بالاتفاق مع الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية. وفي ظل غياب التدابير التي تعالج ما يعيشونه من مظالم، والمطالب المهملة منذ أمد طويل، واستمرار تدهور ظروف المعيشة، فإنه من الصعب تخيُّل كيفية إقناع هؤلاء الملايين بالعودة إلى منازلهم والتخلي عن معركتهم من أجل العدالة السياسية والاقتصادية[٤٩].

فالانتفاضة العربية ليست سوى في بداياتها. "المستقبل يدوم طويلاً"، كتب الجنرال ديغول في مذكراته خلال الحرب[٥٠]: إنه لتعبير جميل عن الأمل.

الهوامش

مقدمة

١ وقد تُرجمت جميعها بتعبير Revolt باللغة الإنكليزية. – المترجم.

٢ حول الاشتقاق المقارن لـ **ثورة وانقلاب**، انظر

Bernard Lewis, *Islam in History* (Chicago: Open Court, 1993), p. 319–320, 343.

وانظر أيضاً عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٥–٣٠.

3 Hyppolite-Adolphe Taine, *Les Origines de la France contemporaine*, t. 3, livre 1 (Paris: Hachette, 1904), p. 3.

٤ على نفس المنوال، يروي فرنسوا – رينيه دو شاتوبريان في كتابه Mémoires d'Outre-tombe (t. 3, livre 31, ch. 8) الفكرة التي ألهمته إياها بداية الأيام الثلاثة من ثورة يوليو / تموز ١٨٣٠ المعروفة باسم "الأيام الثلاثة العظام": "رأيت العلم الثلاثي الألوان مرفرفاً؛ واستخلصت أننا لسنا إزاء أعمال شغب، بل ثورة".

5 Taine, *Les Origines de la France contemporaine*, p. 3-4

(التشديد في الأصل).

الفصل الأول

١ قيّم ليون تروتسكي ببصيرة ثاقبة طاقة التنمية في النظام السوفيتي وحدودها التاريخية في عمله **الثورة المغدورة** (ترجمة رفيق سامر، بيروت: دار الالتزام، ١٩٩١):

"يجتاز النظام السوفياتي تحت أنظارنا مرحلة تحضيرية يقوم خلالها باستيراد واستيعاب واستعارة المكتسبات التقنية والثقافية الغربية. وتدل المعاملات النسبية للإنتاج والاستهلاك على أن هذه المرحلة التحضيرية لم تنته بعد؛ كما أنها ستستمر فترة تاريخية كاملة حتى لو افترضنا ركود

الرأسمالية التام، وهو افتراض قليل الاحتمال." (ص ١٧).

"فحتى هذا الوقت لم يكن على الثورة أن تبتدع في مجال التقنية والعلم والفن، فمن الممكن بناء مصانع جبارة بموجب نماذج مستوردة من الخارج بناء على طلب البيروقراطية، التي تدفع ثمنها في الواقع ثلاثة أضعاف سعرها الفعلي. ولكن كلما سرنا في الطريق اصطدمنا بمشكلة النوعية، وهذه لمعضلة يستعصي على البيروقراطية حلّها مثلما يستعصي التقاط الظل". (ص ١٦٩). [الترجمة العربية، مأخوذة من المرجع المذكور بتصرف. - م.]

2 Karl Marx, Préface à la *Critique de l'économie politique*, in *Œuvres choisies*, t. I (Moscou: Éd. du Progrès, 1970), p. 525.

3 Albert Soboul, *La Civilisation et la Révolution française* (Paris: Arthaud, 1988), p. 43.

٤ نجد مقدمة نقدية جيدة للأبعاد المتعددة لمسألة النيوليبرالية في:
Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston, *Neoliberalism: A Critical Reader* (London: Pluto, 2005).

٥ أرقام مأخوذة من:
UNICEF, *The State of the World Children 2012: Children in an Urban World* (New York: UNICEF, 2012).

٦ انظر
Youssef Courbage et Emmanuel Todd, *Le Rendez-vous des civilisations* (Paris: Seuil, 2007).
وبالأخص الفصل الخامس. ويقدّم هذا الكتاب تفنيداً جيداً لتفسير الديمغرافيا بواسطة الدين، لكنه يدلّل أيضاً على حدود تفسير التاريخ بواسطة الديمغرافيا.

٧ لنلاحظ، في ما يتعلق بالتفاوت في معدلات النمو الديمغرافي، أن الأمر نفسه يسري على الانتقال إلى الحضر. ولذا لا يمكن لهذا الأخير أن يشكّل في حد ذاته تفسيراً للانتفاضة العربية: ويكفي لإدراك ذلك أن نقارن الأرقام المتعلقة بالبلدان الستة التي شهدت أهم حالات الفوران (حتى لحظة كتابة هذه السطور). فإن معدلات الانتقال إلى الحضر في عام ٢٠١٠ ومعدلات نمو سكان الحضر في ٢٠٠٥-٢٠١٠، والأخيرة معطاة بين قوسين، بلغت ما يلي بالنسب المئوية: البحرين، ٨٨,٦ (٢,١٢)؛ ليبيا، ٧٧,٩ (٢,٢)؛ تونس، ٦٧,٣ (١,٦)؛ سورية، ٥٥,٧ (٣,٣)؛ مصر، ٤٣,٤ (١,٨)؛ اليمن، ٣١,٨ (٤,٧) -
UN-Habitat, *The State of Arab Cities 2012: Challenges of Urban Transition* (Nairobi: UN-Habitat, 2012).

٨ السعر الحقيقي للنفط الخام (على أساس دولار ١٩٧٣) بلغ في ١٩٩٠ ثلاثة أضعافه في ١٩٧٠ - ٧,٠٥ دولارات للبرميل في ١٩٩٠ مقابل ٢,٣٦ في ١٩٧٠، بعد تصحيح الأسعار لمراعاة التضخم وأسعار الصرف - ووصل السعر في ٢٠٠٨ (١٦,٤) إلى أكثر من ضعفه في ١٩٩٠؛ وفي ٢٠٠٩، ظل السعر الحقيقي (١٠,٩٥) أعلى بمقدار مرة ونصف منه في ١٩٩٠ -
OPEC, *Annual Statistical Bulletin 1999* (Vienna: OPEC, 2000) and *Annual Statistical Bulletin 2009* (Vienna: OPEC, 2010).

9 OPEC, *Annual Statistical Bulletin 2009.*

١٠ انظر
François Lequiller, "Is GDP a Satisfactory Measure of Growth?", *OECD Observer*, No 246-247, December 2004-January 2005, <http://www.oecdobserver.org/news/fullstory.php/aid/1518/Is_GDP_a_satisfactory_measure_of_growth_.html>.

١١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص ١٣٤ وص ١٧٢-١٧٣.

١٢ المرجع ذاته.

١٣ بالنسب المئوية لعام ٢٠٠٥: بنغلاديش -٤٧، الفلبين -٤١، الصين -٣٩، الهند -٣٧، إلخ.؛ المكسيك +١٠، نيجيريا +٢٧، إلخ. انظر:
Branko Milanovic, "Global Inequality Recalculated: The Effect of New 2005 PPP Estimates on Global Inequality", Policy Research Working Paper 5061 (Washington, DC: World Bank, 2009), p. 6.

١٤ نجد مثالاً من بين أمثلة أخرى كثيرة في:
The Economist: "The Upheaval in Egypt: An End or a Beginning?", *The Economist*, 3 February 2011.

15 World Bank, *World Development Indicators 2012* (Washington, DC: World Bank, 2012).

١٦ المرجع ذاته.

١٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٣٧. وانظر أيضاً:
Ray Bush, *Poverty and Inequality: Persistence and Reproduction in the Global South* (London: Pluto, 2007).

١٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩)، ص ١١٤.

١٩ **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩**، ص ١١٥. ولمناقشة التقديرات المتعلقة بتونس، انظر الدراسة التي نشرها سنة ٢٠٠٩ غازي بوليلة وشاكر قابسي ومحمد هدار:
Ghazi Boulila, Chaker Gabsi et Mohamed Haddar, "La pauvreté régionale en Tunisie", GRI DREEM, mai 2009, <http://gdri.dreem.free.fr/wp-content/d1-2boulila-chaker-haddar-la-pauvrete-regionale-istalbul-2.pdf>.

ووفقاً لهؤلاء الباحثين، يتراوح معدل الفقر المتعدد الأبعاد في تونس بين ٢٢,٤% و٢٦,٩% بحسب النهج المتبع.

20 Sarah Sabry, *Poverty Lines in Greater Cairo : Underestimating and Misrepresenting Poverty* (London: IIED, Human Settlements Programme, Working Paper 21, 2009), p. 10.

وانظر أيضاً حبيب عائب وراي بوش، **التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط**، القاهرة: دار العين، ٢٠١٢.

٢١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك"،
<http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf>.

٢٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣**، ص ١٣٨. وبشأن اللامساواة بين الأقاليم في مصر، انظر:
MNSPR, *Arab Republic of Egypt – Reshaping Egypt's Economic Geography: Domestic Integration as a Development Platform*, 2 vols. (Washington, DC: World Bank, June 2012).

23 World Bank, *World Development Indicators 2012.*

٢٤ **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩**، ص ١١٧.

٢٥ سعر صرف الدولار الأمريكي بالجنيه المصري كان جنيهين اثنين بمعادل القوة الشرائية و٥,٤٣ جنيهات بسعر السوق في ٢٠٠٨
(World Bank, *World Development Indicators 2010*, p. 278).

26 Hernando de Soto, "The Free Market Secret of the Arab Revolutions", *Financial Times*, 8 November 2011.

27 Roberta Gatti, Diego Angel-Urdinola, et al., *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa Region* (Washington, DC: World Bank, 2011), p. 6.

٢٨ المرجع ذاته، ص ٨.

٢٩ المرجع ذاته، ص ١٢.

٣٠ المرجع ذاته، ص ١٨.

31 LABORSTA Internet, <http://laborsta.ilo.org/applv8/data/c2f.html>.

ولمزيد من الدقة، يقول هذا المصدر: "في الممارسة، يمكن أن نفسر مفهوم "العمل المبذول خلال الفترة المرجعية" بأنه عمل مدته ساعة واحدة على الأقل".

٣٢ المرجع ذاته، <http://laborsta.ilo.org/applv8/data/c3f.html> .

33 ILO, *World Social Security Report 201011/: Providing Coverage in Times of Crisis and Beyond* (Geneva: ILO, 2010), table 22a, pp. 245-250.

34 George Corm, *Labor Migration in the Middle East and North Africa: A View from the Region* (Washington, DC: World Bank, ca. 2006), p. 8.

وحول الهجرة الإقليمية، انظر أيضاً:

Christophe Schramm, *Migration from Egypt, Morocco, and Tunisia: Synthesis of Three Case Studies* (Washington, DC : World Bank, ca. 2006).

وتعتبر هاتان الدراستان من الإسهامات التي صبت في التقرير المفيد للبنك الدولي:

Shaping the Future: A Long-Term Perspective of People and Job Mobility for the Middle East and North Africa (Washington, DC : World Bank, 2009).

٣٥ **تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦).

36 Arab World Initiative, "Research: Broad-based Youth Programs Needed", 15 Jan. 2011, World Bank, <http://arabworld.worldbank.org/content/awi/en/home/featured/youth_programs.htm>.

37 ILO (BIT), *Global Employment Trends for Youth: 2011 Update* (Geneva: ILO, 2011).

38 UNICEF, *The State of the World Children 2012.*

٣٩ للاطلاع على نقد جيد لنظرية "تضخم نسبة الشباب"، انظر:

Anne Hendrixson, "Angry Young Men, Veiled Young Women: Constructing a New Population Threat", *Briefing 34*, The Corner House (Dorset, UK: December 2004).

40 Graham Fuller, "The Demographic Backdrop to Ethnic Conflict: A Geographic Overview", in CIA, *The Challenge of Ethnic Conflict to National and International Order in the 1990s, Geographic Perspectives: A Conference Report* (Washington, DC: CIA, 1995), pp. 151-154.

وقد عمل فوللر كضابط استخبارات وطني للشرق الأدنى وجنوب آسيا في وكالة الاستخبارات المركزية بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٦، ثم نائب لرئيس المجلس الوطني للاستخبارات التابع للوكالة حتى ١٩٨٨، قبل أن يعمل حتى سنة ٢٠٠٠ لمصلحة مؤسسة راند التي تقع في الملتقى الواصل بين الصناعة العسكرية والحكومة الأمريكية.

٤١ صامويل هنتنجتون، **صراع الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، (القاهرة: سطور، ١٩٩٩)، ص ٤٢٢.

42 Gunnar Heinsohn, *Söhne und Weltmacht: Terror im Aufstieg und Fall der Nationen* (Zurich: Orell Füssli Verlag, 2003). See Göran Therborn, "NATO's Demographer", in *New Left Review*, II:56 (March-April 2009), pp. 136-144.

43 Fuller, *The Youth Factor: The New Demographics of the Middle East and the Implications for U.S. Policy* (Washington: Brookings Institution, 2003).
44 Heinsohn, "Ending the West's Proxy War Against Israel", *Wall Street Journal Europe*, 12 January 2009.

٤٥ للاطلاع على نقد لنظرية تضخم نسبة الشباب مطبقةً على المنطقة العربية، انظر:
Youssef Courbage, "The Demographic Youth Bulge and Social Rupture", in Samir Khalaf and Roseanne Saad Khalaf, *Arab Youth: Social Mobilisation in Times of Risk* (London: Saqi, 2011), pp. 79–88.

46 ILO, *Global Employment Trends 2012* (Geneva: ILO, 2012).
47 Pierre Bourdieu, *La Domination masculine* (Paris: Seuil, 1998), p. 90.

٤٨ المرجع ذاته. والتشديد عند بورديو، الذي يضيف أنه ينبغي أيضاً أن تؤخذ في الحسبان الاستعدادات المستبطنة "التي تدفع النساء إلى الإسهام في إقصاء أنفسهن من الأماكن التي يُقصين منها على أي حال" (ص ٩١).

49 World Bank, *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere, MENA Development Report* (Washington, DC: World Bank, 2004).

٥٠ المرجع ذاته، ص ١٠ و٩٤–٩٨.

٥١ المرجع ذاته، ص ١.

52 Stephan Klasen and Francesca Lamanna, "The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth in the Middle East and North Africa" (Washington, DC: World Bank, 2003), p. 17, n. 25.

٥٣ الرقم المتعلق بالسعر الجاري للدولار مأخوذ من قاعدة بيانات البنك الدولي المتاحة إلكترونياً. والتحويل إلى دولار ١٩٩٦ جرى استناداً إلى معدلات التضخم في الولايات المتحدة.

54 UNESCO Institute for Statistics, *Global Education Digest 2011: Comparing Education Statistics across the World* (Montreal: UNESCO Institute for Statistics, 2011).
55 Ghazi Ben Jaballah, "Graduate Unemployment in the Maghreb", *Policy Brief* (Washington, DC: German Marshall Fund, November 2011).

٥٦ انظر
Pierre Blavier, "La révolution tunisienne : chômage, expansion scolaire et fracture régionale ?", *Actes de la Recherche en Sciences Sociales* (forthcoming in September 2013).

57 World Bank, *Migration and Remittances Factbook 2011 2nd ed.* (Washington, DC: World Bank, 2011), p. 29.

٥٨ إدارة السياسات السكانية والهجرة، **التقرير الإقليمي لهجرة العمالة العربية: هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص ٢٠٠٨** (القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩)، ص ٤٩.

59 World Bank, *Migration and Remittances Factbook*, p. 10.
60 World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract, MENA Development Report* (Washington, DC: World Bank, 2004), p. 92.
61 ILO, *Global Employment Trends 2012.*
62 Karl Marx, *Principes d'une critique de l'économie politique*, in *Œuvres, Economie II* (Paris: La Pléiade, Gallimard, 1968), p. 272–273

(التشديد من عندي).

وتقع مسألة السكان محصورة في البطالة و"فائض السكان" في صميم وصف ماركس للتناقضات الداخلية لنمط الإنتاج الرأسمالي في الفصل الخامس والعشرين من الكتاب الأول من **رأس المال**، المعنون "القانون العام للتراكم الرأسمالي".

الفصل الثاني

١ جرى الحصول على أنصبة الاستثمارات العامة في الناتج المحلي الإجمالي من بيانات البنك الدولي، عن طريق خصم أنصبة الاستثمارات الخاصة من أنصبة مجمل الاستثمارات.

2 Simon Cox, "Pedalling Prosperity", in "Pedalling Prosperity, Special Report: China's Economy", *The Economist*, 26 May 2012.

وكانت الحجة ذاتها قد طُرحت في مقال لهيئة تحرير نفس المجلة قبل ذلك بأربع سنوات:
"An Old Chinese Myth", *The Economist*, 3 January 2008.

٣ محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

4 Giacomo Luciani and Steffen Hertog, *Has Arab Business Ever Been, or Will it Be, a Player for Reform? ARI Thematic Study*, October 2010 (Mubadarat al-Islah al-'Arabi / Arab Reform Initiative, <www.arab-reform.net>), p. 2

(التشديد في الأصل).

٥ المرجع ذاته، ص ٥.

6 World Bank, *Oil Booms and Revenue Management, MENA Economic Developments and Prospects, 2005* (Washington, DC: World Bank, 2005), pp. 54–55.

7 World Bank, *Investing for Growth and Jobs, MENA Economic Developments and Prospects, September 2011* (Washington, DC: World Bank, 2011), p. 23.

8 Mahmoud Ben Romdhane, *Tunisie: Etat, économie et société. Ressources politiques, légitimation, régulations sociales* (Tunis: Sud Editions, 2011), p. 129.

٩ راي بوش، "تهميش أم امتهان؟ الاقتصاد السياسي لإنتاج الفقر في مصر"، في حبيب عائب وراي بوش، **التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط** (القاهرة: دار العين، ٢٠١٢)، ص ٥٣ (ترجمة معدلة بشكل طفيف).

10 Richard Nyrop and al., *Area Handbook for Egypt* (Washington, DC: The American University, 1976), p. 256.

١١ حول استثمارات ملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي في البلدان العربية، انظر
Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (New York: Palgrave Macmillan, 2011).

12 IMF, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2007), pp. 32–33.

وبشأن أحكام من النوع ذاته مطبّقة على مصر في تسعينات القرن العشرين، انظر "دريملاند"، في: تيموثي ميتشل، **حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة والحداثة**، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٤٤٥-٤٨٥.

13 Gilbert Achcar, "Stability and Instability in Egypt: A Closer Look at Recent Egyptian Growth", <http://eprints.soas.ac.uk/10365/>. Published in Spanish translation: "Estabilidad e inestabilidad en Egipto: una mirada de cerca al reciente crecimiento económico", in ICEX, ed., *Claves de la Economía Mundial 2009* (Madrid: Instituto Español de Comercio Exterior, 2009), pp. 455–461.

١٤ كريستين لاغارد، "الربيع العربي بعد مضي عام"، صندوق النقد الدولي، ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١،
<http://www.imf.org/external/arabic/np/speeches/2011120611/a.pdf>.

15 World Bank, *MENA Region: A Regional Economic Update, April 2012: Enabling Employment Miracles* (Washington, DC: World Bank, 2012), p. 32.

١٦ المرجع ذاته.

17 "Secretary of State Hillary Rodham Clinton's Remarks on Receiving the George C. Marshall Foundation Award", George C. Marshall Foundation, 2 June 2011, <http://www.marshallfoundation.org/SecretaryClintonremarksJune22011.htm>.

١٨ التباين كبير بين وصفات المؤسسات المالية الدولية لعلاج مشكلة البطالة وتوصيات منظمة العمل الدولية، والتي يدور محورها الرئيسي حول جهود القطاع العام - انظر:
Employment for Stability and Socio-Economic Progress in North Africa: Strategy for North Africa 2011-2015 (Cairo: ILO, 2012).

19 World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract, MENA Development Report* (Washington, DC: World Bank, 2004).

20 World Bank, *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere, MENA Development Report* (Washington, DC: World Bank, 2004).

٢١ المرجع ذاته، ص ٨ (انظر أيضاً ص ٧٩-٨٦).

٢٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦).

٢٣ المرجع ذاته، ص ١٩.

24 World Bank, *Global Economic Prospects January 2011: Navigating Strong Currents* (Washington, DC: World Bank, 2011), vol. 2, p. 95.

25 World Bank, *MENA Economic Developments and Prospects 2008: Regional Integration for Global Competitiveness* (Washington, DC: World Bank, 2009), p. xiv

(التشديد من عندي).

وبشأن الأزمة الغذائية العالمية، انظر:

Derek Headey and Shenggen Fan, *Reflections on the Global Food Crisis: How Did It Happen? How Has It Hurt? And How Can We Prevent the Next One?* (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2010).

26 World Bank, *MENA Economic Developments and Prospects 2009: Navigating through the Global Recession* (Washington, DC: World Bank, 2009), p. 5.

٢٧ المرجع ذاته، ص ٢٢.

28 IMF, *World Economic Outlook April 2012: Growth Resuming, Dangers Remain* (Washington, DC: IMF, 2012), p. 198.

٢٩ للاطلاع على إطلالة عامة على مسألة الجفاف في سورية، انظر

Francesco Femia and Caitlin Werrell, "Syria: Climate Change, Drought and Social Unrest", The Center for Climate & Security, 29 February 2012, <http://climateandsecurity.org/201229/02//syria-climate-change-drought-and-social-unrest/>.

وبشأن مشكلة الأمن الغذائي في سورية كتمهيد للانتفاضة، انظر محمد جمال باروت، "تحدي الأمن الغذائي: رؤية مشروع "سورية ٢٠٢٥""، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٤٣-٤٤، صيف-خريف ٢٠٠٨، ص ١٧٥-١٩١.

30 Albert Soboul, *La Révolution française* (Paris: Presses Universitaires de France, 1965), pp. 10-30.

٣١ المرجع ذاته، ص ٢٧-٢٨.

٣٢ حسابات أجريت استناداً إلى
World Bank, *Economic Integration in the GCC* (Washington, DC: World Bank, 2010), p. 28 and 32.

٣٣ الرقم المتعلق بتركيا مأخوذ من
World Bank, *World Development Indicators 2009* (Washington, DC : World Bank, 2009), p. 218.

34 World Bank, The Changing Wealth of Nations, <http://data.worldbank.org/data-catalog/wealth-of-nations>.

٣٥ بيانات البنك الدولي.

36 U.S. Department of State, Foreign Military Financing Account Summary, 23 June 2010, <http://www.state.gov/t/pm/ppa/sat/c14560.htm>.

٣٧ حول الريع على هيئة معونات (aid rent) الذي يتلقاه الأردن، انظر
Warwick Knowles, *Jordan Since 1989: A Study in Political Economy* (London: I.B. Tauris, 2005).

٣٨ تلقى لبنان دعماً مالياً في إطار وصاية مشتركة سورية–سعودية حتى سنة ٢٠٠٥ في مسعى للحيلولة دون نشوء حالة فوضى في البلد تؤدي بالضرورة إلى التأثير في المنطقة ككل. ويُدرج بعض الكتّاب إرسال الأموال من قبل العاملين المهاجرين ضمن "ريع" بلدان منبع الهجرة. وهذا الإدراج ليس مبرراً، حيث تذهب هذه الأموال لا إلى الدولة وإنما إلى عائلات المهاجرين. وجلّ ما يمكن اعتباره ريعاً للدولة هو النصيب العائد إليها من هذه التحويلات، على هيئة ضرائب أو رسوم مصرفية.

39 Hazem Beblawi, "The Rentier State in the Arab World", in Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987), p. 62.

وللاطلاع على تحديث وصقل لمفهوم الدولة الريعية مطبقاً على ملكيات وإمارات مجلس التعاون الخليجي، انظر
Matthew Gray, *A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gulf* (Qatar: Center for International and Regional Studies - Georgetown University, 2011).

٤٠ للاطلاع على حصر لأهم التحليلات المتوافق عليها لغياب الديمقراطية في البلدان العربية، انظر
Ghassan Salamé, ed., *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994).

وللاطلاع على نقد جيد لنظريات الدولة الريعية مثلما تُستخدم في العلوم السياسية التقليدية، انظر
Mohammed Hachemaoui, "La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ? Réexamen critique des théories de 'l'Etat rentier' et de la 'malédiction des ressources,'" *Revue française de science politique*, vol. 62, no. 2, 2012, pp. 207-230.

41 Tim Niblock with Monica Malik, *The Political Economy of Saudi Arabia* (Oxon, UK: Routledge, 2007), p. 21.

وعن المملكة السعودية، انظر أيضاً
Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997) and Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).

ويعود هذا العمل الأخير إلى مفهوم الدولة الريعية مطبّقاً على الحالة السعودية. وبشأن تطور دور برجوازية المملكة، انظر
Said Khalid Scharaf, "Institutioneller Wandel und die Rolle der Bourgeoisie in Saudi-Arabien", in Ulrike Freitag, ed., *Saudi-Arabien. Ein Königreich im Wandel?* (Paderborn: Ferdinand Schöningh, 2010), pp. 279-301.

42 Hassan Riad [Samir Amin], *L'Egypte nassérienne* (Paris: Minuit, 1964).

وقد صدرت مؤخراً ترجمة عربية لهذا الكتاب في مجموعة سمير أمين، **حول الناصرية والشيوعية المصرية** (القاهرة: دار العين، ٢٠١٢). هذا ويستعرض سمير أمين أطروحة تحوّل "البيروقراطية البرجوازية" ذاتها إلى "برجوازية دولة" و"برجوازية جديدة" في الصفحات ٢٢٣-٢٤٩ من الأصل الفرنسي. وكان أمين يرد على أطروحة أنور عبد الملك في كتابه
Egypte société militaire (Paris : Seuil, 1962)

الذي صدرت له ترجمة عربية تحت عنوان **مصر، مجتمع جديد يبنيه العسكريون** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤). وقد وضع عبد الملك الجيش في قلب عملية انتقال بين الرأسمالية والاشتراكية وفق النموذج "الماركسي السوفيتي" المسمى "طريق التطور اللارأسمالي". ونجد تحديداً أدق للفواصل المفاهيمية، يميّز بين البيروقراطية والبرجوازية والجيش في
Nazih Ayubi, *Bureaucracy & Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca, 1980).

43 Max Weber, *Economy and Society*, 2 vol. (Berkeley, CA: University of California Press, 1978).

٤٤ للاطلاع على استعراض جيد للنقاشات حول مفهوم النيوميراثية (على ضوء تجربة أفريقيا جنوب الصحراء)، انظر
Gero Erdmann and Ulf Engel, "Neopatrimonialism Revisited – Beyond a Catch-All Concept" (Hamburg: GIGA Working Papers, no. 16, February 2006).

٤٥ انظر
Moumen Diouri, *A qui appartient le Maroc ?* (Paris: L'Harmattan, 1992);

وانظر أيضاً
Catherine Graciet and Eric Laurent, *Le Roi prédateur* (Paris: Seuil, 2012).

٤٦ العلاقات الخارجية التي يقيمها نظام بن علي التونسي هي مصدر ما يسميه ستيفن إيردل "دولة شبه ريعية" في مؤلَف كبير عن تونس هو نتاج لأطروحة دكتوراه:
Steffen Erdle, *Ben Ali's 'New Tunisia' (1987-2009): A Case Study of Authoritarian Modernization in the Arab World* (Berlin: Klaus Schwarz, 2010).

وانظر أيضاً
Olfa Lamloum and Bernard Ravanel, dir., *La Tunisie de Ben Ali. La société contre le régime* (Paris: L'Harmattan, 2002); Sadri Khiari, *Tunisie: le délitement de la cité. Coercition, consentement, résistance* (Paris: Karthala, 2003), Béatrice Hibou, *Force of Obedience: The Political Economy of Repression in Tunisia* (Cambridge, UK: Polity, 2011); Christopher Alexander, *Tunisia: Stability and Reform in the Modern Maghreb* (Oxon, UK: Routledge, 2010); Ben Romdhane, *Tunisie: Etat, économie et société.*

ووفقاً لبياتريس هيبو، فإن نظام بن علي، رغم سلطويته، كان يتمتع برضاً شعبي بفضل "ميثاق أمني" يكفل مزايا اجتماعية واقتصادية للسكان. وأخضع محمود بن رمضان أطروحتها لنقد صارم واصفاً إياها بأنها "استشراقية" بالمعنى الذي أعطاه إدوارد سعيد للتعبير، وذلك رغم نقد هيبو للأطروحات الثقافوية الأكثر كاريكاتورية.

٤٧ انظر
Hannes Baumann, *Citizen Hariri and Neoliberal Politics in Post-War Lebanon*, Ph.D. dissertation (London: SOAS, University of London, 2012).

٤٨ انظر بوجه خاص
Mushtaq Khan et Jomo Kwame Sundaram, dir., *Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000); David Kang, *Crony Capitalism: Corruption and Development in South Korea and the Philippines* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2002).

49 Weber, *Economy and Society*, vol. 1, p. 240.

٥٠ انظر
Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London: Anthem Press, 2003) and Robert Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*, 2nd ed. with a new introduction by the author (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

51 Maurice Godelier, *Rationalité & irrationalité en économie* (Paris: François Maspero, 1969).

٥٢ ماكس فيبر، "تمهيد"، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ)، ص ٧ (ترجمة معدّلة).

٥٣ المرجع ذاته، ص ٩.

٥٤ كارل ماركس، **العمل المأجور ورأس المال**، ترجمة إلياس شاهين (موسكو: دار التقدم)، منشور في "أرشيف الماركسيين على الإنترنت"، نسخ الكتروني: وجدي حمدي (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠)، <http://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1849-wl/index.htm>.

٥٥ حول دور رأسمال مجلس التعاون الخليجي في العوملة النيوليبرالية للرأسمالية، انظر
Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States.*
والكاتب محق جداً حين يُبرز أن "التكوين الطبقي في الخليج فعل الكثير ترسيخاً لصعود القوة الأمريكية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت ذاته، جاءت الرأسمالية الخليجية إلى السوق العالمية وقد تشكلت على يد نفس هذه القوة الصاعدة وسعيها الحثيث إلى كفالة الدوافع النسقية للتدويل والموللة (financialization). وأياً كان مسار السياسة العالمية المستقبلي، سيظل هناك تشابك وثيق بين احتياجات ومنظور كل من النخب الحاكمة في منطقة الخليج من جهة والرأسمالية العالمية من جهة أخرى..." (ص ١٨٦).

56 Marx, *Capital Volume 1* (Harmondsworth: Penguin, 1976), p. 919
(التشديد من عندي).

٥٧ فيبر، "تمهيد"، ص ١١. (ترجمة معدلة).

58 Weber, *Economy and Society*, vol. 2, pp. 164–5.

٥٩ حول الحالة المصرية، انظر اللوحة المذهلة التي يرسمها عمرو عدلي في دراسته المعنونة "دولة الفساد في عهد مبارك: تفاعلات السلطة والثروة (١٩٩٠-٢٠١١)"، دراسات المبادرة (مبادرة الإصلاح العربي، <www.arab-reform.net>)، مارس/آذار ٢٠١٢. وانظر أيضاً محمود عبد الفضيل، **رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي** (القاهرة: دار العين، ٢٠١١) وعبد الخالق فاروق، **اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١). هذا وتقارير الدبلوماسيين الأمريكيين التي كشف عنها موقع ويكيليكس مليئة بالبيانات عن الفساد في عدة دول عربية. انظر على سبيل المثال التقرير المعنون
"Corruption In Tunisia: What's Yours Is Mine"
بتاريخ ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، متاح على الموقع <http://tunileaks.appspot.com>.

٦٠ الأرقام السابقة مأخوذة من
Dev Kar and Karly Curcio, *Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2000-2009* (Washington, DC: Global Financial Integrity, January 2011).
وحول هروب الرساميل من منطقة مينا منذ السبعينات حتى سنة ٢٠٠٢، وكذلك بشأن علاقتها بالإيرادات النفطية، انظر
Abdullah Almounsor, "A Development Comparative Approach to Capital Flight: The Case of the Middle East and North Africa", in Gerald Epstein, ed., *Capital Flight and Capital Controls in Developing Countries* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2005), pp. 234–261.

61 Andrzej Kapiszewski, "Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries" (Beirut: EGM, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, 15–17 May 2006), p. 9.

٦٢ المرجع ذاته، ص ٤.

٦٣ بيانات البنك الدولي.

64 World Bank, *Investing for Growth and Jobs*, p. 40–41.

٦٥ المعهد الوطني للإحصاء، **المسح الوطني حول السكان والتشغيل ٢٠١٠** (تونس: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يونيو/حزيران ٢٠١١). وانظر أيضاً، بالنسبة للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧:
Zaibi Fakher, "Evolution du marché de l'emploi en Tunisie", s.d., <http://www.emploi.gov.tn/fileadmin/user_upload/PDF/928081.PDF>.

66 UNCTAD, *World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies* (Geneva: UNCTAD, 2012), p. 48.

٦٧ كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"** (موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ).

٦٨ حول الاقتصاد السياسي لمصر ما بعد الناصرية، وبالإضافة إلى الأعمال المشار إليها أعلاه، انظر العمل الكبير الذي كتبه عادل حسين عن سنوات السادات، حينما كان لا يزال يعتبر نفسه ماركسياً: **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤–١٩٧٩**، مجلدان (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨١)؛ إضافة إلى:
Nazih Ayubi, *The State and Public Policies in Egypt since Sadat* (Reading, UK: Ithaca, 1991); Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London: I.B. Tauris, 2000); Vincent Battesti and François Ireton, ed., *L'Egypte au présent. Inventaire d'une société avant révolution* (Paris: Actes Sud/Sindbad, 2011), esp. ch. 3, pp. 403–647.

وحول سنوات حافظ الأسد في سورية، انظر:
Michel Seurat, *L'Etat de barbarie* (Paris: Seuil, 1989), Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad* (London: I.B. Tauris, 1995), and Raymond Hinnebusch, *Syria: Revolution From Above* (London: Routledge, 2001).

وحول مجموع سنوات الأسد الأب والابن،
Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

ونجد لوحة مفيدة عن التحوّلات الاجتماعية–الاقتصادية في سورية في العمل المشار إليه من قبل لمحمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**. غير أن الجانب السياسي من هذه الدراسة أكثر إثارة للجدل، إذ تتحدّد رؤية الكاتب بتفضيله لحل يجري التوصُّل إليه عن طريق التفاوض مع النظام السوري ورئيسه. وانظر بهذا الشأن النقد التفصيلي اللافت لكتاب باروت بقلم حسام الدين درويش في كتابه **مناقشة نقدية لأبحاث محمد جمال باروت عن الثورة السورية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢). وللاطلاع على مقارنة بين عمليات التحرير الاقتصادي في مصر وسورية حافظ الأسد، انظر
Raymond Hinnebusch, "The Politics of Economic Liberalization: Comparing Egypt and Syria", in Hassan Hakimian and Ziba Moshaver, eds., *The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa* (Richmond, UK: Curzon, 2001), pp. 111–134.

٦٩ حول سنوات الشاذلي بن جديد، انظر
Abderrahim Lamchichi, *L'Algérie en crise. Crise économique et changements politiques* (Paris : L'Harmattan, 1991);

ونجد لوحة مثيرة عن الفساد المتسارع للنظام الجزائري بعد عصر بومدين في
Hocine Malti, *Histoire secrète du pétrole algérien* (Paris: La Découverte, 2010).

٧٠ انظر
Issam al-Khafaji, , "State Incubation of Iraqi Capitalism", *Wealth and Power in the Middle East, MERIP*, no. 142, Sept.-Oct. 1986, pp. 4-9 and 12

واقرأ يضاً:
Hanna Batatu, "State and Capitalism in Iraq: A Comment", ibid., pp. 10-12.

٧١ انظر
Charles Schmitz, "Politics and Economy in Yemen: Lessons from the Past", in Kamil Mahdi, Anna Würth and Helen Lackner, *Yemen into the Twenty-First century: Continuity and Change* (Reading, UK: Ithaca, 2007), pp. 31-49.

وانظر أيضاً Chaudhry, *The Price of Wealth*.

72 Dirk Vandewalle, *Libya since Independence: Oil and State-Building* (Ithaca: Cornell University Press, 1998) and *A History of Modern Libya* (New York: Cambridge University Press, 2006).

وانظر أيضاً
Patrick Hamzadeh, *Au Coeur de la Libye de Kadhafi* (Paris: J-C Lattès, 2011).

٧٣ انظر
Roger Owen, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012).

٧٤ جلبير الأشقر، "فرص الربيع العربي ومخاطره"، لوموند ديبلوماتيك، يوليو/تموز ٢٠٠٥ <http://www.mondiploar.com/article184.html> (ترجمة معدّلة).

الفصل الثالث

١ احتُسبت النسب المئوية استناداً إلى البيانات الواردة في نشرة منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC, *Annual Statistical Bulletin 20102011/* (Vienna: OPEC, 2011).

٢ دافعت عن أطروحة الحرب الباردة الجديدة في كتابي الصادر بالفرنسية:
La Nouvelle guerre froide. Le monde après le Kosovo (Paris: PUF, 1999)

والذي نُشر بالإنكليزية على هيئة مساهمتين في:
Tariq Ali, ed., *Masters of the Universe? NATO's Balkan Crusade* (London: Verso, 2000): "The Strategic Triad: USA, Russia, China" and "Rasputin Plays at Chess: How the West Blundered into a New Cold War", pp. 57-144.

٣ من المعروف أن إدارة بوش زخرت برجال ارتبطوا بـ"المشروع من أجل قرن أمريكي جديد"، من بينهم أبرامز، وأرميتاج، وبولتون، وكوهين، وخليل زاد، وليبي، وبيرل، ورودمان، ورامسفيلد، وولفويتس، وزوليك. وحول استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى، وبالأخص علاقتها بالنفط، انظر جلبير الأشقر، "الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، في **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، ترجمة سعيد العظم (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤)، ص ١٣-٦٥.

4 Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, 3rd ed. (London: Simon & Schuster, 2008), pp. 409-410.

٥ هي ذي الأطروحة التي صغتها في كتابي **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، ترجمة كميل داغر (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢).

٦ حول الركنين، وبالأخص الركن الديني الذي يصفه بـ"الفاتيكان الوهابي"، انظر أنور عبد الله، **العلماء والعرش: ثنائية السلطة في السعودية** (لندن: مؤسسة الرافد، ١٩٩٥).

٧ حول تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية، ولاسيما العلاقات العسكرية انظر
David Long, *The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies* (Boulder, CO: Westview, 1985)

وحول العلاقات بين البلدين مع تركيز خاص على أرامكو، انظر
Anthony Cave Brown, *Oil, God and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings* (New York: Houghton Mifflin, 1999).

ويستند كتاب براون إلى الأرشيف الخاص لأحد مستعربي شركة أرامكو.

٨ حول تاريخ المملكة السعودية، انظر كتاب مضاوي الرشيد
Madawi al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, 2nd ed. (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010).

٩ انظر الفصل الرابع من كتابي، **العرب والمحرقة النازية: حربُ المرويّات العربية–الإسرائيلية**، ترجمة بشير السباعي (القاهرة وبيروت: دار الساقي بالتعاون مع المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠).

10 Mai Yamani, "The Two Faces of Saudi Arabia", *Survival*, vol. 50, no. 1, Feb.–March 2008, pp. 146–147.

11 Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World* (New York: Penguin Press, 2007), p. 463.

12 Institute of International Finance, *Economic Report: Gulf Cooperation Council Countries* (Washington, DC: IIF, 16 Jan. 2008), p. 10.

13 Institute of International Finance, *GCC Regional Overview* (Washington, DC: IIF, 13 May 2010), p. 16.

١٤ المرجع ذاته.

15 Security Cooperation Agency, *Historical Facts Book as of September 30, 2010* (Washington, DC: Department of Defense, 2010).

١٦ المرجع ذاته.

17 Richard Grimmett, *U.S. Arms Sales: Agreements with and Deliveries to Major Clients, 2003–2010* (Washington, DC: Congressional Research Service, 16 Dec. 2011).

١٨ انظر بهذا الشأن كتاب سعيد أبو الريش
Saïd Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud* (London: Bloomsbury, 1994).

19 Amy Butler, "Saudi, U.S. Finalize F-15SA Sale", *Aviation Week*, 2 Jan. 2012.

20 *Defense Industry Daily*, "2010–12 Saudi Shopping Spree: F-15s, Helicopters & More", 9 March 2012.

٢١ المرجع ذاته. وللاطلاع على تحليل للسياق الذي سبق إبرام الصفقة السعودية الأمريكية سنة ٢٠١٠، انظر
Nadim Hasbani, "The Geopolitics of Weapons Procurement in the Gulf States", *Defense & Security Analysis*, vol. 22, no. 1, March 2006, pp. 73–88.

22 Richard Grimmett and Paul Kerr, *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004–2011* (Washington, DC: Congressional Research Service, 24 Aug. 2012), p. 14.

من الجلي أن أحد الأرقام الواردة في الفقرة المقتبسة خاطئ، وقد صححناه على ضوء الجداول الملحقة بالتقرير.

23 SIPRI Database, <http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_toplist.php>.

٢٤ علي القادري، "التراكم عن طريق الانتهاك في المشرق العربي"، في حبيب عائب وراي بوش، **التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط** (القاهرة: دار العين، ٢٠١٢)، ص ١٠٢.

25 Cheryl Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Chicago: University of Illinois Press, 1986), p. 91.

وانظر أيضاً

Mitchell Bard, "The 1968 Sale of Phantom Jets to Israel", *Jewish Virtual Library*, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/phantom.html>.

26 Long, *The United States and Saudi Arabia*, pp. 39-40.

٢٧ يرد تحليلي لتطور العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل في "الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، المرجع المذكور.

28 Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

29 Francis Fukuyama, "The End of History", *The National Interest*, Summer 1989, available online at <http://www.wesjones.com/eoh.htm>.

٣٠ رد فوكوياما بشكل غير مباشر في كتابه **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، مؤكداً مرة أخرى توقعه بشأن توسع الديمقراطية الليبرالية مع ملازمتها المزعومة، الليبرالية الاقتصادية.

٣١ صامويل هنتنغتون [هنتنجتون]، صراع الحضارات: **إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، (القاهرة: سطور، ١٩٩٩). وطوّر الكتاب الأطروحة التي كان هنتنغتون قد صاغها في مقال ظهر في صيف ١٩٩٣ في مجلة **فورين أفيرز**. وقد قدمتُ نقداً لأطروحة هنتنغتون في كتابي **صدام الهمجيات**، المرجع المذكور.

٣٢ هنتنغتون، **صراع الحضارات**، ص ٤٥.

٣٣ انظر كتاب رشيد الخالدي

Rashid Khalidi, *Sowing Crisis: The Cold War and American Dominance in the Middle East* (Boston, MA: Beacon, 2009).

34 Amos Perlmutter, "Islam and Democracy Simply Aren't Compatible", *New York Times* and *International Herald Tribune*, 21 Jan. 1992

35 Asef Bayat, *Islam and Democracy: What is the Real Question?*, ISIM paper 8 (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), p. 10

(التشديد في الأصل).

٣٦ انظر مقالي

"The Arab World: Absence of Democracy", *Le Monde diplomatique*, June 1997.

وأعيد نشر المقال بالعنوان الأصلي "الاستثناء الاستبدادي العربي" في كتابي **الشرق الملتهب**، المرجع المذكور، ص ٩٥-١٠٢.

37 Condoleezza Rice, "Interview with The Washington Post Editorial Board," 25 March 2005, <http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/200543863/.htm>.

٣٨ وصفت الظروف التي اتُّخذ فيها هذا القرار في مقالي

"Self-Deception and Selective Expertise: Bush's Cakewalk into the Iraq Quagmire", *Counterpunch*, 5 May 2004, <http://www.counterpunch.org/200405/05//bush-s-cakewalk-into-the-iraq-quagmire/>.

وللاطلاع على تحليل لتطور وضع العراق في ظل الاحتلال، انظر نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر، **السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط**، ترجمة ربيع وهبه (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧).

39 Michael Ledeen, "Creative Destruction: How to Wage a Revolutionary War", *National Review*, 20 Sept. 2001, <http://old.nationalreview.com/contributors/ledeen092001.shtml>.

40 George W. Bush, "Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy" (Washington, DC: White House, Office of the Press Secretary, 6 Nov. 2003),
<http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/20032-20031106/11/.html>.

٤١ انظر مقالي "القناع الجديد للسياسة الأميركية في الشرق الاوسط"، **لوموند ديبلوماتيك**، نيسان/أبريل ٢٠٠٤،
<http://www.mondiploar.com/article1799.html>.

42 Pascal Ménoret, "The Municipal Elections in Saudi Arabia 2005: First Steps on a Democratic Path," *Arab Reform Brief* (Mubadarat al-Islah al-'Arabi / Arab Reform Initiative, <www.arab-reform.net>), n.d., p. 2.

43 Hendrik Jan Kraetzschmar, "Electoral Rules, Voter Mobilization and the Islamist Landslide in the Saudi Municipal Elections of 2005," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 3, no. 4, Oct.-Dec. 2010, pp. 515-533.

44 Condoleezza Rice, "Remarks at the American University in Cairo" (Washington, DC: Department of State, 20 June 2005, <http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/200548328/.htm>.

٤٥ جلبير الأشقر، "فرص الربيع العربي ومخاطره"، **لوموند دبلوماتيك**، تموز/يوليو ٢٠٠٥،
<http://www.mondiploar.com/article184.html>.

٤٦ كارل ماركس وفريدريك إنجلس [إنغلز]، **بيان الحزب الشيوعي**، ترجمة عصام الأمين، أرشيف الماركسيين على الإنترنت (نسخ إلكتروني: وجدي حمدي، ٢٠٠٠)، ص ٨-٩ (التشديد من عندي) [ترجمة معدلة بشكل طفيف. - م].
<http://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1848-cm/index.htm>.

٤٧ انظر "١١ أطروحة حول الانبعاث الحالي للسلفية الإسلامية"، التي كتبتها سنة ١٩٨١ وأعيد نشرها في كتابي **الشرق الملتهب** (ص ٦٩-٨٢)، كما طورتها في كتابي **صدام الهمجيات**.

٤٨ انظر
Salwa Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006).

٤٩ بحسب شهادة محمد حبيب في قناة التلفزيون المصرية سي بي سي، وفقاً لما روته جريدة **المصري اليوم** القاهرية، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٢.

٥٠ ترد شهادة أخرى لمحمد حبيب ترويها سمر الجمل في "خيرت الشاطر وأبو الفتوح، فرسا الرهان من رحم الإخوان"، **الشروق**، ٧ أبريل ٢٠١٢. وتمثّل المفاوضان الآخران من جانب الجماعة في مرشدها محمد مهدي عاكف وخيرت الشاطر.

٥١ انظر
Robert Dreyfuss, *Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam* (New York: Henry Holt, 2005).

وكان يجدر بروبرت دريفوس أن يقتصر على إجراء تحقيق عن علاقات الولايات المتحدة بالأصولية الإسلامية، دون أن يسعى إلى تقديم تحليل لتاريخ هذا التيار يفتقر المؤلف إلى المؤهلات اللازمة لإجرائه. فهو، في بداية كتابه، يستلهم بالأساس إيلي قدوري ليروي سيناريو عن نشأة الأصولية الإسلامية ينتمي إلى عالم الإثارة الصحافية. وبشأن التعاون بين واشنطن والإخوان المسلمين في أوروبا في زمن الحرب الباردة، انظر أيضاً
Ian Johnson, *A Mosque in Munich: Nazis, the CIA, and the Rise of the Muslim Brotherhood in the West* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2010).

٥٢ حول رشيد رضا، انظر كتابي **العرب والمحرقة النازية**، ص ١٥٨-١٦٣ (القاهرة) و ١٧٠-١٧٥ (بيروت).

٥٣ حول العلاقات بين الإخوان المسلمين والمملكة السعودية، انظر حسام تمّام، "الإخوان والسعودية: هل دقت ساعة الفراق؟"، في تمّام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، الطبعة الثانية (القاهرة: مدبولي، ٢٠١٠)، ص ١٠٠–١٠٨. والباحث المصري حسام تمّام، الذي كانت معرفته بالحركات الإسلامية بلا نظير، توفّي قبل الأوان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٥٤ في ١٩٥٨، أقنع سعيد رمضان فيصل بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة السعودية آنذاك، بتمويل جهوده من أجل إنشاء شبكة للدعوة الإسلامية في أوروبا، وأقام في سويسرا لهذا الغرض. انظر Johnson، *A Mosque in Munich*، وانظر أيضاً عبده مصطفى دسوقي، "الدكتور سعيد رمضان، السكرتير الشخصي للإمام حسن البنا وزوج ابنته" في الموسوعة الإلكترونية للإخوان المسلمين، **إخوان ويكي**، <http://www.ikhwanwiki.com/>. وحول التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، انظر للمؤلف نفسه على الموقع نفسه، "التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. النشأة والتاريخ".

٥٥ حول التنظيم الدولي للإخوان، انظر

Alison Pargeter, *The Muslim Brotherhood: The Burden of Tradition* (London: Saqi, 2010), pp. 96–132,

وهذا الكتاب هو أفضل دراسة متاحة عن شبكة الإخوان المسلمين الدولية.

٥٦ دسوقي، "التنظيم العالمي للإخوان والنشأة الثانية"، **إخوان ويكي**.

٥٧ انظر تمام، **تحولات الإخوان المسلمين**، ص ٨٢–٨٦.

٥٨ يرد الاقتباس في

Hesham al-Awadi, *In Pursuit of Legitimacy: The Muslim Brothers and Mubarak, 1982–2000* (London: Tauris Academic Studies, 2004), pp. 186–187.

٥٩ حول التحوُّل السياسي للإخوان المسلمين، انظر مقال منى الغباشي

Mona El-Ghobashy, "The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers", in *International Journal of Middle East Studies*, vol. 37, no. 3 (Aug. 2005), pp. 373–395.

وثمة مؤلفات كثيرة عن سيد قطب، نخص منها الكتب التالية: شريف يونس، **سيد قطب والأصولية الإسلامية** (القاهرة: دار طيبة، ١٩٩٥)؛

Olivier Carré, *Mystique et politique. Lecture révolutionnaire du Coran par Sayyid Qutb, Frère musulman radical* (Paris: Presses de la FNSP and Cerf, 1984); Adnan Musallam, *From Secularism to Jihad: Sayyid Qutb and the Foundations of Radical Islamism* (Westport, CT: Praeger, 2005); and John Calvert, *Sayyid Qutb and the Origins of Radical Islamism* (New York: Columbia University Press, 2010).

٦٠ انظر

Yaroslav Trofimov, *The Siege of Mecca: The Forgotten Uprising in Islam's Holiest Shrine and the Birth of al Qaeda* (New York: Doubleday, 2007).

٦١ "الدكتور سعيد رمضان"، **إخوان ويكي**. دُفِن رمضان في مصر.

٦٢ انظر

Allen Fromherz, *Qatar: A Modern History* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2012).

٦٣ كرّس آلن فرومهرز الجزء الأكبر من الفصل السادس من كتابه لتقديم لمحة عامة عن السياسة الخارجية الدينامية جداً للأمير حمد، تحت عنوان فرعي هو

"Hamad's Qatar and the World - A Diplomacy of Stealth and Wealth", pp. 86–110.

وانظر أيضاً

Hugh Eakin, "The Strange Power of Qatar", *New York Review of Books*, vol. 58, no. 16, 27 Oct. 2011.

64 Fromherz, *Qatar: A Modern History*, pp. 88–90.
65 Pierre Bourdieu, *Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action* (Paris : Seuil, 1994), p. 187.

٦٦ انظر
Bettina Gräf and Jakob Skovgaard-Petersen, eds., *Global Mufti: The Phenomenon of Yusuf al-Qaradawi* (London: Hurst, 2009).

٦٧ يوسف القرضاوي، "مع التنظيم العالمي للإخوان"، *Qaradawi.net*، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، <http://qaradawi.net/life/814-41-12-20-09-2011-5194/.html>.

٦٨ يوسف القرضاوي، "القرضاوي ينفي تلقيه عرضاً من الإخوان لخلافة الهضيبي"، **الجزيرة.نت**، ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤،
<http://www.aljazeera.net/news/pages/558d374a-bc05-4639-b537-85c220dd7e50>.

و"الاستعفاء من العمل التنظيمي في الإخوان"، *Qaradawi.net*، ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، <http://qaradawi.net/life/850-22-12-29-09-2011-940/.html>.

٦٩ القرضاوي، "الاستعفاء من العمل التنظيمي في الإخوان".

٧٠ ولنذكّر بالمناسبة بأن السلالة الحاكمة القطرية تتبنى هي ذاتها الوهابية.

٧١ حول السلفية والمعاني المختلفة للتسمية، انظر
Roel Meijer, ed., *Global Salafism: Islam's New Religious Movement* (New York: Columbia University Press, 2009),

وخصوصاً مقدمة مايجر، ص ١-٢٩.

٧٢ تمّام، **تحولات الإخوان المسلمين**، ص ١٤١.

٧٣ انظر
Bettina Gräf, "The Concept of *wasatiyya* in the Work of Yusuf al-Qaradawi", in Gräf and Skovgaard-Petersen, eds., *Global Mufti*, pp. 213–238.

٧٤ انظر مجموعة المقالات السبع عن العلاقات بين يوسف القرضاوي والإخوان المسلمين التي نشرها حسام تمّام في جريدة **الشروق** القاهرية اليومية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أغسطس/آب ٢٠١١ تحت عنوان "القرضاوي والإخوان. قراءة في جدلية الشيخ والحركة".

75 The Brookings Project on U.S. Policy Towards the Islamic World, *An Agenda for Action: The 2002 Doha Conference on U.S. Relations with the Islamic World* (Washington, DC: The Brookings Institution, 2003).

انظر أيضا، حسام عبدالحميد، "مؤتمر الدوحة: خطوة أولى لحوار إسلامي أمريكي"، **إسلام أون لاين** (بالأصل)، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢،
<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/europe-north-america-australia/85660-2002-11-0400-00-2000%.html>

٧٦ موقع المنتدى العالمي الأمريكي الإسلامي هو <www.dohanetwork.org>.

٧٧ تمّام، **تحولات الإخوان المسلمين**، ص ١٤٧.

78 Pargeter, *The Muslim Brotherhood*, p. 90.
79 David Kaplan, "Hearts, Minds, and Dollars", *U.S. News & World Report*, 17 April 2005, <http://www.usnews.com/usnews/news/articles/05042525/roots.htm>.

٨٠ للاطلاع على عرض رصين للجدال حول العلاقة بين "الترويج للديمقراطية" و"الإسلاميين"، انظر التقرير الذي أعده جيريمي شارب للكونغرس الأمريكي
Jeremy Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma* (Washington, DC: Congressional Research Service, 15 June 2006).

81 Bettina Gräf, "IslamOnline.net: Independent, interactive, popular", *Arab Media & Society*, no. 4 (Winter 2008), <http://www.arabmediasociety.com/?article=576>.

٨٢ في سنة ٢٠٠٥، ورداً على السفير الأمريكي الذي طلب مقابلته، رد محمد مهدي عاكف، المرشد العام للإخوان المسلمين المصريين آنذاك، بأنه لا يمكن أن يلتقي به سوى في حضور ممثل عن الحكومة المصرية.

٨٣ تمّام، **تحولات الإخوان المسلمين**، ص ١٤٨-١٤٩.

84 Khairat el-Shatir, "No Need to Be Afraid of Us", *The Guardian*, 23 Nov. 2005.

85 Associated Press, "Egypt's Muslim Brotherhood Chief: We Don't Recognize Israel, but Won't Fight it", *Haaretz*, 27 Nov. 2005.

٨٦ فقط في سنة ٢٠٠٣ أطلقت **أم بي سي قناة العربية**، المنافسة لقناة **الجزيرة**.

87 Mohamed Zayani, "Al Jazeera and the Vicissitudes of the New Arab Mediascape", in Zayani, ed., *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media* (London: Pluto, 2005), p. 14.

يوفر هذا العمل الجماعي نظرة شاملة عن الأوجه المختلفة للقناة القطرية.

٨٨ استقال وضاح خنفر من منصبه سنة ٢٠١١، ونُسب رحيله إلى الفضيحة التي أثارتها وثائق منشورة في **ويكيليكس** تخصّ تعاونه مع السلطات الأمريكية بشأن تغطية **الجزيرة** للحرب في العراق.

89 Marc Lynch, *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today* (New York: Columbia University Press, 2006).

انظر أيضاً

Naomi Sakr, *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East* (London: I.B. Tauris, 2001).

90 William Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport, CT: Praeger, 2004), p. 220.

٩١ خصّصت الحكومة القطرية ١٣٧ مليون دولار سنوياً لعمل قناة **الجزيرة** خلال السنوات الخمس الأولى للقناة (المرجع ذاته، ص ٢٢١).

92 John Alterman, *New Media, New Politics? From Satellite Television to the Internet in the Arab World*, Policy Paper no. 48 (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1998), p. xii.

93 Dubai Press Club, *Arab Media Outlook 2009-2013* (Dubai: Dubai Press Club, 2010), p. 44.

٩٤ المرجع ذاته، ص ٤٦.

95 Alterman, *New Media, New Politics?*, p. 76.

96 Dubai Press Club, *Arab Media Outlook 2009-2013*, p. 47.

دعونا نُشير بالمناسبة إلى العدد الكبير للقنوات الفضائية الخلاعية باللغة العربية. وهذا المرجع لا يحصيها بشكل منفصل، ولكنها تُشكل بالتأكيد جزءاً هاماً من القنوات الأربعين "التفاعلية" والقنوات الاثنين والعشرين "المتخصصة" التي وردت في الإحصاء.

٩٧ انظر

Ehab Galal, "Yusuf al-Qaradawi and the New Islamic TV", in Gräf and Skovgaard-Petersen, eds., *Global Mufti*, pp. 149-180.

98 Abdallah Schleifer, "Interview with Sheikh Yusuf al-Qaradawi", *Transnational Broadcasting Studies*, no. 13 (Fall 2004), <http://www.tbsjournal.com/Archives/Fall04/interviewyusufqaradawi.htm>.

99 Lynch, *Voices of the New Arab Public*, p. 88.

100 Mahmoud Al-Sadi, "Al Jazeera Television : Rhetoric of Deflection", *Arab Media & Society*, no. 15, Spring 2012, < http://www.arabmediasociety.com/?article=786>.

101 René Naba, *Les Révolutions arabes* (Paris: Bachari, 2011), p. 104.

الفصل الرابع

1 Louis Althusser, *Pour Marx* (Paris : François Maspéro, 1967), pp. 97-99
(التشديد في الأصل).

٢ المرجع ذاته، ص ١٠٥-١٠٦ (التشديد في الأصل).

٣ المرجع ذاته، ص ٩٦ (التشديد في الأصل). كُتب النص الذي أُخذت منه هذا الاقتباسات – وعنوانه "التناقض والتحديد التضافري (ملاحظات لبحث)" – سنة ١٩٦٢. وهو يولي مساحة حاسمة "للعامل الذاتي"، بل يميل بإفراط نحو شخصنة هذا العامل (دور لينين). وبعدها بسنوات، في اللحظة التي كان فيها النموذج البنيوي في ذروته في فرنسا، تاركاً بصماته على جميع حقول الفكر، راح ألتوسير – في كتابات مثل **قراءة رأس المال** (١٩٦٥) أو أسوأ نصوصه على الإطلاق، **رد على جون لويس** (١٩٧٣) – يوغل بإسراف في نظرية "السيرورة بدون ذات فاعلة"، محاولاً تفريغ "العامل الذاتي" من السيرورة التاريخية واختزالها في آلية بنيوية.

٤ فلاديمير لينين، **إفلاس الأممية الثانية**، ترجمة إلياس شاهين، **المختارات في ١٠ مجلدات**، المجلد ٥ (موسكو: دار التقدّم، ١٩٧٦)، ص ٢٩٧-٢٩٨ (التشديد في الأصل، وقد تم تنقيح الترجمة العربية في ضوء الترجمة الإنكليزية).

5 Mohamed El-Sayed, "Memories of 1977", *Al-Ahram Weekly*, no. 881, 24–30 Jan. 2008, <http://weekly.ahram.org.eg/2008881//eg5.htm>.

٦ دلال البزري، "ليس غضب الصابرين ككل غضب، والمصريّون سادة الصابرين..."، **الحياة**، ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٨. وقد نُشر المقال لاحقاً ضمن كتاب المؤلفة المعنون **مصر ضد مصر** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩)، ص ٣٠٥-٣٠٨.

7 Sadri Khiari, *Tunisie: le délitement de la cité. Coercition, consentement, résistance* (Paris: Karthala, 2003), pp. 195–196.

8 Ingrid Melander, "Interview – Tunisia must open up or risk unrest – opponent", *Reuters*, 10 June 2008.

٩ محمد جمال باروت، "سوريا ٢٠١٠: الإصلاح أو الكارثة"، **التجديد العربي**، ٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥،

<http://arabrenewal.info/كتاب-عادين/٦٧٧٢-سوريا-٢٠١٠-الإصلاح-أو-الكارثة.html>.

ولم يجر فقط تجاهل تحذير الكاتب، بل إن الإصلاحات النيوليبرالية، التي حذر من عواقبها، تسارعت وتيرتها اعتباراً من سنة ٢٠٠٥. انظر مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (VI): ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٨، ٦ تموز/يوليو ٢٠١١، ص ١٤-١٥.

١٠ مصطفى بسيوني، "جلبير الأشقر، أستاذ التنمية في جامعة لندن: النظام المصري جمع سيئات نظام السوق ونظام الشمولية وترك حسناتهما"، **الدستور**، ١١ أغسطس/آب ٢٠٠٩.

١١ جلبير الأشقر، "اليسار العربي: حوار أجراه وائل عبد الرحيم"، **الآداب**، العدد ٤-٥، ٢٠١٠، ص ٤٩.

١٢ استشعر المحافظ الجديد وليد فارس هو الآخر الانفجار الإقليمي في كتابه الصادر بالإنكليزية المعنون *The Coming Revolution: Struggle for Freedom in the Middle East* (New York: Threshold Editions, 2010),

والمزيَّن بتعليق امتداحي من السياسي الأمريكي اليميني ميت رومني. ولكنه كان يراها "ثورة" ليبرالية موالية للغرب في استمرارية مع "ثورة الأرز" في لبنان سنة ٢٠٠٥ و"الحركة الخضراء" في

إيران سنة ٢٠٠٩، وفقاً لقراءته لتلك الأحداث. ويتعلق الأمر هنا بتعبير عن رؤية الأيديولوجيين الأشد شططاً في حاشية إدارة جورج دبليو بوش، من أمثال مايكل ليدين (الذي أشرنا إليه في الفصل الثالث).

١٣ انظر عدنان المنصر، **الدر ومعدنه: الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس، ١٩٢٤–١٩٧٨. جدلية التجانس والصراع** (تونس: المغاربية، ٢٠١٠).

١٤ حول انتفاضة الحوض المنجمي في قفصة، انظر كارين غانتان وأميّة صدّيق، "انتفاضة "أبناء المناجم" في تونس"، **لوموند ديبلوماتيك**، تموز/يوليو ٢٠٠٨،
<http://www.mondiploar.com/article2093.html>.

وانظر أيضاً
Larbi Chouikha and Eric Gobe, "La Tunisie entre la 'révolte du bassin minier de Gafsa' et l'échéance électorale de 2009", *L'Année du Maghreb* 2009, pp. 387–420.

وتوجد صيغة مختصرة من هذا المقال الأخير بالإنكليزية على الإنترنت:
Eric Gobe, "The Gafsa Mining Basin between Riots and a Social Movement: Meaning and Significance of a Protest Movement in Ben Ali's Tunisia",
<http://hal.inria.fr/docs/0026/78/55//PDF/Tunisia_The_Gafsa_mining_basin_between_Riots_and_Social_Movement.pdf>.

١٥ حزب العمال الشيوعي التونسي، "الاحتجاجات تدق أبواب القصرين"،
<http://www.albadil.org/spip.php?article1739>.

16 "Tunisie: Un rassemblement de jeune diplômés chômeurs de la ville de Skhira tourne à l'affrontement avec les forces de l'ordre", *Nawaat*, 4 Feb. 2010,
<http://nawaat.org/portail/201004/02//tunisie-un-rassemblement-de-jeune-diplomes-chomeurs-de-la-ville-de-skhira-tourne-a-laffrontement-avec-les-forces-de-lordre/>.

17 Luiza Toscane, "Victoire de la population à Ben Guerdane", *Nawaat*, 3 octobre 2010,
<http://nawaat.org/portail/201003/10//victoire-de-la-population-a-ben-guerdane/>.

١٨ الوصف السابق الوجيز للنضالات التي شهدتها تونس على مر السنوات الأخيرة، دون أن نعود إلى ما هو أبعد زمنياً، يبيّن مدى ضعف أطروحة "الاستعباد الإرادي" أو "قوة الطاعة" التي دافعت عنها بياتريس هيبو في معرض تفسيرها لاستقرار نظام بن علي. ونرى ذلك في الطريقة التي أصرت بها الكاتبة على تبرير موقفها بعد الانتفاضة: "الواقع، على العكس من تحليل تعمّم لدى المعلقين السياسيين وفي وسائل الإعلام، وفي صفوف المعارضين القدامى، هو أن السيطرة السياسية لم تتجسد بصورة رئيسية في السلطة المطلقة لبن علي، ونهم أقارب الرئيس إلى النهب، وحظر أي حياة سياسية عن طريق العنف والسيطرة البوليسية. فالحال أن **المعارضين كانوا قليلين جداً**. وحتى لو كان لقمعهم، بل للقضاء عليهم، آثارٌ هامة إذ شكلا "مثالاً" رادعاً وبثّا الشعور بالخوف، فإن هذا العنف المحتمل لم يكن وحده الذي يفسِّر **طاعة التونسيين** على مدى عقود. فهذه الطاعة كانت على نحو أعمق بكثير ثمرة للتمفصل بين عنف كامن أو خبيث على يد الشرطة والرقابة المقترنة بحكم الحزب الواحد من جهة، و**آليات قوية للاشتمال من جهة أخرى**".

("Tunisie. Économie politique et morale d'un mouvement social", *Politique africaine*, no. 121, March 2011, p. 6 – التشديد من عندي).

ونجد تفنيداً جيداً غير مباشر لكلام بياتريس هيبو في المقابلة التي أجرتها مع صدري الخياري في العدد ذاته من مجلة **بوليتيك أفريكان**، بعنوان "الثورة التونسية لم تأت من العدم" ("La Révolution tunisienne ne vient pas de nulle part")، ص ٢٣–٢٤. انظر أيضاً
Amin Allal et Vincent Geisser, "Tunisie : 'Révolution de jasmin' ou Intifada ?", *Mouvements*, no. 66, été 2011, pp. 62–68.

19 Habib Ayeb, "Social and Political Geography of the Tunisian Revolution: The Alfa Grass Revolution", *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 129, Sept. 2011, p. 473.

٢٠ هذه الازدواجية ذاتها بين حريات رأس المال وحريات العمل وجدت تعبيراً آخر عنها في تعجُّل سلطات الاحتلال في العراق في التحرير المفرط لاقتصاد البلد بعد غزو ٢٠٠٣، مع الإبقاء على قانون العمل الشمولي الذي أصدره صدام حسين سنة ١٩٨٧.

٢١ انظر

Hossam el-Hamalawy, "1977: The Lost Revolution", <http://www.scribd.com/doc/128930451977/-Bread-Uprising>.

٢٢ انظر

Marie Duboc, "La contestation sociale en Égypte depuis 2004. Précarisation et mobilisation locale des ouvriers de l'industrie textile", in Sarah Ben Néfissa and Blandine Destremau, eds., *Protestations sociales, révolutions civiles. Transformations du politique dans la Méditerranée arabe, Revue Tiers Monde*, special issue 2011, pp. 95–115.

٢٣ انظر مصطفى بسيوني وعمر سعيد، **رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٠٠٧).

٢٤ انظر جمال محمد عويضة، **ملحمة اعتصام موظفي الضرائب العقارية** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٠٠٨).

٢٥ إحصائيات جمعها مركز الأرض لحقوق الإنسان في القاهرة <http://www.lchr-eg.org/>. وحول نضالات هذه الفترة، انظر فاطمة رمضان، "صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية خلال عام ٢٠٠٧" (القاهرة: المرصد النقابي العمالي، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، بدون تاريخ) و"إطلالة على الحركة العمالية في مصر (٢٠٠٧–٢٠٠٩)"، **الحوار المتمدن**، ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٢،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=313257>.

وفاطمة رمضان هي واحدة من أفضل مراقبي النضالات العمالية في مصر اطّلاعاً، وهي اليوم عضو في المكتب التنفيذي للاتحاد المصري للنقابات المستقلة. وانظر أيضاً

Joel Beinin, "A Workers' Social Movement on the Margin of the Global Neoliberal Order, Egypt 2004–2009", in Beinin and Frédéric Vairel, eds., *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), pp. 181-201.

وانظر كذلك التحليلات التي كتبها أو شارك في كتابتها جويل بينين في ٢٠٠٧–٢٠٠٨ في:

Middle East Research Online <http://www.merip.org/mero/>.

وانظر أيضاً

Rabab El-Mahdi, "Labour Protests in Egypt: Causes and Meanings", *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 129, September 2011, pp. 387-402.

٢٦ انظر

Ekram Ibrahim, "6th of April 2008: A Workers' Strike Which Fired the Egyptian Revolution", *Al-Ahram Online*, 6 April 2012, <http://english.ahram.org.eg/News/38580.aspx>.

٢٧ من أجل لمحة عامة عن حالة الاحتجاجات في المنطقة عشية انتفاضة ٢٠١١، انظر:

Marina Ottaway and Amr Hamzawy, "Protest Movements and Political Change in the Arab World", *Policy Outlook* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace), 28 Jan. 2011.

٢٨ حول كفاية وحالة النضالات في مصر قبل عامين من الانتفاضة، انظر

Rabab El-Mahdi and Philip Marfleet, eds., *Egypt : Moment of Change* (London: Zed, 2009).

وانظر أيضاً

Maha Abdelrahman, "In Praise of Organisation: Egypt Between Activism and Revolution", *Development and Change* (forthcoming, spring 2013).

٢٩ انظر

Charlotte Velut and Laurent Bonnefoy, "Tawakkul Karmân : figure de la révolution", in Bonnefoy, Franck Mermier et Marine Poirier, dir., *Yémen. Le tournant révolutionnaire* (Sanaa: Cefas and Paris: Karthala, 2012), pp. 173–176.

30 Islah Jad, "The NGO-isation of Arab Women's Movements", 2004, <http://www.shebacss.com/docs/sowcere0036-09.pdf>.

31 Doug McAdam, Sidney Tarrow and Charles Tilly, *Dynamics of Contention* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2001).

٣٢ المرجع ذاته، ص ٨.

٣٣ المرجع ذاته، ص ٣٣١-٣٣٢.

٣٤ انظر

Jeffrey Ghannam, *Social Media in the Arab World: Leading up to the Uprisings of 2011* (Washington, DC: Center for International Media Assistance, NED, 3 Feb. 2011).

35 Hamid Dabashi, *The Arab Spring: The End of Postcolonialism* (London: Zed, 2012), p. 239.

36 Tariq Ramadan, *The Arab Awakening: Islam and the New Middle East* (London: Allen Lane, 2012).

ينتقد طارق رمضان إدوارد سعيد بصورة "جوهرانية" بامتياز حينما يأخذ على المفكر الفلسطيني كونه "مقبولاً على نطاق واسع" في الغرب، في حين أنه هو ذاته يفعل كل ما يستطيع لكي يجري القبول به في هذا الغرب، بل إنه نجح في ذلك "على نطاق واسع" وإن ظل مثيراً للجدل (مثله، في هذا المقام، مثل سعيد).

٣٧ انظر

Eric Toussaint, "The International Context of Global Outrage", CADTM, 30 Dec. 2011, <cadtm.org/Breve-retrospective-des-mouvements>.

38 ITU, "Key Global Telecom Indicators for the World Telecommunication Service Sector," <http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/index.html>.

39 Dubai School of Government, *Arab Social Media Report*, vol. 1, no. 1, Jan. 2011.

40 Dubai School of Government, *Arab Social Media Report*, vol. 1, no. 2, May 2011.

٤١ انظر تقارير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع للحكومة المصرية، وبالأخص التقرير المعنون **من الإنترنت إلى التحرير: ٢٥ يناير من واقع الفيس بوك والتويتر، تقارير معلوماتية**، المجلد الخامس، العدد ٥٣، مايو/أيار ٢٠١١.

٤٢ سامي بن غربية، "الحراك الإلكتروني العربي: مواجهة القمع ومخاطر الاختراق"، **نواة**، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠،

<http://nawaat.org/portail/2010/11/10/الحراك-الالكتروني-العربي-مواجهة-الق/>،

(أدخلت تعديلات طفيفة على النص العربي في ضوء الأصل الإنكليزي).

43 Jillian York, "The False Poles of Digital and Traditional Activism", <http://jilliancyork.com/201027/09//the-false-poles-of-digital-and-traditional-activism/>.

وانظر أيضاً هذا الملف الذي يخلص إلى الاستنتاج ذاته على ضوء الانتفاضة العربية:

La Confiance dans la société numérique méditerranéenne. Vers un espace .med (*IPEMED Palimpsestes*, no. 7, July 2011).

٤٤ كاريل ميرفي، "لماذا انتقل الجدل السياسي في الشرق الاوسط الى العالم الافتراضي؟"، **المجلة**، ١٣

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩،
<http://www.majalla.com/arb/200911//article5510731>.

٤٥ بن غربية، "الحراك الإلكتروني العربي: مواجهة القمع ومخاطر الاختراق".

46 Mohammed Hachemaoui, "Y a-t-il des tribus dans l'urne ? Sociologie d'une énigme électorale (Algérie)", *Cahiers d'études africaines*, vol. LII (1), no. 205, 2012, pp. 103-163.

وللاطلاع على دراسة مقارنة لدور القبلية في ليبيا وتونس، وهما مجتمعان على درجتين من التحديث مختلفتين جداً، انظر محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١).

٤٧ يروي ضابط متقاعد من جيش الولايات المتحدة قصة استخدام الاحتلال الأمريكي في العراق للعامل القبلي في مكافحته للقاعدة. انظر

Lt. Colonel Michael Silverman, *Awakening Victory: How Iraqi Tribes and American Troops Reclaimed Al Anbar and Defeated Al Qaeda in Iraq* (Havertown, PA: Casemate, 2011).

وأعطى مؤلف آخر لكتاب يمجّد هذه المعركة عنواناً ملائماً جداً لوصف انخراط القوات الأمريكية في لعبة القبائل في العراق: "القبيلة الأقوى" –

Bing West, *The Strongest Tribe: War, Politics, and the Endgame in Iraq* (New York: Random House, 2008).

٤٨ فواز طرابلسي، **الديمقراطية والثورة** (بيروت: رياض الريس، ٢٠١٢)، ص ٢٢.

49 Nazih Ayubi, *Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1995).

٥٠ انظر

Paul Cochrane, "Boon Time for Mercenaries", *Executive*, no. 143, June 2011,
<http://www.executive-magazine.com/getarticle.php?article=14309>.

51 Mujib Mashal, "Pakistani Troops Aid Bahrain's Crackdown", *Aljazeera.com*, 30 July 2011,
<http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011201172514504857488/07/.html>.

52 Carmen Becker, "Strategies of Power Consolidation in Syria Under Bashar al-Asad: Modernizing Control Over Resources", *Arab Studies Journal*, vol. 1314/, no. 21/, Fall 2005/ Spring 2006, p. 87.

53 Barack Obama, "Remarks by the President on Egypt", Washington, DC: White House, 11 February 2011,
<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/201111/02//remarks-president-egypt>.

الفصل الخامس

1 Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), ch. 4, pp. 192-263.

٢ للاطلاع على شهادات حية عن الأسابيع الأولى للانتفاضة التونسية، انظر نزار شقرون، **رواية الثورة التونسية** (تونس: دار محمد علي، ٢٠١١)، إضافة إلى

José Daniel Fierro and Santiago Alba Rico, *Túnez, la Revolución* (Hondarribia: Hiru, 2011).

٣ هذه المعلومات الأخيرة تستند إلى شهادتَيْ زوجة بن علي ومدير حرسه الرئاسي:

Leila Trabelsi, *Ma vérité* (Paris: Editions du Moment, 2012) ; "La chute du régime Ben Ali racontée par Ali Sariati, le chef de la garde présidentielle", *Le Monde*, 2 April 2011.

وتوجد صيغة أخرى رواها للصحافة في ٨ أغسطس/آب ٢٠١١ قائد فريق مكافحة الإرهاب الذي يبدو جلياً أنه كان يبحث عن تعظيم دوره. وقد نشر الموقع الفرنسي Mediapart هذه الرواية كسبق صحافي، ثم تبنّاها كاتب السبق الصحافي، بيير بوشو، في كتابه الثري بالمعلومات في ما عدا ذلك:

Pierre Puchot, *La Révolution confisquée. Enquête sur la transition démocratique en Tunisie* (Paris: Sindbad/Actes Sud, 2012).

وهذه الرواية للأحداث بعيدة الاحتمال. انظر

"Qui se cache derrière Samir Tarhouni ?", *Maghreb Intelligence*, 11 Aug. 2011, <http ://www.maghreb-intelligence.com/tunisie/1523-qui-se-cache-derriere-samir-tarhouni.html>.

4 C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956).

٥ للاطلاع على كشفيْ حساب نقديين عن أولى مراحل الثورة التونسية، انظر بشير الحامدي، **الحق في السلطة والثورة والديمقراطية. قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة** (سيدي بوزيد: دنيا، ٢٠١١)، وفريد العليبي، **تونس: الانتفاضة والثورة** (صفاقس: نهى، ٢٠١١).

٦ هشام سلام، "الانقضاض على العمال المصريين"، **جدلية**،

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/2193/الإنقضاض-على-العمال-المصرين>،

ترجمة يوسف حداد عن مجلة **ميدل ايست ريبورت الصادرة باللغة الانكليزية، العدد ٢٣٩**.

٧ عادل زكريا وآخرون، "ثورة العمال: احتجاجات عمالية لأكثر من ٣٠٠ ألف عامل في ٦٠ موقعاً عمالياً بـ ٩ محافظات"، **البديل**، ٩ فبراير/شباط ٢٠١١،

<http://elbadil.com/300-ثورة-العمال-احتجاجات-عمالية-لأكثر-من>.

٨ انظر أيضاً "عشرات الإضرابات بمختلف المحافظات والمطالب: تثبيت وحوافز وإقالة مسؤولين"، **المصري اليوم**، ١٠ فبراير/شباط ٢٠١١،

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=287488&IssueID=2042>.

٩ "موجة جديدة من الاحتجاجات العمالية تجتاح القاهرة والمحافظات"، **المصري اليوم**، ١١ فبراير/شباط ٢٠١١،

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=287569&IssueID=2043>.

١٠ انظر مقالات الصحف الصادرة في ١١ فبراير/شباط المجموعة في

<http://www.id3m.com/D3M/ShowFilesFolders.php?ID=820&Page=336>.

وانظر أيضاً مساهمة فاطمة رمضان على موقع **الحوار المتمدن**، ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٢،

<http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=319653>.

إضافة إلى

Françoise Clément, Marie Duboc and Omar El Shafei, "Le rôle des mobilisations des travailleurs et du mouvement syndical dans la chute de Moubarak", *Mouvements*, no. 66, été 2011, pp. 69-78.

١١ مصطلح "المجمّع العسكري-الصناعي" صار شهيراً بعد أن استخدمه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في خطابه الوداعي في ختام ولايته الرئاسية في يناير/كانون الثاني ١٩٦١.

١٢ انظر زينب أبو المجد، "سر العسكر: السوق الملتبسة في مصر"، **صدى** (واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، ٩ فبراير/شباط ٢٠١٢،

<http://carnegieendowment.org/2012/02/099سر-العسكر-السوق-الملتبسة-في-مصر/ixh>

وكذلك للكاتبة ذاتها "الجيش والاقتصاد في بر مصر"، **جدلية**، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3693/الجيش-والاقتصاد-في-بر-مصر>.

وحول تطور المجمّع العسكري-الصناعي، انظر:
LTC Stephen Gotowicki, U.S. Army, "The Military in Egyptian Society", in Phebe Marr, ed., *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role* (Washington, DC: National Defense University Press, 1999), pp. 105-125.

وحول وضعه الراهن، انظر:
Shana Marshall, "Egypt's Other Revolution: Modernizing the Military-Industrial Complex", *Jadaliyya*, 10 Feb. 2012, <www.jadaliyya.com/pages/index/4311/egypts-other-revolution_modernizing-the-military-i>.

وحول دور الجيش في ظل مبارك، انظر:
Imad Harb, "The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?", *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2, Summer 2003, pp. 269-290.

١٣ أبو المجد، "سر العسكر".

١٤ **ويكيليكس**، برقية مرسلة من السفارة الأمريكية في القاهرة بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، <http://wikileaks.org/cable/200808/09/CAIRO2091.html#>.

15 Gotowicki, "The Military in Egyptian Society", pp. 121-122.

١٦ حول المسألة الطائفية في مصر، انظر عزمي بشارة، **هل من مسألة قبطية في مصر؟** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، وكذلك عاطف سعيد، "المشكلة الطائفية في مصر والبديل العلماني الثوري"، **الثورة الدائمة**، العدد ٢، ربيع ٢٠١٢، ص ١١-٢٨.

١٧ حول المرحلة الأولى من الانتفاضة اليمنية في مجملها وجوانبها المختلفة، انظر:
Laurent Bonnefoy, Franck Mermier and Marine Poirier, eds., *Yémen. Le tournant révolutionnaire* (Sanaa: Cefas and Paris: Karthala, 2012).

18 Jeremy Sharp, *Yemen: Background and U.S. Relations* (Washington, DC: Congressional Research Service, 8 June 2011), pp. 1-2.

19 Steven Erlanger, "In Yemen, U.S. Faces Leader Who Puts Family First", *New York Times*, 5 Jan. 2010.

٢٠ انظر
"Ali Abdullah Saleh Family in Yemen Govt and Business", *Armies of Liberation*, 8 April 2006, <http://armiesofliberation.com/archives/200608/04//ali-abdullah-saleh-family-in-yemen-govt-and-business/>.

٢١ حول الحركات الإسلامية في اليمن، انظر عبد الملك عيسى، **حركات الإسلام السياسي في اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢). وحول حزب الإصلاح، انظر أيضاً:
Jillian Schwedler, *Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen* (New York: Cambridge University Press, 2006).

٢٢ أكّد تطوُّر الوضع في اليمن النقد الذي طرحته ليزا ويدين لنظرية "الدولة الفاشلة" (*failed state*)، التي تهمل الواقع القائل بأن ما يوصف بأنه "فشل" مؤسسي يمكن أن يكون بالأحرى نتاجاً لاستراتيجية للسلطة، مثلما كان عليه الحال في اليمن ولا يزال:
Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen* (Chicago : Chicago University Press, 2008), esp. chap. 4.

٢٣ "أحداث الثورة في اليمن"، **الجزيرة.نت**، ١٣ أبريل/نيسان ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/news/pages/2ff247c6-5abc-4297-a1fd-b1d9f45516a1>.

٢٤ انظر
Jeremy Scahill, "Washington's War in Yemen Backfires" (14 Feb. 2012), *The Nation*, 5 March 2012.

٢٥ وفقاً لتقرير **المجموعة الإحصائية ٢٠١١** الصادر عن الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين،

<http://www.cio.gov.bh>.

٢٦ انظر مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (III): الثورة البحرينية**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٥، ٦ أبريل/نيسان ٢٠١١.

وللاطلاع على لمحة تاريخية، انظر عمر الشهابي، "الحركات السياسية في البحرين: الماضي والحاضر والمستقبل"، **جدلية**، ١ أبريل/نيسان ٢٠١٢،

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/4841/الحركات-السياسية-في-البحرين_الماضي-والحاضر-والمستق>.

وكان هذا المقال قد نُشر على موقع **جدلية** بالإنكليزية في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٢.

٢٧ مجموعة الأزمات الدولية، **الثورة البحرينية**، ص ٤-٥.

٢٨ انظر علي أحمد الديري، "البحرين: داخل الميدان، خارج الطائفة"، **بدايات**، العدد ١، شتاء/ربيع ٢٠١٢، ص ٥٤-٦١.

٢٩ انظر

Aryn Baker, "Sunni-Shi'ite Divide Clouds Prospects for Reform in Bahrain", *Time*, 26 Feb. 2011:

"وقف محمد البوفلاسة، وهو سُني من أسرة بارزة، على المسرح في اليوم الأول للاحتجاجات معلناً، "أنا سُني، وأنا معكم". ويقول المحتجون المناهضون للحكومة إن اختفاءه الفوري بعد هذه الواقعة هو إنذار جلي من النظام للمتعاطفين من السُنة مع الحركة المؤيدة للإصلاح."

30 Vittorio Longhi and Khalil Bohazza, "Spotlight interview with Salman Jaffar Al Mahfoodh (Bahrain - GFBTU)", ITUC, 1 March 2012, <http://www.ituc-csi.org/spotlight-interview-with-salman,10736.html>.

31 Mujib Mashal, "Pakistani Troops Aid Bahrain's Crackdown", *Aljazeera.com*, 30 July 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011201172514504857488807/.html>.

٣٢ انظر

"Casualties of the 2011-2012 Bahraini uprising," *Wikipedia*, <http://en.wikipedia.org/wiki/Casualties_of_the_2011%E2932012%80%_Bahraini_uprising>.

33 Brian Murphy, "Saudi Widens Arab Spring Backlash with Bahrain 'Union' Plans," *Associated Press*, 5 March 2012.

٣٤ محافظتا الأحساء والقطيف السعوديتان إضافة إلى الأرخبيل البحريني كانت في الماضي جزءاً من منطقة كبيرة يقطنها الشيعة اسمها البحرين.

35 Leon Trotsky, *Stalin*, trans. Charles Malamuth (London: Hollis and Carter, 1947), p. 421.

36 OPEC, *Annual Statistical Bulletin 20102011/* (Vienna: OPEC, 2011).

٣٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١).

٣٨ انظر

Jonathan Bearman, *Qadhafi's Libya* (London: Zed Books, 1986), p. 239.

٣٩ يتحدث علي عبد اللطيف احميدة عن "إعادة البناء القبلي" (re-tribalization) و"بدْونة" (bedouinization) البلد في ظل القذافي في مقال لافت عن بناء القاعدة الاجتماعية للدكتاتورية، بعنوان "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، ترجمة عمر أبو القاسم الككلي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢). والمقال مترجم عن الأصل الإنكليزي:

Ali Abdullatif Ahmida, "Libya, Social Origins of Dictatorship, and the Challenge for Democracy", *Journal of the Middle East and Africa*, vol. 3, no. 1, 2012, pp. 70-81.

40 Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (New York: Cambridge University Press, 2006), p. 149.

٤١ المرجع ذاته، ص ٢٠٥.

٤٢ انظر المرجع ذاته، ص ١٥٠-١٥٢، وانظر أيضاً:

Hanspeter Mattes, "Challenges to Security Sector Governance in the Middle East: The Libyan Case", working paper, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), July 2004.

٤٣ صندوق النقد الدولي، "بيان السيد دومينيك ستراوس- كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في ختام زيارته إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، <http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2008/pr08290a.pdf>.

٤٤ صندوق النقد الدولي، "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية – مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠، النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، <http://www.imf.org/external/arabic/np/ms/2010102810/a.pdf>.

وحول موقف صندوق النقد الدولي إزاء بلدان الانتفاضة العربية، انظر:

Patrick Bond, "Neoliberal Threats to North Africa", *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 129, September 2011, pp. 481-495.

45 Patrick Haimzadeh, *Au Cœur de la Libye de Kadhafi* (Paris: J-C Lattès, 2011), pp. 109-110.

٤٦ انظر

Ashby Monk, "Gaddafi Investment Authority, 2006-2011, RIP", Oxford SWF Project, 4 March 2011, <http://oxfordswfproject.com/201104/03//gaddafi-investment-authority-2006-2011-rip/>, and Global Witness, "Leaked Gaddafi-Era Documents Expose the Need for Urgent Oil Reforms", 13 April 2012, http://www.globalwitness.org/library/leaked-documents-expose-need-urgent-oil-reforms-0>.

٤٧ نسبة ٣٠% هي تقدير منظمة العمل الدولية. وفي حين أن معدل البطالة الرسمي يقل عن ذلك، فإنه يبقى أعلى من ٢٠% ويفوق نظيره في الدول المجاورة؛ وقد أعادت السلطات الليبية الجديدة حساب هذا المعدل، وقد ارتفع إثر ذلك.

48 afrol News, "Libya economy reveals basis for protests", 16 Feb. 2011, <http://www.afrol.com/articles/37336>.

49 Ralph Chami et al., *Libya beyond the Revolution: Challenges and Opportunities* (Washington, DC: IMF, 2012).

٥٠ "سيف الإسلام القذافي يتوعد المتظاهرين"، **العربية**، ٢١ فبراير/شباط ٢٠١١، <http://www.alarabiya.net/articles/2011138498/21/02/.html>.

٥١ الخطبة الممتدة لساعة تقريباً جرى نسخها من قِبَل قوميين عرب في الأردن من المعجبين بـ"الشهيد معمر القذافي": "نص كلمة معمر القذافي يوم ٢٢ فبراير ٢٠١١"، **بلاد العرب**، ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٢، <http://beladalorb.com/cat2213198/.html>.

٥٢ "البيان التأسيسي للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت"، ٥ مارس/آذار ٢٠١١، <http://ntclibya.org/arabic/البيان-التأسيسي-للمجلس-الوطني-الانتق/>.

53 Eberhard Kienle, "Les 'révolutions' arabes", *Critique internationale*, 20121/, no. 54, p. 106.

54 Youssef Courbage, "La population de la Syrie: des réticences à la transition démographique", in Baudouin Dupret et al., *La Syrie au présent. Reflets d'une société* (Paris: Sindbad/Actes Sud, 2007), p. 189.

٥٥ حول مفهوم العصبية، انظر الفصل الرابع.

56 Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

حول صعود العلويين في تراتبية القوات المسلحة السورية، انظر ص ١٥٧-١٦٠.

٥٧ باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، الطبعة العاشرة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٦٩٨. لا تورد السيرة المعقّمة، التي كتبها سيل على أساس مقابلات مع حافظ الأسد، مجرد ذكر للانتماء الطائفي للأعضاء الستة.

58 Batatu, *Syria's Peasantry,* p. 232–237.

٥٩ المرجع ذاته، ص ٢٢٦.

٦٠ المرجع ذاته، ص ٣٢٧؛ انظر أيضاً ص ٢١٧-٢٢٥.

٦١ المرجع ذاته، ص ٢٢٦.

62 Reva Bhalla, "Making Sense of the Syrian Crisis", *Stratfor,* 5 May 2011, <http://www.stratfor.com/weekly/20110504-making-sense-syrian-crisis>.

63 Batatu, *Syria's Peasantry,* p. 206–207.

٦٤ المرجع ذاته، ص ٢٣٧.

٦٥ انظر

Ali El Saleh, "Les 'bourgeoisies' syriennes", in Dupret et al., *La Syrie au présent*, pp. 771-778.

٦٦ انظر

Souhaïl Belhadj and Eberhard Kienle, "Y a-t-il de vraies transformations politiques internes en Syrie ?", in ibid., pp. 687-727.

٦٧ بسام حدّاد، "العمود الفقري لاستثمارات النظام السوري"، **جدلية**، ٩ أبريل/نيسان ٢٠١٢، ترجمة عن الإنكليزية سبق نشرها في جريدة **الشروق** القاهرية،

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/4920/العمود-الفقري-لاستثمارات-النظام-السوري>.

وحول شبكات الأعمال المنسوجة في سورية وصلتها بالسلطة في إطار "التحرير المؤطّر" (circumscribed liberalization)، انظر للمؤلف ذاته:

Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

٦٨ انظر "رامي مخلوف"، **ويكيبيديا**، <http://ar.wikipedia.org/wiki/رامي_مخلوف>، والمقال على الصفحات الإنكليزية أكثر تفصيلاً: <http://en.wikipedia.org/wiki/Rami_Makhlouf>. وانظر أيضاً

Ignace Leverrier, "Rami Makhlouf, de l'affairisme à l'illusionnisme", *Un Œil sur la Syrie, Le Monde* Blogs, 28 June 2011, <http://syrie.blog.lemonde.fr/201128/06//rami-makhlouf-de-laffairisme-a-lillusionnisme/>.

وتُعد مدوّنة إيغناص لوفيريه، من بين مصادر المعلومات المتاحة على الإنترنت، واحدة من أفضلها بشأن سورية.

٦٩ محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

٧٠ "العلويون لم يفرزوا بعد شريحة هامة من رجال الأعمال في القطاع الخاص، وطالما أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد يبقى مملوكاً للدولة، فإن برجوازية الدولة تفتقر إلى السيطرة الآمنة النابعة من الملكية الخاصة".

Raymond Hinnebusch, *Syria: Revolution From Above* (London: Routledge, 2001), p. 91.

٧١ انظر

Salwa Ismail, "Changing Social Structures, Shifting Alliances and Authoritarianism in Syria", in Fred Lawson, *Demystifying Syria* (London: Saqi, 2009), pp. 13-28.

٧٢ انظر ياسر منيف وعمر ضاحي، "النيوليبرالية والاستبداد في سورية"، **بدايات**، العدد ١، شتاء/ربيع ٢٠١٢، ص ٧٢-٧٨.

٧٣ انظر في هذا الشأن كتاب حنا بطاطو المشار إليه أعلاه.

٧٤ انظر

Samir Aita, "L'économie de la Syrie peut-elle devenir sociale ?", in Dupret et al., *La Syrie au présent*, pp. 574-575.

٧٥ انظر ياسين الحاج صالح، "في الشبّيحة والتشبيح ودولتهما"، **كلمن**، العدد ٥، شتاء ٢٠١١، متوفر على موقع جدلية،

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/4468/>.

٧٦ هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل، **الفقر في سورية: ١٩٩٦-٢٠٠٤** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يونيو/حزيران ٢٠٠٥).

٧٧ فايز سارة، **الفقر في سورية: نحو تحوُّل جذري في سياسات معالجة الفقر** (لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١١).

٧٨ **المكتب المركزي للإحصاء، دمشق**، <http://www.cbssyr.org/>.

٧٩ بشأن مسألة صورة حافظ الأسد، انظر:

Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 1999).

٨٠ انظر بهذا الشأن

Line Khatib, *Islamic Revivalism in Syria: The Rise and Fall of Ba'thist Secularism* (Oxon, UK: Routledge, 2011).

81 "Interview with Syrian President Bashar al-Assad", *Wall Street Journal*, 31 Jan. 2011.

٨٢ الصدمة الأقرب إلى تلك التي عاناها السوريون، وإن تكن من طبيعة مختلفة، والتي وقعت علاوة على ذلك في وقت أحدث بكثير، هي تلك المتمثلة في الحرب الأهلية الجزائرية التي أطلقها الانقلاب العسكري في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢، والتي أودت بحياة ١٠٠ ألف شخص خلال ذلك العقد. ومن بين جميع التفسيرات المطروحة لعدم وقوع انتفاضة بعد في الجزائر حتى كتابة هذه السطور (انظر مثلاً:

Lahcen Achy, "Why did protests in Algeria fail to gain momentum?", *Foreign Policy*, 31 March 2011,
<http://mideast.foreignpolicy.com/posts/201131/03//why_did_protests_in_algeria_fail_to_gain_momentum>),

فإنها الوحيدة المعقولة، مثلما أن الرعب الذي يرعاه النظام السعودي هو الذي يفسر في المقام الأول كون المملكة لم تنفجر بعد.

٨٣ انظر

Rania Abouzeid, "The Syrian Style of Repression: Thugs and Lectures", *Time*, 27 Feb. 2011, <http://www.time.com/time/world/article/0,8599,2055713,00.html>.

٨٤ محمد سيد رصاص، "خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية"، **الحوار المتمدن**، ٣٠ يوليه/تموز ٢٠١١،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269941>.

٨٥ حسن عباس، **ديناميكيات الانتفاضة في سورية، أوراق المتابعة السياسية** (مبادرة الإصلاح العربي، <www.arab-reform.net>)، العدد ٥١، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، ص ٧.

٨٦ تقديرات مأخوذة من يوسف كرباج في:

Youssef Courbage, "La population de la Syrie", p. 189.

٨٧ ديما شريف، "جلبير الأشقر: أميركا تلهث وراء قطار الثورات"، **الأخبار** (بيروت)، ٢٢ يونيو/

حزيران ٢٠١١، <http://www.al-akhbar.com/node/15106>.

٨٨ شرحت هذا كله في مداخلتي أمام اجتماع للمعارضة السورية (أغلب الحضور كانوا آنذاك من أعضاء هيئة التنسيق الوطنية، علاوة على برهان غليون، رئيس المجلس الوطني السوري في حينه) التأم في السويد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. وشكلت هذه المداخلة الأساس الذي استندت إليه لاحقاً في كتابة مساهمة منشورة في الشهر التالي في بيروت بعنوان: "سورية بين العسكرة والتدخل العسكري وغياب الاستراتيجية"، **الأخبار** (بيروت)، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، <http://www.al-akhbar.com/node/25760>.

٨٩ كارولين عاكوم، "العقيد الأسعد لـ"الشرق الأوسط": سنستأنف عملياتنا ضد قوات النظام بعد أن انكشفت نواياه"، **الشرق الأوسط**، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

90 Babeuf, "Manifeste des plébéiens", in *Textes choisis* (Paris: Editions sociales, 1965), p. 218.

٩١ نجد تحليلاً جيداً لتطور الانتفاضة السورية في كتاب جون بيير فيليو:
Jean-Pierre Filiu, *Le Nouveau Moyen-Orient. Les peuples à l'heure de la révolution syrienne* (Paris: Fayard, 2013).

٩٢ الدراسة الأكمل عن تنظيم الانتفاضة المسلحة السورية الصادرة حتى وقت كتابة هذه السطور هي تلك التي اضطلع بها جوزيف هوليداي:
Joseph Holliday, *Syria's Maturing Insurgency* (Washington, DC: Institute for the Study of War, 2012).

٩٣ بشأن "الجهاديين" في الانتفاضة السورية، انظر:
Neil MacFarquhar and Hwaida Saad, "As Syrian War Drags On, Jihadists Take Bigger Role", *New York Times*, 29 July 2012;

حازم الأمين، "إدلب: اللحية المحلية لـ"كتائب أحرار الشام" تعيق التحاقها بـ"الجهاد العالمي""، **الحياة**، ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٢. انظر أيضاً مجموعة الأزمات الدولية، **هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣١، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

٩٤ انظر الهامش ٨٨ أعلاه.

٩٥ رزان زيتونة، "قائد كتيبة الأشتر في الرستن: هكذا تحوّلنا إلى العمل العسكري"، **الحياة**، ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

96 C. J. Chivers, "Many Hands Patch Together Syrian Rebels' Arsenal", *New York Times*, 28 Aug. 2012.

97 Aya Batrawy, "Syria's Wealthy Businesses Feel Civil War Squeeze", *Associated Press*, 18 Oct. 2012.

الفصل السادس

١ للاطلاع على تحليل مثير لشعبية نظريات المؤامرة في المنطقة العربية، انظر:
Matthew Gray, *Conspiracy Theories in the Arab World: Sources and Politics* (Abingdon, UK: Routledge, 2010).

٢ انظر "ويكيليكس: كلينتون اعتمدت غسيل الأموال للمنظمات المصرية" (مع روابط للبرقيات ذات الصلة)، في موقع *America in Arabic*، ١٠ فبراير/شباط ٢٠١٢،
<http://americainarabic.org/2012/02/10/ويكيليكس-كلينتون-اعتمدت-غسيل-الاموال/>.

٣ هيومن رايتس ووتش، **التسليم للعدو: الانتهاكات وعمليات تسليم الخصوم قسراً إلى ليبيا في عهد القذافي بإشراف أمريكي** (نيو يورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٢)، ص ١،
<http://www.hrw.org/ar/reports/2012/09/06-2>.

٤ "واشنطن تدعو صالح للاستجابة لشعبه"، **الجزيرة.نت**، ٢ مارس/آذار ٢٠١١،
<http://www.aljazeera.net/news/pages/be7eb3ac-9881-499f-955a-08b84518b146>.

٥ انظر
Rod Nordland and David Kirkpatrick, "Dossier Details Egypt's Case Against Democracy Groups", *New York Times*, 20 Feb. 2012.

6 "Tunisie : les propos 'effrayants' d'Alliot-Marie suscitent la polémique", *Le Monde*, 13 janvier 2011, <http://www.lemonde.fr/afrique/article/2011/13/01/tunisie-les-propos-effrayants-d-alliot-marie-suscitent-la-polemique_1465278_3212.html>.

7 "La chute du régime Ben Ali racontée par Ali Sariati, le chef de la garde présidentielle", *Le Monde*, 2 avril 2011 ; Leila Trabelsi, *Ma vérité* (Paris : Editions du Moment, 2012).

٨ أ ش أ، "ضابط تونسي: تعليمات أمريكية لرئيس الأركان بالسيطرة على الأوضاع"، **أخبار مصر**، ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١١،
<http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=113543>.

9 Jeremy Sharp, *Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy* (Washington, DC: Congressional Research Service, 11 Feb. 2011), p. 11.

10 "Statement by the Press Secretary on Egypt", The White House, 25 Jan. 2011.

11 "DOD News Briefing with Geoff Morrell from the Pentagon", U.S. Department of Defense, 26 Jan. 2011,
<http://www.defense.gov/Transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID=4758>.

12 "Remarks by the President on the Situation in Egypt," Washington, DC: The White House, 28 Jan. 2011, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/201128/01//remarks-president-situation-egypt>.

13 "Remarks by the President on a New Beginning, Cairo University, Cairo, Egypt", Washington, DC: The White House, 4 June 2009, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6-04-09>.

١٤ بشأن الهزيمة الثقيلة للولايات المتحدة في العراق، انظر التحقيق التالي:
Michael Gordon, "Failed Efforts and Challenges of America's Last Months in Iraq", *New York Times*, 22 Sept. 2012.

١٥ حول ضعف إدارة أوباما في مواجهة إسرائيل، انظر:
Peter Beinart, "Obama Betrayed Ideals on Israel", *Newsweek*, 12 March 2012.

١٦ انظر
Kareem Fahim, "As Hopes for Reform Fade in Bahrain, Protesters Turn Anger on United States", *New York Times*, 23 June 2012.

١٧ انظر مثلاً
David Kirkpatrick and Steven Lee Myers, "U.S. Hones Warnings to Egypt as Military Stalls Transition", *New York Times*, 16 Nov. 2011.

18 "Vote for the Brother: A Muslim Brother is Better than a Mubarak Crony", *The Economist*, 16 June 2012.

19 Matt Bradley and Adam Entous, "U.S. Reaches Out to Islamist Parties", *Wall Street Journal*, 1 July 2011.

٢٠ تقيم سفارة الولايات المتحدة في صنعاء أيضاً علاقات مباشرة مع حزب الإصلاح، وهو ما تشهد عليه التقارير الدبلوماسية التي كشفت عنها ويكيليكس.

٢١ انظر

Helene Cooper and Mark Landler, "U.S. Hopes Assad Can Be Eased Out With Russia's Aid", *New York Times*, 26 May 2012.

وحول "الحل اليمني" وحدوده بالنسبة إلى سورية، انظر فواز طرابلسي، "الأزمة السورية و"الحل اليمني""، **السفير**، ١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٢.

22 Leon Trotsky, *Between Red & White: A Study of Some Fundamental Questions of Revolution* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Library – reprint of the 1922 edition);

متاح إلكترونياً على الموقع،
<http://www.marxists.org/archive/trotsky/1922/red-white/index.htm>.

٢٣ الفقرات الثلاث التالية مأخوذة بتصرف من مقالي المعنون:
"Libya: A Legitimate and Necessary Debate from an Anti-Imperialist Perspective", *ZNet*, 25 March 2011,
<http://www.zcommunications.org/libya-a-legitimate-and-necessary-debate-from-an-anti-imperialist-perspective-by-gilbert-achcar>.

٢٤ عن العلاقات بين الولايات المتحدة وليبيا القذافي قبل الانتفاضة، بما في ذلك المساعدة العسكرية الأمريكية للنظام، انظر:
Christopher Blanchard and Jim Zanotti, *Libya: Background and U.S. Relations* (Washington, DC: Congressional Research Service, 18 Feb. 2011).

٢٥ انظر هيومن رايتس ووتش، **إبعاد ومعاملة سيئة: إعادة إيطاليا القسرية للمهاجرين وملتمسي اللجوء القادمين على متن القوارب، معاملة ليبيا السيئة للمهاجرين وملتمسي اللجوء** (نيو يورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٩)،<http://www.hrw.org/ar/reports/2009/09/21-0>، وأيضاً
Migreurop, *European Borders: Controls, Detention and Deportations*, 20092010/ Report (Paris: Migreurop, 2010).

٢٦ انظر
Alessandra Rizzo, "Mediterranean Countries Ask EU to Share Refugees Amid Migrant Waves from North African Unrest", *Associated Press*, 23 Feb. 2011.

وانظر أيضاً
Jean-François Bayart, "Assez de collusions avec le régime de Kadhafi !", *Le Monde*, 13 April 2011.

٢٧ انظر
Richard Krijgsman, "Oil & Gas Companies in Libya – a Who's Who", *Evaluate Energy*, 24 Feb. 2011, <http://www.oil-blog.com/companies/major-ioc/libyan-oil-gas/> and Energy Information Administration, "Country Analysis Briefs : Libya", June 2012 (<www.eia.doe.gov>).

28 Ethan Chorin, *Exit Gaddafi: The Hidden History of the Libyan Revolution* (London: Saqi, 2012), p. 310.

والمؤلف كان عضواً في الطاقم الدبلوماسي للولايات المتحدة في ليبيا بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وقد أنشأ منظمة غير حكومية لتوفير المساعدة الطبية لليبيا ما بعد الثورة.

٢٩ وصلت الصفاقة والأنانية الإثنية ببعض الأفراد في اليسار الغربي إلى حد تأكيد أن وقوع مذبحة لم يكن حتمياً، ملمحين بذلك إلى أنه كان يتعيّن على سكان بنغازي أن يخوضوا تجربة استيلاء قوات القذافي على مدينتهم.

٣٠ كانت سنوات الحصار الاثنتي عشرة المفروضة على العراق بين ١٩٩١ و٢٠٠٣ تتلاءم مع سوق نفطي مائل للركود آنذاك. واعتباراً من سنة ٢٠٠٠ فقط بدأ اتجاه أسعار النفط يميل إلى الصعود، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى غزو البلد.

31 Ryan Lizza, "The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy", *The New Yorker*, 2 May 2011.

أضف إلى ذلك أن شركات النفط الأمريكية، وقد أحبطتها نتائج استكشافاتها في ليبيا خلال السنوات السابقة، كانت قليلة الاهتمام (انظر *Exit Gaddafi* ،Chorin).

٣٢ للاطلاع على البيانات ذات الصلة وعلى تحليل تفصيلي لتدخل الناتو في ليبيا، انظر مقالي المعنون "انتصار ثورة ١٥ شباط و"مؤامرة" الناتو عليها"، **الأخبار** (بيروت)، منشور على جزءين في ٢٩ و ٣٠ أغسطس/آب ٢٠١١، <http://www.al-akhbar.com/node/20035>

و<http://www.al-akhbar.com/node/20152>.

٣٣ انظر

Report of the International Commission of Inquiry on Libya (New York: Human Rights Council, United Nations, 2 March 2012)

وهيومن رايتس ووتش، **قتلى غير معترف بهم: الخسائر البشرية في حملة الناتو الجوية على ليبيا** (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٢)،

<http://www.hrw.org/ar/reports/201214/05/>.

34 Ian Black, "Post-Gaddafi Libya 'must learn from mistakes made in Iraq'", *Guardian*, 28 June 2011.

٣٥ انظر مقالي

"Bush's Cakewalk into the Iraq Quagmire", *CounterPunch*, 5 May 2004, <http://www.counterpunch.org/200405/05//bush-s-cakewalk-into-the-iraq-quagmire/>.

٣٦ الفقرتان السابقتان مقتبستان من مقالي المذكور في الهامش ٣٢. ولنلاحظ أيضاً أن مجموعة الأزمات الدولية، التي تعمل كمركز أبحاث لمصلحة القوى الغربية، حبّذت في اللحظة ذاتها اتفاقاً تفاوضياً مع نظام القذافي، ونشر قوة دولية لضمان الاتفاق: **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٧، ٦ يونيو/حزيران ٢٠١١. والمؤلف الرئيسي لهذا التقرير، هيو روبرتس، مدير قسم شمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية في الفترة ما بين فبراير/شباط ويوليو/تموز ٢٠١١، حاول لاحقاً تبرير موقفه في مقال طويل:
Hugh Roberts, *London Review of Books* ("Who said Gaddafi had to go?", vol. 33, no. 22, 17 Nov. 2011, pp. 8-18).

وقراءة هذا المقال اليوم، في ضوء تطور الوضع في ليبيا، إنما تؤكد مدى استناد كاتبه إلى فرضيات خاطئة. وقد أعلن عن كتاب لروبرتس عن ليبيا في طور الإعداد. نأمل أنه سيقدم فيه نقداً لمواقفه السابقة، خصوصاً أن الكتاب سيصدر عن دار نشر محسوبة على اليسار.

37 Bassem Mroué, "Syria Opposition May Accept Role for Assad's Party", *Associated Press*, 8 Oct. 2012.

٣٨ أحمد نور، "قائد ثوار حلب: معركتنا ليست مع العلويين"، **الجزيرة.نت**، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

<http://www.aljazeera.net/news/pages/14df1619-4bd3-424b-a7f4-fa0b4af06192>.

39 "Libya : Despite everything, it's still a success", *The Economist*, 15 Sept. 2012.

يبدو أن المجلّة الوقورة تعتقد أن إصدار تأشيرات الدخول البريطانية والأوروبية يخلو من رهاب الأجانب تجاه غير الغربيين.

40 "Obama: Egypt is not US ally, nor an enemy", *BBC*, 3 Sept. 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19584265>.

41 Karl Marx, "Revolution in China and in Europe", *New York Daily Tribune*, 14 June 1853,

<http://www.marxists.org/archive/marx/works/185314/06/.htm>.

٤٢ انظر مثلاً الكتاب الرجعي لجون برادلي الذي يرى أن "الملَكيتين الدستوريتين" (كذا) المتمثلتين في الأردن والمغرب هما أفضل ما يمكن للعرب التطلع إليه:
John Bradley, *After the Arab Spring: How the Islamists Hijacked the Middle East Revolts* (New York: Palgrave Macmillan, 2012).

٤٣ ضمن هذه الفئة أُدرج المقال التالي:
Hussein Agha and Robert Malley in this category: "This Is Not a Revolution", *New York Review of Books*, vol. 59, no. 17, <http://www.nybooks.com/articles/archives/2012/nov/08/not-revolution/>.

٤٤ كارل ماركس وفريدريك إنجلس [إنجلز]، "عريضة المجلس المركزي إلى عصبة الشيوعيين"، **أرشيف الماركسيين على الإنترنت**، النسخ الالكتروني: وجدي حمدي (سبتمبر ٢٠٠٠).

٤٥ جلبير الأشقر، "١١ أطروحة حول الانبعاث الحالي للسلفية الإسلامية"، في **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، ترجمة سعيد العظم (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤)، ص ٦٩-٨٢.

46 Robert Fisk, "Exclusive: 'We Believe that the USA Is the Major Player Against Syria and the Rest Are its Instruments'", *The Independent*, 28 Aug. 2012.

٤٧ انظر المولدي الأحمر، **الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١).

٤٨ انظر الفصل الثالث.

٤٩ انظر بوجه خاص مقال عصام العريان، أحد القادة الرئيسيين للإخوان، في جريدة **ذي نيويورك تايمز** الأمريكية،
Essam El-Errian, "What the Muslim Brothers Want", *The New York Times*, 9 Feb. 2011.

٥٠ حرصاً منه على تعويض أثر معاهدة السلام غير الشعبية التي أبرمها مع إسرائيل في مارس/آذار ١٩٧٩ (بعد أقل من ستة أسابيع من قيام الثورة الإيرانية)، أجرى السادات في العام التالي تعديلاً على دستور ١٩٧١ كي يُدخل هذا النص على الرغم من كون سكان مصر يضمون أقلية مسيحية هامة.

٥١ محمد خير، ""الجزيرة" والثورة: فتش عن "الإخوان""، **الأخبار** (بيروت)، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. وكان مدير مكتب القناة القطرية في القاهرة قد عمل لفترة طويلة في إحدى مطبوعات الإخوان المسلمين في مصر قبل أن يسافر إلى الخليج حيث انضم إلى **الجزيرة**، ثم عاد إلى مصر مجدداً لحساب القناة.

٥٢ انظر
Annie Kriegel, *Les Communistes français : essai d'ethnographie politique* (Paris : Seuil, 1968).

وثمة تطبيق لنموذج المجتمع المضاد لدى كريغل على حزب إسلامي عربي في مؤلف وضاح شرارة، **دولة "حزب الله": لبنان مجتمعاً إسلامياً** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦).

٥٣ حول دور الخدمات في التصويت الريفي، انظر:
Yasmine Moataz Ahmed, "Who Do Egypt's Villagers Vote For? And Why?", *Egypt Independent*, 10 April 2012, <http://www.egyptindependent.com/node/764101>.

٥٤ حول استخدام مفهوم فقدان النُظُم (anomie) الذي صاغه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم تفسيراً لتوسع الأصولية الإسلامية منذ الربع الأخير من القرن العشرين، انظر كتابي **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، ترجمة كميل داغر (بيروت: دار

الطليعة، ٢٠٠٢).

٥٥ نوال السعداوي، "الثورة المصرية الثانية"، **المصري اليوم**، ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٥٦ حجم الناخبين المصريين ليس محدّداً بدقة. انظر:
Hazem Zohny, "40 million Egyptian voters? Not likely", *Ahram online*, 28 Nov. 2010, <http://english.ahram.org.eg/News/101.aspx>.

٥٧ حول السلفيين المصريين وتحوُّلهم نحو العمل السياسي، انظر هاني نصيرة، **السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)، وأميمة عبد اللطيف، **السلفيون في مصر والسياسة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢). وانظر أيضاً أحمد بهاء الدين شعبان، "ماذا يريد الوهابيون بمصر الثورة"، في سمير أمين وآخرون، **الديمقراطية والثورة في مصر** (القاهرة: الدار الاشتراكية، ٢٠١٢)، ص ١٠٩-١٢٧.

٥٨ حمدي قنديل، "بلاغ إلى المجلس العسكري: نطلب التحقيق في رفع الأعلام السعودية"، **المصري اليوم**، أول أغسطس/آب ٢٠١١.

٥٩ انظر مقالي "الاستشراق معكوساً: تيارات ما بعد العام ١٩٧٩ في الدراسات الإسلامية الفرنسية"، **الآداب**، المجلد ٥٦، العدد ١٠/١١، أكتوبر/تشرين الأول-نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص ٤١-٥٢.

٦٠ موسى قريفة، **الثورة الليبية: تشكُّل الجسم السياسي والعبور نحو الدولة**، أوراق المتابعة السياسية (مبادرة الإصلاح العربي، <www.arab-reform.net>)، رقم ٦٢، سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

٦١ "حشود بجمعة "الدولة المدنية" باليمن"، **الجزيرة.نت**، ١٥ يوليو/تموز ٢٠١١،
<http://www.aljazeera.net/news/pages/d4aa16b3-1e99-4661-a961-1ee891dde30a>.

الخاتمة

١ انظر
Sebnem Gumuscu and Deniz Sert, "The Power of the Devout Bourgeoisie: The Case of the Justice and Development Party in Turkey", *Middle Eastern Studies*, vol. 45, no. 6, November 2009, pp. 953-968.

2 Sebnem Gumuscu, "Economic Liberalization, Devout Bourgeoisie, and Change in Political Islam: Comparing Turkey and Egypt", EUI Working Paper RSCAS 200819/ (Florence: European University Institute, 2008).

3 World Bank, World Databank, <http://databank.worldbank.org/data/Home.aspx>.

٤ المرجع ذاته.

٥ ٣٩ منشأة يعمل بها أقل من ١٠٠ مستخدم، و٣٨ منشأة تضم ما بين ١٠٠ و٥٠٠، و١٧ منشأة يعمل بها ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ و٦ منشآت تضم أكثر من ١٠٠٠.

6 Klaus Schwab, ed., *The Global Competitiveness Report 2010-2011* (Geneva: World Economic Forum, 2010), available at <http://gcr.weforum.org/gcr2010/>.

7 Klaus Schwab, ed., *The Global Competitiveness Report 2012-2013* (Geneva: World Economic Forum, 2012), p. 11.

٨ انظر الاقتباسات في مقالي، "الانتهازيون والثورة"، **الأخبار** (بيروت) و**القدس العربي**، ٢٥ يناير/

كانون الثاني ٢٠١٢.

9 Emna El-Hammi, “Tunisie: Voter pour Ennahdha était-ce une arnaque?”, *Nawaat*, 8 décembre 2011, <http://nawaat.org/portail/201108/12//tunisie-voter-pour-ennahdha-etait-ce-une-arnaque/>

10 UTICA, “L'UTICA met en garde contre la situation socio-économique fragile”, <http://www.utica.org.tn/website/detail_article2012.php?art_id=1216>.

١١ انظر

Oussama Nadjib, “Le patronat tunisien “ libéré ” mais en crise se cherche une nouvelle image”, *Magheb émergent*, 8 février 2011, <http://www.djazairess.com/fr/maghrebemergent/2166>.

١٢ حول مسألة الديون بوجه عام، والديون التونسية والمصرية بوجه خاص، انظر المقالات المنشورة على موقع اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، <cadtm.org>.

١٣ انظر

Mahmoud Ben Romdhane, “La capacité à emprunter de la Tunisie est loin d'être garantie en 2012”, *Magheb émergent*, 7 février 2012, <http://www.maghrebemergent.info/economie/73-tunisie/8650-mahmoud-ben-romdhane-l-la-capacite-a-emprunter-de-la-tunisie-est-loin-detre-garantie-en-2012-r.html>.

14 Amnesty International, “Tunisian Authorities Must Protect Victims and Their Families in Former Officials' Trial”, 12 Feb. 2012, <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE302012/003//en/d651de66-08fb-4c53-880e-d8179476f22a/mde300032012en.html>.

١٥ هيومن رايتس ووتش، "تونس: "سؤال وجواب" حول محاكمة بن علي وآخرين بتهمة قتل المتظاهرين"، ١١ يونيو/حزيران ٢٠١٢،

<http://www.hrw.org/ar/news/201211/06/>.

١٦ انظر إيمان مهذب، "جدل بشأن المؤسسة العسكرية في تونس"، **الجزيرة.نت**، ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢،

<http://aljazeera.net/news/pages/49a780ba-344b-4882-a50a-d6bdce464323>.

17 Céline Lussato, ”Tunisie. Messaoudi dénonce “ un nouveau régime dictatorial ””, *Le Nouvel Observateur*, 30 août 2012, <http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20120830.OBS0825/tunisie-ayoub-messaoudi-denonce-un-regime-dictatorial-theocratique.html>.

تحت ضغط منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، اضطرت المحكمة العسكرية إلى الاكتفاء بإدانة المسعودي بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ.

١٨ انظر الفصل الخامس.

١٩ هو جودت بهجت، الأستاذ في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن، والذي عرف عدداً كبيراً من الضباط المصريين الذين مروا بهذه الجامعة. ونقل كلامه:

Craig Whitlock and Greg Jaffe, “Where Egypt Military's Loyalties Lie Remains Unclear”, *Washington Post*, 5 Feb. 2011.

٢٠ **ويكيليكس**، برقية صادرة من السفارة الأمريكية بالقاهرة بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، <http://wikileaks.org/cable/200808/09/CAIRO2091.html#>.

٢١ أنس زكي، "خبير: التغيير كان حتمياً بالجيش المصري"، **الجزيرة.نت**، ٣١ أغسطس/آب ٢٠١٢، <http://www.aljazeera.net/news/pages/73e37525-42ff-4724-8b7e-7632951df0c2>.

وجدير بالذكر أيضاً أن مرسي عيّن القائد السابق للقوات الجوية على رأس مجلس إدارة هيئة التصنيع العربية (الصناعات العسكرية المصرية) والقائد السابق للقوات البحرية على رأس هيئة قناة السويس. ومن جانبه، أحال وزير الدفاع الجديد إلى التقاعد ٧٠ لواءً، من بينهم عديدون كان

طنطاوي قد عيّنهم مساعدين لوزير الدفاع بعد خروجهم إلى التقاعد.

٢٢ حول خيرت الشاطر ورأسماليي الإخوان، انظر:

Avi Asher-Schapiro, "The GOP Brotherhood of Egypt", *Salon.com*, 26 Jan. 2012, <http://www.salon.com/201226/01//the_gop_brotherhood_of_egypt/>.

٢٣ زينب أبو المجد، "الإخوان الرأسماليون"، **التحرير**، ١٢ فبراير/شباط ٢٠١٢،

<http://tahrirnews.com/أحداث-ووقائع/د-زينب-أبو المجد-تكتب-الإخوان-الرأسمال/>.

24 Sebnem Gumuscu, "Class, Status, and Party: The Changing Face of Political Islam in Turkey and Egypt", *Comparative Political Studies*, vol. 43, no. 7, February 2010, pp. 850–851.

٢٥ المرجع ذاته. وللاطلاع على تحليل أفضل للاختلافات النوعية بين الرأسمالية التركية والرأسماليات العربية، انظر:

Alper Dede, "The Arab Uprisings: Debating the 'Turkish Model'", *Insight Turkey*, vol. 13, no. 2, 2011, pp. 23-32.

26 Suzy Hansen, "The Economic Vision of Egypt's Muslim Brotherhood Millionaires", *Bloomberg Businessweek*, 19 April 2012.

27 Nevine Kamel, "One Sure Thing: A Pro–Market Egyptian Constitution", *Ahram Online*, 4 April 2012, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/338404/12//Business/Economy/One-sure-thing-A-promarket-Egyptian-constitution-.aspx>.

28 Hansen, "The Economic Vision."

٢٩ انظر

Nadine Marrouchi, "Senior Brotherhood Member Launches Egyptian Business Association", *Egypt Independent*, 26 March 2012, <http://www.egyptindependent.com/node/734126>.

٣٠ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الشهور الأولى للرئيس مرسي: مائة يوم من سياسات التجاهل والتهميش** (القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢)، ص ٦.

٣١ هذه المعلومات مأخوذة من المقال التالي:

"Mubarak Era Tycoons Join Egypt President in China", *Al-Ahram Online*, 28 Aug. 2012, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/351477/12//Business/Economy/Mubarak-era-tycoons-join-Egypt-President-in-China.aspx>.

٣٢ انظر

Gumuscu, "Economic Liberalization."

33 Staff of the International Monetary Fund, *Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity*, Group of Eight Summit, May 27, 2011, Deauville, France (Washington, DC: IMF, 2011).

٣٤ انظر

Aya Batrawy, "Egypt Vows Structural Reforms, Meets US Executives", *Associated Press*, 9 Sept. 2012.

٣٥ خالد الحروب، **في مديح الثورة: النهر ضد المستنقع** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٢)، ص ١١٩.

٣٦ جلبير الأشقر، "المستشرق الفرنسي الراحل مكسيم رودنسون وشؤون الإسلام السياسي والأصولية"، **الحياة**، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.

٣٧ أسامة عبد السلام، "المرشد يدعو المصريين للاحتفاء بذكرى الثورة واستعادة روحها"، **إخوان أون لاين**، ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢،

<http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=99730&SecID=230>.

٣٨ "١٧ ديسمبر ٢٠١٠" بداية سيرورة ثورية طويلة الأمد"، **الأخبار** (بيروت)، ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢،
<http://www.al-akhbar.com/node/29205>.

39 Chemi Shalev, "Full Transcript of Interview with Palestinian Professor Rashid Khalidi", *Haaretz*, 5 Dec. 2011.

٤٠ انظر عدنان المنصر، **الدر ومعدنه: الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس، ١٩٢٤–١٩٧٨. جدلية التجانس والصراع** (تونس: المغاربية، ٢٠١٠).

٤١ انظر الفصل الرابع.

٤٢ حمدين صباحي، **نقدر نبنيها من جديد: البرنامج الانتخابي لحمدين صباحي لرئاسة مصر** (القاهرة: ٢٠١٢)؛ الجمل المقتبسة، ص ٢٤.

٤٣ انظر كتابي **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، ترجمة كميل داغر (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢).

٤٤ انظر
Olivier Roy, "Révolution post-islamiste", *Le Monde.fr*, 12 février 2011, <http://www.lemonde.fr/idees/article/201112/02//revolution-post-islamiste_1478858_3232.html>,

وكذلك
Asef Bayat, "The Post-Islamists Revolutions", *Foreign Affairs Snapshot*, 26 avril 2011, <http://www.foreignaffairs.com/articles/67812/asef-bayat/the-post-islamist-revolutions> and "Arab Revolts: Islamists aren't Coming!", *Insight Turkey*, vol. 13, no. 2, 2011, pp. 9-14.

45 Samir Amin, *Le Monde arabe dans la longue durée* (Paris : Le Temps des cerises, 2011), p. 238-239.

٤٦ في معرض تعليقه على "الموجة الثانية ليقظة شعوب الجنوب"، التي يُدرج ضمنها التجارب اليسارية الجديدة في أمريكا اللاتينية وكذلك "ربيع الشعوب العربية"، وفي نص جرى توزيعه على نطاق واسع وأعيد نشره جزئياً ضمن الكتاب المقتبس في الهامش السابق، كتب سمير أمين:

"يتزامن هذا الربيع إذاً مع "خريف الرأسمالية"، أي تراجع رأسمالية الاحتكارات المعمَّمة والعالمية والمموّلة (financiarisés). وتنطلق الحركات، مثل تلك التي وقعت في القرن الماضي، من استعادة استقلال شعوب ودول المناطق المحيطية للنظام العالمي، حيث تأخذ مجدداً زمام المبادرة في تحويل العالم. ولذا فهي في المقام الأول حركات مناهضة للإمبريالية، ومن ثُم تحمل فقط إمكانية أن تكون مناهضة للرأسمالية. وإذا نجحت هذه الحركات في التلاقي مع اليقظة الأخرى الضرورية، يقظة العمال في المراكز الإمبريالية، فسوف يكون ممكناً أن يرتسم أفق اشتراكي أصيل على صعيد الإنسانية ككل. ولكن هذا ليس على الإطلاق محسوماً سلفاً بوصفه "ضرورة تاريخية". ويمكن لتراجع الرأسمالية أن يفتح الطريق نحو الانتقال الطويل إلى الاشتراكية، كما يمكنه أن يقود الإنسانية على طريق الهمجية المعمَّمة".

("2011 : Le printemps arabe ?", <http://www.forumtiersmonde.net/fren/index.php?option=com_content&view=article&id=291:2011-le-printemps-arabe-&catid=65:allarabcountries&Itemid=142>).

47 Mona El-Ghobashy, "Politics by Other Means", *Boston Review*, November-December 2011, p. 44.

وتوجد تأملات مفيدة في تدرج أشكال "سياسة الشارع"، ولا سيما أشكال المقاومة المذررة التي تسبق الاحتجاجات الجماهيرية، عند آصف بيات في:
Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford, CA:

Stanford University Press, 2010).

٤٨ المركز المصري للحقوق، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الشهور الأولى للرئيس مرسي: مائة يوم من سياسات التجاهل والتهميش** (القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢)، ص ٦.

49 Maha Abdelrahman, "A Hierarchy of Struggles? The 'Economic' and the 'Political' in Egypt's Revolution", *Review of African Political Economy* (forthcoming, Spring 2013).

50 Charles de Gaulle, *Mémoires de guerre*, t. 3, *Le Salut : 1944-1946* (Paris : Plon, 1959), p. 73.

المراجع والمصادر

[لأسباب تتعلق بضيق المساحة، لا تتضمن هذه القائمة أغلب مقالات الصحف اليومية أو وكالات الأنباء التي جرى اقتباسها في هذا الكتاب. والمساهمات الفردية في أعمال جماعية لا يشار إليها منفصلة، وإنما يشار إلى العمل الجماعي فقط تحت اسم المؤلف الذي يرد اسمه أولاً على رأس العمل].

مراجع ومصادر باللغة العربية

الأحمر، المولدي، **الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١.

الأشقر، جلبير، **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢.

– **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.

– "المستشرق الفرنسي الراحل مكسيم رودنسون وشؤون الإسلام السياسي والأصولية"، **الحياة**، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.

– "فرص الربيع العربي ومخاطره"، **لوموند ديبلوماتيك**، يوليو/تموز ٢٠٠٥، <http://www.mondiploar.com/article184.html> .

– "الاستشراق معكوساً: تيارات ما بعد العام ١٩٧٩ في الدراسات الإسلامية الفرنسية"، **الآداب**، المجلد ٥٦، العدد ١٠/١١، أكتوبر/تشرين الأول–نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص ٤١–٥٢.

- **العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية-الإسرائيلية**، دار الساقي بالتعاون مع المركز القومي للترجمة، القاهرة وبيروت، ٢٠١٠.

- "اليسار العربي: حوار أجراه وائل عبد الرحيم"، **الآداب**، العدد ٤-٥، ٢٠١٠، ص ٤٩.

- "أميركا تلهث وراء قطار الثورات" (مقابلة أجرتها ديما شريف)، **الأخبار** (بيروت)، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١١،
<http://www.al-akhbar.com/node/15106> .

- "سورية بين العسكرة والتدخل العسكري وغياب الاستراتيجية"، **الأخبار** (بيروت)، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١،
<http://www.al-akhbar.com/node/25760> .

- ""١٧ ديسمبر ٢٠١٠" بداية سيرورة ثورية طويلة الأمد"، **الأخبار** (بيروت)، ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢،
<http://www.al-akhbar.com/node/29205>.

- " الانتهازيون والثورة"، **الأخبار** (بيروت) و**القدس العربي**، ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

الأمم المتحدة، **بيانات الأمم المتحدة**، <http://data.un.org/>.

أمين، سمير وآخرون، **الديمقراطية والثورة في مصر**، الدار الاشتراكية، القاهرة، ٢٠١٢.

باروت، محمد جمال، "سورية ٢٠١٠: الإصلاح أو الكارثة"، **التجديد العربي**، ٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، <http://arabrenewal.info/>.

- "تحدي الأمن الغذائي: رؤية مشروع "سورية ٢٠٢٥""، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٤٣-٤٤، صيف/خريف ٢٠٠٨، ص ١٧٥-١٩١.

- **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، ٢٠٠٣.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، ٢٠٠٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، ٢٠٠٩.

– **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١١**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، ٢٠١١.

بسيوني، مصطفى وعمر سعيد، **رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة**، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٧.

بشارة، عزمي، **هل من مسألة قبطية في مصر؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

– **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

بوطالب، محمد نجيب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١.

تروتسكي، ليون، **الثورة المغدورة**، دار الالتزام، بيروت، ١٩٩١.

تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر، **السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٧.

تمّام، حسام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، الطبعة الثانية، مدبولي، القاهرة، ٢٠١٠.

– "القرضاوي والإخوان. قراءة في جدلية الشيخ والحركة"، **الشروق**، ٢٢–٢٧ أغسطس/آب ٢٠١١.

جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، **التقرير الإقليمي لهجرة العمالة العربية: هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص ٢٠٠٨**، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك"،
<http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf>.

الجهاز المركزي للمعلومات (البحرين)، **المجموعة الإحصائية ٢٠١١**،
<http://www.cio.gov.bh>.

الحاج صالح، ياسين، " في الشبّيحة والتشبيح ودولتهما "، **كلمن**، العدد ٥، شتاء ٢٠١١، متوفر على موقع **جدلية**،
<http://www.jadaliyya.com/pages/index/4468/>.

الحامدي، بشير، **الحق في السلطة والثورة والديمقراطية. قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة**، دنيا، سيدي بوزيد، ٢٠١١.

الحروب، خالد، **في مديح الثورة: النهر ضد المستنقع**، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٢.

حزب العمال الشيوعي التونسي، "الاحتجاجات تدق أبواب القصرين"،
<http://www.albadil.org/spip.php?article1739>.

حسين، عادل، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩**، مجلدان، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨١.

درويش، حسام الدين، **مناقشة نقدية لأبحاث محمد جمال باروت عن الثورة السورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

دسوقي، عبده مصطفى، "الدكتور سعيد رمضان، السكرتير الشخصي للإمام حسن البنا وزوج ابنته"، **إخوان ويكي**، <http://www.ikhwanwiki.com/>.

– " التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. النشأة والتاريخ "، **إخوان ويكي**،
<http://www.ikhwanwiki.com/>.

الديري، علي أحمد، "البحرين: داخل الميدان، خارج الطائفة"، **بدايات**، العدد ١، شتاء/ربيع ٢٠١٢، ص ٥٤-٦١.

رصاص، محمد سيد، " خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية"، **الحوار المتمدن**، ٣٠ يوليه/تموز ٢٠١١،
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269941>.

رمضان، فاطمة، **صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية خلال عام ٢٠٠٧**، المرصد النقابي العمالي، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، القاهرة، بدون تاريخ.

– "إطلالة على الحركة العمالية في مصر (٢٠٠٧–٢٠٠٩)"، **الحوار المتمدن**، ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٢،
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=313257>.

– "في حوار مفتوح"، **الحوار المتمدن**، ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٢،
<http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=319653>.

زكي، أنيس، "خبير: التغيير كان حتمياً بالجيش المصري"، **الجزيرة.نت**، ٣١ أغسطس/آب ٢٠١٢،
<http://www.aljazeera.net/news/pages/73e37525-42ff-4724-8b7e-7632951df0c2>.

سارة، فايز، **الفقر في سورية: نحو تحوُّل جذري في سياسات معالجة الفقر**، مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، لندن، ٢٠١١.

السعداوي، نوال، "الثورة المصرية الثانية"، **المصري اليوم**، ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

سعيد، عاطف، "المشكلة الطائفية في مصر والبديل العلماني الثوري"، **الثورة الدائمة**، العدد ٢، ربيع ٢٠١٢، ص ١١–٢٨.

سيل، باتريك، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، الطبعة العاشرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

شرارة، وضاح، **دولة "حزب الله": لبنان مجتمعاً إسلامياً**، دار النهار، بيروت، ١٩٩٦.

شقرون، نزار، **رواية الثورة التونسية**، دار محمد علي، تونس، ٢٠١١.

صباحي، حمدين، **نقدر نبنيها من جديد: البرنامج الانتخابي لحمدين صباحي لرئاسة مصر**، القاهرة، ٢٠١٢.

صندوق النقد العربي، **تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٦.

طرابلسي، فواز، **الديمقراطية والثورة**، رياض الريس، بيروت، ٢٠١٢.

عباس، حسن ، **ديناميكيات الانتفاضة في سورية، أوراق المتابعة السياسية** (مبادرة الإصلاح العربي، <www.arab-reform.net>)، العدد ٥١، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

عبد الفضيل، محمود ، **رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**، دار العين، القاهرة، ٢٠١١.

عبد اللطيف، أميمة، **السلفيون في مصر والسياسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

عبد الله، أنور، **العلماء والعرش: ثنائية السلطة في السعودية**، مؤسسة الرافد، لندن، ١٩٩٥.

عدلي، عمرو، **دولة الفساد في عهد مبارك: تفاعلات السلطة والثروة (١٩٩٠-٢٠١١)**، دراسات المبادرة، مبادرة الإصلاح العربي، <www.arab-reform.net>، مارس/آذار ٢٠١٢.

العليبي، فريد، **تونس: الانتفاضة والثورة**، نهى، صفاقس، ٢٠١١.

العمروسي، صلاح، ""اقتصاد السوق الإسلامي": البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للإخوان المسلمين في مصر"، **بدايات**، العدد ١، شتاء/ربيع ٢٠١٢. ص ٧٩-٨٢.

عويضة، جمال محمد، **ملحمة اعتصام موظفي الضرائب العقارية**، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٨.

عيسى، عبد الملك، **حركات الإسلام السياسي في اليمن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

فايد، عمار أحمد، **السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢.

فاروق، عبد الخالق، **اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤-٢٠١٠)**، مكتبة الشروق الدولية، الدوحة، ٢٠١١.

فيبر، ماكس، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ.

القذافي، معمر، "نص كلمة معمر القذافي يوم ٢٢ فبراير ٢٠١١"، **بلاد العرب**، ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٢، <http://beladalorb.com/cat22/13198.html>.

القرضاوي، يوسف، "القرضاوي ينفي تلقيه عرض من الإخوان لخلافة الهضيبي"، **الجزيرة.نت**، ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/news/pages/558d374a-bc05-4639-b537-85c220dd7e50>.

– "الاستعفاء من العمل التنظيمي في الإخوان"، **Qaradawi.net**، ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨،

<http://qaradawi.net/life/8/940-2011-09-29-12-22-50.html>.

– "مع التنظيم العالمي للإخوان"، **Qaradawi.net**، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، <http://qaradawi.net/life/8/5194-2011-09-20-12-41-14.html>.

اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، <cadtm.org>.

الليثي، هبة وخالد أبو إسماعيل، **الفقر في سورية: ١٩٩٦-٢٠٠٤**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

لينين، فلاديمير، **إفلاس الأممية الثانية**، **المختارات في ١٠ مجلدات**، المجلد ٥، دار التقدّم، موسكو، ١٩٧٦.

ماركس، كارل، **العمل المأجور ورأس المال**، دار التقدم، موسكو، منشور في **أرشيف الماركسيين على الإنترنت**، نسخ الكتروني: وجدي حمدي (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠).

– **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"**، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ.

ماركس، كارل وفريدريك إنجلس [إنجلز]، بيان الحزب الشيوعي، **أرشيف الماركسيين على الانترنت**، نسخ إلكتروني: وجدي حمدي، ٢٠٠٠.

– "عريضة المجلس المركزي إلى عصبة الشيوعيين"، أرشيف **الماركسيين على الإنترنت**، النسخ الالكتروني: وجدي حمدي، سبتمبر ٢٠٠٠.

مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (III): الثورة البحرينية**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٥، ٦ أبريل/نيسان ٢٠١١.

– **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٧، ٦ يونيو/حزيران ٢٠١١.

– **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (VI): ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٨، ٦ تموز/يوليو ٢٠١١.

– **هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣١، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الشهور الأولى للرئيس مرسي: مائة يوم من سياسات التجاهل والتهميش**، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **من الإنترنت إلى التحرير: ٢٥ يناير من واقع الفيس بوك والتويتر**، **تقارير معلوماتية**، المجلد الخامس، العدد ٥٣، مايو/أيار ٢٠١١.

المعهد الوطني للإحصاء، **المسح الوطني حول السكان والتشغيل ٢٠١٠**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تونس، يونيو/حزيران ٢٠١١.

المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، <http://www.cbssyr.org/> .

المنصر، عدنان، **الدر ومعدنه: الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس، ١٩٢٤-١٩٧٨. جدلية التجانس والصراع**، المغاربية، تونس، ٢٠١٠.

منيف، ياسر وعمر ضاحي، " النيوليبرالية والاستبداد في سورية"، **بدايات**، العدد ١، شتاء/ربيع ٢٠١٢، ص ٧٢-٧٨.

نصيرة، هاني، **السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١.

هنتنغتون [هنتنجتون]، صامويل، **صراع الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، الطبعة الثانية، سطور، القاهرة، ١٩٩٩.

هيومن رايتس ووتش، **إبعاد ومعاملة سيئة: إعادة إيطاليا القسرية للمهاجرين وملتمسي اللجوء القادمين على متن القوارب، معاملة ليبيا السيئة للمهاجرين وملتمسي اللجوء**، هيومن رايتس ووتش، نيويورك، ٢٠٠٩، <http://www.hrw.org/ar/reports/2009/09/21-0>.

– **التسليم للعدو: الانتهاكات وعمليات تسليم الخصوم قسراً إلى ليبيا في عهد القذافي بإشراف أمريكي**، هيومن رايتس ووتش، نيويورك، ٢٠١٢،
< http://www.hrw.org/ar/reports/2012/09/06-2>.

– **قتلى غير معترف بهم: الخسائر البشرية في حملة الناتو الجوية على ليبيا**، هيومن رايتس ووتش، نيويورك، ٢٠١٢،
<http://www.hrw.org/ar/reports/2012/05/14>.

– "تونس: «سؤال وجواب» حول محاكمة بن علي وآخرين بتهمة قتل المتظاهرين"، ١١ يونيو/حزيران ٢٠١٢،
<http://www.hrw.org/ar/news/2012/06/11>.

يونس، شريف، **سيد قطب والأصولية الإسلامية**، دار طيبة، القاهرة، ١٩٩٥.

ويكيبيديا، الموقع العربي، <http://ar.wikipedia.org/wiki/الصفحة_الرئيسية>.

مراجع ومصادر باللغات الأجنبية

Abdel-Malek, Anouar, *Egypte société militaire*, Paris : Seuil, 1962.

Abdelrahman, Maha, "In Praise of Organisation: Egypt Between Activism and Revolution," *Development and Change*, Spring 2013 (forthcoming).

- "A Hierarchy of Struggles? The 'Economic' and the 'Political' in Egypt's Revolution," *Review of African Political Economy*, Spring 2013 (forthcoming).

Abouzeid, Rania, "The Syrian Style of Repression: Thugs and Lectures," *Time*, 27 February 2011, <http://www.time.com/time/world/article/0,8599,2055713,00.html>.

Aburish, Saïd, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud*, London: Bloomsbury, 1994.

Achcar, Gilbert, " Le monde arabe orphelin de la démocratie ", *Le Monde diplomatique*, juin 1997.

- *La Nouvelle guerre froide. Le monde après le Kosovo*, Paris : PUF, 1999.

- " Le nouveau masque de la politique américaine au Proche-Orient ", *Le Monde diplomatique*, avril 2004.

- "Self-Deception and Selective Expertise: Bush's Cakewalk into the Iraq Quagmire," *Counterpunch*, 5 mai 2004, <http://www.counterpunch.org/2004/05/05/bush-s-cakewalk-into-the-iraq-quagmire/>.

- " Estabilidad e inestabilidad en Egipto: una mirada de cerca al reciente crecimiento económico ", dans ICEX, dir., *Claves de la Economía Mundial 2009*, Madrid : Instituto Español de Comercio Exterior, 2009, p. 455-461 ; texte original anglais, "Stability and Instability in Egypt: A Closer Look at Recent Egyptian Growth," disponible sur <http://eprints.soas.ac.uk/10365/>.

- "Libya: A Legitimate and Necessary Debate from an Anti-Imperialist Perspective," *ZNet*, 25 March 2011, <http://www.zcommunications.org/libya-a-legitimate-and-necessary-debate-from-an-anti-imperialist-perspective-by-gilbert-achcar>.

- "NATO's 'Conspiracy' Against the Libyan Revolution," *Jadaliyya*, 16 August 2011, <http://www.jadaliyya.com/pages/index/2401/natos-conspiracy-against-the-libyan-revolution>.

Achy, Lahcen, "Why did protests in Algeria fail to gain momentum?," *Foreign Policy*, 31 March 2011,
<http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/03/31/why_did_protests_in_algeria_fail_to_gain_momentum>.

afrol News, "Libya economy reveals basis for protests," 16 February 2011, <http://www.afrol.com/articles/37336>.

Agha, Hussein et Robert Malley, "This Is Not a Revolution," *New York Review*

of Books, vol. 59, no. 17, <http://www.nybooks.com/articles/archives/2012/nov/08/not-revolution/>.

Ahmida, Ali Abdullatif, "Libya, Social Origins of Dictatorship, and the Challenge for Democracy," *Journal of the Middle East and Africa*, vol. 3, no. 1, 2012, p. 70-81.

Alexander, Christopher, *Tunisia: Stability and Reform in the Modern Maghreb*, Oxon, UK: Routledge, 2010.

Allal, Amin et Vincent Geisser, " Tunisie : " Révolution de jasmin " ou Intifada ? ", *Mouvements*, no. 66, été 2011, p. 62-68.

Almounsor, Abdullah, "A Development Comparative Approach to Capital Flight: the Case of the Middle East and North Africa," in Gerald Epstein, dir., *Capital Flight and Capital Controls in Developing Countries*, Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2005.

Alterman, John, *New Media, New Politics? From Satellite Television to the Internet in the Arab World*, Policy Paper no. 48, Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1998.

Althusser, Louis, *Pour Marx*, Paris : François Maspéro, 1967.

Amin, Samir, " 2011 : Le printemps arabe ? ", mai 2011, <http://www.forumtiersmonde.net/fren/index.php?option=com_content&view=article&id=291:2011-le-printemps-arabe-&catid=65:allarabcountries&Itemid=142>.

- *Le Monde arabe dans la longue durée*, Paris : Le Temps des cerises, 2011.

- See Riad, Hassan.

Asher-Schapiro, Avi, "The GOP Brotherhood of Egypt," *Salon.com*, 26 January 2012, <http://www.salon.com/2012/01/26/the_gop_brotherhood_of_egypt/>.

Assad (al-), Bashar, "Interview with Syrian President Bashar al-Assad," *Wall Street Journal*, 31 January 2011.

Awadi (al-), Hesham *In Pursuit of Legitimacy: The Muslim Brothers and Mubarak, 1982-2000*, London: Tauris Academic Studies, 2004.

Ayeb, Habib, "Social and Political Geography of the Tunisian Revolution: The Alfa Grass Revolution," *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 129, September 2011, pp. 467-479.

Ayubi, Nazih, *Bureaucracy & Politics in Contemporary Egypt*, London: Ithaca, 1980.

- *The State and Public Policies in Egypt Since Sadat*, Reading, UK: Ithaca, 1991.

- *Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*, London: I.B. Tauris, 1995.

Azmeh (Al-), Aziz, *Islams and Modernities*, 3rd ed., London: Verso, 2009.

Babeuf, *Textes choisis*, Paris : Editions sociales, 1965.

Baker, Aryn, "Sunni-Shi'ite Divide Clouds Prospects for Reform in Bahrain," *Time*, 26 February 2011.

Bard, Mitchell, "The 1968 Sale of Phantom Jets to Israel," *Jewish Virtual Library*, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/phantom.html>.

Batatu, Hanna, "State and Capitalism in Iraq: A Comment," in *Wealth and Power in the Middle East*, *MERIP*, No. 142, Sep.-Oct. 1986, p. 10-12.

- *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Battesti, Vincent et François Ireton, dir., *L'Egypte au présent. Inventaire d'une société avant révolution*, Paris : Sindbad/Actes Sud, 2011.

Baumann, Hannes, *Citizen Hariri and Neoliberal Politics in Post-War Lebanon*, doctoral thesis, London: SOAS, University of London, 2012.

Bayat, Asef, *Islam and Democracy: What is the Real Question?*, ISIM paper 8, Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007.

- *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2010.

- "The Post-Islamists Revolutions," *Foreign Affairs Snapshot*, 26 April 2011, <http://www.foreignaffairs.com/articles/67812/asef-bayat/the-post-islamist-revolutions>.

- "Arab Revolts: Islamists aren't Coming!," *Insight Turkey*, vol. 13, no. 2, 2011, p. 9-14.

BBC, "Syria unrest: Who are the shabiha?," 29 May 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14482968>.

Bearman, Jonathan, *Qadhafi's Libya*, London: Zed Books, 1986.

Beblawi, Hazem et Giacomo Luciani, ed., *The Rentier State*, London: Croom Helm, 1987.

Becker, Carmen, "Strategies of Power Consolidation in Syria Under Bashar al-Asad: Modernizing Control Over Resources," *Arab Studies Journal*, vol. 13/14, no. 2/1, Autumn 2005/Spring 2006, p. 65-91.

Beinart, Peter, "Obama Betrayed Ideals on Israel," *Newsweek*, 12 March 2012.

Beinin, Joel and Frédéric Vairel, ed., *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.

Ben Gharbia Sami, "The Internet Freedom Fallacy and the Arab Digital Activism," *Nawaat*, 17 september 2010, <http://nawaat.org/portail/2010/09/17/the-internet-freedom-fallacy-and-the-arab-digital-activism/>.

Ben Jaballah, Ghazi, "Graduate Unemployment in the Maghreb," *Policy Brief*, Washington DC: German Marshall Fund, November 2011.

Ben Néfisssa, Sarah et Blandine Destremau, dir., *Protestations sociales, révolutions civiles. Transformations du politique dans la Méditerranée arabe*, *Revue Tiers Monde*, hors série 2011.

Ben Romdhane, Mahmoud, *Tunisie : Etat, économie et société. Ressources*

politiques, légitimation, régulations sociales, Tunis : Sud Editions, 2011.

Bhalla, Reva, "Making Sense of the Syrian Crisis," *Stratfor*, 5 May 2011, <http://www.stratfor.com/weekly/20110504-making-sense-syrian-crisis>.

Blanchard, Christopher and Jim Zanotti, *Libya: Background and U.S. Relations*, Washington, DC: Congressional Research Service, 18 February 2011.

Blavier, Pierre, " La révolution tunisienne : chômage, expansion scolaire et fracture régionale ? ", *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, septembre 2013 (à paraître).

Bond, Patrick, "Neoliberal Threats to North Africa," *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 129, September 2011, pp. 481-495.

Bonnefoy, Laurent, Franck Mermier et Marine Poirier, dir., *Yémen. Le tournant révolutionnaire*, Sanaa : Cefas et Paris : Karthala, 2012.

Boulila, Ghazi, Chaker Gabsi et Mohamed Haddar, " La pauvreté régionale en Tunisie ", étude présentée à une conférence internationale organisée par le GRI DREEM à Istanbul les 21-23 mai 2009, <http://gdri.dreem.free.fr/wp-content/d1-2boulila-chaker-haddar-la-pauvrete-regionale-istalbul-2.pdf>.

Bourdieu, Pierre, *Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action*, Paris : Seuil, 1994.

- *La Domination masculine*, Paris : Seuil, 1998.

Bradley, John, *After the Arab Spring: How the Islamists Hijacked the Middle East Revolts*, New York: Palgrave Macmillan, 2012.

Brookings Project on U.S. Policy Towards the Islamic World, *An Agenda for Action: The 2002 Doha Conference on U.S. Relations with the Islamic World*, Washington, DC: The Brookings Institution, 2003.

Brown, Anthony Cave, *Oil, God and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings*, New York: Houghton Mifflin, 1999.

Bush, George W., "Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy," Washington, DC: White House, Office of the Press Secretary, 6 november 2003, <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html>.

Bush, Ray, *Poverty and Inequality: Persistence and Reproduction in the Global South*, London: Pluto, 2007.

Bush, Ray et Habib Ayeb, dir., *Marginality and Exclusion in Egypt*, London: Zed, 2012.

Butler, Amy, "Saudi, U.S. Finalize F-15SA Sale," *Aviation Week*, 2 janvier 2012.

Calvert, John, *Sayyid Qutb and the Origins of Radical Islamism*, New York: Columbia University Press, 2010.

Carré, Olivier, *Mystique et politique : Lecture révolutionnaire du Coran par Sayyid Qutb, Frère musulman radical*, Paris : Presses de la FNSP et Cerf, 1984.

Central Intelligence Agency [CIA], *The Challenge of Ethnic Conflict to National and International Order in the 1990s, Geographic Perspectives: A Conference Report*, Washington DC: CIA, 1995.

Chami, Ralph et al., *Libya beyond the Revolution: Challenges and Opportunities*, Washington, DC: IMF, 2012.

Chang, Ha-Joon, *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective*, London: Anthem Press, 2003.

Chaudhry, Kiren Aziz, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Chouikha, Larbi et Éric Gobe, " La Tunisie entre la "révolte du bassin minier de Gafsa" et l'échéance électorale de 2009 ", *L'Année du Maghreb* 2009, p. 387-420.

Ethan Chorin, *Exit Gaddafi: The Hidden History of the Libyan Revolution*, London: Saqi, 2012.

Clément, Françoise, Marie Duboc et Omar El Shafei, " Le rôle des mobilisations des travailleurs et du mouvement syndical dans la chute de Moubarak ", *Mouvements*, no. 66, été 2011, p. 69-78.

Clinton, Hillary Rodham, "Secretary of State Hillary Rodham Clinton's Remarks on Receiving the George C. Marshall Foundation Award," George C. Marshall Foundation, 2 june 2011, <http://www.marshallfoundation.org/SecretaryClintonremarksJune22011.htm>.

Cochrane, Paul, "Boon Time for Mercenaries," *Executive*, no. 143, juin 2011, <http://www.executive-magazine.com/getarticle.php?article=14309>.

Corm, George, *Labor Migration in the Middle East and North Africa: A View from the Region*, Washington, DC: World Bank, ca. 2006.

Courbage, Youssef et Emmanuel Todd, *Le Rendez-vous des civilisations*, Paris : Seuil, 2007.

Dabashi, Hamid, *The Arab Spring: The End of Postcolonialism*, London: Zed, 2012.

Defense Industry Daily, "2010-12 Saudi Shopping Spree: F-15s, Helicopters & More," *Defense Industry Daily*, 9 mars 2012.

De Soto, Hernando, "The Free Market Secret of the Arab Revolutions," *Financial Times*, 8 november 2011.

Diouri, Moumen, *A qui appartient le Maroc ?*, Paris : L'Harmattan, 1992.

Dreyfuss, Robert, *Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam*, New York: Henry Holt, 2005.

Dubai Press Club, *Arab Media Outlook 2009-2013*, Dubai: Dubai Press Club, 2010.

Dubai School of Government, *Arab Social Media Report*, vol. 1, no. 1, January 2011.

- *Arab Social Media Report*, vol. 1, no. 2, May 2011.

Dupret, Baudouin et al., *La Syrie au présent. Reflets d'une société*, Paris : Sindbad/Actes Sud, 2007.

Economist (The), "An Old Chinese Myth," *The Economist*, 3 january 2008.
- "The Upheaval in Egypt: An End or a Beginning?," *The Economist*, 3 February 2011.
- "Pedalling Prosperity, Special Report: China's Economy," *The Economist*, 26 May 2012.
- "Vote for the Brother: A Muslim Brother is Better than a Mubarak Crony," *The Economist*, 16 June 2012.
- "Libya: Despite everything, it's still a success," *The Economist*, 15 September 2012.

Eakin, Hugh, "The Strange Power of Qatar," *New York Review of Books*, vol. 58, no. 16, 27 October 2011.

Energy Information Administration (USA), "Country Analysis Briefs: Libya," June 2012 (<www.eia.doe.gov>).

Epstein, Gerald, dir., *Capital Flight and Capital Controls in Developing Countries*, Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2005.

Erdle, Steffen, *Ben Ali's 'New Tunisia' (1987-2009): A Case Study of Authoritarian Modernization in the Arab World*, Berlin: Klaus Schwarz, 2010.

Erdmann, Gero, et Ulf Engel, "Neopatrimonialism Revisited – Beyond a Catch-All Concept," Hamburg: GIGA Working Papers, no. 16, February 2006.

Errian (El-), Essam, "What the Muslim Brothers Want," *The New York Times*, 9 February 2011.

Femia, Francesco et Caitlin Werrell, "Syria: Climate Change, Drought and Social Unrest," The Center for Climate & Security, 29 February 2012, <http://climateandsecurity.org/2012/02/29/syria-climate-change-drought-and-social-unrest/>.

Fierro, José Daniel et Santiago Alba Rico, *Túnez, la Revolución*, Hondarribia: Hiru, 2011.

Filiu, Jean-Pierre, *Le Nouveau Moyen-Orient. Les peuples à l'heure de la révolution syrienne*, Paris : Fayard, 2013 (à paraître).

Freitag, Ulrike, dir., *Saudi-Arabien. Ein Königreich im Wandel?*, Paderborn : Ferdinand Schöningh, 2010.

Francis Fukuyama, "The End of History," *The National Interest*, no. 16, Summer 1989, pp. 3-18.
- *The End of History and the Last Man*, New York: Avon Books, 1992.

Fromherz, Allen, *Qatar: A Modern History*, Washington, DC: Georgetown University Press, 2012.

Fuller, Graham, *The Youth Factor: The New Demographics of the Middle East and the Implications for U.S. Policy*, Washington DC: Brookings Institution, 2003.

Gantin, Karine et Omeyya Seddik, " Révolte du "peuple des mines" en Tunisie ", *Le Monde diplomatique*, juillet 2008.

Gatti, Roberta, Diego Angel-Urdinola, et al., *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa Region*, Washington, DC: World Bank, 2011.

Ghannam, Jeffrey, *Social Media in the Arab World: Leading up to the Uprisings of 2011*, Washington, DC: Center for International Media Assistance, NED, 3 February 2011.

Ghobashy (El-), Mona "The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers," in *International Journal of Middle East Studies*, vol. 37, no. 3, August 2005, pp. 373-395.

- "Politics by Other Means," *Boston Review*, November-December 2011, pp. 39-44.

Global Witness, "Leaked Gaddafi-Era Documents Expose the Need for Urgent Oil Reforms," 13 April 2012, <http://www.globalwitness.org/library/leaked-documents-expose-need-urgent-oil-reforms-0>.

Godelier, Maurice, *Rationalité & irrationalité en économie*, Paris : François Maspero, 1969.

Gordon, Michael, "Failed Efforts and Challenges of America's Last Months in Iraq," *New York Times*, 22 September 2012.

Graciet, Catherine et Eric Laurent, *Le Roi prédateur*, Paris : Seuil, 2012.

Gräf, Bettina, "IslamOnline.net: Independent, Interactive, Popular," *Arab Media & Society*, no. 4, Winter 2008, <http://www.arabmediasociety.com/?article=576>.

Gräf, Bettina et Jakob Skovgaard-Petersen, eds., *Global Mufti: The Phenomenon of Yusuf al-Qaradawi*, London: Hurst, 2009.

Gray, Matthew, *Conspiracy Theories in the Arab World: Sources and Politics*, Abingdon, UK: Routledge, 2010.

- *A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gulf*, Qatar: Center for International and Regional Studies - Georgetown University, 2011.

Greenspan, Alan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World*, New York: Penguin Press, 2007.

Grifa, Moussa, "The Libyan Revolution: Establishing a New Political System and The Transition to Statehood," *Arab Reform Brief*, no. 62, Mubadarat al-Islah al-'Arabi / Arab Reform Initiative, <www.arab-reform.net>, September 2012.

Grimmett, Richard, *U.S. Arms Sales: Agreements with and Deliveries to Major Clients, 2003-2010*, Washington, DC: Congressional Research Service, 16 December 2011.

Grimmett, Richard et Paul Kerr, *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004-2011*, Washington, DC: Congressional Research Service, 24 August 2012.

Gumuscu, Sebnem, "Economic Liberalization, Devout Bourgeoisie, and Change in Political Islam: Comparing Turkey and Egypt," EUI Working Paper RSCAS 2008/19, Florence: European University Institute, 2008.

Gumuscu, Sebnem and Deniz Sert, "The Power of the Devout Bourgeoisie: The Case of the Justice and Development Party in Turkey," *Middle Eastern Studies*, vol. 45, no. 6, November 2009, pp. 953–968.

Hachemaoui, Mohammed, " La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ? Réexamen critique des théories de "l'État rentier" et de la "malédiction des ressources" ", *Revue française de science politique*, vol. 62, no. 2, 2012, p. 207–230.

– " Y a-t-il des tribus dans l'urne ? Sociologie d'une énigme électorale (Algérie) ", *Cahiers d'études africaines*, vol. LII (1), no. 205, 2012, p. 103–163.

Haddad, Bassam, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.

– "The Syrian Regime's Business Backbone," *Middle East Report*, vol. 42, no. 262, Spring 2012, <http://www.merip.org/mer/mer262/syrian-regimes-business-backbone>.

Haimzadeh, Patrick, *Au Coeur de la Libye de Kadhafi*, Paris : J-C Lattès, 2011.

Hakimian, Hassan et Ziba Moshaver, dir., *The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa*, Richmond, UK: Curzon, 2001.

Hamalawy (el-), Hossam, "1977: The Lost Revolution," <http://www.scribd.com/doc/12893045/1977-Bread-Uprising>.

Hanieh, Adam, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*, New York: Palgrave Macmillan, 2011.

Harb, Imad, "The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?," *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2, Summer 2003, pp. 269–290.

Hasbani, Nadim, "The Geopolitics of Weapons Procurement in the Gulf States," *Defense & Security Analysis*, vol. 22, no. 1, March 2006, pp. 73–88.

Headey, Derek et Shenggen Fan, *Reflections on the Global Food Crisis: How Did It Happen? How Has It Hurt? And How Can We Prevent the Next One?*, Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2010.

Heinsohn, Gunnar, *Söhne und Weltmacht : Terror im Aufstieg und Fall der Nationen*, Zürich : Orell Füssli Verlag, 2003.

Hendrixson, Anne, "Angry Young Men, Veiled Young Women: Constructing a New Population Threat," *Briefing 34*, The Corner House (Dorset, UK), December 2004.

Hertog, Steffen, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*, Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.

Hibou, Béatrice, *La force de l'obéissance : Economie politique de la répression en Tunisie*, Paris : La Découverte, 2006.

– " Tunisie. Économie politique et morale d'un mouvement social ", *Politique africaine*, no. 121, mars 2011, p. 5–22.

Hinnebusch, Raymond, *Syria: Revolution From Above*, Oxon: Routledge, 2001.
Holliday, Joseph, *Syria's Maturing Insurgency*, Washington, DC: Institute for the Study of War, 2012.
Huntington, Samuel, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991.
– *Political Order in Changing Societies*, New Haven, CT: Yale University Press, 1968
Ibrahim, Ekram, "6th of April 2008: A Workers' Strike Which Fired the Egyptian Revolution," *Al-Ahram Online*, 6 April 2012, <http://english.ahram.org.eg/News/38580.aspx>.
Initiative du monde arabe, " Ce que montre la recherche : Les jeunes ont besoin de grands programmes d'insertion ", Banque mondiale, 15 janvier 2011, <http://arabworld.worldbank.org/content/awi/fr/home/featured/youth_programs.html>.
Institut de statistique de l'UNESCO, *Recueil de données mondiales sur l'éducation 2011. Statistiques comparées sur l'éducation dans le monde* (Montréal : Institut de statistique de l'UNESCO, 2011).
Institute of International Finance, *Economic Report: Gulf Cooperation Council Countries*, Washington, DC: IIF, 16 January 2008.
– *GCC Regional Overview*, Washington, DC: IIF, 13 May 2010.
International Commission of Inquiry on Libya, *Report of the International Commission of Inquiry on Libya*, New York: Human Rights Council, United Nations, 2 mars 2012.
International Labour Office, *Global Employment Trends 2004*, Geneva: ILO, 2004.
– *World Social Security Report 2010/11: Providing Coverage in Times of Crisis and Beyond*, Geneva: ILO, 2010.
– *Global Employment Trends 2010*, Geneva: ILO, 2010.
– *Global Employment Trends for Youth: 2011 Update*, Geneva: ILO, 2011.
– Department of Statistics, *Statistical Update on Arab States and Territories and North African Countries*, Geneva: ILO, May 2011.
– *Global Employment Trends 2012*, Geneva: ILO, 2012.
– *Employment for Stability and Socio-Economic Progress in North Africa: Strategy for North Africa 2011-2015*, Cairo: ILO, 2012.
International Labour Organization, LABORSTA Internet, <http://laborsta.ilo.org/default.html>.
International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*, Washington, DC: IMF, 2007.
– "The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya – 2010 Article IV Consultation, Preliminary Conclusions of the Mission," 28 October 2010, <http://www.imf.org/external/np/ms/2010/102810.htm>.

- *Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity*, Group of Eight Summit, 27 May 2011, Deauville, France, Washington, DC: IMF, 2011.
- *World Economic Outlook April 2012: Growth Resuming, Dangers Remain*, Washington, DC: IMF, 2012.

International Telecommunication Union, "Key Global Telecom Indicators for the World Telecommunication Service Sector," <http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/index.html>.

IPEMED, *La Confiance dans la société numérique méditerranéenne. Vers un espace .med, IPEMED Palimpsestes*, no. 7, juillet 2011.

Ismail, Salwa, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006.

Jad, Islah, "The NGO-isation of Arab Women's Movements," 2004, <http://www.shebacss.com/docs/sowcere0036-09.pdf>.

Johnson, Ian, *A Mosque in Munich: Nazis, the CIA, and the Rise of the Muslim Brotherhood in the West*, New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2010.

Kang, David, *Crony Capitalism: Corruption and Development in South Korea and the Philippines*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2002.

Kapiszewski, Andrzej, "Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries," Beirut: EGM, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, 15-17 May 2006.

Kaplan, David, "Hearts, Minds, and Dollars," *U.S. News & World Report*, 17 April 2005, <http://www.usnews.com/usnews/news/articles/050425/25roots.htm>.

Kar, Dev and Karly Curcio, *Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2000-2009*, Washington, DC: Global Financial Integrity, January 2011.

Khafaji (al-), Isam, "State Incubation of Iraqi Capitalism," in *Wealth and Power in the Middle East, MERIP*, no. 142, September-October 1986, pp. 4-9 and 12.

Khalaf, Samir et Saad Khalaf, Roseanne, *Arab Youth: Social Mobilisation in Times of Risk*, London: Saqi, 2011.

Khalidi, Rashid, *Sowing Crisis: The Cold War and American Dominance in the Middle East*, Boston, MA: Beacon, 2009.
- "Full Transcript of Interview with Palestinian Professor Rashid Khalidi" (interview made by Chemi Shalev), *Haaretz*, 5 décembre 2011.

Khan, Mushtaq et Jomo Kwame Sundaram, dir., *Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000.

Khatib, Line, *Islamic Revivalism in Syria: The Rise and Fall of Ba'thist Secularism*, Oxon, UK: Routledge, 2011.

Khiari, Sadri, *Tunisie : le délitement de la cité. Coercition, consentement, résistance,*

Paris : Karthala, 2003.

- " La Révolution tunisienne ne vient pas de nulle part ", *Politique africaine*, p. 23-34.

Kienle, Eberhard, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*, London: I.B. Tauris, 2000.

- " Les "révolutions" arabes ", *Critique internationale*, 2012/1, no. 54, p. 103-117.

Klasen, Stephan and Francesca Lamanna, "The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth in the Middle East and North Africa," Washington, DC: Paper prepared for the World Bank, 2003.

Knowles, Warwick, *Jordan Since 1989: A Study in Political Economy*, London: I.B. Tauris, 2005.

Kraetzschmar, Hendrik Jan, "Electoral Rules, Voter Mobilization and the Islamist Landslide in the Saudi Municipal Elections of 2005," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 3, no. 4, octobre-décembre 2010, p. 515-533.

Kriegel, Annie, *Les Communistes français : essai d'ethnographie politique*, Paris : Seuil, 1968.

Krijgsman, Richard, "Oil & Gas Companies in Libya - a Who's Who," *Evaluate Energy*, 24 février 2011, <http://www.oil-blog.com/companies/major-ioc/libyan-oil-gas/>.

Lagarde, Christine, " Le Printemps arabe, un an plus tard ", FMI, 6 décembre 2011, <http://www.imf.org/external/french/np/speeches/2011/120611f.htm>.

Lamchichi, Abderrahim, *L'Algérie en crise. Crise économique et changements politiques*, Paris : L'Harmattan, 1991.

Lamloum, Olfa et Bernard Ravanel, dir., *La Tunisie de Ben Ali. La société contre le régime*, Paris : L'Harmattan, 2002.

Lawson, Fred, *Demystifying Syria*, London: Saqi, 2009.

Ledeen, Michael, "Creative Destruction: How to Wage a Revolutionary War," *National Review*, 20 September 2001, <http://old.nationalreview.com/contributors/ledeen092001.shtml>.

Lequiller, François, " Pour ou contre le PIB ? ", *L'Observateur de l'OCDE*, n° 246/247, décembre 2004 - janvier 2005, <http://www.observateurocde.org/news/fullstory.php/aid/1460/Pour_ou_contre_le_PIB__.html>.

Leverrier, Ignace, *Un Œil sur la Syrie*, *Le Monde* Blogs, <http://syrie.blog.lemonde.fr/>.

Lizza, Ryan, "The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy," *The New Yorker*, 2 May 2011.

Long, David, *The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies*, Boulder, CO: Westview, 1985.

Longhi, Vittorio et Khalil Bohazza, "Spotlight interview with Salman Jaffar Al

Mahfoodh (Bahrain - GFBTU)," ITUC, 1st March 2012, < http://www.ituc-csi.org/spotlight-interview-with-salman,10736.html>.

Luciani, Giacomo et Steffen Hertog, *Has Arab Business Ever Been, or Will it Be, a Player for Reform? ARI Thematic Study*, Mubadarat al-Islah al-'Arabi / Arab Reform Initiative, <www.arab-reform.net>, October 2010.

Lussato, Céline, " Tunisie. Messaoudi dénonce "un nouveau régime dictatorial" ", *Le Nouvel Observateur*, 30 août 2012, <http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20120830.OBS0825/tunisie-ayoub-messaoudi-denonce-un-regime-dictatorial-theocratique.html>.

Lynch, Marc, *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today*, New York: Columbia University Press, 2006.

Mahdi, Kamil, Anna Würth and Helen Lackner, eds., *Yemen into the Twenty-First century: Continuity and Change*, Reading, UK: Ithaca, 2007.

Mahdi (El-), Rabab, "Labour Protests in Egypt: Causes and Meanings," *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 129, September 2011, pp. 387-402.

Mahdi (El-), Rabab et Philip Marfleet, ed., *Egypt: Moment of Change*, London: Zed, 2009.

Malti, Hocine, *Histoire secrète du pétrole algérien*, Paris : La Découverte, 2010.

Marr, Phebe, ed., *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*, Washington, DC: National Defense University Press, 1999.

Marshall, Shana, "Egypt's Other Revolution: Modernizing the Military-Industrial Complex," *Jadaliyya*, 10 February 2012, <www.jadaliyya.com/pages/index/4311/egypts-other-revolution_modernizing-the-military-i>.

Marx, Karl, *Principes d'une critique de l'économie politique*, in *Œuvres, Economie II*, Paris : La Pléiade, Gallimard, 1968, p. 171-359.

- Préface à la *Critique de l'économie politique*, dans *ibid.*, p. 523-527.

- *Capital Volume 1*, Harmondsworth: Penguin, 1976.

Mattes, Hanspeter, "Challenges to Security Sector Governance in the Middle East: The Libyan Case," working paper, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), July 2004.

Mujib Mashal, "Pakistani Troops Aid Bahrain's Crackdown," *Al-Jazeera*, 30 July 2011,
<http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/07/2011725145048574888.html>.

McAdam, Doug, Sidney Tarrow et Charles Tilly, *Dynamics of Contention*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2001.

Meijer, Roel, dir., *Global Salafism: Islam's New Religious Movement*, New York: Columbia University Press, 2009.

Ménoret, Pascal, "The Municipal Elections in Saudi Arabia 2005: First Steps on a Democratic Path," *Arab Reform Brief*, Mubadarat al-Islah al-'Arabi / Arab

Reform Initiative, <www.arab-reform.net>, s.d.
Migreurop, *European Borders : Controls, Detention and Deportations*, 2009/2010 Report, Paris : Migreurop, 2010.
Milanovic, Branko, "Global Inequality Recalculated: The Effect of New 2005 PPP Estimates on Global Inequality," Policy Research Working Paper 5061, Washington, DC: World Bank, 2009.
Mills, C. Wright, *The Power Elite*, New York: Oxford University Press, 1956.
Mitchell, Timothy, *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*, Berkeley, CA: University of California Press, 2002.
MNSPR (Poverty Reduction and Economic Management Department), *Arab Republic of Egypt - Reshaping Egypt's Economic Geography: Domestic Integration as a Development Platform*, 2 vols., Washington, DC: World Bank, June 2012.
Moataz Ahmed, Yasmine, "Who Do Egypt's Villagers Vote For? And Why?," *Egypt Independent*, 10 April 2012, <http://www.egyptindependent.com/node/764101>.
Monk, Ashby, "Gaddafi Investment Authority, 2006-2011, RIP," Oxford SWF Project, 4 March 2011, <http://oxfordswfproject.com/2011/03/04/gaddafi-investment-authority-2006-2011-rip/>.
Murphy, Caryle "Arab Facebook: The Internet's role in Politics in the Middle East," *The Majalla*, 13 November 2009, <http://www.majalla.com/eng/2009/11/article5510699>.
Musallam, Adnan, *From Secularism to Jihad: Sayyid Qutb and the Foundations of Radical Islamism*, Westport, CT: Praeger, 2005.
Naba, René, *Les Révolutions arabes*, Paris : Bachari, 2011.
Nawaat, " Tunisie : Un rassemblement de jeune diplômés chômeurs de la ville de Skhira tourne à l'affrontement avec les forces de l'ordre ", *Nawaat*, 4 février 2010, <http://nawaat.org/portail/2010/02/04/tunisie-un-rassemblement-de-jeune-diplomes-chomeurs-de-la-ville-de-skhira-tourne-a-laffrontement-avec-les-forces-de-lordre/>.
Niblock, Tim avec Monica Malik, *The Political Economy of Saudi Arabia*, Oxon, UK: Routledge, 2007.
Nyrop, Richard et al., *Area Handbook for Egypt*, Washington, DC: The American University, 1976.
Obama, Barack, "Remarks by the President on a New Beginning, Cairo University, Cairo, Egypt," Washington, DC: The White House, 4 June 2009,
<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6-04-09>.
- "Remarks by the President on the Situation in Egypt," Washington, DC: The White House, 28 January 2011, <http://www.whitehouse.gov/the-press-

office/2011/01/28/remarks-president-situation-egypt>.
- "Remarks by the President on Egypt," Washington, DC: The White House, 11 February 2011, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/11/remarks-president-egypt>.
- "Obama: Egypt is not US ally, nor an enemy," *BBC*, 3 September 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19584265>.

Organisation internationale du travail (OIT), LABORSTA Internet, <http://laborsta.ilo.org/default_F.html>.

OPEC, *Annual Statistical Bulletin 1999*, Vienna: OPEC, 2000.
- *Annual Statistical Bulletin 2009*, Vienna: OPEC, 2010.
- *Annual Statistical Bulletin 2010/2011*, Vienna: OPEC, 2011.

Ottaway, Marina et Amr Hamzawy, "Protest Movements and Political Change in the Arab World," *Policy Outlook*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 28 January 2011.

Owen, Roger, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012.

Pargeter, Alison, *The Muslim Brotherhood: The Burden of Tradition*, London: Saqi, 2010.

Perlmutter, Amos, "Islam and Democracy Simply Aren't Compatible," *New York Times* and *International Herald Tribune*, 21 January 1992.

Perthes, Volker, *The Political Economy of Syria under Asad*, London: I.B. Tauris, 1995.

Phares, Walid, *The Coming Revolution: Struggle for Freedom in the Middle East*, New York: Threshold Editions, 2010.

Puchot, Pierre, *La Révolution confisquée. Enquête sur la transition démocratique en Tunisie*, Paris : Sindbad/Actes Sud, 2012.

Ramadan, Tariq, *The Arab Awakening: Islam and the New Middle East*, London: Allen Lane, 2012.

Rasheed (Al-), Madawi, *A History of Saudi Arabia*, 2nd ed., Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Riad, Hassan (pseudonyme d'Amin, Samir), *L'Egypte nassérienne*, Paris : Ed. de Minuit, 1964.

Rice, Condoleezza, "Interview with The Washington Post Editorial Board," Washington, DC: Department of State, 25 March 2005, <http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2005/43863.htm>.
- "Remarks at the American University in Cairo," Washington, DC: Department of State, 20 June 2005, <http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2005/48328.htm>.

Roberts, Hugh, "Who Said Gaddafi Had to Go?," *London Review of Books*, vol. 33, no. 22, 17 November 2011, p. 8-18.

Roy, Olivier, "Révolution post-islamiste", *Le Monde.fr*, 12 février 2011, <http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/02/12/revolution-post-islamiste_1478858_3232.html>.

Rubenberg, Cheryl, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination*, Chicago: University of Illinois Press, 1986.

Rugh, William, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics*, Westport, CT: Praeger, 2004.

Saad-Filho, Alfredo et Deborah Johnston, *Neoliberalism: A Critical Reader*, London: Pluto, 2005.

Sabry, Sarah, *Poverty Lines in Greater Cairo: Underestimating and Misrepresenting Poverty*, London: IIED, Human Settlements Programme, Working Paper 21, 2009.

Sadi (Al-), Mahmoud, "Al Jazeera Television: Rhetoric of Deflection," *Arab Media & Society*, no. 15, Spring 2012, < http://www.arabmediasociety.com/?article=786>.

Sakr, Naomi, *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East*, London: I.B. Tauris, 2001.

Salamé, Ghassan, dir., *Démocraties sans démocrates. Politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique*, Paris : Fayard, 1994.

Sallam, Hesham, "Striking Back at Egyptian Workers," *Middle East Report*, vol. 41, no. 259, Summer 2011, <http://www.merip.org/mer/mer259/striking-back-egyptian-workers>.

Sayed (El-), Mohamed, "Memories of 1977," *Al-Ahram Weekly*, no. 881, 24-30 January 2008, <http://weekly.ahram.org.eg/2008/881/eg5.htm>.

Scahill, Jeremy, "Washington's War in Yemen Backfires," *The Nation*, 5 March 2012.

Schramm, Christophe, *Migration from Egypt, Morocco, and Tunisia: Synthesis of Three Case Studies*, Washington, DC: World Bank, ca. 2006.

Schwab, Klaus, ed., *The Global Competitiveness Report 2010-2011*, Geneva: World Economic Forum, 2010.

- ed., *The Global Competitiveness Report 2012-2013*, Geneva: World Economic Forum, 2012.

Schwedler, Jillian, *Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen*, New York: Cambridge University Press, 2006.

Security Cooperation Agency, *Historical Facts Book as of September 30, 2010*, Washington, DC: Department of Defense, 2010.

Seurat, Michel, *L'Etat de barbarie*, Paris : Seuil, 1989.

Sharp, Jeremy, *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Washington, DC: Congressional Research Service, 15 June 2006.

- *Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy*,

Washington, DC: Congressional Research Service, 11 February 2011.
- *Yemen: Background and U.S. Relations*, Washington, DC: Congressional Research Service, 8 June 2011.

Shatir (el-), Khairat, "No Need to Be Afraid of Us," *The Guardian*, 23 November 2005.

Shehabi (Al), Omar, "Political Movements in Bahrain: Past, Present, and Future," *Jadaliyya*, 14 February 2012, <http://www.jadaliyya.com/pages/index/4363/political-movements-in-bahrain_past-present-and-fu>.

Silverman, Lt. Colonel Michael, *Awakening Victory: How Iraqi Tribes and American Troops Reclaimed Al Anbar and Defeated Al Qaeda in Iraq*, Havertown, PA: Casemate, 2011.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute), SIPRI Database, <http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_toplist.php>.

Soboul, Albert, *La Révolution française*, Paris : Presses Universitaires de France, 1965.
- *La Civilisation et la Révolution française*, Paris : Arthaud, 1988.

Taine, Hyppolite-Adolphe, *Les Origines de la France contemporaine*, t. 3, Paris : Hachette, 1904.

Therborn, Göran, "NATO's Demographer," *New Left Review*, II, no. 56, March-April 2009, pp. 136-44.

Toscane, Luiza, " Victoire de la population à Ben Guerdane ", *Nawaat*, 3 octobre 2010, <http://nawaat.org/portail/2010/10/03/victoire-de-la-population-a-ben-guerdane/>.

Toussaint, Eric, " Le contexte international des indignations mondiales ", CADTM, 30 décembre 2011, <cadtm.org/Breve-retrospective-des-mouvements>.

Trabelsi, Leila, *Ma vérité*, Paris : Editions du Moment, 2012.

Trofimov, Yaroslav, *The Siege of Mecca: The Forgotten Uprising in Islam's Holiest Shrine and the Birth of al Qaeda*, New York: Doubleday, 2007.

Trotsky, Leon, *Between Red & White: A Study of Some Fundamental Questions of Revolution*, Ann Arbor, MI: University of Michigan Library (reprint of the 1922 edition).
- *Stalin*, trans. Charles Malamuth, London: Hollis and Carter, 1947.

UNCTAD, *World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies*, Geneva:

UNCTAD, 2012.

UN-Habitat, *The State of Arab Cities 2012: Challenges of Urban Transition*, Nairobi: UN-Habitat, 2012.

UNICEF, *The State of the World Children 2012: Children in an Urban World*, New York: UNICEF, 2012.

U.S. Census Bureau, International Data Base, <http://www.census.gov/

population/international/data/idb/informationGateway.php>.
U.S. Department of State, Foreign Military Financing Account Summary, 23 June 2010, <http://www.state.gov/t/pm/ppa/sat/c14560.htm>.
Vandewalle, Dirk, *Libya since Independence: Oil and State-Building*, Ithaca: Cornell University Press, 1998.
- *A History of Modern Libya*, New York: Cambridge University Press, 2006.
Wade, Robert, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*, 2nd ed with a new introduction by the author, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.
Weber, Max, *Economie et société*, 2 tomes, Paris : Plon, 1995.
Wedeen, Lisa, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*, Chicago: University of Chicago Press, 1999.
- *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*, Chicago: Chicago University Press, 2008.
West, Bing, *The Strongest Tribe: War, Politics, and the Endgame in Iraq*, New York: Random House, 2008.
Wikileaks, <http://www.wikileaks.org/wiki/Main_Page>.
Wikipedia, English and French, <http://www.wikipedia.org/>.
World Bank, *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere, MENA Development Report*, Washington, DC: World Bank, 2004.
- *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract, MENA Development Report*, Washington, DC: World Bank, 2004.
- *Oil Booms and Revenue Management, MENA Economic Developments and Prospects 2005*, Washington, DC: World Bank, 2005.
- *World Development Report 2008*, Washington, DC: World Bank, 2007.
- *MENA Economic Developments and Prospects 2008: Regional Integration for Global Competitiveness*, Washington, DC: World Bank, 2009.
- *World Development Indicators 2009*, Washington, DC: World Bank, 2009.
- *Shaping the Future: A Long-Term Perspective of People and Job Mobility for the Middle East and North Africa*, Washington, DC: World Bank, 2009.
- *World Development Report 2010*, Washington, DC: World Bank, 2009.
- *Economic Integration in the GCC*, Washington, DC: World Bank, 2010.
- *Global Economic Prospects January 2011: Navigating Strong Currents*, Washington, DC: World Bank, 2011.
- *MENA Economic Developments and Prospects January 2011: Sustaining the Recovery and Looking Beyond*, Washington, DC: World Bank, 2011.
- *Migration and Remittances Factbook 2011 2nd Edition*, Washington, DC: World Bank, 2011.

- *World Development Indicators 2012*, Washington, DC: World Bank, 2012.
- *MENA Region: A Regional Economic Update, April 2012: Enabling Employment Miracles*, Washington, DC: World Bank, 2012.
- The Changing Wealth of Nations, <http://data.worldbank.org/data-catalog/wealth-of-nations>.
- World DataBank, <http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>.

Yamani, Mai, "The Two Faces of Saudi Arabia," *Survival*, vol. 50, no. 1, February-March 2008, pp. 143–156.

Yergin, Daniel, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, 3rd ed., London: Simon & Schuster, 2008.

York, Jillian, "The False Poles of Digital and Traditional Activism," 27 September 2010, <http://jilliancyork.com/2010/09/27/the-false-poles-of-digital-and-traditional-activism/>.

Zaibi, Fakher, " Evolution du marché de l'emploi en Tunisie ", s.d., <http://www.emploi.gov.tn/fileadmin/user_upload/PDF/928081.PDF>.

Zayani, Mohamed, dir., *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*, London: Pluto, 2005.

Zohny, Hazem, "40 million Egyptian voters? Not likely," *Ahram online*, 28 November 2010, <http://english.ahram.org.eg/News/101.aspx>.

فهرس الأعلام

ب

ت

ز

س

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

فهرس الأماكن

ظ

ع

ف

ق

ك

ل

م

ي

بعيداً عن التفسيرات التبسيطية للانتفاضات التي عمّت المنطقة العربية منذ بدء الثورة التونسية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، سواء اقتصرت التفسيرات على مساوئ الحكام أو استلهمت نظرية المؤامرة، يسبُر هذا الكتاب غور الأحداث ويكشف أعمق جذورها الاقتصادية والاجتماعية، بادئاً من تشخيص دقيق لخاصيات نمط الإنتاج المهيمن في المنطقة. ويُظهِر كيف أدّت هذه الخاصيات إلى إعاقةٍ للتنمية نتجت عنها مآسٍ كبرى متعلّقة بثالوث الفقر واللامساواة واللااستقرار الاجتماعي، في ظلّ أنظمة تعتمد الاستبداد والمحسوبية أسلوباً أساسياً للسلطة.

وفيما يرى الكاتب في الأحداث العربية سيرورة ثورية طويلة الأمد، يقدّم تحليلاً ملموساً للقوى الاجتماعية المنخرطة في تلك السيرورة، ويقيّم ما آلت إليه الانتفاضات في كل من تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسورية، ويقدّر آفاقها.

كما يسلّط الضوء على دور الحركات التي تستغلّ الدين لأغراض سياسية وعلى دور رعاتها الخليجيين المرتهنين بالحماية الأمريكية. ويشرّح دور واشنطن في الأزمة الراهنة ومساعيها لاحتواء الانتفاضة العربية.

والبحثُ جذريّ بمعنيي الكلمة: في طريقة تناوله الأحداث، وفي نظرته إلى التغيير الاجتماعي والسياسي المطلوب لتخطّي الأزمة المزمنة في الواقع العربي المحتضر.

جلبير الأشقر باحث لبناني، وأستاذ دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، ورئيس مركز الدراسات الفلسطينية في المعهد. صدرت له كتب عديدة منها **صدام الهمجيات** الذي نُقل إلى ١٣ لغة، وعن دار الساقي: **الشرق الملتهب**، و**حرب الـ ٣٣ يوماً**، و**السلطان الخطير** بالاشتراك مع نعوم تشومسكي، و**العرب والمحرقة النازية**.

ISBN 978-1-85516-951-7



